

# ما اصول الفقه المسمى بالحنفي ملك سليل العري المسمى بالمعروف بالفقه

مكرر موصي سلمان الحنفي

اسئل بالاسماع الصالح المستحق الملك  
نوسعه اليهم العفو الواقعي على عاصي الله  
في غناه كسبه المحرم في عام له من حرم  
والناصح ابن من انا عوف ان نأخذ والده



من كسر  
مكرر العفو الواقعي على عاصي الله  
المفتقر الى الله



٤٧٤

مكرر  
الملك الموصي سلمان الحنفي  
مكرر موصي سلمان الحنفي  
مكرر موصي سلمان الحنفي



بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الامية ابو بكر محمد بن ابي سهل  
السرخسي رحمه الله املا في يوم السبت في شوال سنة تسع وسبعين واربعمائة  
في زاوية من حصار اوركنند **الحمد لله الحميد الحميد المبدى المعيد الفعال**  
**لما يريد** ذي البطش الشديد والامر الحميد والحكم الرشيد والوعد والوعد  
حمد على ما اكرمنا به من ميراث النبوة ونسبته على ما هدانا الله ما هو اصل  
الدين والمروءة وهو العلم الذي هو انفس الاعلاق واجل مكسب الافاق  
وقواعر عند الحكيم من الكبريت الاحمر والرمز الاخضر ونشأة الدر والعنبر  
ونفيس الباقوت والجواهر من جملة فقد جمع العز والشرف ومن عدمه فقد  
عدم مجامع الخير والبطش **يقوى الضعيف** ويزيد عز الشريف ويرفع  
الحامل الخفي ويؤلب العايل الفقير يطلب رضى الرحمن ويستفتح ابواب  
الجنان وينال العز والدين والديار والمجدة في البزؤ والعقب **لا حيلة**  
**عند الله النيس** وختمهم بسيد المرسلين وامام المقيمين محمد صلى الله عليه  
وعلى اله وسلم **وبعد** فان من فضل الامور واشرفها عند الجمهور **وبعد**  
معرفة اصل الدين لاقتدار بالاممة المتقدمين في نيل المحمود لمعرفة الاحكام  
فيها يتالي الفصل من الحلال والحرام وقد سمي الله تعالى ذلك في محكم تنزيله  
الخير الكثير **تعالى** ومن نوى الحكمة بعد اوى خير الخير **فسر** ان عباس  
وغیره رضي الله عنهم الحكمة علم الفقه وهو المراد بقوله تعالى ادع الى سبيل  
ربك بالحكمة والموعظة الحسنة اي ببيان الفقه ومحاسن الشريعة قال عليه السلام  
بروايه ان عباس رضي الله عنهما من يرد الله به خيرا يفهمه في الدين وقال  
عليه السلام خيرا زكرا في جاهلية خيرا زكرا في اسلام ادا فقهوا واولى ذلك  
دعا الله تعالى الصحابة رضي الله عنهم الذين هم اعلام الدين وقوده المتأخرين  
فقال **فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين وليدروا قومهم**

هذا الحديث يدل على ان معرفة الدين من اجل مكسب الافاق واجل مكسب الباقوت

ادرجعوا اليهم لعلمهم كذرون وفي حديث اي هرب من رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله  
بشي افضل من الفقه في الدين والفقه واحد اشد على الشيطان من العبادة وقال  
عليه السلام قليل من الفقه خير من كثير من العمل عمران تمام الفقه لا يكون الا باجتماع ثلثة اشياء  
العلم بالمشروعات والاتقان في معرفة ذلك بالوقوف على المصنوع معانيها وضبط  
الاصول بفروعها ثم العمل بذلك فتمام المقصود لا يكون الا بعد العمل بالعلم ومن كان  
حافظا للمشروعات من غير اتقان في المعرفة فهو من جملة الرواة وبعد الاتقان ادا لم يكن  
عاملا ما يعلم هو فقهه من وجه دون وجه فاما اذا كان عاملا ما يعلم هو الفقه المطلق  
الذي اراده رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال **لفقه** واحد اشد على الشيطان  
من العبادة وهو صفة المتقدمين من امتنا اي صفة واي يوسف ومحمد رحمهم الله  
ولا يخفى ذلك على من تأمل احوالهم واحوالهم عن انصاف فذلك الذي دعا الى املاء  
شرح الكتب التي صنفا محمد بن الحسن رحمه الله باكثر اشياء واسهل عبارة ولما  
اتفق المقصود من ذلك رأت من المصواب ان اتي للمفتيسين اصول ما ينبت  
عليها شرح الكتب ليكون الوقوف على الاصول معينا لهم على فهم ما هو الحقيقة  
في الفروع ومرشد لهم الى ما وقع الاحتمال في بيان الفروع فالاصول معدون  
والموادت مهرودة والمجموعات في هذا الباب كثيرة للمتقدمين والمتأخرين  
وانا لما قصدته هم من المتقدمين رجاء ان يكون من الاشياء فخير الامور الاتباع  
وشرها الابتداع وما نوقض في الاباء عليه التكاليف الله ابتدع به واعتصم به  
استسلم وحوله اعتضد واياه اعتمد من اعتصم به فاز بالخيرات سبعة ولا ح  
في السعد بحجة فاقح ما نداء به في البيان الامر والهي لان معظم الابتداع  
ومعرفتها ثم معرفة الاحكام وتمييز الحلال من الحرام

**باب الامر**

قال رضي الله عنه  
اعلم بان الامر احد اقسام الكلام منزه عن الخبر والاستحباب وهو عند اهل اللسان  
قول المرء لغيره افعل ولكن الفقهاء قالوا هذه الكلمة اذا خاطب المرء بها من هو مشقة

الامر هو القول الذي دعا الى تحصيل الفعل  
على طريق العلم والاستحباب طلب  
طلب ما به النبي والى واما طلب

تمام الفقه

العلم

الكل

بلغ مقابلة





او دونه فهو امره واد احاط بهما من هو موقوف لا يكون امرا لان الامر يتعلق بالماور  
 فاذا كان المخاطب ممن يجوز ان يكون مامورا بالمخاطب كان امرا وان كان ممن لا يجوز  
 ان يكون مامورا لا يكون امرا كقول الداعي اللهم اعطني وارحمي كون سوا له ودعاء  
 لا امرا ثم المراد بالامر يعرف بهذه الصفة فقط ولا يعرف حصفا بالامر  
 بدون هذه الصفة في قول الجمهور من الفقهاء وقال بعض اصحابنا لا يسا في  
 رجم الله يعرف حصفا المراد بالامر بدون هذه الصفة وعلى هذا انفس الخلاف  
 في افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم انها موجبة امرا واحكام في ذلك بقوله  
 تعالى فليحذر الذين كفروا من اي غش سميت وطريقة في افعاله وقال تعالى  
 وما امر فرعون برشد والمراد فعله وطريقته وقال وامرهم بشورى بينهم  
 اي افعالهم وقال وتنازع في الامر اي فيما تقدمون عليه من الفعل وقال  
 فلان الامر كله لله والمراد الشان والفعل والعرب تقول امره ان شديد  
 مستقما في حاله وافعاله واداس ان الامر بعترية عن الفعل كان حصفا منه  
 نوحه ان العرب تفرق بين جمع الامر الذي هو القول فعلا لافه او امرا  
 والامر الذي هو الفعل فعلا لافه جمعه امورا وفي القرون من الجمع دلالة على ان  
 كل واحد منه حصفا ومن يقول ان استعمال الامر في الفعل بطريق المجاز  
 والانتساع فلا بد له من بيان الوجه الذي انتسح لاجله لان الانتساع والمجاز لا يكون  
 الا بطريق معلوم يستغار اللفظ لذلك الطريق لعن حصفا محانا وفي  
 قوله عليه السلام خذوا عني مناسكهم وصلوا كما رايتوني اصلي يصح على  
 وجوب اتباعه في افعاله وحجتنا في ذلك ان المراد بالامر من اعظم المقاصد فلا  
 بد من ان يكون له لفظ موضوع هو حقيقة يعرف به اعتبارا بسائر المقاصد من  
 الماصي والمستفصل والحال وهذا لان العبارات لا تنصرف عن المقاصد ولا تحقق  
 اسفاء التصورا لا بعد ان يكون لكل مقصود عيان هو مخصوص به ثم قد يستعمل  
 تلك العيان لغية مجازا بمنزلة اسماء الاعيان وكل عين مختص باسم هو موضوع

١٥٤٣  
 ١٥٤٤  
 ١٥٤٥

والامر انما هو  
 لا بد ان يكون له  
 لفظ موضوع

له وقد يستعمل في غيره مجازا نحو الاسد فانه في الحصص اسم امره وان كان يستعمل لغو  
 مجازا نوحه ان قولنا امر مصدر والمصادر انما تخرج عن فعل او تخرج عن مفعول  
 على حسب حلال هل اللسان في ذلك ام لا جذا من اهل اللسان يسمى الفاعل المشتق  
 امرا لا يريهم لا يقولون للآكل والشارب امرا فمما ينبغي ان اسم الامر اسما  
 الفعل حصفا ولا يقال الامر اسم عام يدخل فيه المسوق وغيره لان الامر  
 مشتق في الاصل فانه قال امرا امرا فهو امره وما كان مشتقا في الاصل افعالا  
 انه سماول المسوق وعن حصفا وانما يقال ذلك مما هو مشتق في الاصل  
 كاللسان ونحوه وفي قول العالم رأت فلانا يامركذا او بفعل خلافه دليل ظاهر  
 على ان الفعل غير الامر حصفا فاما ما تلوا من الامات فيحكي لا تنكر استعمال الامر  
 في غير ما هو حصفا منه لان ذلك القراء على وجه منها القضاء قال الله تعالى يدير الامر  
 من السماء الى الارض وقال تعالى الاله الخلق والامر ومنها الدين قال تعالى خال الخ  
 وظهر امر الله ومنها القول قال تعالى يسارعون بهم امرهم ومنها الوجع قال تعالى  
 يدرك الامر منهم ومنها الصامة فاك تعالى اني امر الله ومنها العذاب قال  
 تعالى امر ربك وما زادهم عبرة فيك ومنها الذب قال تعالى فذاقت  
 وبال امرها فاما ان يقول كل ذلك يرجع الى واحد وهو ان تمام ذلك كله باليه كما  
 قال تعالى فلان الامر كله لله ثم فتمنا ذلك ما هو صيغة الامر حصفا فعلى تعالى  
 اما امره اذا اراد سائر قول له كن فيكون كما قال تعالى اما قولنا اني ارادناه ان  
 يقول له كن فيكون او يقول ما كان حصفا لشيء الا حور نفسه عنه حال وما كان  
 مستعملا بطريق المحار لشيء حور نفسه عنه كما سمى الا ان هو حصفا للاب الادنى  
 فلا حور نفسه عنه ومحار لحد حور نفسه عنه فاسما عنهم حور في هذه العيان  
 عن الفعل وغيره مما لا توجد منه هذه الصفة فان الانسان اذا قال ما امرت  
 اليوم من كان صادقا وان كان بعد فعل افعالا فعرفنا ان استعمال فيه مجاز  
 وطريق هذا المجاز انهم في قولهم امر فلان سدد يستعمل اجروا اسم المصدر

في غيره

في غيره

في غيره

في غيره

في غيره

كثيرة







هذه الصفة لمعان مختلفة كما سلف فلا يعسر من بها الا لدليل يحسم المعارضه في الاحمال  
وهذا فاسد جدا فان الصحابه رضوان الله عليهم اجمعين امثلوا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سمعوا  
منه صفة الامر من غير ان يستغلوا بطلب دليل اخر ولو لم يكن موجب هذه الصفة  
معلوما بها لاستغلو بطلب دليل اخر للدفع ولا يقال اما عرفوا ذلك ما شاهدوا  
من الاحوال لا بصفة الامر لان مكان عايناهم عن محليته اشغل به كما لمعه صفة الامر  
حسب ما اشغل به من مكان جازا ومشاهد الحال لا توجد في حق من كان عاينا وحسن  
دع رسول الله عليه السلام ان يركب رصم فاخر المجي للكون في الصلاة قال له اما سمعت  
الله عز وجل يقول استجبوا لله وللرسول فاستدل علم بصفة الامر بغيره وعرف  
الناس كلهم دليل على ما قلنا فان امر من يلزم طاعته هذه الصفة فاشيع كان  
ملا ما ومعاتبه ولو كان المقصود ان يصير معلوما به الاحمال لم يكن معاتبه كما ان  
العاران لا يعسر عن المعان فكذلك كل عاين يكون معنى جازا عاين اصل  
الوضع ولا يستل الامر الا المعارضه وصفه الامر احد صار في الكلام فلا بد من ان  
يكون معنى جازا اصل الوضع ولا يستل الامر الا المعارضه في غير منزله دليل  
الخصوص في العام ومن يقول بان مود مطلق الامر الوقف لا يجد بدا من ان يقول  
مود مطلق النهي الوقف ايضا لاحمال يكون هذا قول واحد اما حار موجبها  
وهو باطل في القول بان مود الامر الوقف ابطال جازا ولا وجه  
للمصر اليه والاحمال الذي ذكره نعتير في ان لا يجعله محكما في صفة لافي  
ان است موجه اصلا الا ترى ان من يقول لعمري ان شئت فافعل كذا وان شئت  
فامع كذا كان مود كلامه المحرر عند العلة واحمال عمر وهو الرجز قائم  
كما قال تعالى فليومر من ياء فليكنز واما الذي قالوا موجه الاما حه اعهدوا  
الاحمال لكنهم قالوا امر ضروري الامر يتبون صفة الحسن المأمورة فان الحكم الامر  
بالفعل مست مطلقه ما هو من ضروري هذه الصفة وهو التمكن من الاقدام  
علمه والامام حه وهذه الصفة موضوعه لمعنى جازا فلا بد ان تثبت مطلقها

المعاني

التوقيف

بلغت

هذا هو الوجه في قوله لا يجد بدا من ان يقول مود مطلق النهي الوقف ايضا لاحمال يكون هذا قول واحد اما حار موجبها وهو باطل في القول بان مود الامر الوقف ابطال جازا ولا وجه للمصر اليه والاحمال الذي ذكره نعتير في ان لا يجعله محكما في صفة لافي ان است موجه اصلا الا ترى ان من يقول لعمري ان شئت فافعل كذا وان شئت فامع كذا كان مود كلامه المحرر عند العلة واحمال عمر وهو الرجز قائم كما قال تعالى فليومر من ياء فليكنز واما الذي قالوا موجه الاما حه اعهدوا الاحمال لكنهم قالوا امر ضروري الامر يتبون صفة الحسن المأمورة فان الحكم الامر بالفعل مست مطلقه ما هو من ضروري هذه الصفة وهو التمكن من الاقدام علمه والامام حه وهذه الصفة موضوعه لمعنى جازا فلا بد ان تثبت مطلقها

الاحمال

الحسن المأمور

هذا فاسد ايضا فصفة الحسن المأمور

احمد  
هذا لا ينافيه وذلك مطلق  
الامر يعني حسن المأمور  
على وجه

حسنا صفة اللزوم ونعتير الامر بالنهي كما ان مطلق النهي موجب قبح المنهي عنه على وجه  
الاستتار والذين قالوا بالنذر فهو الى ان الامر لطلب المأمور من المحاطب وذلك  
يوجب حاسا الاقدام عليه ضرورة وهذا الترجيح قد يكون بالزام وقد يكون  
بالنذر فثبت اول الامر من لانه المستقيم يحسن يقوم الدليل على الزيادة وهذا ضعيف  
فان الامر لما كان لطلب المأمور اقضى مطلقه الكامل من الطلب لانه لا قصور  
في الصفة ولا في ولايه المصالح فانه مفترض الطاعة بملك الزام اما ان يكون  
الامر حصه في الاحمال خاصة فعند الاطلاق يحمل على حصه او يكون حصه في  
الاحمال والندب جمعا فثبت مطلقه الاحمال لصفة الندب وزاياه والاحمال ان يقال  
هو لندب حصه وللأحبال محاز لان هذا يودي الى صوت قول من يقول ان الله  
يعال امر بالامان ولا بالصلاه وبطلان هذا لا يخفى على ذي لب وما قالوا باطل  
بلفظ العام فانه ساوول الملايه فافوق ذلك ثم عند الاطلاق الحمل على المستقيم  
وهو الاقل واما الحمل على المحسن ليشتر الفائدة فكذلك صفة الامر ولو لم يكن في  
القول ما قالوا الا ترك الاخذ بالاحتياط لكان ذلك كافيا في وجوب المصر لما قلنا  
فان المندوب يسحق بفعله التواب ولا يسحق بتركه العقاب والواحد يسحق بفعله  
التواب وتركه العقاب فالقول بان معنى مطلق الامر الاحمال منه معنى الاحتياط  
من كل وجه ثم الدليل على صحة قولنا من الكتاب قوله وما كان لمومن ولا مومنه اذا  
مضى الله ورسوله امرا الاية في معنى المحرر بان مود الامر الزام ثم قال  
ومن يعص الله ورسوله ولا يكون عاصيا برك الامثال الا ان يكون موجه الزام  
وقال تعالى ما سعد ان لا يسجدوا امر برك ان يسجد فقد دفعه على الامتناع  
من الامتثال والدم برك الواحد وقال تعالى فليحذر الذين كانوا عن امر  
الاية وحرف العقوبة برك الواحد ولا معنى لقول من يقول برك الاما لا يكون  
حدا فاما المأمورة الصوم هو الاساك ولا سلك ان برك الاما بالنظر من  
غير عذر يكون حدا فاما هو المأمور به م الامر لطلب المأمور باكد الوجوه بشهيد

هذا هو الوجه في قوله لا يجد بدا من ان يقول مود مطلق النهي الوقف ايضا لاحمال يكون هذا قول واحد اما حار موجبها وهو باطل في القول بان مود الامر الوقف ابطال جازا ولا وجه للمصر اليه والاحمال الذي ذكره نعتير في ان لا يجعله محكما في صفة لافي ان است موجه اصلا الا ترى ان من يقول لعمري ان شئت فافعل كذا وان شئت فامع كذا كان مود كلامه المحرر عند العلة واحمال عمر وهو الرجز قائم كما قال تعالى فليومر من ياء فليكنز واما الذي قالوا موجه الاما حه اعهدوا الاحمال لكنهم قالوا امر ضروري الامر يتبون صفة الحسن المأمورة فان الحكم الامر بالفعل مست مطلقه ما هو من ضروري هذه الصفة وهو التمكن من الاقدام علمه والامام حه وهذه الصفة موضوعه لمعنى جازا فلا بد ان تثبت مطلقها



الكتاب والاجماع والمعقول اما الكتاب فعوله تعالى ومن اياته ان نعوم السماء والارض  
 بامر فاصافه الوجود والسماء الى الامر طاهر يدل على ان الاحاد ينصل بالامر وكذلك  
 قوله تعالى اما امر اذا اراد سائر قول له كن فيكون والمراد جميعه هذه الكلمه عندنا  
 لان يكون محار من المكون كارجع بعضهم فانما يستدل به على ان كلام الله تعالى  
 عن محدث وخالق لانه سابق على المحدثات اجمع وحرف العالم المعقود بهذا  
 ان هذه الصفة لطلب المأمور بأكبر الوجود والاحكام دليل عليه فان من اراد ان  
 يطلب عملا من غير احد لفظا موضوعا لا طهارة مقصوده سوى قوله افعل بهذا  
 سائر هذه الصفة موضوعه لهذا المعنى خاصة كما ان لفظ الماضي موضوع للمضي  
 والمستقبل للاستعمال وكذلك الحال في سائر المعاني التي وصفت الالفاظ لها  
 كانت لازمة لمطلبتها الا ان نعوم الدليل بخلافه وكذلك معنى طلب المأمور لهذه  
 الصفة ولا يجوز لنا ان نعمل بعدى لازمة ايتىر والمعدى لا يجوز دون  
 اللازم وهذا معنى ان يكون امرا دون الاتمار كما لا يكون كمراد دور الانكار  
 وحقيقة الاتمار بوجود المأمور به الا ان الوجود له اصل بالامر ولا يصح منه  
 للمخاطب سخط الكلف وهذا لا وجه له وان الاتمار للمخاطب ضرب اختيار  
 بعد ما سقى به الخبر وسحقوا التواب بالاعدام على الاسرار وذلك لا يحق الاصل  
 الوجود بصفة الامر فلم يستحقه الوجود هذه الصفة كمراد عن القول بالخبر  
 واشتقنا به انما يكون من وجوه الطلب وهو الزام الا ترى ان مطلق النهي  
 مستلزم لما يكون مطلق الاعداد وهو وجوب الانتهاء ولا يستلزم الاعداد مطلق النهي  
 فذلك بالامر لا احد الصفتين لطلب الاجاد والآخرى لطلب الاعداد ومن  
 فروع هذا الفصل الامر بعد الخطر والصحيح عندنا ان مطلقه للاخبار اصلا لما  
 وربما ان الزام من هذه الصفة عند الامكان الا ان نعوم دليل على ان بعض اصحاب  
 السامعي رحمه الله يقولون بمقتضاه الاياه لانه لازمه الخطر ومن ضرورته الاياه  
 فقط وكان الامر قال قد كنت مستغفرا عن كذا ورفعت يدك المنع وادنت لك

او وجود الامر

في امره

هذا هو الامر بالاجاد

على نفقته

فيه واستدلوا على هذا فعوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض لانه  
 وفعوله تعالى فاذا احلهم فاصطادوا ولما سئل اناحه الاصطاد المحل لفعوله  
 تعالى قل احل لكم الطيبات الا انه لا يصفه الامر مقصودا به وكذلك اباحة البيع  
 بعد الفراغ من الجمعة فعوله تعالى واحل الله البيع لا يصفه الامر ليس  
 لازمه الخطر ولا يرفع المنع بل لطلب المأمور واربع الخطر ورواى المنع من ضروره  
 هذا الطلب فانما يعمل مطلق هذا اللفظ فما يكون موضوعا له حقيقة

**فصل** في بيان مقتضى مطلق الامر في حكم التكرار الصحيح من

مذهب علمائنا رحمهم الله ان صفة الامر لا توجب التكرار ولا كمله ولكن الامر يقتضي  
 ادنى ما يكون من جنسه على احتمال الكل ولا يكون موجبا للكل الدليل وقال بعض  
 صاحبنا رحمهم الله هذا اذا لم يكن معلقا بشرط ولا مقيدا بوصف فان كان مقيدا  
 التكرار ركز ما قيد وعلى قول السامعي رحمه الله مطلقه لا توجب التكرار ولكن  
 كمله والعدد ايضا اذا اقرن به دليل وقال بعضهم مطلقة توجب التكرار  
 الا ان نعوم دليل مع منه وكل هذا من المزن واجتج صاحب هذا المذهب محمد  
 الا فرج بن عباس رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخاق كل عام ام من  
 فقال بل مرة ولو قلت في كل عام لوجب ولو جئت ما قمت بما قلتم لكن صيغة الامر  
 في قوله نحو احيى للتكرار وموصاله لما اشكل عليه ذلك وقد كان من اهل اللسان  
 وكان يفسر رسول الله صلى الله عليه وسلم سؤاله عما ليس من كلمات اللفظ محس اشغل  
 سائر معنى رفع الخرج والاكتفاء مرة واحدة عرفنا ان موجب هذه الصفة التكرار  
 في المرة من التكرار مرة الحاص من العام وموجب العام العموم من عموم دليل  
 الخصوص بان هذا ان قول القائل افعل فلان ما هو محصور في المصدر  
 الذي يشبه الاسم وهو الفعل وحكم المحصور ما هو حكم المطلق والاسم موجب  
 اطلاقه العموم من عموم دليل الخصوص وكذلك الفعل ان للفعل كذا ونقضا  
 كما للمفعول فمطلقة توجب الكل وحكمه في الكل لا يحقوا الا التكرار واعتبروا

تكرار ما في حقه

على ان صفة الامر بعد الخطر كما وردت في الآيات  
 من قوله تعالى ومن اياته ان نعوم السماء والارض  
 بامر فاصافه الوجود والسماء الى الامر طاهر يدل على ان الاحاد ينصل بالامر وكذلك  
 قوله تعالى اما امر اذا اراد سائر قول له كن فيكون والمراد جميعه هذه الكلمه عندنا  
 لان يكون محار من المكون كارجع بعضهم فانما يستدل به على ان كلام الله تعالى  
 عن محدث وخالق لانه سابق على المحدثات اجمع وحرف العالم المعقود بهذا  
 ان هذه الصفة لطلب المأمور بأكبر الوجود والاحكام دليل عليه فان من اراد ان  
 يطلب عملا من غير احد لفظا موضوعا لا طهارة مقصوده سوى قوله افعل بهذا  
 سائر هذه الصفة موضوعه لهذا المعنى خاصة كما ان لفظ الماضي موضوع للمضي  
 والمستقبل للاستعمال وكذلك الحال في سائر المعاني التي وصفت الالفاظ لها  
 كانت لازمة لمطلبتها الا ان نعوم الدليل بخلافه وكذلك معنى طلب المأمور لهذه  
 الصفة ولا يجوز لنا ان نعمل بعدى لازمة ايتىر والمعدى لا يجوز دون  
 اللازم وهذا معنى ان يكون امرا دون الاتمار كما لا يكون كمراد دور الانكار  
 وحقيقة الاتمار بوجود المأمور به الا ان الوجود له اصل بالامر ولا يصح منه  
 للمخاطب سخط الكلف وهذا لا وجه له وان الاتمار للمخاطب ضرب اختيار  
 بعد ما سقى به الخبر وسحقوا التواب بالاعدام على الاسرار وذلك لا يحق الاصل  
 الوجود بصفة الامر فلم يستحقه الوجود هذه الصفة كمراد عن القول بالخبر  
 واشتقنا به انما يكون من وجوه الطلب وهو الزام الا ترى ان مطلق النهي  
 مستلزم لما يكون مطلق الاعداد وهو وجوب الانتهاء ولا يستلزم الاعداد مطلق النهي  
 فذلك بالامر لا احد الصفتين لطلب الاجاد والآخرى لطلب الاعداد ومن  
 فروع هذا الفصل الامر بعد الخطر والصحيح عندنا ان مطلقه للاخبار اصلا لما  
 وربما ان الزام من هذه الصفة عند الامكان الا ان نعوم دليل على ان بعض اصحاب  
 السامعي رحمه الله يقولون بمقتضاه الاياه لانه لازمه الخطر ومن ضرورته الاياه  
 فقط وكان الامر قال قد كنت مستغفرا عن كذا ورفعت يدك المنع وادنت لك

على نفقته

بما في حقه



الامر بالهي كما ان الله يوحى اعدام المعنى عنه عاماً فكل ذلك الامر بوحى اجماع عاماً  
 حتى يعود دليل الخصوص وذلك بوحى التكرار لا محالة واما السافعي رحمه الله اخرج  
 بحج هذا الصواب ولكن على وجه تنبيه العروى من الامر واللهى ومنت به الاجمال دون  
 الاحاب وذلك ان قوله افعل بمعنى مصدر على سبيل التكرار ان افعل فعلاً سافعي  
 قوله طلق ان طلق طلقاً واما انشاء على سبيل التكرار ان ثبوتاً بطريق الافضاء الى  
 اليمين الكلام وبما لم يترك هذا المقصود فكون المات يقتضيه هذه الصفة  
 ما هو فقرة في الامات والحق في الاسان خص بقوله تعالى فحرر رقبته ولكن  
 احمال التكرار والعدد فيه لا سبيل لان ذلك المنكر متعدي في نفسه الا ترى انه  
 يستعمل ان يقرن به على وجه التفسير فيقول طلقها سراً او مرراً او ليلاً يكون ذلك  
 نصاً على التفسير ولو لم يكن اللفظ محتملاً له لم يستعمل نفسه به بخلاف اللهى  
 فصفة اللهى غير الفعل بمعنى اصنام مصدر على سبيل التكرار ان افعل فعلاً  
 ولكن التكرار في النوع قال تعالى ولا تطعهم انما او كفوراً ومرفاً بالعرف  
 لا صدق من يالى ساول اللهى كل رهم من ماله خلاف قوله صدق من ماله فانه لا  
 ساول الا على احوال ان يكون مراره كل ماله ولهذا قال ان مطلق الصفة بوحى  
 المضار لان مولا المصدر فيه بطريق الافضاء ولا عموم للمعنى بوحى ان هذه  
 الصفة احد اقسام الكلام فمعنى سائر الاقسام وقول القائل رجل فلان الدار  
 احار عن قوله على احوال ان يكون رجل من او مرراً او مرراً فذلك قوله اذ دخل يكون  
 طلب الدخول منه على احوال ان يكون المراد مرة او مراراً الموحى ما هو المتيقن  
 به دور المحمل واما الدرس فالواجب المعلق بالشرط او المقيد بالوصف اية  
 تكرر مكرراً الشرط والوصف استدلوا بالعادات التي امر الشرع بها معيداً بوقت  
 او مال وبالعقوبات التي امر الشرع باقامتها معيداً بوقت ان ذلك مكرر مكرر  
 ما قد نهى قال رضي الله عنه والصحيح عندي ان هذا السبب مذهب علمائنا  
 رحمهم الله فان قال لامرانه اذ اطلقت الدار فاسطالوا لم يطلق هذا اللفظ

هذا هو الوجه  
 في قوله على احوال  
 ان يكون رجل من  
 او مرراً او مرراً  
 فذلك قوله اذ دخل  
 يكون طلب الدخول  
 منه على احوال

وهو ما لا يخفى

الصحيح

الامر وان كرر منها الدخول ولم يطلع الا واحد وان نوى اكثر من ذلك وهذا الار  
 المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمخبر وهذه الصفة لا يحتمل العدد والتكرار  
 عند التخيير فلو لم يعلق بالشرط اذا وجد الشرط واما على هذا الكلام  
 عن السافعي رحمه الله فانه اوجبه التمس لكل صلاة واسدل عليه بقوله تعالى  
 اذ اقم الى الصلاة الى قوله فسيما وقال ظاهر هذا الشرط بوحى الطهارة عند  
 القيام الى كل صلاة عريان التي علمه السلام لما صلى صلوات بوضوء واحد ترك هذا  
 الطهارة بالماء لعمام التخليل وعلى علم التمس على ما افصاه اصل الكلام وهذا هو  
 فالمراد بقوله تعالى اذ اقم الى الصلاة اي وانهم يحسدون علمه انقوا اهل البيت  
 وباعبار اصار هذا السبب يسوي حكم الطهارة بالماء والتميم وهذا هو الجواب  
 عما استدلوا به من العبادات والعقوبات فان كررها لم ينصفه مطلق الامر  
 وما تكرار الشرط بل محدد السبب الذي جعله الشرع سيما موحى له في قوله تعالى  
 اذ الصلاة لدلوك الشمس امر بالاداء وسان السبب الموحى وهو دلوك الشمس  
 فقد جعل الشرع ذلك الوقت سيما موحى للصلاة اظهار الفضيلة ذلك الوقت  
 بموله قول القائل ان التمس للمشرا والبيعة للمحاج عنهم منه الامر بالاداء  
 والاسان الى السبب الموحى لما طوبى باذنيه ولهذا السبب على الاقرع رحاس  
 رضي الله عنه حتى سال بعد كان من المحمل ان يكون وقت الحج هو السبب الموحى له  
 بجعل الشرع اياه كذلك منزله الصوم والصلاة ومن المحمل ان يكون السبب ما هو  
 غير مكرر وهو الميت والوقت شرط الاداء والتي علمه السلام بين له بقوله  
 بل مرة ان السبب هو الميت وفي قوله ولو قلت في كل عام لوجبت دليل على ان مطلق  
 الامر بوحى التكرار لانه لو كان موحى له كان الوجوب في كل عام بصفة الامر  
 لا بهذا القول منه وقد نص على انها كانت كبقوله لو قلت في كل عام في الحج  
 لما ان هذه الصفة لا بوحى التكرار ولا محتملة ان قوله افعل لطلب فعل هو معلوم  
 بحركات توجد منه ونقص في تلك الحركات لا سبى ولا تصور عودها اما المتصور

هذا هو الوجه

المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمخبر

دليلك

في قوله



كذا ما لها ولها اسم بمرار احكاما من غير ان يسكن على احكام الناي عن الاول وهذا  
 نفس انه ليس هذه الصفة احكام العدد والاحكام المتكرار الا ترى ان من يقول  
 اعز اشهر في عدد الاساويل هذا الكرم عند واحد ولا يحمل السراية بعد مرة  
 ايضا وكذلك قوله روحى امراه لا يحمل الامراه واحده ولا يحمل بروحها بعد روح  
 الا ان ما به يتم فعله عند الحركات التي توجد منه له كل وبعض حسب الصفة  
 النفس الذي هو الاقل للنفس به وحتمل الكل حتى اذا نواه عملت نيته فيه وليس  
 فيه احكام العدد اصلا فلا يعمل نيته في العدد وعلى هذا قلنا اذا قال لامرأة  
 طلقى يسكن او لا حتى طلقها انه يساوي الواحد الا ان يولى الثلاث فعمل نيته  
 لان ذلك كل مما سم به فعل الطلاق ولو يولى يسكن لم يقل نيته لانه مجرد فيه  
 العدد الا ان يكون المراد منه فكون به التسريح جهاسه كل الطلاق وكذلك  
 لو قال بعد تزوج يساوي امراه واحده الا ان يولى يسكن فعمل به لانه كل النكاح  
 في العدد لا لانه يولى العدد ولا معنى لما قالوا ان يحكم اقرار العدد والمرات  
 بهذه الصفة على سبيل التفسير لما دلل على ان الصفة كحتمل ذلك لان هذا الاقرار  
 عمله في تغير معنى الصفة لا في التفسير لما هو من محملات تلك الصفة  
 ممره اقرار البسيط والبدل هذه الصفة الا ترى ان قول القائل لامرأة انت  
 طالق بلثا لا يحمل وقوع التسريح مع تمام البدل ملكه ولا الناحية الى من  
 ولو قرره الا واحد او ال شتر كان صحيحا وكان عاملا في تفسير معنى الصفة  
 لان يكون مفسرا لهذا ولهذا قلنا اذا قررنا الصفة ذكر العدد في الايقاع  
 يكون الوقوع بلفظ العدد لا باصل الصفة حتى لو قال لامرأة طلقك بلثا  
 او قال واحدة فانت امراه فليكن كذا العدد لم يقع شي بهذا من غير ان يعمل هذا  
 القرار في التفسير والتفسير يكون مقبولا للحكم المفسر لا مغيرا لحق ما ذكرنا  
 ان قول القائل ضربت اي كسب ضربا وقوله طلق اي وقع طلاقا وهذا الصفة  
 مرد لا يحمل الجمع ولا الوجه وفي التكرار والعدد جمع الاحكام والمفاسد بين

وتوجه الخطاب بلفظ  
 العدد والاحكام

بنج

الجمع والفرد على سبيل المصادق فكما ان صفة الجمع لا يحمل الفرد صفة فكذا صفة  
 الفرد لا يحمل الجمع حقيقة ممره الاسم الفرد كقولنا زيد لا يحمل الجمع والعدد والعص  
 مما ساول هذه الصفة فرد صور ومعنى وكله فرد من حيث الجنس معنى وانك  
 اذا قلت هذه الجنس لسان الاحساس كان حسا واحدا وهو جمع صور ومعنى عدم  
 السية لاساويل لا الفرد صور ومعنى ولكن في الاحمال الكل لكون ذلك فردا معنى  
 ممره الانسان فانه فرد له اجزاء وابعاص والطلاو ايضا فرد حسا وله احوال وابعاص  
 فعمل به الكل الانواع ولا يعمل به التفسير اصلا لانه ليس فيه معنى الفرد  
 صور ولا معنى فلم يكن محملا ان الكلام اصلا وعلى هذا الاصل يخرج انما الاحساس  
 ما يكون منها فردا صور او حكما اما الصور كالماء والطعام اذا حلت لا يشرب  
 ما اولانا كل طعاما تحت بان ما ساوله الاسم على احمال الكل حتى اذا نوى ذلك  
 لم تحت اصلا ولو يولى معدارا من ذلك لم يعمل به لحلو المنوى عن صفة الفرد  
 صور ومعنى والفرد حكما كاسم النساء اذا حلت لا يشرب النساء هذه صفة الجمع  
 والمرجع على عناه عن الجنس محملا لانا لو جعلناها جمعا لم يوحرف اللام الذي هو  
 المهور منه فانه ولو جعلناها حسا كان حرف العهد منه معبرا فانه يساوي  
 المهور من ذلك الجنس ومعنى الجمع معبر عنه ايضا باعتبار الجنس فساوي  
 اذى ما سطلو عليه اسم الجنس على احمال الكل حتى اذا نواه لم تحت قط وعلى هذا لو  
 حلف لا يسرى العبد او لا يسلم بي امراه وكل ذلكا ما ن يسرى له الساب  
 فان الموكيل صحيح خلاف ما لو وكله ما ن يسرى له انما باعنا ما ساوله في الرادات  
 وحل عن عيسى بن امان انه كان يقول صفة مطلق الامر فيما له به انه معلومه  
 كحتمل التكرار وان كان الوجه الا بال دليل وما ليست له به انه معلومه لا يحتمل  
 التكرار لان فيما لا به انه لم يعلم بعينه ان المحاط لم يرد الكل فان ذلك ليس مع  
 المحاط ولا طريق له الى معرفة وهذا كقولهم وصل بليس لهذا الجنس من الفعل  
 نياه معلومه وانما نحر العبد عن اقامته موته عرفنا نسا ان المراد بهذا الخطاب

الاحكام

الفرد صور



وذلك ما ذكره في شرحه من ان الطلاق  
بما ذكره من الطلاق والطلاق

المرتب فيه خاصة فاما قوله تعالى فانه معلومه كالطلاق والعدة قال كل من حملات  
الخطا فكون صفة الكلام محملا لذلك كله وخرج عما هذا الاصل قول الرجل  
لا امرأه ان طالق السنة او للعدة فانه محمل به الثلاث في الانقاع جملة واحدة  
سنة المدة ان سوى وقوع كل بطلقة في طهر على حدة وما قرأ من الكلام  
دليل على ضعف ما ذهب اليه اذا ما ملب والصلوات في معنى صفة الفرد  
دون ما اذا قرئ به فابدل على العبر من قوله للسنة او للعدة واستدل الخصاص  
على اطلاق قول من يقول ان مطلق صفة الامر بمعنى المدة او قال بالامساك  
مرة واحدة يستحي بذكر كل احدا يقول اني بالمأثور وخرج عن موجب الامر  
وكان مصيبا ذلك فلو كان موجه المدة او كان مبنيا على المأثور ولا معنى  
لعول من يقول فاذا اتى به ما ساء واثبت على انقضاء العدة اني بالمأثور لان  
قابل هذا لا يكون مصيبا للخصف فان المحاطبة المدة السانعة مطوع من عند  
مسل ما كان مأثورا به لان يكون اثباتا بالمأثور بمدة المصلي اربع ركعات في الوقت  
بعد صلاة الظهر تكون مطوعة بمثل ما كان مأثورا به الا ان الذي سمته اثباتا  
بالمأثور انما سمته بذلك توسعا ومحاذافا لهذا الاسم كاذبا **فصل**  
في بيان موجب الامر في حكم الوقت الامر بوجوب مطلق عن الوقت ومقتد  
فقد اثنان المطلق قال رحمه الله والذي صح عندي منه من مذهب  
علمائنا رحمه الله انه على التراخي فلا يستحب حله وجوب الاداء على الفور مطلق الامر  
بصحة في الجامع فقال فمن ادرك ركعتين من صلاة ان يعلم ان شهر ساء وكذلك  
لو ادرك ركعتين من صلاة الوفاء بالعدو واجت مطلق الامر وفي كتاب الصوم اشار  
في قضاء رمضان الى انه يفتي متى شاء وفي الركعة وصدقة الفطر والعشر المذهب  
معلوم في انه لا يصح منقضا ما حصر الاداء وان له ان يفتي بها الى فقار فرائضه  
في هذه اخرى وكان ابو الحسن الكرخي رحمه الله يقول مطلق الامر بوجوب الاداء على  
الفور وهو الظاهر من مذهب السافعي رحمه الله بعد ذكره كناية انا استدللنا

الامر لا يفتي  
الصفحة

في التفسير

مستغرق جمع العمر فاما اذا الواجب الاستغراق جمع العمر واستغراق الاداء حرمة العمر  
الا بدليل فان جمع العمر اذا هذا الواجب جمع وقت الصلاة لا اداء الصلاة وهناك  
لا يفسر الجزا الاول من الوقت للاداء فيه على وجه لا يسهل المحصر عنه فكل ذلك هنا  
ومما احتجنا به من جعل هذا الفصل على الخلاف المعروف من احتجاجنا في الحج انه على  
الفورام على التراخي قال رحمه الله عنه وغندر ان هذا غلط من قوله فالامر بالاداء التمس مطلق  
بل هو موقوف على التراجيح وهي سوال ودوا للعدة وعسر من ذي الحج وقد بينا ان المطلق الامر  
غير المدة بوقت واخلاف ان وقت الاداء الحج اتمر الحج ثم قال ابو يوسف بعد اتمر الحج  
من السنة الاولى للاداء ان المدة وقال محمد بن اسحق وسبعة الناحية وعن ابن جعفر  
منه زمانا في محمد رحمه الله يقول الحج فرض العمر وقت ادائه اتمر الحج من سنة من سنة العمر  
وهذا الوقت متكرر في عمر المحاطب فلا يجوز تعيين اتمر الحج من السنة الاولى لا بدليل  
والناحية عنها لا يكون بوقت ما مر له باخير قضاء رمضان وباخير صوم الشهر من القنار  
فالانام والسمور يتقرر في العمر والكون محردا بالاحصر فيها بقوسا فكل ذلك الحج المار  
اي من ادى كان مودنا بالمأثور واو يوسف رحمه الله يقول اتمر الحج من السنة الاولى  
بعد الامكان متغير للاداء انه فرد في هذا الحكم لا مزاج له والما يحقو العارض بعدم  
العشر باعتبار المراجعة والادرك هل يبقى الى السنة السابعة ليكون اتمر الحج منها من  
حلم عمر ام لا ومعلوم ان الحمل لا يعارض المتحقق فادانت اساء المراجعة كانت هذه  
الاسهم سبعة للاداء فالناحية عنها يكون بوقت كما حصر الصلاة عن الوقت والصوم من الشهر  
الا انه اذا نفي جبال اتمر الحج من السنة السابعة فقد خفف المراجعة الآن وليس ان الاول  
لم يكن متعينة فلهذا كان مودنا في السنة السابعة وقام اتمر الحج من هذه السنة مقام الاول  
في العشر لانه لا تصور للاداء في وقت ما مضى ولا يدرك في سعي بعد هذا ام لا وهذا خلاف  
الامر المطلق بالناحية عن اول اوقات الامكان لا يرول لكنه وهما يرول ملكه من الاداء  
مضى يوم عرفه الى ان يدرك هذا اليوم من السنة السابعة ولا يدرك ان يدركه ام لا وخلاف  
قضاء رمضان ما حصر عن اليوم الاول لا يكون بوقت انما التمس منه في اليوم الثاني

الحج

الحمل لا يعارض المتحقق

من الاداء



واما يقال في السبل بول يمكنه ان يدرك الموم الباني ام لا ان الموت لله واحد قبل  
 ظهور علاماته يكون فجاء وهو نادر لا معنى للحكم عليه واما معنى على الطاهر من له موت  
 المفقود فانه اذا لم يبق احد من افرانه جيا حكم موته باعتبار الطاهر ان يقاه بعد موت  
 افرانه نادر فاما موته في سنة لا يكون نادرا فثبت احتمال الموت والحقوق في هذه المدة  
 على السواء فليدرك الناحر موقونا على هذا صورا للكفارة والناحصر ههنا لا يكون  
 تقويتا لان يمكنه من الاداء لا بول مص بعض المهور واما النوع الثاني وهو الوقت  
 فانه ينقسم بانه اقسام فالاول ما يكون الوقت طرفا للواحد لا موقونا يكون معيارا والثاني  
 ما يكون الوقت معيارا له والثالث ما هو شكل مشتبه فبدا ببيان القسم الاول وذلك  
 وفي الصلاة فان الله تعالى قال ان الصلاة كانت على المؤمنين بما موقونا بم الوقت يكون  
 طرفا للاداء وشرطه ان يكون وقتا للاداء وبما ان الله طرف للاداء يصح الاداء في جز  
 من اجزاء الوقت اذ في هذه الصلاة عمادة معلومة باركانها فادام يطول اركانها  
 يصير موقونا جزا وقتا فليست من الوقت واد اطول ركنها يخرج الوقت قل ان يصير موقونا  
 موقونا ان الوقت ليس معيارا والله طرف للاداء وهو شرط ايضا فالاداء انما يتحقق الوقت  
 لا يتبينه دون حقيقة والناحية عنه يكون موقونا ومعلوم ان الاداء باركان تحصر موقونا بعد خروج الوقت  
 موقونا ان خروج الوقت موقونا بغير ان الله موقونا به شرط الاداء وبيان ان الله سبب الوجوب  
 انه لا يجوز تعجيلها قبله وان الواجب كله بصفة واحدة في الاوقات فبدا علاماته كون الوقت  
 سببا للوجوب فاما ما هو الدليل على ذلك نذكر في بيان اسباب التزام في موضعه ثم ان  
 جعل جمع الوقت سببا للوجوب لانه طرف للاداء فلو جعل جمع الوقت سببا لحصل الاداء قبل  
 وجوب السبب او لا يتحقق الاداء فاما هو طرف للاداء فان موقونا جمع الوقت يكون الا  
 بعد مضي الوقت فلا بد ان يجعل جزء من الوقت سببا للوجوب لانه ليس من السبل والجزء  
 الذي هو اذ في مقدار معلوم فاد انصر هذا فلما الجز الاول من الوقت سبب للوجوب  
 فنادر ان الله سبب حكم الوجوب وصحة اداء الواجب هذا معنى ما نقل عن محمد بن يحيى رحمه الله  
 في الصلاة كمال جز من الوقت وهو ما موقونا وهو الاصح والبر العرف من مساجنا

الخ

المراد من الاداء  
 لا يتبينه دون حقيقة  
 الاداء

الاصح

مذكرون هذا ويقولون الوجوب است اول الوقت فاما سبب الوجوب باخر الوقت  
 وسندون على ذلك ما لو حاصت المراه في اخر الوقت فانه لا يلزمها قضاء تلك الصلاة اذا  
 ظهرت والمعم اذا سافر اخر الوقت يصلي صلاة المسافرين ولو ثبت الوجوب باول جزء من الوقت  
 لكان المعبر حاله ذلك وكذلك لومات في الوقت لفي الله عز وجل ولاس عليه ولو ثبت  
 الوجوب اول الوقت لكانت الرخصة في البخر بعد ذلك مقيدا بشرط ان لا يقوته كما سما  
 الامر المطلق من اجله هو لا في صفة الموقونا اول الوقت منهم من يقول هو يغفل مع لزوم  
 العرص اياه في اخر الوقت لا كان على صفة بخره الاداء فيها حكم الخطا قال انه ممكن من رك  
 الاداء اول الوقت الى بدل وهذا احد القولين ولما ناداه حصلنا هو المطلوب وهو  
 اطهار فصله الوقت فمع لزوم العرص اياه في اخر الوقت او بغير صفة ذلك الموقونا حين  
 ادرك اخر الوقت من له مصلي الظهر بعبه يوم الجمعة اذا سمع الجمعة مع الامام تغير  
 صفة الموقونا فليها فصر صفة بعد ان كان فرضا وهذا غلط من فانه لا يتبادر له هذه  
 الصلاة الا بنية الظهر والظهر اسم للعرض دون الفعل ولو نوى الفعل كان يودا للصلاة  
 ولا مع ذلك لزوم العرص اياه في اخر الوقت ولا بعد الموقونا لاجنبه العرصه وهذا ان  
 باعتبار اخر الوقت كمال الاداء وليس لوجوب الاداء اثر في الموقونا فليكون موقونا صفة الموقونا  
 ومن يقول هذا القول لا يجد ما ان يقول ان اداء الجمعة في اول الوقت كان الموقونا  
 نقلا والسبل الجمعة عمره وعنه في قول رسول الله صلى الله عليه وآله في الظهر حين والشمس  
 ما سطل ما قالوا ان المراد وقت الاداء او وقت الوجوب فعلى ما قال هذا العاقل لا يكون  
 هذا وقت الوجوب ولا وقت الاداء الظهر هو مخالف للمص ومنهم من قال الموقونا اول الوقت  
 موقونا على ما ظهر من حاله في اخر الوقت وهكذا يقول الركون اذا عملها قبل الحول فاستدل  
 عليه بما قال محمد رحمه الله في الرادات اذا عمل ساه من اربعين رقعها الى الساعى ثم لم الحول  
 وفي هذه ما يعلون ساه فله ان يسترد المدفوع من الساعى وان كان الساعى صدوقه كان نقلا  
 له ولو لم الحول في يد تسع وثلثون وجب عليه الركون اذا كان الموقونا فاما مد الساعى عنه  
 خارج الركون وهو ضعف ايضا فالاداء الاصح منه الا بنية الظهر والظهر اسم للعرض

الخ



خاصة ولو تولى العزم حتى ينته ولو تولى الفعل لم ينته في حواذا العزم فلو كان  
 حكم المولى الموقوف لا يستوفى فيه النية ولما ذكرنا مطلقا الصلاة والقول بالسوق فمعل  
 هذا ما لا يوافق في الصلاة والركوع جميعا وكان الذي رحمه الله يقول المولى مقرر على  
 ان يكون الوجوب معلقا بآخر الوقت او بالفعل لان الوجوب انما لا يستأجل الوقت انما  
 الدليل المعبر به للجزء كونه سنا ومعل لا دار يحصل المعبر فيكون المولى واجبا  
 بمركبه ما لو بلغ بعد من صبره في صبره بالسلم ولو ادى ساه من اربعين الركوع  
 بعد المولى واجبا بالاداء والحائز المهر اذا قرأ هذا الاشياء بعد ذلك فاحاطا باده  
 وهذا في الخمسة رجوع الى ما قبله من هذه الفصول الوجوب بالسبب اصل السبب  
 قبل قبيل الواجب بالاداء فلهذا هذا الوجوب بالسبب بالجزء الاول من الوقت  
 والعزم يحصل بالاداء وهذا الاله المكن اثبات حكم الوجوب بعد الاداء بصورة اعلى  
 الخال الاله اما حكم على المرء ما فعله اما قد فعله واداء بعد الوجوب على الفعل ضروري  
 كقوله ما قلنا ان الوجوب وصحة الاداء بمت بالجزء الاول من الوقت قال السامعي رحمه  
 لما بعد الوجوب لم ينع الاداء عاوجه لا تغير بغير حاله بعد ذلك يعارض من حصل في سفر  
 وقلنا ان الاداء اما حكم بالطلب الا ترى ان الرجاء اذا هت سوا سان والعه في حجر عزم  
 فالنور ملل لصاحبه ولا حكم على من في حجره اذا و الله فعل طلبه لان حصوله في مجلس  
 كان بغير صفة فلهذا هذا الوجوب بسببه كان جبرا لا يضع للعقد منه فاما المزمع اذا  
 الواحد عند طلبه له الحق وقد خيره مر له الحق الاداء ما لم يصق الوقت بغيره  
 ان يكون الاداء اصل يثبت حكم الوجوب لا محالة فان السع نمر مع جل وقت المهر الخال  
 اد لو كان في وقت المهر متاحرا الى متى الاحل لم يصح السع ثم وجوب الاداء يكون متاحرا  
 لا حلول الاحل فما انصا وجوب الاداء متاحرا الى وجه المطالبة وذلك باعتبار  
 استطاعه يكون مع الفعل فعل فعل الاداء لم يمت المطالبة عاوجه سقطت  
 الحار والدليل عليه ان المام والمعم عليه في جمع الوقت بعد حكم الوجوب في حقيهما  
 ثم الخطأ بالاداء متاحرا الى ما بعد الانتباه والافاقه والحاصل ان بعد المسببه

في حواذا العزم

وهو لا يوافق في الصلاة والركوع جميعا

باب الاداء بالطلب

في حواذا العزم

للجزء الذي يصل به الاداء من الوقت فان اصل الجزاء الاول كان هو السبب والاصل  
 السببه الى الجزاء الثاني الى المال هكذا المعبر احد هما ان في الحواون عن الجزاء الذي  
 يصل به الاداء جعله سنا لا ضروري وليس من الاداء والكل مقدار يمكن الرجوع اليه  
 والمالي انه اذا لم يصل الاداء بالجزء الذي يعبر به السببه كان نفوقا كما اذا لم يصل  
 الاداء بالجزء الاخير من الوقت يكون نفوقا حتى يصدر ما في الدفء ولا وجه لجعله  
 نفوقا ما في الوقت في الشرع خيرة في الاداء فعرضا ان هذا المعنى يحمله في نقل  
 السببه من جزء الى جزء ما في الوقت واسفا في هذا الحار له فلا يكون معرطا وهذا  
 نكرمه في اذاعات ولا اذا احاط المراه لان الاسفال يحتمل حقها لبقا خاها والجزء  
 الذي تدركه من الوقت بعد الخص لا وجه عليها الصلاة والجزء الذي يدركه المسافر  
 بعد ما صار سافرا الوجه علم الاربعين فاب رفر رحمه الله اذا انصق الوقت على وجه  
 لا يفضل عن الاداء بعد السببه في ذلك الجزاء الا ترى انه سقط حار ولا سعة  
 المتحر بعد ذلك فلا سعة ما عثر بعد ذلك من سفر او مرض وقدا حكم ان لا يسعه  
 المتحر للملك بقور شرط الاداء وهو الوقت على ما معنا ان الوقت شرط للاداء وما  
 بعد من اجزاء الوقت صلح لاسفال السببه اليه يحصل لاسفال بالطريق المذكور  
 فلما الى اخر جزء من اجزاء الوقت فبعد السببه منه ضروري اذ لم يبق بعد ما سئل  
 يحمل اسفال السببه اليه فيحقق السقوط بضيئه وبغير صفة ذلك الجزاء وحاله  
 عند ذلك الجزاء حتى اذا كانت حائضا لا لمها القضاء واذا ظهر من الخبر عند ذلك  
 الجزاء وانماها عزم لمها الصلاة بضر عليه في وادراي سليمان واذا سلم العاقر  
 او ادرى الصبي عند ذلك الجزاء بضره الصلاة واذا كان مسافرا عند ذلك الجزاء لم  
 صلاة السفر ولما قلنا انه اذا طلعت الشمس وهو في حال المحرقة العزم  
 لان الجزاء الذي يصل به طلوع الشمس من الوقت سبب صحيح تام فثبت به الوجوب  
 بصفة الكمال ولا ساري بالاداء مع النقصان خلاف ما اذا عثر السفر وهو في  
 خلال صلاة العصر فان الجزاء الذي يصل به الغروب من الوقت في معنى سبب

بلغ

في حواذا العزم



فاسد للذي اورد عن الصلاة بعد ما تحمى الشمس من الوقوع المقصود ان الشمس  
وقد وجد الاداء بذلك الصفة ولا بد من هذا ما اذا انعدم منه الاداء اصطدام ادى  
في اليوم الثاني بعد ما اجرت الشمس فانه لا يجوز له ان يستغل بالاداء حتى يضي الوقت  
تحكم السبب يكون صافا الى جمع الوقت وهو سبب صحيح تام واما ان ينادى بصفه  
المقصود عند ضعف السداد لم يصر في اليوم واستعماله بالاداء مع ضروره  
دينا في الدمه فاما اذا لم يستغل بالاداء حتى يحول الموت يضي الوقت مما رزينا  
في دمه فيستلصقه الكمال وهذا هو الاصل في المسائل الذي يقال على هذا  
اذا سلم الكافر بعد ما اجرت الشمس ولم يصل فاداه في اليوم الثاني بعد ما اجرت  
الشمس فانه لا يجوز ان يجمع بكل المقصود في السبب اذ يضي الوقت مما رزينا  
في دمه بصفه الكمال وما دهم الله في حرمة الله ضعف فان يذكر صلاه الظاهر قد  
في الافر السمر بعد ما يملك ان يصل فيه ركعتين او ركعة شفع من الاستغفار بالاداء وان كان  
وقال المذكور في المسألة بالانصاف لا يعلم من الاداء قبل عصر الشمس او بعد عصر  
صلاته فكل ذلك عند وصول الوقت من الاداء ولا تسعة الماحر بالاعسار ان  
السبب يضي في ذلك الجزء ولكن يعلم من الاداء فما هو طرف للاداء وهو الوقت هذا  
العمل يضي الماحر بعدها ومن حكم هذا الوقت ان بعض السبب يضي لوقوع غيبته  
هذا الجزء ولم يستغل بالاداء بعد اسبوع لا يمان لم يقطع وله ان يوتر الاداء بعد هذا  
القول في بعض ضروره انقطاع حانه في عمل السبب من حره الى حره وذلك لان السبب  
الاداء كالمكر اذا غابت الطعام للكفره اسبوع فاما سائر الكفره ولا معنى لقول  
يقول على السبب من حره الى حره ضروره المروعات وليس ذلك الى العدل بالمرح لما حذر  
بعد فعله هذه الولا به تسعة في التصرف بهذه الصفة لان السبب قد ولاه ذلك فاست  
له ولا به الاحتياط بما كان ضروره عاقر واحد ومن حكمه لا يجمع صحة اذ اصطادوا حره  
لان الوقت طرف للاداء والموا حذر ان يغلطونه بوجهها فتتأخر في حقه وبعد الوجوه في  
المساع فاعاله انصافا كات له ان يصر فيها بالصرف الى اداء واحد حره من ربح ثوب الى

هذا هو المقصود من الاستغفار بالاداء  
في اليوم الثاني بعد ما اجرت الشمس

في اليوم الثاني بعد ما اجرت الشمس

في اليوم الثاني بعد ما اجرت الشمس

عبد الله

حاطا لخطه في هذا اليوم فانه يحرج على الحائط اقامه العمل لا بعد غلظه حاطه ثوب حره ذلك  
اليوم لان منافعه بعد جعله بعد ما اسبوع على حاطه الثوب لاجان ومن حكمه لا ينادى  
الاناسه لان ضروره ما هو من المساع الى اداء الواجب على الثوب الاناسه ومن حكمه اسبوع  
في السبب فانه لا منافعه لما يستغل بصفه لاداء فرض الوقت وعزم من الصلوات به لم  
يعزم فرض الوقت فاما في السبب فاسبوع بغير الوقت لاجان فرض الوقت حكم بغير عا  
ولا سقط ذلك بغير يكون من العدل في الاداء حتى اذا اصر الوقت على حقه لا يجمع الاداء  
الفرق او يجمع له ايضا لا سقط اعساره البعير في هذا المعنى واما القسم الثاني  
وهو ما يكون الوقت معار له كصوم رمضان لان كل الصوم هو الامساك ومعدان لا يعرف الوقت  
فكان الوقت معار له ككل المكملات ومن حكمه ان الامساك الذي هو حره في الاناسه  
سهر رمضان لما بعد اداء الفرض لم يسوق عن ضروره عاقره اذ انصور لاداء صوم من امساك  
واحد وما تصور في هذا الوقت لا يفضل عن السبب كمال فلا يكون عزم ضروره عاقره ولا تصور  
الاداء بمرعاه قال النوسف ومحمد رحمهما الله يستوي في هذا الحكم المعنى والمسا في الوجوب  
صوم الشهر من سهر من سهر في الوجوب والمسا في الاداء الا ان المرع ملكه من الوجوب  
بالفطر لدفع المسعة عنه فاداء الوجوب كان هو والمعنى هو فكل صومه غير فرض  
رمضان وتلقوا منه ليطوع او لو اوجرت او وصيه رحمه الله تعالى ان يولي المسافر  
واحدا اخر صح صومه عما يولي لان السبب صوم اخر في هذا الزمان ليس من حكم الوجوب  
ولا يحق في الاداء منافعه بذلك وجوده فاما كان الوقت طرفا له بل من حكمه يحق  
للاداء منه ولا يضي في المسافر وهو مخير بين الاداء والماحر الى عدمه من انما اخر  
فما سبب صحة اداء صوم اخر منه هذا الامساك او لان الوجوب وان سبب حقه ولكن  
المرح من احراز الاداء الواجب في حقه انما هو ما سبب الوجوب من ضرره الامساك  
لما هو حره في دمه فان ذلك هو عند واداء كان هو بالفطر من حضا لان منه رفقا  
سببه فدان يكون ضرره الى واحد اخر من حضا لانه نظره لانه كان اولي وعلى  
الطريق الاول ان يولي العمل في صاماع العمل وعلى الطريق الثاني يكون صاماع العمل

بلغ

هذا هو المقصود من الاستغفار بالاداء  
في اليوم الثاني بعد ما اجرت الشمس

عبد الله



انه في فعله لا يكون صريحا بالصوم الى ما هو اظهر منه واما ان عمل في حصة فاما الرخص  
 اذا صام كان صومه غير صوم رمضان وان كان واحدا او نوى الفعل لان الرخصة في حجب  
 الرخص اما بسبب الخلق عجز عن اذا الصوم واد اصام بعد ان علم بسبب الرخصة في حجب  
 مكانه هو لا يصحح واما الرخصة في حجب المسافر باعتبار سببها فاما مقام العذر  
 الناطق وهو السفر وذلك لا ينعدم بفعل الصوم فليس له في الرخص وهو في حجب واجب  
 اخر من حجبها بسببها قال <sup>على سبيل التمام</sup> <sup>قرحه الله</sup> ولما يعرض الصوم الرخص مبرور غدا هذا الزمان  
 وركن الصوم هو الامساك فالذي يصور فيه من الامساك مستحق الصبر والامساك هو الصبر  
 غير انه منه على ان وجهه ان يكون من المستحق كمن اشار حياطة الحيط له وبانفسه يد  
 وسوا ذلك على قصد الاعانة او غير يكون من الوجه المستحق وتر عليه الركعة في الصبر  
 بعينه اذا وجهه للفقر يكون مودعا للركعة وان لم ينو هذا المعنى ولما يقول  
 مع فعل الصوم مبرور غدا ما يقع التي بعد في الوقت باقية فقال وهو ما موربان يورث  
 ما هو حقه ما هو مستحق عليه من الاعانة وذلك اذا كان يكون منه غدا صار هذا تحمولا للبدون  
 العزيمة لانه ما لم يعرف على الصوم لا يكون صار فاما له الى ما هو مستحق عليه فان عذر  
 العزم ليس في انما لا يحق منه صرف منافع الى اذا صوم اذ لا غير مشروع في هذا  
 الوقت لا يحق منه اذا صوم قبال للعل لا غير مشروع فيه كذا في الاجير على اجير  
 الوجه المستحق ما يقع بعينه وفي اجير المسير المستحق هو الوصل الذي حدث في الوقت  
 بعينه وذلك لا سوف على عزم يكون منه وكذا في الركوة والمستحق منه صرف جزاء من المال  
 الى المحتاج ليكون له ما له من الله تعالى وقد يكون ذلك لله صارت عنان على الصدقة في حجب  
 محاربا ان المستحق ما وجد الله تعالى في العوض من المصروف والله وقال السامعي لا يحق  
 صرفه الى ما هو مشروع في الوقت مستحقا ما لم يفسد في عزمه ان معنى العزم معتبر في  
 الصفة كما هو معتبر في الاصل كما شرط عزمه في اذا اصل الصوم لم يفسد معنى العزم  
 بشرط ذلك وصفه ليكون له احراز في الصفة كما في الاصل ومن قال في فعل الصبر  
 متعينا للمشروع فقد بعد لانه لو اعتقد هذه الصفة في المشروع في هذا الوقت

عدم العزم ليس  
 بسبب

كفر به فكيف يصير هذه العزيمة مصيبا للمشروع والمسا قول لما كان المشروع في هذا الوقت من الصوم  
 الذي يتصور اذا وقع منه واحد عينا كان هو القصد الى الصوم بمصيابه قالوا احد العزم انما  
 او كان مصرا باسم جنس كالتصاير اسم نوعه فكان هذا في الحصة منافيا لموجب العزم ان يحجب  
 المستحق في العزم لا بد منه ولكن هذا التعذر يحصل منه الصوم ان يقول التعذر غير معتبر ولكن لا  
 بشرط عزمه في الوصف مقصودا لان بعد وجود اصل الصوم منه في هذا الزمان احرازه  
 في صفة ولما لا يتصور اذا وقع نفعه اخرى مبرور غدا فاما اذا نوى الفعل بهذا الوصف من نفسه لغو  
 ان الفعل مبرور غدا في بقاؤه اذا الصوم في الملل فانه غير مشروع فيه ولا يلغوا به العزم  
 خارج رمضان ثم لا يرضى عليه وانما بعد من نية عزيمة اصل الصوم وهو ما موربان معتبر في صوم  
 المشروع انه صوم فيه يكون مصيبا للمشروع وغدا هذا يقول فيمدر الصوم في وقت فيه خارج  
 رمضان انه يتاخر منه بطلو الشمس ونية الفعل لا للمشروع في الوقت قبل بدنه غير هو الفعل  
 وقد جعل له المشروع ولا يبه فعل المشروع واجبا بذره فيمطلو اليه يكون مصيبا للمشروع وهو  
 المبدور بعينه ومنه الفعل منه بعد الذر لغوا به لما صار واجبا بذره لم يبق بعد الا حقه  
 فاما اذا نوى اجبا اخر كان غير ذلك الواجب للمشروع في الوقت قبل بدنه كان صالحا لاداء واجبا اخر  
 له اذا صرفه اليه بعزمه وبطل الصلابة لا تنعدم بدنه ان صرف النادر صحيح في حجب  
 حقه وذلك جعل ما كان مبرور غدا واجبا بذره بعينه فاما في الصلابة لغير من  
 حقه في ان لا يعرض فيه منه واذا انقضى الصلابة تاذر الواجب الاخر به عند عزمه بخلاف  
 تهمر رمضان فقد انقضى فيه صلاحه الامساك لاداء صوم اخر سوى العزم مبرور غدا فيلقوا به  
 واحدا اخر في لقوا به الفعل وقال السامعي رحمه الله صرف الامساك الذي يصور منه في مبرور  
 بمصاير الصوم العزم مستحق عليه من اول النهار الى اخره وان يحق هذا الصبر في العزيمة  
 فاذا انقضت العزيمة في اول النهار لم يكن ذلك الحرام مبرور غدا الى الصوم وهو بالعزم بعد ذلك  
 اما يكون صار فاما في الماسن والمصرف منه لا يحق مما مضى في هذا الوقت بعد الروايل  
 لا يصح لما في يدور ما مضى لا يرى ان لا يفسد لاداء العزم بشرط من اول النهار  
 الى اخره فبحث المفسد على المصحح اذا انقضت العزيمة في اول النهار احدا في الاضطرار في بار العمان

الواحد من قبل

قالهم

انهم اذا نوى الصوم في وقت



خلاف العمل لموعده بعد سرعا واداءه موكل بالانفاضة فسادى بعد ما يورد به ان  
 هناك لو زحما المفسد فانه الاداء لا الى خلف ورجحا المصحح للملا فبونه اصلا وهما يقرب  
 الاداء الى خلف وهذا خلاف ما اذا قدم السه فان ما تقدم منه من العزم يكون فاما حكمه اذا جاء  
 وما الاداء في هذا المعنى اوله واخره سواء مقتضى العزم ما اذا كان الحكم الا ان الصوم  
 القضاء به سادى ولا سادى بالعزم قبل الرواى لكما يقول ما يثابره هذا الصوم  
 في حكمه واذا كانه لا يحمل الحرج في الاداء وما لا يوافق لا يشترط اقرار السه ما اذا جمعه ما به  
 لو انجز عليه بعد السروع في الصوم نادى صومه واسرط اقراره ما لو حاله الاداء  
 فانه لو قدم اليه نادى صومه وان كان غافلا عنه عند ابتداء الاداء بالنوم فاما ان يكون  
 ابتداء حال الصوم في انه سقط اعتبار العزم فيه بمرله الدوام في الصلاه او يكون حال  
 الاسداء مقبلا حال الدوام وكان ذلك دفع الحرج فوفى السروع في الاداء هنا مشتبه  
 فيخرج المروى في الاساء في ذلك الوقت لا بدفع هذا الحرج كذا روي عن السه في جنس الصاعين  
 معهم صي يطلع ويحسب فيقول ان السه في يومه اشكل هو منوع من العزم قبل ان يصر  
 وفيه العمل بعده لا سادى لان السه واداءى مع الحرج فلما ما صح الاداء بينه مقدمه وان لم  
 تغار حاله السروع ولا حاله الاداء فلا يصح شبهه ما هو لا فاما ما هو ذكر الاداء كان  
 اوله بين هذا ان الموجود من الامسال في اول النهار لم يغير للظن لانه على سلكه من جعل الماتى  
 صوما بعينه والواحد الذي لا يجرى في حكمه لا يفسد بغيره عن عرض من نفاذ الامسال  
 فاما على ما هو مما مضى حكما بان يستند العزم اليه لموقوفه لا سادى عليه ولا هذا اذا وجد  
 العزم في كل الزمان لان الاكثر من كل حال من وجه فاما ما على الامسال في صوم جمع الزمان  
 لا ما هو السعي بعينه لان كل من وجه يجوز اقامته مقام الحكم جمع الوجوه حكما وفيه اداء  
 العتار في ومنها فيكون المصير اليه اول من المصير الى الفتوى لانعدام صفة الحكم من جميع  
 الوجوه وهذا الحرج اول من الحرج بصفة العتار لان حاله يمتنع على وجود الاصل والحرج  
 ما يجازي اصل السعي اول من المصير اليه من الحرج بالصفة فالصفة تتبع الاصل ولا تتبع الاصل الصفة  
 وعلى هذا يقول المنذور ما هو بعينه انه سادى على هذه العزم لانه يمدد العزم

في حكمه لا يفسد بغيره عن عرض من نفاذ الامسال

في حكمه لا يفسد بغيره

في حكمه لا يفسد بغيره



في حكمه لا يفسد بغيره

في حكمه لا يفسد بغيره

يكون موزنا للمشروع قبل بدنه والمشروع بعد بدنه على ما كان عليه وكذلك صوم القضاء  
 يصير موزنا للمشروع في الوقت بين العزم وهو النقل فاما القضاء فهو موقوف على اتمام  
 له ما لو كان على صوم المبرور في الوقت اليه فلم يوفى ما سلكه في اول النهار عليه ولم يزل  
 نكته من ان اتمامه في صوم العزم يقتضي الجمع من كل وجه فلهذا لا ينصير الى اعتبار الحكم من وجه واحد  
 منه ولذا يراعى طحا الاهلية في جمع النهار لان مع انعدام الاهلية في اول النهار استحقاق  
 الاداء والمصير الى طلب الحكم من وجه لغير استحقاق الاداء فاما لم يوجد للبدن والاهلية  
 في اول النهار لم يشغل فيه بطلب الحكم من وجه الا ترى انه يسرط وجود الاهلية للعتار  
 عند السه وان سبق وقت الاداء ولم يدل ذلك على اسرط اقرار السه بركن الاداء وعلى هذا  
 الاصل فلتنا صوم النقل به لا ينادى بدون العزم قبل الرواى لان الركن الذي ينادى  
 الصوم لا يخرج حوايا لا يخرج وجودا ولا يتصور الاداء الا بكامله وصفة الحكم لا يثبت اليه  
 بعد الرواى حصه ولا حكمه وبسبب السه قبل الرواى حكمه لاعتبار اقامه الاربعاء الحكم ولا يرد  
 على ما قلنا الامسال الذي يندرج اليه المروى يوم الاضحى الى ان يفرغ من الصلاه فان ذلك ليس بصوم وانما يندرج  
 اليه يكون اول ما سادى في هذا اليوم من القربان بالناس اضيافا انه عال يتناول العتار في هذا  
 اليوم والاحسن ان يكون اول ما سادى في الصيف منه طعام الصايفه ولهذا من هذا الحكم من وجوه  
 اهل الامصار دون اهل السواد فلهي حتى السجيه بعد طلوع الفجر وليس لاهل المصراى نحو الا  
 بعد الصلاه ومن هذا الجنس صوم الكفار والقضا فالو معياره على معنى ان يعدل عرفه  
 ولكم ليس بسبب وجوبه كالا في صوم رمضان فالوقت هناك معياره وسبب الموجود على ما بينه  
 في ما به ولهذا لا يتحقق قضاء صوم يومه في يوم واحد واد الفارس بالصوم في شهر كالا في يوم واحد  
 بمرله الليل للليل كما لا يخفى ففان في صوم حاله واحد لا يخفى صوم ما في يوم ومن حكم هذا السروع  
 انه لا سادى بدون العزم منه على الاداء في جمع الوقت ما به لا يحسب الفوار في ما على ما قد سادى  
 هذا مما سبق فاما القسم الثاني وهو المشكل في وجوب الحج ويان اسكال من الحج عتار شاذ  
 باركان علومه ولا يستعمل الاداء في جمع الوقت في هذا الوجه شبه الصلاه ولا صور من الاداء في الوقت  
 في سنة واحد والاتح واحد من هذا الوجه شبه الصوم الذي يكون الوقت عامرا له وفي وقت

في حكمه لا يفسد بغيره

في حكمه لا يفسد بغيره

في حكمه لا يفسد بغيره



اسماء الصالحين في العرو ووفيه اشهر الحج من سنة من سنن العرو واهل الحج من السنة الاولى بعد الحج  
 لا يفضل على الاداء او باعتبار اشهر الحج من السنة التي تاتي الوقت فضل على الاداء وكون ذلك غير محتمل  
 في نفسه كان بينهما ثم تقرر على ما قررنا من صحة الاداء انما عسا را الوقت وجوز العمل بكون الوقت  
 معناه في احد الطرفين انما وجب ان يكون مودنا في السنة اذ لا يستقر بكون ذلك من جهة وانشاء الوقت  
 اذ رآه وفي الحكم الما ان احدا بعد ان يوفى حقه الله الوقت معين في الاداء السنة التاسعة فلما سمع  
 الماحر وعبد محمد الوقت من غير ما نفي في نفسه الماحر بمرط ان لا يكون ومن حكمه ان يرد ما  
 لزومه الاداء بالثمن من غير موقوفنا بالموصل الاداء في يومه بالوصية بان يحج عنه كمال الصلاة فمما ان بعد  
 العلم من الاداء لا يصير موقوتا اذ امارت الوقت قبل الاداء ان الوقت هما بمقدار عمره فيموت بمقتضى الوقت  
 وقد تكرر من الاداء فاذا اخرج من مصل الوقت كان موقوتا وهذا الوقت بعد رما ان اشهر ذلك يوم  
 فلا يكون هو موقوتا بآخر الاداء وان كان لبقاء الوقت فلذلك لا يلزم من بكونها اذ امارت في ذلك  
 بتأخير الاداء اما بعد ان يوفى فلان ولا ادان معناه فالباقي من كان يتوفا وعبد محمد الله  
 الناحية كان مقدرا لم يرد ان يبين موقوتا الوقت كان عينا وان التاخر ما كان يسمع بعد العلم من الاداء  
 ومن حكمه ان لا ينادى العرو من قبل اما بعد محمد فلان وقت الاداء من غير من يتفضل على الاداء هو  
 قوت الصلاة وعبد ان يوفى ولا ادان كان معناه فالاداء يكون بان كان معلومه فكل من يوفى الصلاة  
 بعد ما يقبض الوقت بهام وصادا الفلح وواد العرو من الحج غير مختلف في صحة من العرو  
 عا اذا الفلح من عدم العرو على اداء العرو بدور العرو لا سادى خلاص الصوم فلا يصور  
 لا اداء الفلح هناك الوقت المعين لا اداء العرو فتلغو انية الفلح هناك يكون مودنا بالمرص  
 بغير اصل الصوم وقال السامعي انا الغنى من الفلح من هنا لانه نوع شقية فالج لا سادى لا  
 يحمل المسقة وقطع المسافة ولما لم يكن العرو الا من فنية الفلح فلان اداء العرو يكون  
 سفها والسنة عند محجور علم فتلغو انية الفلح بهذا الطريق لكن بالفار انية الفلح لا عدم  
 اصل من الحج الا ان الفلح تفصل على اصل هذه العان الا ان كان باعدام صحة الصحة لا يعدم اصل الاداء  
 خلاص الصوم والصحة هناك لا تفصل عن اصل الا ان كان باعدام صحة الصحة لا يعدم  
 اصل الصوم مع ان الحج قد سادى من غير عروه فالمتى عليه تحريمه اصحابه هو محرم

على ان يكون

الزكاة في الصلاة

الشيء هو عليه

الزكاة في الصلاة

والمرحل كبر عن ابوه فيصح وان لم يوجد للعرو منها ولما سئل الواحد علم اداء ما هو عان  
 والمود يكون عان وقد سأل هذا الوصل لا يحق بدور احبار يكون مع العوم على الاداء  
 واعراضه عن اداء العرو على اداء الفلح يكون الميع من اعراضه عن اداء العرو من اصل  
 العرو في ابا الحج بالطريق الذي قاله انشاء احسان وحله محجورا في هذا سأل ان العيان  
 فيعود هذا القول على موضوعه بالمقتضى الاحرام عند ما شرط الاداء من قبل الطمان للصلاة  
 ولما حو را بعد على الحج او اقتناها لانه لا استعانة مقام حصه الاستعانة عند  
 الخلاء احكاما بمقتضى العرو من عا اداء العرو موجودا احكاما وهذا المعنى عدم عدم العرو على  
 اداء الفلح من حكمه انه سادى مطلق من الحج لا انما عسا رانه سقطا بمرط انية الفلح من  
 فان الوقت كان قابلا لا اداء العرو من الفلح لانه من غير العرو لم يرد في ذلك هذا  
 المعنى بعد لانه الخاف لا سادى العان لا يحمل المسقة العظيمة سقطا باء احكاما  
 فالحج الاسد اورد لانه العرو كحل العرو بها ولكن لا لم يصرح بغيرها فاما مع النصح بسقط  
 اعسا ر العرو لم يرد في مطلقه يتعين بعد التلذذ لانه العرو فان صرح ما سراط  
 نقدا حرم عند العرو بسقط اعسا ر ذلك العرو وسقطا بعد ما صرح به **فصل**  
 في ما حكم الواحد بالامر وذلك بوعان اداء وقضاء فالاداء اسلم على الواحد بسبب الشجعة  
 قال الله تعالى ان الله يامر ان يودوا الاما بالاطا اهلها وقال الله السلام اذا الاما ان لا تحنك  
 والعصا اسقاط الواحد على من عدا المامور هو حقه قال علي بن ابي حمزة اسلم قضاء وقال علي بن ابي حمزة  
 امر اسلم السع يميل المر اسلم القضاء حمل الاقتضاء فليس هذا في المعصومة والعاصب  
 عينه سلم على الواحد على ما نصه ورد المثل بعد هذا العمل اسقاط الواحد على من عدا  
 قسمي الاول اداء والناسي قضاء الحق وقد دخل العمل في الاداء عا قول من يقول بعض الامر الذب  
 او الاما لانه سلم عن ما يدعى اسلم ولا يدخل في القضاء لانه اسقاط الواحد على من عدا  
 وما حو ر هناك قد سئل عان القضاء في الاداء احيانا لما من اسقاط الواحد على الله قال  
 فاذا قصم من اسلمه وقال فاذا قصم الصلاة وقد سئل عان الاداء في القضاء لما من  
 من السلم الا ان قصم كل عان ما امرنا هناك على الاداء على اسقطا وشد الرعام في الخروج

هذا الاصل ان يكون دس

عائنا ان يكون دس

عائنا ان يكون دس

عائنا ان يكون دس

عائنا ان يكون دس

عائنا ان يكون دس

عائنا ان يكون دس

عائنا ان يكون دس

عائنا ان يكون دس



عالمه والاسلم عن الواجب والتمس العصاة مع الاستقصاء وسد الرغبات في كل وقت اسان الى  
 معنى العصاة من المأمور ودل على اقامه مثل مع عدم مقام المأمور بعد فوائده واحصل ما كان عليه  
 ان وجوب العصاة بالسنن والى وجه الاداء او بدل اجره الامر الذي وجب الاداء والعراقيل  
 يقولون وجوب العصاة بدل اجره الامر الذي وجب الاداء لان الواجب بالامر اذا العان ولا  
 مدخل للمراة معوية العان واذا كان نص الامر فقد توفى عان في ذلك الوقت ومع العان انما  
 خصوص امسال الامر في المعنى بالوقت لا صور بل في ذلك عوار الوقت غير صان الوجوه بل في  
 وهو قوله تعالى الصوم بعد من ايام اخر قوله عليه في الصلاة من ايام عن صلاة او سبها فليصلها  
 اذ ادركها نوحا الى الاداء بفعل المأمور والمفعل الذي هو صومه في وقت غير العمل الذي هو  
 منه في وقت اخر فاذا كان الامر بعد توفيقه لا سائل في الاداء في وقت اخر لم يساخر اجرا في وقت  
 بعد ان يكون نص ذلك الوقت لا يلزم سلم النص لاقام العمل في ذلك الوقت وهذا لان السبب على  
 الوقت يظهر في فصل الوقت في ذلك لا يحصل بالاداء بعد من الوقت مع ما ان كان نص الوقت  
 فاما بعد على وجه لا يكره له فذلك العصاة الاندليل اجر والتمسها انهم الله على ان العضا  
 كذا السنن الذي وجب الاداء عند فوائده وهو الاصح فان الرغبات لما نص على العضا في الصلاة  
 والصوم كان المعنى في مقتضى وهو ان المأمور به في الوقت مبرور حال المأمور بعد خروج  
 الوقت من وجوب الوقت قبل الاداء لا يكون مستقلا للاداء الواجب في الوقت بعده بل باعتبار  
 العوار فيقدر بقدر ما يتحقق في العوار وهو فصل الوقت فلا سبب في مقتضى العوار بعد من الوقت  
 الا في قولهم انما اذا بعد المصوت فاما في اصل العادة القنوت لا يتحقق مقتضى الوقت لكونه مبرورا  
 في المقعد متصورا الوجوه منه حصص وحكم وما يكون سقوطه للغير بسبب العوار بعد رعد ما  
 محقق في العوار في كل وقت طالما اقام المسلم عند مقام من الواجب بالامر وهو الاداء في الوقت  
 وادخل هذا المعنى في المصوت بعد في الحكم الى الفروع وهي الواجبات بالامر في الوقت في الصوم  
 والصلاة والاعكاف وهذا انبه ماصول علماء ارحمهم الله فانهم قالوا لو ان قوم اقامتهم  
 صلاة من صلوات الليل فقصوها بالنهار لكانت حراما لهم بالفراة ولو اقامهم صلاة من  
 صلوات النهار فقصوها بالليل لكانت حراما لهم بالفراة ومما ساهى صلاة في السفر فقصوها

قال لا قال في كل وقت من هذا الحديث وهو صحيح في كل وقت

بعد الاقامة في كل وقت من هذا الحديث وهو صحيح في كل وقت  
 مستحبا لا في الوقت وكما علم انه ليس المقصود غير الوقت في العادة في كونه عمدا خلاف السفر  
 او كونه عظميا لله تعالى وشأنه عليه وهذا الخلف بخلاف الاوقات بعد ما صار متصورا  
 في السفر لا سقط ذلك عنه سرك الامسال بل سكره حكم الصان لان تقدير العجز عن اداءه بالمثل  
 الذي هو مقام سقط صوره وما وراء ذلك في كونه اوليا من فائده صلاه من ايام الكبر  
 لم يكره عسها لان الجهر باليسر في الصلاة غير مشروع للبعد عن ايام الكبر بل هو من عسها  
 لكونه مدعى في بعض الوقت في حق العوار منه فسقط واصل الصلاة مشروع له بعد ايام الكبر  
 في الواجب اعسان وكذا في راسه الجموع لم يصحها بعد من الوقت ان اقامه الخطه مقام راعين  
 غير مشروع للمفعل في ذلك الوقت في بعض الوقت في حق العجز وبلغه صلاه الطهر ان سببه  
 مشروع للبعد بعد من الوقت من نص القول الاول استدلالا بذكره بمرجه الله في الجامع ان  
 يدرك بعد من رمضان فصام ولم يعلف في بعض اعكاف في الرضا الباني الجزية عن المشرك  
 ولو كان وجوب العصاة بانه وكذا الاداء وهو الامر بالوفاء بالندرج ان المان مثل الاول  
 كونه الصور مبرور عاف مستحبا عليه وصحة اداء الاعكاف به فعرضا انه ايام الحرام وجوب  
 العصاة بدل اجره وهو مقتضى الواجب في الوقت عند مصلته غاوه هو بعد وفاء او غير بعد  
 وهذا النسب في الاعكاف راسا في دمه في كل ما عكاف في كل النذر مطلقا عن الوقت في الاداء  
 بالاعكاف في رمضان ولما نقول اصل النذر اوجبه عليه الاعكاف ولو وجب الاعكاف  
 اثره وجوب الصوم باعتبار انه شرط في شرطه في باع له فوجوب الاعكاف يكون موصلا لبعده  
 الا انه افسح وجوب الصوم به لعارض على شرط الروال وهو انضاله بوقت الحرام في الصور فيه  
 الحرام من بعد من الوقت في كل عكاف في هذا الاتصال وكف وجوب الصوم لوجوب الاعكاف  
 في وقتهم الصور الواجب في الدقة لا سادى صور رمضان او انما في كل عكاف في الصور في اتصال حكم الاداء  
 صور رمضان وادخل في ذلك من صام في رمضان الاول ولم يعكف حتى انه لو لم يصم ولم يعكف  
 لم يعكف في صوم حرج عن المندرج في الاتصال حرم لم يصم في رمضان وان يتحقق في الوقت  
 وهذا انبه في سادى هو الله ان وجوب العصاة لانه بدل اجره ان يباخر والنذر بالاعكاف

الكبر عن الصلوات في غير ايام الكبر في كل وقت

اعكاف في القضاء لا اعتبار الى الصوم



ما كان مصلاه فلا سار في اعتبار كالايات في الرضا والساني وان صامه ففرض ان اساع وجوب  
 الصوم عليه بالدر لمعنى شرف الوقت المضاف اليه النذر وقد تنبأ ان في الوقت يكون صفة على وجه  
 لا يمكن ان لم يفوا به تقدم ما كان مصلاه وهو امتناع وجوب الصوم بالدر بالاعتكاف  
 حتى قال ابو يوسف رحمه الله في رواه بطل بده انه على اعتكاف فافترج صوم وذلك لا يكون  
 واجبا وفضل الصوم بوجوب الاعتكاف لا بانعدام الشئ لا بعدم الاصل بوجوب الاصل  
 بحسب الشئ عند زوال المانع قال رضي الله عنه واعلم بان الاداء في الامر الموقوف يكون الوقت  
 وفي غير الوقت يكون الاداء في العرا اجمع العريه من غير الوقت فهو الوقت وهو الوقت  
 وقاصره اذا شبه القضاء حكمه بالكمال هو الاداء المبرور بصفه كما امر به والقاصر بان يملك  
 نقصان صفه وذلك لمل الصلاه المكتوبة للجماعه هي اذا محض الاداء من المعزول يكون  
 قاصرا نقصان صفه الاداء ما مور بالاداء للجماعه ولهذا يكون الجهر بالفراغ غرضه في حق  
 المنفرد في صلوات الليل لا في ذلك من الاداء المحض من احد بل بالامام او اول الصلاه واداءها  
 معه كان ذلك الاحتياط ولو اقدم به في المعده الاجمعي قام وادار الصلاه كان ذلك قاصرا  
 انه يورث في الوقت ولكنه مفرد مما يورث في الافداء بالامام فما فرغ الامام من ادائه  
 لا يحق فكل من فرغ في الاداء وان كان مفردا في الحرم لانه ادر كماله الامام ولهذا لا يصح هذا  
 الغرض ونظم الفراء وكذا الممولوي في كونه مفردا وادار المنفرد قاصرا لهذا الاجمعي  
 بالفراء ولو اقدم في الامام واول الصلاه ثم نام حلقه حتى فرغ الامام او سبقه لحدث فذهب  
 ونصام حان بعد فراغ الامام فهو مود في شبه اداء القضاء في الحرم لا بانعاسا في الوقت  
 فهو مود في انعاسا به الحرم اداء الصلاه مع الامام حتى يتم معه كان هو قاصرا لما  
 فانه يفرغ الامام وليد جعلناه في حكم المنفرد في الحرم الفراء ولو هم في الحرم يجوز الموهو  
 ان القضاء بصفه الاداء واجبا به وجب الاداء فان سئل هذا في العكس فقلت  
 المخرج جعل المسوق فاضيا بقوله وما قاله فاضوا فليس سقم جعل المسوق موديا  
 وجعل المذاهب فاضيا حكما فليس قد استعمل احد في العار من كان في الحرم محارا  
 حايروا ما في المسوق فاضيا حازا لما في العلم من اعطى الواجب واهما فاضيا بانعاسا رجال

لمعنى شرف الوقت

الامام واليه اسار في قوله وما قاله وكما انما جعله موديا اذ افاضنا ما جازنا على هذا  
 الاصل فلما لو ان سافر احد من مسافر ونام حلقه ثم استيقظ وولى الاقامه وهو في موضع  
 الاقامه او سبقه لحدث فخرج الى مصر وبوصافا كان ذلك قبل فراغ الامام من صلاه صلى اربع  
 ركعات وان كان بعد فراغه صلى ركعتين الا ان حكمه بخمس صلى اربع ركعات لا بمنزلة القاصي في  
 الاقامه حقا ووجوب القضاء المستلزم حيث الاداء فلا يعز الا ما سوية الاصل قبل  
 فراغ الامام منه الاقامه ودخول موضع الاقامه مع غير المقر في حق الاصل فهو الاقامه فيكون  
 غير ان حرم بعض ذلك الاصل بعد الفراغ منه الاقامه ودخول المصر غير المقر للمقرض  
 في حق الاصل فذلك لا غير حرم بعض ذلك الاصل لان حكمه بخمس مقدم مع القضاء  
 لخرجه بالكلية من كرمه المثار له وهو مود في لقاء الوقت فيغير فرصه منه الاقامه  
 ولو كان سوف اصل الرقعة الوجه من انه مود في امام صلاه اذ افاضنا سوا حكمه ولم حكم  
 فرغ الامام او لم يفرغ كانت به الاقامه معتبرا للمقرض لكونه موديا بانعاسا في الوقت  
 واما القضاء فوجان مثل يعقوب كما ساء ومثل غير معقول كالتدبير في حق السبح الفاضل  
 مكان الصوم واجتاج الفراء له عند فوائ الاداء في الحرم فان ذلك بانعاسا في الوقت  
 وعما الذي يظنونه بده اي استطوعه هكذا فعل عن اعراض رصود في الحج حدث الجمع  
 حيث ان رسول الله ان مرضه الله تعالى على عباده في الحج اذ ركبا في سحابة استطيع  
 ان يمشي على الدابة المحرم في الحج عند معال الدابة لو كان على اسك من معصا كان  
 قبل ملك تعالى مع معال الله تعالى ان يعقل ما انما له من الصوم ومن العدة صوره  
 ولا معنى وكذا انما له من دفع المال الى من يتقوى على نفسه في طريق الحج ومن ما شرف  
 اداء الحج وسقوط الواجب مما مور بانعاسا ذلك فاما اصل الاداء الاعمال يكون من الخراج  
 دون الحج عند هو قاصرا على غير معقول ما يكون هذه الصفه الثاني بقية الحكم فيه  
 الى الفروع فمنعصر على مورد المص ولما ان القضاء المستلزم في الصلاه  
 من ان العدال في الاركان الصمى سوى الامم لم يسل الى الوصف مفردا على الاصل  
 مثل صوره ولا معنى لذلك قال ابو يوسف رحمه الله ثم له ما سار فيهم جبار

بلو

لا ان سرقا العائى في الزمان  
 ان يكون حكمه في المسوق على حقا



ما ذكره كونه خسراناً لا يترتب من اجرائه لغيره لصفه الجوده التي تحقق فيها القوان مثل صور  
 ولا معنى من حيث العلم فانها لا تقوم مرعاً عند المعاملة بينهما وقال محمد رحمه الله عليه اذا الفصل  
 احتاطا لان سقوط قيمه الجوده في حكم الربوا للحاجة الى جعل الاموال مثلاً متساوية وطبعاً  
 ومعنى الربوا لا يتحقق بها وحده على ادفع الله تعالى تسليم في صفه الماله حقيقه صور مقايمة  
 اذا الواجب به احتاطاً وعلم هذا نقول - ربي الجار سقطت بعض الوفاء له لسرع مثل  
 معقول صور ومعنى فانه لا شرع في قربه للعقد غير ذلك الوقت فان قيل كيف يسع  
 هذا وقد اوجبت الدم باعتبار ربح الربوا فاسا احوال الدم علم لا يطول ان به مثل المرمى  
 فانه مقامه بل لا جبر له بقصر مكن في نفسه ترك المرمى وحصره في النكاح بالدم معلوم  
 بالنظر في الله تعالى فعدية من صيام او صدم او نكاح فان قيل قد جعله القدم مزرعة  
 مكان الصلاة بالنظر على الصوم ولو كان ذلك معقول المعنى لم يكن بعدة الحكم الى الصلاة  
 بالربوا فليس لا ينفرد في ذلك الحكم الى الصلاة بالربوا ولكن كمال القول فيه معنى معقول  
 وانما لا ينفرد علمه والصلاة بطريق الصوم في النوع او اقم منه ويحكم له لسرع معنى معقول  
 فان ما لا ينفرد علمه المكون على العمل به فلا احتمال الوجه الاول بعد مكان الصلاة والاحتمال  
 الوجه الثاني ان العقد او ان قد لم يكن ماسراً فانه يبدل الاحتياط الى المصداق والاطعام  
 لا ينفرد عن معنى القربة وقال علم اتيه السببه الحسنه مجتمعة ولله الاموال العديم عن  
 الصلاة بها حاشا قطعاً والبارحوا القول من الله تعالى فضلاً قال الزنادات  
 حربه ذلك ما الله تعالى كذلك قال اذا الوارث عن المورث عوام في الصوم حربه  
 ان ما الله تعالى على هذا الاصل حكم الاحكام والسر يا راقه الدم عرف مصغر معقول  
 المعنى مصور في الوفا بصله عرشه وقربه للعقد غير ذلك الوقت فان قيل قد علم  
 في المصداق بالقيمة بعد مضي ايام الحج وما ذلك الا باعتبار اقامه القيمة مقام ما يفتحه وقد  
 اقيم ذلك بالربوا فليس لا لذلك ولكن كمال القول المقصود بها هو الواحدة الوقت الصالح  
 مسعفه الدم الى المصداق الا ان المرمى انما هو الدم لما فهم من طلبت اللحم وكسبوا معنى  
 الصفاة فالتناسل منها والله تعالى محوم الاضاحي في هذه الامام ويحكم الى قول المقصود

تنق

اراقه الدم الذي هو بقصر الماله عند محمد ويعتوب الماله عند ان يوفى سائر ذلك بالساه  
 الموهوبه اذا اضحى بها الموهوب له فان الواجب لا يرجع فيها عند ان يوفى له ان يرجع فيها عند محمد  
 لانه بقصر محض لا ان الاحتمال باقيا الاعمار في معاملة المصطفى ايام الحج وهو قادر على اداء  
 المصروف نفسه فلا يصار الى الاحتمال باقامه القيمة مقامه وبعد مضي ايام الحج قد كسبوا الحج  
 عن اداء المصروف عليه اوان اعسار الاحتمال واحتمال الوجه الاول لم يرمه المصداق  
 بالقيمة لان ذلك حربه مسرعة له في غير ايام الحج والمعنى فيه معقول والاحتمال الاحتياط في ايام العدايات  
 اصل قد اعسار هذا الاحتمال الرماء المصروف القيمة لا تقوم ذلك مقام اراقه الدم وعلى  
 هذا الاصل قال ابو يوسف من ادرك الامام في الركوع في صلاة العدايات بالسكرات  
 في الركوع ان يحلها العام وقد فارق من القاع عرشه له في حالة الركوع لقيمة مقام ما علمه  
 بطريق القصاص في العوارضه وقال ابو حنيفة ويحذر من ما الله حال الركوع منه حال  
 العام لاستواء النصف لا سفل من المراكب فيه فادق لقائم القاعد واعتبار هذا التشبيه  
 لا يحصى العوارض بغير الركوع محسوس بغير العبد وهو مودع حاله الا بقال  
 فادراك هذه الحالة محلا لتعصير العبد يجعلها بعد الحاجة محلا لجمع التكررات  
 احتياطاً وعلى هذا لو ترك قراءة الفاتحة والسورة في الاولين فصاها في الاخرين جهر  
 لان كمال الادراك في قراءة العام الذي هو ركيز الصلاة الا انه بعد القيام في الاولين له ذلك  
 بدليل مودع العمل وهو خبر الواحد والقيام في الاخرين مثل القيام في الاولين في صورته  
 ركيز الصلاة ولله المساهمة لا يحصى العوارض وبعض القراء في الاخرين ولو قرأ الفاتحة  
 في الاولين لم يقرأ السورة في الاخرين لا اعتبار هذا التشبيه انصافاً للقيام  
 في الاخرين غير محمل لقراءة السورة اذا هو محمل لقراءة السورة فصاها بالمعنى  
 الذي فيها ولو قرأ السورة في الاولين ولم يقرأ الفاتحة لم يقرأ الفاتحة في الاخرين  
 لان القيام في الاخرين محمل للفاتحة اذا لم يقرأها في وجه القصاص في غيرها ما هو موزع  
 في الصلاة مع وجود حصصه الا اذا ورد ذلك لسرع ولله العبد محسوس في قراءة الفاتحة  
 سريها في الاولين الى خلف فلا بد من القول بسقوطها عنه الا من لم يقرأ او معنى لقيام

يكسب الركوع محسوس بغير  
 محسود



معانها وهذه الاقسام كلها محصور في العباد الصا اما ما كان لاداء المحض فهو في سلم  
 عن المعصور الى المعصور منه على الوجه الذي عصبه وسلم عن المبيع الى المشتري على الوجه  
 الذي اقتضاه العقد وسرع على ما لو نال العاقل المعصور من المعصور منه او وهبه له ولم  
 فانه يكون اذا العن المسحوق سببه وبلغوا ما خرج به ولذا لو كان المشتري يرا فاسدا باع  
 المبيع من المانع بعد الفسخ ووهبه وسلم يكون اذا العن المسحوق سبب ما راعى وعلى هذا  
 قلنا لو اطعم العاقل المعصور منه الطعام المعصور او البسه الثوب المعصور فهو  
 يعلم به فانه يكون ذلك اذا العن المسحوق بالعصه وما ليد ذلك بان العن العن ولا يبعد ذلك  
 للمعصور منه عليه من السامعي الى ذلك احد قوله ان لاداء المسحوق ما يورثه من ثوبا والموجود  
 منه عور ولا يجعل ذلك لاداء المأمور ولكن جعل اسفلا منه المعصور منه في السائل  
 مكانه تناول نفسه فيقرر على الصان وهذا صفة الغرور في اجابة انه طعامه اذا  
 الواجب وضع الطعام من يديه ولكنه منه وهما غيران وما نقول ان اجاب الغرور لهما المعصور  
 منه لا نقصان في ملكيته فلا يخرج به من ان يكون فعله اذا انما هو المسحوق لو استمرى عند  
 م قال المانع للمشتري اعني عند هذا واسار الى المبيع فاعنه المشتري وهو لا يعلم به  
 فانه يكون ايضا وارضا وهو مفقودا ما اجتره المانع به ولكن مضى بالاعطاء وجب الباع  
 وحمل المشتري غروره وذلك في اعطاء قبضا ما ما من لاداء الثام تسليم المسلم فيه وذلك  
 الصرف فان لاداء المسحوق سببه كما نظروا ان الاستبدال بعد رقيه شرعا قبل الفسخ فيجعل  
 كان المقبوض عن ما ساوله العقد حكما وان كان غرره في الحصة ان العقد ساول الدين والمقصود  
 عن واما لاداء العاصر فهو من المعصور معولا بالدين والحاشه سبب كان من عند  
 عند العاقل ومعنى المعصور منه انه اذاه لان الوصف الذي يحق عليه اذاه فلو وجد اصل  
 الاداء اذا هلك بيد المالك قبل الدفع الى اول الحاشه يرى العاقل المعصور في الصفة قلنا  
 اذ دفع الى اول الحاشه اوسع في الدين من المالك على العاقل فبما كان الردم توجد ذلك  
 المانع اذا سلم المبيع وهو مباح الدم بهذا اذاه فاصرا انه سلمه على الوصف الذي هو موصوف  
 العقد فان هلك عند المشتري لزم المبيع لو وجد اصل الاداء وان مثل المسلم الذي صار

كثروا القول بالقبض

سنة شعبة كس  
حفظها

في نسخة

مباح الدم رجع جمع المير عبد الله رضي الله عنه ان الاداء كان قاصرا فاذا تحقق العواص  
 بسبب صافي الى ما به صار الاداء قاصرا جعل كان الاداء لم يوجد وقال ابو يوسف ومحمد  
 الاداء قاصرا على المحل فان جمل الدرهم المملوك في صورة الاداء بسبب العيب بغير ما في  
 المحل فاما ما اذا كان سبب حدث عند المشتري لم ينقصه اصل الاداء وقد نكف  
 هيا نقيل احده العالم عبد المشتري باحصاءه ولكن الوصفه رحمه الله قال استحقا وهذا  
 الفصل كان السبب الذي صار الاداء قاصرا في حال بالملك على اصل السبب ومن لاداء القاصر  
 ايضا بدل الصرف او راس مال السلم اذا كان ريوفا فانه قاصرا باعتبار انه دون حقه في  
 الصفة ولهذا قال ابو حنيفة ومحمد انه ان يرد المعصور في المجلس ويطلب اليه بالخيار ولو هلك  
 المعصور في ذلك قبل ان يرد لم يرجع شي لا باعتبار الاصل كان فعله اذا انما لم يفسخ ذلك  
 الفعل لا لعدم معنى الاداء منه وبعد هلاكه بعد دفع الاداء الى المالك ولا من اجار  
 مثله لان المقبوض ملك العاقل قبل ان يكون مضمونا عليه له وصفة الجوده سفرة عن الاصل  
 ليس لهما مثل لا صورة ولا معنى في اموال الرقاب سقط حقه وقال ابو يوسف استحسان يرد  
 مثل المعصور حتى تمام ذلك مقام رد العن وعدم به اصل الاداء مطا ليه بالاداء المسحوق  
 بسببه قال وهذا خلاف الركن فاما قبضه المعصر هناك المكنان جعل مضمونا عليه لانه  
 في الحكم كانه قبضه كفايه له من الله تعالى لامر المعطل ويدور رد المثل بعد راعى الجوده  
 سفرة عن الاصل لا ترى ان المقبوض وان كان فاما به لا يمكن من رده ومن الاداء الذي  
 هو غير له الضاحك ان يزوج امرأه على عبد لغريم نفسه ثم يسترد ذلك العبد فيسلم اليها  
 فان ذلك يكون اذا العن المسحوق سببه وهو السمية والعقد ولهذا لا يكون لهما ان يزوج  
 من العتوق وهذا لان كون المسمى مملوكا لغير الزوج لا يمنع صحة السمية وثبوت الاستحقاق  
 بما عاى الزوج الا ترى انه يلزمه العمد اذا قد سلم العن وما ذلك لا استحقا والاصل  
 غير ان هذا اذاه هو معنى العاصا حكما فان ما اسره الزوج قبل ان سلم اليها  
 مملوك له حتى لو تصرف فيه بالاعطاء سفرة ولو اعنته المراه قبل تسليم اليها  
 لم سفرة عنها ولو كان اياها لم يحق عليها بهذا السلم من الزوج اذا مال من عنده

في نسخة في الصفة من رضى الله عنه



فكان ما استحق عليه من هذا الوجه شبه القضاء ولو قضى القاضي لها بالقسمه قبل ان يملكه  
 الروح ثم تملكه فبطلت اليها لم يكن ذلك اذا استحقها بالتسمية ولكن يكون مبادله بالقيمة التي يورث  
 حيا فيها حتى اذا لم يرخص بذلك لا يكون للروح ان يحرقها على القول بخلاف ما قبل  
 القضاء لها بالقيمة واما القضاء مثل معقول فيبانه في ضمان المقصود والثلاث فان القلب  
 يورث بالامر عندة هو مثل ما كان شحها عليه بسبب الغصب وهو نوعان من صوت ومعنى كافي  
 المثل والموروث ومنه معنى لا صورة والمقصود جبران حوال المثل عليه وفي المثل صورة  
 ومعنى هذا المقصود ان من في المثل معنى فلا يصار الى المثل معنى لا صورة الا عند الضرورة **ادام**  
 كما لا يصار الى المثل الا عند تعدد رد العين ولو اراد القيمة مع وجود المثل ادى الناس كانه  
 للمعصوم من ان يبيع من يملكه واذا انقطع المثل من ادى الناس فحسد يحقق الضرر في اعمار  
 المثل معنى الماله وسقط اعتبار الما صور لمحقق فوابه قال محمد بن عمر فسمه احر او قار  
 وجوده لان الضرر يحقق عند انقطاع المثل من ادى الناس فقال الوجه رحمه الله بعد  
 وقت الخصومة المثل بام في الدمه حكما واذا المثل صور به فهو موهوم بان يصير الى اوانه فاما  
 يحقق الضرر عند المطالبة وذلك في قضاء العاض وقال ابو يوسف ما لا يطع محقق  
 الفوارج ذلك غير موجد للصالح اما الموجد اصل الغصب معصومه وقدر الغصب وهذا ان الغرم  
 حلق غير رد العين فلهذا في قضاء والخلف ان يكون واجبا بالسداد الذي كان الاصل واجبا وما  
 ليس له صورة كحتمه ومن الغصب ويكون للمقضاء بالمثل معنى لما تعدد اعتبار المثل صور  
 حتى انما يتعد اعتبار المثل صور حتى انما يتعد اعتبار المثل صور ومعنى محقق الفوارج  
 عن موجد بيبا سوى الام وذلك بان الغصب وجه انصار او وليه فان لا اد استحق عليه وان كان  
 لم يصح ما يحقق الفوارج بالعدم المثل صور ومعنى وعيا هذا الاصل فلنا المانع لا يصح للمال  
 بطريق العدوان المحض لان ضمان العدوان معدر بالمثل صا ولا ماله بين الغصب والمسعة  
 صور ولا معنى لان من صور به كور المثل صور ان يكون ذلك العمد ماله بين الغصب والضم  
 بالمسعة بطريق العدوان فطع فوافاه لا ماله بينهما وكذلك المسعة لا يصح بالمسعة فان  
 الحجر المتيقن على قطع واحد وتواجر باخر واحد لا يكون مسعة اذ هما من المسعة

لا يصح للمال  
 ان يبيع من  
 يملكه

وقا عمارته  
 المقصود

فيما يتعد اعتبار  
 المثل صورة موجد  
 يتحقق الفوارج

لا يصح للمال

الاخرى ضمان العدوان مع وجود المشابهة بينهما صور ومعنى الظاهر فلا ان يصح للمع  
 بالعين لا مساهمة بينهما صور ولا معنى فان اول واسعا المساهمة صور لا يحق واما  
 معنى فلا المانع اعراض لاسي وقتش والعرض من من ماسي وما لا سقي ما وس عظيم  
 المعنى وهذا من ان لا ماله في المسعة حصه لا ماله لا سقي الوجود وبعد  
 الوجود بسبب الاحرار والنوع ذلك لا صور فيما لاسي ومنه هذا من ضمان اللانكاف  
 والعصا لا يحقق المسعة فان المعدوم ليس من فلا يحقق منه فعل هو عصب او اللانكاف  
 وكما يوجد سلاسي في حال لاسي لا صور فيه العصا لا لانكاف لان المربع في حكم العقد  
 جعل المعدوم حصه من المسعة كما لو جرد او اقام العين المسعة به مقام المسعة للمحاجه  
 لما ذلك وهذه المحاجه اما محقق العقد فبب هذا الحكم فما سرت على العقد من الضمان  
 فاسدا او فاسدا لان الفاسد لا يمكن ان يجعل اصلا نفسه ليعرف حكمه من عند فلا بد ان  
 يرد حكمه الى الخارج ضمان العقد فاسدا كما ان اوجاير المسمى على الراضي اعيا المساوي نصا  
 والراضي يحقق انعدام الماله فلهذا ان يصحوا بالعقد فاسدا كما ان اوجاير او جوب  
 الضمان لم يرد المخرج عنه بالاداء فكون ذلك كسب الامكان بوجه ان قوام الاعراض بالاعمال  
 والعين يوم نفسه واما ماله من ما يعوم نفسه ومن ما يعوم بغيره بل ما يعوم نفسه  
 اريد في المقضي لا محاله ولكن هذه الرمان تسقط اعتبارها ضمان العقد لوجود الراضي  
 فاسدا كما ان العقد او حار او لا وجه لا سقاط اعتبار هذه الرمان ضمان العدوان لان  
 بظلم العاص لا تسقط حرمه ماله فلو اوجاير عليه هذه الرمان اهدرناها في حرمه ولو لم  
 يوجاير الضمان على مال الغاص لم يدر هو المقصود من بل ما حار الى الاخره وضرر الماختر  
 دور ضرر الاهدار واذا الرمانه اذا الرمان كان ذلك متصفا النسا وادام بوجت الضمان  
 لسعد راحا المثل صور ومعنى لا يكون موهوم هو المقصود منه في احكام الكدسا صافا  
 النسا لم يرد من ضرر النسا صا لا ان له او شتمه شتمه لا عقوقه له فهذه الدنيا  
 حرمه على الاصل فان اوجاير اذا قطع ناسا عدا ماله فلهذا عدا اصل البر تخيير  
 الولي لان القطع م العتق مثل الاول صور ومعنى والعسل يدور القطع مثل معنى

من الضرر دون  
 ضرر الاهدار

لا يصح للمال



فالاول الى الولد ذلك قال ابو يوسف ويحكم الفل بعد القطع قبل البوكس ولو لم يكن  
 المثل الاول فالفل من الولد يكون مثله كاملا فلا يصار الى القطع قال ابو حنيفة هذا اعتبار  
 المعنى اما من حيث الصورة المثل الاول هو القطع ثم القتل والفل بعد القطع بانه يكون  
 محققا لموجب المثل الاول وبانه يكون ناجيا ابر المثل الاول حتى اذا كان الفاعل غير  
 الفاعل كان الفصاح في النضر على الفاعل خاصة فلا يسقط اعتبار المماثلة صورة  
 بهذا المعنى فاما القضاء مثل غير معقول فهو صان المحتزم المقهور الذي ليس بمالك  
 بما هو مال بعض صان النضر والاطراف في المال في حالة الخطاء فانه نائب بالصورة عن ان  
 يعقل منه المعنى انه لا ماله من الادنى والمال صورة ومعنى فالادنى مال المالك المال  
 مخلوق اقامه مصالح الادنى به ثم السرع او حث الدعة الفل خطأ فاعقل من ذلك  
 الا معني المنه على الفاعل تسليم نفسه له لغدر الخطاء ومعني المنه على المفعول  
 نصابه رقة عن الهدر واجاب قال بعض به حواجه او حواجه ورجحه الذي يكتفونه ولهذا  
 لا يوجد مع امكان احوال المثل نصبه وهو الفصاح لا هو المثل صورة ومعنى فالمعنى  
 المطلوب هو الخسوف وفي الفصاح هو لا المال فادام لم يرد الخيال في معنى المصير  
 عليه من كل وجه بعد الخاف ما به واحار المال وعما هذا الاصل او من عليه الفصاح  
 اسان احوال النصير له الفصاح سنا لان ملك الفصاح المالك ليس بال فلا يكون المالك  
 مدلا له لا صورة ولا معنى وكذلك لو قتل روجه اسان لا يصير المروج سنا باعتبار ما  
 قوت عليه من ملك الكراج لان ذلك ليس بال فلا يكون المالك مدلا له صورة ومعنى وهذا لان ملك  
 الكراج مسروع للمكر والسئل والمال بدلة اقامه المصالح يكون بينهما مالمه وارا حق  
 اعدام المثل كحق الفوات وعلى هذا الاصل قلنا سمور العفو عن الفصاح ارجعوا  
 لم يصحوا سنا وكذلك المصير للمولى على العفو عن النصير سنا لانه المثل عليه مالمه  
 مال معلوم واوجه الاحار الضمان بها نصابه ملكه في الفصاح فالعفو منه سدور  
 انه شرعا واهدار ماله لا يقع وكذلك قلنا سمور الطلاق بعد الدخول ارجعوا لم  
 يصحوا المروج شاد المثل على الطلاق بعد الدخول كذلك المراء اذا ارتدت

اي من الفصاح

فقد

نفسه

النصير المروج سنا ولو دامها <sup>غير</sup> المروج لا يصير المروج سنا لانه المثل عليه ملك الكراج وذلك  
 ليس بال معلوم فلا يكون المالك مدلا له صورة ولا معنى والخاصة هنا المثل المملوك  
 لا للملك الوارد عليه الا يرى ان ازاله هذا الملك بالطلاق صحيح من غير سمور وولي  
 وعوض ولهذا قلنا ان المصع لا يقوم عند المخرج من ملك الزوج وان كان معلوم عند  
 الدخول في ملكه لا يقع الخطر للمحل ووقت الملك وقت الاستيلاء على المحل باسان الملك  
 فكون معلوما لاظهار خطئه فاما وقت المخرج فهو وقت الطلاق والمحل وازاله الاسلا  
 عنه فلا يظهر حكم العفو منه ولا يدخل على ما قلنا سمور الطلاق قبل الدخول ارجعوا  
 فانهم يصحون نصف الصداق المروج لانهم لا يصحون سنا من ماله الملقا وهو البضع  
 فعمته مهر المثل ولا يصحون شامه ولكن سقوط المطالبة بتسليم البضع قبل الدخول  
 يكون سقوط المطالبة بالعوض المسمى اذ الم يكن ذلك سنا مضاف الى الزوج بها بالاضافة  
 الى الزوج سمور بها على الطلاق كما للمز من له نصف الصداق كما او كما فو تاعلمه يده  
 في ذلك النصف بعد موافق تسليم البضع فلو كان غير الغاصد في حقه ومن القضاء الذي هو  
 في حكم الاداء ما اذا روج امرأه على عند نكاحه فانها ما لعمه اجبرت على الفصول  
 وكان ذلك فصاحا بالمثل المسمى من عده هو معنى الاداء لان العبد المطلق معلوم الحسن  
 مجهول الوصف فباعتبار رقة معلوم الحسن يكون اذا المسمى تسليم العبد ولهذا لو انها  
 به احبر على الفصول ومن حبانه مجهول الوصف بعد علمها المطالبة بعد المسمى فكون العمة  
 فصاح هو في حكم الاداء تجبر على قبولها خلا والعبد اذا كان عنه او المثل في الموزون  
 اذا كان موصوفا او موصيا لان المسمى معلوم بعينه وصفه فكون العمة بماله فصاح ليس  
 في معنى الاداء فلا تجبر على الفصول اذا انها به الا عند حق العمة عن تسليم ما هو المسمى  
 كما في ضمان العصب على ما قررنا **فصل** في بيان مقتضى الامسوق  
 صد الحسن للمامور به قال رضي الله عنه علم ان مقتضى مطلوب الامر كون  
 المامور به حسانا سرعا وهذا الوصف عبرات للمامور به لغة فانه احد نصارى  
 الكلام صحوة الصبح والحسن حوا لانه كسائر النصفقات ولا نقول انه

ربك



باعتقلا كما رغب بعض ملحداتهم انه لا العقل نفسه غير محسوس عندنا وسان كونه ماسا  
 سرعان الله تعالى لا يامر بالفحشاء كما نص عليه بحكم بطله والامر بطلب الحاد المأمور بالمع  
 الحياتي لهذا كان مظهره موجبا سرعا والفسح واحد لا عدم سرعا فاما هو واحد الاحاد  
 سرعا يعرفه الحسن فيه سرعا هو حسن لغيره الحسن وان حسن لغيره في نفسه وحسن لغيره  
 في غيره والنوع الاول في حسن لغيره الاحتمال السقوط حال وحسن لغيره في كمال السقوط  
 في بعض الاحوال والقسم الثاني نوعان ايضا حسن لغيره في غيره وذلك في صورته كالفداء  
 لا يحصل به ما لا حيلة كان حبيبا وحسن لغيره في غيره كالحجاء يحق بوجوه ما لا حيلة كان  
 حنا فاما النوع الاول من القسم الاول وهو الايمان بالله تعالى وصفاته فانه مأمور به  
 قال الله تعالى امنوا بالله ورسوله وهو حسن لغيره وركبه الصدوق بالكل والافراد  
 باللسان بالصدق والاحتمال السقوط حال ومن بدله بغيره فهو كفر به على ان وجه بدله والافراد  
 حسن لغيره وهو كمال السقوط في بعض الاحوال حتى انه اذا بدله بغيره لعذر لا اراه له بطلان ذلك  
 كفره اذا كان مظهر العقل الايمان بهذا لان اللسان ليس بعد الصدوق والكر بغير اللسان  
 عما في قلبه فلو كان لسان الصدوق خورا وعدما فادله بغيره في و يكون مظهر اظهره  
 كان قرا واذا زال بغيره من الاظهار بالاكراه لم يصح في الا ان سبب الخوف على نفسه لسان ظاهر  
 على بغير الصدوق بالكل والاحتمال السقوط حال على هذا التبدل فاحتمال الى دفع المداك عن نفسه  
 لا تبدل الاعمال فاما في قول المحدثين بطله دليل بتبدل الاعمال فكل من كان الايمان  
 وجودا وعدما وان كان دور الصدوق بالكل لا حتماله السقوط في بعض الاحوال  
 ومن هذا النوع الصلاة فاما حتمه لا يما عظم الله تعالى قولاه وعلاجه الجوارح وهي  
 كمال السقوط في بعض الاحوال وكانت في صفه الحسن نظر الافراد وللمها بالنسب  
 بركن الايمان في جميع الاحوال فالافراد دليل الصدوق وجودا وعدما والصلاة  
 لا يكون دليل الصدوق وجودا وعدما وقد تدل على ذلك اذا انما عاينه مخصوصه  
 ولهذا قلنا ان اصل الثابت في حكمه بالسلامة وما شئت هذا النوع معنى الركوع  
 والصوم والحي فالركون حسنه بما فيها من اتصال الكفايه الى التقدير الحاج بامر الله تعالى

وهو الذي لا يملكه الا الله تعالى وهو الذي لا يملكه الا الله تعالى وهو الذي لا يملكه الا الله تعالى

الحق سبحانه

تقرن الام

والصوم حسن لما فيه من غير العقل الايمان بالسؤال مع شهودنا بامر الله تعالى والحي حسن  
 لمعنى شرف الميت بامر الله تعالى عن هذه الوسائط الاخرجهما من كون حسنه لغيره الحاجه  
 العبير كان كقول الله تعالى اياه عا هذه الصفه لا يضيع ما في نفسه وكون المتعبد بان بالسو  
 خلق الله تعالى اياها على هذه الصفه لا كونها جانيه نفسها وشرف المتعبد لله تعالى  
 اياه مرفقا بغيرها اياه في المعنى من النوع الذي هو حسن لغيره ولهذا جعلنا هاتين  
 وشرفنا الموتى بها الا هله الكامله وحكم هذا القسم واحد وهو انه اذا وحي بالامر  
 لا سقط الا بالاداء او باسقاط من الامر مما كمال السقوط وسان القسم الثاني في السعي  
 الى الجمعه فانه حسن لغيره في غيره وهو انه يوصل الى اداء الجمعه وذلك المعنى في صورته  
 لا يصح وجود المحذور وجودا مأمورا من السعي وحكمه انه لا سقط بالاداء اذا حصل المقصود  
 به ولا سقط اذا لم يحصل المقصود به حتى اذا حمله اسان لما موضع مكرها بعد السعي قبل اداء  
 الجمعه فخلع عنه كان السعي واحدا عليه واذا حصل المقصود به دون السعي بان حمل مكرها  
 الى الجامع حتى حصل الجمعه سقط عسار السعي ولا يمكن باعدامه بغيره مما هو المقصود  
 واذا سقط عنه الجمعه لم يرض او سقر سقط السعي ومن هذا النوع الوضوء فانه حسن لغيره في غيره  
 وهو التمسك اداء الصلاة وما هو المقصود لا يصح بغيره ولهذا حورنا الوضوء  
 والاعمال بغير الله ومن لم يمسك اهل البقاء اداء وهو الكا وروا سكر معنى القرية  
 في الوضوء حتى اذا قصد به الغرض وهو اهل ان يوضا وهو متوضي كان مثا با على ذلك  
 وكذا في الوضوء وهو محدث على قصد الغرض فانه يظهر والمظهر حسن شرعا  
 كظهور المكان والبيان قال تعالى انظر ابي وقال وشا لم يظهر الا ان ما هو شرط  
 اداء الصلاة محمودة وهذا الوصف ان يربط اداء الصلاة ان يقوم اليها طاهرا  
 عن الحدث وبدون هذا الوصف يروى الحدوث وهو معنى قولنا انه يمكن من اداء الصلاة  
 بالوضوء وان لم يمسك ولا يكون مثا با عليه حكم السعي كما سالا ان مع اعدام  
 السعي سم اداء الجمعه وبدون الوضوء لا يجوز اداء الصلاة من الحدوث لان من شرط  
 الحوار الطهارة عن الحدوث وسان النوع الاخر في الصلاة على الميت وقال المهرم

تعليم الكائن من غير



واقامه لحدود الصلاة على الميت حسه اسلام الميت وذلك يعني في عر الصلاة عتاقا  
 كسدا خيارا من العبد قبل موته وندون هذا الوصف يكون في حاشيتها عن الصلاة على  
 الكفار والمجانين فان تعال ولا يصل على احد منهم مات ابدا وكذلك الصالح مع المرمك  
 حسن لمعني عزم وهو كمال الكرامة وقصده الى محاربه المظهر وذلك مضاف الى اختيار  
 وكذلك الصالح مع اهل البغي حسن لدفع فتنهم ومحاربتهم عن اهل العدل واقامه الحدود  
 حسن لمعني الرجوع عن المعاصي وطلب المعاصي صاف الى كس واخيار مرمعاه علمه ولكن لا يتم  
 الا حصول ما كان حسنا وحكم هذا النوع انه يسقط بعد الوجب بالاداء وبانعدام المعنى  
 الذي لاجله كان يجب اداؤه لان زجرا عن ارتكاب المعاصي وتصوير اسلام الخلق عن اخرجهم  
 لا في فرضيته الا انه خلاف الخبر انه لا يحق انعدام هذا المعنى في الظاهر وكذلك  
 الصلاة على الميت يسقط تعارض صاف الى اختيار من غير عزم واداءه في الولي مع  
 بعض الناس يسقط عن الباقي وكذلك الصالح اذا قام به البعض يسقط عن الباقي حصول  
 المعصود واداءه في حق صفة الحسن للمامورية فلما قد ذهب بعض من احوالهم ان الله ان  
 عند اطلاق الامر على النوع الثاني من الخير لا يستلزم النوع الاول لا بدليل يعترض به لا يوجب  
 هذه الصفة بطريق الاقصاء وانما يستلزم هذا الطريق الذي على ما بينه في باب الاقصاء  
 والادان هو الحسن لمعني عزم لا لغيره قال رضي الله عنه والاصح عندى ان يطلق الامر ب  
 حسن المامورية لغيره سرعا فان الامر لطلب الحاد وبطلانه مستلزم انواع الطلب  
 وهو الاحاطة بالصالح اعلى صياح الحسن انه استبعاد فان قوله اقموا الصلاة وقول  
 اعبدون لها في المعنى سواء والعناء لله تعالى حسنه لعينها ولا يكون حسنا لمعني عزم  
 فمدد الصفة له شبه المحاراة لانه ثابت من وجه دون وجه وما يكون حسنا لغيره مدد  
 الصفة له حقيقة وبالمطلق يستلزم الحسنة دون المحاراة واداءه هذا فليس النوع  
 العبداء عابور صفة الحوار مطلقا للمامورية لما قررنا ان مقتضى الامر حسن المامور  
 به حسنه وذلك لا يكون الا بعد حوان سرعا وان مقتضى مطلقه للاخا  
 والحوار يكون احاد الاداء سرعا الا بعد ان يكون حان سرعا وعلى قول بعض الحكماء

لا حله

بأنه لا يكون حان سرعا

الاصح ان يطلق الامر بحسن المامور

الوجوب بغير حوان

مطلق الامر بغير حوان الاداء حسنه دليل واستدلوا على هذا بالطائفة عند ضيق  
 الوفاء على طهارة فانه مامور بالاداء الصلوة سرعا ولا يكون حان اذا ادها على هذه  
 الصفة ومن اسد حجه هو مامور بالاداء سرعا ولا يكون المودى حان اذا ادها وهذا  
 هو مهم فان عذرا ما كان عند الله انه على طهارة فصل حان صلواته نص عليه في كتاب  
 الحجري فيما اذا نوصا بما جرح معاد صلاته حان مالم يعلم فاداعا اعاد فان سئل فاداعا  
 صلاته كد لم يرد الا عان والامر لا يقتضي التكرار طلب المودى خارج لو كان يعلم  
 لقي الله تعالى ولا يعلم فاما اداؤه فقد سد حاله ووجوب الاداء بعد سئل الحال لا يكون تكرارا  
 وكيفية ان الامر يتوجه كس الوضوع قال الله تعالى انكلم الله نسا الاوسعها اذا كان عذرا  
 على الطهارة يستلزم الامر في حقه عايب ما لم يوجبه ومصروره الحوار على الحد الحاله واداءه  
 حاله بالعلم سرعا بالاداء لا يلق حاله ولكن لما كان له طريقا سوسل به الى هذه الحالة الاخر  
 واحسن المطر لم يسقط الواجب في هذه الحالة بالاداء الاول وان كان معدورا فله دفع الحج عنه  
 والحج بعز ما قبلنا فالناس بالامر وجوب الاداء الاعمال صفة الصحة واما بعد الاقصاء والمايت وجوب  
 التحلل عن الاحرام بطريقه وهذا امر اخر سوى الاول والمامورية في هذا الامر محرز فان التحلل  
 بالاداء الاعمال بعد الاقصاء خارج شرعا وعلى ان يحجز الزاوي عذرا انه يقول صفة الحوان  
 وان كان يستلزم الامر سرعا بعد سائل الامر ما هو مكره سرعا واستدل على ذلك بالاداء  
 عصر يومه بعد تعذر المس فانه حان مامور به سرعا وهو مكره الصاوكه للمؤله ولستوفوا  
 بالنسب العسوق سائل طواف المحذر عند ما حي يكون طوافه ركن الحج وذلك حان مامور به سرعا  
 ويكون مكرها قال رضي الله عنه والاصح عندى ان يطلق الامر كما است صفة الحوار والحسن  
 سرعا استفاء صفة الكراهة لان الامر استبعاد ولا كراهة في عناه العبد لربه وانقاء  
 الكراهة ثبت بالاذن سرعا ومعلوم ان الاداء دور الامر في طلب الحاد المامورية فلان ثبت  
 استفاء الكراهة بالامر اولى فاما الصلاة بعد تعذر المس والكراهة ليست للصلاة ولكن  
 للنسبة من بعد التمسح المامورية هو الصلاة وكذلك الطواف الكراهة ليست في  
 الطواف الذي منه تعظيم البيت بل الوصف في الطائف وهو الحدث وذلك ليس

منهات بانام وجوب

الامر بغير حوان المكره

الاصح

مطل





من الطوائف التي تكلم صاحبها رحمهم الله بما اذا انعدم صفة الوجوب للمأمور به فقام الدليل  
 هل في صفة الجواز ام لا فالجواب ان من صاحبها يقولون هو على الجواز عندنا لا ينبغي وعلى السامع  
 سعي فينبو هذا الخلاف في قوله عليه السلام من جاز على من وراى عها حرامها فليكن له بها البرك  
 هو صفة الجواز صفة الامر بغيره الصفة توجب التكليف سابقا على الحصة وقد انعدم هذا الوجوب  
 بدليل الاجماع في الجواز عندنا ولم يوجب عندنا وجبه في ذلك ان من صرروا وجوب الاداء  
 جواز الاداء والناس صرروا النص كالمصوص وليس من صرروا انشاء الوجوب في الجواز  
 فيبقى حكم الجواز بعد ما انقضى الوجوب بالدليل واسدل عليه بصوم عا سورا فبقا انتساح  
 وجوب الاداء فيه لم ينتسح جوار الاداء ولكننا نقول بوجوب الامر اذا هو موعر على وجه  
 التحريم لعدم ان اقدم عليه ومن لم يصرعوا الجواز فيما يكون العبد محرمه وسببها ما كان  
 على سبيل المناقاه فاذا قام الدليل على انتساح موح الامر لا جوار بقاء غير موح الامر  
 مصافا الى الامر قال رضي الله عنه والاصح عندنا ان ياتى انتساح حكم الوجوب لتمام الدليل  
 من الامر ويخرج من ان يكون امر شرعا والمصير الى ما من موحه ابتداء او بقاء في حال ما يكون  
 امر شرعا ما بعد حرجه من ان يكون امر شرعا فلا معنى للاسفال بهذا التكليف بعد ما  
 انتسح الامر بصوم عا سورا لا يقول جوار الصوم في ذلك اليوم موحه في ذلك الامر بل هو موح  
 كون الصوم مبروعا في التعبد كما سارا لا يام وقد كان ذلك بانفس الجواز الصوم فيه الامر  
 شرعا في حال ما كان حتى اذا انقضى حكم الجواز عندنا ولهذا الصلح الصحيح المقيم اداصل  
 الظاهر في سبه يوم الجمعة حارر صلاه والواحد عليه في المصير اذا الجمعه بعد ما شرعت  
 الجمعه ولكن في اصل الامر اذا الظاهر ولما لم يمهده مضى الوقت فصلا الظاهر  
 ولو بعد الجمعه بعد الظاهر كان مورا فرض الوقت فيم تنسح الواحد اذا الجمعه دون  
 اذا الظاهر اذا الواحد اسقاط فرض الوقت باءا الجمعه فذلك بحسب الظاهر المودى  
 ما اذا الجمعه ولما سونا في ذلك من المعدور وعبر المعدور ولا جوار بر الاداء الجمعه  
 للمعدور رخصه فلا يغيره حكم ما هو عزمه **فصل** في ما يصدق  
 الحسن لما هو شرط اداء الدار وما لا امر قال رضي الله عنه اعلم ان من شرط وجوب اداء

يشيرون

بما ينسب اليه في الجواز

الاصح

لا تسفل من تعجب

المأمور به القدرة التي بها يمكن المأمور من الاداء لقوله تعالى اكمل الله لى نفسه الاوسعها  
 وان الواحد اذا ما هو عاوه وذلك عاوه عن فعل بكسبه العبد عن احراز لم يكون عظام  
 ربه فيا الى الوان وذلك لا يحق وقد هذه القدرة عاونه لا يشرط وجودها ولا امر  
 الصلح لا مكرانه لا مادي المأمور بالقدرة الموجوده وفي الامر حال وانما سادى بالموجود منها  
 عند الاداء وذلك غير موجود سابقا على الاداء فان لا استطاعه لا سقو الفعل وانما  
 عند الامر لا مع صحة الامر ولا حرجه من ان يكون حسا بغيره انعدام المأمور فان السعي على اللام  
 كان سولا الى الناس كما قال تعالى وما ارسلناك الا كاهف للناس وقال يدعوا للتشريع ولا يك  
 اية امر جمع من ارسل اليهم بالمرام ثم صح الامر في الدرس وحدوا بعدة ولم يمه الا اذا بشرط  
 ان يبلغهم فيمكنوا من الاداء قال تعالى انذر صهيبه ومن بلغ فها حسن الامر قبل وجود المأمور  
 حسن قبل وجود القدرة التي يمكن بها من الاداء ولكن بشرط التمكن عند الاداء الا ترى ان  
 الصريح هذا الشرط انعدم صفة الحرج في الامر فان المرض يؤمر بفعل المبركين اذ ابراء فكون  
 ذلك حسا قال تعالى فاذا اطاعتهم فامموا الصلاه وهذا الشرط نوعان مطلق وكامل  
 فالمطلق لا يما يمكنه مراد المأمور فاليها كان او دينا لان هذا شرط وجوب الاداء في كل امر  
 فضلا من الله ورحمه حصصا في هذه الامه قد رفع الله تعالى عنهم الحرج ووضع عنهم  
 الاصر وفي لروا الاداء دون هذه القدرة من الحرج والتقليل بالاحسن وعلى هذا وجوب  
 الطهارة تاما فانه لا شبه في حال عدم الماء انعدام هذه القدرة ولذلك في حال العجز  
 عن الاستعمال لا يخرج بان يحاق زمان المرض او العطش او الحجه نوع حرج في ماله بان لا يباع  
 سبه من سبله ولذلك اداء الصلاه الحجة دون هذه القدرة ولهذا كان وجوب الاداء حسا  
 يمكن منه فاما او فاعدا او بالانما وكذلك جوار الحج لا يكون لهذه القدرة بملك الزاد  
 والراحلة لان التمكن من السفر الذي يوصله الى الاداء لا يكون لانه وكذلك وجوب الاداء الصدق  
 الماله لا يكون لا بهذا الشرط فانه لا يمكن من الاداء عاونه الا بملك المال ولهذا لا يعتبر  
 التمكن من مال غيره وان ادركه في ذلك وجوب الاداء بخلاف الطهارة وصفه العاونه هناك  
 غير مقصور وهما مقصور ومع ذلك صفة الغنا في المودى تعتبر هنا قال عليه السلام

المعذور من شرط

في الجواز



اصدق الاعترافنا ونذكر بذلك المال المستصفى والى ما قال في الساقى اذا اتم الكافر  
او بلغ الصبي او افاق المحمور وطهر الخالص اخر الوضوء حيث لا يكون من اذا الرضعات من  
الوقت المبرم الاداء لا اعدام المبرط وهو المكنى ولكن علمنا وانما جهم الله فالوايل منهم اداء  
الصلاة استحسانا لان السبب الموحى من الوقت وسرط وجوب الاداء كون العدة على الاداء  
متوقفاً، الوجود لا يكون محقق الوجود فان ذلك لا يسبق الاداء وهذا النوع موجود هنا لحوار  
ان يظهر في ذلك الحزم الوقت امداد يتوقف الشرع مع الاداء كما قال السلمان صلوات الله عليهم  
فست وجوب الاداء به ثم بالمرحى الاداء طاهراً سفل الحكم الى ما هو خلف عن الاداء وهو  
القضاء، سرله الخلف على من السما بعد موجه للبر ليوهم الكون فيما حلت عليه من بالعجز  
الظاهر سفل الواجب الى الحال لما هو خلف عنه وهو الكفارة وكذلك الحديث اوف الصلاة  
ممن كان غارماً للماء يكون موضعاً للطهارة بالماء لتوهم العدة علمها ثم يحول الى البراءة باعتبار  
الحج الطاهر الى الخارج في فصل الخاص سرط صفة الطهر من جزء من الوقت بان يكون ايامها  
عشر او الحكم بالظهور بدليل سرعى بان يكون ايامها دون العشر فيسقط الدم والباقي من  
الوقت بعد اتمامها ان يحصل منه ويحرم للصلاة وهذا لا يرد او امر العباد صفة  
الحسن والروم الاداء يستبعد العدة من العدة فان من قال العدة استقنى ما عدا ذلك امراً  
صححاً موحى للاداء فلا عبرة للحال بانه بعد على ذلك عند حوار ان يوت قبله او يظهر  
غرض يحول منه ومن المكنى من الاداء وكذلك في اوامر الشرع وجوب الاداء يستبعد العدة  
ثم هذا السرط يخص الاداء دون القضاء فيه سرط الوجوب ولا سكر الوجوب واحد  
واحد من السرط بقا هذا المكنى لبقاء الواجب ولكن كان القوت يضي الوقت لا عن مصر منه على  
الاداء واجبا على ان يداك الخلف وهو القضاء وان كان عن مصر منه فهو معدوم ذلك  
ولمعا بعد جعل السرط كلقام حكم ولما قلنا اذ هلك المال بعد وجوب الحج وصدم  
العطر اسقط الواجب بذلك لا المكنى من الاداء بل المالك كان سرط وجوب الاداء في  
الواحد فان اعدم هذا السرط واما الشكامل منه فالعدة المسيرة للاداء وهي زائدة  
على الاولى بدرجة كرامة من الله تعالى وفرو ما بينهما انه لا تغفر بالاولى صفة الواجب

شرط وجوب الاداء  
كون العدة  
مستوفى

الوقت  
الذي  
يكون  
فيه  
العدة

الوقت  
الذي  
يكون  
فيه  
العدة

فكان سرط الوجوب قد اعبر بها وبها لبقاء الواجب والباسه تغير صفة الواجب مع علمها متى تبدل  
لنا ولما استرط بها وبها لبقاء الواجب اتمى وجب الاداء بصفة اسبق لاداء واحداً لا يتك  
الصفة ولا يكون الاداء بهذه الصفة بعد اعدام العدة المسيرة للاداء وما ان هذا ان الزوة  
سقطت بعد ان المال بعد المكنى من الاداء ان المخرج اما او حلت الاداء بصفة الغير ولما خصه بالمات  
الثاني وما او حلت الاداء الا بعد منقول الحق للماء، فكون المودى جزء من الفضل فليد امر كثير  
وذلك غاية في الغير فاما اصل المكنى من الاداء است كان بالملوك المال بعد هلاك المال لم يكن  
المودى بصفة الغير بل يكون بصفة الغرم فذلك المكنى في ذلك المودى وجب واوجه الاجازة عن الاست  
محدد ولما استهلك المال في غيره وجب الاداء له لما صار البصان سفلوا حتى المسحى للرفاء  
فلا استهلاك في غيره من غير محال الحق بالموت فذلك سرط الغرم عليه فالعدة الحالى اذا استهلك  
مولاه وهو لا يعلم ختانه نصر عار ما القيمة وان صادف فعله ملكة باعسار هذا المعنى فليجوز  
سائر امكن اجاز الاداء اما بصفة التي بها وجب الاداء وان دخل على هذا ما اذا هلك بعض  
البصان فان الواجب على قدر ما على منه وان كان في البصان سرط الوجوب الاداء لا يشترط  
كل البصان ليس اجل العرج من بونه صفة الواجب فان ادرك من يعرفه واداء خسر ما من معنى الغير  
سواء اذ كل واحد منهما اذ اربع العبر ولكن سرط كل البصان ليست بصفة الغير فممكن عليه فالمطلوب  
بالاداء اغنا الحاج وانما يحتمل لا غناء بصفة الحرس من الغنى كما يحتمل المالك وحوال الناس  
كملت صفة الغنى بالماء جعل الشرع لذلك وجداً وهو ملك البصان بمرام هذا الغنى سرط وجوب  
الاداء سرله ان المكنى الذي هو سرط وجوب الاداء من غير ان يكون مغراً بصفة الواجب فليد لا  
سرط بقاءه لبقاء الواجب ولكن بعد ما على من المال على الواجب بصفة لبقاء صفة السرير  
وعلى هذا فليست اسقط العبر بعد ان الخارج قبل الاداء لان العدة المسيرة سرط الاداء فيه  
والعبر مونة الارض الباسه والى الا بعد يحتمل الحاج فاما ما في فليد من المكنى فليكون الاداء  
بصفة السرور ذلك لا سقى بعد هذا الخارج وكذلك الخارج لا يسقى اذا اصطلم الزرع اذ ان  
وجوب الاداء باعسار العدة المسيرة ولما يتقدر الواجب بحسب الزرع حتى اذا قلل الحاج  
لاحت من الخارج اكثر من بصفة الخارج الا ان عند المكنى من الزرع اذ لم يجعل العدة

الواجب

الوقت  
الذي  
يكون  
فيه  
العدة



الميسر كما لو جرحكم فصر كان منه الزرع وذلك لا يوجد ما اذا اصطلح الزرع اقله فلو لم  
 الخراج كان عموما وهذا لما لا يسطر العنبر من عظم بقا الخارج لان العنبر الميسر لا دار  
 المال بالمال يكون وهو باق بعد موت محمل هو كالحج كما بعسا رطله ويكون اذا الواح الصفة  
 التي تحت الواح لانداء وكذلك الزرع لا يسطر عونه في احكام الاحر ولما انوارا ايضا  
 به وبودى من ثلث ثلثه بعد موته او اوصى لبقا العنبر الميسر وباعسا رطله حكمة  
 وبقا المحل الذي هو حاله وهو المثلث فلو ان الاداء منه نصفه العنبر الا انه اذا لم يوص  
 لا مع احكام الدنيا بعد موته لان الواح اذ العنبر وباعسا رطله التي تحت بعد موته  
 لا يمكن كصف هذا الوصف لان للميت من عا حصار له فيه وفي العنبر من العنبر لما لم يوص  
 في بعد موته وان لم يوص به وكذلك الخراج اذا حصل الخارج لم ما تحت اذ به وعمل هذا فلما  
 الخاشية منه اذا جرح عن الميسر بالمال كونه ان يكر بالصوم لان جرح الكفان بعسا رطله  
 الميسر الا ترى انه من الميسر من عا انواع الميسر بالمال والواح اذ انواع عند اهل  
 الفقه خلا وما عوله بعض المتكلمين ان الميسر من عا انواع الكفان صفة الامر والميسر  
 لا يسطر الواح باعنه منها وتجعلون الامر قناس الميسر فان سئل هذا الميسر الميسر لا  
 خرج حكم الميسر من ان يكون صا ولا جمع ما ساء له الصفة فذلك الامر ولما نقول  
 في الميسر من جرح لا يمتنع في الجمع في جرح او لان ذلك موضع الميسر في جرح او في موضع الميسر  
 الميسر من جرح لا يمتنع في الجمع في جرح او لان ذلك موضع الميسر في جرح او في موضع الميسر  
 فاما بعد الاشارة الى انواع الميسر الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 ويسمى بالواح اذ انواع الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 وهذا النوع مخصص علمه فلا يكون خلفا عن غيره ولو كان الحل واحدا لسطر الواح في  
 العنبر من واداه او اذ ما هو خلفا عن غيره من الواح اذ انواع الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 نصفه الميسر ولما انوارا الميسر من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 الميسر من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 اعبر الميسر من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها

من الميسر من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 او هذا هو الميسر من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 عن الميسر من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 هذا هو الميسر من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 فذلك هو الميسر من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها

ان الظاهر من العنبر الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 فميسر من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 بعنصره ان الواح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 قد باعنا محل سقول بحق الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 والمال الذي من سوا اوله لا يعرف كون المال بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 فما المال او الميسر من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 لجهة ما ركا المخطور وفي هذا سقول الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 بعد وجر الخراج ما كان ما كان الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 الحج ان الميسر من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 وذلك الميسر من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 هلك المال بعد وجره من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 الواح ان سطر الواح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 لو مئله من مال البدل والميسر من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 حصل اصل الميسر من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 الاداء من فضل الميسر من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 انه اعنا قال عليه السلام اعنوه عن المسئلة في مثل هذا الصوم والاعنا الميسر  
 من الغني ولم يصر صفة الميسر من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 فلما انوارا الميسر من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 سعدم بالدين في الغني الميسر من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 قد حصل الغني من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 سسرا لاداء اذا كان الميسر من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها

وهو من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها  
 وهو من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها

الميسر من جرح الميسر بالمال انواع كلها لم يوص بالواح جميعها



عالم المدون اذ لم يملك نصا فصلا على ربه / ان العني يملك المال معتبرا في الحار صدق الطير  
 على ما نعلم انه اغنا، المحتاج وكاحه الى نصا الذي يعدم صدق العني فان كان الذي على العبد  
 الذي هو عند المحرم فعلى المولى ان يرد عنه صدق الطير لا صدق العني بل ما يملك من المضا  
 سوى هذا العبد واصل الماله غير معتبر في الاداء عنه ولما امكن على ولد الحار وكذلك العني  
 به غير معتبر في الاداء عن المديروا والولد وان لم يكن هو غنيا يملكه فيها فذلك اذا كان العبد  
 مستقرا بالدين لان المال الذي على العبد يوجب سحفاً ما ليس به مخرج المولى من  
 المورعياته ولو كان هذا العبد المدون للمحتاج لم يكن على المولى ان يرد عنه ركن المحتاج لان  
 العني بالمال الذي كذا الركن عنه شرط لكون الاداء نصفه البصر وذلك لعدم قيام الدين  
 على العبد ولا يدخل على ما ذكرنا وجوبه ان المورس على المدون مع اعسار نصفه البصر  
 المكسر بالمال لا يرد لورثته كما ان الامان به اذا حشمت وله الف درهم وعليه سلبها من  
 انه لم يقر بالصوم فعد ما نصه في المال وان تغرض لما قبل نصا الذي انما اذا لم يقر فقال  
 نعم يملك الحار عنهم الله لم يقر بالصوم ايضا لان ما في يد من المال سحره يسعول  
 خاضه وفي المولى بالمال نصفه البصر معتبر بدليل الحار بالناس والبصر بسبب الدين وعدم البصر  
 فلو بالصوم ومنهم من يقول بطلان المولى بالمال لان الكفارة او جبت سائر او راجع  
 وما اوجب على النعمة فلا سبه الركن من هذا الوجه فانما اوجب شكر النعمة العني  
 وليد شرط الحار بها اتم وجوب العني وذلك بالمال العام وحاجته الى نصا الذي بالمال  
 تقدم تمام العني بملكه والاعدم معنى حصول المواراة اذا صدق به لكون سائر الدائم  
 الذي حقه بار كات بخطون المير وهو المقصود بالكفارة قال تعالى ان الحسنات يذهبن  
 السيئات ويحكم ان معنى الاعناء غير معرفة المكفر بالمال لا يرى به كصل الاعناء  
 وليس به اغناء ولما حصل المكفر بالمال طعام الا ناحة وان كان الاعناء لا حصل  
 به فعرفنا ان المكفر في المكفر بالمال اصل السر لا نهايته وسعرا لاداء قام بملك  
 المال مع قيام الدين علم فاما الركن المعبر هو الاعناء وليد لا تبادى الا  
 يملك المال والاعناء المحقق من ليس معنى كامل العني بسبب الدين وعدم العني

الاحسر  
ولو

**فصل** في مدافع وجوب اداء الركن وصدق الطير على المدون

في ما من وجوب امره في الكفارة اختلف اهلهم في ما يطون بالامان لان اهل علمه الدائم  
 بحث في المسألة فلهذا عظم الالمان قال تعالى قل يا ايها الناس ان رسول الله الملم حقا  
 الى قوله فاستوفوا بالله ورسوله هذا الخطاب من بينا وليم الاحكام والاحكام اهلهم في ما يطون  
 بالخير ومع من العقوبات ولما اقام على اهل الكوفة عند تقرر اسبابها لانها عام بطريق الخبر  
 والعقوبة تكون اجرة على الاقدام على اسبابها وباعتبار حرمه السبب محمود ذلك اعلم  
 الا اهلهم اقامه ذلك على طريقة بل ما هو جزاء وعقوبة والكفارة التي منه بالمؤمنين  
 والاحكام في الخطاب بالمعانيات بما واهم ايضا لان المطلوب بها معنى يتاوى وذلك انهم  
 الموقف على اثر الدنا على الاخرة والاهم ملزمون لذلك بعد الدقة بقصدية العوام احكام  
 المسلمين فيما يرجع الى المعاملات فثبت حكم الخطاب بها في حتمه كما يستحق المصلح لوجود  
 الا لعمام الا انما يعلم قيام الدليل انهم غير ملزمين له والاحكام في الخطاب بالشرائع  
 مساوهم في حكم المواخذة في الاخرة لان وجوب الامر اعفاء بالزوم والاداء وهم ملزمون  
 الزوم بامتناع او ذلك كفرهم بمرله انكار التوحيد فاصح الصدوق والافسار  
 بالتوحيد المكون مع انكار من الشرائع فقال محمد رحمه الله من انكر سائر الشرائع فقد ابطال  
 قول الله الا الله وقد ذكر بعض من لا بعد على قوله من اهل ما ساق في نصفه ان المسلم  
 اذا انكر سائر الشرائع فهو كافر وما المزمع في سائر ذلك وهو شبه الحال من الكلام يشتمل  
 المرء عليه لعله السائل في اعجاب عيسى اغاذا الله من ذلك ومع ذلك هو مخالف لروايه المنصوص  
 عن المحدثين من انكارنا عنهم انه فادامس ان ذلك لا يحل الا ويجوز ان يكون كفرا منه  
 ظهر انه معاف عليه في الاخرة كما هو معاف على اصل كفره وهو المزار بعوله وويل للمكره  
 الدين لا يورث الركن الى لا يورث بها وقال ما يملككم في سفر والوازم نكاح المصلح  
 قبل في العسر من المسلمين المعهود في صفة الصداق وهذا معنى قولنا ان الخطاب مساوهم  
 فيما يرجع الى العموم في الاخرة فاما في وجوب الاداء في احكام الدنا مذهب العوام من سلكنا  
 ان الخطاب مساوهم ايضا في الاداء واهل علمهم فاهم بالعاقبون على ترك الاداء اذا

بغيره

لكن

طلب

انكار شي من شرائع بطلان

انكار فطيم



لم يكن الاداء واحدا عليهم وطاهروا بل ما يدل على انهم يعاقبون في الاخرى على الامساع  
 من الاداء في الدنيا ولا في الآخرة بل في المعاصي فلا يصلح سبلا لاصحاف الجحيم وتعليم  
 ان سبلا الوحي فيهم وصلاحه دفعه لسور الوحي فيهم سبلا فيهم موجود فيهم  
 وسبلا وجود الاداء المكن فيه وذلك عن عدم فيهم فلو سقط الخطا بالاداء كان ذلك  
 كحفظوا الكفر لا يصلح سبلا لذلك ولا معنى لقول من يقول ان المكن من الاداء عا هذه العدة  
 المحمودة لعمري لم يكن ذلك معتبرا به لانه مكن من الاداء بسبب ان عدم الامان في الخطا به  
 بان حقه فهو نظر الجحيم المحذوف مكن من الاداء الصلاه لسبب الظمان وهو مظالم بذلك  
 فيكون مكن من الاداء ان الصلاه سوجه عليه الخطا باذنه مع ان اعدام المكن من  
 الاداء انصافا على الكفر وهو جائز ذلك فيجعل المكن فاما حكم الاداء ان اعدام سبب حاشه  
 الاركان والمكن سبب السكوا اسقط الخطا باذنه العادات وكذلك اعدام المكن  
 لسبب الجحيم اذا كان عن غير مكنه لا اسقط الخطا بالاداء فسبب الكفر اول ومنتاح  
 وارتان فيهم انهم يقولون انهم لا يحاطون باذنه ما يحتمل المسقوط من العادات وحيات  
 هذه المسئلة عن محسوط من المكن من اصحابنا فيهم الله نصا ولكن سبلا لم يدل على ذلك  
 فان المراد بالاسم المكنه فصلا الصلوات التي يركبها حال الرن عندنا وكرمه عند  
 السامعي والمركب كافر فاسدل فصل احاساعا الى الجداو مساو من السامعي وان ينصص علما  
 فيهم الله على انه ان ذلك لا يكره المصاعدا لاسلامه دليل على انه لم يكره حاطا باذنه  
 في حاله الكفر وهذا صعب فسقوط الفصاع عن المكنه والنكوا لاصل بعد الاسلام  
 بوجود الدليل المسقط وهو قوله تعالى ان يمشوا بعقوبهم ما قد سلف وقال عليه السلام  
 بخت ما قبله والسقوط بعد اسقاط من له الحق يكون دليل اسفاء اصل الوحي ومنهم من  
 اسدل على ذلك من صلح اول الوقت ثم اريدوا العاد بالله ثم اسلموا اخر الوقت فعليه  
 اداء فرض الوقت عند ما لان بالره بعد خطا الاداء في حقه والاعيد اذ ما مضى كان  
 شاء عليه فاداء اسم وقد سبب من الوقت سبب الوحي باعسان ونصير حاطا بالاداء  
 اسداء وعلى قول السامعي لا يلزم الاداء ان الخطا بالاداء لا اسعدم في حقه بالورة

المركب اذا لم  
 لا يلزمه قضاء  
 محسوطات

ادى اول الوقت ثم اريد  
 ثم اسلم في الوقت

فبقي المودى معتداه وعلى هذا الوجه ان تقدم اسلم ولكن هذا صعب ايضا فان المودى انما  
 يكون معتداه بعد الرن لان الرن يحبط العمل قال تعالى من كفر بالايمان بعد حط عمله  
 يعني ما اكتسب من العادات وما حط لا يكون معتداه فلهذا الرمناه الاداء باناسهم من جعل  
 هذه المسئلة فرعا لاصل معروف مسا ومنهم ان الرراع عده من غير الامان في محاطون  
 بالامان في محاطون بالمرار وعندها الرراع لسبب من غير الامان في محاطون بالامان  
 فلا يحاطون بالاداء بالمرار التي يسي على الامان ما لم يوسوا وهذا صعب ايضا فانهم  
 يحاطون باليعقوبات وباليعاقبات ومن ذلك ليس من غير الامان نصا والذي يصح من  
 الاسد لا المساكين فيهم الله على هذا المذهب لم يذكروا في الكتاب وهو ان من نذر صورة  
 سبلا ان تقدم اسلم فليس عليه من الصوم والمدور في الاداء سبلا كل عباد ومعلوم انه  
 لم يرد هذا العقل لعمارة الموداه فهو ما ادى المدور بعد معرفه ان المراد ان الرنة سبلا  
 وجود الكفران فيكون هذا شبه السبب عن اصحابنا فيهم الله ان الخطا باذنه  
 الرراع التي كحل السقوط انساواهم ما لم يوسوا والدليل على صحة هذا القول ان الرراع  
 لما نعت معاذ الى الرراع فيهم الله ان لا اله الا الله فانهم اخافوا فاعلمهم  
 ان الله تعالى فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فحدث في هذا انصص على وجود  
 اذ الرراع يبرهن على الاحكام الى ما دعوا اليه من اصل الدر والدليل على ذلك من طرف  
 المعنى ان الامر باذنه العان لينال به المودى الفوات الاخرى حكم من الله تعالى كما وعد  
 محكمه بربه والكافر ليس باهل لنوار العان عقوبه له على كفره حكم من الله تعالى كما ان  
 العبد لا يكون اهلا لملك المال حكم من الله تعالى والمراد ان يكون اهلا لسور ملك السعة لها  
 على الرجل سبب الحاج او تست ملك الرمنه حكم من الله تعالى واذا كفوا بعد اهل الله  
 للثا فيهما هو الميطون بالاداء بظهوره اعدام اهل الله للاداء ويدور اهل الله لاسب  
 وجود الاداء وبه فارق الخطا بالامان فانه بالاداء يصير اهلا لما وعد الله تعالى المؤمنين  
 فيه من اهل الله للاداء انصافا في سبلا هو بالامان يصير اهلا لما هو موعود على  
 اداء العادات وهو مظالم بالامان فيسعى ان يجعل حكم توجه الخطا بالاداء عليه كان

ان سبلا وجود الاداء انما هو  
 الصانع واداء الرراع  
 من الجراح انما هو ما علم

فيهم الله انهم  
 الاداء

فيهم الله انهم  
 الاداء



هو مطالب من الامان بوجوده حقيقة كاعمال المطعة في الرجم كالحج حكا وحكم الارث والوصية  
والاعناق وكعمل الصدقة كالحج حكا وحج الخراج على الحرم لمسه وان لم يكن فيها على الصدقة  
حقيقة فليس هذا ان لو كان ما لم امر الامان باعتبار الظاهر كالتصديق المطعة فالما الى الحق  
والصديقه ما لم تنسأ وما ان امر الكافر ليس الامان ظاهر بل الظاهر من حال كل معقداته  
الخطا بالاداء. تسدتم اعتقاده ثم هذا المعنى اما تسدتم اعتقاده اذا كان عينا ما به ضرر وجو الاداء  
فما ضرر منه في حال الضرر فالحا طيب الاداء على ان يتم ضرر وجو الاداء كما ان المطعة  
والصدق فان حكم العوق والملك والصدقة بقراد الحصوصه الحصوصه فيها وهذا تسدتم  
ما لا ينافي به بعد الامان لا ينافي وجو الاداء في من ما سوي حاله الكفر فان قيل ان  
العدم اهل ما سوي الصدق والموثوق لملك المال ان لم يكن هذا لملك المال فلهذا لا يجوز  
ان يكون الكافر حاطا اذا العبادات وان لم يكن هذا لما هو المصور بالاداء فليس  
صح ذلك الصدق من المملوك على ان يخلقه المولى على ان يخلقه المولى له اداسو كالمالكات  
فاما هذا الاستهلال الاداء وجعه على ان يخلقه عزم ما هو المتيقن بالاداء او على ان يخلقه المولى  
له بعد ما به وهذا خد او الجب والحدث في الخطا بالاداء الصلاة لان الاهله ما هو موقوف  
للمصلح لا لعدم بالخائبة والحدث في الخطا بالاداء شرط الاداء وما عدم الشرط لا عدم  
الاهله لا الاداء الاصل وما هذا الا نظير من مولى لعم اعنق عبدك على عمل الب  
درهم فاعنه صح اعناقه عن الامر باعتبار الملك المحل شرط الاعناق وما عدمه عند  
الامر لا مع صح الامر على ان يكون موحا للحكم له اذا وجد الشرط عند احوار العق  
ولو قال المولى لعمد اعنق عن مملوكي فاعنق لم يصح هذا الامر ولم يخل الاعناق  
عن العبد لانه صفة الرق خرج من ان يكون اهلا للاعناق عن نفسه فلا يصح امره اياه  
بالاعناق عن نفسه مع اعدام الاهله ومن هذا ان يقوط الخطا بالاداء عنهم ليس  
للمعصية عليهم كالمطيق بل المحصون معنى العقوبة والنقمة في جهم فان لا حرج من  
الاهله لسوا العباد يكون نقمة بوجه ان الامر يطلب اداء العباد وهو مع صف  
الكفر لا يكون هذا للعباد بل عمله كما قال تعالى وقد منا ان ما علموا من عمل فجلتاه

هو مطالب من الامان بوجوده حقيقة كاعمال المطعة في الرجم كالحج حكا وحكم الارث والوصية

الخطا بالاداء

سنة كربة بعدة

طه

هيا مشورا ومعلوم ان العباد المستغفلة المورث المامور لا الامور فان كان من عمل صالحا  
فلا يصحهم يهدون والكافر المستحق هذا المظن والمستغفلة عقوبة له على كونه فليكن كونه  
معنى الخفيف عليه والاحاب بالامر من الامر بطريق المامور فعلى ان يتصرف بما لا يكون  
واحبا عليه ولا تقصير اذ ما هو واحد عليه والكافر غير مستحق لهذا المظن فقولنا وجوب  
الاداء لا مساو له لكونه علقا عليه لا حقيقة ولهذا ايضا وجوب الاداء فيما يرجع الى  
العقوبة في الاخر في حقه ثم هو باصرار على الكفر فليكن نفسه حكما فيما يرجع الى ما هو  
المعصية بالعبادات فليكن بمنزلة من قبل نفسه حقيقة واحمل فائق النفس حقيقة كالحج حكا  
في توجه الخطا عليه باذا العبادات / التخصيف عليه فليكن الكافر احمل متمكنا من الاداء  
فكما مع اصراره على الكفر / انظر الى الخفيف عليه ولكن جعل منه كالمعدوم حكا في  
الصلاحه لوجوب اداء العبادات فيها حقيقة المعنى النوان في جهم وهو ان يخلقه بالمهام  
التي لا منه لواء هذا الحكم كما وصهم الله تعالى فقال هو لا اذ لا انعام بل هم اضل فخطا  
باذا العبادات لسعي المولى باذا يملك فكل نفسه فان علم الناس غايات بايع نفسه  
موقفا بوسوسه معصيتها معنى لا ينار بالاوامر والقول بالالكفر ليس باهل  
للسعي في فكاك نفسه فاما المومنون لكونهم حقيقة عليه وهو بطريق اداء بدل الكفاية لما كان  
لنوعه المالكات في فكاك نفسه فاسقاط المولى هذه المطالبة عنه عن عجز بالرد في  
الروا يكون حقيقة عليه فان ما سئل منه من ان الرق هو ضرر المطالبة بالاداء وانما استنبطنا  
هذا امر تعليل محمد رحمه الله في قوله ما فيه من الشك اعظم من ذلك فلهذا علق به في انه لا  
يلزمه كفارة الظهار وكفارة النكاح والحد في الكفارات معنى العبادات على ما بينا  
انه نال به النواك وكذا ينفرد للذنب والكافر ليس باهل لذلك فلا يستحق حقه الخطا  
باذا الكفارة كما استحق العبد الخطا بالكفر بالمال لانه ليس باهل لذلك ونظير ما  
فلما من الحيات ان مطالبه الطبيب المريض في الدوا اذا كان برحالة الشفاء يكون  
نظرا من الطبيب له لا اضارا به واذا ايسر من شفايه فترك مطالبه بشراء الدوا ان يكون  
ذلك حقيقة عليه بل اخباره ما هو اشد عليه من ضرر شرب الدوا وهو ما يدنو من كسر الحام

ان الامان

سنة كربة بعدة

استنباط عظيم

شأن

ترك الطبيب المعالج اثار







والعبادات السبع وفي هذا فانه متى علمنا من الاستسقاء على السعي الى الجمعة نعلم انما هي  
 لزوم السعي في ذلك الحيا والسر جمعاً ولا يصلح وصفه واصلاً في الارض المعصومة  
 عنها لمعنى شغل ذلك العرسه وذلك الحيا ولفعل الصلاة جماعاً يصلح بوصفها  
 ان محله معنى في غيره وحكم هذا النوع انه يكون صحيحاً مشروعاً بعد النهي من قبل ان القبح لما كان  
 باعتبار فعل آخر سوى الصلاة والسعي والوطى لم يكن مؤثراً في المروع الاصل او وصفاً  
 الامر ان الصيام اذا كان الصلاة يكون فعل الصوم به عنان صحته وهو مطيع فيه وان كان غاصاً  
 في ترك الصلاة فمهما انما يكون هو مطلقاً في الصلاة وان كان غاصاً في فعل تلك العرسه وبما ان  
 للوطى المذنب بالكلية وان كان غاصاً في تلك المحرمات باسعال الادنى ولهذا قلنا يستلزم الخلط  
 الاول بالوطى الثاني انما هي حاله الخس وسبب احصاء الوطى ايضا واما النوع الثالث  
 فانه في الافعال الزنا فانه ووطى غير مملوك فكان صحيحاً مشروعاً لان الشرع قصر اتفاق النسل بالوطى  
 على مملوك فقال لا على ارفاحهم او ما ملكت ايمانهم وطعن من يعود والعبادات  
 الربو فانه صحيح لمعنى اتصال السعي وصفه وهو اعدام المساواة التي هي شرط حوار السعي في هذه  
 الاموال سرعاً ومن العبادات التي عن صوم يوم العدة واما السرع فانه لمعنى اتصال بالوطى  
 الذي هو كمال الاداء وصفه وهو انه يوم عتد ويوم صافه من الاحلاف مما يكون من الافعال  
 التي يحسب حرام هذا النوع انه في صفة السعي ملحق بالنهي الاول فان الزنا ومرتبة الحرام حرام  
 غير مشروع اصلاً ولهذا سئلوا بما العقوبة التي يدرى بالسبب وما كان مشروعاً من وجه  
 او حراماً لعم لا يخلو اعني سببه فالحال العقوبة فيها دليل ظاهر على ان حرمها لعمها وذلك  
 دليل على صحة النهي عنه لعينه واحلوا ما لم يكون من هذا النوع من العقود والعبادات  
 قال علماء وانما حرم الله مطلقاً النهي فيها بغير المروع مشروعاً وجعل اذا العبادات  
 باشرها فاسداً لا بالدليل وقال السامعي مطلقاً النهي في هذا النوع اسباح النهي عنه  
 وجروحه من ان يكون مشروعاً اصلاً لا بدليل وجنحه في ذلك النهي صداً لا مرمى مطلقاً  
 الامر مشروع المأمورية تقتضي مطلقاً النهي عنه وهو اعدام كون النهي عنه مشروعاً وهذا لان  
 الحصة هو المراد من كل نوع حتى يعم الدليل المحارم الخمسة في مطلق الامر انما هي الحسن

الوطى في حاله  
 معتبر  
 ملحوظ

في المأمورية سرعاً لعينه لا لعم وكذا في الخمسة في مطلق النهي انما هي صفة القبح في النهي عنه  
 لعينه لا لعم وهذا لان المطلق مضاف الى الكامل والنافع فان النافع موجوداً في وجه  
 دور وجه ومع شبهة العدم في ما ثبت ما هو الخمسة فيه فهذا من المطلق وما اول  
 الكامل والكمال الامر الذي هو طلب الاحاد بان حسن المأمورية لعينه وكذا في الكمال  
 فيما هو طلبه لا اعدام انما هي صفة القبح في احاد لعينه وادانته هذا حرج المنهي عنه ان يكون  
 مشروعاً بمعنى النهي وحكمه اما معصاه فلان ان في درجات المروع ان يكون صحيحاً والقبح  
 لعينه لا لعم لان يكون صحيحاً فلهذا في الحواش يكون مشروعاً وهذا من النهي عن السعي في  
 اخراج المنهي عنه من ان يكون مشروعاً وما حكمه في حواش الاسماء للمؤمنين مطلقاً للنافع في  
 الاسماء ويكون غاصاً في حاله في ترك الانتماء واما يكون غاصاً في ما هو خلاص  
 المروع فعرفنا ان النهي يخرج من ان يكون مشروعاً ففقرنا ان النهي عنه لا يكون مرتباً به  
 اصلاً وان كان لا يعدم به الارادة والمسهة والقضاء ولا يكون مرتباً به قال تعالى  
 وارضى لعباده الكفر والمروع ما يكون مرتباً به فهذا قال تعالى سرع لكم من الدين ما  
 وصي به فوجهاً الا انه بهذا من النهي عنه غير مشروع اصلاً في صفة القبح في النهي عنه  
 وان كان لمعنى الصلاة وصفه فلهذا دليل على انه لم يرد مشروعاً لان ذلك الوصف اعاد  
 المنهي عنه ومع وجوده لا يكون مشروعاً فبذلك يخرج من ان يكون مشروعاً اصلاً بغير له كمال  
 المعنوية والسكاح غير مبرور فالمنهي عنها كان لمعنى ايد على ما تم به العدم في قدس سوط  
 او رايه صفة في المحل يخرج به من ان يكون مشروعاً اصلاً مفيداً لما هو المحل  
 المطلوب من السكاح اذا عرفت هذا فاما السكاح يخرج له على هذا الاصل منها ان الزنا هو  
 حرم المصاهرة لان جوهاً نظر الوطى والكراهة في كونها ما وبنا بملك حواشها  
 وما به في الحرمه فستدعي سبباً مشروعاً والربا في لعينه غير مشروع اصلاً ولا  
 يصلح سبباً للكراهة ولهذا ان السعي القاسد نحو الربو والسعي اجل مجهول مع  
 المال المحرم يكون موجهاً للملك حال ان الملك يعمه وكراهة الا ترى ان صفة المالك اذا قبلت  
 بالملك كره كان مع النعم في المالكه فستدعي سبباً مشروعاً والقبح لعينه لا يكون مشروعاً اصلاً

الامر  
 من العبادات  
 من العبادات  
 من العبادات



مروء ان العبد يسد في سبيل ما عوفاه سرعا لئلا يفرغ ما شرته ليحصل النعم والمهرع  
 سرعا الخوز ان يكون مرغوبا منه سرعا ومهسا ان العبد لا يكون موحيا للملك عند سرور  
 الصالحين المعنى ومهسا ان اسد الكفار عما مال المسلم لا يكون موحيا للملك لم سرعا  
 لان العبد وان يحضر فلا يكون ذلك مشروعا عنه ولا يصح سبأ الحكم سرور مرغوب  
 منه ومهسا ان صوم يوم العبد لم يتق بعد الله صوما مشروعا عنه لا يصح التزامه بالبدن  
 ان الصوم المشروع عبادان والعباد اسم لما يكون المراد بها سرية مطعنا كونه ما يكون هو  
 مباشرة عاصيا مرتكبيا المحرام لا يكون صوما سرورعا ومهسا ان العاصي في سرور  
 كالعبد لا يوقطع الطريق اسرخص برخص المسافر من ان يكون ذلك بطريق النعمه  
 لدفع الخرج عنه عند السر المديد فاذ كان سرور معصية لم يصح سبأ لما هو معصية في حقه  
 اذ النعمه تسد في سبيل ما سرورعا وما يكون المراد عاصيا مباشرة لا يكون سرورعا ومهسا  
 مع الدهر النجس فانه لا يكون سرورعا معصية الحكمة لان الحكمة لما اصلها الدهر وصفا وصار  
 حيث يفارقه خرج الدهر من ان يكون محلا للتعلم المشروع والنجس يورث المشنة وتدور المحل لا يكون  
 التعلم سرورعا معصية الحكمة وهو الملك في سبيل مع المضامين والمدافع قال ابو عبد الله علي ما  
 ذكرنا الظهار فانه موحى للملك ان الله في مشروعه وان كان هو نفسه في احراما لانه  
 مكرم المولى وزور وهذا لان الملكان سرورعه حراما غا اركان المحذور ومكرم الحدود  
 لا اصلا فصر على سبيل المرامه والنعمه والجزاء يسد في سبيل محظورا فكل الظهار محظورا  
 حقوق معنى السبيل لما هو معنى الجزاء ولا يقدم الصلاحية له ذلك ولا يدخل عليه اسلاد  
 احد الركنين الجارية المشتركة فانه نفس النسبة الملك وذلك للمسؤول في نصيبه بكنه وذلك  
 حكم سرورع ثبت في محظور لا يورث النسبة باعبار وطبه ملك نفسه والله باعبار ان  
 وطبه صادرة ملك الركن الصا وملك الركن محاور الملك بكنه جمعا غير متصل بملكه وصفا  
 مكان الصلاحية لبسول النسبة مكرمة الوطى في حالة الخصم اما يملك صلب الركن حكما لسبب  
 اتمه الولد في نصيبه وكون لا اسلاد اما الحمل الوصف بالجنسية وذلك محظور ولا يدخل  
 على هذا الطلاق في حالة الخصم والظهر الذي جامعها فانه منهي عنه ومع ذلك ان واقعنا

المرأة  
لا يملك  
نفسه

أدرك  
الم

موجبا لحكم سرورع وهو الفرقه لان هذا النهي لاجل الخصم وهو صفة المرأة من مطلق الطلاق  
 وصفا ولكنه محاور له جمعا من اوقعه في نفسه وكان النهي لمعنى الاضرار بها من حيث طول البعد  
 عليها او قسب من امر البعد عليها اذ اوقع في الظاهر الذي جامعها فيه وذلك غير متصل بالطلاق  
 الذي هو سبب للفرق اصلا ولا وصفا ولا بدخل على ما ذكرنا احراما للجامع لاهله فانه سبب  
 موحيا اذ ان الاعمال اذ كان منساعا من الله عن الجامع مع عقد الاحرام والنجس غير متصل  
 بالاحرام اصلا ولا وصفا ولذا كان موحيا للنفسا والسرورع نصه الصا غير موحى للنفسا  
 بالانفاق فبمنه انه انعقد محكاما فبذلك كان المحظور به والملك لاحرام سرورع على انه الخرج منه  
 المراد بعد ما شرع في الاطلاق الذي عساه المخرج منه وهو اذ ان الاعمال او الدوم عند  
 الاحرام فكل من اذ ان الاعمال لم تكن في طريق الخروج من الاحرام سرورعا وذلك سرورع في محاور بلوم  
 اذ ان الاعمال ايضا وكذلك لو جامعها بعد ما احرم فانه الخرج الا ان اذ ان الاعمال لهذا المعنى  
 وان الجماع في الاحرام محظور شرعا يجوز ان يقال ما يلزمه من اذ ان الاعمال بعد ما وحي لا  
 يكون معتد به في استفاظ الواحد عنه جزاء على اركان ما هو محظور وكل ما انما ما هو سرورع  
 اسد لاجزاء وقبل الجماع لم يرد اذ ان الاعمال ليست سرورع والنسبة العبد وانه تغيير المشروع  
 وان كان لا اذ ان العبد يفعل به لا نفسا اصلا بالعلم فيها واستقر به المشروع واذ ان لم يصح  
 بعله تغير في طريق الخروج ياد ان الاعمال سرورعا كما كان قبل الجماع والمشروع وانه في المشروع  
 واجزاء من ان يكون سرورعا كانه وانه الشرع في مطلق نفسه الذي هو دليل النعم في المنهي عنه فاصح  
 ان يكون محذورا للمنهى عنه بل يكون سرورعا فلهذا لم يسو سرورعا بعد الله في تحت ما ذكر  
 محمد رحمه الله في كتاب الطلاق فانه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم العبد وانه المرفوع  
 في حقه انها ناعما يكون او عا لا يكون والله في ان لا يكون لعوض لا سقيم لداعي لا مصر ولذا في ان قال  
 انظر ومعلوم انه انما لا يصر صوم شرعا لا سال الذي ليس صوما لغه غير منهى عنه  
 ومرا في به حسيمة او مرض او قلة اشتها لا يكون مرتكبيا للمنهى فهو دليل على ان الصوم الذي  
 هو عبادان سرورع في الوعد بعد الله في كان قبله وبغير هذا الكلام من وجه واحد ان  
 موحى الله هو الاشتهاء واما المحقق الاشتهاء عن في المعدوم للشرع فكان مكرورا في النهي

الجامع في عقد الاحرام لا انما

بطل

المعدوم



والله اعلم بالصواب

موحى لادانتها كون المهر غير مشروع على الوقت يسقط ان جعل المهر غير مشروع حكم المهر بعد ما كان  
 مشروعاً وبغيره نفس ان المهر ضد النكاح فالنكاح مشروع المهر بالرفع ثم بعدم اذا العبد باعسار لم  
 يهر وعاد للعبد ولانه المهر والمهرى مشروع مع المحاطة الا ما هو مشروع في الوقت  
 فلو انعدام الادمه انها عاين غير مقتضى المهر حرم الفعل الذي هو اذا الزوجان انهما قبل  
 المشروع مشروعاً كان نصراً لا اذا فاسداً حراماً لان فيه نيل الانهيار الواجب بالمهر وبما ان هذا  
 قوله تعالى لا يهر باهذه الحجة فانه كان حرم الفعل العريان ولم يكره بالعين الحرة وكان لا يصح حرم  
 قربان الحرة بدون الحرة لا يحرم حرم اذا الصوم في وقت ليس فيه صوم مشروع وهذا الحرف  
 غير الدقيق في الافعال الحسية والعقود الحكيمة والعبادات الشرعية فانه ليس به صوم حرمه  
 الافعال الحسية انعدام المكون فعلياً باثر الحرة اخرجها من ان يكون مشروعاً اصلاً والخاص بها  
 ما هو مشروع له ومن صوم حرم العقود الشرعية فاعاد اصلاً مشروعاً لا يكون لما اذا لم يبق  
 مشروعاً وبدون المكون لا يحرم فعل الاداء فذلك العبادان كان انقاء المشروع  
 مشروعاً مراعاة حصة الهبة ان يكون كما للحق فانه حرم الحصة ويصح ان حصة الفساد  
 للعقد المكون اعند وجود العقد وان الصبي لا يسقط المصروف كذلك فساد المودى من  
 الصوم لا يسقط الاداء ولا اذا لم يسق مشروعاً فيه نفس انه في مشروعاً والمهر في المكون  
 صحاحه يعرف ما ان العبد لو صل اصله فصار له الاداء صحاحاً فاسداً الا في موضع سطر  
 الجمع من صفة الحرة وبقاء الاصل لم يجد عدم ضرره وتكون للمحامي طوبى المعنى في صوم  
 الهبة ان يكون بها حصة واضروها فالصوم والصلوة يسقط ان يكون اصل مشروعاً  
 مع كون الاداء حراماً الصوم يوم السبت والصلوة في اوقات مبروكة ولذلك العقود الشرعية  
 تنصورتها اصلها مشروعاً مع حرمه ما لم يصر في المصروف ومانه كالطلاق في حاله الحضر  
 وفي الظاهر الذي جامع مما مر به وتفسير احرار الهبة بوجوب انعدام المهر غير معتدل  
 كالعبد واحسان لانه اسله كالامر والما يحسم الاساءه اذا انقضى للعقد فيه احسان الى  
 الهبة معطاً الحرة الناقصة كان مثلاً علمه واذا قدم علمه تاركاً لعظم حرمه الناقصة كان عايناً  
 على احسان ولا يحسم ذلك الا ما هو مشروع فمما يدل ان مخرج الهبة بالحق في العقود

الذي ضد كفسخ

المنهي عن الافعال حسنة  
ومستعينة

جمهورية العراق  
الطابق الخامس عشر

الأمروني  
استلاء

مدار الامر والنهي وجود الاختيار والكسب

المرعية والقادر اذا كان مبروفاً بعد الله تعالى فاما صفته التي هي موافقة مقتضى الحق والعدل  
فهي المقتضية للصحة لا لابطاله واذا اعدم المبرور مقتضى صفته التي هي عدم  
موافقة مقتضى الحق والعدل لم يطل الله في احواله بل هو مقتضى ما هو مقتضى  
والساعة في فعله للعدل قوله فاسد وحسن اقتضاها اصل الله موافقة لهما ولم يمتنع  
المقتضى كسب الامكان على وجه لا يطله الاصل والبرهان في صفته لا اذا اعدم  
المبرور في الوفاء بالحق اذا كان في وصفه الذي لا يعدم اصله كالاحرام بعد الفساد فانه  
على اصله وان كان في حاله اصل وصفه وهو الفساد والعدل الذي ذكره يرجع الى خصوص ما  
ذكرنا فان فساد الاحرام بالجماع حكم بالسرعة والى المبرور في اعدام اصل الاحرام فلو كان  
من صرور صفته الفساد لانعدام الاصل المبرور في الجمال بفساد سرعة معدوما  
اصلها الا ان سبب البرور في عدم اصل الاحرام وان كان ذلك من اعظم الخنايا ان يحوط  
العدل بالبرور في سرعة سبب الاضرار على الخروج من الاحرام قبل اذا الاعمال في ذلك شأنه  
من العذر وللبرور في سرعة ضرورة استدلال الاحرام عن نفسه حكم سرعة من الخروج قبل اذا  
الاعمال في ان ما يبينه من المحقق ومراعاة حقيقة موافقة الحق في انما مقتضاه كسب  
وهذا انما هو في الامر والله على ما استدل به الخصم فان عطلوا الامر بوجوب حسن المأثورة  
لغيره لانه طلب الاحكام باتباع الجهات تمام ذلك بالوجود حقيقة مكان انما صفته الحسن مقتضى الامر  
في هذا الوجه خصوص المأثورة فاما الله في طلب الاعدام باتباع الجهات للبرور مع ما جاز العذر  
فان يكون مقتضى الامر حقيقة ذلك ما يكون مما هو مبرور في مقتضى مقتضى الله في سرور عاقل  
مقتضاه على الوجه الذي يوحى ما هو الموحى لاصل صفته حقيقة وكان المأثورة لا يصدر  
موجودا مقتضى الامر لا عدمه بل معنى الاستدلال فذلك الله في عدم محذور الله في تحقيق معنى  
الاستدلال واذا لم يعدم في سرور عاقل الاحكام وسائر مخرج المسائل على هذا الاصل  
ان يقول الصوم مشروع في كل يوم لمقتضاه واما مقتضاها الله في عاقل والصوم مع المفسر عن  
امضاء اليهود لا بفناء رمضان الله تعالى ويوم العيد كسائر الايام في هذا فان الصوم مبرور عاقل  
وهو والله لم يعدم هذا المعنى بل الله ليس له صوم سريع ولكن لما هو مقتضى رداء الصيام والله وقفت

وإذا أعدم أصل الإمام المولى  
فخرج من الدنيا الإمامان  
نوعين أحدهما هو الإمام  
الظاهر والآخر هو الإمام  
الغائب

تخرج الليل



الانسان في قوله فاما انما اصله شر و هذا المعنى باعتبار صفة اليوم وهو انه يوم عيد  
 فلهذا المعنى في الصفة دون الاصل وهو انه يكون حرام الاداء والمؤدى يكون عاصيا بان كان  
 ما هو حرام وصلى اصل الصوم سرورا في الوقت لانه مشروع باعتبار اصل اليوم ولا يفتح فيه  
 ولهذا قلنا ان المعنى بالبدل لا بالمدرك بل بمرأى ذمته ما هو عاصي سرورا في  
 الوقت لا في اوقات المشروع و ذكر اليوم لانه بعد ما الدفعة على ما ان الوقت معيار للصوم  
 ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله انه لا يلزم بالسرور اذا افسد بعد السروع لا يلزم القضا  
 لان السروع اذا منه فلو كان حراما فاسدا و يكون هذا مطاوعا بالذم سرورا لا بانامه فلا  
 يكون الاوطار حراما مع السروع والسرور عند حياج الى العاصي فاما بالبدل لا يلزم  
 مرتبة الحرام فصحة بدنه ويوم بل يخرج عنه الصوم يوم اخر فيه يتم الحرام على كمال الحرام وليس  
 لو صام فخرج عن سوره بدنه لانه اليوم المشروع في الوقت وسبق بان السروع في الوقت اذا  
 صام فبسط عنه الواجب لان الاداء فاسدا منه لم يدركه بعد انقضاء يومه في ذلك اليوم  
 او كان انما يادى المبدور بل عام ولا فرق بينهما فالعقد سمي ملكا باعتبار وصفه فام باعتبار  
 اصله والصوم في هذا الوقت سرور بل باعتبار اصله فاسدا لاداء باعتبار وصفه  
 ولهذا لا ينادى احد بالصوم هذا اليوم لان ذلك حجة ذمته كمالا وصفه الفساد  
 والحرمة في الاداء بعد ذلك الكمال سرور وعنا هذا الصلاة في الاوقات المكرهه فالاداء  
 من بعض هو صفة الوقت وهو انه وقت مقارنه السطران السرور على ما ورد في الاداء ولا  
 بعدم اصل العاصي سرورا عاصيه ولكن حرم الاداء ويلزم بالسروع فان لم يدركه الصلاة  
 عاصي مقلوبه باركانها والوقت طرف لها لا معارفها الصبر هو ما يحرم السروع والمحرّم هو  
 الاداء وصورة هذا السروع الاداء بدور صفة الحرمة ما ان يصح من بعض السمع فلم يصح  
 السروع فاسدا كما لم يدركه فاسدا فلهذا حرمة العاصي لهذا ولان السار في واحد اخر  
 ان الله لم يعصا وصف الوقت الذي هو طرف الاداء ان يكن نقصا في الاداء والواحد اذ  
 يصح الكمال فلا ينادى بالنافع الا عصر يومه فان الوجوه باعتبار ذلك الحز الذي هو  
 سبب فاما نفس الوجوه بصفة العاصي فادى بذلك العفة فسقط عنه الواجب

ان الوقت

في قوله فاما انما  
 في قوله فاما انما  
 في قوله فاما انما

وعلى هذا قلنا السع الفاسد يكون سرورا عاصيه وهو المثل اذا نال بالفساد  
 لان السروع الحرام في قوله فاما انما في محله وبالمرط الفاسد في محل الاداء لان المرط  
 لو كان حراما لم يكن مبدلا لاصله بل يكون غير الوصفه فالمرط الفاسد لا يكون مبدلا لاصله  
 بل يكون غير الوصفه فصار فاسدا وليس سرورا صفة العاصي منه انعدام اصله  
 لان الفاسد يستلزم الحرمة وهذا السع مشروع امان الملك ملك العاصي في صفة  
 الحرمة جميع الاداء من سروره محرمه او مبدل من الملك مع الحرمة وان العاصي  
 اذا تخبر سعي ملكه مع الحرمة فلهذا انشأ بالسع الفاسد ملكا حراما مسخو الوصف لفساد  
 السع ولم يعدم به اصل السروع بخلاف النكاح العاصي فانه ليس النكاح الاملا  
 ضرورا في سعي حل الاستماع ولهذا سمي ذلك الملك حلالا نفسه ومن ضروره فساد السع  
 من صفة الحرمة ومن الحرمة ومن مثل النكاح متافاه فتعدم الملك من ضروره انعدامه  
 خروج السع ان يكون سرورا لان اساس الشرع تزايد احكامها وسور السع  
 وجوب المهر والعقد به من حكم السهمه امن حكم العقد اصل العقد سرورا وهذا  
 الكلام صحيح في النكاح نعم هو بدو فان قوله النكاح الانه هو احوار عن عدمه بدو وهذا  
 الشرط فيكون نفسا لا ينشأ من قول الرجل لا رند في الدار وذلك في نكاح المحارم فاب  
 النص الوارد فيه حرّم العاصي بقوله حرمت عليكم امهاتكم الى اخره والجميع المحل والحرمة  
 محل واحد فان ذلك ينشأ من النكاح لا ينشأ من ذلك نكاح المعصية فان قوله والمحصنات  
 من النساء يعطوف على قوله حرمت عليكم امهاتكم وعنايه وحرمت المحصنات من النساء  
 وذلك عن عاصي عن مقلوبه العبر ومعدته فلو كان ينشأ من ذلك قوله ولا يحلوا ما يحل  
 اباؤكم فقد ظهر بالدليل ان الحرمة النافه بالمصاهرة هي الحرمة النافه بالسع على ان يقوم  
 المصاهرة مقام النسب في ذلك مكان بعد من وحرمت عليكم ما يحل اباؤكم وبصر صورته الممنه  
 عاصي عنه محاربا باعتبار هذا المعنى فان عاصي هو موجب السع لا ينشأ من ذلك قوله لا يحلوا  
 على الحرمة فانه احصاء فيكون من النكاح مع ان الدلالة قد قامت على ان الامه من جهة المحرمات  
 مضمومة الى الحرمة وان المحل فيها على المصنف من جهة الحرمة على ما ينشأ من موضع ان سأل الله تعالى

مفسر داخر في كلامه

في قوله فاما انما



الربا يملك

تتبرع بالتقول

ومن صرون حرمة الخلق اعيان السكاج للمسروع فيه كما قررنا وعلى هذا عقد الربوا قاه نوع  
 مع ولكنه فاسد الخلق ولعله بل اعدام شرط الخوار وهو المساواة في العذر كما ان يجوز  
 شرط مفسد لا لعدم اصل المسروع فلهذا لا اعدام شرط يجوز لا لعدم اصل المسروع وهو ملك  
 حرام به في امضاء مثل هذا السبب فان قيل قوله وحرمة الربوا نوحب في اصله سرعا قوله  
 حرمة عليهم انها لم تل اول انه اضاف هذا الحرمة الى سبه وهناك الحرمة مضاف الى لام ملك  
 الربوا اعتبار على الفصل بمعنى قوله وحرمة الربوا ان حرم السائر الفصل الخالي عن العوض سبب  
 النجاة وحرمة الحرمة ولكن بما انه ليس صرون الحرمة في ملك المملوك معار اصل الملك  
 وعلى هذا قلنا مع العقد بالحرمة فالحرمة فاسد الصوم سرعا ولم يعدم به اصل المالمه الساسه فيه  
 بالتوقا قوله فاسد سرعا لما فيه من عريضة الخلل اذ القول ليس غناه عن صانته وادخاره  
 لو سألنا حقه واصل الحرمة ان يخلل لا يكون حراما سرعا من حرمة وله صدق فان الصد  
 لا يكون مقوما في صيرورة حرمة لا يملك المصروف فيه ويكون محرم العوض فيه ولكن لا لعدم اصل  
 المالمه فيه باعتبار ماله وهو ما بعد الخلل من الاحرام ولهذا اختلف العلماء في حوار هذا السبع  
 منهم من يقول هو حار بالقيمة ولو فصل العاضى بعد اعد قضاؤه فان اسر به لم يعدم ما هو كثر  
 العقد قلنا بعد العقد من حاكمية محل بصله وهو العقد لا بعد موحا الخلية محل  
 لا بصله وهو الحر حتى يملك الحر وان قصه حكم العقد خلاو البيع بالمشة والدم فانه لا مالمه  
 في المشه والدم باعتبار الحال ولا باعتبار الما ان يخلل ذلك جلد المشه لا مالمه فيه باعتبار الما ان يخلل  
 لو بول ذلك فانه يفسد وانما يخلل فيه المالمه بصله فكيف يتسبب وهو الدعاغه ولهذا نقول العلماء  
 على بطلان هذا العقد ولو قضى فاصح حواره لم يعدم قضاؤه ولا اعدام ما هو كثر العقد لم يفسد  
 العقد لان انعقاده سرعا لا يكون بدون دونه وعلى هذا يجوز ناسع الدهن الذي دفع فيه  
 كاسه لا الدهن بل الصوم ويوقع الحاسه فيه ما اعدم اصله ولا يفسد وصفه واما حواره  
 اجراء النجاسة ولا جله حرم تناوله فلو لم يفسد النقي الذي ورد في معنى غير المسمى عنه وهو عن مصله  
 وصفا واصل هذا الذي لا مع حوار العقد لا مع كمال العباد ولا يفسد اسان الفرض بان الطاه  
 في الارض المعصومة وسائر صوم الفرض بان الوصال اذا واه لا الهى للحي ولا معنى الفصل

وإذا كان المالك قد مات قبل ان يملك المملوك

لم يملك

ادى

بالوف الذي يورث فيه الصوم الا ان الوصال لا يحتمل ان يرجح اخرج ايمان المسلم ان يكون وقتا  
 لركن الصوم وهو الامساك باعسان ان الامساك فيه عان فكان ذلك النسخا اسعير اعطى النسخا مجازا  
 ولا كلام في حواره ذلك اما الكلام في مود الهى حقه في السبع مكن سيرا الدهن ما حواره حقا  
 فكلون السبع مساواة للدهن دون النجاسة وفي السائل المكن سيرا الدهن ما حواره فلا يخل ماوله  
 ولهذا اخرج النور المحرم لا حوار الصلاة وعلى هذا قلنا العاضى سرعه يرضى بالرجح  
 لان سبب الرخصة السر الممدد وهو موجود بصفه الحال لا في في اصله ولا في صفه اما القبح  
 في معنى حواره وهو قصد الى قطع الطريق او مود العبد على مولاة الابن انه اذا اذن قصده  
 بقصد الخ حرج من ان يكون غاصا ولم يفسد سبه اما سبب قصده ولذا قلنا العبد اذ اذنه مولاة  
 لم يفسد سبه وحرج من ان يكون غاصا وعلى هذا قلنا في قوله تعالى ولا تسلبوا هم سبانه انما  
 ان هذا الهى لا عدم اصل الشهادة للقتاد في حقه بعد السكاج سبانه ولكن يفسد اذا واه  
 حتى يخرج من ان يكون هذا للعان لا ان اللعان اذا واه فاسد بعد هذا الهى المطلق  
 وعلى هذا قلنا الربا نوح حرمة المصاهرة لان الربا يصح لعنه وحرمة المصاهرة ليس سبب  
 بالربا ولا بالوطى الخلال لعنه اما الاصل فيه الولد المخلوق من المائنه وهو محرم بخلو وخلق الله  
 تعالى على ان وجه اجمع الما ان في الرحم قال في السبانه خلقا احرا فلا يملك فيه صفه العقب  
 وسبب الحرمة بطريق الكرامة لم يتم بعد الحرمة الى اطرافه والى اسان خلقه بتمام السبب  
 وهو الوطى في حال خلدور الولد في مقام نفس الولد في اسان الحرمة ومقام مقام غيره في اسان  
 حكم فاما ما راعى صداحه السبب للحكم في الاصل افعا فام مقامه بغيره التراب فانه مقام مقام  
 الماء في الطهارة وصداحه السبب لهذا الحكم استعمال الماء الذي هو الاصل لا في استعمال  
 التراب فانه يلوث ولهذا لم يملك في المشه والاسان في عرا المائنه ووطى الصغره موحا الحرمة  
 لان مقام الوطى مقام الولد في هذا الحكم باعتبار كون المخل مخلوقا الولد فيه وذلك ان وجود هذه  
 المواضع وعلى هذا قلنا في اسناده الفار على اموالنا اذ انهم بالاحرام فهو موح الملك  
 لان صفه الحرمة والقبح لهذا الفعل بواسطة العصمة المخل وهذه بواسطة مائه من طريق  
 الحكم في صلا لا حقه فاهم لا بعدد وف ذلك وولاه الارام منقطع ما اعدام ولا يتنا

ان الولد اذا ولد له من المائنه

لا يملك المصاهرة بوطى







العدم  
الصلح  
الغنى  
الذل

وان كان مستويا عنه بعد ان يكون محبا الى الله وليس هذا ينظر العقل في الشرط فان ذلك قد  
 وجود الحكم اسدا عنه وجود الشرط ومن ضروري وجود الحكم عند وجود الشرط اسدا ان لا  
 يكون موجودا قبله ولكن العدم قبل وجود الشرط عدم اصله فلا يصح ان يكون وجوده عند وجود  
 الشرط لصا ولا فصلا لان العدم الاصل لا يستدعي لئلا معدما لصا والله فاما هنا وجوب  
 الافدام على الاحاد فيصير حرمه البرك والحرمه العامة بمعنى التي يكون مصفاها في جعلها  
 قد رماست من الحرمه وهو الموجد للمكرهه مصفاها الى الامر افصاوا وانما حكم الامر فلهذا حكم  
 الذي في صدره على هذه الامور بل لا ريبه فالقول الاول يقولون ان حكمه في صدره لا يكون  
 عنه ويستدلون على ذلك بقوله تعالى ولا تقولوا نعم قالوا ان يكون امر الصدق وهو ركب  
 قبل التفسير لو كان امره لكان يار من قبل التفسير مباشرة الفعل المطاعه وهو الامار بالامر  
 يكون نحو النوازل للعود للتعبد وهذا فاسد وقال الخصاص الذي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان  
 ضد واحد وان كان له اصداد فلا موجب في من اصداد وبين ذلك الحركه والسكون فان  
 قول القائل لا يحل ان يكون امر الصدق وهو السكون لان المعنى ضدا واحدا لوجوده لا يمكن  
 الامور في صدره لان له اصدادا وهي الحركه من الجمار المستفاد السكون معدوم من ان جاز  
 الحركه فلا يصح واحد من اصدادها موارة موارة النبي وادان العزم ما لم يلقه من عنده  
 اصداد من العود والاصح ما هو موارة هذا النبي في من اصداد فان كان موارة النبي  
 اعدام النبي عنه بالوجود وان كان له ضد واحد من ضروري وجود اعدام النوع الاحاد  
 فلو كان النبي موارة لصدقه واسدل على ذلك بقوله تعالى ولا تحل ليدان بكم ما خلق الله  
 ارجاه من فانه من عن النماز وهو موارة الامر بالاطهار ولهذا اوجت قول قولنا فيما تحبين  
 لا بما مامون بالاطهار ولا في الحرمه من المس المخطط لا يكون امر التمس من غير المخطط لان  
 للنبي عنه اصدادها وكلم النبي است الامر جمع الاصداد وليس معصيا ما ولى من المعص  
 لوجج الفرق بينهما ان مع الصريح بالنبي مما له ضد واحد لا يستقيم الصريح بالامارة  
 في الصدق لكونه في مستك عن الحرام واختل السكون او است الحارة السكون كان كلاما  
 محذرا لا موارة النبي عن عدم ولا يصور التحسين في صدره استحالة اعدامها جميعا

انما هو

حوله وساد

وصفة الامارة من المحرم وهذا نفس صاد ما ذهله الفرق الاول من ان الصدق يكون عنه  
 ولا يقول على اسد الامم بالنبي عن قبل التفسير لا يمكن ان يكون له المصريح بالصدق قبل التفسير  
 لخصم موارة النبي والناس يخلوا ان الامر بالصدق قبل التفسير ما حكمه منهم من ان معنى الاستد  
 لا يجوز من هذا ان طبع كل احد حكمه على ذلك وسئل النوازل على خلاف هو التفسير لخصم منه  
 الاستد فان رضي الله عنه والاصح عند من مال به نوازل المظهر عند قصد مسائل الاجر  
 واطهار الطاعة بهذا يقول ان استدل الحكم النبي فاما اذا كان للنبي عنه اصداد يستقيم **الصريح**  
 بالامارة في جمع الاصداد وان يقول لا يمكن ان يكون الحكم في وجهه مستعصا منه **الوجوب**  
 لهذا النبي في من الاصداد وقول من يقول ان هذا النبي يكون امر اصداد  
 يودي الى القول بان لا تصور من العدم فعل صالح او صدور الله فان النبي عنه محرم واصدان  
 واحد بالامر بالمعصية النبي فليس تصور من فعل صالح او صدور الله في انفا والعلما ان  
 اصام الاعمال التي بها العدم عن قصد ربه واحد صدور الله ومصح ومحظور  
 دليل على صاد قول هذا القائل واما الفرق الثالث يقولون بوجوب النبي في صدره اسما  
 يكون في القوة كالواحد لا هذا امر يستظهر لئلا له فلو كان موجه دون بوجوب النماز بالنسب  
 وعلى القول بخلافه ان يكون معصا هذا المقدار على ما في الامر وكذلك ان كان للنبي  
 عنه اصداد فانه يستهد العدم من المعصية اي اصدان تأتي به المحاط ولذا قلنا بالنبي  
 عن غير المخطط حال الاحرام بسا السعة ليس الا زاد والاداء واللا في ما سمع له القاسم  
 من غير المخطط فاما قوله ولا تحل ليدان بكم ما خلق الله في ارجاه من فهو صحيح وليس من موله  
 لا حل للناس من بعد واما فان هذا امر بالاطهار بواسطة ان النماز لم يوسر وعما وهو  
 بظهر قوله لا تخاف الا سمعوه وقد ساخص هذا المعنى مما سبق فاما ما سأل عليه الاصل  
 المدلولة هذا الفصل من سائل الله ان يقول لما كان الامر معصا لراهه الصدق لم  
 صدق معصا للمعان الا ان يكون موقوتا لما هو واحد بصفة الامر ولكن يكون موقوتا في نفسه  
 فان المامور بالقيام في الصلاة اذا بعد اعدة صلاة لانه لم يفت هذا الصدق ما هو الواحد  
 بالامر وهو العام اذا اتى بعد العود ولكن العود مكرر في نفسه والنوازل النبي معصيا

انما هو

انما هو

انما هو

انما هو

انما هو



صدق ما ساء منه الله فلما لا يعدم بالصدا ما هو موصوفه الله فان كل العبد  
 الامساع من الخروج والتزوج سبب لك تصفه الله قال الله تعالى واخرجوا  
 عقده النكاح فان بعد ذلك لم يعدم به ما هو ذكره لا عند احدي بعض العبد كذا او الملك  
 بان الصوم فانه واحد تصفه الامر بصلواته قال تعالى اموا الصيام الى الليل فعدم الاداء  
 مما ساء الضد وهو الاكل والشراب على هذا فليس العبدان بعضان بعضي من واحد كان  
 الملك العبد بان بعضي الله والاصناف مما هو موصوفه الله صا وهو الحريم والاصناف  
 اذا الصوم من يوم واحد تصا في كل يوم وهو الكمال في وفائه ما لا امر  
 نفا ولا يحصى اجماع الكفر في وقت واحد وعما هذا قال ابو يوسف في حديثه عن عيسى  
 كان يحسن في كل على كان ظاهره صار صلاه لان المأمورة الحجة على كل ظاهره مما ساء  
 الصدا بالحوادث على كان يحسن لا يكون المأمورة فيكون مكرهه الله نفسه وان يكون بعد  
 للصلاه وعلى قول ان حصة ومحمد تصفه الصلاه لان تاذي المأمورة لما كان باعسار  
 المكان فما يكون صفيه للمكان الذي يرد في العرض عليه كعمل من لم الصلاه حكمه هو  
 كالحامل للحجاسة اذا لم يجد على كان يحسن في الدرع من الحجاسة ما يورثه في جمع الصلاه  
 فيقول لك بالحوادث على كان يحسن ان الملك عن امضاء الصلاه لما كان ما يورثه في جمع  
 ومن الصوم يحقون انوار بالاكل حرام من الوصية وعما هذا قال ابو يوسف بترك  
 الغراه في سعة من المطوع اخرج عن حرمه الصلاه لانه مأمور بالغراه في الصلاه وذلك  
 لان عهده امضا في كل الغراه ما لم ينفقوا للفرص لا يكون بعدا ومع احتمال ان سعة  
 اخر هذه الحريم لا يحقون ان هذا العرض في الحريم يحكي فانه لسائر سعة اخر عليها  
 وان فسدا في السعة الاول من الغراه وقال محمد رحمه الله الغراه في صوم اول الصلاه  
 الى اخرها حكمه ولهذا الاصل الامي عليه للمعاري وان كان قد رجع راسه من الحجة الاحسن  
 وان يعرض الغراه في محلهما واذا كان مستداما حكما يحقون ان ما هو العرض من الغراه  
 في ركنه فيخرج به من حرمه الصلاه وقال ابو يوسف رحمه الله كل سعة من المطوع صلاه على  
 حده ولما يعرض الغراه في كل ركنه من السعة عند ما كان يعرض في كل ركنه من الحجة

لان من الغراه في ركنه من المطوع لا يكون ما هو المأمورة من الغراه في الصلاه نفا خلا  
 سقطت به الحريم من الغراه في الركن من يكون ما هو العرض قطعاً فكون ذلك قطعاً للحريم  
 وهكذا القول في الحرفان من الغراه في ركنه بعد العرض ولكن لا يحل الحريم بل سقطت طوعاً وحكم  
 الرقاس عن ان حصة رحمه الله وفي الرواية الاخرى يقول المطوع احتمال بناء سعة اخر عليه  
 قائم واذا فعل ذلك كان الخلق حكم صلاه واحد ولا سقطت الحريم من الغراه في ركنه منها ومن  
 هذا الاحتمال غير موجود في الحرف حتى ان ظهر المسافر ليعا هذا الاحتمال منه الاقامة  
 قال ابو حنيفة رحمه الله وان يوفى لا يفسد من الغراه في ركنه منها حتى اذا نوى الاقامة  
 اتم صلاه ومضى ما يركل من الغراه في السعة الثاني فحرمه ذلك على هذا القول وان يركل الغراه  
 في المطوع في الركن من جملة الاحتمال الحريم عند الاحتمال بناء سعة اخر عليه في فصل المسافر  
 ولكنه بعد الحرفان ما هو موصوفه هذه الصلاه فانه وان في السعة الثاني على حريمه  
 لا يخرج به من ان يكون السعة الاول صلاه واحد حصة وخلا ولهذا في السعة الاول  
 بعد بقرص في السعة الثاني والمسائل التي خرج عا هذا الاصل بقرص قد ادها  
**فصل** في بيان اسرار الرابع قال رضي الله عما يبعث الابرار  
 والهي على الاصنام التي بناها اطلت اذا المروعات معها معنى الخطا بالاداء بعد الوجوه  
 ناسبا جعلها السبع سبب الوجوه المروعات والموجوه هو الله تعالى حصة لانا اثر للاسباب  
 في الاحكام بعضها والخطا سبب ان يكون سبباً من وجوه المروعات لان الله تعالى جعل  
 اسما ما افسد الخطا سبب الوجوه بغيره الامر على العباد حتى يوصل الى معرفة الواجبات  
 معرفة الاسرار الطاهر وقد دل على ما ساقوله اموا الصلاه وانوا الركوع والالف  
 واللام دليل على ان المراد اموا الصلاه التي اوجبتها عليهم بالسبب الذي جعلها سبباً  
 وادوا الركوع الواجبة عليهم سببها كقول القائل اذا التفت اليها منهم من الخطا ناداه  
 التمر الواحد بسببه وهو السبع ثم اصل الوجوه المروعات حصر اصنع للقدرة والاختيار  
 فاما الموجوه هو الله تعالى في هذا العباد ما اوجها عليهم في الاصنع لهم في صفة العورة  
 الناسه عليهم اصنع لهم اصل الوجوه وباعسار الاسرار التي جعلها السبع سبباً  
 لاصارهم في اصل الوجوه حصة انهم

بل



الاختيار لم في السقام وجوز الاداء بالناس الخطايا اسفل غير احراز يكون منه للعقد عند  
 الاداء فيه تحقق معنى العباد والاسماء في المودى وهذا ان الكلف بعدد الوضوء سرعا  
 واصل الوجوب بتقرر السبق مع انعدام الخطايا بالاداء بالناس الامر والهي فان من علم  
 وقت الصلاة وهو انما يحسن الصلاة حتى يورد في العزل اذا انتبه فالخطاب موضوع عن  
 التام ولذلك المعنى عليه اذ لم يبق ذلك الصلة التمر يوم وليلة او المحو اذ لم يزل وجوبه  
 على يوم وليلة من حيث وجوب الصلوات في حقه حتى يلزمه العصا والخطاب موضوع عنه  
 الا ترى ان هذا المحو او المعنى عليه لو كان كما افادوا في اسم لم يلزمه قضاء الصلوات  
 لما لم يبق الوجوب في تلك الحالة في حقه لا بعد ان اهلته فان اساسا ما يوجب على من يكون  
 اهلا للوجوب عليه ولذلك المعنى عليه في جمع مبرر مصان والمحو في بعض المبرر  
 الوجوب في حقه من حيث العصا بعد الافاقه والخطاب موضوع عنها وكذلك التوبة  
 على اصل الخصم كعمل الصلوات والمحو والخطاب موضوع عنها وما افادوا في حقه عليها الفرض  
 وصدور العطر وكذلك كعملها محو في العباد عند كمال اساسها او من الولي على سل  
 السان عنها كالصداق الذي يلزمها بروج الولي انما هما والقول الذي يحسم الفرض عليها  
 عند دونه في مللها ما لا يشترط ان يكون الخطاب موضوعا عنها اذا انقضى هذا فمولا  
 الاسان التي جعلها المبرر موحا للمبرر وعان في اساسا التي يصا والمبرر وعان المبرر وعان  
 بما سرعا ان اضافته الشيء في الحصة بدل على انه حاد به كما يقال كمال ان حدث له  
 بالسام وقد يصا في المبرر بحانا الصاعا معنى ان وجوده يكون عند وجود المبرر ولكن  
 المعبر هو الحصة حتى يعمد في المبرر المحار وتعلق الشيء بالشئ بدل على كماله في انما اضاف  
 الصلاة الى الوضوء بها وتعلقها بالوقت سرعا الصا حتى يكرر سكرها مع ان مطلق  
 الامر الوجوب التكرار وان كان معلقا بشرط الا ترى ان الرجل اذا قال لعمري صدق بديع  
 من قال لدلول السمع لا يقتضي هذا الخطاب التكرار وراسا ان وجوب الاداء بالناس  
 بقوله ان الصلاة لدلول السمع عن مضمون على المرة الواحدة من ان يكرر الوجوب  
 باعتبار كمال السمع لدلول السمع كل يوم ثم وجوب الاداء بمرسلة حكم هذا الخطاب

وجوب الوجوب بدون وجوب الاداء

الاسان انما يوجب على من يكون اهلا

على التمسك بوجوبه

وجوب الاداء من قوله لدلول السمع لعل على تعليقها بذلك الوقت كما يقال تأهبت للشئ وتظهر  
 للصلاة ولم يعلو بها وجودا عند ما تعرف ما انه تعلق الوجوب بما يجعل الشرع ذلك الوقت  
 سببا للوجوب بما يفوت وجوب الايمان بالله تعالى وسببه في الظاهر الامارات الدالة  
 على حدث العالم لم وجوبه وهذه الايات غير بوجه يدانها وعقل من وجوبه غير موجب  
 عليه الصا ولكن الله تعالى هو الموجب بان اعطاه الله تسديلا لئلا على معرفة الواحد  
 من قول العيم هيال السراج فان اضاء لكل الطريق فاسلكه كان الموصى للسلوك الطريق  
 هو الامر بذلك لا الطريق نفسه ولا السراج فالعقل يبرهن السراج والايان الدالة على حدث  
 العالم بمرور الطريق والصدق من العبد والاقرار بمرور السلوك الطريق هو واحد  
 ما كان الله تعالى حقيقة وسببه الظاهر الايات الدالة على حدث العالم ولهذا تسمى علامات  
 فان العلم الشيء لا يكون بوجاهة نفسه ولا يعني ان هذه الايات بوجوه حادثة الله تعالى  
 ظاهرا او خفية فاما معنى اهلا الظاهر حسب لوجوب المصروف والاقرار على العبد  
 ولكن هذه الايات دالة كمال التغير كحال الاداء في الصور للمحدث ان يكون غير محدث في  
 من الاوقات كان فرضيه الايمان بالله تعالى داما بدوام سببه غير محتمل للنج والتبدل  
 في حال ولهذا صححنا انما الصبي العاقل لا السبق بتقرر حقيقة والخطاب بالاداء موضوع عنه  
 نسبت الصبي لان الخطاب بالاداء حمل المعطوف في بعض الاحوال وللرخصة الاداء باعتبار غير  
 السالمون باعتبار وجوب الاداء كالبصير من محل سبب لحوار الاداء التي قبل حلول الاجل  
 وان لم يكن الخطاب بالاداء متوجها حتى قبل الاجل والمسافر اذا صام في شهر رمضان كان صحيحا  
 منه فرضا لغير السبق حقه وان كان الخطاب بالاداء موضوعا عنه قبل ادراكه من  
 ايام اخرى وهذا لا رخصة الاداء يكون لوجود ما هو الركن من هو اهل والركن هو الصدق  
 والاقرار والاهلية لذلك لا تشتمل بالصبي معد ذلك مصلح صحة الاداء لا يكون الا  
 بحجر سرعي والقول بالحجر احد عن الايمان بالله تعالى فاما الصلاة فواحدة ما كان الله تعالى  
 لها سببه وجعل سبب وجوبها في الظاهر هو الوقت في حقا وامرنا ناداها بقول  
 اقم الصلاة لدلول السمع لوجوبها لدلول السمع والدليل على انها سبب في الوقت شرعا

عندها

في حال وجوبه



فقال فرض الوقت وصلاه الجهر والظهور والاعتصاف الواجب له وكذلك ذكره في وقت  
والخطا لا يجب التكرار وهي الاضاف الى الخطا برعا وليس هنا سوى الوقت والخطا فبين هذا  
ان الوقت هو السبب لعد الاكوار تحليها قبل الوقت وهو بعد دخول الوقت مع انحرافه والاداء  
بالخطا الى اخر الوقت فان قيل انهم مع جوب الاعتصاف في وقت وجوب الاداء والاعتصاف  
ان دخول الاداء بالخطا في ذلك يكون اجناسيب الوقت فليس الواجب سبب الوقت ما هو  
المشروع فذلك في عين الوقت الذي هو سبب الوجوب وبيان هداية الصوم فانه مشروع بفلا  
في كل يوم وجب الاداء او لم يوجد في رمضان يكون شهر وعاد اجناسيب الوقت سواء وجد خطا  
الاداء او جود شرطه وهو التمسك بالاداء او لم يوجد الا ترى ان مكان سعي علمه او ناسي وقت الصلاة  
ثم افاق بعد مضى الوقت يصير خطا بالاداء لو جوب عليه بوجوب السبب هو الوقت ولو كان هذا  
المعنى علمه او التمسك بغيره لم يبلغ بعد مضى الوقت ثم افاق وانتهى لم يلزم عليه قضاءها وقد  
صار خطا عند الاقامة في الموضعين نصف واحد ولكن لما انعدم الاهله عند وجود السبب  
لم يسبب الوجوب في حقه فلما وجد اهله في الفصل الاول بعين الاعتصاف والخطا بالاداء سائر  
الى مضى الاخر بعد اسلمه وسبب وجوب الصوم به نور الشهر في حال تمام الاهله ولما اصاب الى  
الشهر برعا وتكرر من الشهر ولم يكن الاداء قبل وجود الشهر وحار بعد وان كان الاداء بالخطا  
متاحا كان في الموضعين المسافر فان الامر بالاداء في جهتها بعد ادراك عدة من ايام اخر والوجوب بان  
في الشهر يقرر رسمه في الوصا ما كان ذلك فرضا الا ترى ان مكان مسافرا في رمضان غير بالغ في  
م صار معناه بعد ما بلغ خارج رمضان بالبرمة الصوم ولو كان بالغ في رمضان مسافرا رمة الاداء  
اداءها معها وحالها عند الاقامة نصف واحد فعرفنا ان الوجوب من حق احدتها بغير رسمه دون  
الاخر وبيان ما قلنا في قوله من شهر فليصم بعناه فليصم فيه لان الوقت شرط للصوم  
واما انهم من هذا فليصم في الصوم الواجب سهون ولما اطل بعض المتأخرين من صفة هذا الباب  
ان سبب الوجوب ايام الشهر دون النسيان لان صلاحيه الاداء بمحض الانام قال رضي الله عنه  
وهذا اعطى عند كل في السبب للوجوب النسيان والامام سوا فان الشهر ايام جزء من الزمان  
سئل عن الانام والنسيان والاعتصاف المربع سببا لظهور فصله هذا الوقت وهذه

الشيء الذي ذكره  
من زمان

الفصل ثامن في النسيان والامام جفا والرواية محفوظة في ان مكان مسافرا في اول ليلة من الشهر  
ثم جازي ان يصح ومضى الشهر وهو مخون في افاق بمرمه الاعتصاف ولو لم يقرر السبب فيه ما سجد  
من الشهر في حال الاقامة بمرمه الاعتصاف وكذلك المخون اذا افاق في ليلة من الشهر ثم جازي ان يصح  
ثم افاق بعد مضى الشهر بمرمه الاعتصاف والدليل عليه ان بعد اداء الفرض يصح بعد دخول الليلة الاولى  
يعود الشهر من ان يصح ومعلوم ان بعد اداء الفرض قبل بمرر سبب الوجوب لا يصح الا ترى ان لو  
يؤى قبل عود الشهر لم يصح منه وايد ما قلنا في علم صوموا الرواية فانه يظهر قوله ايام الصلاة  
لدلول الشهر في صلاحيه ان يقرر الوجوب بمرر السبب لا غير التمسك بالاداء فان سئل عن  
لحق الوقت تحت التمسك من ايام الصلاة في الوقت بمرمه فرض الوقت منها وان لم يمسك التمسك من الاداء فهو  
الدليل بمرر سبب الوجوب ولكن شرط احوال الاداء في الوقت بعد الواجب في اخر يوم من رمضان  
قبل الرواية والوقت لم يفرقه الصوم وان ادرك ايام الشهر لم يمسك بها معنى احوال الاداء في الوقت  
وقد قررنا هذا في سابق سبب وجوب الحج البتة لعد الاعتصاف لله برعا قال تعالى والله على  
الناظر في السبب فليد الاسر بمرر وقت الاداء لان ما هو السبب غير محدد واما الوقت فهو شرط  
حوار الاداء وليس سبب الوجوب لانها لا بد من دخول الوقت وسائر الاداء الى يوم عرفة فربما  
ان الوقت سبب للوجوب الاول بمرر سبب التمسك بمرر صلاحيه الوقت لله مفيدا ونسأل الله في حال وجوب  
الصلاة فربما انه سبب في هذا الامر عند ما يكون الاداء في حال وجوب ولكن هذه مسائل  
سئل عن ان كان عصبه كسر في وقت مكان وعصبه لا كسر في مكان محصا بوقت او مكان الخور في غير ذلك  
الوقت في الخور في غير ذلك المكان وما لا يكون محصا بوقت فهو خارج في سبب الحج حتى ان من اكرم  
في رمضان طاعة سعي لم يمسك بعنده من سعي الحج حتى اذا طاف للزمان يوم النحر بمرمه  
اعاد السعي ولو كان طاعة سعي في سوال كان سعيه معذرا به حتى لا يفرقه اعادته يوم النحر  
لان السعي عن بوقت خارج الاداء في شهر الحج فاما الوجوب بوقت فليحذر افاق قبل وقته في الخور  
اداء طواف الرياء يوم عرفة انه موقوف يوم النحر وكذا الخور من اليوم الثاني في اليوم الاول  
وهو شرط اداء الصلاة فان النحر من تبايع الركون فلا يقتد به قبل الركون والاداء على ذلك  
على ان الوقت ليس بوقت الاداء وهذا من ان الوقت ليس بوقت للوجوب ولكن شرط حوار الاداء

يلتزم





او وجوب الاداء فيه وكذا في الاستطاعة بالمال ليس بسبب الوجوب فان هذه عنان مدنية  
واما كان السبب سببا لوجوبها لا بانها عنان فهي وريان يعطيا للملك المتقعة فلا يصح المال  
سببا لوجوبها واهو شرط لحوار الاداء الصافي الاداء من العقر صحيح وان كان الملك سببا في المال  
شرط وجوب الاداء فان السفر الذي يوصله الى الاداء لا يمس له مدون المراد والراحلة الخارج  
عظيم والخارج مدعوع فعرضا ان المال شرط وجوب الاداء وهو نظير عقد من ايام اخرى في الصوم  
في المسافر فانه شرط وجوب الاداء حتى كان الاداء حاسرا قبله واستمر وجوب الاداء بخلاف  
هذه الامام وهذا الصافي لا يكره وجوب الاداء بخلافه بل المراد والراحلة فعرضا ان شرط  
لوجوب الاداء وسبب وجوب الطهارة الصلاة فانها صافي لها سببا في الطهارة فظهر  
للصلاة فاما الحد في شرط وجوب الاداء بالامر وهو قوله فاعسلوا وجوهكم لان يكون  
سببا لوجوب كيف يكون سببا وهو نافع للطهارة فاما يكون مراد للمسي في افعاله لا يصح  
سببا لوجوبه ولهذا اجاز الاداء بدونه في الوضوء على وضوءه وانما نور في الحد الاداء مع حق  
الحد بدونه وجوب الصلاة فان الحد اذا كانت الاصل في مال لم يظهر انه ليس عليها  
وجوب الصلاة وهذا ينسب الى الطهارة ليست عنان مضمونة ولكنها شرط للصلاة وما  
لكن شرط المشي معلوم بحكم وجوبه وجوب الاصل من قوله استسما في الصلاة فان وجوب وجوب  
الصلاة والتميز في حال الحاجت شيئا من امور الحاج لكون التميز شرط في الحاج وسبب  
وجوب الحاجه المال الصمد ان يكون صابا ما لا يبرأ به لضاف الى المال وانه صانع صانع  
النفس ووجوب واحد ولفظ الوجوب بواسطة غنى المالك قال عليه السلام لا صدق الا على طهر غنى  
والغنى يحصل باصل المال فاما لم يبلغ مقدار او ذلك الصافي من عا والوجوب بصفة البسطة  
ولان ذلك الاداء كان المال اما ولهذا صافي الى سببها الصافي في ركن السامه  
وركن الحاج فانما مضى الحول فهو شرط لوجوب الاداء من حيث اننا لا نحصل الا مضى  
الزمان ولهذا اجاز الاداء بعد كان الصافي قبل الحول وجواز الاداء لا يكون قبل  
المرر سببا لوجوبه حتى لو ادى قبل كان الصافي لم يكره فان سبب الركوع مكره وجوبها  
في مال واحد باعسار الاحوال تكرر الوجوب بخلاف النماء الذي هو وصف للمال

المال شرط وجوب الاداء

سبب وجوب الطهارة  
فصل الصلاة

اداء الطهارة

في وجوب الاداء

وباعسان يكون المال سببا لوجوبه فان لمضى كل حول باشر في حصول النماء المطلوب من غير النماء  
بالدر والسل والمطلوب من الحج عروضا في الحان برمان القيمة وسبب وجوب صدق العطر  
على المسلم العتيق راسه بونه بولاية عليه ولهذا صافي العتيق فقال صدق الراس في مصانف  
الواجب بتعدد الروس من الاولاد الصغار والمالك اما عرفنا هذا بقوله عليه السلام  
ادوا عن كل حر وعبد وقال الدواعي بون وحرف عن الداسراع فاما ان يكون المراد طريق  
الاسراع بالوجوب على الراس في اداء الغير عنه وهذا باطل فانه الحك عمل الحار والرقى  
والفقير والصغير فعرضا ان المراد اسراع الخدم عن سببه وفيه مصيب على ان الراس  
بالصفة التي قلنا هو السبب للوجوب اما الفطر فهو شرط وجوب الاداء والاصابة السبب  
بظروا الحار على معنى ان الوجوب عند يكون اما جعلنا العطر شرطاً والراس مع وجوب  
الاصابة اليها لان صانع الواجب بتعدد الروس من المل محكم غايه سبب الاصابة دليل محمل  
معد ما ان اصابة قد يكون الى شرط الحار او ان ينقص على المؤنة دليل على ان سبب الوجوب  
الراس في الفطر والمؤنة اما كعن الروس ولهذا اسهل هذا الواجب على معنى المؤنة وعلى معنى  
العبان لان صفة العتيق هي علم الاداء بغير لوجوب الاداء وذلك دليل لوجوب عنان وصف  
المؤنة في المورد دليل على انه مبرم السعة وتوارة الاداء قبل الفطر دليل على ان العطر ليس سبب  
ووجوب الاداء بسمو ووق العطر في حرم لم يرد الصوم اصلا دليل على ان العطر شرط وجوب  
الاداء فان النافذ اذا سلم لله العدا والصبي بلغ او العبد عتيق لم يرد الاداء بطلوع الحمر  
من يوم الفطر ولهذا الواسم بعد طلوع الحمر لم يرد واداء اليوم ارجو في العطر عن مصان  
في وجوب الاداء عند طلوع الحمر فاذا اعدم من اهله عند ذلك لم يكره الاداء وتكره  
الوجوب بمرور العطر في كل سنة من قوله تكرر وجوب الركوع تكرر الحول فان الوصف الذي احله  
كان الراس موجبا وهو المؤنة بخلاف معنى الزمان كما ان النماء الذي احله كان المال سببا للوجوب  
محدد الحول وسبب وجوب العقر الارض للمامه باعسار حقيقة النماء وسبب  
وجوب الحراج للارض للمامه باعسار الملك من طلب النماء بالزراعة ولهذا الوصفين الزرع  
افه لم يكره الحراج ولهذا لم يجمع العقر والحراج سببا في احد حال الارض واحد



منها مونة الارض المأهولة لان العنق الواحد حرم من الماء فلا يدر حصول الماء ليست حكم الوجوه بحكم  
 سبه ولهذا كان في العنق مونة ومعنى العنق ما عسار اصل الارض هو مونة لان تحمل تلك  
 الارض سبل وجوه مونة سريعا وباعسار كون الواحد حراما من الماء ومعنى العنق مونة الركا  
 والخراج معنى المونة باعتبار اصل الارض ومعنى المدة باعتبار المدة طلب الماء بالزراعة  
 فالاستعمال بالزراعة مع الاعراض عن الجهاد يستلزم على ما ذكرنا ان العلم اراى سنا من الات  
 الزراعة في دار فاعان ما حل هذا نعم الاذوا ولما يكرر وجوه العنق عند الجراج لحد  
 الوصف وهو الماء ولا يكرر وجوه الجراج اذ هو واحد حال وهذا خارج الجراج عند الزراعة  
 فلم يكرر الجراج الارض باعتبار حصة الماء وجوه العنق وذلك تحقق من الزراعة  
 وهذا وجوه العنق فليس الجراج وكسر وفي كل ما يستنبط الارض ماله من ماله  
 ومال المستلزم من ماله سواء لان الوجوه باعتبار حصة الماء ولا تعتبر حصة العنق في حصة  
 باعتبار الصار لاجله وسبب وجوه الجراج الراس باعتبار حصة معلومة وهو ان يكون  
 كما ذكرنا له سبه صالحا للمعيار ولما انصاف الله في حال حرمه الراس ويكرر الوجوه عند  
 الجراج يكرر وجوه الرقوع فان المعنى الدكا والرأس وجوه باعتبار حصة العنق وهذا لان  
 اهل الدمة يرون مناداة والعصام صم الدار واحد على اهلها والاصل ابدانهم لهذه  
 النص يسلطهم الى اهل الدار المعارية لدارنا اعتقادا فاحسبهم في أموالهم حرمه عمنه  
 لهم على كسبهم وخلفاء النصرة التي فائت باصرارهم على الكفرة حقا ولما نصروا الى الجهاد  
 الذين يقومون صم الدار وهذه النصرة يكرر وجوهها عند الحاجة في كل وقت عند ما كان حلقا  
 عنها يكرر وجوهها الا انه لا يمانه للحاجة الى المال بعد الوجوه كما بعد في الرخصة  
 وبسبب وجوب العقوبات ما نصوا الله في الرمال للدم والجلد والعرق للمطعم وشرب  
 الخمر والهدو للجد والقتل العمد للقصاص وسبب وجوب الكفارات ان الله في داره من العباد  
 والعقوبات ما نصوا الله في سبب تردد من الخطر والاحكام كمالهم المعقود على امر السبل  
 اذا حرمها والظهار عند العود والعترة رمضان نصم الحنابة والقتل صم الخطا  
 فاما سبب المزوج من المعاملات فهو على المعاملات المقدور وسعاطها وسائر ذلك لان الله قال

الاستعمال بالزراعة  
 مذلة

انما العنق

خراج حق العنق

الاستعمال بالزراعة

الظن في هذا هو ان المستعمل  
 في حصة هذا هو ان المستعمل

سبب المزوج من المعاملات

حكم سبب العالم الى قيام الساعة وهذا النفا كما يكون سبب الجحش وبما النص بقاء الجحش بالنفاصل  
 ما تبارك الدوران الان موضع الجحش الانسان هو المقصود بذلك فخرج لهذا السائل طريقا لافادته  
 واصابع وهو طريق الازواج لما ذكره في النفاضاد وفي المركة صلب لان الارض اسسه بعدد  
 الحار مونة الولد علمه وبما المهار يخرج عن النفاضاد لما ذكره في الجحش فوضع الولد وبما النص الجحش  
 اما عموم ما تقوم به المصالح للمعيشة وذلك لان المال والحاج اليه كل واحد للمعاشة المكون حاصلا  
 في يد واما علم من محصلة المال فخرج سبب الساب المال وسبب الساب ما فيه كفاية لكل واحد  
 وهو النفاض عن راس المال في المعاملات العباد والله الحق العباد وان الله تعالى جعل الدار دار حرمه  
 واسلا كما قال انما خلقنا الانسان من طينة امشاج بنسبه والانسان الذي هو مقصود من محض  
 الدار لنيل المذاق وقضاء الشهوات بل المعاشة التي على كمالها وهي النص في حال مختلف  
 الجحش الانسان لا يعدون معرمان ما جعل لئلا في الدار من ايضا الشهوات بالاكل وعمر ذلك  
 ليس لغير ايضا السهم بل الجحش احرى وهو على السعالم المقدور وسعاطها الا ان الناس  
 مطيع وعما يميل بالمطعم رغبتهم لا نقضا السهم بل اتباع الامر والعاص برعتهم نصا  
 منهم النص يتحقق المعاملات المقدور بفعل العنق والمطعم النوا باعتبار حصة الى الاقدام  
 عليه والعاص مستوجب للعقوبات باعتبار حصة في اتباع هو النص الامانة بالسوا سائر  
 الله الحكيم العذر هو مولانا مع المولى ومع النص **فصل** في بيان  
 المبروعات من العبادات واحكامها هذه المبروعات قسمها اربعة اقسام فرض واجب  
 وسنة وعمل والعرض انهم لمعد سريعا لا كمال الربان والنقصان وهو مطوع به المونة  
 ثانيا دليل وجوب العمل لمطعم الدار والسنة المتواراة او الاجماع وفي الاسم ما يدل  
 على ذلك كله فان الفرض لغة العذر قال تعالى فنصف ما فرضم ان قدوم بالقسمة وقال  
 سورة البر لناها وفرضنا ها اي قطعنا الاحكام بها قطعنا وفي هذا الاسم ما معنى شيء  
 الرعاية في الحفظ لانه مطوع به وما معنى عن الحيف لانه مقدور متساهل كذا نص  
 علينا اذ اف وسمى يكونه ايضا انها كتب علينا في اللوح المحفوظ وسائر هذا القسم  
 في الايمان بالله والصلوة والركاة والصوم والحج فان الصدوق بالقلت لاوار باللسان

الاستعمال بالزراعة  
 هو المخلوق للعبادات

بقائه في العلم سنا  
 منقذ فحين

سبب المزوج من المعاملات



الاستخفاف بالشرائع  
سفر

بعد المعرفه من مقطوعه الا ان المصدق مسيد في جمع العلم الخور سديله نعم حال الاقرار  
لا يكون اجبا في جميع الاحوال وان كان لا يجوز سديله نعم مع عذر حال العباد ان كان  
الدين معدن متناهيه مقطوع بها وكل هذا القسم سرعا انه مودع للعلم اعسار انما  
بالتدليل مقطوع به ولما لم يفرح احد وموجب العمل بالبدل في الزوم الاداء بدليله فيكون  
المودع مطعنا لربه والمارك للاداء عاصا لاه بترك الاداء مدرك للعلم لا لعسار وصدق  
الطاعة العصيان ولما لا يفرح الا مصلح عن الاداء فما هو من اركان المذكر كما اصل الدين  
الا ان يكون باركا عاوجه الاستخفاف فان الاستخفاف بالامر للمراجعه كره فاما مدور الاستخفاف  
فهو عاص بالبرامع عذر فاسو حرج وجه مطاعه ربه فالعص هو الحرج يقال مسبق  
الوطيه اذا حرج من قهرها وسبب القاه فوسقه لخرجهما من حرجها ولما كان العاصي مومنا  
لا يجر حرج من اصل الدين واركاه اعسارا والله جازع من الطاعة عملا والكاثر من الفاسق  
في الخسفه الا انه احضن باسم هو اعظم في الذم فاسم الفاسق عند الاطلاق مساو للومر العاصي  
باعتسار اعماله فاما الواحد فهو ما يكون لازم الاداء سرعا او لازم التبرك مما رجح المخلو الحرم  
والاسم ما يورث الوجوه وهو السقوط قال الله تعالى فاذا وحيت جنوها ان سقطت على الارض  
فما يكون ساقطا على المراء عملا بلزومه اياه من غير ان يكون دليله موحا العلم وطعنا نسمي واحدا  
او هو ساو في حق الاعسار وطعنا وان كان باسبا في حق لزوم الاداء عملا والعرض الواحد  
كل واحد منها لازم الا ان يشر العريض الزومه هي الخسفه فرضا بقا انزه على كل حال سمي  
السقوط على الارض حوبا لانه قد لا يبق ارض في الما كان باسبا دليل مودع للعلم والعلم  
وطعنا نسمي مرضا لبعار و هو العلم به ادى اولم يورد وما كان باسبا دليل مودع للعلم  
عنه مودع للعلم عيننا باعتبار سهمه في طريقه نسمي واحدا وصل الامم شق من الوجوه  
وهو الاضطراب قال العاقل

وللموارد وجب تحايلهم لدم الغلام ورا العيب بالحجر  
اي اضطراب فلو سمي سهمه في دليله سكره اضطراب سمي واحدا وهذا هو تعيين نراه القامه  
في الصلاه وتعديل الاركان والظلمان في الطواف والسعي في الحج واحصل العزم والوتر

الفرق بين العزم  
والواحد

والصامع رحمه الله سكر هذا القسم والحقه بالقرض فان كان اركان ذلك للام بعد ما معنى الاسم  
واركان الحكم فهو اركان فاسد لان سور الحكم كسب الدليل واحدا وسماوسه ان هذا المعاد يحسب  
في الدليل فان حرك الواحد اودع علم الله كاحمال العظم من الراوى وهو دليل مودع للعلم الحسن  
الظن بالراوى ويرجع حاشا الصدق يظهر عدا الله فسد حكم هذا القسم كسب دليله وهو انه  
لا يفرح احد لان دليله لا يودع علم الله وكى العمل به لان دليله مودع للعلم وصدق احد اذ لم  
لم يتا ولا كان اذ الخبر الواحد فان كان متا ولا في ذلك مع القول بخور العلم كبر الواحد فحسد  
لا يضلح لو خور العلم يكون المودع مطيعا والمارك من غير ما وعل عاصا معاصا وهذا ان الذي له  
فاسم لئلا ان الرمان على المصريح فلا يسل الا سبب السج به والسج لا تسبح الواحد فلدل  
سبب الرمان فلا يكون موحا للعلم لهذا المعنى ولكن كسب العلم ارض العمل بغير الياس بالصلح السج له  
الا ان هذا السجل على بعض الناس قبل المامل على محل عن يوسف بن خالد التميمي قدمت على ابن جهم  
رحمه الله فساله عن الصلوات المفروضة كم هي فقال خمس فساله عن الوتر فقال واحد فقلت  
لعله تأملت كقريت ما قسم في وجهي من تأملت معرفتي من الواحد والفرصة فروق كما في السماء  
والارض فيرجع الله الحسنة رحمه الله وحاربه حبرا عا ما هدا الله وبما ان مرضته  
الفرق في الصلوات باسب دليل مقطوع به وهو قوله فاقرؤا ما تسمون القرآن من القامه  
ما تسبحوا واحد من جعل ذلك مرضا كان ابداعا المص ومن قال كسب العلم به من غير ان يكون مرضا  
كان مرضا للما بالصلح على حاله وعاملا بالدليل لا حركه كسب مودع وفي القول بفرصة  
ما تسبحوا الواحد مع للدليل الذي سهمه عن رجه او حط للدليل الذي لا سهمه عنه  
درجه وكل واحد منهما ينقص كخور المص الله بعد الوتر وعله بالمامل وكذا دليل اصل الزوم  
والنحوذ ما بالصلح وتعديل الاركان باسب كبر الواحد فلو اسدنا الصلاه بتر المعدل  
بسد هاتين الفرصه كننا مضا حرك الواحد عما هو درجه في الحج ولو لم ندخل بقصا ان الصلاه  
بتنزل المعدل كما حط طناه عن رجه من صبا مودع للعلم فلدل الوتر فانه ما تسبحوا الواحد  
فلو لم يسجد الوتر فيه عملا كان سهمه اخراج حرك الواحد من ان يكون موحا للعلم ولو  
جعلناه مرضا لئلا قد الحسا حرك الواحد بالصل الذي هو مقصود به ولا ليربط الطمان

سفر



بلغ

الشيخ في مدينة البصرة سنة ١٢١٥ هـ

فیه

[illegible]



وان نسيه فلا وجب الفضا اذا افسده لوجود العذر مما هو حق العذر له المندور والمندور  
 في الاصل مسروق فعلا وليد ان يكون مستداما كالتوافل الا ان مراعاة التسمية بالدرج  
 اذا المروج فعلا فان اوجبت الابتداء مراعاة التسمية فلا يحل الا ان مراعاة ما وجدته  
 الاداء ابتداء اول وهو بطريق فان المروج منه فعلا يصرف واحد الاداء مراعاة التسمية  
 فعلا للسر فذلك الامام بعد المروج في الاداء حتى يتقوا للسر هذا هو الطريق في بيان  
 الاصول الاربعة وما هو باسبحر الواحد ايضا بحسب الموقوف للحاجة الى الجمع مع  
 ومن العنا في وقت العنا بالمرزلة فانه ما يقول علم لا ساه من ريدا صلاة اما من ليدنا  
 قال ان نوسم فمجد لوصل المعرف الطريق بمرمه الاعان بالمرزلة ما لم يطلع الخمر فان  
 طلع الخمر سقط عنه الاعان ان الوجوه بدلت لئلا يوجب العمل ذلك الدليل لوجوب الجمع بينهما  
 في وقت العنا وقد كفو هذا العمل بطريق الخمر فلو الرضا العضام مطلقا كما قد  
 افسدنا ما اراه اصلا وذلك حكم كل العريضة وكذلك المرسى العوات ورض الوص  
 ما عجز الواحد فكون وجبا للعمل ما لم تنص الوقت ان عند التضييق محمول المعارضة  
 بغير هذا الوقت لاداء الوص الوقت وكذلك عند كرم العوات لان المارح الواحد المرسى  
 عملا وبعد التمرار في العوات محمول كذلك على هذا قال النوسم اذ ابرك صدهم صلى الله  
 وهو ان يما فليس عليه الاضا القاسم لان هذا المرسى بعد هالم يكن لئلا يقطع له في وقتها  
 مطلقا واما كالموجوه المرسى الواحد وقد سقط وجوه المرسى عملا عند كرم الصلوات  
 فلا يلزمه الا قضاء المرسى **فصل** في بيان العريضة والرخصة  
 العريضة في احكام الرعي ما هو مروج منها اسداء مخرج ان يكون مطلقا عارضا عن عريضة لانها  
 مخرج منها اصلا مشروعا في مائة من الوكانة والقوى حلاله على محسب ان الله  
 ومخرج منه وله الامر بفعل ما يشاء وكل ما يريد وعليها الاسدام والاعباد والرخصة  
 ما كان بناء على عذر يكون للعباد وهو ما استيج للعذر مع ما الدليل المحرم والمساو  
 في اعدا الاعادتها وحكم ما هو رخصه والاسمان مخرج للغة بدران على ما ذكرنا  
 لان العزم في اللغة القصد المؤكد قال تعالى فليس ولم يدر له عزمنا ان قصدنا كذا في العقب

في وقت العنا

في وقت العنا

وقال فاصبر صبر اولوا العزم من الرسل ومن جعل العزم مساحي اذا قال العنا ان عزم كان  
 في انفسنا لان العباد يتوكلون في صدقهم بالعين والرخصة في اللغة عناية عن اليسر والسهولة  
 يقال حصل العنا ان عزمنا لاصانه لكم وجود الاشكال في لغة الرعا ستمها وفي عزم اللسان  
 يستعمل الرخصة في الامانة على طريق اليسر يقول الرجل عزم رخص كذا اي اخذت لك تسيرا  
 عليك قد ساء ما هو العريضة في الفصل المتقدم بان الموافق لكونها سر وعه اسداء عريضة  
 وليد الاكمل العريضة يكون للعباد حتى يصير سر وعه وزرع بعض احوالهم الله انما است  
 عريضة لانها سر وعه جبر اللسان ان اذ اما هو عريضة من العرائض وقطعا لطلع السطان  
 في منع العنا من اذ العرائض من حيث انهم لما عزموا في اذ الموافق مع انما است علمهم بذلك  
 دليل رخصتهم في اذ العرائض بطريق الاول في الاول اوجه فهذا الذي قالوا في صدور الاداء  
 فاما العمل مسروق اسداء اسدام الكهل المرفوعا رخص يكون من العنا واما الرخصة  
 فبما ان احدها حقة والآخر محار فالحقة نوعان احدها حق من الاحوال الخارجية والاصا  
 احدها اتم من الاحوال كونه محارا فاما النوع الاول فما استيج مع قيام المستحرم وقيام حكم  
 في ذلك الرخصة كما مله بالانحة بعد العدم فقام سبب الحرمة وحكمها وذلك بخلاف  
 الشرع على اللسان عذرا لا كواو فان حرمة الرسل حرمة بانه لا يسقط عنه لصورة ووجوب  
 حق الله تعالى الا ان مع قيام الضام مع هذا الحق حاقا للفت على مائة عذرا لا كراه اجراء  
 الحكم رخصه له لان في الاصابع حتى يقتل بل هو مسموع ومعنى اجراء الحكم بالسبب  
 ما هو الواحد معني فان المصدوق بالفتاوى في الاقرار الذي سؤم منه في المصدوق صح  
 امانه واسداده الاقرار في كل وقت ليس بركن الا ان اجراء حكم الرسل حرمة حوائله على  
 صوره وفي الاصابع مراعاة حقه صوره ومعنى كان الاصابع عريضة لان المتنتع مطيع  
 الله رتبة مظهر للتصلاية في الدبر ما سقط عن طمع المرسى وهو جناد وتكون افضل  
 والمرخص اجراء الحكم على نفسه من حيث السعي في دفع سبب الدلائل عما يملكه رخصه له  
 ان يقدم عليها لم ياتم والا لولا عريضة حتى اذ اصبر حتى يقتل بل هو رخصا هذا الامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر عند حوائله الدلائل فان السبب المؤكد لذلك وحكم السبب هو الوجوه حوائله على

الرخصة عبارة  
 عن سهولة

الامر بالمعروف



ملک عالمگیری

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

Handwritten text in Persian script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

العدد ستمائة

ای دجہ بلاد

والجمل بعد تمام السبع مع تراخي الخلق صحيح ليعمل الدين المؤجل ثم قال السامعي لما كان حكم الوجوه  
مرحبا الى الاراكين من ايام الحركة انما وصل لعلوا وقدام على الاداء بعد سور الحكم بأدراك  
عنه من ايام احواله فليس احسن الصبر افضل اربع ايامه المرض بالفطر المسقة التي لم تحقه بالصوم  
في المرض والسفر المستحب فقام مكان لموت الصوم عاملا لله تعالى في اداء العراض والمريض  
بالفطر عامل لنفسه فما رجع الى القرية فالاولا وغرفة والمسكن بالعرفاء افضل مع ان معنى الرخصة  
سبيل الصوم والفطر ثم رجع الصوم مع الجماعة في شهر رمضان يكون السر من المقرر بعد  
السهر وان كان شوقا ليدوم ومع رخصة المرض بالفطر مع اداء الصوم بعد الاقامة السر على ليل  
جميع عليه مسقتان في وقت احد مسقة السفر ومسقة اداء الصوم وان كان في كل حاسنة ترفه  
كبر بينهما التمس سر عليه وبعد عقوق المعارضه بينهما رجع حال اداء الصوم للموت مطلقا سر على  
لله تعالى ان يخاف البطلان على نفسه ان صام فحسد لم يرمه ان يفطر انه لو صام فما كان فصل الصوم  
وهو لما سر ليعمل الصوم فيكون قائما نفسه على المزا ان يحزر عن فصل منه خلاف ما اذا الزم  
طام على الفطر لم يفطر حتى يتكلم لان العمل هما مضاف ليعمل الطام فاما هو في الامساح عن  
الفطر عند الازاه مستخدم للعباد مظهر للطاعة من نفسه في العمل لله تعالى وذلك ليعمل المجاهد  
وسان النوع الثالث في الاصول والاغلال التي كانت على من قبلنا وقد وضعها الله تعالى  
عنا كما قال تعالى ورضع عنهم اصروعهم والاغلال التي كانت عليهم وقال تعالى وما ولاجمل على اصرا  
كاجلته وهذا النوع غير مشروع في جميع اصلا الاما عدا موجود في حساب بل يسرا  
وحققا علنا وكما رخص من حلالهم تجارا وان لم يكن رخصه في اعدام السبب الموحى لهم  
مع الخلق بالرفع والبيع اصلا في جميعا فان رخصه الرخصة الاسباحة مع تمام السبب المحرم ولكن  
لما كان الرفع للتحقق علنا والسبيل بمس رخصه تجارا واما النوع الرابع فما اسباح مسرا  
لخروج السبب من ان يكون موجبا للعلم مع بقائه مسروعا في الجملة فانه من اجل اعدام السبب موجبا  
للعلم يشبه هذا النوع النوع الثالث في تجار او من رخصه في السبب مسروعا في الجملة يشبه النوع  
الثاني وهو ان المرض باعسار عذر للعباد فكان رخصه المرض في رخصه من رخصه من رخصه  
وسان هذا النوع في مصول منها السليم قال ابن القيم في رخصه ما ليس عدا الانسان رخصه

ماد كرهه  
سنی علی سبب الاداء  
فالسبب الاداء  
السبب الاداء  
السبب الاداء  
السبب الاداء  
السبب الاداء  
السبب الاداء

七

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.







الواحد بوجه وسواصل كغيره وانما هو ظاهر وبديهي القبول على ان الرقوع كغيره من الاعمال  
 وكذلك من اسماء من بقتله حمار الرويه المخصوص عن الرقوع باسترداد الرقوع عند العقد  
 وفي السلم لا يستحق حمار الرويه ان يرد المخصوص لا يوصل الى الرقوع باسترداد الرقوع ولا يرجع  
 على المخصوص فلا يظهر منه معنى الرقوع فان قيل معنى الرقوع هنا نحو من حمار نوابه  
 2 اذ الارباع الرقوع على يد من اسره فالحبر لهذا المعنى فلهذا احكام الدماء التي  
 على ما هو من احكام الاخر وهو من النوار مع ان النوار في امثال الامور بالاداء الواحد  
 2 عدد الرقوع في جملة الجزئ السواب يكون من ظهر العبد وحر المقيم في السواب  
 لا يكون من ظهره فغير ما اراد هذا المعنى لا يخص في الصلاة اصدا وانما يخص معنى الرقوع في  
 الصوم من الوجه الذي مر بالارباع الفطر نوع رقبته وفي الصوم نوع رقبته كالحبر منها مسماها  
 ويخرج غاها من يد رصوم سنة ان فعل كذا فعل وهو يعرفه بحسب صوم سنة ايام وبنوع صوم  
 على قول محمد وهو رواه عن ابي جهم رجع الرقبه يوم ايام لا يها محلفان حكما في صوم سنة وفاء  
 بالمدور واداء ما هو فيه اسدا وصوم سنة ايام لقائه لما حقه فخلو الوعد بالمدور  
 وقد شتان الحبر عند المعان في حقوقه معنى الرقوع ولا يدخل على ما دللنا الحبر المدور في  
 موسى صلوات الله عليه فما التزم من الصداق من الاقل والاكثر حشر واحد قال تعالى على الذي جرى  
 فان حج فان اتمعت من عندك ان الربان على الهام كان فضلا من عند الله تعالى فاما الواجب  
 من الصداق هو الاقل عينا هكذا يقول كرس من الخلاف فالفرص لعنا عسا والربان  
 على ذلك فعل صروج المعبد بمرجه وللان استعمال اداء الفل قبل اكمال الفرص عند الفرص  
**باب** اسما صفة الخطا في ما وله السمات

رجع الامام الى  
 قول لمبذه

هذا هو  
 الذي مر

هذا هو  
 الذي مر

قيل انسان واد اريد به حصر النوع فلن حل واد اريد به خصوص العبد فلن يدواما العام  
 كل لفظ سطر جامع للاسماء لفظا او معنى ونعني بالاسماء هنا السمات وقولنا لفظا او معنى  
 ليسر الانظام ان سطر جامع للاسماء لفظا او معنى ليدون ونعني بان لفظا او معنى  
 وما اسمها ومعنى اليوم لغة التثنية تقول العرب عنهم الصلاح والعدل ان يثلمهم ومع النصب  
 اي ثمل البلد او الاعيان منه سمات المحلة الطويلة عنهم والقرانه اذ توسعت اليهم الى اليوم  
 وكل لفظ سطر جامع للاسماء اسمي عام بمعنى الممول ذلك نحو اسم الشئ فانه نعم الموجودات كلها  
 وذكرنا ان لكل الخاص من العام فاسطر جامع للاسماء والمعاني وهذا غلط فيه فان عدد  
 المعاني لا يكون الا بعد العاين والحدائق عند ذلك اللفظ الواحد اسطر جامع لما قبل ان  
 يكون كل واحد منهما مراد باللفظ وهذا يكون صريحا لا عاما والعموم للمسير عندنا وقد نص  
 لخصاصه لانه على ان المذهب المسير ان العموم له فغير ما اراد هذا هو مسمى في العاين او  
 هو ما اول مراده ان المعنى الواحد باعتبار انه يقع في الحال يسمى معاني بخلافه قال مطوعا  
 لانه نعم الامنية وهو في الحقيقة معنى واحد ولا يعدد في الحال الذي ما وله عامه معاني ولكن  
 هذا انما نسعه اذ قال باسطم جامع للاسماء والمعاني قال الله عز وجل فلهذا  
 راسه في بعض النسخ من ثمانية فاما قوله او المعاني فهو مسمى وذكرا ان اطلاق لفظه العموم حقيقة  
 في المعاني والاحكام كما هو في الاسماء والالفاظ يقال عنهم الخوف فيهم الحصة باعتبار المعنى  
 من غير ان يكون هناك لفظ وهذا غلط ايضا فان المذهب انه لا عموم للمعاني حقيقة وان كان  
 توصفه محاذيا وبسبب ان هذا الفصل في ما كان اطلاق القول بالخصص في  
 العقل السريعة واما المسير فكذلك لفظ تسير في معاني او اسماء على سبيل الانظام  
 بل على احتمال ان يكون كل واحد هو المراد به على الانفراد واد ان العبد الواحد مراد بالاعتقالات  
 مثل اسم العبد فانه المناظر في العبد الماء والمسير في الممران والمسير في الماء في المشي العبد  
 لا على ان جميع ذلك مراد بطلون اللفظ ولكن على احتمال ان يكون كل واحد مراد بالاعتقالات  
 الاطلاق وهذا ان الاسم مساو لكل واحد من هذه الاسماء باعتبار معنى غير المعنى الاخر  
 وقد سار اللفظ الواحد لا سطر المعاني المختلف وبيان هذا لفظ السوية فانه

هذا هو  
 الذي مر

لا عموم  
 لاسم

لفظ واحد  
 لا يسمى



الاشارة على

اسماء المشرك  
في الحاد المتصور

اسم كواكب الارض  
شبه كواكب الارض

يحمل على الالهة ومعنى البشر ومعنى السباع يقال الرجل بان فلان على اي شجرة وبار العصف  
من اللحم اي انفصل وان كان كذا اي ظهر فمعنى ان مطلق اللفظ اسطعم هذه المعاني ولكن يحمل كل  
واحد منهما ان يكون مراد اولها اسما مشركا فالاسماء عبارة عن المساواة وفي الاحمال  
وجدت المساواة بينهما في المراد به محمولة على العمل مطلقه في الاسماء من قوله الجمل  
الا ان العرف من المشرك والجمل انه توصل الى العمل بالمشرك عند التامل في صفة اللفظ  
لغة فخرج بعض الجملات واعرف انه هو المراد بدليل اللفظ من غير ما ذكره الجمل والاسدرك  
المراد بحمل التامل في صفة اللفظ ما لم يرجع في بيانه الى الجمل لغير المراد بدليل البيان  
معلوما لا بدليل لفظ الجمل وبيان المشرك لفظ القرية فيمن العلماء انما وان يحمل الاظهار  
وحمل الخصم انهم عن مسطهم لهما بل لا احتماء على الخصم لدليل اللفظ وهو ان المسئلة  
لا تسمى ان القرية والاعاء لخصم سعي كون الاظهار مراد اعندنا واد احملة الخصم على  
الاظهار لدليل اللفظ وهو الاجتماع اخرج الخصم من ان يكون مرادا باللفظ وعلى هذا  
قال علماء ونازحهم الله لو اوصى بملك ماله لماله وله موال اعتقوه وموالي اعنهم اي  
الوصية لان اسم مشرك يحمل ان يكون المراد به هو المولى الاعا وحمل الاسفل في المعنى تعار  
فالوصية للاعاع المعنى المجازم وشكر النعمة وللافل للربان في الاعام والبرج عليه  
والاسطم اللفظ المعنى جمع المعان منها حتى الموصى له محمولة ولو حلف لا علم بوالله  
مساو له اللفظ الاسفل ولا اسفل جمع ما عسا ان المعنى الذي عاها الى المعنى غير مختلف في الاعلى  
والاسفل فلا تخاد المعنى المحمودة الاستعمال لللفظ هذه الحكم من قوله العام فان  
اسم الفرس مساو للموجودات كلها ما عسا معنى واحد وهو صفة الوجود فكان منتظا للملك  
والمشرك احتماله الجمع من الاشياء باعتبار معاني مختلفة مع ما به ان المراد واحد منهما  
فاسم الموال اذا استعمله فما خلفه المعنى والمقصود كان مشركا وما اختلف في المعنى كان  
منه العام واما الماؤل فهو يبين بعض ما ختمه المشرك بحال الراي والاحتمال  
من قوله ان يول ارجع واولته بلدا ان رجعت وصره الله وما هذا الامر لدا  
اي يصير عاصيه الله والمماول ما نصرا لله عاقبه المراد بالمشرك بما اسطة الراي قال تعالى

هل مطروفا لا ما ويلة اي عاقبه وما نول الله الامر وهو خلاف الجمل فالمراد بالجمل انما  
يعرف بيان من الجمل في ذلك البيان يكون مفسرا يعلم به المراد لا شبهه ما حود من قوله اسف  
الصبح اي اضاء وظهور طورا منتشرا واسفرت المراه عن وجهها اي سفت وجهها وهذا  
اللفظ معلوم من المفسر والمعنى فيها واحد وهو الانكشاف والظهور على وجه الاسم  
منه ومنه قوله عليه السلام من قرأ القرآن ربه يقبوه مقعد من النار يعني قطع  
العوليان المراد بهذا ان الله فان من فعل ذلك كان له نصيب منه صاحب الوحي فليست  
مقعد من النار وهذا من خطا المعتزلة عليهم غلبت رة الغيرة ان كل محمد مص  
كا هو الحق جعده فالاحمال عيان عن عالم الراي من قول انه يستدرك الحق قطعا لا  
شبهة فانه داخل في جملة من ماله هذا الحدث وصار الحاصل العام العرا انتظاما  
للمسمات من الخاص والخاص معرفة المراد به احد من المشرك في المشرك الاحمال المراد  
وع الاحمال لا يحق السوء والمشرك امكان معرفة المراد عند التامل في اللفظ اولى  
من الجمل فليس الجمل مكان ذلك دون البيان على ما ذكره في باب ان يشاء الله تعالى  
**فصل** في بيان علم الخاص قال رضي الله عنه علم الخاص  
معرفة المراد باللفظ ودون العلم بما هو موضوع له لغة اخلو خاص عن الملك ان كان  
حكما ان غير اللفظ عن موضوعه عند مقام الدليل فصر عيان عنه محاروا ولكم عن حمل التصرف  
في بابا فانه مبدء نفسه عامل فيما هو موضوع له لا شبهه وعلى هذا قال علماء ونازحهم الله  
في قوله بلته فروا المراد لخصم لوجملنا على الاظهار كان لا عددان بقرتين وبعض المال  
ولو جملنا على لخصم كان الرخص بلته فروا لامل واسم البدان موضوع لعدد معلوم لغة  
الاحتمال المقصود عنه من قوله اسم الفرد فانه الجمل العدد واسم الواحد ليس فيه احتمال ليس  
ول جملة على الاظهار ان العمل بلفظ البدان مما هو موضوع لغة ولا وجه للمصرا له  
وفلنا في قوله اركعوا واحدا وان وص الركون ما دى يادى الاخطا لان اللفظ  
لغة موضوع للميل عن الاستواء قال لفت الحلة اذ مال وركع البعد اذ اطاطا  
راسه فاما كان صفة الاعداد ان يكون قرصا ما ساهدا المص لا يكون عملا ما وضع له هذا

علم







اصله بل يكون وجود الروح النافي عن هذه الحالة لعدم وقال النوحه وان نوحه من جملة ما الله  
 ما ما و له هذا الخاص هو عامه لما وقع التلطف له وهو عند الروح النافي فان الناح وان  
 كان حقه للوحي بعد ظهور بعض العقد والمراد العقد هنا بل لا يصافه الى المراء واما  
 اصنافها العقد المحموم سائر بها و الصفا والها الوط حقه هذا بل كل العقل في ماس  
 الموطن فاما سطر الدخول النساء كذا من مهور وهو ما روي ان امرأه رفاعه حارث بن سول  
 علم وقال ان رفاعه طلعت في بيت طدا في مروجت بعد الرمن من الرمن فلم اقدمه الا من  
 هذه واسار تلك هدية ثوبها تنهم بالنعمة فقال ان تزدن ان رجعي لارفاعه فقال نعم  
 فقال حين يدور من عسله ويدور من عسلتك على اسراط الوط للعود اساره الى  
 السلاطون المحل وقال علم لعل الله المحلل والمحلل له واحدا من العلم ان و طي الروح  
 النافي من طحل العود الى الاول بعد الانار من علما ما هو موطن اصل الدليل بصفه  
 جعلناه موثقا للحل هو اسقطوا العباد هذا الوصف من هذا الدليل اسد لا اصص  
 لسر من نال اصل هذا الربط واصفه فكون هذا بل العمل بالدليل الموطن له اعلا كل  
 خاص ما هو موضوع له لغة للتوصل والعنف في ذكر بعد الخلق المذكورة قوله فيما قدت  
 يكون سانا خاصا ان يقع التلطف بعد الخلق متصدا به يكون عاملا موجبا حرمه الخلق خلاف  
 ما نقوله الخصم او الخلق المحلها الطلاق ومن ذلك قوله الطلاق مرتا للقول فدا صاج  
 عليها مما اقدمه على الاضافه اليها كخصيصها بها بالذكر سائر الذي يكون من جانب  
 الروح في الخلق غير ما ساول اول الابه وهو الطلاق واعنه هو المعنى جعل الخلق محال لكون  
 بل العمل بهذا الخاص وجعله طدا فاما هو موطن هذا الخاص يكون علما بالنصوص هذا  
 سائر الظن مما يكون من هذا الجنس **فصل** في سائر حكم العام قال  
 بعض المساجين من سلفهم في العروا المنة حكم الوقف من حيث المراد من سائر  
 المسجل والمحل وليس هو الا واقفه الا ان طائفه منهم يقولون من سائر الخصوص  
 وما ورا ذلك الحكم هو الوقف من سائر المراد بالدليل وقال السافن هو محرم على عموم  
 موطن الحكم فاما ساول مع ضرورة من هذه الاحمال لكون المراده لخصوص فلا يوجب الحكم

فبت

في قوله ما هو موضوع له لغة للتوصل والعنف في ذكر بعد الخلق المذكورة قوله فيما قدت

7

مطلقا بل على تخوران يظهر من الخصوص في لقيام الدليل بمرله القياس فانه العمل في الاحكام  
 السريعة لا على ان يكون منطوقا بل مع تخوران حال الخطاء في او العلقط وهذا هو كخصص  
 العام بالقياس من سائر سائر الوحد بعد جعل القياس حبرا الواحد الذي لا يوجب العلم وطفا  
 بعد ما على موجب العام حين حوزا لخصص ما وجعل الخاص اولى بالمصدر منه من العام على هذا  
 والى مسأله فانه رجح خبر العرا على عموم قوله علم المرأه التمر كل كل علم العمل به وجعل  
 هذا موقفا واحدا في ما كمل العموم وفيما لا كمل العموم لا اعدام محله فقال العمل به ما صدر  
 الا ان من عموم الدليل لخصص على الوجه الذي ذكرنا والمدته عندنا ان العام موجب الحكم  
 مما ساوله وطفا بمرله الخاص موجب الحكم فاما ساوله لسوء ذلك الامر والهي والخصر الا ان  
 لانكم اعسار العموم في اعدام محله فحسبك الوقوف من ان يبين ما هو المراد به بيان  
 طاهر بمرله المحل على هذا في مسائل علما ما قال محمد رحمه الله في الرباد ان اذا اوصى بحاتم  
 لرجل واوصى بقصه اخر بعد ذلك كلام منطوق والخلفه للموصي له بالعام والنقص بينهما اصدار  
 ان الخار للبيان عن ما اوجه للاول لكون جو عا على اول مجمع في النص وبيان  
 احدهما ما كان عام والاخر ما كان خاصا من ابد المساواه بينهما في الحكم جعل النص بينهما اتصال  
 وقال الوصا بالوكالات الرصان فخذ الصدق كلام موصول ان النص للموصي له بالنقص  
 خاصه انه اذا كان الكلام موصولا كان جزء بيان لا وله فظهر ان مراده بالاجار العام  
 الخلق دور النص وقال المصاريه اذا اختلف المصاريه في المال في العموم والخصوص  
 فالقول قول من يدعي العموم لهما كان ولو المساواه من الخاص العام كلاما ساوله لم يصح  
 الى المرجح من نص العقد قال عا ما تنفع العنه وان كل واحد منهما اخرها نارحيا  
 اول سوا كان شيئا للعموم او لخصوص بعد جعل العام المصاريه رافعا لخاص المصدم  
 كما جعل الخاص المصاريه لخصصا للعام المصدم والكون لل لا بعد المساواه وظهر من ذلك  
 الى حقه مرجح العام على الخاص في العمل به كجرحه من الشايع فانه رجح قوله من جرحه  
 فلم يجره لما ارعوى راعا على الخاص الوارد في سائر الناصح انه سئور راعا ورجح قوله  
 ما اخرجت الارض من نص العسر على الخاص الوارد بقوله لسر الخصر اوان صدقه

ان قوله ان يكون منطوقا بل مع تخوران حال الخطاء في او العلقط وهذا هو كخصص

في قوله ما هو موضوع له لغة للتوصل والعنف في ذكر بعد الخلق المذكورة قوله فيما قدت

في قوله ما هو موضوع له لغة للتوصل والعنف في ذكر بعد الخلق المذكورة قوله فيما قدت

في قوله ما هو موضوع له لغة للتوصل والعنف في ذكر بعد الخلق المذكورة قوله فيما قدت



وليس ما دون حصة أو موصوفاً ونحوه الخاص بالعام انصافاً فاعلم ان يكون كل جملة فاعمل الخاص  
من حيث العربية في مسمى ما بالعام وهو قوله اسير هو النول فان عامه عذار العبر منه  
والرماس كما يقولون انصاف العام الذي لم يمت خصوصه بالدليل الكور خصصه كواحد  
والانصاف وادعوا ان المذهب هذا فان قوله علم انصافه ان انصافه الكور يكون موصوفاً  
خصص العام في قوله فافروا ما من من العرفان حتى لا يعرفوا انصافه الكور فاصولاً فاعلم ان  
ما لم يدرك ان الله علم عام لم يمت خصوصه فان الناس جعلوا في الواحدة نظرية اقامه ملته مقام  
الشيء كقوله عليه السلام في الواحدة والبالفاس في ذلك قوله ومن جملة ما انصاف  
عام لم يمت خصصه والكور خصصه كواحد والبالفاس من حيث الامر في الخصم بل في الدم  
بالعام والعموم ومن حيث الخصص في العام بدليله في خصصه كواحد والبالفاس  
في ما من الله ان ما الله تعالى اما الواصفون اسدوا بالانصاف والاسفان قد سئل لفظ  
العام والمراد به الخاص قال الله تعالى الذي قال الم الناس والمراد رجل واحد وقد سئل لفظ  
الجماعة للمفرد قال الله تعالى انما نحن لسانا الذي قال رجل واحد وهذا هو المراد بالخطاب  
ونظير الثغور معروف وقد اطلقوا لفظه في احوال العموم واحتمال الخصوص فلو كان  
المسلك في الوقف من حيث المراد او يقول لفظ العام مجمل مع مراد به حصص  
احتمال ان يكون المراد به ما سألوه ولذا المعنى لا يكون مع مراد به ما سألوه فيصغ اللفظ  
اللفظ الا ان لا يسمي ان يكون به عاوجه لسانا في المسمى ما هو المراد به من العموم  
ان يقول ان العموم كذا او اجمعون ولو كان العموم موصوفاً لفظاً لم يسمي تقييد  
لفظ آخره الخاص فانه لا يسمي ان يعرف ما يكون لسانا في الموصوفاً ان يقول ان كل  
او جمعة ولما انصاف ذلك العام عرفنا ان موصوفاً لفظاً لسانا في المسمى ما هو المراد به من العموم  
هو مراد به من العموم غير لفظ الجملة والذين قالوا بالخصيص في الواحدة لفظاً لسانا في المسمى ما هو المراد به من العموم  
مراد سواك ان المراد بالخصيص والعموم في المسمى ما هو المراد به من العموم  
ذلك ما عاين ان انصاف من لفظ الجماعة وان انصاف الواحد من لفظ الجنس مسمى به  
مطلوب اللفظ في ذلك مسمى بالخاصة عند انصاف لسانا في المسمى ما هو المراد به من العموم

فيكون

فكذلك انصاف الخصوص موصوفاً لفظاً العام والدليل العام انصافاً لسانا في المسمى ما هو المراد به من العموم  
عموم قوله تعالى اسير هو النول فان عامه عذار العبر منه  
المراد عام وخاص في هذا الخاص انصاف جميع الميراث الاسفان اما يكون بالانصاف والعموم  
وليس ان الوقف اسفان للميراث فاعلم ان العمل واجمع ما اراد عمل ما اوجه صفه الكلام  
الاما نظيره لفظه بدليل وقد ظهر الاسفان ان العموم عن سؤل الله صلعم وعن الصحابة وهم  
عاوجه لسانا في انصاف العام فان الله علم عام لم يمت خصوصه فان الناس جعلوا في الواحدة نظرية اقامه ملته مقام  
الشيء كقوله عليه السلام في الواحدة والبالفاس في ذلك قوله ومن جملة ما انصاف  
عام لم يمت خصصه والكور خصصه كواحد والبالفاس من حيث الامر في الخصم بل في الدم  
بالعام والعموم ومن حيث الخصص في العام بدليله في خصصه كواحد والبالفاس  
في ما من الله ان ما الله تعالى اما الواصفون اسدوا بالانصاف والاسفان قد سئل لفظ  
العام والمراد به الخاص قال الله تعالى الذي قال الم الناس والمراد رجل واحد وقد سئل لفظ  
الجماعة للمفرد قال الله تعالى انما نحن لسانا الذي قال رجل واحد وهذا هو المراد بالخطاب  
ونظير الثغور معروف وقد اطلقوا لفظه في احوال العموم واحتمال الخصوص فلو كان  
المسلك في الوقف من حيث المراد او يقول لفظ العام مجمل مع مراد به حصص  
احتمال ان يكون المراد به ما سألوه ولذا المعنى لا يكون مع مراد به ما سألوه فيصغ اللفظ  
اللفظ الا ان لا يسمي ان يكون به عاوجه لسانا في المسمى ما هو المراد به من العموم  
ان يقول ان العموم كذا او اجمعون ولو كان العموم موصوفاً لفظاً لم يسمي تقييد  
لفظ آخره الخاص فانه لا يسمي ان يعرف ما يكون لسانا في الموصوفاً ان يقول ان كل  
او جمعة ولما انصاف ذلك العام عرفنا ان موصوفاً لفظاً لسانا في المسمى ما هو المراد به من العموم  
هو مراد به من العموم غير لفظ الجملة والذين قالوا بالخصيص في الواحدة لفظاً لسانا في المسمى ما هو المراد به من العموم  
مراد سواك ان المراد بالخصيص والعموم في المسمى ما هو المراد به من العموم  
ذلك ما عاين ان انصاف من لفظ الجماعة وان انصاف الواحد من لفظ الجنس مسمى به  
مطلوب اللفظ في ذلك مسمى بالخاصة عند انصاف لسانا في المسمى ما هو المراد به من العموم

فيكون



هذا العام على ان عدا ما نوصح للخل اعز وجعل الخاص في عدم المسمى عمنها ورحمنا منسوخا  
 هذا العام في قول الخامل واجه ان عدا على ان الربر هو في المحرم بالمصحة والمصير يقول تعالى  
 واحوا لكم من الرضا عدا واجه ان عدا من على الصحا في الصرف يعوم قول لا ربوا الا في  
 النسبه واحوا اعلا يعوم الموضع حرمه الرنوا من المذات النسبه ترجع الى قولهم بهذا  
 فله تعيين انهم اعقدوا وجوز العدا العام واجراءه على عمومها واسمى ليعلم من قول انهم  
 عداوا الذين يدل اخره جازا شاهدوه او بيان سمعوا ان المصول احياء بعضهم على بعض  
 بصفة العوم فقط وفي القول فان هذا السائل يعطل المصول والاحاله على سبيل  
 لا يعرفهم لروم العمل المبراجم بال يوم القيامه فلو كان ذلك فيهم باعسار دليل  
 اخره سمعهم برال المعلوم ولو عدوا للظهور واشتر وايد فاشا حديثا في كرا الصدور لهم  
 حرم بلفه احدا او الصحا بهم في عمل الحار جمعهم فيقال انهم اذا اجتمعهم فمن بعدكم  
 يكون سدا احدا فالحدس الى ان قال فيكم فاما الله فاحلوا احدا له وحرما حرامه ولم خالف  
 احد منهم في ذلك يعرف ما انهم عداوا المراد عن ما هو المصول السائل دليل اخره عدا  
 السام العوم معنى مقصور من الكلام سمره الخصوص فلا بد ان يكون له لفظ موضوع يعرف  
 المقصور بذلك اللفظ لان اللفظ لا يصغر المعاني وما ان هذا الحكم باللفظ الخاص  
 له في ذلك مراد احصل باللفظ العام وهو خصص الفرد بشي فان حصل من ان لفظ موضوع  
 وهو الخاص الحكم باللفظ العام له مراد في العوم احصل ذلك باللفظ الخاص ولا  
 يفسر على التخصيص على كل ما هو مراد باللفظ العام فلا بد من ان يكون له ان لفظ  
 موضوع لفظه والصفة العوم فان اراد مجموع عدا اما يمكن من حصول هذا  
 المقصور بقوله عبيد الخراز وهذا اللفظ عام من جعل موجه الوقت فانه سئل عن الحكم  
 ما حصل مقصور في العوم ما سئل صفة وما قالوا انه قد اسئل العام بمعنى  
 الخاص فلهذا وقد اسئل ايضا معنى الاحاطة على وجه الجماعه قال قال ان الله كل شيء  
 علم وقال ان الله لا يعلم سعادته وقال ما من ربه في الارض لا على الله رزقا بهذا  
 الاستعمال معهم من القول بالوقت في موصف العوم في العوم هذه الصفة حصه

ان خطا يحكم نرى  
 جاري الى يوم القيمة

واحتمال اراة المحار الخرج الحصة من ان يكون موصف مطلق الكلام الا ان بعد بعض  
 الاحاطة في قوله اجمعوا او كلهم اسئل هذا الاحتمال من كل وجه حتى نسقم ان يقرن به  
 الاستعمال يقال يقال في هذا المثل انهم اجمعوا الا انهم وسئل الرجل حان القوم كلهم  
 اجمعوا الا فلانا ولا نام هذا اللفظ العول بان موجه الاحاطة فما ساوله فذلك مطلق  
 اللفظ مع انما لا يقول ان ما يعرف به يكون مسمرا ولكن يقول ان كان موصف العوم قطعا  
 فهو غير محكم لاحتمال اراة الخصوص في موصف ما يقرن به محكم اذا اطلق ذلك كما في قوله  
 حان القوم كلهم فانه باق في احوال الخصوص بعد هذا اذا لم يعرف به اسما يكون مغيرا له  
 ومثله في الخاص موجود فان قوله حان فلان خاص موصف ما ساوله ولكنه غير محكم فيه  
 الاحتمال المحار فان قال حان فلان عدا بصر محكم ومثل احوال المحار في ان الذي جاء  
 رسوله او كتابه قال السافل احصل مطلق العام موصف المصطلح فما ساوله ولكن احوال  
 الخصوص فيه فام ومع الاحتمال ان يصغر مطلقه فلا احله موصف ما ساوله وقطعا  
 ولذا يقول المراد مطلق الكلام ما هو الحصة فيه والحصة ما كانت الصفة موصف  
 له لفظ وهذه الصفة موضوعه لمقصود العوم فكان حصة فيها وحصة الشيء  
 ما سئل موصف قطعا ما لم يعم الدليل على محارة كلف لفظ الخاص فان ما هو حصه في يكون ثانيا  
 قطعا حتى يعوم الدليل على صرورة المحار فان قال فاما ان الخاص ايضا اوجه موجه  
 قطعا لاحتمال اراة المحار منه واما اوجه موجه طاهرا ما لم يعمس انه ليس المراد  
 به المحار بل الدليل اخره المصوغ من رسول الله صلى الله عليه وسلم فان بها الحكم الثاني ليس يكون طاهرا  
 لا مطلقا عنه لاحتمال النسخ وان لم يظهر النسخ بعد ذلك هذا فاسد ان مراد  
 الحكم بالكلام ما هو موضوع له حصة هذا معلوم واراة المحار موهوم والموهوم  
 لا يعارض المعلوم وان شئت في حكمه وكذلك المحار لا يعارض الحصة بل يوجب المحار  
 ما اراة المسئلة الصفة كلامه وهي اراة ناقله للكلام عن حصة فام لم يظهر  
 الناقل بل له بصف حكم الكلام مطلقا عنه غير ان المصطلح موصف الحكم قطعا  
 وان احصل المصطلح بغيره فيعلقه به او فيدفعه به ولكن ذلك ناقل للكلام عن حصة



فان لم يظهر كان علم الخدام باما قطعاً كذا في النص من رسول الله صلى الله عليه وسلم فان النص يوجب الحكم  
فاما بفار الحكم ليس من موحى النص ولكن ما يدق الاصل فيه السقاء حتى يظهر الدليل المزيل  
فكان يقاوم النوع من استصحاب الحال وعدم الناحية وهذا لعدم غرضه من قطع العلم لا  
لأنه يقاوم الحكم مقطوعاً عنه في ذلك الوقت حتى ان بعد وفاة رسول الله لما انقطع احتمال  
السمع كان الحكم الذي لم يظهر ناسخه باقياً وقطعاً فان قيل فلهذا عدم اراة الحكم  
للحجج ليس معلوم وقطعاً بل هو ما يستوعق من الظاهر من عدم الناحية في ذلك الوقت  
كذلك الشرط والاسماء فاعداً منها ما لا يصح ان الشرط والاسماء يكون مقارناً  
للنص فالاطلاق فيه على وجه يكون كاشفاً عن ذلك الشرط والاسماء منصوص على عدم  
الشرط والاسماء فليس آية ولكن الارادة المقيمة الخاصة عن حصة يكون باطن المسكلم  
وهو غيب عنا وليس وسعنا الوقوف على ذلك واما سبب الخلاف فترعاكس النوع فمالس  
في وسعنا الوقوف عليه لا يكون معصلاً اصلاً الى ان يظهر بدليله وعند ظهوره كقولنا  
استدراكه في الظاهر يكون حكم الخاص باما وقطعاً وهو سبب حطان الشرع لا بوجوب الحكم  
في حق المحاط به فاما سمع به لانه ليس وسعنا العمل به قبل السماع وعند السماع من الحكم في  
حصة استدراكه في الخطأ بل لأن وعلى هذا قلنا اذا قال مرأه ان كسبني فاطو  
او قال ان كسبني فاطو فاطو فقلنا انما احب اليك الطلاق ان حصة المحبة والنقص  
في ما بينهما ولا يربو لنا الى معرفة فلا يعلق الطلاق بحصة ولكن يربو معرفتنا في  
الظاهر اثارها به فيجعل الروح يعلق الطلاق باخبارها حكمه فادانها في سمع  
الطلاق بوجودها هو الشرط حصة وهو الحرف في الحكم الصدوق واللدن وادان  
تسعد في الخاص فلهذا في العام فان احتمال الخصوص باطن وهو غيب عنا فاما لم يظهر  
بدليله فيقبل ظهوره يكون موحى الحكم فاما ساوله وقطعاً الا ان السابق يقول مع هذا  
احتمال اراة الخصوص له بعدم ولكن ليس وسعنا الوقوف عليه عند الخطأ فيجعل  
العام موحى الحكم فاما ساوله عمداً ولا يجعله موحى الحكم وقطعاً فمما يرجع الى العلم به لبقاء  
احتمال الخصوص وهكذا اقول في الخاص الارادة المعنى فيها احتمال الا ان ذلك

بلغ

قوله

الحكم

ما عمن سور حكم الحصة علمانه فيكون معنى الناحية الذي هو مدرك الحكم اصلاً والناحية لا يكون  
معنى النص الموحى الحكم بل المأثور في النسخ في النفاة فلهذا في الخاص جعل ظهور ارادة المحسار  
بدليله عاملاً ابتداءً فيقبل ظهوره يكون حكم الخاص باما قطعاً واما اراة الخصوص لا يكون افعلاً  
الحكم اصلاً بمعنى معتمداً مع وجود العمل العام فلا بد من العلم بوجهه وقطعاً وعنا هذا يقول  
ان كسبني به مع الطلاق اذا اخبرته ان ما ليس وسعنا الوقوف عليه وهو حصة المحبة  
والنقص فيمكن فسيطر اعسان في حكم العمل ولو قال ان كسبني فاطو فاطو فقلنا  
احتمال اراة الطلاق ان قد بينهما معلوم وقطعاً فان احداً من لم طبع سلم لا كسب النار ويكون  
هذا من رة العام الذي ليس فيه احتمال الخصوص كقوله ان الله على كل شيء قدير فان حصة الموحى  
لمثل هذا العام معلوم وقطعاً كذا في العام الذي هو محتمل الخصوص ولكن الجواب عن رسول  
فان الله لم يكلفنا ما ليس وسعنا فعدا في حصة ما فيه حرج علينا كما قال ما يريد الله ليجعل  
عليكم حرجاً وزناً عساراً الا ان الله العاطفة في العام الذي هو محتمل لها نوع حرج فالمراد به ما  
هو مراد الحكم وسمي ما هو ليس مراد له فيل ان يظهر دليله فيه حرج عظيم وسقط اعسان  
سرعا وتمام السبب الظاهر الدال على مران وهو صفة العموم مقام حصة الناطق الذي لا  
يوصل الله الا حرج الا ترى ان حطان الموعود على المراد اذا عدل حاله ولكن عدل حال  
الحال امر باطن وله سبب ظاهر من حصة العام وهو النوع عن عمل فاقام الموعود هذا السبب الظاهر  
مقام ذلك المعنى الناطق للسرير دار الحكم بعه وجوداً وعدمه احسانه وان عدل حاله قبل النوع  
كقولنا ان كسبني فاطو فاطو فقلنا بوجه الخطأ عليه ولو لم يعدل حاله بعد النوع عن عمل في الخطأ  
سواء على الضالمة المعنى من بطر عن النفاق لا سبب على ان الجرح في الناطق اراة  
المسكلم ليمر به ما هو مراد له ما ليس مراد هو والجرح بالناطق احوال الصغار لوقوف  
على اعدائهم وهذا اصل كبرية البعده فان الرخصة بسبب السور تسبب لدفع المسقة  
وكما قال يريد الله كبر السور ولا يريد كبر الغسر من حصة المسقة باطن مخلوق في احوال  
الناس وانه سبب ظاهر وهو السر الممدد فاقام الموعود هذا السبب مقام حصة ذلك  
المعنى واسقط وجود حصة المسقة في حصة الموعود لا فساد السبب الظاهر الا اذا تحقق



الصرور عند حوق الهدال على نفسه بذلك امر وراه المسفة واستلجتم عند وجود النسب  
 الطاهر وان لم يلحقه المسفة به حصته وكذلك لا سيرا فاما ملك المحرر عن حلق المياه  
 المحررة الا ان ذلك باطل وله سطر ظاهر وهو استحقاق ملك الوصل ملك النهر لان ملك  
 النهر لا يوجب ما سدل به عا يراه الرجم مرعده او استنرا فاقام السرع اسجدان ملك  
 الوصل ملك النهر معام المعنى الباطن وهو اسفال الرجم بالماء في حوق المحرر عن الحلق بالاسرا  
 ولهدا علما لو اسرا هاهنا صبي او امراه او اسراها وهي بكر او حاصه عند الباع بعد الوصل  
 فلان سعيها في الاسرا لا عسار السطاهر ولهدا قلنا في النكاح ان ملك الاسرا  
 وان علم انها وطلعت من زوجها وطنا محرم ما نازح روج امة فدا روج طهها فدا روجها  
 لان الاصل في النكاح الحرم فان الروج عارض والاردواج من الخصم بعسار الاصل  
 وبعسار صفة الحرم روال ملك الوصل عن الحرة تعقب عنه موحدة براه الرجم فلا يقع الحرام  
 الى اقامه اسجدان ملك الوصل بالنكاح معام حصته اسفال الرجم في الحار الاستبراء  
 للمحرر عن الحلق وعلى هذا قلنا اذا قال امراه اسطالو الساعة ان كان في علم الله ان فلانا  
 يقدم الى سهر فقدم فلا يقدم نام السهر يقع الطلاق عليها عند القدوم اسدا سهره فالو  
 قال اسطالو الساعة ان قدم فلا الى سهر ومعلوم ان عدد قدمه قد سهره كان في علم الله  
 يعا قدمه الى سهر وان لم يلقه كان سهره موجود حصته ولكن لما لم يكن لتاثير الوفاق عليه  
 الا بعد القدوم صار القدوم الذي به نفس لتاثير الوفاق الطلاق يقع الطلاق  
 عنه اسدا خلاف ما لو قال اسطالو الساعة ان كان ردية الدارم علم بعد سهره ان ردتا  
 كان في الدارم سد فانه يكون الطلاق واقعا من حرمه لانه كان لتاثيره الى الوقوف  
 على ما جعله سهره حصته فلا يعام ظهوره عند ما معام حصته ولكن سهره عند ظهوره  
 ان الطلاق كان واقعا لانه عليه سهره موجود والذي يحق ما ذكرنا ان صاحب السرع  
 خاطبنا بلسان العرب فانما بينهم من خطاير الشيع ما بينهم من مخاطبات النار فيما بينهم  
 ومن يقول بعد اعطى هذه الماء الدرهم هو لا بالسوية وهو ما به نفعه وطفق  
 ان مراده اعطاء كل واحد منهم درهمه غير ما لو قال اعطى كل واحد منهم درهمين

ما بينهم من مخاطبات  
 الشيع ما بينهم من خطاير

فذلك بهم من الخاص والعام في مخاطبات الرجم الحكم قطعا مما ساوله كل واحد منهما  
 ومن قال نعم لا يعنى عندى بالماء قال اعنى السرع عندى وسالم بده الصفة فانه  
 يكون له ان يعنه باعنا به يكون متمسك للامر امر بكما للمعنى فذلك يقول العام المسخر  
 في خطاير السرع انه يكون فاصفا مما ساوله على الخاص واذا كان حكم الخاص بما ساوله  
 فلا يدمر ان يكون العام كذلك يكون فاصفا عليه فان قيل السرع يخصص العام بالخاص  
 وحده الواحد خارج ومعلوم ان العسار وحده الواحد لا يوجب العلم قطعا فليس يكون واقعا  
 الحكم المات قطعا بصفة العموم اذا كان هذه الصفة بوجهها قطعا فليس هذا  
 للمزك الخاص فان صرنا عن حصته الى الحار بالعسار وحده الواحد خارج عن الجواب على ما  
 لخصه الرضا كما ان يخصص العام الذي له سهره خصوص اسدا الكور بالعسار والما كور  
 ذلك العام الذي ثبتت خصوصه بدليل يوجب الحكم مثل ما بوجه العام وهو حرم متايد  
 بالاسفاصة او مشهور فها من السلف واجماع بعد وجود ذلك من العسار وحده الواحد  
 ما هو المراد بصفة العام بعد ان خرج من ان يكون موجبا الحكم مما ساوله قطعا عما سئله  
 وقيل العام اذا حله خصوص وهذا لان ما اوجه الحار وحده الواحد يحمل ان يكون حمله  
 ما ساوله دليل الخصوص ومحمول ان يكون حمله ما ساوله بصفة العام فاما رجم بالخاص  
 وحده الواحد احد الاحتمالين فان قيل ما ذهب اليه اولي فان الاصل هو وجود العمل لا دل  
 السرع ما املح ذلك في رتب العام على الخاص فقلت لا يقع الخاص بالعام كما علم فان رتب  
 العارض من الخاص والعام رتب العمل بالخاص اصلا وسقصر ما ساوله العام ومن قال برب  
 العام على الخاص فهو عامل بصفة الخاص وبالعام انصافا مما ساوله كما لا يمكن فكون هذا  
 اول المصر له فلما هذا انما سقم بعد سور الامكان وبعد ما قررنا ان كل واحد منهما موجب  
 مما ساوله الحكم قطعا لا امكان اذ انت لو قال فليل انا العمل بالعام وكل ما ساوله واجمل الخاص  
 على محار فاعلم به بهذا الطريق هل يكون هذا عملا بالدليل لا فذلك يقول انا عمل  
 بالخاص وان كان موجب العام مما ساوله لا يكون عملا بهما مع ان موحه الدليل لسر العمل به  
 بل العمل به والمدافعه به عند المعارض من رتب السهاديات في الخصومات من العبادات

القاسط  
 انما هو العام متناهي القاسط



للدفعه عند المقارصه من الخاص والعام عما افصاه موح كل واحد منهما لا يكون تركا  
 للعلل باحدهما سوى الساقى فما انتم من حكم العموم من ما يحتمل العموم ومن لا يحتمل لعدم محله  
 فما هو المحمل فعمل كل واحد منهما محله لا انما الحكم مع صريح شهادته وما ان هذا قوله المستوفى  
 اصحاب النار واصحاب الجنة اذ كان موثقا لمكان فاستقلا لا يستوفى هل يسوى المدر معلون  
 والدبر العلون فان المساواه بينهما على العموم غير محتمل لعلنا بالمساواه بينهما في الوجود  
 والانسانه والشرية والصورة وقال مع هذا العلم يكون هذا العام محله فما هو المحمل حتى لا  
 يسوى من الكافر والمسلم في حكم العقاص في حكم سائر القيد المسلم وما سلك ذلك ان العمل بالدليل  
 السريع واحد كسب الامكان وانعدام الامكان فيما لا يحتمل سريه الخصوص سريه عام ان الدليل  
 الخصوص فيما يحتمل العموم الخرج العام من ان يكون محله فما واد ذلك فكل ذلك عدم احتمال العموم  
 حسا لا خرج العام من ان يكون محله فما يحتمل وحاصل مذهبه انه سوى من يحتمل الحال فيس  
 محمل للمقط فما يستصفه العام من الحكم وما يست من الشهاده المانع من العلم وطفا  
 ويحتمل قول فماده هذه كعموم الخرج الذي هو مدفوع وهو الوقوف على مراد الحكم العمل  
 فيما لا يحتمل العموم واعسارا الاراء المغير للعموم عن جسدتها فيما يحتمل العموم من ان يكون موحا  
 وطفا فيما ساوله وقد سألنا ان ذلك الخور شرعا وانه يثبت فساد التثنيه من محمل الحال  
 ومحمل اللفظ ومن ان موح العموم لا يثبت فيما لا يمكن العمل للعموم لانعدام محله العموم وتقرر  
 هذا في الفصل الثاني وهو العام اذا خص به من واما سوتنا في موح العام من الحصر والامر  
 والهي لا في حكم صفه العموم وهذه الصفه محتمله في الاحصاء في الامر والنهي  
**فصل** في بيان حكم العام اذا خص به من قال رضي الله عنه وعن والده  
 كان ابو الحسن المرحوم رضي الله عنه يقول من عند نفسه لا يحاسب الحكامه عن السلط العام اذا خصه  
 خصوص لا يفتي في محله تلك الوقوف الى البيان سواء كان دليل الخصوص معلوما او مجهولا الا انه  
 كنه اخص الخصوص اذا كان معلوما وقال بعضهم ان خص به من يحتمل فذلك الخواص ان خص  
 من معلوم فانه على موح الحكم فما واد الخصوص وطفا وقال بعضهم هكذا اما اذا خص به  
 من معلوم وان خص به من يحتمل سقط دليل الخصوص على العام موحا حكمه كما كان قبل دليل

المراد باللفظ العام

بلغ

الخصوص فان رضي الله عنه والصحيح عندنا ان المذهب عند علماء سائرهم ان الله اذ اخصه خصوص سريه  
 فما واد الخصوص سواء كان الخصوص مجهولا او معلوما الا ان فيه شبهة حتى لا يكون موحا قطعاً  
 ونقسانا من له ما قال الساقى رضي الله عنه موح العام قبل الخصوص والدليل على ان المذهب هذا ان  
 اما خصه رحمه الله اسدا على سائر السع بالشرط من ان السع علم عن سريه ووسط وهذا عام دخل خصوص  
 واجمع على السع والاسعد بالخوار اذا كان عن ملاصقه بقوله الخار اخصه صفه وهذا عام قد علم  
 خصوص اسدا على محمد رضي الله عنه على سائر السع العار قبل النص منه علم عن سريه ما لم يخصص وهو عام  
 لخصه خصوص وان خصه خصوص هذا العام بالقياس عرفا ان محله العمل على ان يكون موحا  
 قطعاً فليس يصلح معارضا لما يكون موحا قطعاً وسائر هذا العام دور حصر الواحد ان القياس  
 الصالح معارضا لآخر الواحد عندنا ولهذا اخذنا بالخير الموح للموضوع عند التمهيد في  
 الصلاة وبركنا القياس به والوجه اخذ بخبر الوصوف عند التمرير والقياس به من حصر الواحد  
 ان موح العلم وطفا فما روي اول فاما الكرخ رضي الله عنه فمال الخصوص الذي لم يجر العام  
 سلك صفه فصرحنا ان محله من مراد الحكم وذلك لان السان من خصه فصار محله ان  
 الوقوف من الى السان من صفه العموم فما لا يحتمل العموم كقوله وما استوفى العموم والمصر  
 فانه لما اسل خصه العموم من لم يركه دور السان فذلك هذا وهذا لانه لو ثبت محله ما واد  
 الخصوص كان خصه ولا وجه الجمع من الخصه والخار في لفظ واحد الا ان يكون اخص الخصوص  
 من معلوما فكوننا ساء لكونه متيقنا ان الذي عموم منه دليل السان فما لا يمكن العمل به  
 بخصه العموم ولا ان دليل الخصوص من له الاستسنا فانه تنب ان الخصوص لم يكن اطلاقا هو  
 المراد بالكلام كما ينسب بالاستسنا ان الكلام عسان عما وراه ولهذا لا يكون دليل الخصوص  
 الامعاريا فاما ما يكون ظاهرا فهو دليل النسخ لا دليل الخصوص واذا كان المستثنى كقولنا  
 ما وراه لخصه المحمول كما ان المستثنى اذا لم يكن فيه شكل بصر ما وراه مسكوكا فيه حتى اذا قال  
 بما لم يجر الا ساء او يربح لم يربح واحد منها وان كان المستثنى اخصا لانه مسكوكا فيه  
 فثبت حكم الشك منها واد اصار ما يربح محمول لم يصلح فيه صفه بل كمال الوقوف في كل قول  
 وما استوفى الا على والمصره وكذلك ان كان دليل الخصوص معلوما لانه كورا ان يكون معلوما

من ان القياس لا يكون

الصحيح

السبب في خبر الواحد

عدم كونه من اخصه وحيث اذا ساقيا والابواب في مجموعها



وهو الطاهر فان لعل الخصوص من غير وجه فكون فاعلا للعليل ما لم يقع مانع من ذلك  
 وبالعقل لا بد من ان يقع الخصوص الى ان يمدار بعدد متغير ما وراه محولا الصا وعلى ما قاله  
 الكرخ رحمه الله سقط الاحتياج بالعمومات لان العمومات قد حصرت بها وهذا خلاف  
 ما حكاه من مدخل السلف الصديق الاول فانه احبوا العمومات التي فيها خصوص في احكامها  
 التي لم يجرها خصوص ودعواه انه يصير محارا كلام لا معنى له فان الخصم ما يكون مستعلا  
 في موضوعه والمحار ما يكون معدولا في موضوعه واذا كان صفة العموم مساو للمدانه  
 حصة في مساو المدانه والافعال الكرم ذلك فادخل البعض من هذه الصفة فيكون  
 محارا فيما وراه وهو حصة في كل البعض غير المحل اذا كان حصة هذه الصفة للمحل  
 فاذا اراد البعض محاراه في هذا انما يستعمل على ما يقول بعض اصحاب الساقية في الخبر  
 التخصيص العموم الى ان يمتد ما دون المدان فاما على اصله فيكون التخصيص الى ان لا  
 يمتد الكرم واحد ولا يمتد في صفة الجمع / اسما والواحد حصة في سابع ولكن ما وراه  
 التخصيص مساو لموضوع الكلام على انه كل لا يعنى بميراث الاسماء فان الكلام يصير عينا  
 تماورا المستثنى بطريقه كل لا يعنى في هذا الوهم سوى عدد لعل الخصوص في سابع لا  
 خصصا في الاسماء فانه اذا لم سوى بعد الاسماء كمال يكون ذلك اسما صحيا  
 واذا كان الثاني منه دون المدان فهو كل الصا وان كان صفة العموم انه يحمل لعل الكرم  
 ذلك على وجه يكون الثاني جمعا حصة بهذا الطريق صحيا التخصيص في اصح اسما الكل  
 بهذا الطريق فانه لو قال بما يملك احرار لا فعلا ما وقلنا ما ولسرل سواها كان الاسماء  
 صحيا لاحتمال ان يكون المستثنى بعضا اذا كان سواها محلا ما لو قال بما يملك احرار الا ما يملك  
 واما وجه القول الثاني ما سأل لعل الخصوص بميراث الاسماء فاذا كان التخصيص محولا  
 كان ما وراه محولا الصا والمحول يكون لعل ما وراه اما اذا كان معلوما فراه  
 معلوم الصا واما ان الكلام المقدم لا يستلزم صريحه عما وراه المستثنى ويكون مقطوعا  
 به اذا كان المستثنى معلوما فذلك العام اذا حقه خصوص معلوم صريحه عما وراه  
 يكون موحاه ما هو حكم العام لان لعل الخصوص لا يعرض لما وراه في العام تماورا

في هذا الكلام انما هو لعل في هذا الكلام

فان في هذا الكلام انما هو لعل في هذا الكلام

موجه قطعا واما في الكرخ رحمه الله انه محتمل للعليل لانه اذا كان ميراث الاستثناء  
 لم يحمل للعليل فان المستثنى معدوم على معنى انه لم يكن مرادا بالكلام اصلا والعدم ابطال  
 وعلى هذا القول سقط الاحتياج بانه الرقة لانه لعلها خصوص محمول وهو من المحر  
 على ما روي فان لعل لا يقطع على عهد رسول الله فادون من المحر وكذلك بانه السع لانه لعلها  
 خصوص محمول وهو حرم الزوا وادون لعلها العمومات الموجهة للقصور بعد لعلها خصوص محمول  
 وهو السقوط باعتبار على السببه على ما قاله عليه السلام اذ روا الحدود بالسهار ووجه  
 القول الثاني ان التخصيص ما يكون كلام سدا لصفة على وجه مساو لعص ما وراه العام  
 على خلاف موجه ما لو كان ظاهرا فان في هذا على وجه السبع فاذا كان مفعلا كان ما وراه  
 لا يصح مفعلا له وهو غير متصل بملك الصفة في الكلام الاول صادرا من اهله في محله  
 فيكون موحاه حكمه وطم العام به موح وطعا وان يكون موحاه في موضع الخصوص لحيث  
 المعارضه من لعل الخصوص والعموم فيه واذا كان محمولا في نفسه فالمحمول لا يصح  
 معارضا للمعلوم وقد سأل العام موح المحله فما سألوه وطعا بميراث الخاص  
 مما سألوه فاذا لم يستقم المعارضه لكون المعارض محمولا سقط لعل الخصوص في  
 حكم العام على ما كان في جمع ما سألوه وهذا خلاف الاستثناء فانه داخل على صفة الكلام الارك  
 انه لا يستعمل بدور اصل الكلام فان قول العادل لا يراد لا يكون معديا سا فاذا دخل على  
 صفة الكلام كان مفعلا لعلها اصل الكلام عناه عما وراه المستثنى وذلك محمول  
 عند جهل المستثنى والجهالة في المستثنى لا مع صحة الاسماء لانه ليس ان صفة الكلام  
 لم يسأل المستثنى اصلا وما لم يسألوه الكلام فلا اثر للجهالة فيه وهذا خلاف صفة  
 العام فاما لعل العموم لان الكلام انما يكون معديا حكمه اذا صدر من اهله في محله فان البيع  
 كما لا يصح من المحول لاعداد الاهله لا يصح في الخبر لاعداد المحله فذلك صفة العموم في محل  
 لا يملك العموم بميراث الصا وراهه فلا يكون موحاه حكم العموم وادام بعد موحاه  
 حكم العام وليس وراه في معلوم مكن لعلها الكلام عناه عنه في محله فيما هو المراد  
 فاما اذا صدر من اهله في محله كان موحاه حكمه الا ان مع سابع مانع والمحمول الصا ان يكون

في هذا الكلام انما هو لعل في هذا الكلام

في هذا الكلام انما هو لعل في هذا الكلام



مع اصل الكلام معبراً في موجه الارشاد الباع بعد ما السع اذا اجل المستدرك في التبريد  
 بمجمل من غير ان يشترط ذلك اصل السع على السع موحاً للتمسك بالامام العبد موحاً  
 لذلك وهذا المانع وهو الاجل لا يصلح ان يكون موحاً للمطالبه مع الحكم الاول على علم  
 واما وجه القول الرابع وهو الصحيح ان دليل الخصوص غير له الاستدلال في حق الحكم  
 ومعه التامح باعتبار الصفة ان دليل الخصوص من غير ان المراد انما الحكم فيما وراء  
 الخصوص لا ان يكون المراد رفع الحكم عن الموضوع المحصور بعد ان كان باسماً ولهذا لا يكون  
 الامتياز باحس لو كان طارياً كقولنا لا خصوصاً لانه انما كان كقولنا بينا ان المراد ما  
 وراءه ومن حيث الصفة هو كلام سداً مفهوم عنه مع ذلك الحكم وان لم يقدم صفة  
 العام مع ما انه من حيث الصفة معبراً بل السبع لانه مفصل عن العام ومن حيث الحكم  
 هو غير الاستدلال لانه مطلق حكم لا يكون الامتياز لانه في حق الحاقه باحدها  
 كما قبل غير ذلك في بنظير كما هو الاصل فيما ورد من سنن واخذ خطاً معتبراً من كل واحد  
 منهما فانه يعبر بهما معقول اذا كان المستدرك محمولاً فاعسار حاشي الصفة في سقط  
 دليل الخصوص وسلي حكم العام في جميع ما ساوله واعسار حاشي الحكم في وهو انه غير الاستدلال  
 مع سور الحكم فيما وراء المحصور للونه محمولاً فلا ينطبق احدهما بالاسل في معنى هذا انما  
 لا سقط دليل الخصوص للمحمول محمولاً بالاسل ولا خرج ما وراءه من ان يكون صفة العام  
 محملاً بالاسل وكذلك اذا كان المحصور معلوماً فانه من حيث الصفة هو صرح على وجه قابل  
 للعقل وبالعقل انما يدرى ما بعد ذلك حكم المحصور مما ساوله صفة العام وبالعسار  
 الحكم لا يسل العقل لانه موجب للحكم على انه من ان المراد ما وراءه كما لا يستدلال  
 وهذا لا يسل العقل فاعسار الصفة خرج العام من ان يكون محملاً فيما وراء المحصور  
 واعسار الحكم يوجب ان يكون العام موحاً للحكم وطعاً فيما وراء المحصور فلا سقط  
 معنى المحملاً بالاسل ولكن على وجه صريح في ما يكون باسماً من وجه دور وم لا يكون  
 معطوياً له والحكم اما ان تحت السب فلهذا كان محملاً بوجه العمل بما لا يكون موحاً  
 العلم وطعاً وهذا خلاص ليل السبع فان جملة في رفع الحكم باعسار المعارضه وذلك ان يكون

الامام ساوله الصريح في ان العقل قد يورد الى اسان المعارضه من العقل المستبط  
 بالاراء والاراء ان يكون معارضاً للصريح ولهذا لا يسل العقل اسان السبع فاما  
 دليل الخصوص وان كان له صفة على وجه فاما لو كان الحكم على الوجه الذي بوجه الاستدلال  
 لانه في الحكم غير الاستدلال كما قررنا فلا يخرج من ان يكون محملاً للعقل وبطريق العقل  
 يمكن السببه فما على وراه المحصور ما يكون العام موحاً للحكم في ولهذا حور ما يخص  
 هذا العام بالعام لان سور الحكم به فيما وراء المحصور مع سببه اصله واحتمال محوران  
 يكون العسار معارضاً له بخلاف جز الواحد فانه لا سببه اصله واما الاحتمال في طريقه  
 ما عسار يوجب غلط الراوي وميله عن الصدق الى الكذب في حاشي انه اسل في متن  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكون العسار معارضاً له وما في هذه  
 الاصول من الفروع ان مرجع مرجع وعد ما عسار واحد او من سببه وذلك او من  
 حل وجرم في السبع اصلاً لا في الجرم والمسه والجرم اساولها العقد اصلاً فكون باعاً  
 لما هو مال مفهوم منها محصور في الف اذا فم عليها والسبع بالخص لا بعد صحى اسداً  
 كما لو قال بصل هذا العقد بالخص في الف اذا فم على سببه وعلى سببه هذا العقد الآخر  
 فهذا الفصل بين ما يكون غير الاستدلال انه محمول الكلام عسار عما وراء المستدرك  
 حكماً ولو بلغ منه عذر في هلك احدهما اصل النص واسمى احدهما او كان احدهما مدبراً  
 او كما ساعى العقد صحى في الاخر لان العقد ساولها باعسار فما مرصده الماله والقوم  
 فيها وهو المعبر في المحل لما ول العقد اناهم خرج احدهما الصانه حتى سببه اما العقد  
 في نفسه او للمعبر منه او لعذر التسليم بهذا كما في العقد في الاخر صحى حصته  
 وهذا بطريق دليل السبع فانه برفع الحكم الياس في مقدار ما ساوله النص الذي هو باع  
 وسلي ما وراء ذلك حكم العام على ما كان قبل ورود الناح وبطريق دليل الخصوص السبع  
 لم يطر الحار فانه معقد صحى غير له ما لو لم يكن فيه حار وفي حق الحكم كما عر سببه  
 على معنى الحكم معطوياً للحار على ما بان في موضع ان سببه الحار لا يدخل  
 في اصل السبب ما يدخل على الحكم في احسان في كل باب سطر حتى ان باعسار السب



اذا سقط الحمار اسحق المسرى المسع برؤيه المسع والمسعه وباعسار الخيل اذا اعس  
 المسرى والحمار مسروط الناع ثم سقط الحمار سدا العن وعاد هذا قال في الربا اذا  
 لوباع من رجل عديم شرط الحمار احد هادون الاخر للناع او للمسرى وان لم يكن  
 من كل واحد منهما مسمى لم يكر العقد واحد منهما وان كان من كل واحد منهما مسمى فان لم يكر  
 المسروط في الحمار مسمى لم يكر العقد ايضا وان عتاد ذلك جارا للعقد في الاخر ولم يكر  
 المسمى لان اسراط الحمار باعسار الخيل بعدم العقد في المسروط فيه الحمار فاذا كان  
 مجهولا كان العقد في الاخر ابتداء في المجهول واذا كان معلوما ولم يكر من كل واحد منهما مسمى  
 كان العقد في الاخر ابتداء بالخصه فلا يقع صحته وباعسار السكك في منساقه  
 لهما نصه الصحيح فاذا كان الذي الحمار مسمى معلوما وكان مسمى لم يكر العقد ولم  
 يجعل العقد في الاخر مسمى لم يكر شرط فاسد الذي الحمار مسمى كذا في ما قاله ابو حنيفة  
 باع عدا وحرا وسمى من كل واحد منهما لم يفسد العقد في العدم صحا لان اسراط  
 العقد في الحر شرط فاسد وقد جعله مسروطا في قول العقد في العدم صحا في  
 الخارج السع سطل بالمروط الفاسد فاما اسراط قول العقد في الذي الحمار  
 المكون شرط فاسدا لان السع شرط الحمار مع عدم صحته في العقد في الاخر  
 لا رما **فصل** في بيان الفاظ العوم والفاظ العوم فبيان عام  
 تصفه ومعناه وقسم فورا تصفه عام بمعناه فاما العام تصفه ومعناه فكل لفظ  
 هو للجمع كقول الخال والنساء والمسلمين والمركرج المتافعين فاما عام تصفه لان وضع  
 اللغة وضع هذه الصفة للجماعة قال رجل رجلان ورجال وامراه وامرأتان وساء  
 وهو عام بمعناه لانه ساقط لكل ما ساول عند الاطلاق واذن ما سطلو عليه هذا  
 اللفظ الملائمة لان في الجمع الصحيح لم يصر على مجرد جمع الله في السرا لكمة الانفال  
 وعرفها ومن قال رجلان على دراهم يدرمه الملائمة والمرء اذا اختلفت روجها ما في يدها  
 من دراهم فاد السرا يدرها من يدرها الملائمة لان في الجمع تسعير عدد وتصفه الجمع  
 وما زاد عليه شكل واحتمال فداخت الا السرا وظن بعض اصحابنا انهم الله ان على ذلك

الى يوسف

الى يوسف رحمه الله ان في الجمع اسان على قياس مسله للجمعة وليس كذلك في الجمع الصحيح  
 الا انه جعل الامام من جملة الجمع الذي يادى به للجمعة على قياس ما را الصواب فان الامام  
 من جملة الجماعة ولما يدره الامام اذا كان حلقه رجلان فصاعدا وان وحده ومحمد رحمه الله  
 فالله في الجملة للجمعة والامام جمعا فلا يكون الامام محسوبا من عدد الجماعة فيسقط  
 عنه سواء في ما را الصواب الامام ليس شرط لادائها فممكن ان يجعل الامام من جملة الجماعة  
 فاذا كان مع الامام رجلان اصطفا حلقه وبعض اصحابنا في يقولون الجماعة هي المتى فصاعدا  
 واستدلوا بقوله علم الامام في قولها جماعة ولا راي الجماعة جمعة فامعنى الاجتماع  
 وذلك موجود في الاسان في الوصايا والمواثيق جعل للمسمى حكم الجماعة حتى لو اوصى  
 اقرباءه وان ساول المسمى فصاعدا ولا يدر من الممرات الثلاث فصاعدا والاحوان  
 محبان الا من المثلث الى السدس بقوله فان كان له اخوه وفي كتاب الله تعالى اطلاق وعنه الجمع  
 على النبي فان هذا ان حصان اخصموا وقلل داود وسلمان الى قوله وكنا لحليم ساهدين  
 وقال في سورة الحجاب الى قوله حصان في بعضنا على بعض وكذلك استعمال الناس  
 فان الامم يقولون نحن بعلنا كذا امر له الملائمة وتحت في ذلك قوله عليه الواحد  
 سطار في الاسان سطانا والملكه ركنهم تسعير في صفة الجمع على المسمى بان يقول  
 ما في الدار رجال انما هم رجلان وقد سائر اللفظ اذا كان جمعة في سبب تسعير  
 عنه واجماع اهل اللغة يسمون ذلك فيهم يقولون الكلام بلسه اقسام وحدان وتثنية  
 وجمع ثم للوحدان اربعة مختلفة وكذلك للجمع وليس ذلك للتثنية ائماله علامته مخصوصة  
 فعرفنا ان المسمى للجماعة ولما وضعوا للمسمى لفظا واحدا ولو قلنا ان المسمى حكم الجماعة  
 لكان اللفظ الموضوع للملائمة على اطلاق الموضوع للمسمى بمرارا محضا وكل لفظ موضوع  
 لفائدة جديدة الا ترى ان بعد الملائمة لم يوضع لما زاد عليها لفظ على حده لما كانت  
 صفة الجماعة جمعها وكذلك لفظ الفرد والسياسة يدر من عدد فقال رجل  
 ورجلان ثم يدر مقررنا بالعدد بعد ذلك فقال بلسه رجال واربعة رجال  
 ولا يقال سان رجلان وتسمية بلسه جماعة بمعنى الاصابع كما قالوا ولكن اصابع بلسه

الامام من  
 جملة الجماعة



وهو اجماع المحققين على تعارض افراد على السواء في ثبوت النكاح فان العود من احد  
 الخائضين يعاين المسمى من جاحدا وما في الاسر تعارض افراد على السواء من حيث ان  
 كل واحد من الخائضين قد وقع الاصلح بل هو اسم المسمى جمعة فيهما لا اسم الجماعة وما قبل  
 الحديث ان حكم الاصطفاة خلف الامام الا ان ما في قوله جماعة وقد بينا المعنى فيه  
 فاما في الموارث واستحقاق الاسر البكر ليس بالنصف الوارد في الجماعة وهو  
 قوله فان كن نساء فوالهن من الميراث ما كان لهن من الميراث فصاعدا واما استحقاق  
 الاسر البكر في سائر النسخ قوله لذلك مثل حظ الاسر فان وصلت اليه مع الاله  
 البكر فيسب ان للحظ الاسر وما بعده لسانهم وان لم يمتد اليه فيسب ان يكون  
 له ان البكر عند الافراد والحق بالاحقر عرفناه بانها في النكاح هي عا ما روي ان  
 ابراهيم بن محمد قال العمان بن محمد في سائر قوله لا يساوي الاسر فقال نعم ولكن لا  
 استحوار حالهم في ما روي الا ترى ان الحق في الاخوات المهورات بهذا الطريق  
 فان اسم الاخوة لا يساوي الاخوات المهورات على ان الاسم قد يساوي المسمى محازا لا اعتبار  
 معنى الاصطفاة مطلقا فهذا الطريق يقتضي ان الحق في النورس المسمى والوصة احب  
 الميراث فيكون لجماعه ومول المسمى من قبلها كذا احراز من كل واحد منها عن نفسه وعرضه  
 على ان جعله مع نفسه محازا ومن هذا قد يكون الواحد ايضا يقول فعلى الدوامنا  
 كذا وهذا يدل على ان اسم الجماعة يساوي الفرد جمعة فيما لو امر الابان بارت  
 المتاحصين في الاسر وكمال يكون الحضور مع الجماعة فصعفة الجماعة تصرف اليهم  
 جمعا وعلى هذا قوله تعالى بعد صفت فلو كانا فان اكلوا الاعضاء المسعفة في البدن زوج  
 فابكون مردا اعظم المسعفة في كمالهم ما هو زوج فيسقط العناء عن تثبيته  
 بالجمع وليس الذي في الحق الصحيح بلبه صورة او معنى على هذا ان اسرت عسدا ففعل  
 لدا وان يزوج نسائه فانه احب الالهة فصاعدا الاله اذا دخل الالف واللام  
 في هذه الصفة فعلى المحس محازا ان اللام تعريف المعهود في الاصل فالرجل  
 رسولنا سجد لاهم كملت الرجل في ذلك الرجل نفسه وقال تعالى في ارسلا الى وعور رسولنا

ع

فصعفة رسولنا رسولنا في ذلك الرجل نفسه وعورنا انه المعهود والرجل ليس مما يساوي له  
 صفة الجماعة معهود لكونه يعرف بذلك فلو لم جعله المحس في سائر الالف واللام فانه واد  
 جعل المحس في اسم اعشار المعسرين مع المعهود من حيث انه يساوي هذا الجنس من اقسام  
 الاحاس فيكون يعرفه ومعنى العود من حيث ان كل جنس يوجد في الجماعة فاعشار  
 المعسرين جمعا فعلى ان المحس يساوي الواحد فصاعدا حتى اذا قال ان زوجت النساء  
 اسرت العسدا وكلت الناس تحت بالواحد ان الواحد في المحس يزيل النكاح في الجماعة على  
 معنى ان اسم المحس يساوي الواحد جمعة فان ادم عليه السلام هو الاصل في حشر الرجال وحواء في  
 الاصل في حشر النساء وحسن لم يزوجهما فان اسم المحس جمعة لكل واحد منهما فكل من المحس لا يغير  
 بل هو الجمعة فالاول المسعوف في جمعة اسم المحس الواحد كملات الجماعة فعلى الاطلاق في ضرب  
 الاله الا ان يكون المراد الجمع فحسد في الحظ ويدرس في العشاء الاله في جمعة كلامه  
 كذا في ما اوتوا في الخصص في صفة العام فانه لا يدرس في العشاء فاما ما يكون فردا  
 بصفته عاما معناه فهو غير له اسم الحق في الاسر فانه فرد بصفته الاخرى انما ليس له  
 وحدان عام معناه وان لم يدر في الالف واللام غير له الرجال والنساء ولذا في الرهط  
 والعموم فانه في صفة الاولين من جنس العايل يهبط وجوم ومن قوله زيد وعمرو  
 وهو عام معناه والجماعة والطائفة لذلك لا ان الطائفة في لسان المرجع يساوي الواحد  
 فصاعدا قال ابراهيم بن محمد في قوله فلو لم يعرف كل فرد منهم طائفة انه الواحد فصاعدا  
 وقال في قوله ولست بعدا بها طائفة من المؤمنين ان الواحد فصاعدا وهذا  
 اعشار صفة الفرد جعلوه ميراث المحس في حشر واللام فان يكون مع حشر اللام الذي هو العهد  
 وعنا هذا فلما لو حشر لا يشرب ماء تحت شجرة العسل كما لو قال الماء ان صفة صفة  
 الفرد والمراد المحس يساوي للعسل في حشر سوار في اللام او لم يقرن الاله لما خلا  
 عن معنى الجماعة صفة الاسر وحدان في حشر فادخل الالف واللام في يكون  
 لما كذا الرجل يقول انما هو ما وافد في راس العموم الواحد من على فلان في ذلك لما كذا  
 عن الجنس ثم اسم المحس يساوي الا في جمعة من الوجه الذي هو ربا انه تصور ان لا يفي

بلغ







مدكور على سبيل الايراد كانه ليس بعد عم لا هذه الكلمه صله في الاستعمال حتى لا يستعمل  
 وحدها الخلوها عن الغائيه وهي كمال الخصوص كوكلمه من الاربعين العموم فيها كالمعنى  
 العموم في كلمه من هذه الاسماء وصلها حكمه في ان يعال كل من علمها فان كان لو وصل  
 باسم هو يترك بعض العموم في ذلك الاسم نادا قال بعده اعط كل من علمه هو لا درهما  
 كانت موجه للعموم فيهم ولما اذ قال كل امرأه امرأه في طالع بطلت كل امرأه ورجها  
 على العموم ولو بروج امرأه مرس لم يطلو في المراه الناسه لانها توجب العموم فيها وصلت  
 من الاسم دور الفعل الا ان وصل بها فسد ما سبقها بالمعنى في الاسم انه يقال كلما  
 صرنا افعال كذا رجل فبعض العموم فيها وصل به ما يعال كلما يصح جلودهم بدلتهم  
 جلود اخرها فان قال كل امرأه مروج امرأه مرارا بطلت كل من وسائر المروجين  
 كلمه من وكلمه كل ما يرجع الى الخصوص ياركن في السير الكراد قال من دخل هذا الحصن اوله  
 فله لدا قد دخل رجلان في عالم بل لعل احد منهما مناس ولو قال كل من دخل هذا الحصن اوله  
 عشره قد دخل عمر معا كل واحد منهم النفل تاما لاحت الاحاطه في كلمه كل على وجه الافراد  
 فكل واحد من الداخلين كانه قد لم يسمع عمر وهو اول من الناس الذي لم يدخلوا فاستحق  
 النفل كاملا ولو دخل العمر على العاقبة كان النفل للاول خاصه والنفل للاحمال  
 الخصوص في كل كل فان الاول اسم لغير سابق وهذا الوصف يحقق فيه دور من دخل بعد  
 وفي الجمع مبره كلمه كل انما توجب الاحاطه ولكن على وجه الاجماع اعلى وجه  
 الافراد حتى لو كان جميع من دخل من الحصن اوله لدا قد دخل عمر معا استحقوا النفل  
 واحدا كل واحد من هؤلاء كل من دخل لا يعطى الجمع للاحاطه على وجه الاجماع وهم سابقون  
 بالداخل على سائر الناس في كل الاحاطه على وجه الافراد وكل واحد منهم قد لم يسمع  
 بالداخل سابقا على سائر الناس من لم يدخل ولو قال جماعة من اهل الجرح استونا غايبين  
 واحد من ان وسائر الناس من لم يقطع سببا لمان لم يجمعوا ولو قال استونا كل واحد  
 من غايبين فاما الامان اولاد الرجل الذي له ان رحمه دور اخر من الارواحاطه في  
 الاول على وجه الاجماع واحدا ط الدكر الواحد كما عتيم ساولهم اسم البنين

استحق

وفي الماني الاحاطه على سبيل الافراد فاما ساول لفظ السس اولاد الرجل الذي له ان دور  
 اولاد الذي لم يمان فقط وهذه الكلمات موضوعه لمعنى العموم لغه غير معلوله  
 ونوع منها المكنه فان المكنه من الاسم للخصوص اصل الموضوع لان المقصود به تسميه  
 فرد من الافراد قال تعالى انا ارسلنا اسلم رسولنا شاهدنا علمه كما ارسلنا الى موسى موسى  
 والمراد رسول واحد قال علم من حسن من الانبياء وفي العاده يقال عبد من العبد ورجل  
 من الرجال ولا يقال حال من الرجال ثم هذه المكنه عند الاطلاق باسم عبد ما وعند  
 المسامعي يكون عامه ويماه في قوله فحري رقيه فهو يقول هذه رقيه عامه يدخل فيها  
 الصقر والكنه والدكر والانس والكاثر والموسم والصالحه والرميه وقد خص  
 منها الرقيه والمدس بالاجماع فيجوز تخصيص الكاثر منها بالعباس على لسان القيل  
 ويحتمل ان هذه رقيه مطلقه توصف بالسفاهه الوصف يكون دانه والكون خصا  
 يكون سحا وبها المحل الاطلاق لا المسد عن المطلق وهذا التصريح عورقه لا  
 عورقه فان تم توار العصور جمع ما ذكره ناعسا رضاء لخصه المحل لما وحت بالامر وهذه  
 الصلاحه ما ثبت هذا التصريح كما يصلح المحل لغيره من وجوه العصور بهذا التصريح وانما  
 المانع بهذا النص الوحد فقط وليس فيه معنى العموم لم يدر ان يصدق بدم فان درهم  
 لصدوقه خرج عن يد لار صلاحه المحل للصدق لم يكن يدان اما الوجوه بالمدور وليس  
 الواحد معنى العموم واسراط الملك الرقيه لصرون التحرير المخصوص عليه فان التحرير  
 لا يصح من المراه الا ملكه واسراط صم السلامه الاطلاق الرقيه ان لا يطلق على  
 الكمال والزمه فانه من وجه مسهلته من وجه فلا يكون فانه مطلقا حتى يساويها اسم  
 الرقيه مطلقا ولما سراط كالروا ايضا ان التحرير منصوص عليه مطلقا ودل اعماق كل  
 ابتداء وفي المدبر وام الولد هدام وجه محمل لما صار سحفا لهما موجلا فلا يكون اعتاقا  
 مسدا مطلقا وعلى هذا قلنا المنكر اذا اعتد منكر فالثاني غير الاول لان اسم المنكر ساول  
 فرد اخر يعرف في صرف الماني لاما ساوله الاول نوع يعرف فلا يكون مكنه مطلقا وهو معنى  
 قول الرعاس من لم يعل غير يسير فان الله تعالى ذكر النسر منكر او اعاده منكر وذكر النسر

المنكر المخصوص

المنكر في ال  
 نعم عند ان

المنكر

المنكر اذا







والنكره الموصوفه تكون عامة فان قيل اذا كان الجنس كذا انطبق حملها واحد عنصرا  
 جمعا اذا حملوها واما حمل كل واحد منهم بعضها فلما اذا كان انطبق حملها واحد عند  
 علمنا انه وصف النكره اصل الحمل لا حمل الجنس واما علمنا هذا من وجهين احدهما انه انما تحت  
 العبد على ما يحتمل منهم دون ما لا يحتمل والآخر ان مقصوده اذا كان تحت حملها واحد مع  
 جلاذهم واما كحصول ذلك حمل الواحد للجنس المطلق الحمل اذا كان تحت حملها واحد  
 مقصوده ان هذا الجنس محموله الى موضع حاجه واما كحصول هذا المطلق فعل الحمل من كل واحد  
 منهم فهذا وجه الفرق بين هذه الفصول **فصل** واما حكم المسرور والموقوف  
 الى ان يظهر المراد بالناس على انهما انما هو المراد من وسرطان السرطان المراد به  
 اما بالناس في الصفة او الوقوف على دليل اخر من المراد ان كلام الحكم لا يكونا عن فائدة  
 واذ كان المسرور ما يحتمل معان على وجه المساوي في الاحتمال مع علمنا ان المراد واحد منها  
 اجمعها فان الاسرار عمن عن المساوي وذلك اما في الاجتماع في السائل او في اجمال السائل  
 وقد اسئ معنى المساوي في السائل بمعنى المساوي في الاحتمال ووجه اعفاء الحق  
 مما هو المراد لان ذلك فائدة كلام الحكم في كل الاسفل بطله ولطيفه طريقا اما النازل  
 في الصفة ليس من المراد او بطله بل اخر يعرف به المراد وبالموقوف على المراد يكون معنى  
 الاحتمال على المساوي فلهذا تحت الحكم الصفة المسرورة وسائر هذه قوله عصبت  
 من فلان سائر اصل الاوارح وكبره هو المعرف على المقر الا ان اسم السائر احتمالا لكل  
 موجود على المساوي ولكن السائل في صفة الكلام يعلم ان مراده المال لا انه قال عصبت في  
 العصب السائر عا الا انها هو مال ولكن لا يعرف جنس ذلك المال ولا مقدار ما السائل في  
 صفة الكلام فخرج من ان السائر المعرف على السائر وعمل قوله اذا من ما هو محتمل  
 واما حكم الموقوف فوجه العمل عا حسب وجوب العمل بالظاهر الا ان وجه العمل بالظاهر  
 ناس قطعاً ووجه العمل بالمأول في مع احتمال السهو والغلط فيه فلا يكون قطعاً بطله  
 العمل في الواحد لا طريقه عالم الزاوي وذلك لافعل عن احتمال السهو وسائر هذا من اقسام  
 المظهر انا فانه لم يرد في النوض به وحكم نزول الحديث به قطعاً ولو وجد ما في موضع فقلب

يخرج من تحتها

عاطفه انه ظاهر لم يرد في النوض به على احتمال السهو والغلط حتى اذا سئل ان الماء نجس  
 لم يرد اعان الرضو والصلاه والتمسك بل المحرم على هذا **باب**  
 اسما وصفه الخطاب في استعمال العبيد واحكامها هذه الاسماء اربعة الطاهر والنصر  
 والمفسر والمحمول ولها اربعة اربعة الخفي والمسكر والمجمل والمنشأه اما الطاهر فهو ما يعرف  
 المراد منه بعين السمع مرعى بامل وهو الذي يسوق الى العقول والاوله هي لظهور موضوعها  
 فاما هو المراد مساله قوله تعالى يا ايها الناس اعوذ بكلمه وقال احل الله البيع وقال  
 فاقطعوا ايديكم هذا وكوه طاهر بوقوعه على المراد منه سماع الصفة وكله الترام  
 موجه قطعاً عاملاً او خاصاً واما النصر في رد اداسا فانه يرد من يرد باللفظ من  
 الحكم ليس في اللفظ ما يوجب ذلك طاهر بوقوعه على المراد منه سماع الصفة وكله الترام  
 الاساؤل الخاص ليس كذلك فان اسفاق هذه الحكم من قولك نصبت الذاببة اذا  
 حملها على سير فوق السير المعتاد منها است باثرت ومنه النصه فانه اسم للعرش  
 الذي حمل عليه القروس فيرد اداسا فانه يرد من يرد باللفظ من  
 معنى من المتكلم يظهر ذلك عند المقابلة بالظاهر عاملاً او خاصاً الا ان ذلك العرفه  
 لما خصت النصرون الطاهر جعل بعضهم الاسم الخاص معطوفاً وقال بعضهم النصرون  
 مختصاً بالنسب الذي كان المساوي له فلا يثبت به ما هو موجه الطاهر وليس كذلك عندنا  
 فان العبرة بعموم الخطاب بخصوص النسب عندنا عا ما يثبت فيكون النص طاهر الصفة  
 الخطاب ايضا باعتبار العرفه التي كان المساوي احكامها وسائر هذه قوله واحل الله البيع  
 وحرم الربوا فانه طاهر اطلاقاً في البيع من الربوا وعن العمل والحرمة  
 ان المساوي كان لاجله فانه يزيل رداً على الكفره في دعواهم المساواه من البيع والربوا فاما  
 ذلك انهم قالوا اما البيع مثل الربوا وقوله فالحق اما طاهر ليم من النسا طاهره في جوار  
 كاح ما استطعه المهر من النساء نص في زمان العدد ان ساق الاية لذلك يدل قوله  
 شئ ثلاث وربع وقوله فظلمتوهن بعد من نص في الامر من اعاء وقت السنة عند  
 اراده الاتباع ان الساق كان لاجل ذلك طاهر في الامر ان لا يرد على بطله واحد

ربيع بن علفه  
 يخرج فانه

العبرة بالعموم  
 لا بخصوص النسب

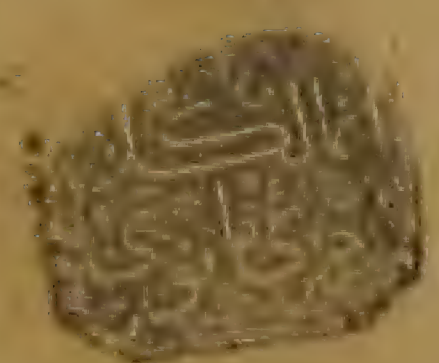


فان اسئل هذه الصيغة يكون مقوله طلقت وهذا اللفظ الاسع الاواحد والامر موح  
للا مسائل طاهرا فليس هذا ان موح النص ما هو موح الطاهر والله يراد على الطاهر بما  
يرجع الى الوضوح والشارع يعرف من مراد الحكم وانما يظهر ذلك عند المعاملة ويكون  
النص او لم الطاهر واما المفسر فهو اسم للمكتشف الذي يعرف المراد من مكتوف اعيا  
وجه الاسع معه اجمال الباويل يكون هو الطاهر والصريح اجمال الباويل فانه منها ينقطع  
في المفسر سواء كان ذلك مما يرجع الى صفة الكلام ان يكون محملا الا وجهها واحد والتمس  
لغة عربية او اسفارة رقيقة يكون مكتوف فبان الصفة او يكون قسمة من غير الصيغة  
فيسمى به المراد بالصيغة لا معنى من الحكم فيقطع به اجمال الباويل ان كان خاصا واحمال  
التخصص ان كان عاما مثاله قوله في محمل الملاكة ظلم اجمعون قال اسم الملاكة عام في  
احمال الخصوص فيقوله كالم يقطع هذا الاحمال وعلى اجمال الجمع والافراد فيقوله  
اجمعون يقطع اجمال الباويل لا فراق ويسمى المفسر حكمة زائد حكم النص والظاهر  
فكان يلزم ما سوجه وطعا غا وجه الاسع في اجمال الباويل ولكن في اجمال الفسخ  
فاما الحكم فهو زائد على ما قلنا فيسار به ليس في اجمال الفسخ والسد بل هو ما جود من  
قولنا محكم ان ما مون لا سقاير واحكام الصفة ان امتت بعضها وسد لها وقل  
بل هو ما جود من قول القائل احكمت فلا ناعن كذا اي رددته قال القائل

ابن خنيفة احكموا سفيهاكم اني اخاف عليكم ان اغضب

اي اسعوا ومنه حكمة الفرس لا بها سعة من العثار والفساد فالحكم متبع من اجمال  
الباويل من ان يراد على الفسخ والسد بل لهذا اسم الله المحكمات ام الكتاب ان الاصل الذي  
يكون المرجع اليه من قوله الامر للولد فانه يرجع اليها ويحسمه ام القرى لان الناس يرجعون  
اليها للحج وفي اخر الامر والمرجع ما ليس فيه اجمال الباويل ولا احتمال الفسخ والتبدل  
وذلك نحو قوله ان الله كل علم فمد علم ان هذا وصف دائم لا يحمل السهو والحال واما  
يظهر المساوت في موجب هذه الاسامى عند العارض وقائده برك الا في الاعلى ويرجع  
الاوى على الاضعف ولهذا اسله في الاثار اذا عارضت بدو هذه مسائل اقسام

الاحمال ومثاله من مسائل القبة ما قال علماؤنا رحمهم الله فمن روج امره سهرافاه يكون ذلك  
سعة لا كما قال قوله بروج نص الكناج والمراحمال المعه فانه منه وقوله سهرافاه مفسر  
في المعه ليس فيه اجمال الكناج فان الكناج لا يحمل الموقف كمال فاذا اجمعا الكلام ورجحنا  
المفسر حملنا الصريح على ذلك المفسر كان سعة لا كما قال وقال الخاتم اذا قال الرجل احري على  
الفرد هم معال الخوا والصدق والصدق كان اقرارا ولو قال المراد والصلاح لا يكون  
اقرارا فان قال المراد الحق او المراد الصدق او المراد القدر كان اقرارا ولو قال الصلاح الحق  
او الصلاح الصدق او الصلاح المفسر يكون ذلك الكلام وان يكون اقرارا لان الحق والصدق  
والصدق صفة للخير طاهرا فاذا اذله في موضع الجواب كان مجولا في الخبر الذي هو صدق  
باعتبار الطاهر مع اجمال فيه وهو ان اسد الكلام اي الصدق اوله والحق او  
الصدق اوله لا لسفاه من دعوى الباطل فاما المراد هو اسم لجميع انواع الاحساب  
لاخص بالخير فهو وان ذكر في موضع الجواب من له المحمل لا نعم منه الجواب عند الاعراض  
فان من به ما يكون طاهرا للجواب وذلك الصدق والصدق والحق حمل ذلك المحمل على هذا  
الشار الطاهر يكون اقرارا فاما الصلاح ليس فيه اجمال الخبر بل هو محكم انه اسد  
كلام الاحوال فحمل ما تقر به من الطاهر على هذا المحمل وكعمل ذلك في الكلام ما اسد امره  
باسم الصلاح وركب دعوى الباطل واما الخفي فهو اسم لما تشبه بمعناه وحل المراد  
منه عارضا للصيغة مع سل المراد بها الا ما اطلب ما جود من قولنا احسب فلان اذا اسر  
في وطنه وصار كسلا فوقع عليه الاعراض حمله احد ثا لا بالمالفة في الطلب من غير  
ان يدل فيه او موضعه وهو صد الطاهر وقد جعل بعضهم صد الطاهر منهم وقصر  
بمد المعنى الصا ما جود من قول القائل ليل هيم اراهم الظلام منه كل شيء حتى لا يمدرك  
منه الا بجذاميل قال رضي الله عنه والمكي احمر الاول لان اسم الغم يساوي المطلق لغيره  
فقول العرب فيهم اي مطلق اللون وقال الربيع بن خثيم انهم يساوي المطلق لغيره  
اطلقوا ما اطلق الله والقييد والحرمة في امهات النساء بالدخول بالنياب وسان ما ذكرنا  
مع بعض الخفي في قوله والساو والساو في ما قطعوا انهما فانه طاهر في السارق الذي



هو



لخص باسم ارسوى المرفوعه تعرفه حتى في الطراز والنباش هذا احصا باسم اخر هو  
سب منها عرفان به فاسمه الامران احصا صها هذا الاسم لخصا في معنى المرفوعه  
او زمان فيها ولا حل للاجل العلماء قال ابو يوسف احصا ص الباش باسم هو سب عرفه  
لا بد ان يحل به صار في مرفوعه كذا الطراز وقال ابو جعفر ومحمد المرفوعه اسم لاجل ان يحل وجهه  
مصارف عن حافطه مع كونه فاصدا الى حفظه باعراض عمله له من يوم او غيره والنباش  
سارق من عس لا يحل عليه من ليس يحافظ للملك ولا فاصدا الى حفظه فيه قبل ان اختصاصه  
بهذا الاسم لخصا في معنى المرفوعه وكذلك اسم المرفوعه ما بين عن حظر المرفوعه يكون  
محرم او محفوظا وفي اسم الساش ما على هذا المعنى بل على عن ضد من الهوان وحرار  
والعبدية في مثل هذا الاثار العقوبه التي يدرا بالنهبان اطل فلما الطراز لخصا  
لذلك الاسم لربان حذوق ولطفه في حنايه فانه سارق عن م يكون مقبلا على الحسب  
فاصدا الى لخصه في مرفوعه في لحظه فذلك على عن صالحه في حنايه المرفوعه وبعده الحكم  
بمنه مسهم في الحد وركا به اسرار حكم النص بطريق الاول غير ان حرم الاسم والصر بالصر  
الحرم للمنافع حكم الحفي اعصار الحقيقه في المراء ووقور الطل الى ان من المراء ووقور  
المسكول وهو صا النص ما هو من قول العاقل اسكول على كذا ان دخل اسكوله وامثاله  
كما قال ابو ماري دخل في الحرم واشتق ان دخل في الشتاء واشتق ان دخل في الشام وهو اسم لما شبيه  
المراء منه بدوله واسكوله على وجه الاعرف والمراء لا بدليل مرفوعه من سائر الاسكول  
والمسكول مرفوعه المراء على على بعضهم معا لاق المسكول المراء سوا ولكن سبها فرق  
فالمرس الاسكول المرفوعه على المراء قد يكون بدليل اخر وقد يكون بالمسكول في السامل حتى  
يظهره الراجح فيسبب المراء فهو من هذا الوجه مرفوعه في الحفي والله فوقفه في السائل الخلد الى  
السامل في الصفة وفي اسكوله وحله اعصار الحقيقه مما هو المراءم الاصل على الطل في السامل  
فهو الى ان من المراءم فعلم واما المراءم فهو صا المفسر ما هو من الجملة وهو لم يظ لا علم  
المراءم الا بالاسفار المراءم وسان من حقيقه تعرف به المراءم ودللا ما التوحش في معنى  
الاسفار او في صفة العرفه ما سبها اهل الادب لغه غريبه فالغريب اسم لمن يارق

وطنه ودخل حبل الناس وصار كذا المرفوعه على اثره الا بالاسفار عن وطنه مرفوعه وموجه  
اعصار الحقيقه مما هو المراءم والمرفوعه في ان تفسر بيان المراءم اسفان لخصه مرفوعه  
من حبل الطراز هو مرفوعه وان يدركه بالسؤال مرفوعه بالمرفوعه او بالسامل مما ظهر له  
منه في حبل المراءم الطراز مرفوعه في المراءم المسكول في المراءم والخلد الى  
للخصه من اسكوله والمراءم المراءم عرفه في المرفوعه تعرفه بالسان والخصه وذلك  
السائل لاجل اخر متصل هذه الصفة الا ان يكون لفظ المراءم في عليه الاسفار المعنى في حبل  
مرفوعه المراءم بدليل الطراز مرفوعه العرب الذين ياهل في عرفه وصرافه فانه فانه مرفوعه  
على اثره بالطل في ذلك الموضع ومان يادركه المراءم في قوله تعالى وحرمت الزواجا به يحمل ان الزوا  
عنه عن الزمان في اصل الموضع وقد علمنا انه ليس المراءم في السبع ما سبب الا الله سبب  
وطل المراءم في ذلك المراءم حرمه السبع سبب في حال عن العرفه مرفوعه في العرفه وذلك في  
مال او في حال على ما تعرفه مرفوعه ومعلوم ان السامل في الصفة لخصه في هذا المراءم  
احرفه في حبلها هو المراءم وكذلك الصلاة والركا في المراءم ان الصفة في اصل الموضع  
المراءم والتماء ولكن لم يسم الاسفار في اعمال مخصوصه مرفوعه المراءم بالسامل في  
فاما المشتبه به فهو اسم لما انقطع رجا مرفوعه المراءم من سببه في حله والحكم في اعصار  
الحقيقه والسليم من الطل في الاسفار بالوقوف على المراءم من سببها عند بعض الاشياء  
الصفة فيها وفار من المعاني فيها وهذا في حبل المراءم في اول السور من  
المسائل في هذا المراءم ليس فيها هذا المعنى ولكن المسائل ما يشبه لفظه يا خور ان  
توقف على المراءم خلاف ذلك لا يقطع احتمال معرفة المراءم وانه ليس له موجب سوى  
اعصار الحقيقه في السليم لا قال تعالى وما يعلم باولئك الا الله فالوقوف عندنا في هذا  
الموضع في قوله والراكون في العلم اسرار كرم الواء وحسب الكلام ومان في الراجح في العلم  
من يوم المشتبه ولا سبب لفظ المراءم بل عرفه سببها هو معنى قوله يقولون امثاله  
كل من عند رنا وهذا ان المرفوعه في رنا مبتلا ما لا معاني في الطل لخصه في المراءم  
ومبتلا بالوقوف على الطل لكونه مكرما سبب من العلم ونقبي الا به من هذا الوجه رنا يرب



على معنى الاسماء الوجه الاول ثانياً الاسماء المحررة الاعتقاد مع التوفيق الطلب ان يحرك  
 العقل ان يوجب سائر ما يدفع ساقاه بل هو اعتقاد الحصة فما لا يحال العقل فيه لغرض ان الخلق لله  
 بفعل ما نشأ وكلم ما يريد وهذا هو المعنى في الاسماء بده الاسامي التي فيها تعاون بين المحمل  
 والمتكلم الخفي فان الخلق لو كان ظاهراً جلياً لطلب معنى لا محال وسئل النوار بالحمد في الطلب  
 ولو كان الخلق مشكلاً لطلب معنى لا محال فاسأل المخرج هذا التعاون في صفة الخطا في الحس  
 معنى الاسماء اظهار فصل الرابع من العلم ويعظم حرمهم وصرف العلوس في حتمهم لخاصهم  
 على الوجوه الاربعة والاحد معلوم والاصدار هم وسان ياد كرسى معنى المشابهة من مسائل الاصول  
 ان روية الله تعالى بالانصاف والاحكام في معلوم ما لا ينص في قوله وجوده هو مبدأ طبع الى  
 ربه ما طبع في هو موجود في صف الكمال في كونه من انفسه ولعمري معنى الكمال لا ان الجملة مع  
 فان الله تعالى لا يحده له فكان مساهاً فيما يرجع الى كونه الروية والحمد مع كون اصل الروية  
 ما ساءا لنص معلوم ما كرامه للمؤمنين في اهل هذه الكرامة والسياسة فيما يرجع الى الوصف  
 لا يدرج في العلم بالاصل لا سطره وكذلك الوجه والبدع ما نص الله تعالى القرآن معلوم  
 وكيفية ذلك من المساهة فلا سطره الاصل المعلوم والمعرفة لا ساءا المساهة عليهم المروا  
 الاصل في انما معطلة ما كرامه صفار الله تعالى واهل السنة والجماعة صرح الله استواء  
 ما هو الاصل المعلوم بالنص في قوله تعالى ما هو المشابهة وهو النفس في كونه والاسماء  
 بطلب ذلك وصدق الله تعالى في الراحمين في العلم فقال يقولون ما ساءا كل من عذر ما وما  
 يدركوا الا اولوا الالباب **فصل** في سائر الحصة والمخار الحصة اسم لكل لفظ  
 هو موضوع في الاصل ليس معلوم ما خور من قولك حق في حق هو حق وحق وحق وحق ولما  
 سمى اصلاً الصلا لا اصل فيما هو موضوع له والمجاز اسم لكل لفظ هو مسعار في عرف ما وضع  
 له معلوم جاز خور في محازا المعنى عن الموضوع الذي وضع الاصل له على علم ومعرفة  
 الرجل لعلم جاز محازا هو باللسان دون القلب الذي هو موضوع الحق الاصل وهذا الوجه  
 مسك محازا في القصدة من الروج دون الحق في علم ما علم وضع الوعد في الاصل في هذا المعنى  
 مسعار لان الكلام به اسعاره وبلا سعمال فيما هو مراد به من اسعاره وبلا ليس

هذا هو الوجه الاول في بيان معنى الاسماء المحررة

بلغ

وليسه وكل واحد من النوعين موجود في كلام الله تعالى وكلام الناس في الخطب والاشعار  
 وغير ذلك من كلام المحار على الحصة للمعنى الاسماء في اشع الناس حسن مخاطبة الناس  
 منهم وحلم الحصة وجود ما وضع له به امران او ساءا خاصا كان او عاما او من اصحاب السائق  
 من قال لا عموم للمجاز ولما قالوا ان قول سوا الله صلى الله عليه وسلم اسعوا الطعام بالطعام الاسواء  
 لا تعارضه حديث اخر يقولوا اسعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاع فان المراد بالصاع  
 ما كان به وهو محار لا عموم له وبلا اجماع المطعون مراد به مخرج ما سواه من ان يكون مراداً  
 وبمخرج قوله لا اسعوا الطعام بالطعام لانه حصة في موضوعه منسب الخلق به عاماً واسدلاً  
 لاساء هذه القاعدة بان المصطلح المحار اصل الحصة والصرون فاما الاصل في الحصة  
 في كل لفظ انه موضوع له في الاصل في لفظ الاغراض المحار الحصة ما لا يقع في اصبر  
 اللفظ المبرور في الحصة والمخار في حكم المسكر في هذه الصرون يرفع بدون الحار حكم  
 العموم للمخار في المحار في هذا المعنى غير له ما يستظهر في الاقصاء فكل ما لا يستحال فيه  
 العموم ان الصرون يرفع بدونه فكل ذلك هنا ولما سئل المحار احد نوعي الكلام  
 فيكون غير له نوع اخر في اجمال العموم والخصوص لا العموم للحصة ليس باعتبار معنى الحصة  
 بل باعتبار دلل اخر دل علمه فان قولنا رجل اسم خاص فادق من الالف واللام وليس  
 هناك معهود صرف اليه نفسه فان الجنس فيكون عاماً بهذا الدليل وقد وجد هذا الدليل  
 في المحار والمحل الذي يستعمل في المحار فابل للعموم منسب به صفة العموم بدليله كما يست  
 الحصة ولما احتجنا بقوله ولا الصاع بالصاع بالصاع بكونه من هذا القبيل  
 واللام وما كونه الصاع محل لصفة العموم وهذا لان المحار مسعار لكونه عاماً  
 الحصة عاملاً علمه ولا يجوز ذلك لانما ساءا صفة العموم في الاصل في الملبوس  
 نظرون الغار في عمل الملبوس نظرون الملك فيما هو المقصود وهو دفع الحر والبرد  
 ولولم يجعل ذلك المحار المسك بالمخار عن اختياره لا بالعرض فيكون مقصراً وذلك غير  
 مسحور الاصل وقد ظهر اسما للناس المحازا وبلا اسعارا في كون اسما  
 للفظ الذي هو حصة عرفاً لانه ليس هذا الاستعمال في صفة ما هو المقصود وان

هذا هو الوجه الثاني في بيان معنى الاسماء المحررة

العموم باعتبار



للمجاز من العلم بالحقيقة وهو لم يجر المجاز لكونه ضرورة ما ظن وان المجاز موجودا كما ان الله تعالى  
 والله تعالى تعالى عن المجاز المجاز او الضرورة الا ان العاقل من الحقيقة والمجاز في الدوام والدوام  
 من حيث الحقيقة الحمل الذي عن موضوعها والمجاز حمل ذلك وهو العلامة في معرفة العرف بها  
 فان اسم الاب حصة للاب الذي ذكره عنه كمال وهو مجاز للمجاز من مجاز عنه ان يقال  
 انه قد ولسرنا في هذا المخرج الحقيقة عند العارض بما الرمز وادوم والمطلوب كل علم عند  
 الاطلاق ما في موضوعه له في اصل مخرج ذلك من عموم دليل المجاز من الملبوس مخرج حقه  
 كذلك للباس من عموم دليل العارضة الا اذا كانت الحقيقة مخيرة محمد من المجاز لمعروف البعد  
 الى الصحيح الخاتم وبيان للمعبر له دليل الاستثاء ولهذا لم يخلو ان ياكل من هذه النجى او من  
 هذا القدر لا يصرف من اسمها واما مصروف الهم النجى وما يطرح في القدر ان الحقيقة  
 مخيرة من المجاز ولو حملنا ناكل من هذه الساء مصروف من اسمها الى اسمها ومنها  
 ان الحقيقة هي اسم مخيرة فان غير المشاهير كل مخرج الحقيقة على المجاز عند اطلاق المصطلح  
 ولو حملنا ناكل من هذا الدق مخرجها في بعض ما يحتمل ان الله كثر اذا اكل الدق من لانه  
 ما كان ولا يصح ان لا يكثر ان اكل من الدق مخيرة من اسمها الى المجاز وهو ما عده من الخبر  
 وصار دليل الاستثاء بهذا الطريق كقولنا لا يستلزم من حلف ان لا يسكن هذه الدار وهو  
 ساكنها فاحد في السلك في الحال فانه لا يكثر ويصرف ذلك القدر من السكنى مستثنى لمعروف مقصود  
 وهو انه مع نفسه خمسة عمار وسعة دون ما ليس وسعة وعما هذا الوجه لا يطلق  
 وقد كان على الطلاق لم يزل هذه المس من حود الطلاق او كان حله بعد الجرح ان لا يسكن  
 ثم ما انجرح لم يكثر وكحل ذلك من دليل الاستثاء ومراجعات الحقيقة والمجاز انهما  
 لا يخفان لفظ واحد في حاله واحد عما ان يكون كل واحد منهما مراد كان ان الحقيقة اصل  
 والمجاز سعاروا في صور المور للفظ الواحد مستعملا في موضوعه مستعار في موضع  
 آخر سوى موضوعه في حاله واحد في الاصور للمور الثوب على اللباس ملكا وعاربه في وقت  
 واحد ولهذا قلنا في قوله تعالى ولا يسمي النساء المراد الجمع دون الميم لا يبيد ان الجمع مراد  
 بالاتفاق حتى يجوز التسمي للمجموع هذا النص ولا يجمع الحقيقة والمجاز مراد ان اللفظ اذا

الاصح

لاختلاف اللفظ  
العلمية

كان المجاز مراد اسمي الحقيقة ولهذا لم يزل النص الوارد في حرم المجاز والمجاز من نفسه  
 لا يماول سائر الاسماء المسكوة حتى لا يحد منها ما لم يسكن ان الاسم للنبي من العت المسد حقيقة  
 ولما سائر الاسماء المسكوة مجازا فاذا كانت الحقيقة مراد اسمي المجاز وعلى هذا الاصل قال ابو جعفر رحمه الله  
 قد اوصى ليل فلان ولا وفلان وله سون لعله واولاد السرايا واولاد السرايا لا يحقون سائر الحقيقة  
 مراد من المجاز وقابل في السير اذا استأنوا انهم لا يدخل احدان في ذلك فاذا استأنوا  
 عما يتكلمهم لا يدخل الخدات ذلك ان الحقيقة مراد من اسمي المجاز وعلى هذا فان الجامع لو ان عريلا  
 ولا عليه اوصى لمواليه وله معقور ومعقور المعقور في الوصية لمعقور وليس لمعقور المعقور  
 لان الاسم للمعقور حقيقة باعتبار انه ما شتر سائر اجسام باحدان فهو المالكه فهم بالاتفاق فان  
 الحرة صوم والرق لم يحرر فكما لو اوصى من الله بالولاء حقيقة كنسبه الولد الى امه واما معقور  
 المعقور من مولى له مجازا لانه باعتبار الاول جعله تحت ملك الكسار سائر الولاء وهو الاعا  
 فيكون مبيعا الولاء الثاني من هذا الوجه ويسمى مولى له مجازا بطريق الاتصال من حيث النسبه  
 فاذا صار الحقيقة مراد اسمي المجاز من لولم يكن له معقور في الوصية لموالي الموال لا الحقيقة هما  
 عن مراد من المجاز ولو كان له معقور واحد في الوصية لمعقور الجماعة فاستحق هو صوم الملك الثاني  
 مردودا على الوصية ولا يكون لموالي الموال في الحقيقة لان الحقيقة هي مراد ولو كان للمولى موال  
 اعا واسم المولى الوصية لانه اسم سائر وكل واحد من المولى يحمل ان يكون مراد الا انه لا  
 وجه للجمع بينهما واشتات العموم لاحد المعنى المقصود في كل الوصية ومعلوم ان  
 المعاني من الحقيقة والمجاز باعتبار اصل الوضع وفي الاسم المسكول لا تقابل باعتبار اصل الوضع  
 ثم لم يحررهما ان يكون كل واحد منهما مراد ان اللفظ في حاله واحد فلا يجوز ذلك الحقيقة  
 والمجاز ان اول فان اصل هذا الاصل لا يسمي المسائل فان حملنا في الوصية قدم في دار فلان  
 حملنا اهلها ما ساكن او راكنا حاصا او تسعلا وحصة وضع القدم فيها اذا كان جافيا  
 وكذلك لو قال يوم قدم فلان فامراه كذا فقدم ليل او ما رايها في الطلاق والاسم للمهاجر  
 حصة والسرايا ولو طلق اريد فلان فدخل ارا سكنها فلان عاربه او ما حررت  
 كما لو دخل ارا مملوكه له وفي السرقات لو استأمن من عليه بدخل ثوبه وسونيه ولو



اسماء على مواليه وهو مكر ولا علمه مدخل الامان مواليه فقد جمع من الحفصة والمخار  
 هذه الفصول قال ابو جعفر ومحمد بن النعمان قال الله تعالى ان اصوم رجب نوى الصوم  
 كان در او ساقا واللفظ للبدن حصص والمعدن حار وقال ابو يوسف ومحمد بن احمد ان السر  
 الفرات واحد الماء من الفرات في كور وسيرته كذا لو كور في الفرات ولو طلقنا كل من هذه الحفصة  
 فكل من حها كذا لو اكل عنبها في هذا جمع من الحفصة والمخار في اللفظة حالة واحدة فليس  
 جمع هذه المسائل يخرج مسماها ما ذكرنا من الاصل عند التأمل بعد ذكرنا ان المقصود من  
 وانه يرد في كل من هذه الاسماء في مسله وضع القدم في المقصود للمخالف الاسماء من الدخول  
 مقصود بعصار مقصود كانه حلق لا يدخل في الدخول فيكون حاصلا وقد يكون متبعلا وقد يكون  
 رائعا بعد الدخول حاصلا الحفصة بعصار حصص وضع القدم في المقصود للمخالف الاسماء من الدخول  
 معروفاته انما كانت المواضع كلها لغوم المخار لغوم الحفصة ولذلك نعلم عدم ولا في المقصود  
 بذكر لغوم هذا الوقت في يوم ما هو غير مديد ولا خص بياض النهار واليوم انما يكون عيانا غير  
 ماض النهار اذ اقر به ما بعد لغير معياره حتى اذا قال امرئ بذكر يوم بعد فلا نعلم  
 لئلا لا يصير الامر سدها وكذلك اذ اقر بالخص بالنهار كقوله لله على الصوم اليوم الذي  
 عدم فيه فلا فاما ان اقر بالامد والخص باحد الوسم يكون عيانا على الوقت كانه قوله  
 ومن علمهم يوم مديد يوم واسم الوقت في الليل والنهار فليعلم المخار فليعلم بانها تطلق الوجهين  
 جمعا حتى اذا قال ليلة عدم فلا نعلم بها ان لم يطلو لا الحفصة هنا مراد فسمي المخار في مسله  
 اذ هو ان فلان المقصود اصام السكينة وذلك مع السكينة بطريق المدد والعارية واذا دخل ارا  
 سكتها فلا يملك انما هي لغوم المخار لا الملك حتى لو كان السائر فيها غير فلا يملك تحت  
 واذا سئل في قوله فلان في سلكي السير فاسم اسما في العمار في المخار في الامان في الوسم  
 وفي الاسما قال المقصود من الامان حقن الدم وهو مسمى على النوع وانه البناء والموال  
 من حيث الظاهر مساو للفرع الا ان الحفصة عدم على المخار كونه مرادا ولكن مجرد الصور  
 على جهته في حقن الدم كما سألنا ان مجرد الاسماء اذا ادعى الكافر بها اليه لصوره  
 المسألة وان لم يكن ذلك حصصه فان سئل ما دام بعد هذه الصور في اسما الامان لا اجداد

منه في قوله  
 في قوله  
 في قوله

و ان كان

والحدان عند الاسما على الاباء والامهات فلما ان الحفصة اذا صار مرادا فاعشار  
 الصور لسور الختم في محل اخر يكون بطريق السعة الاحالة وسوا الدين مولى الموالى لمولى  
 صفة السعة كالمهم فاما الاحداد والحدان لا يكونون معاللا با والامهات وهم الاصول  
 فليدبر ان اعشار الصور وهناك اسما الامان لهم فاما مسله النذر فقد فصل معنى النذر  
 هناك من لفظ ومعنى النذر لفظ اخر فان قوله لله عند اذان الصوم كقوله بالله ان الباء  
 واللام معا فان قال اربع عمار ص دخل ادم الجنة فله ما عرفت الصوم حتى خرج وقوله على نذر  
 وحتى انما انكرنا اجتماع الحفصة والمخار في لفظ واحد مع ان لفظ الكلمة بدر صفتها من عوصها  
 اذا اراد المراد ان دور المدورة واذا كان المساح من لفظ الحدال وهو مظهر في العرب  
 تلك تصفة واعيان موصفة واما مسله المز من الفرات فليست عندنا ناعشار لغوم المخار  
 لان المقصود من الفرات لا يقطع هذه المسألة كقول الماء في الاناء وعند الفرج اما  
 تحت لانه من مرارة الفرات حتى لو كان من الفرات لم يجر تحت ان حرمته لا في التسمية  
 لا في التسمية وقد انقطع عن الفرات بالحقول المأجور وابو جعفر رحمه الله اعشار الحفصة قال  
 الترمذ في الفرات حصص معاد عن مخور واما ساوول هذا اللفظ الماء بطريق المخار  
 عن قولهم حرمي المهرى الماء فيها واذا صار الحفصة مراد على المخار وكذلك مسله  
 الحفصة ابو جعفر اعشار الظاهر معان عن الحفصة ما كور هو مراد مقصود في المخار  
 وهو حقل او الحفصة عمار علمه باطها مجازا للعرف فانه قال اهل بلد كذا  
 بالكون الحفظة والمراد ما فيها فاذا ساوول من عن الحفظة انما هي لغوم المخار وهو ان ساوول  
 ما فيها وهذا موجود فما اذا اكل من خيرها فخرت المسائل على هذا الحرف وهو اعشار  
 لغوم المخار يعرف المقصود قال رضي الله عنه ويدرأب بعض العراقيين من انما  
 ان الحفصة والمخار اجتماع لفظ واحد في محل واحد ولكن مجلس مجلس كور ان جمعها  
 وهذا امر شرط ان يكون المخار مراد الحفصة مدخلا للبحر على صاحب الحفصة  
 فان المور الواحد على اللام كور ان يكون صفة ملكا ووصفه عارية وقد قلنا في قوله تعالى  
 حرمتم عليكم امهاتكم وبناتكم انه ساوول الحدان وسال المسألة الاسم للام حصص والحدان مجاز

هذا عجيب من معاني  
 ان الباء والنذر يكون  
 واحد في اللفظ  
 حقه في اللفظ  
 لا يحتاج الى بيان

وما ذكره ثانيا اغرب في ال  
 حقه في اللفظ  
 في كلمة واحدة

ينبغي



وكذلك اسم الساتر الصلح نفسه ولا ولا الساتر حمار وكذا قوله ولا الساتر اما  
 ابوكم فانه موحى حرمه مكوحة الحد فلو حرمه مكوحة الارض فمما انه حور الجمع  
 منها لفظ واحد ولكن يحل من يكون جمعه في احد هاتين الحارين الخلل الاخر وهذا خلاف  
 المسرور في الاحمال هناك باعتبار معاني مختلفة ولا تصور اجتماع تلك المعاني في كلمة  
 واحد وهذا جمع الحصة والحجارة الاحمال الصفة لكل واحد منها معنى واحد وهو  
 الاصاله في الالباء والاحداد والامهات الخراب والاولاد في الاولاد ولكن بعضها  
 بواسطة وبعضها بغير واسطة فليكن هذا نظرا قال اوجه في قوله فمما هو اصعب  
 طسا به ساول جمع احاسر الارض باعتبار معنى جمع الكل هو الصاعد من الارض وان كان  
 الاسم للتراجم جمع وسائر العروق من المسرور من الخارج مع الاستعانة بالمعنى الذي ذكرنا  
 قال في السرور اسما من مواله وله موال على واسفل فالامان لاجل العرق وهو اما  
 ان اراه الذي امنه وان لم يرد شيئا من العرق باعتبار الامان ما اول احدثها الامان  
 انه ساولها لان الاسم مسرور فله موال وموال موال يسا لان العرق جمع  
 باعتبار ان حوران يكون اللفظ الواحد عاملا في نفسه في موضع وبجاء في موضع آخر  
 ثم طريق معرفة الحصة السماع لان الاصل منه الوضع ولا يصدر ذلك بغير ما الالباسماع  
 عبر له المصووع احكام السمع وطريق الوهم وعلما بها السماع فقط واما طريق معرفة الحمار  
 الوهم على مذهب العرب في الاسعار دون السماع عبر له القاسم احكام الشرح  
 فان طريق عدده حكم النص الى الفروع معلوم وهو السامع معاني واحاسر الوصف  
 المؤثر منها بعدد الحكم بها الى الفروع فاذا وقع مجهد على ذلك واصار طريقه كان  
 ذلك سموعا منه وان لم يسوقه فذلك في الاسعار اذا وقف انسان على معنى حوران الاسعار  
 به عند العرب فاسد فانه في ذلك المعنى واسم اللفظ في موضع كان سموعا منه وان لم يسوق  
 به وعلى هذا الحركى كلام البلغاء من الخطباء والسعراء في كل وقت فيقول طريق الاسعار  
 عند العرب الاتصال والاتصال من السمع يكون صون او معنى فان كل موجود مصور يكون  
 له صون ومعنى فالالاتصال يكون الاتصاف بالصون او باعتبار المعنى فاما الاستعانة

باب في معرفة المعاني

طريق الاستعانة  
الاتصال

الاتصال معنى فيجوز تسمية العرب السماع اسد الاتصال بهما في معنى السماع والقوى والبلد حمارا  
 للاتصال بهما معنى المداة والاسعار للاتصال صون كونه العرب المطر بها فانهم  
 يقولون ما المطر الساتر الساتر الساتر الساتر المطر لا يبرق الحمار والعرب تسمى كل ما عدا ذلك  
 سمارا ويكون طريق المطر على مجموع سمارا حمارا للاتصال صون وقال تعالى او حمارا احد  
 سمارا القايظ والقايظ اسم المطر من الارض عام وهذا الصالح من الصون وقال  
 اول اسم السمار والمراد الجماع لان المسرور صون فمما به حمارا وقال اي اراي اعصر حمارا  
 واما اعصر العرق هو سميل على التقاء الماء والفعل لا الله بالعصر صر حمارا او انه سمارا  
 به حمارا للاتصال بهما الدار صون فليكن في الاسعار القليل القليل طريق  
 الاسعار وفلسا تسمي الاسعار للاتصال سمارا به بطر الاسعار للاتصال  
 صون في المحسوسات والاتصال المعنى المبروع الذي لا حله سرع يصلح للاتصال  
 وهو بطر الاتصال معنى المحسوسات فانه احد من العلم ان صداحه الاسعار غير  
 محصور بطريق اللغة وان الاتصال المعاني في الاحكام المرعية يصلح للاتصال وهذا لان  
 الاسعار للعرق والاتصال وذلك محصور في المحسوسات في الاحكام المرعية فانه  
 بعضها متعلقة باسمها فليكون موجود حكمه في الموجودات في معنى العرق والاتصال  
 فيها ولا المبروع عاذا ما ملكت اسما بها وجد هذا له على الخلق المعلوم بها باعتبار اصل  
 اللغة فليكون معقوله المعنى الكلام فيه ولا اسعار فاما لا تفعل معناه الا ترى ان السمع  
 مبروع الحمار الملك موضوع له الصاء اللغة وهذا هو العلم عاذا اسعار لفظ  
 الحركية في الطلاوة وتوزر السامع اسعار لفظ الطلاوة لا سماع القوي والام  
 من السمع اسفلوا الاسعار بهذا الطريق الصاوت كما ان الله تعالى باطون ذلك عن قوله وامراه  
 مومنه ارجعت فيها السمع ان اراد السمع ان سكرها فان الله تعالى جعل ههنا نفسها  
 حوايا الاستنكاح وهو طلب النكاح واختلف ان النكاح رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول لفظ  
 الله تعالى اسعار لفظ اسل حصة الله فان الله تعالى لتكيد المال فلا يكون عاملا  
 حصة بها السمع قال لا بها الاوت الملك اما بعض مما ذكره حصة فيه فليكن في الحصة







لا تقع اسماؤه في كلام  
الاصول والسبب

بالاصل والخلم بالسبب فان هذا الاتصال صحيح اسماؤه الاصل للفرع والسبب للحكم ولا  
يصلح اسماؤه الفرع للاصل والخلم للسبب لان الاصل يسبق عن الفرع والفرع يحتاج  
الى الاصل لانه تابع له فيظهر معنى الاتصال معترفا بها هو محاج الهم دون ما هو مسبق عنه  
وهو بطل الخلة الناقصة واعطيت على الخلة الكاملة فانه يعبر اتصال الخلة الناقصة بالخلم  
فما يرجع الى ان الناقصة لاحتها الى ذلك حتى يوفقا في الكلام على احواله وان اتصال  
الناقص بالاكمل حكم الاكمل لانه مسبق عنه فذلك المشقة ليست تلك الرتبة فيها اتصال  
من هذا الوجه فلهذا ان اسماؤه السبب للحكم ولا يجوز اسماؤه الحكم للسبب في المقطع  
الموضوع الا ان تلك الرتبة يجوز ان يسبقا للاحكام بل المشقة والموضوع لا يحار تلك المشقة  
لا يصلح استغناء للاحكام بل الرتبة ولهذا الطريق فلما كان لفظ المحرر عاملا في اسماؤه الطلاق  
به محاذرا لانهما موضوعه لانه تلك الرتبة ورواها مسبوقة وان تلك المشقة لا اتم العمل  
بدون السبب لان المحل المضاد له عرض بعد هذا المحاريل هو محل الخصة الوصف بالحرية يحتاج  
الى السبب لسبق فيها الاسماؤه بطريق المحاريل ولفظ الطلاق لا يحصل به العقول في موضوع  
لانه تلك المشقة ورواها تلك المشقة ليست لو والى تلك الرتبة بل هو حكم ذلك السبب  
فلا يصلح اسماؤه الحكم للسبب في الاصل اسماؤه الفرع للاصل الكونه مسبق عنه ولكن  
الناقص رجحا لانه في هذه الاسماؤه اتصال الفرع بهما من حيث المسامحة في المعنى وكل  
واحد منهما اذ ان له بطريق الاطلاق مسبق على العقلية والبراهنة غير محتمل للمعنى كعمل العقل  
بالمرطوب والاحباب في الجمول والمناسبات بينهما في هذا المعنى جواز استغناء كل واحد منهما  
للاخر وللناقص المناسبات في المعنى يصلح للاسماؤه لكن الاصل وصف بل الوصف  
الذي يخص كل واحد منهما الا ترى ان يسمى الجبان اسدا والاشجاع حمارا بالمناسبات بينهما  
من حيث الخواص والوجود وما اسد ذلك وتسمى الشجاع اسدا بالمناسبات بينهما في الوصف الخاص  
وهو الشجاع وهذا لا راعنا هذه المناسبات للاسماؤه بمعرفة اعتبار المعنى في  
الموضوع لعدم الحكم به الى العروء لم لا نسقم بعقل البصر على وصف بل بوصفه اولى  
ذلك الحكم لانه لو جاور العقل على وصف لعدم معنى الاستدلال اصلا فلهذا لم يسمها الوصف

لا يجوز ان يسبق  
الاصول والسبب

ان الجزر والظن  
قد روي في  
الاصول والسبب

جواز التعليل بكل وصف

لا يجوز ان يسبق  
الاصول والسبب

الاسماؤه المناسبات في معنى كل واحد من الاسماء في اسماؤه العالم والجاهل فمعنا انه  
انما يعبر بالمناسبات في الوصف الخاص والمناسبات في الوصف الدلالي لانه وضع كل واحد منهما في  
الاصول فالظلال موضوع للاطلاء ويرفع المانع من الاطلاء والاحداث في قوله الاطلاء  
في الدار وفيه اطلاق الابل والظلال الاسر والعنا والحداد عن الدار بوحسب العود من  
قول القائل عود الفرج اذا فوجى حتى طار وول ملك النمل الملوك عاخر عن الاطلاء لضعفه  
دائم وهو ان صار رصفا ملوكا مقهورا محاذيا الى احداث هو منه نصير بها ما كان مستوليا  
مستبدا بالانصاف والملك ووجه فالكلام من معناه وللمعنا محسوسه عند الروح بالملك الذي  
عليها فاحدها الى رفع المانع وذلك يكون بالاطلاق كما يكون برفع القيد عن الاسر وحل العقاب  
عن السيرة والمناسبات برفع المانع وبسبب احداث العود والمناسبات برفع القيد وبسبب البر  
من الموضع فمعنا انه لا وجه للاسماؤه بطريق المناسبات بينهما في المعنى ولكن الاتصال من حيث  
السبب والحكم وقد عاين ان الاتصال من احد الجانبين والخاص والاحكام في كل واحد  
الاطراف لا يبعد بلفظ السبع من غير ان يمارى الصلح حيث قال مع السكينة باطل والسبع سبب  
لملك الرتبة وملك الرتبة سبب لملك المشقة من صحيح الاسماؤه بهذا الطريق عند لم يحار  
وعلى عكس هذا اذا قال لعم اعن عبدك عنى على الف درهم فقال اعفب عبدك ثرا  
هذا الكلام والعقول ليس سبب للمعنى كما كان عيانا عنه محاربا ولذا لم يرد العرف اعماق  
عندكم والى ليس سبب للعقوبة كما كان عيانا عنه فلهذا اما اسماؤه لفظ السبع الى رتبة الدار  
والعبد فهو عامل في حصة تلك العن وان اسماؤه لفظ السبع فاما المشقة معدوم والمقدوم  
الانكسار في التعليل في اللفظ من صارت محاربا عنى كقولهم وحده المضيق باللفظ الذي هو  
محاربه ولو قال احرك منافع هذه الدار الصلح الصلح اذا قال احرك الدار بلحمار  
اقامه العن المضاد اليه بعد مقام المشقة ولفظ السبع منى اسماؤه العن كان عاملا  
في حصة حتى لو قال احرك العن يعنى سبب من سبب كور ذلك على وجه الاسماؤه عن الاطراف  
لان عن الحمار محل لما وضع له السبع حصة واهل المدينة سموا الاحار معا فمحسوس  
الاسماؤه هيما للاتصال من حيث السبب واما ما هو اعن عبدك عنى من قول ان ذلك

ففي السبع الى مد غير الام

لا مناسبة بين معنى  
الاصول والسبب



ويعتبر ليس المجاز

مع

لما خالف حقيقة  
في التكليم

فأشياء  
بما عر المراد اصطفا خطا وليس يكون مجازا عنه وهو عامل حقيقة واللفظ من صار مجازا  
عن غير سقط لغا حقيقته وفي الموضع الذي لا يستحقه لغو بان يكون القائل صا  
او عند امدادها لا لبس المراد فعر ما ان سور المراهقان بطريق الاصل الى حال حصل  
المقصود الذي صرح به وهو الاعاؤه فان من شرطه سور الملال في المحاور المنص  
ليس المجاز في شيء وكذلك سور الفرس عدا بالمراد اعاؤه مجازا وكذا يكون ذلك وهو عامل  
حقيقته وهو سور الملال به والجمع من الحسم والمجاز في محل واحد بل بطريق المراد سور  
لملل الرقية وفلك الرقية مع علم العوق هذا المحل بمصر الحسم وهو العوق مصافا الى السب  
الموجع لما سم به العلم بطريق انه ممر له علم العلة فاما ان يكون طريق المجاز فلا ومن احكام  
هذا الفصل ان اللفظ من كان له حقيقة مستقلة ومجاز معارف وعلى قول في حقه مطلقه  
سواء في الحقيقة المستقلة دون المجاز وعلى قولها مطلقه سواء في ما عدا عن عموم المجاز  
وسا به فيما قلنا اذا حلف بالمراد من العرا او لا ياكل من هذه الخطة وهذا في الحقيقة  
من على اصل وهو ان المجاز عند ما حلف عن الحقيقة في الحار الخلم هو المقصود لا من العرا  
وباعتبار الخلم بمرج عموم المجاز على الحقيقة فان الخلم به لبس في الموضع عند ان حسمه  
الحار حلف عن الحقيقة في التكليم لا في الخلم لانه صرح في التكليم عاؤه من حسمه كقول  
عنا به فانه مقام عاؤه ثم الخلم يستلزم اصلا بطريق انه كقول كالمكلم ما كان المجاز عاؤه  
عنه لا حلف عن الخلم واذا كان المجاز حلفا في التكليم لا لبس المراهقه من الاصل في الخلف كقول  
اللفظ عاملا في حقيقته عدا الامكان واما انصار الى اعاؤه بطريق المجاز في الموضع الذي  
عد اعاؤه في حقيقته وعنا هذا الاصل قال ابو حنيفة اذا قال لعده وهو انكر سنا سر هذا اني  
يقول عليه وعنا قول ان يوسف ومحمد يقولان صرح كلامه بحال المجاز عند ما حلف عن  
الحقيقة في الحار الخلم في كل موضع يصح ان يكون السب مقعدا الحار الخلم الاصل يصح ان يكون مقعدا  
الحار ما هو حلف عن الاصل في كل موضع لا يوجد في السب صلاحه الا بعدا للحكم الاصل  
لا بعد موجعا لما هو حلف فان قوله لا لبس السبا يصح مقعدا الحار ما هو الاصل  
وهو المراد من السبا عن مسوسه فصيح مقعدا الحار الخلف عنه وهو اللغاة وليس

وهو المراد

العموم من الصلح سببا لا حار ما هو الاصل وهو المراد ان يكون موجعا لما هو حلف عنه وهو  
اللغاة هما الصا هذا اللفظ معروفة السب للذين ولد له مله يصلح سببا الحار  
ما هو الاصل وهو سور السب الا انه امسح اعما له الحكم سور سب من العوق يكون موجعا  
لما هو حلف عنه وهو العوق فممن هو الكرم سبب ما يصلح سببا الحار ما هو الاصل فلا يكون موجعا  
لما هو حلف عنه ولهذا لا يطر القلام او الولد له هنا وفي معروفة السب صرام ولد له على ما  
صرح كتاب الدعوى وعلى هذا جعلنا مع الخرم كذا لان هذا المانع من الحكم الذي هو اصل  
هذا المحل برعي وهو بالخرم على وجه لا يخلل الا بطلان ما عدا ان السب للصلح لا سب  
الحكم الاصل في هذا المحل يكون مقعدا الاسار ما هو حلف به وهو ملل المقعد وللر ابو حنيفة  
يقول المجاز حلف عن الحقيقة في التكليم لا في الخلم كما مر بنا فالمرطوبه ان يكون الكلام صالحا وصلاحه  
يكون مسدا وحده الصفة الاحاب وهو موجود هنا فكون عاملا في الحار الخلم الذي يقعد هذا  
المحل بطريق المجاز على معنى انه سب للخرم فان من ملك له يقول عليه ويصر مقعدا له اذا السب  
سب مله واللفظ من صار عاؤه عن غير مجازا لا اتصال من حيث السببه سقط اعنا  
حقيقته وباعنا سدا محان ما صادف الا بالحد صالحا ولما سبب ان خلف الحكم لا في الخلم  
فان حكمه لعل الاستسنا والاستسنا صحيح عاؤه ان يكون عاؤه عاؤه واد المستثنى وان لم يصادف  
اصل الكلام محلا صالحا له باعنا سدا به صرف من المستكلم كلامه حتى لو قال الامر ان طلق  
الفا لا تسعيا به وسعه وسع من رفع الا واحد صرح علم في المشتقا ومعلوم ان المحل  
عمر صالح لما صرح به ومع ذلك قال الاستسنا صحيحا لانه صرف من المستكلم في كلامه وهنا  
لذلك لم يفرط عاؤه لا يصح احدهما انه ممر له الخمر اسدا باعنا سدا به ذكر كلاما هو سب  
للخرم بطله وهو البوق يصح كمرانه اسدا مجازا ولهذا لا يصح الام او ولد له لانه  
ليس كمرانه اسدا باعنا سدا به الخار امه الولد لانه ولاه ان ملل احاب ذلك الخمر باعنا سدا  
على الحقيقة اسدا بل يفعل هو اسدا ولذا قال كتاب الدعوى لو ورث رجلان مملوكا  
ثم ادعى احدهما انه اسد يصح صامنا لمر بكم فممن يصح اسدا ان سور باعنا سدا به ذلك الخمر  
المسدا منه وعلى الطريق الاخر كقول هذا امر ارا منه بالخرم مجازا فانه قال عوق على من حلف

وهو المراد

صداقته الكلام  
تونه مبتدا وخبر

تفرق المتكلم في كلامه  
بما هي الكلام في حكمه



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

فان ما صرح به وهو البقوع سبب لذلك وهذا هو الاصح وقد قال كتاب الاكرام اذا اكر  
على ان يقول هذا النبي اعقب علمه والاكراه الماسح صحتها الا انما يعقب لاصح الخبر اسدا ووجوب  
الصان في مسئلة الدعوى بهذا الطريق ايضا فانه لو قال اعقب علمه من جهة من الله كان صامتا لم يملكه ايضا  
وعلى هذا الطريق يقول الجارم بصرام ولد له لان كلامه كما جعل اقرارا بالحرية للمولد جعل اقرارا  
باسمه للمولد للام فان ما يملك به سبب موجب هذا الحق لذلك ملة كما هو موجد جسم الحرية للمولد  
وبهذا الطريق معروفا بالنسبة الى العقول لا الطريق الذي قالوا فانه مكدس شرعا في الحكم الاصل  
والمكدس كلامه سرعا كما مكدس جمع في اهدار كلامه لا يرى له لو اقره على ان يقول لعمري  
هذا النبي اعقب علمه لانه مكدس سرعا بل لسل الاكرام الا ان لسل المكدس ههنا عامل في الجسم  
والخارج جمعا وههنا لسل المكدس وهو سبب من العر عامل في الجسم دون الخارج وهو  
الاقرار بحرية من جهة من الله ولما قلنا لو قال لروحيه وهو معروفه بالنسبة عن هذه النبي لاصح  
العرفه فيها لانه ليس كلام موجد بطريق الاقرار بملكه اما موجد انما بالنسبة قد صار مكدسا  
فمن عرفه اقرارا بملكه لغوا ومان هذا ان النبيه بالوحد العرفه ولكنها ساقى السخاخ  
اصلا واللفظ من صار كحار اعظم لم يجعل فاما مقام ذلك للفظ بكماله قال ما تروجهما او ما  
كان من بينهما سخاخ وط وذلك لاوحد العرفه وكذلك لا يستلزم حرمةها علمه على وجه سببه  
السخاخ لان حرم الحرمة هذا اقرارا عليها لاعتنا بسببه والعصر في التي صفت للحرمة وهو مكدس  
سرعة اقراره على اعظم ولا دخل على هذا اما اذا قال لعمري يا بني لان البدار لا يحصر الممارك  
نصوبه لاعتنا به واما صار هذا اللفظ محارا باعتنا به فاما اذا قال يا جارا واعتبق  
فانما في ذلك اللفظ باعتنا به انه علم لا سقاط الرقبه بالاعتنا بالمعنى فيه فكان عاملا على ان  
وجه اضافته الى المملوك **فصل** في بيان الصريح والكناية الصريح كل لفظ  
هو مكشوف المعنى والمراد حقيقة كان او مجازا يقال فلان صرح بذلك ان اظهر ما في قلبه لعمري  
من محبوب او مكروه بالغ ما امكنه من العناء ومنه على البصر صريحا قال تعالى وقال فرعون  
ياها ما نزل من صريحا والكناية بخلاف ذلك وهو ما يكون المراد به مستورا الى ان يقين  
بالدليل ما حودم قد امكنه كنف وكثوت ولما كان الصريح ما يكون مفهوم المعنى نفسه

فريق بين بابني وج  
وباعتق

لا يخفى

وقد يكون الكناية ما لا يكون مفهوم المعنى نفسه فان الجرو الواحد يجوز ان يكون كناية نحوها  
المقايضة وكاف المحاطبة يقول الرجل هو سفل كذا وهذا الباء لا يميز اسما من اسم فكون هذه  
الكناية من الصريح مبدلة المستعمل من المعنى ولذلك كل اسم هو صريح جوازا او حرميا موكشاه  
وهل ما يكون مبدلا للمعنى في نفسه موكشاه والمجاز مبدل ان يصير معناه مبدلا للكناية ايضا  
لما صرح بالمراد ومنه اخذت الكناية فاما غير الام والاسم الصريح لكل محرم ما جعل على  
له لم يبق بالنسبة الى قوله فكون ذلك يعرفه بالاولى الذي هو معروف بالنسبة الى وهذا  
ليس من المجازية شي والمركب ما كان معناه المراد منه معنى كناية وعلى هذا الاسعارات  
والعروضات الكلام مبدل الكناية فان العرت تكن الحبش باني البيطاء والضرب  
باني العنا وليس بينهما اتصال بل بينهما مضادة وقد ذكرنا ان المجاز حده الاتصال به ومن  
ما جعل مجازا عنه عرفنا ان الكناية غير المجاز ولكنهم يكونون بالشيء عن الشيء على وجه السخوخ  
او على وجه التقال فيكون غايته ما يحد على سبل التقال كما يكون صفة الامر على وجه  
الخير والهمد يد ويقولون تربت يدك على معنى البوطف فهدا من ان جرد الكناية عن جرد  
المحارم حكم الصريح سور موجه نفسه من عرجاه الى عرمة وذلك لكون لفظ الطلاق والطلاق  
فانه صريح معاني وجه اتيقن الالحاح من بذا او وصف وخبر كان موحدا للحكم حتى اذا قال  
يا جارا واطا او يا جارا وانت خطا او قد حررتك او قد طلقك يكون افعاء او لم سو  
لان عهده فام مقام معناه ان الخارج الحكم للكونه بركا فم حكم الكناية الى الحكم بها لانه لا يملكه او ما  
يعوم مقامها من لاله الحال لان المراد بها معنى الرد ولا يكون موجه للحكم فام سبل  
ذلك الرد بل مبدل معناه على هذا معنى اللفظ المحرم والمنسوبة من كناية الطلاق  
وهو محار عن السببه باعتنا معنى الرد فاما صلة هذا اللفظ حتى يكون عاملا الا بالنسبة  
فمن كناية من هذا الوجه محار اذا اعدم الرد منه الطلاق فاللفظ عامل في نفسه  
موجه حتى يحصل له الحرمة والمنسوبة ومعلوم ان ما يكون كناية عن عزم فان علمه لعمري ما جعل كناية  
عنه واللفظ الطلاق لاوحد الحرمة والمنسوبة نفسه معناه انه عامل في نفسه وانما سمى كناية  
محارا الا قوله لعمري فانه كناية لاحتماله وجوها سقارة وعدار ان الطلاق يكون

الكناية بغير المجاز

مطل  
الصريح يعمل علمه



لا يكون المفعول في حقيقته فان حقيقته من باب العدد والخيار وذلك محتمل عددا لا قولا وعبر ذلك  
 فادانوى المطلق وكان بعد الذول في المطلق بمقتضاه من حيث ان الاحسان بعد  
 الافراد من العدد لا يكون الا بعد المطلق فكأنه صرح بالمطلق ولهذا كان الواقع رجوعا  
 والواقع في الموضع واحد وان كان قبل الذول مع المطلق به عند انبثاقه على المفعول  
 فسعار للمطلق شرعا فان المفعول على ما قاله اسوده اعديكم راجعيا وقال حقيقته عندكم  
 راجعيا وكذلك قوله استغفرني رجليه كذلك قوله اسوده واحد فان قوله واحد احتمال كونها  
 نقلا لها او للمطلق فلا يصح دون الله وعنده الله يقع المطلق به بطريق الاشارة  
 الى ان المطلق مطلقه واحد ولهذا كان الواقع به رجعيا ثم لا يخل في الكلام الصريح انه موضوع  
 للاهتمام والصريح هو العام في هذا المراد فاما الدلالة فيها قصور باعتبار الاشياء  
 مما هو المراد وليد ان ما يدرى بالسهميات لا يثبت الدلالة حتى ان المفعول على بعض  
 الاسان الموحى للمفعول به ما لم يذكر المفعول الصريح كالربا والمروة لا يصح مسوحا  
 للمفعول به وان ذكر المفعول هو كونه وليد الانعام هذه العيوب على الجرح عند افراد  
 ما سار به لانه لم يوجد الصريح لمفعوله وعنده اقام الله عليه رجا يكون عيبه سهم لا يمكن  
 من اظهارها اسامة وعما هذا لو قد وجد رجل رجلا بالزنا فقال له رجل اخر صدق قال لا  
 استوجب الحد انما بالمعصية فثبته نعم العبد واحمال مطلق المصدق وجوها محتملة ولذلك  
 لو قال نعم اما انا فليست بزاني لا يبرمه حد القذف لا يعرض وليس يصح منته الى الزنا  
 فليكون قاصدا به نفسه فان قيل ليس له لو قد وجد رجلا بالزنا فقال اخر هو كذا قلت  
 فان المانع استوجب الحد وهذا يعترض بحمل الصافي على ما في ذلك في المسئلة بوجوب العموم  
 عند تلك المحل الذي يحمله ولهذا قلنا ان قول على ما اعطى انما الدمة ويدلوا الخبر  
 يكون ما هو كذا ما سار به اسوالهم كالمعالي ايه محرم على العموم فيما يندري بالشبهات وما يندري  
 فهذا الكافي انما هو وجه العموم لانه حصل في محله محتمله فيكون نسبة له الى الزنا قطعاً  
 منزه كلام الاول عما هو موحى العام عندنا **فصل** في ما سار به  
 ما يندري به الحقيقة وفي خمسة انواع احدها دلالة الاستعمال عرفا والبيان دلالة اللفظ

يقع لمعط اعتد طلاق  
رجعي

الشبهات لا يثبت بالكتابة

يلزم كذا بالنفي

في النسبة بوجوب العموم

والظاهر ان قوله لا يبرمه حد القذف لا يعرض وليس يصح منته الى الزنا فليكون قاصدا به نفسه فان قيل ليس له لو قد وجد رجلا بالزنا فقال اخر هو كذا قلت فان المانع استوجب الحد وهذا يعترض بحمل الصافي على ما في ذلك في المسئلة بوجوب العموم عند تلك المحل الذي يحمله ولهذا قلنا ان قول على ما اعطى انما الدمة ويدلوا الخبر يكون ما هو كذا ما سار به اسوالهم كالمعالي ايه محرم على العموم فيما يندري بالشبهات وما يندري فهذا الكافي انما هو وجه العموم لانه حصل في محله محتمله فيكون نسبة له الى الزنا قطعاً منزه كلام الاول عما هو موحى العام عندنا فصل في ما سار به ما يندري به الحقيقة وفي خمسة انواع احدها دلالة الاستعمال عرفا والبيان دلالة اللفظ

يلج

والثالث سوا البطم والرابع دلالته من وصف المصالح والخامس من محل الكلام فاما الاول  
 فهو من حيث الحقيقة بدلالة الاستعمال عرفا لان الكلام موضوع للاهتمام والمطلوب ما يستحق  
 به الله الاوهام فاذا عارض المصالح استعماله لتعسا كان ذلك في الاستعمال الحقيقة منه  
 وما سار به في الاستعمال العرفي كالمجوز اساوله لا يعرفه الا بربى ان اسم الدراهم عند الإطلاق  
 مساو لعدد الدراهم لوجود العرف الظاهرة الساول به ولا ساول بعم لا يعرفه لربى العامل  
 به ظاهرة في ذلك الموضع وان لم يكن من الموضع موقفا ما وضع الاسم له حقيقة وبيان هذا  
 في اسم الصلاة فاما للدلالة حقيقة فالعالم وحلى على زينا وارسم  
 وهي تحار لاعتناء المروعة باركانها سميت لانها سر على الدرك قال تعالى فام الصلاة الذكوى  
 ومن الدعا ذكر وان سوية سوال في هذا المطلق يصرف الى العيان المعلومه باركانها سوا  
 كان منها دعا اولم يكن واما من حيث الحقيقة للاستعمال عرفا فاول ذلك الحج فان المفعول المقصد  
 حقيقة سميت الصلاة بما لها فيها من العزيمة والقصد للزنا وعند الإطلاق الاسم ساول  
 العيان للاستعمال عرفا والعمرة والركاة وغيرها عا هذا فان صار هذا الحرم من رخص  
 ولهذا قلنا سار بدر صلاة او حجا او مسالا الى بيت الله تعالى بمرمه العيان وان لم ينفذ ذلك  
 والمسار الى بيت الله عرفا وحل الحقيقة وذلك الاستعمال عرفا فنصرف مطلق المفعول الله ولذلك لو  
 قال له على ان يصير شوق حطيم القصر ليزمه التصديق بالويل للاستعمال عرفا والمفعول حقيقه  
 وعبر ذلك ومن جليل الاسرى راسا فنصرف منه الى ما سارف به في الاسواق من الروس  
 على حسب اصنافهم وكان ذلك للاستعمال عرفا فاما من حيث الحقيقة الاسم ساول كل راس  
 ومن جليل ان انا كل مصا ساول منه من الدجاج والا اور حاصه للاستعمال عند الاكل  
 عرفا ولا ساول من الحمام والعصمور وما سار به ذلك فاما ان العام ان حاصه من سار  
 منه الحار وبيان النوع الثاني وهو دلالة اللفظ فاما اذا حلف ان انا كل لحم فاكل لحم البهي  
 او الجراد لم يحنث منه لانه اطلق اللحم لفظه وحل البهي لا يذكر الا يعرفه مكانه فاصراهما ساول  
 مطلقا لم يحنث بمعنى الصلاة على الحمار فانه فاصرها ساول مطلقا اسم الصلاة من حصار لا يذكر  
 الا بالعرفه فلا ساول الاسم بدون العرفه فان قيل ليس له لو اكل لحم خنزير او لحم انسان

والظاهر ان قوله لا يبرمه حد القذف لا يعرض وليس يصح منته الى الزنا فليكون قاصدا به نفسه فان قيل ليس له لو قد وجد رجلا بالزنا فقال اخر هو كذا قلت فان المانع استوجب الحد وهذا يعترض بحمل الصافي على ما في ذلك في المسئلة بوجوب العموم عند تلك المحل الذي يحمله ولهذا قلنا ان قول على ما اعطى انما الدمة ويدلوا الخبر يكون ما هو كذا ما سار به اسوالهم كالمعالي ايه محرم على العموم فيما يندري بالشبهات وما يندري فهذا الكافي انما هو وجه العموم لانه حصل في محله محتمله فيكون نسبة له الى الزنا قطعاً منزه كلام الاول عما هو موحى العام عندنا فصل في ما سار به ما يندري به الحقيقة وفي خمسة انواع احدها دلالة الاستعمال عرفا والبيان دلالة اللفظ

والظاهر ان قوله لا يبرمه حد القذف لا يعرض وليس يصح منته الى الزنا فليكون قاصدا به نفسه فان قيل ليس له لو قد وجد رجلا بالزنا فقال اخر هو كذا قلت فان المانع استوجب الحد وهذا يعترض بحمل الصافي على ما في ذلك في المسئلة بوجوب العموم عند تلك المحل الذي يحمله ولهذا قلنا ان قول على ما اعطى انما الدمة ويدلوا الخبر يكون ما هو كذا ما سار به اسوالهم كالمعالي ايه محرم على العموم فيما يندري بالشبهات وما يندري فهذا الكافي انما هو وجه العموم لانه حصل في محله محتمله فيكون نسبة له الى الزنا قطعاً منزه كلام الاول عما هو موحى العام عندنا فصل في ما سار به ما يندري به الحقيقة وفي خمسة انواع احدها دلالة الاستعمال عرفا والبيان دلالة اللفظ

العام اذا خفض



بأنه من جنس الخلق  
بأنه من جنس الخلق  
بأنه من جنس الخلق

فانه تحت اسمه وهذا الاندراج لا يفرقه فليس اسم والد ذكر العرصة هذا السر لعصور معنى الجملة  
فهما فان الجملة اسم معنوي موضوع لما سئل من ادم ولا قصور في ذلك بل الخبر والادنى  
فاملح السهل فاصرة ذلك المعنى لانه لا ادم للسهل ولا للجواز فذلك معنى العدا المظن  
بالجم اسم بالسهل والخبر وهو ان العرصة فيها المقصور ومعنى العدا المظن بالجم اسم في  
الخبر الخبر والادنى معرمان العرصة لسان الحرمة القصورة معنى الجملة وليس الحرمة  
باصرة الملح من ايام شرط الخث وعما هذا فليسا قوله كل ملوك اخر اندخل المكاتب يدون  
السه لانه يلفظ بالملوك والمكاتب متردد من كونه ملكا وكونه ملوكا فانه ما للبد او لغيره  
مملوكا وكذلك صرح بالاصناف الله والمكاتب مضاف الى مروج دور وجه فليد لانه في  
لغة السواول الكلام يدور السه ولكن بما وله اسم الرقصة المذكور في قوله او كبر رقصه  
لانه سواول الذين المرقوق والروا يسمي بعض بعدا لكتابه يدل على احواله السه واسمراط  
الملك بعد ما يصح به التحوير وذلك موجود في المكاتب فساد به الكفارة وكذلك  
قوله كل امرأه له ظالم السواول المحلعة واركان العدة مرع السه لتمام اليد  
وروا اصل ملك السكاج وعلى عكس ما ذكرنا من معنى المقصور معنى الرمان الصافات  
انما يحسن رحمه الله قال من حلف لا ياكل فاكهة قال كعبا اورطيا اورمانا لم يحش  
وقال ابو يوسف ومحمد تحت كان اسم الفاكهة سواولها عدا لاطلاق من غير قرينة  
يكون كماله في المعنى المظن به الاسم واوجسه يقول هو رانده على ما هو المظن  
بالاسم لان اسفاق القطر من العدة وهو السبع قال تعالى اعلوا فالله ان يستحي  
ان يحسن والسبع رانده على مانه القوام والرطب والعنب فون يقع به القوام والرمان  
معنى الدواقد سعة القوام الصا وهو فون حمله التوابل وما يقع به القوام وهو رانده  
على السبع ولما اعطى الله تعالى الفاكهة عليها وقال وعنب الى قوله وفاكهة وانا  
فالرمان السواولها مطلق الاسم كما ان البصائر مطلق الاسم السهل والخبر وكذلك لو حلف  
لا ياكل اذما عدا سعة الاسم ما تقتضيه لانه يجمع فلا سواول ما ياتي اكله  
مقصودا من الخبر والسبع والجم وعلى قول محمد رحمه الله سواول ذلك ان معنى الموازنة

الكاتب ملوك مزد

ياكل فاكهة

قوام البنية افران  
المعنى

جيب ولسن وجم

وهي الموازنة فها في المسئلة الاولى عن الى يوسف واسان هذه المسئلة وسائر النوع  
الغالب هو سواو السظم قوله تعالى من سواو السظم ومن سواو السظم الى اعدنا اللطام من  
ما را فان سواو السظم سواو المراد هو الرجو والسبح دور الامر والمجد وكذلك قوله  
اعلموا ما سسم انه ما تعلمون بصرفان سواو السظم سواو السسم المراد ما هو سواو السظم  
الامر هذه الصفة وعلى هذا الوافر وقال العدا على الفدرم للسسم على سواو السظم  
الا فاذ قوله للسرجوع وصفة قوله ان ما الله صفة العلق والرسا والعلق كل  
واحدة منها سفاقة في اهل اللسان فكان ذلك من اللسان لامر بان الرجوع ووجوه الما  
عليه من سواو الكلام مع صفة التعليق لا يلزمه حكم الارسل اعسا سواو السظم  
وقال السر السمل لو قال سمل اخرى محصورا من سمل كان منا ولو قال ازل الى سمل  
وسرا كان منا ولو قال له لخرز الما سور من امان الا مان وقال السمل الا مان الا مان  
كان اصاحي لو ارا فقله بعد هذا على الامر السمل ان سمل عن ذلك ولا يصح قوله  
ازدب رد كلامه ولو قال الا مان الا مان سمل ما سمل او قال الا مان الا مان يطلب  
او قال لا تحل حتى يرك لم يكن الا مانا لانه سواو السظم وكذلك لو قال لعمه اصبح في مالي  
ماست ان كنت حلا او قال طلوب وحى السد حلا لم يكن كذلك لو قال لعمه عليك  
القدرهم فقال لا حرك على الفدرم ما العدا من ذلك لم يكن افرارا فعرمان يدل  
سواو السظم من السظم وسائر النوع الرابع في قوله تعالى واستقر من استقلت  
سهم صوتك فان عمل احد يعلم انه ليس بامر لانه لا خوارا طوطا ان الله تعالى باجرا الكفر  
حال فسد من المراد الاقدار والامكان فليسا ان ما ناني به اللعين يكون باقدار الله  
تعالى عليه اناه وكذلك قول العائل اللهم اعنني على ما علم انه سوال الامر لوصف المسكلم  
وهو ان العدا لخرز الى عمة مولا لا اطلب فيه النعمة الزاميا واما سالة ذلك سوالا  
وعما هذا فليسا اذا قال لعمه تعالى بعد معي فقال بالله لا تغدرم رجوع الى عمة معدك  
لا حرك السمل دعاة الى العدا الذي من يديه وقد اخرج كلامه مخج الخوا فان قيد  
الخطا بالمعلوم من اذان السمل سمل الخوا اصانه وكذلك لو قال سمل امره لخرز



يقال لها ان حروفها صالحة في جميع حروف العدد لكل اليوم لم يطلو في هذا القول  
 له رويته بل عدل في هذه الدار المسماة من الحياتة فقال ان اعطيت بعد حرم اعطيت  
 في غير ذلك المسئلة او في تلك المسئلة من غير الحياتة لم يمت وبيان النوع الخامس في قوله تعالى  
 وما استوى الاثم والصور فان يداله محل الكلام يعلم انه ليس المراد من المساواة بينهما  
 في العوم بل في ما يرجع الى الصور فقط وقد قلنا ان لفظ العوم في غير محل العامل للعوم  
 يكون معنى المحل فلا يفسد الا ما يفسد به مرادته ويكون ذلك سببه المحاركة في محل الكلام  
 وعما هذا قال علماء وانما حرم الله في قوله علم الاعمال بالسبات في قوله مع من اعطى الخطا  
 واللسان وما استدلوا عليه لا يفسد في العوم والرفع في العلم لان محل الكلام سببه  
 ليس المراد اصل العمل فان ذلك محقق في نفسه ومع الخطا واللسان في الاكراه فاما ان  
 يكون المراد الخلق او الامم والخوران في كل واحد منهما مراد لا يما يتبينان على معن  
 معان من في السوار على العمل الذي هو عسان والامم بالعلم الذي هو محرم سببه على العوم  
 والقصد والفساد الذي هو محرم سببه على الاداء بالاركة في السراط الارض ان يوصا بالما  
 العوم وهو لا يعلم فصل لم يخرصدا به مطلقا في لوعم لوعم الاعمال وعه ذلك لا يعلم  
 ولم يلم به العصور في مطلقا ما عسان قصد وعوم فيكون هذا غير المراد من السبب الذي  
 لا عوم له ليعار المعنى في محله فلا يجوز الاحتجاج به في حكم المواز والفساد لا يدل  
 بغيره في مصدركه لما قول احد قداما ما يعرض من الدليل الموجب للسمع او الخصص وليس  
 من هذا الباب في واما هذا الباب فيعرفه الوجه مما يعرض في الكلام في غير حقيقته  
 وادليل السبب والخصص كلام معارض الا ان السبب معارض صوت وحقيقته والخصص  
 معارض صوت وسار معنى في لا يكون لانا المعان في كل ذلك المعان بالاسس في هو  
 سدا صفة مع ما انه ليس من هذا الباب في قال ص الله عه والعراقون في مشاكنا  
 في عوم ان لا عوم للنصوص الموجبة لحريم الاعمال في قوله حرمت عليكم الميتة وقوله حرمت  
 عليكم ايمانكم وقوله علم حروف الحمر ليعلمها وقالوا امع سور حرم العوم في هذه النصوص  
 معن لدا له محل الكلام وهو ان الخلق الحرة لا يكون وصف المحل انما يكون صفات لفعالتنا

لفظ العوم بمعنى محرم

والجوار

فرق بين تخصيص كمنه

لا عوم للنصوص

المراد من العوم

في المحل صفة فاما ان يصير المحل موضوعا له محاروا وهذا غلط فاحترق في الحرة هذه النصوص  
 ناسه للاعمال الموضوع بها حقه لان صام الحرة الى العمل بخصص على لوم وحقيقته منه  
 فلو جعلنا الحرة صفة للفعل لم يمت العمل حراما الا ان يربح صير العمل واصل ما في العمل  
 وفعل حرام ولم يكن ذلك لدا على حرمه الغير لوم هذا الوصف للغير في العمل هذه النصوص  
 في اخراج هذه المحال من ان يكون في صفة الفعل الخلال واثبات صفة الحرة لارمه لا عما يما يكون  
 ذلك غير السبب الذي هو رفع حكم واسار حكم احكامه فهذا الطريق عوم الغير معان العمل  
 اما ان صفة الحرة والحل له حقيقته وهذا انما يثبت معان من الخصص في امكان العمل في  
 الصفة فعل هذه الحرة في محاروا عسان انما صفة للفعل المحل يكون خطا فاحترق  
**فصل** في ابانه طريق المراد في تطلق الكلام وقد ساء ان الكلام ضربان  
 حقيقته ومحاروا في المحل على المحار الا عند بعد حمله على الحقيقة فيمن الخ لحة العوم والحقيقه  
 والمحاروا الطريق في ذلك هو النظر في السبب الداعي الى تعريف ذلك الاسم في الاسماء الموضوعه  
 المعنى والعرف المعنى المعنويات ما كان في تعريف ذلك المعنى وما كان في الاما في معان  
 ان يجعل حقيقته وذلك يكون بطريقين الباطن في محل الكلام والباطن في صفة الكلام اما  
 ما في الباطن في المحل اختلاف العلماء في موحة العام فبعد خصصه سوجه عند الاطلاق  
 اخص للخصص بعد ما سوجه العوم وما قبله انما هو انما اذا جعل على اخص للخصص في بعض ما  
 ما ولة مطلق الكلام عوم ربه والمراد بالكلام تعريف ما وضع الاسم له فاذا كان صيغة  
 العام موصوفا معنى العوم في حمله على عند الاطلاق او ان الخاص اسم اخر وهو ما وضع  
 صفة الخاص فلو جعلناه صفة العام مساو لا الخاص لاصا مطلقا في ذلك المراد اخصا  
 واذا كان المقصود بوضع الاسماء في الاصل اعلام المراد المحل ليطبق على من واحد يكون المراد  
 واحدا لا احد للمفطس من ان يكون مفيدا فان فصل منه فائدة البالد وتوسع الكلام  
 فلنا مع ذلك هذه القائده دور القائده المطلوبة باصل الوضع والاطلاق في  
 الكلام فاذا جعل كل واحد من المفطس على فائدة محدده باعسا راصل الوضع في ذلك اول  
 من ان يجعل على التكرار لتوسع الكلام فبذلك الدليل ان من محل الكلام قبل الباطن في صفة

منه



اللفظ ولما دخلنا قوله اولاً مستم السامع على الجماعة دون المسر باليد انه اذا حمل على المشي  
 كان بكون النوع حدث واحد واذا حمل على الجماعة كان ما انوع في الحدث وامر بالتميم لها فكون  
 الكرافة مع انه يعطى على ما سبق والساوق ذكر نوع الحدث فان قوله اذا تم الى الصلاة اي  
 وانهم محدثون قال وان لم يفسدوا طهر واما قال وان لم يفسدوا طهر واما فمسموما  
 وقد لا يحمل الكلام من غير المراد الجماع دون المسر باليد وسائر الالام موصفة الكلام  
 في قوله تعالى انواخذكم الله بالقوة انما كنتم وان كنتم بغيره الا ان قال علماءنا  
 رحمهم الله اللغو ما يكون جالساً فائدة المسر عا ووضعا فائدة المسر اطارا الصدق  
 من الخبر فاذا اصفى الى خبر ليس فيه احوال الصدق كان جالساً فائدة المسر كان جالساً وقال  
 السامع اللغو ملكي على اللسان من غير قصد ولا اطلاع جوار اطلاق اللفظ على كل واحد  
 منهما ولكن ما قلناه احوال ملكي من غير قصد له اسم امر موضوع وهو الخطأ الذي هو قصد  
 العبد والسمو الذي هو قصد الخطأ فاما ما يكون جالساً على المقابلة بمعنى في نفسه  
 الاحال المشكك فليس له اسم موضوع سوى انه لغو محمله عليه اول الارشاد قوله واذا سمعوا  
 اللغو اعرضوا عنه يعني الكلام الفاضل الذي هو حال عن فائدة الكلام بطريق الحد دون ما  
 كثر من غير قصد وان ذلك لا يعتد به وقال لا يسمون بها لغوا الاسلاما وقال والقوام  
 لعلمهم فليكون ومعلوم ان مراد المرسى في الفتى لم يعددوا على المقالة المحمودة فاشتغلوا  
 ما هو خال عن الفائدة من الكلام ليحصل مقصود لم يطروا المعالمة دون الحاجة ولم يقتضوا  
 التكلم بقصد وقالوا ان امرؤا باللفظ واما انما اي ضميراً عن الجوار في ذلك الكلام  
 الخالي عن الفائدة دون ملكي من غير قصد وان صاد ما كثر من غير قصد ما عا من معنى الخلق  
 وهو القلب الذي هو السامع التام على المشكك وسائر ما لا فائدة من لغو عا من نفس  
 الكلام فكان هو امر في الحقيقة فيحمل اللفظ على عدم الاطلاع وذلك اطلاق العبد  
 على الخصم العبد عا من غير قصد فان العبد سمع منه وقلنا العبد اسم لربط كلام  
 كلام كونه ربطاً بين الخبر الذي فيه رجاء الصدق والخارج عنه وهو الصدق منه  
 ولذلك ربطاً بين ما لا يخبر به وهو الملك كان ما قلناه امر في الحقيقة لانه لا كلمة

للفقهاء كلام في حكاية

ان الكلام في هذا الباب

حاشية في حكاية  
 في حكاية في حكاية

باعبار الوضوح من عقد الخلق وهو سد بعضه بعضاً من الخلق منه يقول العرب  
 ما عاقد اذ لم يخل وقال القائل وعلل المحل وعقد اسم لسائر الربط  
 الا ان بالقول على وجه عقد احدثها بالاحكام فسمى عقداً لسائر ما يكون ما لهذا  
 الربط وهو عزم القلب مكان ذلك دون العقد الذي هو ضد الخلق في وضع الاسم له محله عليه  
 يكون احوال ما قلناه قوله بله مرفوعة اليها الخصم دون الاطلاق ان اللفظ اما ان يكون  
 ما جودا من القدر الذي هو الاحكام قال تعالى فاذا قرأناه فاسمع قرائه قال القائل  
 في هذا المعنى في الخصم احوال معنى الاحتجاج **١٠** وهذا المعنى في الخصم احوال معنى الاحتجاج  
 في قطرات الدم عا وجه لا بد منه ليكون ضا فانه ما لم يمدد ووجه الدم يكون ضا وان كان  
 الدم يجمع في حالة الظهور في جميعها فالاسم صفة الدم المجمع ثم رماه في محاربا وان كان ما خور  
 من الوصل المعلوم كما قال القائل **١١** اذ اهبت ليقاربها الرياح **١٢** وقال احر  
 له قروا كقروا الخائن **١٣** فدل ذلك برهان الخصم لانه هو الوصل المعلوم الذي  
 يحتاج الى علامة معروفة ما عا من الاحكام وان كان ما جودا من معنى الاسفل كما عا  
 فاد العجم اذا اسفل خمسة الاسفل يكون بالخصم لا بالظهور اذ الظهور اميل ما عا  
 صفة اللفظ نفس ان جملة على الخصم احوال كذلك لفظ الكاح فاما محمله على الوصل والخم  
 عا العقد وما قلناه احوال لان الاسم في اصل الوضوح بمعنى الضم والالزام يقول القائل  
**١٤** انك الصراي البرمة وضمة الملك ومعنى الضم في الوصل يحسن ما حصل من معنى الخار  
 من الواطين عند ذلك الفعل ولهذا في جماعهم العقد يسمى كما ما عا من سبب  
 سوصل به الى ذلك الضم فالناظر في صفة اللفظ يميز اذ الوصل احوال الى الوضوح الذي  
 ساعد حمله عليه فحسب يحمل على ما هو محار عنه وهو العقد وهذا هو المحل في لفظ  
 محمل للخصم والمحار انه اذا ساعد حمله على الحقيقة يحمل على المحار النصح في الكلام وهذا  
 العبد ما لعدم الامكان او لكونه محموراً عرفاً او لكونه محموراً سراً فالذي هو  
 ساعد حمله اذا حلف ان اياكل من هذه الحيلة او من هذه الكربة فان ساعد حمله  
 التمس ان ما هو الحقيقة في كلامه ساعد حمله وانما المحمور عرفاً فمحموراً اذا حلف

ان الكلام في هذا الباب

ان الكلام في هذا الباب

ان الكلام في هذا الباب

ان الكلام في هذا الباب

ان الكلام في هذا الباب



ان لا يصر من هذه الصفات صفة من صفات الله تعالى وهو الكرم والبر  
 مذكور واختلفت مثلها فيهم الله انه اذا اوج هل كتب فيهم من قول بحسب الصلا لا الحصة لا  
 يعطى وان جعل للمعطي على المحار وسوا احد المادى كوز وشره او اوج في البر قد سرت  
 ما البر في كتب ومنهم من يقول لا كتب لا لما صار المحار مراد اسقط اعتبار الحصة على ما قال  
 في الجامع لو قال احبته ان يكتب فقد حصر صرفه الى العبد دون الوطى ولو قال  
 لروحه ان يكتب بصرف الوطى دون العبد حتى لو انما ينام تزوجها لم يحسبها لم يطاها ولو  
 قال للمظلمه الرحم ان راحعت بصرف الى الرحمه دون ابناء العبد ولو قال للمبانيه  
 ان راحعت بصرف الى ابناء العبد والحق الاول اوجه لا باعتبار الجمع بين الحصة والمحار في  
 كونه مراد بالمعطي بل باعتبار عموم المحار وهو من ماء البر باني طريق شريه وعلى هذا لما  
 المخصوصه **مطلق الموكل بصرف الجواب** فان كان ذلك محار لا الحصة مذكور سرعا وان ادعى  
 اذا كان محقا فالمدعى عليه لا يملك الا انكار سرعا والحق له التوصل بذلك فيجعل للمعطي على المحار  
 عدا الطلاق لم يصح منه الا انكار والافراد باعتبار عموم المحار وهو انه حوار الحصة ومن حلف  
 ان لا يحل هذا الصبي فكل بعد ما صار محابك باعتبار ان الحصة مذكور سرعا فان الصبي  
 لم يصر سرعا لا للمهران فيعتبر المحار ليد او شبه هذا الكرم من ان يحصى والله اعلم  
**في معنى الحروف المستعمله في الفقه**  
 قال رضي الله عنه اعلم بان الكلام عند العرب ايم وفعل وحرف ولا يحصى معنى الحصة  
 والمحار في الاسماء والافعال فذلك مجموع الحروف في ما يكون مستغلا من حصة ومنه  
 ما لم يحرر اعراره وكثير من مسائل الفقه يرب على ذلك فلا يدري ما هذه الحروف  
 وذكر الطبري في كرم المسائل عليها واول ما بدأ به من الحروف في العطف والاصل في  
 حرف الواو فلا خلاف انه للعطف مطلقا فلو كان مع حصة الاشارة الى المعطوف والمعطوف عليه  
 في الخبر عن عبد الرحمن بن عمار انه اوردنا وهو قول اهل الفقه وقال بعض اصحابنا في اسم  
 موج للبرية قد ذكر ذلك السامعي في احكام القرآن لذلك جعل البرية كذلك الوصف  
 لان الاله عطف اليد على الوجه حرف الواو في الخبر بهذا المعنى لا يرى ان الحكم

هذا هو الوجه في قوله  
 ان لا يحل هذا الصبي  
 فان كان الصبي  
 مملوكا لم يملك  
 له ولا يملك له  
 ولا يملك له

هذا هو الوجه في قوله  
 ان لا يحل هذا الصبي  
 فان كان الصبي  
 مملوكا لم يملك  
 له ولا يملك له  
 ولا يملك له

في حقيقة طائفة

لما سألوا رسول الله صلى الله عليه وآله ما يابى الله ان يقولوا ما يابى الله تعالى من قوله ان الصفا  
 والمروة في هذا منصوصان بوجوه الواو البرية ما وجد من الجود على الوجود الاصول  
 اربعوا واجدوا ولما يقول هذا من ان المسان وطريق معرفة العاقل كلام العرب في  
 الاصول الموضوعه عند اهل اللغة عبرة ما لو وقع الخلاف في معرفة حكم السمع يكون طريقه  
 الناملة في النصوص من الكتاب والسنة والرجوع الى اصول الشرع وعند الناملة كلام العرب  
 واصول اهل اللغة من ان الواو انوح العرب فان العاقل يقول جاني بدو وعمر وعلم من  
 هذا الاحار يجيها من عمر مقاربه ولا يرتد حتى يكون صادقا في حده سوا حاه عمر واو لا م  
 ردا ويزيد عمر واو جارا معا وكذلك وضعوا الواو للجمع مع النون يقولون جاني الردون  
 اي بدو ويزيد ويزيد والعامل يقول انما كل السكوت من اللين منهم من الجمع بينهما دون  
 البرية على ما قال العاقل **لان** الله عز وجل خلق وتان سله **و** ولو وضع مكان الواو  
 هنا الفاء لم يكن الكلام سعيها والفاء يوجب برسام حثا به للمعقب مع الوصل فلو كان  
 ذلك موج الواو لم يخل الكلام بذكر الفاء مكانه وكذلك بقدر الخلق انما اذا ذكر الواو  
 مكان الفاء ناهي يقول امرانه ان يطل المدا ورا طالق يطلو الخال فلو كان موج الواو  
 البرية كان هو من الفاء فيسعى ان يتغير الطلاق الى وجود الرطب وامام حث الوضع  
 فلا يتم وضعوا حرف لم يكون ليدل على معنى مخصوص كما فعلوا في الاسماء والافعال  
 فالاستعمال لا يكون الا لفعله من الواو او لغيره وتكرار المعطوف المعنى واحد لو حله خذاه  
 عن الفايده كما قررنا فلا يلتزم ذلك الحكم ثم ايم وضعوا الفاء الموصل مع المعقب ومن  
 للمعقب مع التراجعي ومع للقران فلو قلنا بان الواو بوجوه القران والبرية ان تكرار  
 باعتبار اصل الوضع ولو قلنا بان الواو بوجوه القران فلو قلنا بان الواو بوجوه القران  
 اصل الوضع ثم يسوع هذا العطف انواعا لكل نوع منه من خاص ويطر من الاسماء  
 الاصلان بانه لا ادى مطلقا يسوع انواعا لكل نوع منه اسم خاص باصل الوضع والبرية  
 لذلك وهو نظر ما قلنا في اسم الرتبة انه للدار مطلقا باعتبار اصل الوضع وانما قلنا  
 المستعملون عليه في انه الوصف الفصل والجمع من غير ريب وان كان البرية باعتبار

طريق معرفة الحكم النام

من غير ان يكون في الاله على التفسير  
 بوصف فلا بد ان الواو للتكثير مطلقا



فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ودلل لذلك في كتابه الذي هو المنصوص وتعلق بهذا الكلام مراعاة الترتيب  
ولذلك قوله ارفعوا واجدوا فاما بما عرفت من الترتيب بهذا التصريح في متعارضة  
فانه قال واجدوا والرفع مع الرفع ولكن مراعاة ذلك الترتيب يكون الرفع مقدم الحذف  
والقيام بمهمة الرفع على ما بينه في موضع ان شاء الله وكذلك قوله ان الصفا والمروة  
فان مراعاة الترتيب بينهما ليس باعتبار هذا النص من النص بل انهما من اعتبار الله ولا  
يرتفع هذا وانما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابدوا ما بدا الله تعالى على وجه التفسير الى الافهام  
الساكن ان الواو بوح الترتيب فان الذي يسوق الى الاهتمام في مخاطبات العباد ان المبدأ بل  
على ان ان القاية فيظهر بها نوع قوم صالحه للرجوع ولما قال علماء واما في موضع تفريل يسع  
الطلب لهذا فانه سدا ما بدا الله الموصى اذا استوفى منه الترتيب لان المبدأ بل على ان  
الاهتمام وقد عرفت بعض ما كان في الترتيب مرجع في العطف لما يحذف الواو ويحل  
الجمع وان يوسف رحمه الله تعالى مرجع معنى العرفان وخرجوا عما هذا ما اذا قال لامرانه ولم يدخل  
بما ان حله الدار فالتالي وطال وطال وطال فانه يظن واحد عند ان جمع باعتبار  
انه مترتب في نوع الناسه على الاولى في تيسر الاول الى عدة وعند ما يقع المدار على ما  
باعتبار ان يفتح جملة عند الدخول معا وهذا عطف فلاحدا من ابحاثنا ان الواو للعطف  
مطلبا الا انما يقولان موجه الاسرار من المعطوف والمعطوف عليه والخبر وقوله ان دخل  
الدار فالتالي جملة تامة وقوله وطال وطال جملة ناقصة لانه ليس بهما ذكر السرط فاعتبار  
العطف خبر المذكور في الجملة التامة كالمعارضة الجملة الناقصة متعلق بل بظلمة الدخول  
بدا واسطه وعند الدخول يبرز جملة كما لو ذكر السرط مع كل بظلمة الا ان لم ادا  
فان حان ريد وعرفوا كان المهوم من هذا ما هو المهوم من قوله حان ريد حان عرفت وان حان  
يقول الواو للعطف واما سعلو الطلاق بالسرط كما علم وهو علق الناسه بالسرط  
واسطه الاول فان ضروره العطف هذه الواسطه ما لا اول سعلو بالسرط بدا واسطه  
والثاني واسطه الاول من قوله القدي بل المتعلق بالجل واسطه الخلق من عند وجود السرط  
من ان سعلو من ان سعلو ولكن ان هذا لو كان المتعلق بالسرط طلاقا وليس كذلك

البداية تدل على زيادة  
القنانية

بل المتعلق بالسرط طلاقا عند وجود السرط اذا وصل الى الخلق وانه يكون طلاقا فادور المحل  
ثم هذه الواسطه في الذكر منقرويه ازمه المتعلق وذلك ان الوجود العرفي والوجود كالتو  
كروا السرط كل بظلمة وبها انام مما قاله اوضحه اوضحه مراعاة حقيقه المعطوف ومعلوم  
انه عند وجود السرط ذلك المعطوف بالسرط طلاقا فادور من ضروره المعطوفات هذه  
الواسطه ذكر ان عند وجود السرط بصر كذا طلاقا فادور من ضروره ونحو الوقوع ان  
الاسع الا واحد فان هذا يبين ان الاعداء لو كرموا في الطلاق وطال وطال وطال فالتالي  
في الخبر ايضا يظن ان الواو بوح المعارضة الا ان في قوله لو قال اسطال وطال فالتالي  
وطال فالتالي الدار يظن ان عند الدخول جملة وهذا عطف فان المعرفان حروف موصوع  
وهو مع ملو حلت الواو عليه فان يكونا واذا اخر السرط في المتعلق اما يظن ان هذا  
المعنى بل ان الاصل في الكلام المعطوف ان من كان في اخره ما تغير موح او لم يوصف ولم يفتا  
احد ولهذا لو ذكر استسا في اخر الكلام بطل الكل به فلهذا اذا ذكر سرطا ان المتعلق  
بالسرط بغير ان المذكور او السرط طلاقا فادور بغيره عطف على اخره بغيره بغيره بغيره  
واذا كان السرط سابقا فليس في اخر الكلام ما تغير موح اوله وكذلك الخبر فان الاول  
طلاق سوا ذكر الثاني او لم يذكر فادور لم يوصف ولم يفتا اخره ناسه الاول فلقى الناسه  
والثانية اعدام محل الوقوع في العساره الكلم او العطف على قول النبي صلى الله عليه وسلم  
الاول قبل ان يرفع من الكلم بالناسه وعند محمد عند الفراع من الكلم بالناسه مع الاول  
لحوازان بحق كما انه سرط او استسا بغيره وما قاله ابو يوسف احو فانه ما لم ينع الطلاق  
لا ينع المحل ولو كان في موضع الاول بعد الفراع من الكلم بالناسه لو فاعا مع وجود المحل  
مع صحة الكلم بالناسه وعلى هذا قال في قوله فان لم ينع الدخول بها استطال واحد وعرف  
يظن واحد ان الواو للعطف فينبغي ان الواحد من ذلك العرف في الكلام  
بل كلمة واحدة حكمه لانه لا يمكن ان يغير عن هذا العدد بعبارة او جز من هذا وعطف  
العطف على العطف مجموع كلمه في كلمة واحدة فاما مع هذا فاعا مع الكلم بطلوا لما  
لو قال واحد ونصف يظن ان لا ينع لانه ليس لما صح له عبارة او جز من ذلك كما في كلمة واحدة

الاصلي في الكلام المعطوف

ذكر الاستثناء في اخر الكلام

كلمة مستخدم



حكاه عن هذا الاصل ما قاله الجامع لوروج اسير بعراد من مولاتها ثم اعقبها المولى  
 معا حارنكها ولولا ان هذا هو الاول في تظليل الناحية لكان له  
 في آخر كلامه ما وجب له فان باجر الكلام بسبب الجمع من الخبر على حاوود المظلل لكان  
 موقعا في الكلام على احره وكان المراد رحمه الله تعالى الواء والجمع والجمع كروا والجمع  
 لتمام الجمع وعندنا الواء المعطوف والامر على ان يصرف كل واحد من المذكورين كما قد ذكر  
 وحده واعاوجه الجمع معهما ذكر او بيان هذا مما اذا كان له فعل واحد فقال هذا  
 او هذا وهذا فانه خير في الاولين ونحو الناحية على ان قال هذا او هذا او هذا  
 وعند الفراء خبر فان ما وقع القوم على الاول وان ساء على الثاني والثالث ان جمع بينهما  
 كروا والواو فكان جمع بكنا به الجمع فقال هذا او هذا واسدك ان قال في الجامع راجل فان  
 ويرى ان لم يندمهم سواء ويرى انما فقال لا يران عنق والدي هذا موصوفه وهذا وهذا  
 يقوم كل واحد منهم بكنا به مولى ما لو قال اعقبهم واو قال اعقب هذا وسكت قال  
 وهذا يعني الاول كل واحد من الثاني ضم ومن الثالث بكنا به ولما نقول اوجه لتصح  
 كلامه على ما قاله الفراء لا خبر المسمى عن خبر الواحد فقال الواحد جروا ولما سركر ان  
 والمدور في كلامه من الخبر قوله جروا فادام الخليل كان كل واحد من الاخرين مذكورا  
 ليحيا ان يكون الخبر المذكور خبرا لها والعطف للامر ان الخبر لا انبان خبر اخر من هذا  
 فعلى الثالث في المعرف بالمدرك صار كما قال احد هذين جروا وهذا يكون ضم الثالث  
 الى المقوم من الاولين الى غير المقوم فلهذا على الثالث وسلكه الجامع انما خرج  
 على الاصل الذي بينا فان في آخر كلامه ما اعتبر موصولا وله ان يوجد اول الكلام على الاول  
 محانا عن ساءه ومقر في ذلك خبر كلامه عندنا في هذه لان المستعنى بمرور المالك فيفسر  
 حكم اصل القوم عندهما فيسفر حكم التراء على السقاء فلهذا يوجب اوله على احره واحملوا  
 في عطف الجملة السامة على الجملة السامة كروا الواء وكروا اذا قال ركب طالق وعم طالق  
 فاما يظن انهم واحد وكل واحد من الكلامين جملة بكنا به لانه اسد وجروا والواو بينهما عند  
 بعض ما احبوا بهم انهم انهم لا ينداء الخبر في الكلام كذا قوله تعالى والراحمون في العلم

العطف للامر ان في خبر

عطف جملة بكنا به على طالق

وموله وكروا الباطل وقوله في حكم العدم واولئك هم افاستقوا لا الذين اوافاه امدا  
 عندنا فان رضي الله عنه والاصح ان هذا الواء المعطوف الصلعي لا ان لا ينداء الخبر ليس  
 من حكم خبر العطف بل باعتبار حاجة المعطوف اليه اذ لم ينداء خبر او احاحه او ادركه خبرا  
 ولهذا عند الحاجة جعلنا خبر المعطوف عن ما هو خبر المعطوف عليه اذ امر الامر في الحاجة  
 نرفع بعد ذلك ان اذا قال امره اسطالق ان خطبه الدار وان خطبه الدار الاخر  
 فاما يظن ان هذا هو الاول في تظليل الناحية لكان له فعل واحد فقال هذا  
 واحد فاما اذا تعدد ذلك بان يقول فلانة طالق وفلانة فانه يقع على الناحية عرما  
 وقع على الاول ان الاسير ان يظن في تظليله واحد لا يحق موله حالي يند وعمر  
 فانه احار عن مح كل واحد منهما بفعل على حدة لا يجمع بينهما بفعل واحد لا يحق وعمل اصل  
 الذي بينا ان الواء لا توحى الربط ما قاله كتاب الصلاة وسوى بالسلمة الاول من علي  
 منه من الخطبة والرجال والنساء فان مرارة العطف الربط وكذلك مرارة ما قال في  
 الجامع الصغر من الرجال والنساء والخطبة فان الربط في هذا لا يحق فمرارة مرارة  
 بجمعهم في سنة وقد يكون الواء بمعنى الحال المعنى الجمع ايضا فان الحال بجمع ذا الحال من قوله  
 فقال حتى اذا جاءوها وصحت ابوابها ان جاءوها حال ما يكون الواء ما ينفوخه وعمل هذا قال  
 في المداور ان قال بعد اذ انى النوا وحرامه لا ينفوخ ما لم يور الواء معنى الحال  
 فاما جعله حراما عند الاذار وقال في السرا اذا قال امحوا النار واسم اسور اسم الناسوب  
 فاما يظن انهم واحد في حال فيج النار وانما قال امره اسطالق وانما ينداء بطلون الحال  
 لا الواء المعطوف في الاصل فلا يكون مرطافا قال عند الامر صحت بمرصها ومن الله  
 فقال لانه عنى الواء والحال وذلك يحمل بكنا به فانه حال مرصها وكذلك لو قال اسطالق  
 واسطالق او اسطلقه وقال في المصاريه اذا قال جدهم الالف والعمل بما صار به  
 في البر فانه لا ينداء خبره في البر وله ان خبرهما ما نداه من جوع الحار وان الواء  
 للمعطف في الاطلاق والناس والكل من الكلام اسعرب هذا العطف وقال ابو يوسف في محمد اذا قال  
 امره لزوجها طلق في ذلك المفرد هم عظمها في الالف عليها وكذلك لو قال الروح اسطالق

المعنى خبرا في الناحية

حكم الواء في

الامانة لا ينداء



الوادعوى العباء

جمل غدا الساع ولك  
درهم

وعلى القول في فصل تحت ألف وفيه طرفان لما اختلفا فيه اسمعيل الواو بمعنى الماء، مجازا  
فان ذلك معروف في القسم الاول من قوله فانه وسر قوله بالله وبالمحملة على هذا الحار يد لانه  
المعاوضة فان الخلق عند معاوضته كان هذا مبررا ما لو قال اجعل هذا المبلغ الى اصول ذلك وفي  
والسائر ان هذا الواو الحال فيهما قال طعني في حال ما يكون ذلك على الف وفيه وبالمحملة على هذا  
لانه المعاوضة كلمة قوله ان في الفاو اصلها في المصارف ولا معنى لحرف الماء هناك حتى  
جعل الواو عناية عنه ولا يمكن جعله على معنى الحال لانعدام دلالة المعاوضة فيه واوضحه رحمه الله  
بقوله يطلعون على ما لا يواو للمعطف حصصه وباعشار هذه الحصص لا يمكن ان جعل الالف  
بدل عن الطلاق ولو جعل بدلا لما جعل بدلا له للمعاوضة وذلك في الطلاق بان يد فان  
الطلاق في الغالب يكون بعرض الا يرى ان يدكر العرض بصر كلام الروح عن المينح من الملك  
ان يرجع عنه فعل قولها واخر برز الخصة باعشار دليل ان دعيا ما وضع له في الاصل خلاف  
الاحاق فانه عند مسرور بالبدل الصحيح بدوهم واما جعل اللفظ على الحار باعشار عن المعاوض  
فيه لانه اصل واما جعل الواو الحال لانه يصح في ذلك كما في قوله ادوا حرا بثلث واشتر  
فان صفة كذا في الحال لانه حاطة بالاول والآخر صفة واحدة ومحموع عنه في حالة الاداء  
ومحموع عنه في حال الثروان لان المقصود ان يعلم بحاسن المصلحة في بعض ثمره وذلك في البرول  
فاما قوله حدهم الالف ليعمل بما في البر فليس في هذه الصفة احوال الحال ان النزل لا يكون  
حالا لعله وقوله اسطالوا بصره للمعطف حصصه ولكن فيه احوال الحال ان الطلاق  
محموع حال الميراث باعشار الظاهر لا يدبر في العضا والكورة بحسب العمل منه **فصل**  
واما الفاو للمعطف موجه التعبد بصفة الوصل فبسته تربف وان لطيف ذلك  
لما ليسا ان كل واحد يخص معنى اصل الوضع الاول كما في ذلك خرج من ان يكون مستدا فالمعنى  
الذي اختص به الفاو ليسا الا ترى ان اهل السائر وصلوا حروف الفاء بالحرف وجمع حروف الخاء  
لان الحرف وصل بالمرط على ان يعقب بوله وجود المرتبط لا فصل ولذلك سمع حروف الفاء  
لوعطف الخ على الفاء ما جاء السنا ما هب وبما صرر فوضع اي بذلك المصير في اطم  
واشبع ان بذلك الاطعام وعما هذا قوله علم الرجز في قوله والله الا ان كان مملوكا فاستتره

انما لعظمكم على العلة

منعقدان يدلان المراد اذ جعلنا المراد اعماق في العرب فواسطه الملك وسول خدمش  
 ما في الف درهم فصاعدا ان ما بردا ر عليه تصاعدا وارتفاعا وعل هذا الاصل قال علماء ما في ما قال  
 لغز بعد هذا القدر بالرفع وقال المسمى فهو حرفه يعقوب وحل فاما انهم منعها خلاف  
 ما في ما هو حرف او وهو حرفه يكون في الدالحا افعولا فلا يعقوب او قال الحماط انظر الى  
 هذا النور المسمى قنصا فعالهم فاقطعته مقطوعا واداهوا بكسبه مصاعا ان الحماط ضاها  
 لا ان الفاء للتوصل الى المعصب فكأنه قال ان كفاي قنصا فاقطعته كذا في ما في ما او قال اقطعته واداه  
 فهو بكسبه مصصا فانه ان يكون صا سا لو تود الا ان مطلقا وقد قال بعض مشايخنا رحمهم الله  
 اذا قال العر المدحول ما ان دخل الدار فاسطالو فطالو فطالو فدخلها بها طلو واحد  
 عند ان حصة رحمهم الله باعتبار ان الفاء بحول سفعار اعز الو او محاز العرب احدى هاهنا من الاخر  
 قال رضي الله عنه والاصح عند ان هذا يطلو فاصد عند فم جمعا لا ان الفاء للمعصب  
 فيفسله بربيع الساسه والاولى الوقوع ومع الترتيب ان الفاء الساسه اياها  
 تبيح بالاولى مع امكن اعتبار الحصة / اعني للمصير الى المحاز والدليل على ان الصحيح هذا  
 ما في الجامع ان دخل هذه الدار فدخلت هذه الدار لا اخرى فاسطالو فان السطر  
 ان يدخل الساسه بعد دخول الدار الاول حتى لو دخلت الساسه قبل الاول لم يدخل الاول  
 لم يطلو خلاف ما في ما في ما و دخلت هذه الدار وقد وصل الفاء بها هو عليه اذا كان محتمل  
 الا متدا و سول الرطل العزم اثير بعد ان ان الفوت وهذا على سبيل ما ان الفاء المخاطر بالبشاه  
 والمركب ان ذلك مبتدأ صحيح في حرف الفاء مقروبا به وعلى هذا لو قال لعمري اذا الى الفاء  
 فاسحرفه يعقوب وان لم يود انه لسان الفاء الى انك قد صرت حرفا وصفه الحريم بمتمد وكذلك  
 لو قال الحزبي اربل فاسا من كان انا اربل اولم يربل ان معنى كلامه اربل انك اربل والامان  
 مسد ما ما قال علماء ما رحمهم الله من يقول اعدان على الف درهم قد ربح الله بلمرمة درهمين بذلك  
 المحقق معنى العطف اذ المعطوف غير المعطوف عليه واعصار معنى الموصل والترتيب  
 في الوجوه الى الواح ولما بعد اعصار حصة معنى حرف الفاء حوالا عن الو او محازا  
 فكانه قال درهم ودرهم والساق في يقول بلمرمة درهم واحد ان ما هو موحدا ان ما هو موحدا حرف

فوق من قوله فاقطع  
وقوله اقطع

الاصح

فرق ہیں ورنہ  
و دھلت

الحمد لله الذي جعل العلم من أجل النفع

والصالحين والبرين والذين هموا























على ان يكون على الله الالحق وعما هذا في السبع اذ قال ان الحزن اسنور على عشر من اهل الحزن  
 ان العشر سواء والخيار في تعيينهم الله لانه شرط ذلك ليعتد على خلاف ما لو قال اسنور عشرة  
 او عشرة او ثم عشرة فلخيار في بعض العشر ان من انهم لان المسكن عطف افعالهم على افعالهم من غير  
 ان شرط نفسه في افعالهم سببا وقد استعار الكلمة بمعنى الباء الذي يصح العواضل ما من العواضل والعوض  
 من المردوم والاصالة او حوزي اذ قال ان هذا الشيء على الف درهم او احدى تلك درهم او درهم  
 يكون معنى الباء ان السبع والاحاد كجمل المعاني بالشرط فيعمل على هذا الاستعار لصحة الكلام  
 ولما قال ان الوتر في هذا اذ قال ان المراه لروحه ما طلع في هذا الف درهم وظلها واحدة في ذلك  
 من له ما لو قال بالقرن ان الحلق عند معاوضه وان حقه سول الحظ عليها من الالف  
 ويكون الواقع رجعا ان الطلاق كجمل المعاني بالشرط وان كان مع ذكر العوض ولما كان من له  
 البعد من المروج حتى لا يملك المروج عند من يملكها وحقق الكلمة للشرط اذا كان سببا في ما كمل  
 معنى الشرط عند علمه دون المحار وعما اعتبار الشرط لانها من من المال لانها شرط انواع الملاك  
 ليمتصاها بالمرام المال والشرط على الشرط وحمله ولا يعلقه اجزاء او قد يكون على معنى من  
 قال تعالى اذا اختلفوا في الناس سوفون من الناس وكل من لبعض اعسار اصل الوضع  
 وقد يكون الامداء القائه فعول الرجل خرج من الموم وقد يكون للمعسر عا ليار من جديد وور  
 من قطر وقد يكون معنى الباء قال تعالى يحطون من امر الله اي بامر الله وقد يكون صله بان قال  
 تعبر لكم من يوبكم وقالوا حسوا الرض من الاوان في حمله على الصلة بعد جزمه على معنى  
 وضع له باعتبار الحصة واستعار له محاراة وغير الحاجة الى تمام الكلام في الكلام الخارج من ان يكون  
 بعد او عا هذا في الخاضع ان كان يدرى من الدراهم الا لانه فاذك بد اربع موحات  
 ان الدرهم الرابع بعض الدراهم وكل من للسفر و لو قال المراه لوجهما اخلف على ما يدرى  
 من الدراهم فاذك يدرها درهم او درهمان لم يمانه درهم لانها صله لصحة الكلام  
 قال الكلام لا يصح الا بما حصر اذ قال اخلف على ما يدرى درهم كان الكلام كجمل اول  
 لو قال ان كان يدرى درهم كان الكلام يحيا فعلا الكلمة البعض لانها صحيحة الكلام  
 وقدما المسائل على هذه الكلمة ما سبق **فصل** واما في فني للظرف باعتبار

الطلاق بالعينين

شرطها بل الخلف  
جمله

يجزى

اصل الوضع على ان يدرى درهم وعلى اعتبار هذه الحصة فلما اذ قال العزم عسسل ثوبا في منزل  
 او امره فوضع يلمر في ذلكها لانه امر بقصبة لهما الطرف اوعا بلمه طرف الزمان وطرف  
 المكان وطرف الفعل فاما طرف الزمان فبانه ما قال لامر ان طالق عدا بها تطلق عدا  
 باعتبار انه جعل العذر طرفا وصداق الزمان طرفا لاطلاق حمله مع منه فتصير موصوفا  
 في ذلك الزمان ما بها طالق بعد الاطلاق كما طلع البحر يطلع فتصير الطلاق في جمع العدا  
 من له ما لو قال ان طالق عدا وان قال بوسا حرا التمارم صدق في القضا عداها كما في قوله  
 عدا لانه لو كان المحصر مما يكون موصوفا العزم وعند ان حمله بدين القضا لا رد لحرز  
 الظرف لعل ان المراد جزء من العدا الوقوع انما يكون حرا والحرز بينهم بعد عدم  
 النية فلما كان وحده من العدا يطلق واذ لو كان حرا التمارم كان هذا سببا للمهم وهو مصدق  
 في ما رويهم كلامه في القضا خلاف قوله عدا فاللفظ هناك صام لجمع القضا فيه احس  
 التمارم يكون حصصا وعما هذا لو قال ان صله المهر وهو على صوم جمع المهر ولو قال ان صله المهر  
 فهو على صوم ساعده باعتبار المعنى الذي قلنا واما طرف المكان فبانه في قوله ان طالق الدار  
 او في المكون فانه مع الطلاق عليها كذا يكون بالمكان لانها طرفا لاطلاق فان الطلاق  
 اذا وقع في مكان فهو واقع في الامكنة كلها وفي اذ انصرف الطلاق متصف به في الامكنة كلها  
 الا ان هو اعني اذا اختلفت افع الطلاق ما لم تدخل باعتبار ان كان المكان على الفعل  
 الموجود فيه وانما الفعل في كلامه مكانه قال ان طالق الدار او هذا هو طرف الفعل  
 عا معنى ان الفعل انما طرفا لاطلاق حقه والمهر من الطرف والشرط مناسبه من جهة المعارفة  
 او من جهة علو الجرا بالشرط منزلة قوام المظروف بالطرف فمعنى الكلمة المعنى الشرط محاراة ان  
 كان الفعل سائقا او موجودا في الحال يكون محارا وان كان مستظرا سعلوا الوضع وجوده كانه  
 حكم الشرط وعما هذا لو قال ان طالق حصة في حاضرت طلقا في الحال لو قال ان طالق في حصة  
 فاما لا يطلق حصة فان الخاضع اذ قال ان طالق حصة في حاضرت طلقا في الحال لو قال ان طالق في حصة  
 ولو قال ان صله يوم فان قال لعل في طالق عدا المهر من العدا وان قال لعل التمارم يطلق  
 حتى من هذه الساعة من العدا وعما هذا في السرا اذ قال ان الحزن اسنور عشرة

فرق بين قوله في الشر  
ولفظ المهر بدو

الشرط في المهر بدو

استطاع في معنى



في واحد القسم ان على الظروف العدد بعد الحروف في السبعة الى الذي منهم لا اله الا  
 ما شرط لغيره ساق امان من صميم الى الله ليكونوا عزم ولو قال لعدا على عزم وراهم في عزم  
 لم يسمع لان الفساد لا يصلح طرفا للمثله بلا سنده الا ان يعز حروف مع فانها بال معنى مع قال  
 فقال فادخل في عداد من عدادى فاد اقال للتحديد لم يسمع عزم والمزمع قوله هذه السبعة  
 لا يسمع لان المال لا يحل بالسك ولا يكون بمعنى مع يكون معنى من قال تعالى وارزقهم منها اي منها  
 ولو قال لو قال لامرانه اسطالوا واحده في واحد في طاق واحد الا ان يقول بوسع مع تحدد  
 بطلوا عزم دخل بها اولم يدخل بها وان قال عزم الواد فذلك صحيح الصاع ما هو مد هذا لعل  
 الخوار في حروف الصلح ان عام بعضا مقام بعض بعد هذه السبعة بطلوا عزم ان كان  
 دخل بها واحد ان لم يدخل بها بغيره قوله واحده وواحد وقال الربا دار اذ اقال  
 اسطالوا سبه الله تعالى في ارادته لم يطلوا بغيره قوله ان الله تعالى جعل قوله في حواله  
 الدار عزم ان حلتها لا في قوله في علم الله فانها بطلوا لا اعلم استعمل عام بمعنى المعلوم  
 تعالى علم ان جسم وقول الرجل اللهم اشهد لنا على من اى معلومك وعلى هذا المعنى استعمل  
 جعله معنى السوط فان قيل لو قال قدرة الله تعالى لم يطلوا وقد استعمل القدره معنى المقدور  
 وقد يقول من يستعمل سبها قدرة الله تعالى فليس معنى هذا الاستعمال انه ان قدرة الله  
 الا انه مقام المصاف له مقام المصاف وسله لا يخفى العلم ومرة هذا الحسن انما الظروف  
 وهي مع وفيل بعد وعند فاما مع في المقاربه حصصه وان كان قد استعمل معنى بعد قال تعالى  
 فار مع العرس لسا وعلى اعشار حصصه الوضوع فب ان اقال لامرانه اسطالوا واحده مع واحد  
 بطلوا عزم سواء دخل بها اولم يدخل بها وكذلك لو قال معها واحده لانها غير مان في  
 الوقوع في الواحد ولو قال لعدا على كل درهم من هذه الدراهم العزم درهم فعلمه عزم  
 درهمها واما قيل هو للعدم قال تعالى من قبل ان يطررها واما لو قال لامرانه وقت  
 الضحى اسطالوا قبل عزم العزم بطلوا في حال خلاف قوله قبل عزم العزم فاما لا يطلوا  
 الا مع عزم العزم ولو قال لغير المدحول بها اسطالوا واحد قبل واحد بطلوا واحد  
 ولو قال قبلها واحد بطلوا عزم لان من الحق الكفايه بهذه الكلمه عند ذكرها من اسمين

الا لا يجزئ

لقد  
 فرق بين الشبهة والارادة والعلم

المراد من قوله  
 لا يسمع لان المال لا يحل بالسك  
 لان المال لا يحل بالسك ولا يكون بمعنى مع يكون معنى من قال تعالى وارزقهم منها اي منها

شرا  
 جمل

لج

بصرفها المذكور احرا واذا لم يلحق بها كفايه فان قلت المذكور او لا يقول الرجل فان زيد  
 قبل عزم ومصرف قبل الى محي ريد ولو قال سلمه عزم ومصرف الى محي عزم ومصرف الى محي  
 قوله قبل محي واحد اي قبل واحد يقع عليك فليس الاول ومعنى قوله قبلها واحد اي قبلها  
 واحد ومعنى عليك يقع السان بها لان من اصاف الظل او الى وقت ساق يكون موقعه في الحال  
 واما بعد من المدح في الباحر في اصل الوضع قال تعالى لم يسمع لم من مدحوكم وقد  
 استعمل معنى مع قال تعالى عتقك بعد ذلك زعيم اي مع ذلك وقبل هذا من صله الخطا اي  
 واول بعد ما عدم ذلك انه زعيم وعلى اعشار الوضع قبلها اذ اقال لغير المدحول بها اس  
 طالوا واحد بعد واحد بطلوا عزم ولو قال بعد هذا واحد لم يطلوا الا واحد للحرف  
 الذي ابرأ الله واما بعد من المحصر في اصل الوضع ولما اقال لغير المدحول العزم الذي قد  
 يكون زعمه الا ان يقول ان لو قال لامرانه اسطالوا عند كل يوم بطلوا كل يوم واحد  
 حتى يمس سلاسله كذلك لو قال كل يوم او مع كل يوم خلاف ما اذا قال كل يوم لانه اذا  
 لم يمس كلامه سام الظروف يكون الكل طرفا واحدا فاذ افع الا واحد وان كررت  
 الامام واذا ذكر سامر اسماء الظروف بغير ذلك يوم يكون طرفا واحدا واما يحق ذلك اذا  
 وقعت بطلوا في كل يوم وعلى هذا لو قال لامرانه اسطالوا على كل يوم يكون طمسارا  
 واحدا واذ اقال كل يوم او عند كل يوم او مع كل يوم حددت افعار طمسار في كل يوم وهذا  
 الحسن حروف الاسماء والمقصود فيها اعشار اصل الوضع الا قال تعالى الاحمر عاما  
 وعزم قد استعمل للاسماء وقد استعمل بها للمكره يقول الرجل درهم غير درهم رجل  
 عزم عام وقال تعالى صراط الذين اجمع عليهم غير المعصوم عليهم فالمعنى عليهم هو المعنى  
 المعلوم لانها وان ذكرت على وجه المعلوم هي غير مقصود لغير سبيلها بغير المكره ولا  
 يستعمل في قوله غير المعصوم الا المعصوم وعلى هذا فان الربا دار اذ اقال كل حازه  
 في عزمه فانهم عزم قال في جارات فالتقول قوله خلاف ما لو قال كل حازه في حازه  
 حازه واما لو قال لعدا على درهم غير داني بالرفع بلزيم درهم تام ولو قال غير داني  
 ما ليس بغير سبيله ويستعمل من الدرهم داني ولو قال لعدا على دسار عزم درهم

قبلها واحد قبلها

واحدة بعد واحدة  
 واحدة بعد واحدة

فرق بين كل يوم وبين  
 في كل يوم

فرق بين عزمه وبين



بالرفع لم يرد سارا نام ولو قال عرسه بالصيغة فكذلك الجواز قول محمد بن قول الله والى يوسف  
 بقص من الدمار فمر عرسه ذراعي لانه معني الاستفهام وما هذا الفصل بالى موضع ان سارا الله  
 من سارا لسان وسور يستعمل للاسما الصاغة ما قال في الجامع اذا قال الرجل في يدي ذراعي الا  
 بانه او عرسه وسور بانه جمع ما في يدي صيغة فمدا كذا اسما، وقد سأل الجامع **فصل**  
 واما الباء فهي للاصاق اصل الوضوع هو الحصة وعلم ان استعمال العرب قول الرجل كيت  
 بالعلم وصرت بالصفة ليدل على الايمان من اذا قال لعمر نعم منك هذا العدد كثر من خطه  
 حده يكون كذا صاحب كورا الاستدلال به قبل الفصل ولو قال نعم منك كذا من خطه حده  
 بهذا العدد يكون الخطه سلاحي الحورا لا موحدا ولا حورا الاستدلال به قبل الفصل لان الباء  
 للاصاق فاذا فرمها بالكرم هذا الصول كذا بالعدد الذي هو الاقل في الصلح والسرور  
 والاسماع يكون بالاصول والتم هذه الممر في السمع خلاف ما اذا لم يذكر حرف الباء معروبا بالكرم  
 فانه يكون هو الاصل فيكون مفعولا والمفعول الذي يكون سلهما وعلى هذا لو قال لعمر ان  
 احسن عدوم فلان فاستخرج هذا على الخبر الذي يكون عدوم فلان لا يقول الخبر  
 محذوف ههنا وقد دل على حروف الماء الذي هو للاصاق كقول القائل سم الله ان يذات باسم الله  
 مملون مع كلامه ان احسن خبر مملوفا عدوم فلان والعدوم اسم لفعل موجود فلا يسأل  
 الخبر بالناظر ولو قال لا احسن مني ان فلانا قدم هذا على الخبر فاعلم ان ما اطلنا لانه لما لم يذكر  
 حرف الباء فالمدكور صلح لان يكون مفعول الخبر وان ما بعده مصدر والخبر اما يكون كلام  
 لا فعل فلا قال ان احسن خبر عدوم فلان والخبر اسم الكلام يدل على العدوم ولا يوجد  
 عنده العدوم لاحاله وعلى هذا قال الراداس اذا قال لسطا الوسم الله او بارادته  
 او حكمه لم يطلو فلا دل على ان احسن مني لان الباء للاصاق فيكون ليدل على معنى السرور  
 مفعولا الله وعلى هذا قال في الجامع اذا قال لعمر ان احسن خبر هذه الدار الانادي  
 يحتاج الى الادنى كل مرة لان الباء للاصاق فاما جعل المسمى حروفا مملوفا بالادنى  
 وذلك يكون لا يحيد الادنى كل مرة قال تعالى ما جعل الانا مريلا في ما موزع لك  
 ولو قال احسن مني لان ادنى لك هذا على الادنى مرة واحدة لا يتغير الخبر بها هنا على

بلغ

السم

فرق بين قوله يا ذني  
 قوله ان اذ لانت

الاستفهام الخافعة الجنس في صيغة الكلام محل علم معنى القائه بخار الما منها من المناسبة  
 وعلم ان قوله تعالى الا ان يحاط بكم الا ان يقطع ملوهم اي حسم قال السامع في قوله واسمحو  
 برسول الله الى الباء المستعص ما بالمرم مع بعض الراس وذلك اني ما ساوله الاسم وقال انك  
 للماء صلة للمؤكد من قوله تعالى ثبت بالدهن به قال واسمحو واسمحو فكم مرة مع جمع  
 الراس فلبا اما السمع ولا وجه له لان الموضوع للسقم حرف من التكرار والاسم  
 اصل الوضوع ولا وجه له على الصلة لما مع معنى الاعاء او الخلل على غير فائدة مقصود  
 وفي التوكيد والتماس قول الباء للاصاق باعتبار اصل الوضوع فاذا فرمها باله المصح سعدى  
 الفعل بها الى محل المصح فمسا والجمع لا يقول الرجل سكت الحائط سدى وسكت راس السم سدى  
 فمسا وظهر وان افرم محل المصح سعدى الفعل بها الى الالة فلا يفتقر الاسفار وانما يفتقر  
 الصاق الالة بالمحاط وذلك لا تسوء الكلام ان لم اخبر الاله بل مبرله الكال سادى المصح  
 بالاصاق بانه اصاع محل المصح ومعنى السقم انما يفتقر هذا الطوق الحرف الباء فان سئل  
 السراق المصح كذا المصح سدى بانه قوله واسمحو بوجهكم وان لم يفتقر الاسفار فمسا  
 فلبا اما عاز وانما الخبر عن اى حصة لا يسترط فيه الاسفار ليدل المعنى واما عا طاهر  
 الرواية فاما عا الاسفار ههنا اما سارا الكتاب وهو ان الله تعالى اقام السم في هذين  
 العصور بعام الفصل بعد الفصل والاستعفاء في الفصل من النص فذكر فيهما  
 قام مقامه او عرسا بالاسم وهو قوله عظم اعادهم كسك صريان صريه للوجه  
 وصرية للدواعي من هذا الفصل حروف الهم والاصل فيهما باعتبار الوضوع الباء حتى يسم  
 اسمها مع اظهار الفعل مع افعال فان الباء للاصاق وهي يد على محذوف كما في  
 ومول الرجل بالله معنى اسم بالله او اطلق بالله كما قال تعالى اخلصوا الله وكذلك يسم وصلها  
 سارا الاسماء والصفات وتعالى الله اذ اطلق به مع المصحح بالاسم واللفظ عهنا بان يقول  
 يا ذني لا فعل او لا فعل مضمي استعمال في جمع هذه الوجوه لمقصود القم باعتبار  
 اصل الوضوع ثم قد استعار الواو مكان الباء في صلة القم لما منها من المناسبة صورة  
 ومعنى اما الصورة فلان حروف كل واحد منهما من مخرج الصريح بعض الشفتين فاما

الباء للاصاق

الاصول في القم



المعنى فلا في العطف الصواب المعطوف بالمعطوف عليه وحروف الباء واللام والواو  
 تسعمل في المظهر دون المضمحل ان هذا الاستعمال توسعه صلة الفعل بالمعنى الصواب ولو  
 اسعمل فيهما كان سبعا عاما ولا حاجة الى ذلك وانما الحاجة الى الاستعمال صلة الفعل  
 حتى يسهل فهمه لهذا الاستعمال مع الكفاية كالحاق واها ومع الالف الصريح تسعمل  
 في جمع الاسماء والصواب كقولهم والرحم والرحم التاء تسعمل ايضا في صلة التسمين  
 قال تعالى وبالله لا يدرى انما علم وهذا لما من حروف التاء والواو من المناسبات فاما  
 من حروف الرواية في كلام العرب عام واحد فاما في الاحكام في الرواية مع الوراثة والوراثة وما  
 اسه ذلك ولما كان المقصود بهذا الاستعمال توسعه صلة الفعل لسهولة الحاجة الى ذلك  
 خاصة في التاء لخص في الواو ولما كان الواو مسماة بالرسا صلة الفعل ولهذا اخص بالهم  
 تعالى حتى لا تسعمل ان يقولوا بالرحم تسعمل والرحم مع حروف هذه الصلابة تسعمل التسمين  
 ايضا لاعتبار معنى الحذف والتوسعة حتى اذا قال الله يكون ساءا ولكن المدهد عند كوني  
 النصفه الذكر بالنصفه عند كوني الكوفة لخص وهو لا يظهر عند الفهم بها وهو  
 موضوع يعني الفعل قوله وانم الله الا ان المدهد عند كوني الكوفة ان يعاها اليمن وهو جمع من  
 ومنه قول العليل **فعلت من الله ما لا حيلة وما ان اري عند الغواية تجل**  
 وعند كوني النصفه هذه كل موضوعه في صلات الفعل لا اسفاق لها مثل هذه ومنه والمهم  
 فيها للوصل الى انما تسقط اذا تقدم بها حروف ساكنة والحروف والوصل لو كانت لسانا  
 صفة الجمع لا تسقط اذا تقدم بها حروف وما يورد في معنى الفعل قوله لغير والله قال تعالى  
 لغير واللام لا ابتداء وعمر ومعنى المعاف فكل من المعاف الله والمعاف من صفات الله  
 فكل من هو بعد اللفظ بضمها ما هو مقصود الفعل فيجعل فيها معنى قوله والله التاني الاربع  
 انه لو قال لعمري جعل لهذا العدم ملكا بالذوق هو ان يعاها لخص ما هو مقصود الجمع  
 ويجعل للمبرم الصريح بلفظ الجمع ومن ذلك حروف الجر والجرط وهي ان واذا واذا ما وفي  
 ومتى ما وكلما ومن وما واعاها اصل حروف الجرط ان على الخلو فانه ليس فيها معنى الوقت  
 واما اسبقها الفعل دون الهم وهي عداها الجرط فالنظر في فعل منتظر في المستقبل هو على

انما تسعمل في المظهر دون المضمحل  
 ان هذا الاستعمال توسعه صلة الفعل بالمعنى الصواب ولو  
 اسعمل فيهما كان سبعا عاما ولا حاجة الى ذلك

البقاء من صفات الله

لا يفتح في غير

خطر الوجود بقصد نفسه واسماه الا ترى ان تسعمل ان يقول ان ربي اكرمك وان اعطس  
 كما فعله لا تسعمل ان يقول ان جاعدا كرمك ان لا تسعمل في العدم معنى الخطر ولا تسعمل الكلمة  
 اسم ان معنى الخطر في الاسماء المحمودة فان قيل كذلك فقد قال الله تعالى ان امرؤ هلك  
 لغيره ولد وقال وان امرؤ خاف من علمها سورا فليس ذلك على معنى التسمين والناحر  
 ان في ذلك امرؤ وان جاعدا امراه فان اهل اللغة يحسمون على ان الذي يعقب حرف الجر  
 الفعل دون الهم وعيا هذا فليس اذا قال لامراه ان لم اطلبك فاستطالوا بها لا يطلون حتى  
 يكون الروح لا لم فعل الجرط انعدام فعل المطبق فيه وذلك لا يستقيم ما دام حيا وان مات  
 المراه في احد الروايتين يطلون ايضا قبل ان يموت لما فصل ان فعل المطلق لا يحسم دون  
 المحل يقول المحل يحسم الجرط وفي الرواية الاخرى اطلون ايها عالم تسعمل المطلق يحسم  
 من الروح وتعدونها لابع الطلوع عليها كذا في الروح فانه كما اثر في المبدأ في وقوع  
 التاثير على المطلق من ثم طرأ النظر اسما في ثبوت الخلق بالعلة اصلا ما لم سطل العلق  
 بوجود الجرط واسمه هذا في سائل اللغة لزم واما اذا فعل قول كوني الكوفة تسعمل  
 الموت بانه والجرط بانه فيحان بما صرح ان اردت بها الجرط ولا حارة بها من ان اردت  
 بها الكوفة اذا تسعمل الجرط لم يكن فيها معنى الوقت وهذا قول لخص وعلى قول كوني النصفه  
 في الكوفة باعتبار اصل الوضع وان تسعمل الجرط هي لا خلوا عن معنى الوقت مبرم مني  
 فاما الكوفة في ان في حارة بها فان الحارة بها لارم في موضع الاستعانة والمحارة  
 باذا حارة بها لارم وهذا قول لخص في حارة بها لارم في موضع الاستعانة والمحارة  
 او اذا عالم اطلع فان عنى هذا الوقت يطلون في الحال وان عنى الجرط لم يطلون في وقت  
 تسعمل قول لخص لا يطلون حتى يموت وعيا قولها يطلون في الحال قال ان اذا تسعمل  
 للوقت عالما ويعبر بالسرقة معنى الخطر في الجرط اذا اسدل الحرف والرد اذا جاء  
 الساء لا تسعمل بكاها ان قال تعالى اذا السمر كوز واد السام انقطرت ذلك كاس  
 الاحالة فعمما ايها لا تسعمل في معنى الوقت اسما او تسعمل في حروف الجرط قال تعالى  
 وان يصم سمه باحد من اديم اذ هو يسطون وما تسعمل في الحارة ان يكون محسم الجرط

ان لم اطلق

حكم شرط

فانه

من حروف الجر







فابن الله تعالى هذه الآية وقد ذكر أهل اللسان فلو كان صفة المذكور متساوية مع الرجال لم يكن  
 لقوله ما بالنام بذرة القرآن معنى ولما قيل من كان أهل اللسان يعلو علام المذكور  
 عند الاحتياط وادخال النساء في الخطأ فالدكتور في أصل الخلقة  
 وما فيه عروضا هو من غير الحصة ولا يكون هذا اجتماع الحصة والمخارج في كلام  
 واحد بل فيه إنباط الحصة بطريق العرف والبرهان واما قوله تعالى فالأصل لنا أنفسنا  
 والنازل آدم وجو وقال في الآية لكل واحد منهما السدس والمراد بالآدم وكل خطا هو  
 مطلق القرآن فاسم الرجل والنساء معا والقرعة بالانفاق فاما قوله ان المسلمين  
 والمسلمات فليست فلو لم يسم الله على ما ذكر في سورة ولله الآية وقد عرف من قوله في صفة  
 الخطا بعد اعتدال الوجوه عليهم في الرجال واما مطلق الحصة بالذكر في الذكر والآية  
 وغاية الأصل قال محمد رحمه الله في السرايا قال صوتي على بني ولله سورة واما ان الامان  
 يسأل القرعة كما لو قال اني من غنائق قامة اسأول المذكور من اولاده أصلا ولو قال  
 غائبي وليس لي سوى الساتر اسأول اني لا اسم لا يسأول الا انما للمعدلات ولو قال اني  
 على اني سأتاها ان اسم وامه جمعها والمسائل على هذا الأصل **باب**  
 ما في الأحكام النامية بظاهر النص ورواها في الراي قال رضي الله عنه هذه الأحكام  
 قسم أربعة أقسام الناس عان الظن والناس سائرته والناس بدالة والناس  
 بمصاه فاما الناس عان فهو ما كان المساق لأخيه وعلم قبل التاميل ان ظاهر النص  
 مسأول له والناس بالاسان مالم يكن المساق لأخيه وللمه تعلم ما لميل في معنى المصط من غير  
 ريان فيه ولا نصار فيهم الملاءمة وظهر الانحمار ونظر في المحسوس ان مطو الاسان  
 ان يخص هو مقبل عليه ويدرك الجرح للخطا من غير منه وبهره واري في صفة روية المفضل  
 فقط ومن فيهما الى صفة من انصت الصدس برمان حذره في ذلك العمل فاصانه الذي  
 قصد منها موافق للعان واصانته الآخر فصل على ما هو العان حصل برمان حذره وتعلم  
 ان يكون من انصت الاصطبا فيها فكل ذلك هذا الحكم بالناس بالاسان والعان كل واحد  
 منهما يكون بالناس بالنص وان عند العان من يظهر من الحكمين تفاوت في نفسه وبيان

انما هو المسمى بالناس بالاسان

هذا النوع من قوله تعالى المفضل المماخر بالناس المعان في هذه الآية نص من قوله  
 ان ساق الآية لذلك كما قال تعالى اول الآية ما افاء الله على رسوله الآية والناس بالاسان  
 ان المدر هاجر وأقلمه فدرا بال املاكم عما خلقوا منكم لا سبلا الكفا وعلمها فان الله تعالى ساع  
 فقرار والعصر حصة لا يملك المال لا من يفت يد عن المال لان الفقر ضد الغنى والعنى ملك  
 حصة امر من من المال حتى يكون المال غنيا حصة وان كان في يد اسوال وان السبل  
 عن حصة وان يرد يد عن المال العام ملكه ومطلوب الكلام يحول على حصة وهذا حكم بصحة الكلام  
 من غير ريان ولا نصار معهما انما بالناس النص ولكن لما كان لا يرد الى المال امل احله  
 العلم في الأصل فيهم في التاميل ولذا قيل الاسان من العان بمرور الكفا والعرض من المص  
 او بمرور المسئل من الواجب منه ما يكون موحا للعلم وطعامه بالناس العان ومنه ما لا يكون  
 موحا للعلم وذلك عند سائر معنى الحصة والمخارج الاحتمال مراد ان الكلام ومن ذلك  
 قوله وحمله ومضامه بل انون سبها بالناس العان ظهور اسمها للوالد على الولد ان الساق بل  
 على ذلك والناس بالاسان ان الذي من الجبل سبها سبها من حيث جوارحه الفصل  
 حوالا في قال في مقاله في غائب فاما في الجبل سبها سبها من حيث جوارحه الفصل  
 واحصى فيهم ان غائب من غير فلما ذكر ذلك لهم فلو اوصاه واستحسنوا قوله ومن ذلك قوله  
 وعلى الموالد له زهره وكسوس المعروف فالناس بالناس العان وهو يفتيها على الوالد  
 فان الساق ولذا بالناس بالاسان احكام منها ان سبها للوالد الى الابد انما اصناف الولد انما  
 حرو الدام فعان على الموالد له فكلون لئلا غائبا هو المحص بالنسبة اليه وهو المفضل على  
 للارتقاء ولد العن الولد وماله فان الاضافة حرو الدام ولذا المفضل انصاف العن اسد  
 فقال هذا العن لعل ان وان للاسار رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا سبل وسور الماويل  
 له في نفسه وماله فليس لا تسوحت العقوبة ما يلاف نفسه ولا يحدو طي جاريته وان علم  
 حرمتهما عليه والمسائل على هذا كره وهو دليل انصاف ان لان اسار كره في نفسه على  
 هذه الاضافة وفيها الاشارة الى ان الله بمرور نفسه العن هي اما على حصة دسالة  
 عنهما وفيه دليل انصاف ان سحر الام على الارض في حال تمام النكاح بينهما الخور

انما هو المسمى بالناس بالاسان  
 انما هو المسمى بالناس بالاسان  
 انما هو المسمى بالناس بالاسان



انه حصل السمع لها على ما عارض عمل الارضاع بقوله والوالدان برصع او لا يهرق ولا يسود  
 مدلى باعسار عمل واحد وهو دليل الصاع ما سيجي عمل الارضاع من العمد والكسوة الاصطرط  
 منه اعلام الحس والقدروا ما تعرفه المترووف فلو ان لئلا لا يجمع في حوار اسرار الطير  
 نطعامها وكسوها وقوله وعمل الوار مدلى ذلك دليل على وجود العمد على سائر العرايات  
 فان الوار في الاصل باعسار العراية وفيه دليل الصاع ان العمد على الاوار سوي الولد  
 بعد رخصتهم من المبرار في السخص على صفة الوراة اسان الى ذلك لئلا يعلما في الحدو الام  
 ان يعم الولد علمها انبار وفيه دليل الصاع ان يعم الوالدان يكون باعسار مراهها فانه اعسر  
 صفة الوراة في حوار العرايات فعمما ان فاهم الاولاد والاراما يعسر نفس الاولاد لئلا يعلما في  
 اصح الروايات المعسر اذا ربه ان يربوها موثران فيعبد عليها نصا في هذه احكام عرفت  
 باساره هذا النص ومن ذلك قوله كلوا وشرابا حتى تسلم لكم الخط الاصل الاله والمات  
 بالعباد اكلوا وشرابا في جمع الملل واسما ما كان من الخلق في الاسماء الساو كان  
 لذلك المات بالاسان احكام منها ان من اصبح صام صومه في ذلك اليوم تام لانه قال لم اتسوا  
 الصام واذا كان الجماع في اخر الليل فالاعمال يكون بعد طلوع الفجر اياما وصحاحه  
 الصوم بعد طلوع الفجر فان لم ينعس في الرابع من ايام ادا الصوم بعد طلوع الفجر وذلك  
 يكون بالسه والامال عرفت ما صح السه بعد طلوع الفجر وان حوار العمد للمعسر اذ لا معنى  
 لاسراطه الا اذا عرفت في الاوار حصة وعرفنا ان ابصار كل الصوم المدعى ايضا  
 السهوس فانه جعل الزمان فيمن لعدد الوصال فما للمعسر وانا في اكل وشراب  
 والجماع وفيما الصدة وهو الصوم فعمما ان العلامة منه صدق العلامة في قسم في قسم النظر  
 وذلك المكلف عن الاكل وشراب والجماع فعمما ان ياذي الصوم بذلك وان الكل على مطا واحد  
 في حكم الصوم ولئلا جعل الجماع فصلا للصوم في الاكل وشراب وسونا سبها في حكم الجماع  
 عا ما سبه ومن ذلك قوله فلفار به اطعام عرس مساكين من اوسط ما يطعمون اهلسكم او  
 كسوم بالسنة بالعباد كسوم او الحس من انواع اللذات وان الواحد اجدها وقوله او  
 كسوم ان اللعان لاساوي بالكسوة لانه يملك الموت من المسكين فان المسكين ان يكون بالفعل

في قوله  
 في قوله

اربع الحس والماله الواحد على افعال يحق في العباد فيها كالاشارة في الركوع والاداء في صدم  
 والكسوة كذا في ايام للسور لا للمفعل الذي هو الباس فان ذلك كسوة بالنصب في الفعل الذي  
 حصلته التكفير اخراج المانع عن ملكه كذا في الحر والاراء اخراج الكسوة لا يحق الا بالملك في العسر  
 فطها هذه الزيادة باعسار ساو النص وطن اساق في رجا انه ان الخلق في اطعام هذا النص  
 معاسه بالكسوة وقال المسكين في اطعام المسكين في اخراج الطعام من ملكه وذلك بالملك في العسر  
 فلا سادى الواحد بالملك من الطعام ويحذف النص في صور علة اطعام وهو فعل بعد فلا ربه  
 طعم نطم وذلك عباد عن ساول الطعام فادخال الممنوع فيه نص في ذلك الفعل فطر بعدنا ولا  
 نصر ما اخر من الملاح من الخلق من عرما ان المسكين بفعل نصرة مطعا واما في ذلك الا بعد  
 ان نصر المسكين طاعما في السلسط على الطعام حتى يطعم المسكين ثم ذلك فانه يحصل به المات  
 الطعام عينه وسم زواله عن ملكه عند تمام فعل الاطعام وهو شرط للمسكين في الملك في العسر  
 بخلاف الكسوة بالملك فيه اذ ان ذلك ساول سبعة النور اعينه ولا يحق فعل المسكين في  
 الكسوة اخراجا له عن ملكه مالم يملكه من العسر واما حوار بالملك في الطعام بخلاف ما سول  
 بعض الناس وان كان لا يوجد حصة فعل الاطعام في الملك حوار ان يطعم المسكين اياها  
 عرما باساره النص ان المقصود سد خلة المسكين في الملك في ذلك كل لانه نص في الحاجة  
 الاحالة والملك من الملاح في ذلك الخلق بعد الملك عرما انه ان بالفعل المقصود علة في  
 المسكين واذ على ذلك فليدا حوار تام ما ان ارج الملك يانه على الملك يطم في الكسوة عرما  
 باساره النص ان المعسر سد خلة الحاج فانه نص على صم من عر الحاجة في المصروف واليه وفي  
 المسكين وجعل الواحد فعل الاطعام فلو ان ذلك لئلا على امر في اعسار حاجة الخلق  
 هذه الحاجة محددا لا انام فعمما المسكين الواحد في عرس ايام من مرسه مسالك  
 في حوار الصراف له ولئلا لم يحوز صرف جميع الكفاية الى مسكين واحد وفيه واحد فان وصل  
 بعد حوزم صرف الكسوة ايضا الى مسكين واحد عر ايام والحاجة الى الكسوة لا يحد في كل عام  
 واما ذلك كل سبه اسهرا واكر فليس اقد ساهرا في الكسوة الكسوة يحصل بالملك والحاجة  
 التي يكون باعسار الملك انما به لما جعل محددا في ايام ولئلا في بعض شيئا

في قوله  
 في قوله





اذ امر بالاطعام في يوم واحد كور الصاوان اذ ادى الكل سكيا واحدا لا يحد الحاحه  
 يحد الوضوء معلوم وحققها بعد الرقوع علم فحقل باعنا كل ساعة كان الحاحه يحد  
 حكما ولا يحد ذلك بالملك فاما في الملك لا يحد هذا والكره على ان الكسوة بعد هذا المعنى  
 الحكم فاما في الطعام بعد كذا الايام لان المصنوع علم الاطعام وحققه في الملك من  
 الطعام ومع كذا الحاحه الى ذلك لا يحد الايام وفي ذلك قوله علم اعني هو عن  
 المسئلة في مثل هذا اليوم فاما في العان وحولنا هذه الفطرة يوم العدا في العقر والساق  
 لذلك والبار بالاسان احكام منها انما لا يغني عن الاغنا وانما يغني عن العان منها  
 ان الواجب الصراط الحاح لان اغنا العان لا يغني عن الاغنا وانما يغني عن العان منها  
 يحل اذ اها من الخروج الى المصلي لسعي عن المسئلة وكسرة المصلي فارع العلم في حال  
 فلا يحاح الى السؤال ولهذا قال ابو يوسف لا يجوز صومها الا الى فقراء المسلمين مع قوله في مثل  
 هذا اليوم اسان الى ذلك عن انه يوم عند الفقراء والاعسا جميعا وانما يتم ذلك للفقراء  
 اذا استغنوا عن السؤال فيه وقال ابو حنيفة ومحمد هو كذا في ذلك هذا اسان الى الذب  
 ان الاول في صومها الى فقراء المسلمين في الاول ان يحل اذ اها من الصلاة وان كان  
 البحر حار او شتاء او حور لا اذ اربط على طلوع الفجر ان اليوم اسم للوقت من طلوع  
 الفجر الى غروب الشمس وانما يغني عن المسئلة في ذلك اليوم اذ افيق منها انه سادى الواحد يطلق  
 المال انه اعتبار الاغنا وذلك كصل المال المطلوب وما يكون حصوله بالقدام من حصوله  
 بالخطه والسعر والبر ومهما ان الاول ان يصرف صدقة الى مسلم واحد ان الاغنا بذلك  
 حصل اذ افيق بها على المسائل في هذه الاغنا دون الاول وما كان ذلك مما هو المستحسن  
 علم به فاصل هذه احكام عرناها ناسا ان الصر وهو معنى جوامع العلم الذي قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اجمع العلم واحصر في احصاها هذا ما في بار الناس في  
 الصر اسان من الكسوة والسنة فاما الناس بدلالة الصر فهو ما في معنى الصر لغيره  
 لا استسقاطا بالراي الى الصر معلوم ومعنى هو المقصود فالاعطاء مطلوبه  
 المعاني في سور الحكم بالمعنى المطلوب بالخطه من الصر له صورة معلوم ومعنى هو

ما كان اكمل  
 افضل

المطلوب وهو الاطلاق ثم سور الحكم بوجود المود له في ارج المعنى الخاص سور الحكم لغا  
 المعنى المعلوم بالصراط لغيره فذلك المعنى الخاص الذي هو غير متصووع عليه من الحكم  
 بذلك المعنى لغير ذلك لا الصر في حيث ان الحكم غير بار فيه سواء في صورة الصل باه لم يكن  
 ناسا بغير الصر من حيث انه ما في المعنى المعلوم بالصراط لغيره لان لاله الصر ولم يكن  
 فاسا والقاسر معنى بسطه بالراي مما ظهر له امر في الصر لسعدى به الحكم الى ما لا  
 صر فيه الاستسقاط لغا من الصر لغيره فان قوله علم الخطه للخطه مثل عمل جعلنا العلم  
 في اللوح الورق بالراي فان ذلك لا يساويه صورة الخطه ولا معانيها لغيره ولهذا احص  
 العلم بمعرفة الاستسقاط بالراي وسور في معرفة دلاله الصر من له صر في معنى الكلام  
 لغيره فمما او عرفت في مسائل ما قلنا في قوله فلا تغل لها في ولا يهرها فان لما في  
 صور معلومه ومعنى خطه من الحرمة وهو الاذي حتى ان لا يعرف هذا المعنى من هذا  
 اللفظ او ان من يوم هذا في حقهم الكرام له من الحرمة في حقهم باعنا هذا المعنى المعلوم  
 لغيره من الحرمة في سائر انواع الكلام التي فيها هذا المعنى في اسم وعزم وفي الاعمال  
 كالصر في حق وكان ذلك معلوما بدلالة الصر بالقاسر لا يحد في ما في الناقص من الاذي  
 موجود في ريان ومسا هذا ما روي ان ما عار ان هو يخص حرم وقد علمنا انه ما في  
 لانه ما عر بل انه راي حاله الاخصان فاذا ادى هذا الحكم في عزم كان ناسا بدلالة الصر  
 بالقاسر في ذلك وحول الله اللعان على الاعوان باعنا حسانه لا قوله اعرا ما  
 ثم ودر منه مثل تلك الحسانه يكون الحكم في حرم ناسا بالصر بالقاسر وهذا الا ان المعنى  
 المعلوم بالصراط لغيره من العلم المصنوع عليها سر عا عما قال علم في الممر انما المستحسن  
 انما من الطوافه عليه والطوافه في هذا الحكم من اللعان والحنه هذه العلم فلا يكون  
 ناسا بالقاسر بل بدلالة الصر وقال المسحاحه انه دم عروا في حرمه في صلواته  
 من ذلك الحكم سائر الدعاء التي اسلم من العروا فيكون ناسا بدلالة الصر بالقاسر  
 ولهذا جعلنا الناس بدلالة الصر في الناسا الصر وان كان يظهر منها عا ودر عند  
 المعاني وكل واحد منها صر من اللعان احدهما من حيث اللفظ والاخر من حيث المعنى ولهذا



جوزنا انما العقوبات والمفازات بدالة النصوص ان كما لا يخور ذلك العاسر فواجبنا  
 حد قطع الطريق على الزنا بدالة النصوص ان عمار النص المحاربه وصوره ذلك ما سمر  
 العبال ومعاها لغة في العدو والخوف على وجه سقطع بالطريق وهذا معنى معلوم  
 بالمحاربه لغة والرد مساسر لذلك المعامل وهذا اسير كواء العسم مقام الحد على الرد  
 بدالة النصوص هذه الوجوه وقال ابو يوسف ومحمد بن الحنفية اللواظ على المنافع والمفوك  
 بدلالة النص الزنا فالرأى اسم ليعمل يعوق له عرض وهو افصا النهوى على قصد سحر الما بطريق  
 حرام لاسمه منه وقد وجد هذا في اللواظ فافصا النهوى بالمثل المسهر وذلك معنى  
 الحرام واللعن الا ترى ان الدر لا يعرفون المرح لا يصلون بينهما والقصر منه السفاح  
 لان الفصل لا صور له في هذا المجل والجرمه هيا بلغ من الجرمة في العقل الذي يكون الفصل  
 فاما جرمة لا سفسف كمال وانما سدل اسم المجل فقط فليكون الجلم باسناد لاله النص لا بطريق  
 العاسر و ابو حنيفة يقول هو فاصري المعنى الذي وحال الحد باعسانه فالحد سروع زجرا  
 وللحد دغا الطبع اله ودغا الطبع ال ماسره هذا العقل العلم الخامس فاما في  
 الدر دغا الطبع المبرحاس الفاعل لا مبرحاس المعول به وفي بار العقوبات يعرفه الكان  
 لما في النص من سبه العدم ثم الزنا افصا والعرار وانداء الولد كما قال الولد الذي  
 يحلوم الماء في ذلك المجل لا يعرفه والدلسوق علمه وبالساعمر عن الاكساف الاعاف  
 ولا يوجد هذا المعنى الدر فاما مخر دصع الماء بالص في عر مجل ثبت وذلك قد  
 يكون فافا بطريق العقل يعرف ما انه دور الرماء المعنى الذي لا حله او حد ولا يعرف ما كد  
 للجرمة في علم العقوبة الا ترى ان جرمة الدم والبول الدم جرمة الحد كجرمة الجمر  
 ولا كجرمة الدم والبول للمعاور في معنى دغا الطبع من الوجه الذي مرنا ولهذا قلنا في  
 قوله لا فود الا اناسف ان القصاص كما اذا حصل العقل بالرج او الثابة لا رعبان  
 النص معنى معلوم في اللغة وذلك المعنى كمال الفصل بالرج والسانه وقد عرفنا ان المراد  
 بذكر السيف العقل لا افضه واما السفالة كصله العقل فاداصل بالة اخرى صل  
 ذلك العقل يعلق حكم القصاص به بدالة النص لا العاسر م قال ابو حنيفة المعنى المعلوم

في هذا المجل لا يعرفه والدلسوق علمه وبالساعمر عن الاكساف الاعاف  
 ولا يوجد هذا المعنى الدر فاما مخر دصع الماء بالص في عر مجل ثبت وذلك قد  
 يكون فافا بطريق العقل يعرف ما انه دور الرماء المعنى الذي لا حله او حد ولا يعرف ما كد  
 للجرمة في علم العقوبة الا ترى ان جرمة الدم والبول الدم جرمة الحد كجرمة الجمر  
 ولا كجرمة الدم والبول للمعاور في معنى دغا الطبع من الوجه الذي مرنا ولهذا قلنا في

بذكر السيف لغة انه فاقض للمسه للخرج وظهور ان في الطاهر والباطن ولا يست هذا الحكم  
 وما لا يملك في هذا المعنى وهو الحجر والعصا وقال ابو يوسف ومحمد بن الحنفية المعنى المعلوم به لغة  
 ان النص لا يطو احواله ورفع ابره فسد الحكم بدلالة المعنى العقل بالمعنى يكون باسناد لاله  
 النص فالالا ان العقل بعض البسه وذلك العقل لا يحمله البسه مع صفة السلامه وهذا  
 المعنى العقل اظهر فان القاء حجر الرجا والاستطواء على السان لا يحمله البسه سفيها  
 والعقل بالخرج لا يحمله البسه بواسطة المراه وادان هذا ان في المعنى المعبر كان سور  
 الحكم بدلالة النص كما في الصريح العاصف وابو حنيفة يقول المعبر بار العقوبات صفة  
 الكان المستطام في العصا من شبه العدم والكال في فصل البسه بالكون على ملاق  
 الطاهر والباطن جمعافا عسا مخر عدم احوال السمانا مع صفة السلامه طاهرا  
 لعدم الحكم عمو مسسقم فاما سدر في السمانا فاما سسقم ذلك مما سسقم السمانا  
 كالديه والكنان فاما ما سدر في السمانا ويعرفه الما لاله في الاستسفا والنص لا  
 مرا عسا صفة الكان منه ودليل النصان حكم الدكاه فانه كحص باسفل البسه طاهرا  
 وباطنا ولا يعرفه مخر عدم احوال البسه اناه وما قاله ان الخرج وسله كدام المعنى له  
 فاما لا نفي العقل القتل الحياه على الخسم واعا الروح اذ لا تصور الحياه على الروح من  
 العباد والخسم مع والمصور هو النفس الذي هو عسان عن الطابع والحياه عليها  
 اما هم باراه الدم وذلك العقل يكون جارحا موبوء الطاهر والباطن جمعافا ولما كان  
 الغرض بالابرة موجبا للقصاص كانه مسيل للدم موبوء الطاهر والباطن الا انه  
 بالكون موجبا للخل الذكوة لان المعبر هناك مسيل جمع الدم المسفوح لسميره  
 الطاهر من الجمر ولما احصى قطع الخلعوم والاوداج عند التفسر ولم يست حكم الخل  
 بالعار ايضا لانها موبوء الطاهر كسما ولا حمويه الطاهر من الجمر بل مسع به من  
 سدار الدم ومن ذلك المر علم لما اوحد الكفان على الاعوان كجنانة المعلوم بالنص  
 لغة او حنا على المراه سدل لذلك بدلالة النص لا العاسر و ابو حنيفة لا يوطا ربا لا كلال المر  
 انما بدلالة النص لا العاسر فان الاعوان حال عر حياه يقول هلك واهلك في قد

في هذا المجل لا يعرفه والدلسوق علمه وبالساعمر عن الاكساف الاعاف  
 ولا يوجد هذا المعنى الدر فاما مخر دصع الماء بالص في عر مجل ثبت وذلك قد  
 يكون فافا بطريق العقل يعرف ما انه دور الرماء المعنى الذي لا حله او حد ولا يعرف ما كد  
 للجرمة في علم العقوبة الا ترى ان جرمة الدم والبول الدم جرمة الحد كجرمة الجمر  
 ولا كجرمة الدم والبول للمعاور في معنى دغا الطبع من الوجه الذي مرنا ولهذا قلنا في

الابرة موجبة العقل  
 ذوق الركة



علمنا انه لم يرد الخبائه على المضع ان فعل الجماع حصل به في كل ملوك له ولا يكون حرام لعنه  
 الا ترى انه لو كان باسما للصوم لم يكن له خبائه اصلا معروفا ان حاشته كان على الصوم  
 باعسا وهو سد كنه الذي ينادى به وقد علم ان كل الصوم الكف عن اعضاء فهو النطق  
 وهو الفرج ووجوه اللسان للرجوع الخبائه على الصوم ثم دعا الطبع الى اعضاء  
 النطق اظهر منه الى اعضاء فهو الفرج ووجوه الصوم ووجوه اعضاء فهو النطق عاده  
 النطق فاما اعضاء فهو الفرج يكون للسان عاده مكان الحكم باسما له النطق بهذا  
 الوجه فان الجماع آلة ليدرك الخبائه كالاكل وقد ساء له ما عساه بالآلة في المعنى الذي يترك الحكم  
 عليه وهو نطق قوله علم ان كل ملوك له والاداء ان كل ملوك له فسد به فسد وكما يصور  
 معناه بالسر في نطقه بقول الله والصدوم منه ان السر في نطقه علم الله الحق  
 وهو الملك يقول الله من السر في ذلك الخبائه على الصوم بهذه الصفة ثم ساء بالملك  
 كما يتم من الرجل بالانلاج ومعنى دعا الطبع في حاشيته يكون جاسا للرجل فاللفظان يلزمها  
 بدالة النطق بالالفاس من ذلك قوله علم الذي للذي لكانا ساء في شهر رمضان ان الله قال اطلعكم  
 وسعال من عاصم من اساء هذا الحكم في الذي جامع باسما بدالة النطق فان يعوس  
 وكل الصوم حصة الخلو باللسان والعدو لكل اللسان معنى معلوم لعه وهو ان يحول علم  
 طبعنا وجه لا يصح له فيه ولا احد من العباد فكل مصاف الى امر له الحق والجماع في حاله  
 البيان من الاكل هذا المعنى مستلزم الحكم بدلالة النطق بالالفاس ان المحصور من الفاس  
 الفاس علمه عزم فان فعل الجماع ليس بظرا الاكل من كل وجه فان واد الصوم ولا اكل  
 عاده ووجوه الاسان المقصود الى الاكل من البصر في الطعام وعز ذلك فسد في اللسان  
 عالما وهو ليس بوجوه الجماع عاده والصوم ايضا ضعف عن الجماع ولا يزد في جهوده  
 كما يورد في جهوده الاكل يسقى ان جعل الجماع من الناس في الصوم بمرله الاكل من الناس في  
 الصلاه ان كل واحد منهما نادى في الجماع هذا النوع ولكنهم ربا في دعا  
 الطبع الذي ردت ان الشبق قد يظن المرء على وجه لا يصح عن الجماع وعنده علمه الشبق  
 يذهب من قلبه ليس سوى ذلك المقصود ولا يوجد من هذا النوع الاكل يكون هذا

الرمان معاملة ذلك المقصود في حصول المساواة بينهما ولكن لا يصح هذه الرمان عند ذكر  
 الصوم في قول اللسان ان عليه السبق هذه الصفة بغير ما باحه الجماع لئلا واد الاكل  
 الا نادى او صفة الحكم لا يفسى على ما هو نادى وما يطرق الفاس في هذا ما سلكه السامع  
 حيث جعل المدح والخاص على غير الناس باعسا ووجوه العذر فان المدح والخطا على اللسان  
 صوره ومعنى الحكم الناس باللسان لا يكون ساء بالخطا والكره بدلالة النطق بل يكون  
 بطريق الفاس وهو فاسد فاسد فان المدح مضاف الى عزم له الحق وهو الملك والخطا  
 مضاف الى الخطا ايضا وهو ما ساء في عزم الخبز في الخلة فلم يترك معنى ما اصنع المقادير  
 اصلا الا ترى ان المرص يضل فاعدام بالمرصه الا عاده اذ ابراهم المقيد ومن ذلك  
 ان الله تعالى لما اوحى الفصاء على المعطر في رمضان بعدد وهو المرص في المسافر او جنة  
 على المعطر بعدد بدلالة النطق بالالفاس فان الموضوع بغير عدم اذا الصوم الواحد  
 الوقت المرص في السفر عدد في الاسقاط في الاحاق فعرمان ووجوه الفصاء علمها  
 لا اعدام الاداء في الوقت الفطر افعه وقد وجد هذا المعنى بغيره اذا فطر من عزم  
 فلهذه الفصاء بدلالة النطق واللسان مع هذا الطريق وجبت اللسان في مثل العزم  
 ان النطق جاز ما كان اللسان في مثل الخطا ولكن الخطا عذر سقط معروفا ان عزم  
 اللسان باعتبار اصل الفعل ووجوه الخطا وذلك موجود في العزم وبيان في اللسان  
 في العزم بدلالة النطق بهذا الطريق وجبت اللسان في العزم ان المعصية على امر  
 المستعمل في اللسان باعسا حاشا له لما في الاقدام على الحق في ذلك من اسم الله تعالى  
 وذلك موجود في العزم وبيان فاما محطونه لاجل الاستشهاد بالله كادنا وهذا هو  
 صفة الخطر في المعقود على امر المستعمل بعد الحث ولما نقول هذا الاسد لال  
 فاسد ان الواحد النطق اللسان وهي اسم لعيان فيها معنى العمود تتعاضد بها  
 او جبر حواء وللمها نادى بفعل هو عيان والمقصود بها مثل السواب للكون بلقر اللسان  
 فاما يحصل ذلك ما هو عيان كما قال تعالى ان الحسان يذهب السات فسد في سببا  
 صر دواسر الخطر والاماحة ان المعقوبات المحضة سببا محطوره محض والعباد المحضة

لم يرد الخبائه

فرق بين التقيد  
 والتقييد

في هذا المقام...



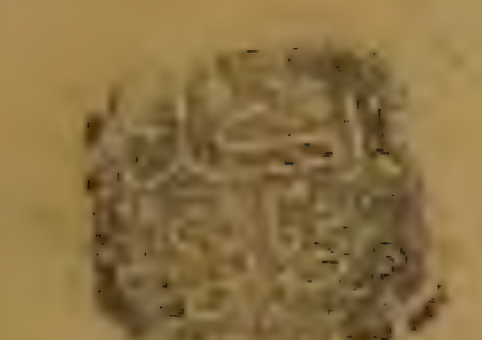
سبها ما لا حظ فيه فالمراد يستدعي سبها مردداً وذلك قبل الخطأ فانه من حيث الصورة  
 الى المصدر او الى الكافر وهو مباح وما عساه المحل يكون محظوراً لانه اصاب ما يحترق  
 فاما العدم فهو محظور محض فلا يصلح سبها للكفار ولذلك المعصية على امر من المستعمل  
 فيها مردداً فاما يعظم المقسم به في الاسماء وذلك مردوداً له ولهذا انزعجت بعده نصرة المحل  
 وفيها معنى الخطأ اصاباً في العالي والحقول والله عز وجل لا يملك وقال واحفظوا انما لكم  
 والمراد الحفظ بالامساح من الممنوع فلو ما دار من الخطر والاباحة يصلح سبها للكفار  
 فاما العدم فهو محظور محض لان المدبر يدور الاستسها بانه حرام ليس فيه شبهة الاباحة مع  
 الاستسها كاولي محار العدم باعتبار هذا المعنى كالتوا والرمه فلا يصلح سبها لوجوب الكفار  
 وان دخل على الفعل المستعمل على قول ان حقه فانه موجب للكفار وان كان محظوراً محضاً  
 لان المستعمل ليس له الفعل باصل الجمله فاما هو لانه الثاني لا يراى ان اجزاء للمدارس والمحل  
 فابل للمدارس مباحاً فليس السب فيه من جهة الاله نصرة الفعل في معنى الدابر ولما لم يحوله موجبا  
 للعقوبه تحفله موجبا للكفار ولا يدخل على هذا قبل الجري المتسام عدا فانه غير موجب  
 للكفار وان لم يكن سببه حتى لم يكن موجبا للعصا لان امساح وجوب العصا من هذا لا يعلم  
 الما لانه من المحل لا السببه ولما دخل العصا على المسام في فعل المسام مع علمه في السير الكبير  
 وان كان امساح وجوب العصا لاصل السببه في المحل لا في الفعل وفي العصا مع العلم  
 المحل بالمحل وهذا لا يخلو من وجوب العصا فاما الكفار حراما الفعل والاستسها في الفعل  
 هذا بل هو محظور محض فلم يدر موجبا للكفار فاما في المستعمل السببه في الفعل باعتبار  
 ان الاله ليس له الفعل ولا الفعل لا ياتي بدور الاله فاعلمنا هذه السببه في العصا  
 والكفار جمعاً وقال السافق اصابك بخود السهو علم من زاد او نقص صلواته عدا لان  
 وجوب السهو علمه عدا السهو باعتبار ان السببه في صلواته وذلك موجود في العدم وزياد  
 في الجمله بدلالة النص ولما هذا الاسد لا فاسد لان السببه الموجبة بالنص شرعا  
 هو السهو علماً قال علم لكل من وجد بان بعد السلام والسهو بعد ما اذا كان عابداً فمدا  
 فهو المنال بان الناسد لاله النص والشوق الرابع وهو المنقضي وهو عماره عن

سبها ما لا حظ فيه فالمراد يستدعي سبها مردداً وذلك قبل الخطأ فانه من حيث الصورة الى المصدر او الى الكافر وهو مباح وما عساه المحل يكون محظوراً لانه اصاب ما يحترق

المنقضي

ران على المصنوع بشرط ان يندم لصنعه المنطوق مفدا او موجبا للمحل بدونه لان العمل  
 المنطوق فكل المنقضي مع الجمله متصا ومن لاله النص بان مع الجمله بواسطة المنقضي من جهة شريك  
 العدم سببه الملك والعقود على ان يكونا مضافين الى المركز العقود بواسطة الملك فمما ان الناس  
 رطوب الاقضاء من جهة الناس بدلالة النص لا من جهة الناس بطريق الناس لان عدا المعارضه  
 الناس بدلالة النص فمما ان النص بوجه باعتبار المعنى لعه والمنقضي ليس من موجبات لعه  
 واما نص من جهة الحاجة الى ان الجمله ولا عموم للمنقضي عدا وقال الناصر للمنقضي عموم  
 لان المنقضي من جهة المصنوع من سور الجمله من حيث كان الجمله الناس كالناس بالناس  
 فذلك لان ان نص العدم فيجب جعل المصنوع والمناقول سور المنقضي للمحار والصورة  
 حتى اذا كان المصنوع مفدا للمحل بدور المنقضي لانه المنقضي لعه واسرها والناس المحل بعد  
 بعد رها ولا فاعدا الى ان نص العدم للمنقضي بان الكلام مفدا بدونه وهو بطريقه واليه  
 لما ايج المحل بعد رها وهو سدا الفرق ومما اراد ذلك المحل والنوع السائل الشيخ  
 لانه جمل الاباحه فيه كذا والمصنوع فانه عامل مع نفسه فيكون من جهة حل الذم يظهر من حكم  
 السائل عن مطلقا وصحة ان المنقضي مع المنقضي فانه شرطه لكون مفدا وسرط الشيء  
 تنعه ولما يكون شئونه سراط المصنوع فلو جعل هو المصنوع خرج من ان يكون شئنا  
 والعوم حار صفة النص خاصة فلا يجوز ان ياتي في المنقضي وعلى هذا الاصل لما اذا قال  
 لعم اعلم عدا عن على الزد في فاعله وقع العوم على الامر وعلى الاعمال الامر بالاعمال  
 عدا نص المنقضي العدم من ناسع للمحمول الاعمال عدا وهذا المنقضي من مفدا ويكون  
 من جهة السراط لانه وصفه المحل والمحل المنصرفه كلسط فكل ما يكون وصفا للمحل في الناس  
 لسراط العوم لسراط السع مفدا احسب اعتبار القول به ولو كان الامر من الملك  
 الاعمال لم يند السع بهذا الكلام ولو صرح الما مور بالسع بان فاعله من جهة العدم  
 لم يخرج عن الامر وهذا من جهة المنقضي ليس كالمصنوع علمه فمما اراد موضع المحل وعلى هذا  
 قال ابو يوسف اذا قال اعلم عدا عن غير فاعله يقع العوم على الامر ان الملك بطريق اليه  
 سبها بعض المنقضي العوم سبب على سراط العوم وسعط اعتبار سراطه مقصود وهو

سبها ما لا حظ فيه فالمراد يستدعي سبها مردداً وذلك قبل الخطأ فانه من حيث الصورة الى المصدر او الى الكافر وهو مباح وما عساه المحل يكون محظوراً لانه اصاب ما يحترق



شفا

سبها ما لا حظ فيه فالمراد يستدعي سبها مردداً وذلك قبل الخطأ فانه من حيث الصورة الى المصدر او الى الكافر وهو مباح وما عساه المحل يكون محظوراً لانه اصاب ما يحترق



الان هو من موهب الله و قد طهر الله العلم الى العلم الا ان شاء

[illegible]

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥  
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥  
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

16.

نقار

27

لوقال لامرانه عندئذ فيقول الطلاق فان وقع الطلاق بطريق الانفصال لا بما لا بعد  
قبل بدو الطلاق فمصدرة قال طلقك فاعدى فيكون له طريق الانفصال ولما كان  
الواقع اجعوا ولا تجعله البلاء فيه وبعد البينونة والشرع في العدة يقع الطلاق وهذا  
اللفظ ورأسه الساقية بعد ان المقتضى في المصوص علم وهو خارج عما ذكرنا  
فما جعله في المصوص علم بقدر الحاجة وهو ان يصير المصوص مقدما موصيا للحكم فاما  
فما وراء ذلك فاما ان يصير له عدا وقد رأت البعض في هذا العارضة الحق المحذوف  
في المقتضى في سويها فخرج عما هذا الاصل قوله واسل القرية وقال المراد الاهل  
من ذلك مقتضى الكلام لان السؤال التبيين فاما نص في المصوص في السان لعلوا مقدما  
دور من المصوص منه وقال علم رفع عن امتي الخطاء والسيار وما اسلم هو اعلم ولم يرد  
العرفان في محض هذه الاعذار فلو جعل علمه كان كذا ولا اسكال في قول الله صلح كان معصوا  
عن ذلك فمقتضى الكلام ان المراد الحكم في حمله الساقية في الحرة الدنيا والآخر هو  
بالعموم في المقتضى وجعل ذلك في المصوص علمه ولو قال رفع عن امتي حكم الخطا كان ذلك عاما  
ولما الاصل قال يقع طلاق الحاطي في الحرة ولا بعد الصور بالاكل ملوها فلا  
عموم للمقتضى وحكم الآخر وهو الاثم من انما لا اجاع فيه رفع الحاجة ويصل الكلام مقدما  
من مقتضى حكم الدنيا وكذلك قوله علم الاعمال بالنيات ليس المراد عين العمل وان ذلك  
يحمي دور الله واما المراد الحكم من ذلك مقتضى الكلام فقال الساقية في ذلك حكم الدنيا  
والآخر فيما استدعى القصد والعزم من الاعمال فلو انعم المقتضى وقتا المراد حكم  
الآخر وهو ان ثواب العبد لله ان يوجه بطريق الانفصال والعموم للمقتضى في عندك  
ان هذا مهم فابله فان المحذوف غير المقتضى ان من عاين اهل السان جد في مقتضى  
الكلام للاختصار اذا كان فيما في من ذلك على المحذوف من سوا المحذوف من هذا الوجه يكون  
لغة وسو المقتضى يكون شرعا لا لغة وبما فيه الفرق بينهما ان المقتضى مع الصح باعتبار  
المقتضى اذا صار كالمصريح به والمحذوف ليس يتبع بل بعد التصريح به سبيل الحكم اليه  
لا ان يت ما هو المصوص ولا سئل ان ما يتقبل غير ما يتبع المصوص وسئل هذا ان قوله

المحذوف غير المعقضي







بعض النسخ لا ان يكونا سائطين الاضاح ان اضاء النسخ هبة قضا الملك قوله  
اعني عن علي الف وبعد ما سلك العقد بطريق القضاء يكون باعنا الانعاس والليل يتي  
بل انعدام دليل البريل يعرف انه منتهى بينهما بالوفاء واسماء النسخ بالمور  
لاستحقاق الميراث وبعد ما يبيها هذه الحدود فيقول النسخ لا يحمل المحصر  
لا يحرم له والمحصر من احوال العموم والمال يد له النسخ لا يحمل المحصر الاصل  
المحصر من اصل الكلام في مسأله وفيه ان الحكم النسخ لا يد له ما يعني النسخ  
وبعد ما كان معنى النسخ متناولا في احوال العموم في مسأله وانما يحمل احوال من يكون موجبا  
للحكم في دليل يوجب ذلك يكون محال المحصر او اما بالنسخ في النسخ بعد بعض  
لا يحمل المحصر الاصل لان معنى العموم فيما يكون سباق الكلام لا يخله فاما ما يقع الاشارة اليه  
من غير ان يكون سباق الكلام له فهو انما على المطلق بالنسخ من هذا الابع ومعنى العموم  
يكون محتملا للمحصر قال رضي الله عنه والاصح عندك انه يحمل ذلك على ان ساء النسخ  
كالثابت القاه من حمله ما يصفه الكلام والعموم باعنا الصنف مما ان النسخ النسخ  
يحمل المحصر على ذلك الثابت ساءه **فصل** وقد علم في النسخ وجوه  
في فاسد عندنا منها ما قال بعضهم ان النسخ على الشيء باسم العلم بوجوب المحصر وقطع  
المركة من المحصر في غير من حله في الحكم انه لو لم يوجد الحكم ظهر للمحصر في ايد وجا  
ان يكون كلام صاحب السراج غير مفيد وايضا قوله علم الماء من الماء والاضاح في محو النسخ  
من النسخ في استدلاله على ان يكون الاغصان بالاشجار وهم كواهل الناس وهذا ما ساء  
عندنا بالنسخ في السنة قال الله تعالى انما حرم من ذلك الذي انعم ولا يظلموا فيه  
اسمى وان ذلك على الوجه العظيم في الاثر المحرم وقالوا في قولهم ان ما على النسخ  
ان ذلك على كحصر الاستسقاء بالعدد من غير ما اوافق المسئل وقال علم الاسول  
احكم في الماء الدائم ولا يحتل من غيره في ان ذلك على المحصر بالثابت في دور غير  
من ساء الاغصان والاسماء لهذا لثمن ان عوا قولهم ان النسخ على كل قطع المساركة  
هو ان الحكم بالنسخ المحصر خاصة فاحذر لا يحالفهم وهذا لا عندنا فما هو من جنس

المسعى والالتص  
سوار عدم

الاصح عندي

منه في المحرم

المحصر الحكم على فعله النسخ بعينه وان عوا ان هذا المحصر بوجوب الحكم في المحصر  
هو باطل لا غير متناول له اصلا فليس بوجوب او اثباتا بالحكم في الماء وما ولىه ساء النسخ  
احار الحكم في الحكم صدق فلا يجوز ان يكون موجبا لاجازة او ان المذهب عند فقهاء  
الاضاح في ان يعلل النسخ بعينه الحكم بها الى الفروع ولو كان المحصر موجبا على  
الحكم في غير المحصر لكان يعلل باطلا لانه يكون كالمسألة في علمه النسخ ومن لا يجوز  
العمل بالنسخ في ما لا يجوز الاحمال فيه من ان يكون صوابا او خطأ النسخ مع من يولى  
العمل في العاسق فانه لا يعمل بحكم تضعيف ساء النسخ في خبر وما يقع من العمل والاضاح  
انما استدلالنا من النسخ الى في سائر النسخ في المحرم والمعمود قوله الماء من الماء وكما يقول  
في الحكم النسخ لغير الماء وقاد المحصر عندنا ان يامل المستنبطون على النسخ فيشوب  
الحكم بها في غير المحصر من المواضع لساوانه درجة المستنبط في احوالهم وهذا لا يخل  
اد او رد النسخ عما متناولا في المحرم وعلى التلخيص انه كان يقول ان المحصر على ما في العلم  
محصورا بعد انما يحوز به الوفا فان كان محصورا بعد ذلك فذلك على الحكم فيما سواها  
ان انما الحكم فيما سواها انما هو انما المحصر وذلك لكونه في الواسطة يكون موجبا  
للمسئ واستدل بقوله علم من هو اسبق في العلم والحرر وبقوله احل لنا ساء في زمان  
بان ذلك يدل على الحكم فيما عدا المذكور والاصح ان النسخ لا يدل على ذلك من  
المواضع لما ساء من المعاني ثم ذكر العدد لساوان الحكم بالنسخ في العدد المذكور فقط  
وقد ساء ان ما عدا المذكور انما ساء الحكم بعينه النسخ بالنسخ فلا يوجد ذلك في العدد  
المحصر ومهما ما قاله السافعي ان النسخ على وصف في المسمى لاجازة الحكم بوجوب  
ذلك الحكم عند عدم ذلك الوصف في قوله ما لو كان على الحكم عند عدم الوصف وعند النسخ  
موجب الحكم عند وجود ذلك الوصف والوجه في الحكم عند انعدامه اصلا وان هذا في قوله  
من ثبات المومنات فان عدا انا في الاية لما كان بقدر الصفة الا انما بالنسخ ووجوب النسخ  
بدون هذا الوصف فلا يجوز كاح الاية الكساسة وعندنا لا يوجد ذلك ولا يجوز انما  
الاية الكساسة وقال تعالى من ساءكم اللاتي احلفن هذا لساوان ما في ما ورد في حرمته

في النسخ في قوله من ساءكم اللاتي احلفن هذا لساوان ما في ما ورد في حرمته

انما راي القيد العنبر في الحكم لا ينفك















لا بد من القول بان يكون شرطنا واما ان العاقل ان الخوارق مع حصار الشرط والشر السند  
 جوز ذلك لاجل الحاجة الناس باعتبار ان الخارج جعل على الخلق دور السب فان الخلق يحمل الماحر  
 على السب جعل الخلق معلوما شرط اسقاط الخوارق مع سور السب لان السب يحمل المصحح فاهو  
 المصنوع وهو دفع الصور كصل هذا الطريق هو اقل عررا فاما الطلاق والطلاق  
 فاصل السب فيها جعل العلق بالشرط فاد او جدا العلق فصادف الخطر الكامل فيها  
 فان علق صورها ما سب ان وجود الشرط والدليل على العرف من جهة الخلق انه لو طلق ان السب  
 منع شرط الخوارق في عالم نوجد الشرط وعما هذا حورا كاح الامه لم له طول الخلق ان  
 العلق بالشرط لا يوجب الخلق فله فمحل الحل بما قبل وجود هذا الشرط بالان ان الموجه  
 الحل الان المذكور وهكذا يقول في قوله ان دخل عند الدار فاعتقه فان ذلك لا يوجب  
 الخلق فله حور لو كان قال ولا علق عندى ثم قال اعلم ان دخل الدار حازه ان علقه قبل الدخول  
 بالامر الاول ولا جعل هذا الماى معا على الاول فان سب اختلاف الخلق العلق بالشرط سب  
 عند وجود الشرط واد ان الخلق ما هنا قبل وجود الشرط فليس تصور سوبه عند وجود  
 الشرط او لا حور ان يكون الخلق الواحد ما في الحال فعلقا شرط مسطر فليس حل الوطى  
 ليس سب قبل النكاح ولكنه معلق شرط النكاح في الايات الى ليس فيها هذا الشرط الزائد  
 ومعلق بها وهذا الشرط في هذه الاية واما يحق ما ادعى من المصادفها فهو موجود  
 فاما انها هو معلق فلا لانه حور ان يكون الخلق معلوما شرط ودليل الخلق بعينه معلوما  
 شرط اخر فله او بعد الا ترى ان قال بعد اذا جاء يوم الخميس فاسحرم قال اذا جاء  
 يوم الجمعة فاسحرم قال الماى صحى وان كان يحى يوم الجمعة لا يكون الا بعد يحى يوم الخميس  
 حى او اخر حى عن ملكه حى يوم الخميس ثم اعان الى الماى حى يوم الجمعة بعنى باعتبار العلق  
 الماى فان سب مع هذا الا حور ان يكون الماى الواحد كمال الشرط لاسما حى وهو بعض الشرط  
 لاسما كمال الخلق الصا وما علم يودى الى هذا فان عند النكاح كمال الشرط سب ان ان  
 سوب قوله ومن لم استطع سب طولا وهو بعض الشرط هذه الاية اذا علم بان الخلق سب  
 اسدا عند وجود هذا الشرط فليس انما الا حور هذا سب واحد فاما ما سب هو حازر

هذا الشرط هو الذي  
 هو الذي هو الذي

انما لا يقيد الاول

على ان يتبين

الا ترى ان لو قال بعد اسحرم الخلق ثم قال اسحرم ان كل من سب حى كل واحد منها ويكون الاكل  
 قال الشرط بالعلق الاول وبعض الشرط بالعلق الماى حى لو باعه فاكل من ملكه اسحرم  
 حى فانه بعنى لهما الشرط بالعلق الماى وهو ملكه وعلى هذا الاصل قال في حرمه  
 ان العلق اسطل بقول المحل حى لو قال لامر ان دخل الدار فاطلاقا لى ملكا طمها لى  
 لم سطل العلق ولو قال لامر ان دخل الدار فاسحرم ثم اعلم ان سطل العلق حى اذا اراد  
 وجعل الشرط في سب ملكها ثم دخل الدار علق قال لان العلق بالشرط مع الوصول  
 الى المحل والعلق بالشرط لا يكون طلاقا ولا سب للطلاق ومن وجود الشرط واسراط  
 المحل لهما السب وسور الخلق عند الوصول اليه بمره اسراط الملك على اسطل العلق  
 عند حى ما بعد الملك المحل بان لى العدا وان المراه وانقصت عندها فله ذلك لا  
 سطل ما بعد الملك المحل وهذا لان يوم المحل عند وجود الشرط فام كوفهم الملك وانا  
 كان يحى اسدا العلق باعتبار يوم الملك عند وجود الشرط في هذه الماى ان الملك  
 الموجد عند العلق سوبه الماى عند وجود الشرط لاسس الماى فدان سب العلق  
 صحى باعتبار هذا السوبه كان اول الا ترى ان العلق بالملك سب باعتبار هذا المعنى  
 حى اذا قال احسبه كمالا بروجى فاطلاقا لى ملكا فمروجا وطلب لى بروجها باما  
 بعد روج اخر بطلوا الصا ولما يقول بانعدام المحل سطل العلق ان حى العلق  
 باعتبار الخلو فبه وهو ما نصرت لافاعيد وجود الشرط ولا تصور لذلك في المحل  
 وبالمطلب ان السب كحور المحل ان الخلق الاصل للطلاق والاصم الخلق المحل  
 ولا تصور لذلك بعد حى المحل بالمطلب ان السب فلا بعدام الخلو فبه من هذا الوجه  
 سطل العلق لان العلق بالشرط بطلها ذلك الملك وحقه هذا انه لا يصح  
 العلق المحل الصا حى الصا العلق العلق صا قال الله لا ان تمام الملك  
 المحل اسطر لان العلق بالشرط ليس هو الطلاق والمال ان حى العلق سب  
 المحل لم سوب حى بعد حور المحل ان حى المحل الماى بمره الاسدا ويوم المحل على  
 الوجه الذي قال لا يصح العلق في الاسدا فانه لو قال احسبه ان دخل الدار فاطلاقا

شيء واحد يجوز كمال  
 الشرط

المعنى

صحيح العلق باعتبار يوم  
 الملك عند وجود الشرط

كلامه  
 طمها لى ملكا فمروجا  
 ان حى بروجها الاول

لا بد من التمسك







سبع من الزيادة الرافعة فصلا عما قبله وكذلك لا مما له من سبعة من السار  
 الكفارة فان المعدل هو ان يكون مع الخبايا كالظهار او النكاح في الحكم الصافي  
 عن كفاية العمل او المدخل للاطعام فيها والصوم مقدور من سبعة من الظهار  
 للاطعام مدخل عند الحر عن الصوم وفي النكاح من سبعة اساو وكل اطعام عشرة ما كس  
 وعند الحر سائر الصوم بله نام في اعدام المماثلة في الستة الحكم كيف جعل ما دأب في الحكم  
 في كفاية العمل في كفاية النكاح كفاية النكاح والظهار واذ كان هو اعتبار الصوم وكفاية  
 النكاح والصوم في سائر الكفارات في صفة الساع لا اعدام المماثلة فكيف سبعة من السار  
 الرقبة في كفاية النكاح الرقبة في كفاية العمل وما ذكره من العذر باطلا والمطلوع كفاية  
 اما محل العمل المعدل الكفارة الصا والسر الصوم الكفارة معدا الفرق وان صوم المنفعة  
 ليس بكفاية بل هو سبعة من اربعة الدم الذكاة والصوم حلتا عنه ثم هو عزم معدا الفرق  
 فانه وان حرم من الرجوع لا حرم من الكفارة في وقت حر فاذ كان قال وسعة اذ رجوع  
 والمصاف والحر فكل ذلك الوقت كصوم رمضان قبل شهر رمضان وصداء الظهور قبل  
 روال السر وعدا سارط الساع ثم ليس محل المطلوع على المعدل بل يراه امر معذور صوم  
 بله نام ما ينافى وقرانه لا يكون ورجز يرويه وقد كان مشهورا الى عهد ان حرم الله والحرم  
 المشهور من الزيادة على النص على ما سببه فان سارط ما دام جعلوا فرائده كمن احرم علمه  
 ما سبب ما علمه في صدمه النظر حلا وحجم الصدمه عن العمل الكا وبالنظر المطلوع وعن  
 العمل المسلم بالنظر المعدل في الالحام هنا واحدة وهو بان الكفارة بالصوم معدا  
 صار معدا نص في ذلك الحكم بعد مطلقا فاما في صدمه الفطر الصا في سائر السب  
 دور الحكم واحد السبب في السبب الاخر فيحران يكون ملك العمل المطلوع سارط حرم صدمه  
 الفطر باحد النص وملك العمل المسلم سارط الصا الاخر وعما هذا قال النوحه ومذكر  
 النكاح من ياهرم حرم الارض باعسا بالنظر المطلوع وهو قوله جعل في الارض سارط  
 وظهورا وبالرأى باعسا بالنظر المعدل وهو قوله الرأى ظهور المسلم في العمل محله وان كان  
 الحكم واحد فستعلم ان العمل باعسا كل صدمه في اخر فاما النكاح الى الرأى فلم يشترطه عمل

في الزيادة على النص

في الزيادة على النص

في الزيادة على النص

في الزيادة على النص

المطلوع على المعدل او حار ذلك الحار الاول اسار النكاح والرجل اعسا را بالوضو واما  
 عروا ذلك من صدمه وهو حد لا يطلع ان الذي علم عليه النكاح صدمه صدمه للوجه وضربه  
 للحد من الرقبة وهو مشهور من سبعة المعدل واذ صار معدا لا يطلع ذلك الحكم مطلقا  
 فاما صفة السامد في الرقبة فهو بان النص المعدل واما النكاح الرقبة في عا السامد لصدمه  
 للنكاح وهو قوله علم الاركان في العوامل لا اعتبار محل المطلوع على المعدل واسراط العدل  
 في السامد ان باعسا رجوع الموقف حرم الفاسق بالنظر باعسا رجوع من صور  
 من الشهاد والفاصول يكون مرضا لا محل المطلوع على المعدل واسراط السبع في البدان  
 باعسا بالنظر الوارد منه وهو ان الله تعالى بعد ذكر البدان قال لم يحلها الى الستة العسوا ومضى  
 اسم البدن فانه اسم لما يقدر للموضع ويجوز اسم الكفارة المستلما له من اجازة تناوته  
 في انفسها لسقوت حكم بعضها من بعض كما استلما له من الصلوات في مقدار الرقاب  
 والراية في الخطبة والجماعة في صلاة الجمعة حتى يغير بعضها بعضا وان جمعها اسم  
 الصلاة وصار حاصل الكلام ان السبب في اسار والنظر الموح/ اسار حكم النكاح صدمه  
 ذلك الحكم باعسا ولا باعسا ربه ولا بدالة ولا مقتضا لانه ليس من حله ما لا يستحق  
 حتى يكون مقتضا اياه فاسار النبي بعد هذا لا يكون الا اسار الحكم لا دليل والاحكام  
 بلا حجة وذلك باطل على ما سببه في ما ان الله تعالى وحكم اذا قلنا سبب المطلوع حكم  
 الاطلاوع وبالمعدل حكم المعدل بعد علمنا بكل العمل كمالا مكان والمعاور من العمل بالمثل  
 ومن العمل بلا دليل الحفي على كل متامل ومن هذا الحكم ما قاله السامد ان الامر بالنظر بعض  
 الله عن صدمه والله عن الله يكون امر انصدم وقد سار هذا الكلام مما سبق  
 ومن هذه الجملة قول بعض العلماء ان العام خص بسببه وعرضا هذا على انواعه  
 احدها ان يكون السبب مقولا مع الحكم كوما روى ان النبي علم سبي فجد وان باعسا روى  
 وهو قوله اذا دعا سم يدبر الى اجل سبي بالنكاح وهذا نكاح خصص الحكم بالنكاح  
 لانه لما قبل معه فكل ذلك يخصص على انه من العمل للعلم بالنكاح خصوص في الاستحكام  
 في دور علمه اسبق بدور العلم مضاعفا اليها بل المقارن وبها يكون مضاعفا الى علمه اخرى

كتفية النكاح بالنكاح

الفاصول في النكاح

السبب في قول الحكم







ليبين لكم ويعرفوا الارحام وقال فان شاء الله تعالى على فليكن ونحو الله الناطل واما واو العطف  
فانه يدخل من جمله احدتها ناقص الاحكام بان لا يكون خبر الناقص مذكورا فلا يكون معدا  
نفسه ولا يندرج في الخبر المذكور للاول خبره من خبره بعد كقول الرجل جاني زيد ومثرو  
هذا الواو للعطف لانه لم يذكر خبره وحده ولا يندرج في الخبر الاول خبره الا انما يندرج  
الواو للعطف من خبره في الخبر الثاني لان خبره العطف لا يندرج في الخبر الاول لان خبره العطف  
في الخبر من قال بالقول الاول بعد هذا في القوم من واو العطف وواو النظم باعتبار ان  
الواو في اصل اللغة للعطف وتوحي العطف لاسرائيل مطلوب لاسرائيل بمعنى السوسه  
مدل لاسرائيل ان العطف النظم يوحى المشاواه في الحكم الاصل بانهم من خطا صاحب المرح  
ما سافهم من الخاطا يسا ومن يقول امره طالو وعده حذر رجل الدار فانه يفيد لاسرائيل  
من المذكور من العطف بالمرط واللكم من كلامه في جعل الكل مفعلا بالمرط وان كان كل  
واحد من الكلامين يام للكون معدا وحده من مفهوم المعنى نفسه فعليه بكل الصام مطلق كلام صاحب  
المرح ولما سئل المشار في الخبر عند واو العطف لخاصه جمله الناقصه الى الخبر  
لغير الواو وهذه الخاصه بعدم واو النظم لان كل واحد من الكلامين يام لادله من الخبر فكان  
هذا الواو سالكا عما لو كان المشار له فاسان المشار له يكون اسدا لا انما سكوت بوجه  
انه لو كان المشار له بغير اعتبار هذا الواو لم يكن خبر كل جمله اذ ليس خبر احد الجملتين  
مدل الاول من اخر وهذا خلاف ما علمه اهل اللسان فما اذا قال امره طالو وعده حذر  
ان دخل الدار فكل واحد منهما يام في نفسه انما عا لا مفعلا بالمرط والعطف بمرط  
الانواع فصار خرج الى العطف احد الجملتين ناقصه فاسان المشار له في كل العطف  
لواو العطف من ايام بذكر المرط وكان كلامه انما عالم بغيره مشاره في خبره وحده  
واو النظم لغير الكلام به فانه مستعمل كاسا ولما قال العطف على ما به دسار ولعل ان  
القدر هم الا عسر جعل لاسميا من اجراما لذكر الان لاسميا لا يخرج الكلام من ان  
يكون اقرا واو اعتبار الاقرا كل واحد من الجملتين يام فليكن الواو للنظم ونصرف لاسميا  
لما علمه خاصه وعلى هذا فليكن قوله تعالى واولئك هم الفاسقون الذين تاتوا

هذا الواو انما هو واو النظم

كلمه الواو واجب العطف الا شذو

اخته

لا عا

ولي

فرق بين شذو والاستثناء

ان هذا

في الاستثناء الواو اذا

ان هذا الواو للنظم من صرف الاستثناء الى همه السور ومن ما عدم والتا في جعل هذا  
الواو للعطف والواو الذي قوله ولا يندرج في الخبر من يكون لاسميا بغير فاعلهما دون  
الجلد ولا اسقط الجدل بالنوع والصحيح ما قلنا فان جاز الصفة مع العطف يحتمل قوله  
ولا يندرج في الخبر من قوله واولئك هم الفاسقون ان قول العاقل احسن ولا يمكن ان يكون عطف  
صحيحا فليكن قوله فاحذر ولا يندرج في الخبر من قوله واولئك هم الفاسقون فاما قوله واولئك هم  
الفاسقون ليس عطف لانه وللراجح ان وصف الفاسقين فلا يصلح مفعلا فاعلهما هو خطاب  
فعلها للنظم ولذلك من جاز المعنى قوله ولا يندرج في الخبر من يكون لاسميا بغير فاعلهما دون  
فان هذا قوله في السهاد ان سرنا موم للجلد وهذا الام عبد العقلا نردا على الجدل  
فصلح متما للجد اجزا عن سبه وليد احوط به لانه فان اقامه الحد اليهم فاما قوله واولئك  
هم الفاسقون فاعا العاصون وذلك لما خرج منه العاد فلا يصلح اجزا على العاد من يكون  
متما للجد بل المقصود به ان السكا ان يقع عسى وهو ان العاد خبر متبيل ورا يكون  
حسبه اذا كان الرام صادقا وقوله اربعة من اليهود والنصارى مضمون كان مع الاسكال انه لما اذا  
كان سالا وجوز عقوبه سدر في السباب فاراد الله تعالى هذا الاسكال هو له واولئك  
هم الفاسقون ان العاصون فليكن ستر العقبة من عرفان جيز عجزا عن اقامه اربعة من  
السهاد واليه اسار في قوله فاذم بانوا السهادا واولئك عبد الله هم الكاذبون وسر  
هذا النقص ان العمل بالنظم بوجه فاما فاحذر العا فاعا العا فاعا اربعة من السهاد  
مضمونا الى العاد ليعتقوا ان الواو للعطف كما هو مودج حروف ثم فانه للنقص مع  
الراجح وجعلنا الواو في قوله ولا يندرج في الخبر من كان السهاد من السهاد كما هو مودج  
واو العطف وجعلنا الواو في قوله واولئك للنظم كما هو مضمون صفة الكلام والمضاف  
لذلك العمل بحرف ثم وجعلنا العاد مودجا للجد وجعلنا الواو في قوله ولا يندرج في الخبر  
في قوله واولئك للعطف وكل ذلك مخالف لمضمون صفة الكلام فكان الصحيح ما قلناه  
ومن هذه الجملة حكم الجمع المضاف الى جماعه كقوله تعالى جدم اموالهم صدقه  
وقوله واحل لكم ما وازد لكم فان من الناس من يقول حكمه صفة لخاصه في قوله واحل لكم

الم الرد ينزاد على الم

في الخبر

في الخبر



اصحابهم وادعوا الى جمعة الكلام هذا فان المضاف الى جماعه يكون مضافا الى كل واحد منهم  
 وادعوا الى الصفة التي يحصل الاضافة صفة الجماعة وبها نسب الحكم في كل واحد منهم  
 هو مقتضى هذه الصفة هو لا حكمة الكلام الا بترك الاضافة لو حصل لصفة الفرد  
 نسب في كل واحد منهم الحكم الذي هو موجب لملك الصفة وعندها هذا فاسد وهو محسوس  
 القول بالمسكون في مقتضى هذه الصفة معاملة الاحاد بالاحاد غيا ما قاله الجامع  
 اذ قال الامام في اوله ما ولد في فاسها طالعان فولد كل واحد منهما ولدا طلعت  
 وكذلك اذ قال ادا حصصا حصصا او قال ادا حلما هاسا الدار من مدخل كل واحد منهما  
 دارا ما طالعان ولا سطر طر حول كل واحد منهما في الدار جميعا وما قلناه هو المعلوم  
 من تخاطب الناس في الرجل يقول ليس العود سائما وحلقوا زرعهم وركبوا دوابهم وانما  
 نعم من ذلك كل واحد منهم ليس بونه وركبوا سائما وطول سائمه والدليل على قول الشاعر  
 وانا نرى اقداما في عالم وانفاسا في المحي والمحاب  
 والمراد ما قلناه ونسب سائمه قال تعالى جعلوا اصابعهم في اذانهم واستغشوا سابغهم  
 والمراد ان كل واحد منهم جعل اصبعه في اذنه لا في اذن الجماعة واستغشوا بونه وقال قد ضفت  
 فلو كان والمراد في حوزة واحد منهما قلناه وقال فامطعوا انفسهم والمراد قطع يد واحد  
 من كل واحد منهما لا قطع جميع ما يسمى يد ام كل واحد منهما لا فاقنا على ان السرقه الواحد  
 لا يقطع الا يد واحد من السارقين فسدنا ان مطلق الكلام محمول على ما ساءه الناس في  
 مخاطبتهم فهو اعسار الصفة بدون الاضافة والمقصود علم الصفة مع الاضافة  
 الى الجماعة ومع الاضافة الى الجماعة موجب الصفة كسائر ادعوا بل موجه ما قلناه ان ادعوا  
 سب بدون الاضافة الى الجماعة فعرفنا ان جملة العمل بالمقصود ما قلناه وما قاله الارباع العمل  
 بالدليل المخصوص وعمل بالمسكون فيكون فاسدا فاسا في الطريق مما هو فاسد من وجه العمل  
 بالمقصود لا دهله بعض الناس قد ساء الطريق الصحيح من ذلك اول الناس هم الطريق  
 تسر على السبب الصحيح من الاسد لا جمع المصنوع والفاقد وان خفي علينا شيئا فهو كج  
 للتأمل على ما ساء من ذلك طريق **باب** سائر الحجج

لا عما طلق الكلام محمول  
 على ما يتفهم الناس

المادة التي لا تخطب بالخطبة

السرعة واحكامها قال رضي الله عنه اعلم بان الحجة لعدائهم من قول العالم حج اي علمت  
 فقال الحج في قول الرجل حاجته فحجته اي الرمي بالحجة فصار معلوما سمى الحج  
 السرعة لانه لم يما حوائبه تعالى بما عا وجده سقط بها العذر وكوران يكون ما جود امر  
 الرجوع اليه كما قال العالم **باب** الحجج في بيت الزير فان المرعضا **باب**

اي يرجعون اليه وسبح حج البت فان الناس يرجعون اليه معطس له قال تعالى ارجعنا اليك  
 ساء للناس والمساء المرجع سمي الحج لوجوب الرجوع اليها من حيث العمل بها سرعا ويسوي  
 اركان موجهة للعلم مطلقا لان الرجوع اليها بالعلم بها واحد شرعا في الوجهة على ما نسبته في باب  
 خبر الواحد والفاصل بينه والحجة فاما شق في السار وهو ان يظهر للعلم وجه  
 الالتزام بما سوا كان ظهورا موحدا للعلم او دون ذلك ان العمل في الوجهة وسبب قوله  
 فيه ان يثبت اي علامات ظاهرة والبرهان كذلك فانه يستعمل استعمال الحج في لسان  
 العمياء واما الاله فمقتضاها لعد العلامة قال تعالى فيه انما ساء **باب**

وقال العالم **باب** وغيرتها العصر **باب** ومطلقها في السرعة يضاف الى ما يوجب  
 العلم مطلقا ولهذا سمي حجرا الرسل ان قال تعالى ولعدائنا موبى سعة انات بنيات  
 وقال ما ذهبنا بالانسان فان سئل من الناس من يجد رساله الرسل بعد رونه المعراج  
 والوصو وغلظها ولو كانت موجه للعلم مطلقا لما اكرها احد بعد المعاشه فلهذا هذه  
 الامات لا توجب العلم حرا فاما لو اوجبت ذلك لقدم الثواب والعقاب بها اصلا وانما  
 بوجه العلم باعسار التامل فيها عن اصا لاغت ومع هذا التامل من العلم بها مطلقا  
 واما محمد هان محمد هان هذا التامل كما ذكرنا انه في قوله لا سمعوا لهذا العراب  
 والقوا فيه وقد كان منهم من يجد يقينا بعد ما علم يقينا كما قال تعالى وحجروا بها واستفها  
 انفسهم ظلما وعلوا واما الدليل فهو فعل من فعل الدلالة من قوله علم من علم ومعه  
 قوله ما الدليل المحبر في العلم الى ما يربط الحيز عنهم وسبب سمي الدليل العاقله ان هانهم  
 الى الطريق فمن باب علمه في السرعة هو اسم الحجج مطلق يظهره ما كان فيما كان  
 قد ساء بلون موحدا مان ومظهر انان والدليل حاصر لما هو مظهر فان قيل ليس

الرجوع الى ما ساء من العلم كمن وجد في الرمي

الرجوع الى ما ساء من العلم كمن وجد في الرمي

الدليل على قسامين احدهما هو  
 اليقين كما للكتاب وغير المتواتر  
 والمهور على الاله والياء يعقبي  
 وهو العلم به دون اليقين لان قوة  
 المدلول بعد رونه الدليل وقوة  
 المنطق بعد رونه الدليل وقوة  
 العلم كما قال الله  
 في قوله عند ذلك  
 سيدا سطا علم احسن

انواع الدليل

قوله يان ان الغناء اخر ازغى  
 لانا كما والاصول لان الاله اعلم



و ما فيها حاد بن بشار غانسي  
و هو قديم حتى تم اعظم بخوان الرسول و اما في  
الطائفة من كلام انما بين الدفينة كلام الله تعالى

عبر مع وكذا لا اله الا الله القصص ولهذا لم يحركوا ابوابهم في يوم بدر الا انهم اصابوا بالهزيمة  
او انه طوله لان المعجزة السورة واقصر السور بل انما يعنى الكبر والوجوه قال الواح  
بالقصص ما ينسب من القرآن وما لا اله الا الله القصص يحصل ذلك فسان في فضل القراءة وان كان  
لكم الاكفاء بذلك وما ذكرنا ان ما دون الله والاله القصص ليس معجزة وهو قرأ  
سنة العلم قطعا وظهر ان الطر بوجه النقل المتعارف مع ان كونه معجزة دليل على صدق الرسول  
فما خبر به وليس دليل على نفسه على انه كلام الله كوار ان هذا الله تعالى رسوله على كلام معجز  
الشرع منه كما اقدر على علم على احياء الموتى وعلى ان يخلو من الطير هذه الطير مع صم  
فكل من طير ان الله يعرف ان الطر بوجه النقل المتعارف واما اعتراف الاساتذ في ذات  
المصاحف ان الصحاح هي اما انبتوا القرآن في ذات المصاحف لخصو النقل المتعارف  
ولهذا امروا بخير القرآن المصحف وكرهوا التعاشير واسواق المصاحف ما اعتصوا  
عليه ثم نقل المتعارف المتعارف من العلم قطعا ولا يست هذا الطر بوجه كلام الله  
بما به حجة موجبة للعلم لعلمنا يقينا ان كلام الله المتوارف ما في نقله بالسمعة نقل المتعارف  
مكتوبه في المصحف على الوجه لم يدا الفاعه وسئل كل سور سوى سورة براء ثم لم يخلوها  
انه من الفاعه ولا من اول كل سور مع النقل المتعارف من الوجه الذي مر به فليس قدر  
او يتركوا في المصحف من المذهب عندنا ان السمعة انه من كل سور من القرآن من اول السور  
ولا من اخرها ولهذا كتب الفصل من السور في المصحف خط على حدة ليكون الكتاب على الوجه  
دليل على انها من كل الفصل والكتاب خط على حدة دليل على انها ليست من اول السور  
وظاهر ما ذكر في الكتاب علما وبما سمعته فاهم فالو اعلم انهم الفراء وحكى اسم الله الرحمن الرحيم  
بعد قطعوا التسمية عن العود واخلوها الفراء ولكن قالوا لا يحسن بها لانه ليس من صوره  
كونها من القرآن المحرر بها من كل الفاعه في الاخر من ما قالوا وحكى ما تعلم انها  
ليست بانه من اول الفاعه فان المعجز في اول امام الحرم الفاعه والصورة في الاول  
وعلى هذا يقول بكونه للحج والخاص براه السمعة على مصدقاه القرآن ان من صوره كونها  
انه من القرآن حرمه الفراء على الحنف والخاص ولكن اتاوى بها فرض القراءة في الرقعة

علي ان اللام ان اولها الميم  
 النون لا يسمون ثمانية في الاول  
 في الاول في زواله في  
 ما كان في الاول في  
 ولكن في العبادات  
 لانهم في العبادات  
 حوز من الحوز وحده بل العبادات  
 والعبادة في الحوز  
 كما في الحوز  
 في الحوز



[illegible]

كلام الشيخ عيسى عليه صلوة من  
 له قدرة على العروة بالرواية  
 فوارد بالعامة في الكواشف والرواية  
 خلاف ذلك لان المدعي عنده  
 عدم صحة صلوة العادر  
 على العروة بالرواية  
 وعلى العروة  
 انما هي  
 ثم يفتي



لما علم اضطراب اسرار الكلام مع من يزعم انه لا حقيقه للاسما المحسوسه فيقول اذ ارجع  
 المراد اليه علم انه مولود اضطرابا بالخير كما علم ان ولده مولودا بالمعاصيه وعلم ان  
 ابويه كانا من جنس بالخير كما علم ان اولاده من جنس بالعباد وعلم انه كان صبيته ايم شاب بالخير  
 كما علم ذلك من ولده بالعباد وعلم ان السماء والارض كانتا على هذه الصفة بالخير كما علم  
 انهما على هذه الصفة للحال بالعباد وعلم ان ادم ابا البشر عمل وجهه لا يملك فيه سمه من النكر  
 سام هذه الاسماء فهو مكان واحد لما هو معلوم ضروري من ان النكر العباد لا يقول  
 ان هذا العلم حصل بفعل الخير بل ياتهم صنف الله تعالى وهو انه خلق الخلق اطوارا على  
 طباع مختلفه سعتهم ذلك على الاختلاف والاسرار والافاق بعد ذلك مع الاسباب  
 الموجهه للاختلاف لا يكون الا كما مع جميعهم على ذلك كما قررنا وفيه حكم بالعبه وهو نقاء  
 احكام السرعه بعد وفاة المرسلين على ما كان عليه في حوتهم فان المنطق حجت برسولنا علم  
 وقد كان معوثا الى المناسك كونه ووراثته بالرجوع اليه والسفر بالخبره قال تعالى فان تازعتم  
 في شئ فرددوه الى الله والرسول وهذا الخطا سببا والموجود في غصنه وايدى من  
 به الى تمام الساعه ومعلوم ان الطوبى الرجوع اليه ليس الا الرجوع الى ما علمه  
 بالسواير فمما يدعى ان ذلك لا يسمع منه في حوتيه وقد فاسد له عا انه كان رسول الله علم  
 لا علم الا بالحق خصوصا مما يرجع الى ما كان الذي في سمع السماع منه علم النفس ومن الناس من  
 يقول انما سمع بالسواير علم طائفة العلم لا علم النفس يعني هذا انه سمع العلم به مع نقاء  
 نوره الغلط او الكذب ولكن ارجح ان جات الصدق في ظهور العلوه له فذكر ذلك علم  
 طائفة من الناس بالظواهر لا علم النفس فالوا لا بالسواير انما سمع مجموع احاد ومعنى  
 احوال الكثرة بان جرت كل واحد من تلك الاحاد في السماع لا لعدم هذا الاحتمال  
 من ان السواد على ان لا عدم صفة السواد الموجود في كل واحد منهم بل الاحتمال  
 وهذا انه كما سوفهم ان يجمعوا على الصدق مما يفلون سوفهم ان يجمعوا على الكذب  
 اذ الخير كمال كل واحد من الوصفين على السواء الا ان البصائر واليهود انفقوا على  
 قتل عيسى عليه وسلم ونقلوا ذلك فيما بينهم نقلا متواترا وقد كانوا اكثر منا عددا

في قوله تعالى فان تازعتم في شئ فرددوه الى الله والرسول  
 في قوله تعالى فان تازعتم في شئ فرددوه الى الله والرسول

ثم كان ذلك كذا الاصل له والمجوس انفقوا على فعل محراب ذراقتهم وقد كانوا اكثر منا عددا  
 ثم كان ذلك كذا الاصل له فعرضا ان احوال التواطؤ على الكذب لا على العمل بالمعاصير  
 ومع نقاء العلم النفس فاما الناس على طائفة منهم من علم حق رجل من يترددان  
 فسمع النوح ويرى آثار التيقن لفعل المستدفعه مخبرونه انه قد مات وعزونه  
 ويعزيم فيقتل هذا الحادث العلم الذي كان حقيقه ويعلمه متاعا وجه طائفة  
 العلويين احوال ذلك كونه حمله منهم وليس لغيره من اهل ذلك كونه حمله وهذا قول  
 ردوا ايضا فان هذا القائل يزعم انه لا يعلم الرجل علم حقيقه ولا يصح امانه ما يعرف الرجل  
 حقيقه فهو من يتردد ان يعرف الصانع حقيقه فعرضا انه قد فسد له سمه باخبار هذا  
 القول هو جازم ما يعلمه كل عاقل ضروري فانما اذ ارجعنا الى موضع المعروف وهو الغلب  
 وجدنا ان المعروف بالسواير من الاخبار يستعمل الوجه الذي يمس القيان انما يعلم ان  
 في الدنيا بعد اذ وملكه بالخير على وجه السرقة احوال السلك في العلم بلدنا بالمعاصيه  
 ونحو الخبيثه الى ملكه نفسا بالخير كما يعرف الخبيثه الى سائرنا نفسا بالمعاصيه ومن اراد  
 الخروج من هذه البلد الى بخارا باحد السبل الى باجيه المعركه ان من اراد ان يخرج الى  
 كاشغور باحد السبل الى باجيه المعركه لا سلك ذلك احد والخطئه توجه وانما عرف ذلك بالخير  
 فلو لم يكن للموجود علم النفس لكان هو مخاطر اسفه وماله خصوصه في رماز الخوف  
 فسعى ان يكون عمله ذلك خطا وفي اعيان الناس كلهم على خلافه ما دفع ربح هذا الزاعم  
 وما اسدلوا به من فعل المصاري واليهود قبل المسيح وصلبه فهو علم ان العمل بالسواير  
 لم يوجد ذلك فان المصاري انما فعلوا ذلك على ربحه يربحون بربا مع المسيح في سائر  
 الحوارين كما انهم قد اختلفوا ويعرفوا حصرهم باليهود قبلهم فاما مع المسيح اليعقوبي  
 يوحنا ويوحنا ومنهم من يفتش ويحتمل هذه الاربعه التواطؤ على ما هو كذب  
 الاصل له وقد ساء ان هذا السواير ما نسوي طرفاه ووسطه واليهود انما فعلوا ذلك  
 عن سعه نفوسهم كما انهم قد اختلفوا السبل الذي كان مع المسيح واولئك هم من التواطؤ  
 على الكذب وقد روي انهم كانوا لا يعرفون المسيح حقيقه حتى قتلهم عليه رجل يقال له يهوذا

موضع العليق

في قوله تعالى فان تازعتم في شئ فرددوه الى الله والرسول

الا ان كان طائفة

الا ان كان طائفة



وكان يحكم من ذلك ما جعل فيهم بلا من ردها وقال اذ اراهم في اقبل رجلا فاعلموا انه  
صاحبكم ومثل هذا لا يحصل ما هو جرد النوار فان قيل الصلح عند ساهد والمعاينة التي لا  
تصور فيهم النواظر على الكلدان فانهم يحضرون النوار في الاخبار بصلبه فليس  
الذلك فان فعل الصلح انما نشأ وشو غدد قليل من الناس سائر الناس بعدد وجوه  
ان المصلون في الارض وسطرون الله من بعد من غير ما مل منه في الطباع فقه عن التأمل في  
المصلوب والخلل فيغيره ايضا فليس فيه الاساءة ما عساه هذه الوجوه معرنا انه كما  
لا يحصى العمل النوار في قتله لا تحصى صلحه والى ان العمل النوار فيهم في قبل رجل  
علمهم عسى وصلبه وهذا العمل موحى علم النفس فيما يعلو وللمرء كل الرجل عيسى واما  
كان شهادته قال قال في ذلك شبه لهم وقد جاء في الخبر ان عيسى علم قال لم يكن معه من يدوم  
ان يلقى الله شبهه عليه وقتله وله الحمد فقال جل انا ما لقي الله شبه عيسى عليه قتل  
ورفع عيسى الى السماء فان حصل هذا القول بما به من الصادق لا من قولنا ما طال المعارف  
اطلا وسلس العيار واذا خرم هذا ما يوسم من صله فما قيل بالنوار من رسول الله صلى  
ان السامع انما سمعوا ذلك رجل كان عده ان الله يحكم علم ولم يكن النوار الله سمعه على عزم ومع  
هذا القول لا يحصى الامان بالرسول من عاينهم لحوار ان يكون سمه الرسول على غيرهم كتب  
والامان بالمشيخ كان واحدا عليهم في ذلك الوقت من التي علمه شبه المسيح بعد كان الامان به واجبا  
برغمهم وفي هذا قول بان الله تعالى اوحى على عسان الكفر بالحقه فاني اقول انهم من هذا فليس  
لهم الامانة فيهم فان القاء سمه المسيح على عزم غير مسعد في العدم ولا الحكيم بل في حكمه  
بالقوة وهو دفع شرا لا عدا عن المسيح فعدا نواع موااعا فله وفي هذا دفع عنه مكره  
العمل بوجه لطيف والله لطيف في دفع الادب عن الرسول عليهم السلام والذين قصدوا  
بالعمل فعد على الله منهم الامانة بوسمه فالتى سمه على عزم على سبل الاسرار لهم  
ليردوا واطعنا ما مرضنا الى مرضهم ومثل ذلك لا يوفق في حوقم يا تولى رسول الله صوابه  
وتعظوا بوعظه فطمان العاصم قول رسول بان هذا توري الى ابطال المعارف  
او الكلدان بالرسول ويرد طاهر قوله تعالى ولكن شبه لهم وما ان هذا عن مسعد في القدر

سأولوه

عمر سبل فان القاء الشبه دون اجاد الاصل لا يحاله وقد ظهر بالمدس على اللعنه من في صون  
شيخ من اهل نجد ومن في صون سرامه من مال ذلك علم المسكين مما كانوا هموا به في بار سول الصلح  
وقد برز قوله وان يترك المدس كبروا الا انه وراثة عاصه رضي الله عنها دحيه الظلم مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما احترق بذلك قال كان من حويل وراى ان عمار حويل علم الضاق صون  
دحيه الظلم وراثة الصفاء به حويل الى سول الله صلى الله عليه وسلم في صون اعراض ثاير النوار سباله  
معالم المدس يعرف ان سبل هذا عدم مستبعد من الرسول علم فاني الله تعالى المسكين  
في اعين المسكين فليدوم بدمع كره عده في لانه لو اراه كثرهم وعدهم اسعوا من قتالهم  
فارا هم نعم القلم حتى عسوا في نبالهم وقلوبهم كما قال تعالى لعنوا امرا كان معقولا فعرفنا  
ان سبله عن مسعد فاما سبل الخوس ما يعلوه عن رادست فذلك كله تخيل ان سبله فعل  
المستعوز من اولاد النساء والحصان لا ما ينقل به الا رجل فوام الملك كشتايب في بطنه  
ثم اخرجوه وهذا اما ينقل به فعلمه في مجلس الملك من يدى حواصه واوثلح مصورهم الاجتماع  
على الكلدان فلا يستب العمل النوار كره قد روى ان الملك لما اختبره وعلم خسته ودهاه  
واطاعة على ان يؤمر به ويحفل هو احدا كان ربه دعا الناس الى عظم الدول وحسن  
افعالهم ومراعاة حقوقهم وكل حو وباطل يكون هموم ورايه بالسيف خبر الناس  
على الدول ربه وجملة عا هذه المواطاة حاجتهم الى ذلك فانه لم يكن لذلك الملك بيت  
قدم في الملك فكان الناس لا يعطونه فاحالوا هذه الخلة لم يعلوا عنه امور او علم بعد  
ذلك من يدى الملك حواصه وكل ذلك لا اصل له فان قيل من هذه المواطاة  
التي كنتم عاين فكيف كنتم في ذلك الوقت حتى يعقوا على الامان به وكذلك من بعدهم الى  
رما رطوبل وجعلوا سبلون ذلك بعلاموا اننا فليس اما لانكم المواطاة التي يكون  
من جمع عظم فاما ما يكون من الملك فخواصه كنتم قائم رضى لخط الاسرار واما يخصهم  
الملك فلهذا السرط لا يريد من الملك لانه سبوا الا عظم الاسرار وهذا معلوم في عاين  
اهل كل زمان المواطاة التي يكون من الملك فخواصه لا تظهر للمعوم يعرفنا انه لا يوجد  
العمل الموحى لعلم النفس من هذه الاخبار فاما اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد

ظهر بالمدس على اللعنه  
مرة في صون شيخ

ظهر حويل مرة  
في صون دحيه

تدبير الملك كخط  
الاسرار



كانوا من قبل مجيئه وكانوا عذرا لا يسمعون احصاءهم ونواظرون على الاختراع عان الكفرهم  
 وعرفوا ان ما يظنون عنه من قول المسيح منه في كونه موحدا على العباد لما اسلم اليهم احوال  
 المواظاة بعد حجة السماء فان قيل مع هذا فوفق الاعاقل على الكفر غير مستطاع لانه  
 ليس شرط النواظر احوال اهل الدنيا واذا اجمع اهل بلدة او عامهم على شيء من النواظر  
 كيف وقد فعل الاحبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم كانوا عاكفين لما يحقون منهم الاحصاء  
 على تحسبه مع ما من امكنتهم فكذلك هو هذا الاعاقل معهم على فعل ما لا اصل له قلنا من  
 هذا الاعاقل من اجمع العظم جلا والاعاقل وهو ياد رعايه والناظر على ما هو معتاد  
 الشرا لا يرى ان المعجزات توحى العلم بالسوء وطعا لكونها خارجة عن حد معتاد البشر  
 ولو ان واحد اقال: وماذا يصعد السماء وكل الملائكة يقطع القول بانه كاذب لكونه مخبر  
 خارجا عما هو المعتاد والنوم بعد ذلك غير معتبر ولهذا لو شهد شاهدان على رجل  
 انه ظلموا امرائه يوم الخميس واخراجه اعنوعده في ذلك اليوم بعينه لكونه لا يعمل  
 السماء ان يكون الانسان يوم واحد ملة وكوفه مسجل على ما سقط ما وراه من  
 النوم بوضوحه انه لو كان هذا نوما الاعاقل على الكفر لظهر ذلك في عصرهم او بعد ذلك  
 اذا بطا اول الرمان بعد ان نال من الفاكهة والكر والمواظاة فها من مثل هذا الجمع العظم  
 لا يظلم عاقل بل يظهر كيف وقد احاطوا به المناقصون وجواستس المذمومة كما قال تعالى  
 ومنهم من يقولون وقد كان في المسلمين انصار بلقي لا الكفار بالمودة ويظهر لهم سر رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في الحروب والاعاقل يصور صدره عن سره حتى يشبهه الى عمره ويستكنه في السماع  
 نفسه الى عمره حتى يصير طاهرا عن سره ولو كان هذا نوما الاعاقل لظهر ذلك في القول  
 بانه كان منهم مواظاة وانكتم اصلا شبه الحال وهو من قول من يرفع ان الكفار عارضوا  
 القرآن بملهم اليكم فان هذا الكلام بالاعاقل من المسلمين شبه الحال ان الله علم خدائهم في  
 محافلهم ان كانوا مثل القرآن وسوره منه فلو قدر واعاقل ذلك لما اعرضوا عنه الى ذلك  
 القوس والاموال والخرم في غزوانه ولو عارضوا به لما حق ذلك بعد كان المسركون  
 يومئذ الكرم المسلمين ولو لم يظهر الآن فها من المسلمين لظهره ديار الركل اذا اخوف لهم

وذلك الاعاقل حجة لهم لو كانت الاعاقل على نقل الحجر يكون احضاره على فعل السهبة كيف  
 فعل كلام مسيلمة وخيار بن المتنفذين من عبادان يكون لهم من ذلك اصل فكما سب هذا المعبر  
 اعطاه نوره المتأخر به وكون القرآن حجة موحدة للعلم وطعا فذلك يستطاع هذا النوم  
 في النواظر من الاحبار فان قيل لكونه جلا والاعاقل انسا على طاعة العلة والكون  
 الاعاقل هو فهم لم يثبت على العلم في ذكره من حال من راي ان انما الموت في دارا ساكن او غير  
 نومه فليس طاعة الله العلة الاصل انما يكون معرقة حصة النبي فان اسع سور ذلك  
 في موضع من العلم من الماظر الى الماظر ولو ما لم يجره ذلك الماظر لظهر عند  
 المسلمين والساد كما يكون في الخبر بولس الملب واما حق هذه العلة في موضع يكون رايها  
 عاقله هذا اخر من قوله ما يراه الباطن في منامه فان عده ان ما يراه هو الحجة في ذلك الوقت  
 ولكن لما كان راي هذا الحد هذا المعلوم فوجه وهو ما يكون في حال المقطعة فاعاقل  
 هذه المعاملة يظهر ان ما يراه في النوم لم يكن موحدا للمعرفة حصة فاما هنا ليس ورا  
 الطائفة الباطنة كثر النواظر حد اخر للعلم فوجه على ما سب ان الباطن يحرم النواظر والناظر  
 بالمعاشرة في وقوع العلم به سواء فالنواظر للعلم هنا معنى في قوة الدليل وهو اعطاه نومه  
 المواظاة ومن هذا ان ارداد امره الماثل فيه اردا لقنا فالشك في كون الدليل  
 بعضا من العقل بمرله السكينة حقا والاساس المحسوس والطائفة التي يكون باعشار  
 في العقل يكون عاقل عن معرفه التي حصة لا محالة وهذا غير مصادق لهم انه ليس  
 الجماعة الاحياء الا افراد ان مثل هذه الطائفة انما يحرك الواحد ونومه لذلك  
 الخبر عن خارج عن حد المعتاد في هذا باطل فان الواحد ما يمكنه ان يحرك حروف الهجاء  
 كلها وهل لها بل ان يقول لغدره عاقل ذلك هو فهم منه ان راي مثل القرآن في تلك الحروف مع  
 بعضها وكذلك التي منامه ان يحرك كل من سحر امر النفس وعمره لا يقول احدا من  
 لغدره عاقل ذلك قدر على انشاء مقصد من تلك القصيد وقد سلك الانسان عن طين  
 ومراسته مقصد من ثم لا يقول احدا من نصت كل ما سلك بهذا الطريق اعشار الجمال بالفرد  
 واعاقل مثل هذا الجمع على الصدق كالحامع جمعهم عليه وهو رعا الدرس والمروءة على الصدق

يعني الرجل يكون اسقى على  
 المهاد البهيمه من سبعة  
 عاقل بل

يخرج

الكلام بل لا يتبدل على  
 عقل النظم في غاقله لا سلك  
 بل لا يتبدل وفكر



منه در و بر و قه الكذب  
بين الكس بكس و دس

واما ندعى انقطاع نوحهم انما هم مع اختلاف الطباع والاهواء من غير جامع جمعهم على ذلك فاما  
بعد وجود الخلق فهو موافق للقياس فان قيل لو توارى الخبر عند الفاضل بان الذي يدرى  
فذلك عمرو ولم يقص له بالملك يدور فامنه السنة ولو يدرك علم النفس بذلك لعل من القضاة  
به فليس هذا ولا يلزم الختم فانه يقبض على طائفة الفلك خبر الوائرويه يعلم من القضاة  
لان سعادته الشاهد من الاستقوت لك فاما عند ما تمحيد ان يقال انه بعض الامور  
سرعا بان بعض العلم وكما ان بعضه مبرر ما لو صار معلوما له مع انه النسب قبل ان يملك  
القضاة فما يستمع السهماء وما سدر في السهماء من الحدود التي في الله تعالى وان صار  
معلوما له بعد ما قلنا القضاة لم يقص به ما لم يهد السهماء وعلم ما يقص به مع انه  
النسب محالة الا يرى ان الشاهد لو قال اجبرتم كقول القاضى ان بعضه يقول وما يرجع  
لما اقول الا و من قوله اسعد من قوله احقر فمما ان في ان القضاة خبر المرابط سوك  
العلم بالنسب القاضى من القضاة ثم المذهب عند علماء ان الناس بالموارد من الاحبار  
علم ضروري كالباب بالمعاشرة واصحاب الماشقة يقولون ان الباطن به علم يقين ولكنه مكتسب  
لا ضروري بمبرر ما يستعمل العلم بالسوء عند معرفة المعجزات فانه علم يقين ولكنه مكتسب  
لا ضروري وهذا لان مما يكون ضروريا لا يحصى اختلاف فمما من الناس وادوا وحدها  
الناس محله مع سور علم النفس خبر الوائرويه ما انه مكتسب ولكن ما يقول هذا فاسد  
فانه لو كان طر و هذا العلم الاكساب لا حصه من يكون من اهل الاكساب وراسا انه لا حصه  
هذا العلم من يكون من اهل الاكساب فكل واحد منها صغيره كان علم اياه وانه بالخبر كما يعلم  
بعد البلوغ ولو كان طر و الاكساب لكان المرء من استمر هذا الاكساب فلا يعلم العلم  
وبالانفاق العلم الذي حصل خبر الوائرويه لكان المرء من ربه فكسب ما شقه او بالاسماع  
من التسمية فعرضا انه ناس ضروري فاما المعجزه فتشاك كحاج الى ان خبر المعجزه من المعجزه  
ومر ما يكون احد سدور المرء بالكون خارجا من ذلك لا طر و هذا الاكساب بال  
يعرف ما ان العلم بالناس به طريقه طريق الاستدلال وقد ساء له لاختلاف من لم  
يعمل كعلمه في العلم الواقع خبر الوائرويه واما الاختلاف ناشئ من نقصان العقل لبعض

علمه على انفسه  
قال لا يملك الاخر لا يملك الاخر

علمه على انفسه

الناس ويرى التامل وذلك وسواس بعض الناس كالكون في المعلوم بالحواس وبالاخبار  
لا يعرف هذا الاختلاف في المعلوم بالحواس ويكون العلم الواقع به ضروريا فلكل ذلك المعلوم  
خبر الوائرويه اصل ما يحار جهنم الله فيما هو موافق الفرع احاد الاصل من الاخبار  
وهو الذي سمى القضاة في خبر الوائرويه والمهور من الاخبار فكان ابو بكر الرازي يقول  
هذا احد قسمي المواريث على معنى انه يست به علم النفس ولكنه علم الناس كما قال اصحابنا السابق  
في القسم الآخر وكان عيسى بن ابيان رحمه الله يقول لا يكون المواريث الا ما يوجب العلم ضروري  
فاما النوع الثاني فهو مشهور وليس بمواريث وهو الصحيح عندنا وما من هذا النوع  
في كل جسد فله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اجماعهم على اللذات ولكن لم يفته العلماء  
بالقول والعلم به ما عسار الاصل فهو من الاحاد وباعسار الفرع هو مواريث وذلك  
بحو خبر المسح على الخصر وحركته المتقه بعد الاباحه وحركته الفاضلة الاسماء  
السنة وما ساء ذلك اما الرازي كان يقول لما توارى عن هذا الخبر لينام نوم استوف  
اجماعهم على اللذات فلهذا وحدها ذلك علم النفس انقطع به نوح الانفاق في الصدر  
الاول لان الذين يلحقون بالقبول العلم به اسوفهم انما هم على القول بالجامع جمعهم  
على ذلك وليس ذلك لا يقين حاس الصدق في الدرك او اهلا من روايته ولكن المعز ما  
هذا ما لا استدلال فلهذا سمى العلم بالناس به مكتسبا وان كان مقطوعا به مبرر العلم  
معرفة الصانع الا يرى ان النسخ يستعمل هذه الاخبار فانه يست بما الرمان على كتاب الله  
عالي الرمان على النصيحة ولا يسخ ما نوح علم النفس لا يسل ما يوجب علم النفس  
وحده فاعلم ان ما يكون موافقا علم النفس فانه يكتف جاحده كذا المواريث الذي يوجب العلم  
ضروري وبالانفاق لا يكتف جاحده المهور من الاخبار فعرضا ان الناس به طائفة القضاة  
لا علم النفس وهذا لانه وان توارى نقله من القضاة السابق والسابق فلهذا سمى به  
القدر عاده باعسار الاصل فان روايته عند رسير وعلم النفس بالناس است اد الاصل من  
هو معصوم عن الكدر على وجه الاستق سببه الاتصال وقد سببه الاتصال باعسار  
الاصل مع سور علم النفس به معرفة ان العلم الواقع لنا سبب هذا العلم بالكون قبل

ستواتر في نوع اجاز  
الاصل

بلغ

و خبره في نوع الاجاز  
و خبره في نوع الاجاز

لا يكون جاحده المهور



العامل في سببه الاتصال فاما عند التأمل في هذه السببه فيكون معناه علم  
 طائفة فاما العلم الواقع فانه هو موافق باصله وقرعة هو براد فمع العلم فانه  
 ان السواء يظهر عند المعاملة فاذ لم يكن في القسم الاول جدا اخر فاما ان السواء علم  
 طائفة ولكن مع هذا حوز الرأيه على المصير في النوع من الاحراز ان العلم لما لمعه  
 بالفتوى العقل كان لئلا موحا فان الاجماع من العصر السابق والمال دليل موجب  
 سرعا فلهذا حوز رايه الرأيه على المصير ولكن مع هذا في سببه هو الاتصال  
 فلا يكون جاحدا وما هذا الا نظير ما تقدم سانه فان العلم يكون المسح معوثا الى ان يبرأ  
 باسم العقل المتوار اصلا وقرعا وخدم سو فيه وهم السببه لاحد من العلم المتوار رايه  
 قتل او ضل في العلم لان لكل احاد الاصل سوا الفروع كما قررنا فان سئل فكان سعي  
 ان يسه طائفة القلب كما انهم هنا قلب انما لم يستلوه اعدى ما هو اقوى منه فمارجع  
 الى العلم وهو اذ علم الفصول بانه ما قتلوه يعني وانما في سببه طائفة القلب  
 اذا اعدى عليها ما هو اقوى لم سوع علم طائفة القلب بانه ذكر على ان هذا النوع  
 من الاحراز سعي الى اقسام فيم يضل جاحدا والكفر وذلك كخبر الرجم وفيه لا  
 يصلح جاحدا ولكن كخطا وكفى عليه المائمه وذلك كخبر المسح بالخف وخبر حرمة المفاضل  
 وفيه لا كفى على جاحدا المائمه ولكن كخطا في ذلك هو الاخبار التي يحلف فيها الفقهاء بار  
 للاحكام وهو الذي قاله صحابي ساق على تلقى العلماء امام بالقول في العلم بوجه فاجر  
 الرجم اسوق على العلماء من الصدر الاول والماني واما خالف فيه الخوارج وحلاهم لا يكون  
 قد حاز في الاجماع ولهذا قال يضل جاحدا فاما خبر المسح فانه سببه الاحلاف في القدر  
 الاول فارجاسه وان عمارس هو كما يقولون سلوا هؤلاء الذين يرون المسح هل سجد رسول الله  
 بعد سورة المائدة والله ما سجد رسول الله صلعم بعد سورة المائدة وقد فعل روجعنا عن ذلك  
 انما وكذلك خبر الصوف فيدرى عن عمارس بهانه كان يجوز المفاضل سجد لا يقول علم  
 لا يروا الا في النسبة وقد قل روجع عن ذلك فليسببه الاحلاف في الصدر الاول  
 فلما سانه الاتصال جاحدا ولكن كفى عليه المائمه لان بعسار روجع في سبب الاجماع وقد

هذا النوع من الباطن على علم  
 فروع طائفة من رايه الفروع

اقسام كثيرة من قوله

حكم الاخبار في رايه  
 العبد

في الاجماع على قوله من الصدر الثاني والثالث والابع مخالفة الاجماع فلهذا كفى على  
 جاحدا المائمه واما النوع الثالث فقد ظهر فيه اختلاف في كل من كل من رجع عند  
 حال الصدق فيه بدليل على به وكان له ان يحلف صاحبه ولكن لا كفى عليه المائمه في ذلك  
 انه سانه رايه عن اجتهاد والائمه في الخطا موضوع عن المجتهد على ما بينه واما العرب  
 المستكر فانه كفى المائمه على العامل به وذلك كخبر الفصل في القسامه وحبر القضاء  
 بالشاهد واليمين لا مخالفة لطاهر القرآن وقد ركن العلماء في العرب الاول الماني والعلم به  
 فيه يعرب من المذهب كما ان المهور يعرب من الصدق بلعنه امام بالقول في العلم  
 فكم كفى المائمه هناك على من ركن العمل به لعنه من الصدق فلهذا كفى على من يعمل بالعرب  
 المستكر لعنه من الكذب والمائمه بحذر الظن ومن الظن ما يائمه المهور ما ناعه قال  
 تعالى وطعن طر السواء وقال ان بعض الطرام وهو يطعن من يغير الى الجوى عند اساءه العلم  
 معمله مع وجود الدليل فيعمل بالظن بهذا سله والله اعلم ذكر عيسى انه ليس بما سجد  
 السوار جده معلوم من حيث العدد وهو الصحيح لان جده السوار سجد علم النفس وانا وجد  
 من حيث العدد سجد علم النفس واذا اسفص منه بفرد است علم النفس ولكن العلم ان  
 بالعدد السر لا يست ذلك لوفهم المواطاة عنهم وبالحجج العظم ثبت ذلك لا بقاء يومهم  
 المواطاة فاما سانه على هذا انه من كان المخبرون بحب يومهم مواطوهم فان يكون خبرهم متواترا  
 والحدود نوعان منه ما يكون متميزا الاطراف من كل الوسط كالسر بالامال والاكل  
 بالارطال وهذا ما هو متميز الاطراف شكل الوسط والظن فيه ما يست

**فصل**

في سائر الاجماع هذه الامه موح للعلم قال رضي الله عنه اعلم بان  
 اجماع هذه الامه موح للعلم وطعا كرامه لهم على الدرع لا استطاع يوم اجتمعهم على الضلال  
 معني معقول فالهود والنصارى والمجوس الكرماء عدوا ووجد منهم الاجماع على الضلاله  
 وانما لانهم قد يحق من الخلف على وجه المتابعه للاباء من عرجه كما احذر الله تعالى عن  
 الكفر بقوله انا وحده انا ما عا امه وقال احدوا احارهم ورهاسهم اربا ما مردون الله  
 فوسا انه الماحل اجماع هذه الامه شرعا كرامه لهم على الدرع هو مذهب الفقهاء واذر المكلفين

سائر اجماع هذه الامه موح للعلم

في سائر اجماع هذه الامه موح للعلم

في سائر اجماع هذه الامه موح للعلم

يعني اجماع الروي لا يشك  
 قادر على اكل رطل من خبز ولا  
 فنده انه لا يقدّر على اكل رطل  
 رطل منه في مجلس واحد  
 في المجلس رطلين او ثلثه او اربعه  
 او ثلثها فذلك فيما بين اليدين  
 والمخفي دونها وكذلك قاله في اليدين  
 نابل من فاه العلم الى انزال  
 الباب في العلم



فليس كذلك  
العلم والقدرة  
القدرة معقدة  
عملها لا  
أقول ما ذكره  
الشيخ رحمه الله  
واعلم المانع من  
عدم

هم وسط برص الانام حكيم  
 ان عدل في الوصف لهم بالعدالة  
 سخص على الخواص يقول علمهم جعلهم شهداء على الناس والساهد مطلقا من يكون قوله  
 حجة في هذا ما اراد اجماعهم حجة على الناس وانه موجه للعلم وطعا ولا معنى لقولهم يقول  
 اليهود في الحق وعد العاصي وان جعل شهداءهم حجة فانما لا يكون موجه للعلم وطعا  
 وهذا لان شهداءهم حجة في حق العاصي باعتبار انه مأمور بالقضاء بالظاهر وانما  
 وراه غيب عنه ولا طريق له الى معرفته فيكون حجة كسلكه واما ما هو فقد جعل الله تعالى  
 هذه الامة شهداء على الناس كما هو جواب الله عليهم وانه علام الغيوب لا يحكي عليه خفيه  
 فان ما يكون حجة في جوابه تعالى على الناس ما يكون موصوفا بانه حق وطعا لله وقد جعل الله تعالى  
 شهداءهم على الناس كما ان الرسول عليهم السلام شهداء وهداهم الى الصراط المستقيم  
 حجة موجه للعلم وطعا لانه معصوم عن العول والباطل مبدع بين المعاملة ان شئنا  
 لا يكون الا بالعلم كما قال  
 من لا علم له ولا حجة له  
 انفسهم



سبب الكفر محمد طوب  
الربا

على ختمها  
 رزقنا  
 للفقراء  
 انما ذلك  
 من فضلنا  
 انما

الحديث قالوا ما رواه  
الحديث قال في ضعف  
ورضعوا قالوا



علمه المسموع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك بحدوث العلم قطعا بعد اصله وهذا معنى ما قلنا ان عند  
 الاجماع كحدث ما لم يكن سابقا لافراد وهو نظير العاصي اذا نفذ قصاصا واحدا فانه  
 يلزم ذلك على وجه الاحتمال المقصود وان كان ذلك محولا لاحتماد وكان ذلك لصيانة القضاء  
 الذي هو من اسباب الدين فدان يستههما ما اعنا صيانة اصل الدين في اول ما قيل  
 كيف نسقم هذا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوم الساعة الا على شرار الناس وما  
 لا يوم الساعة حتى يعالج الارض الله قلبا في حجة هذا الحدث بطريق الظاهر  
 كما قلنا ان الله تعالى قال تعالى الله ولي الذين امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور ومن كان  
 الله وليه فهو ظاهرا باذا ومعنى قوله يخرجهم من الظلمات الى النور ان الظلمات المنيرة  
 والماطل الى نور الامان والحق وذلك لئلا يضل على الحق ما يستحقون علمه وقل وقت  
 وقال هو الذي يصلح عليهم وعلامة الآتية ولو ثبت الحدث فالمراد ان اهل الشر  
 يفلتون في اخر الزمان مع بقا الصالحين المستسلمين بالحق منهم والمراد بالحدث الاخر  
 ما ان الحال من تحة الفرج ونحو البعث فان تمام الساعة عند تحة البعث وعند ذلك  
 لم يبق الا من منى اذ واحد حيا ثم الكلام بعد هذا في بيان سبب الاجماع وركنه  
 واهله من بعده الاجماع وسرطه وحكمه **فصل** السبب قال  
 رضي الله عنه اعلم بان سبب الاجماع قد يكون بوقفا من الكتاب في السنة اما الكتاب فهو  
 الاجماع على حرمه الامهات والاساسية قوله حرم علم اهل البيت وسائرهم وامامهم  
 نحو الاجماع على ان الدين الدنة وفي احدها نص الدنة والاجماع على انه لا يخرج  
 الطعام والمشترا من المص واما سنة ذلك بان سنة المروية في الخارج من ذلك  
 ما يكون مستتبنا بالاحتماد على ما هو مصوص علم الكتاب والسنة وذلك نحو  
 اجماعهم على طهف الخراج على اهل السواد فان عمر رضي الله عنه حين اراد ذلك جالسا ليل  
 مع جماعة من اصحابه حتى تلا عليهم قوله تعالى والذين جاءوا من بعدهم قال اري لم يعدكم  
 في هذا الفتي نصا فلو سمعتموها لم يعدكم فيها نص فاجمعوا على قوله وسبب  
 اجماعهم هذا الاستنباط ولما اختلفوا في الحكم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم

لم يبق في كتابه غيره  
 لا يخيب

في كتابه غيره  
 لا يخيب

في كتابه غيره  
 لا يخيب

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان في مكة فاجمعوا على خلافة وسبب اجماعهم  
 هذا الاستنباط ومنها ما يكون غير ان اجماعهم على اجل العتد واجماعهم على الحد على سائر  
 الحجر على ما روي ان عمر لما ساورهم في ذلك قال علي انه اذا شرب هذو واذا هذو فجنرت  
 وجد المقترين كتاب الله ما يوجب جلدته وهذا قاله ابن عوف وكان علي يقول ما من احد  
 اعم علمه هذا فموت فاجدم ذلك في نفس شيئا الا هذا الحرف فانه مقت بارنا فان قيل  
 كيف نسقم هذا واسا الحد وما لراي ان يكون قلسا لا يقول ان اصل الحد كان بالراي  
 بل بالسنة وهو ما يدل رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالضر الجريد والنفال في شرب الخمر الا انهم  
 ما يتفحص عن مواعيد ما ضرب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ان الذين كانوا يعدون رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان يعون نفرا وضرب كل واحد بعلبة ففعلوا بالراي في النفال الى الحد ان سبب الاجماع البعد  
 واسوا المقدار بالنص فاجمعوا ان الحد لما يوجب جلدته وكان ان يخرج من يقول الاجماع الموضع للعلم  
 وطعا لا يصدر عن خير الواحد ولا عن غير واحد من الناس ولا عن الواحد والعاسر لا وجه العلم وطعا ما اصد  
 عنه كيد يكون موحا لذلك وان الناس يحلمون في العاسر هل هو حرام لا فكيف يصدر الاجماع عن غير  
 الخلاوة وهذا غلط بين فقد بنا الاجماع هذه الامه حجة شرعا باعتبار عينه لا باعتبار ذلك  
 ثم يقول انه لا يكون الا صادرا عن اهل البيت لئلا يوجب العلم قانه كعمل الاجماع لغوا واما سبب العلم بذلك  
 الدليل فهو ومن سكر كون الاجماع حجة اصلا سواء وحيد الواحد والعاسر وان لم يكن موحا  
 للعلم سنة فادان ما بالاجماع وذلك بضاف ما لو تأيد بانه من كتاب الله تعالى او بالعرض على  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرير منه على ذلك فمصر موحا للعلم من هذا الطريق وطعا وقد كان  
 الصدر الاول اعان على اسقال العاسر وكونه حجة على ما سببه واما اظهر الخلاف في بعض اهل  
 الكلام من ابيهم في السنة وبعض المسحرين من اعلم له حقيقة الاحكام واولئك لا يعدون كلامهم  
 ولا يوافقون في الاجماع البات هذه الاساس على سبب اسعالة السنا بالطريق الذي  
 به اسقال السنة المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك بان يكون بالسوابر وان بالاشهار وان  
 بالاحاد وذلك كما روي عن عبيدة السلماني قال يا ابا جعفر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عا شي  
 كاجماعهم على الحافظ على الاربع قبل الظهور على الاسفار بالخير وعلى حرم كمال الاجماع على الاح

هو في كتب باراد الله

اجماع هذه الآية

طرق الاجماع

في كتابه غيره  
 لا يخيب



١٢٥٤  
 ١٢٥٥  
 ١٢٥٦  
 ١٢٥٧  
 ١٢٥٨  
 ١٢٥٩  
 ١٢٦٠  
 ١٢٦١  
 ١٢٦٢  
 ١٢٦٣  
 ١٢٦٤  
 ١٢٦٥  
 ١٢٦٦  
 ١٢٦٧  
 ١٢٦٨  
 ١٢٦٩  
 ١٢٧٠  
 ١٢٧١  
 ١٢٧٢  
 ١٢٧٣  
 ١٢٧٤  
 ١٢٧٥  
 ١٢٧٦  
 ١٢٧٧  
 ١٢٧٨  
 ١٢٧٩  
 ١٢٨٠  
 ١٢٨١  
 ١٢٨٢  
 ١٢٨٣  
 ١٢٨٤  
 ١٢٨٥  
 ١٢٨٦  
 ١٢٨٧  
 ١٢٨٨  
 ١٢٨٩  
 ١٢٩٠  
 ١٢٩١  
 ١٢٩٢  
 ١٢٩٣  
 ١٢٩٤  
 ١٢٩٥  
 ١٢٩٦  
 ١٢٩٧  
 ١٢٩٨  
 ١٢٩٩  
 ١٣٠٠

وقال ابن مسعود رضي الله عنه في حديثه كان في قريظة رجلان  
 عليهما اربعة من الناس سورا لاجماع كخبر الواحد والاجماع نوح العلم وطعا وحز الواحد  
 لا نوح ذلك وهذا خطأ من قال قول رسول الله صلى الله عليه وسلم موجب للعلم انما هو ان يستدل  
 بالعلم بطريق واحد ان يكون موجبا للعلم والعلو وكذلك الاجماع كقوله ان يستدل  
 بالعلم بطريق واحد ان يكون موجبا للعلم والعلو وهذا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
**فصل** الركن ركن الاجماع نوعان الغزبية والرخصة فالغزبية هو اتفاق  
 الكل على الحكم بقول سماعهم او مباشر العقل مما يكون من باب ما وجه يكون ذلك موجودا  
 من العام والخاص فما سوى ذلك الخاضع الى معرفة عموم الملوك من كبري الرضا والريوا  
 وكبر الامم في اساء ذلك وسبق في جمع علم العصر مما لا يخاف العام الى معرفته  
 لعدم الملوك العام لم يجرى به المراه على عمتها وحالها ومراعى الصدقات وما كثر  
 الرزوع والمار وما اسه ذلك وهذا لان كل شيء ما يقوم به اصله فاما يقوم اصل  
 الاجماع في النوعين هذا واما الرخصة فهو ان يستدل القول بعصر علم العصر وسلك  
 النافذ في اظهار الخلاف وعن الرذيلة العالمين بعد عصر السور عليهم او صوره معلوما  
 لهم بالاسناد والظهور والاجماع سببه عندنا ومن العلماء من يقول بهذا الطريق لا يستدل  
 الاجماع وحكي عن السامعي انه كان يقول ان ظهور القول من كل العلماء والساكنون فيهم  
 سببه الاجماع وان عصر القول واحد واسبق والساكنون في عصر العصر لا سببه  
 الاجماع وجه قولهم ان السكوت محمل قد يكون للموافقة وقد يكون للممانعة والبقية مع  
 اضرار الخلاف والمحمل لا يكون وجه خصوص ما يوجب العلم وطعا الا ترى ان مما هو محمل  
 السكوت لا يكون لهذا على سكونه محملا ولا يستدلون على صحة هذه القاعدة بما روي ان  
 عمر رضي الله عنه سار في الصحابة في ما نزل عليه المسلمون فاسار واعلمه صاحب القصة والاسال  
 لما وول الحاحه وعلى في اليوم ساك فقال له ما تقول يا ابا الحسن قال لم يجعل يقينك  
 شكا وعلمك جعله اري ان يقينك ذلك للمسلمين وروي عنه حديثا هو لم يجعل سكوتهم  
 دليلا للموافقة لهم حتى سألوا واستجاز على السكوت مع كون الحق عندنا في خلافهم ولما شاور

يشوب الاجماع  
 بنظر ابي الاحاد  
 لا يثبت في غير هذه  
 المسألة

الرسالة الاجماع

سكوت في محل الاصل  
 لا يكون وليدا

سكوت عند الحاجة

١٢٥٤  
 ١٢٥٥  
 ١٢٥٦  
 ١٢٥٧  
 ١٢٥٨  
 ١٢٥٩  
 ١٢٦٠  
 ١٢٦١  
 ١٢٦٢  
 ١٢٦٣  
 ١٢٦٤  
 ١٢٦٥  
 ١٢٦٦  
 ١٢٦٧  
 ١٢٦٨  
 ١٢٦٩  
 ١٢٧٠  
 ١٢٧١  
 ١٢٧٢  
 ١٢٧٣  
 ١٢٧٤  
 ١٢٧٥  
 ١٢٧٦  
 ١٢٧٧  
 ١٢٧٨  
 ١٢٧٩  
 ١٢٨٠  
 ١٢٨١  
 ١٢٨٢  
 ١٢٨٣  
 ١٢٨٤  
 ١٢٨٥  
 ١٢٨٦  
 ١٢٨٧  
 ١٢٨٨  
 ١٢٨٩  
 ١٢٩٠  
 ١٢٩١  
 ١٢٩٢  
 ١٢٩٣  
 ١٢٩٤  
 ١٢٩٥  
 ١٢٩٦  
 ١٢٩٧  
 ١٢٩٨  
 ١٢٩٩  
 ١٣٠٠

عمر رضي الله عنه الصحابة لهم في املاء من الغيبة التي بعث اليها فصرحت قالوا اما انت مؤدب  
 وما اردت الا الخير ولا س علمي على في اليوم ساك فقال له ما تقول يا ابا الحسن قال لم يجعل يقينك  
 هذا جفديا لهم فعدا خطا واوان قاربوك فعد عيشيوك اري على الغزبة فقال رضي الله عنه  
 فعدا سجانا السكون مع اضرار الخلاف ولم يجعل عمر سكونه دليلا للموافقة حتى استسقطه  
 ولما بين ابن عباس رضي الله عنه في سببه القول للصحابة ثم قالوا له هذا قبل هذا العزم فقال  
 كان رجلا ميسرا ففهمته في رواية معنى درته في ذلك وكان عيسى بن امان يقول في المنكير  
 الملوك دليلا للموافقة بل ليل حدس في المدرس فانه حين قال اقصر الصلاة ام تستمها  
 يا رسول الله نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى كرو عزمه وقال احي ما تقول دو المدرس ولو كان يركب المدر  
 دليلا للموافقة انك في رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما استسقطهم من الصلاة من عزمه وكان الكرمي يقول  
 يقول السكون على الكرم فما يكون محمدا في الملوك دليلا للموافقة انه ليس احد المحمدين  
 ان يركب على صاحبه لحيته ان ليس عليه ان يسلم ما ادى اليه احبته ان السكون في سببه  
 لا يكون دليلا للموافقة وجه قولنا انه لو شرط لاعتقاد الاجماع السكوت من كل واحد  
 منهم على قوله واظهارا للموافقة مع الاخرين فولا ادى الى ان لا يعقد الاجماع ابدا لانه لا  
 يصور اجماع اهل العصر كلهم على قول سماع ذلك منهم الا ناديا وفي العان اما يكون ذلك  
 باسناد السور من المعصوم سكون السامعين في اجماع على كون الاجماع محمدا وطريقا  
 لمعرف الحكم الدليل على بطلان قول هذا القائل وهذا لان المعدر كالمسمع ثم يعلق على شرط  
 هو مسمع يكون مسمعا لاصله فكذا يعلقه شرط هو معدر وهذا لان الله تعالى في عا الحج  
 كما لم تكلفنا ما ليس وسعنا وليس وسع علماء العصر السماع من الذين كانوا قبلهم بقرون  
 فكان ذلك ما قطعاهم فلهذا لا تعذر السماع من جمع علماء العصر والوقوف على قول كل واحد  
 منهم في حكم حادثة حسنة لما فيه الحجج التي ينبغي ان يجعل استنار السور من القصف  
 والسكوت من النافذ كما في الاعتقاد الاجماع ان العلماء المحمدين لا يحل لهم السكوت على اظهار  
 الخلاف اذ كان الحكم عندهم خلاف ما ظهر وسكونهم محمل على الوجه الذي يحل في هذا  
 الطريق معطوع معنى المساواة الاحتمال وترجح حاسا اظهارا للموافقة ومثل هذا

الحجج مرفوع

١٢٥٤  
 ١٢٥٥  
 ١٢٥٦  
 ١٢٥٧  
 ١٢٥٨  
 ١٢٥٩  
 ١٢٦٠  
 ١٢٦١  
 ١٢٦٢  
 ١٢٦٣  
 ١٢٦٤  
 ١٢٦٥  
 ١٢٦٦  
 ١٢٦٧  
 ١٢٦٨  
 ١٢٦٩  
 ١٢٧٠  
 ١٢٧١  
 ١٢٧٢  
 ١٢٧٣  
 ١٢٧٤  
 ١٢٧٥  
 ١٢٧٦  
 ١٢٧٧  
 ١٢٧٨  
 ١٢٧٩  
 ١٢٨٠  
 ١٢٨١  
 ١٢٨٢  
 ١٢٨٣  
 ١٢٨٤  
 ١٢٨٥  
 ١٢٨٦  
 ١٢٨٧  
 ١٢٨٨  
 ١٢٨٩  
 ١٢٩٠  
 ١٢٩١  
 ١٢٩٢  
 ١٢٩٣  
 ١٢٩٤  
 ١٢٩٥  
 ١٢٩٦  
 ١٢٩٧  
 ١٢٩٨  
 ١٢٩٩  
 ١٣٠٠







ما عساه العان فان قيل ان معنى هذه الامور لان الانسان قد يكون  
 معذرا في شيء من غير علمه فلا يصح فيه رآه عاين وقد يرى رآه من غير علمه رآه في اخر  
 فخرج عن الاول فعمل هذا عند الترويض لا معنى الامور فليس كذلك بل انما معنى المد  
 ما يترك من المطر والاحتماد فعمله اظهار ما يترك باحتمال من بقاء الخواص او  
 خلاف او وفاق والخل له السلوك عن اظهار الاعداء المواقف وبعد ما يستل الاجماع  
 بهذا الطريق وليس له ان يرجع عنه نراي غير صريح لان الاجماع موجه للعلم وطعامهم له النص  
 من الاكوارير الاعداء النص يا عساه رآه غير صريح له الاكوارير محال الله الاجماع نراي غير صريح له  
 بعد ما اتفقوا الاجماع بذلك وكذلك ان لا تعرض عليه القسوى وللناسهم القسوى الناس  
 عاوجه نعلم انه بلغ ذلك الساكن من علماء العصر فان ذلك معلوم مقام العو على علمهم  
 انه اظهار الخلاف الذي عندهم ان كانوا يعتقدون خلافاً لذلك على وجه تفسير ذلك  
 الخلاف منهم كما انهم يقولون الاول يكون الثاني معارضا للاول ولو اظهر وادلك  
 لا يصح فيكون عن اظهار الثاني بل عدم الانتشار دليل على المواقف وهذا  
 الطريق تثبت كون العرفان محتملا ان العرف ما عارضوه منه ولو ففعلوه لا يثبت ذلك  
 وعجزهم عن المعارضة بعد التحدي دليل على انه محتمل فان سئل بعد استمراء الناس  
 حوار المراءى بعد ارجحه رجا الله فولا وفعلا مع سلوك اصحابه في حقه عن المراءى ولم  
 يترك دليل المواقف فليس كما انتم تدعون ذلك بعد انتم ايضا الخلاف من اصحابه في حقه  
 لم اجار المراءى محاحه ومناظره واما ركووا الشنيع عاين من يارس ذلك انه ظهر عند  
 الناس نوع رجحان لقول من اجارها فاحد وان ذلك ودل على العاقل من عاينها من ان  
 يظهر وانع الناس من ذلك العلم ان الناس لم يسمعوا بعساه ما ظهر لهم من قوله العاصي اذ اقصى  
 فصل مجتهد فيه فانه لا يحل على المجتهد الذي يعتقد خلافه ان يظهر للناس خطا  
 العاصي لعلم ان الناس لا يحدون بقوله واعفاه ان قصدا العاصي ما قصي ما قد وان  
 ذلك الخاسر حج بالنصا من المراءى على من يارس المراءى بعد المباءة محتمل فليس  
 ان مراءى المساوون من العوام في شيء منهم من امر الدنيا وعلوقه بقصر مصالحهم

عليهم

اذا علم عدم انشاء الناس  
 في شيء لا ينبغي لهم

ان البعض اذا اظهر فيه رآه واعداء البعض جدا وذلك فاهم لم يسمعوا من اظهار ما عندهم  
 الا نادرا او المعنى الحكيم على النادر فاذا كان هذا امر الدما مع ان السلوك عن اظهار رجل  
 فيه سر عاقل ان يكون امر الدرس وما يرفع الى اظهار حكم الله تعالى في هذه الصفة حتى يكون السلوك  
 منه دليل الوفاق كما روى وكذلك العان من حال من سمع ما هو مستبعد عنه ان يسمع  
 من اظهار السلوك بل يكون ذلك حجة في الاثر له لو احدث محتمل الخطية يوم الجموع فليس  
 صعود المراءى ما عساه انهم فعمله وسمع ذلك منه يوم سمعوا والجمعة ولم يعرفوا من ذلك  
 ساقية الامور في همتهم من اسسوا من اظهار الامور على علمه وقد ساء ان ما علمه العان  
 الطاهر الاكوارير في الاحكام فتبين بعساه رآه ان السلوك دليل المواقف ويحكم علم  
 انه قد كان عند الصحابة ان اجماعهم محتمل موجه للعلم وطعاما فاداعوا السالك هذا يفرض  
 علمه فان ما عنده ليس هو الخلاف وخرج ما استهم من ان يكون حكم الخارج مطلقا والسلوك  
 ان لم يدل على المواقف فلا سكال انه لا يدل على الخلاف ومن هذا الحسن ان اختلفوا  
 في خاربه عاين اقاويل محصوره فان المذهب عندنا ان هذا يكون دليل الاجماع منهم عاين  
 الاقوال في هذه الحادثة سوى هذه الاقاويل حتى ليس احد ان حدث منه قول اخر رآه  
 وعند بعضهم هذا من السلوك الذي هو محتمل ايضا كما لا يدل على الخلاف  
 بل على قول اخر في الحادثة فان ذلك نوع بعين ولا يستل محتمل فليس يقول ساء  
 انهم اذا اختلفوا على اقاويل محتمل يعلم ان الحق اعدوا اقاويلهم وهذا من السصص منهم  
 عاين ما هو الحق حسم هذه الاقاويل فاداعوا الحق الا الصداق وكذلك هذا الحكم  
 في اختلاف بين هذا كل عصر الاعل قول بعض صاحباهم يقولون هذا في اقاويل الصحابة  
 خاصة لما لم من الفصل والساعة ولكن المعنى الذي ساء الله بوجه المساواة وعلى هذا  
 قالوا انما ظهر من بعض الخلفاء عن الصحابة رآه فانه خطية على المراءى ولم يظهر احد منهم  
 خلافاً لذلك فان ذلك اجماع منهم بهذا الطريق وقد قال بعض من اتقيا بقوله الاجماع  
 الموجه للعلم مطلقا لا يكون الا في مثل ما اتفق عليه الناس من موضع الكعبة وموضع الصفا  
 والمروة وما اسه ذلك وهذا صنف جدا فانه يقال لهذا القائل في طريق معرفت

لا ينبغي الحكم على النادر

العادة لا تترك في  
 الاحكام الشرعية

انما هو العلم بالحق





اجماع المسلمين على هذا بطريقين معا على نصام كل واحد من احادهم فان قال بغير طهر للناس كره  
وان قال لا ولكن يخصص البعض وسكون الناس عن طهار الخلاف فيقول في بيت  
هذا الطريق والاجماع منهم على هذه الاساس التي لا شك فيها احد فكل من يثبت الاجماع بهم  
هذا الطريق والاحكام الشرعية **فصل** في اهلته ومع بعض الناس  
ان الاجماع الموحى للعالم بالكون والافاق مرقا لامة اهل الحق واهل الصدق جميعا  
لان الحق اجماع الامة ومطلوب اسم الامة مساو للكل فاما المذهب عندنا ان الحق اتفاق  
كل عالم بمحمد فهو معسور الهمى ولا يعين لمسوخ كل عصر ان حيل الاجماع اما ان  
باعتبار وصف الناس لامة المعاني وذلك صفة الواسطة كما قال تعالى وكذلك جعلناكم  
امة وسطا وهو عبارة عن الجوار العدول للفرصة وصفه السهوان بقوله ليكونوا سجدا  
غيا للناس فلا يرموا سعيا لاهله لاداء السهوان بقوله ليكونوا سجدا  
ولذلك سائر الفرصه الاساع فيما يامرون به ويمنون واما بعض من سلك العدل الرضى بما يامرون به  
وسواء بطريق الترامد على الدين المسيحي للكرامات مطلقا من كان بهذه الصفة فاما اهل  
الاهواء من كفرة هواء واسم الامة لا ساو له مطلقا ولا هو سمي للرامة الساسه  
للمفسد ومن يصدق هواء اذ كان يدعو الناس الى ما يعقده وهو معتصم بالعدل و  
خرج به الى صفة البسمة والمخون يكون منها في امر الدين لا يعبر بقوله في اجماع الامة  
ولهذا لم يعبر خلاف الروايف في امامه الى كونه ولاحلاف الخواج في خلافه على صفة  
فان كان يدعو الناس الى هواء ولكنه مشهور به فقد قال بعض سالكها ما يصدق هو صفة  
لا معتبر بقوله لانه اما اتصال الحاشية بصاحب العلم فكل من كان خدام المصطفى  
باطل في مما سوي للدين بقوله واما اجماع مع مخالفة امة من اهل السهوان وليد اكان  
مقبول السهوان في الاحكام قال صلى الله عليه واله والاصح عندى انه ايا كان متبعا بالموثوق ولكنه  
غير مظهر له فلخوار هكذا فاما اذ كان مظهر الهواه فانه لا يعبر بقوله في اجماع  
ان المعنى الذي لا حله فملت بهادهم التوجه بها فاما على اسما الامة الكذب  
على ما قال محمد رحمه الله فهو عظموا الدون حتى جعلوها كفرة الاتهمون بالدين السهوان

الاجماع

وهذا يدل على انهم لا يؤمنون في احكام الشرع ولا يعبر بقوله فان الخواج هو الدين يقولون  
الدين بعبه كفرة وقد اقروا الكفر البجائه الدين عليهم مدار احكام الشرع واما غير ماها يعلم  
بذلك فيقول هؤلاء في احكام الشرع والدين فانه انهم لا يعلمون ذلك اذ كانوا يعقدون كسرة  
الناس ليس ولا يعبر بقول الجمال في اجماع فاما من يكون محققا في اعتقاده ولكنه فاسوخ تعاطفه  
فانراهم يقولون لا يعبر بقوله في اجماع ايضا لانه ليس اهل لاداء السهوان ولا الوقوف  
بقوله واحكام النص وذلك على وجوب الاستيعاب قال صلى الله عليه واله والاصح عندى انه اذا كان  
علما لنفسه فكل ذلك الخواج لانه لما لم يحزم من اعداء ما يعقده باطلا فكل ذلك لا يحزم من اعداء  
فان يعبر بطلانه فاما اذا لم يكن مظهر للمفسوخ فانه يعبر بقوله في اجماع وان علم نفسه حتى يرد  
سهوانه لانه لا يخرج بمدام الالهة السهوان اجلا ولا امر الالهة للكرامة بسبب الدين الا ان  
اما قطع القول لم يكون موضع مضر على صفة انه الخلد في العار فاذ كان هو اهلا للكرامة  
بالحق في الاحكام فكل ذلك الدنا باعتبار قوله في اجماع فاما لو كان عالما بمحمد فهو معصية الخلم  
الذي يخص معرفته والحاجة اليه العلم وعلى هذا فليس من يكون سلكا غير عالم باصول العقيدة  
والادلة الشرعية في الاحكام لا يعبر بقوله في اجماع هكذا بل غير الدرج وكذلك من يكون  
محدثا لا يصرفه في حق الراي وطرق المعاسن الشرعية لا يعبر بقوله في اجماع لان هذا  
فما بين علمه حكم الشرع معوله التعامى لا يعبر بقوله في اجماع علما العصر لانه لا  
هذه لاه في الحكم المحتاج الى معرفة فهو معوله المخون حتى لا يعبر بحاشية من قال بعض العلماء  
الدين هو بالصفة التي قلنا من اهل العصر ما لم يسلطوا احدا (سوف علمهم السواط على الباطل  
استل الاجماع الموحى للعالم بالكون والافاق مرقا لامة اهل الصدق واهل الصدق جميعا  
لذلك فكل من حيل الاجماع يقول ان كل واحد منها كسرة علم النفس والاصح عندنا انهم اذا كانوا  
جماعة وانفقوا قول او قسوى من البعض مع سكون الناس فانه يعبر بالاجماع به وان لم يسلطوا  
حد النوار خلاف الخبر فان ذلك محتمل للصدوق والكذب فلا يدمر مراعاة معنى سوية الامة  
الكذب كبريهم الا ترى ان صفة العدالة لا يعبر بها في هذا الظاهر حكم اسداء للسرقة  
معنى الكذب من امامه يوم الخطاء واذا كانا جماعة فالامر يخرج كذا يات شرعا

الخارج يقولون ان الدين

من كان فكلا غير عالم باصول

ولا عبرة لقول محمد

كلالة فهو مشهور

ما في بعده في الالاء  
التي نبشت في الاحكام  
واما في الالاء في الالاء  
بفضل الله لا بالاعمال الصالحة  
ولا بشي من جهة كذا يات شرعا  
الدين الذي انما يات به  
در الالاء







لما استخار حذاف الاجماع براهه واماعدا العراض العصر ليس ليرط ان الاجماع لما انعقد  
 باعتبار اجماع معاني الذي قلنا كان البات به كالبات بالصحة كما ان البات بالصحة يخص  
 بوضوح وفقد البات بالاجماع ولو نظرنا انقراض العصر لم يسل الاجماع ابدا ان  
 بعض البات بعد عصر الصحابة وهو كان تراجمهم في القوي يسوقهم ان يدوله واي بعد ان لم  
 يتقادم من الصحابة وهو وهؤلاء القوي لما والى البات فيكون ان سدا من جملة الاجماع  
 وهذا باطل ولما يقول بعد ما است الاجماع موحا للعلم بانفائهم فليس احدا ان  
 يظهر حذاف لبراهه لاهل ذلك العصر ولا من عرهم كما لا يكون له ان يحالف النص  
 براهه وهذا خلاف براهه قبل انعقاد الاجماع لان انعقاد الاجماع ان الدليل الموح  
 للعلم لم يضر هناك كان قوله معبر في منع انعقاد الاجماع اما حديث السنو في العطا  
 فقد كان مختلفا الاسداء على ما روى عن عمر وهو قال لا يضره لا جعل من اسبقه له  
 في الاسلام لمن له سابقه فقال ان يكون له اما علموا الله فاحرم على الله فليس هذا الفصل  
 كان مختلفا الاسداء فلما قلنا على روى في الفصل وحديثها لا ولا والمروى ان  
 علما روى قال ان رافق بن رعي اعقب من يقول من يكون العار والوصي هو الموقوف  
 لما كان علمه ظاهر بعض الانار المروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المراد حوان معني ان ليس  
 من ضرور الروح حوار السع لا محاله وكان الكرمي رحمه الله يقول في الاجماع ان جميع علماء  
 العصر كلهم على حكم فاما اذا اجمع الكرمي على مخالفتهم واحدا فاسار لم يست حكم الاجماع  
 وهذا قول السافعي رحمه الله ايضا لان العلم قال الصحابي كالحديث ما هم اشد من اشد من ولاه  
 امعرا بالعلم والكره في المعنى الذي يست حكم الاجماع وما لا عاقل لو كان فيهم على قول  
 وفرو مسلم على قول اخر فانه لا يست حكم الاجماع فكذا اذا كان الكرمي على قول ونفري يسير  
 منهم على خلاف ذلك لا يست حكم الاجماع قال رضي الله عنه والاصح عندنا ما سار له ابو بكر الرازي  
 ان الواحد اذا خالف الجماعة فان سوغوا له ذلك الاحتماد لا يست حكم الاجماع بدون  
 قوله بمرله خلاف من عارض الصحابة رضي الله عنهم في روج والنون وامراه والنون لان الام  
 لم يجمع المال وان لم يسوغوا له الاحتماد وانكر واعلم قوله بانه يست حكم الاجماع

الاصح

الاجماع في حلال  
 ما لا يملكه من المال  
 على ما لا يملكه من المال  
 على ما لا يملكه من المال

بذوق قوله بمرله قول الرعاس هو في حد المعاصلة اموال الرتو فان الصحابة رضي الله عنهم  
 لم يسوغوا له هذا الاحتماد حتى روى انه رجع الى قولهم فكان الاجماع تابنا بدور قوله  
 ولهذا قال محمد رحمه الله في الاملاء الوقي القاض حوار مع الدرهم بدهم لم يعد مصاوم  
 لانه مخالف للاجماع والدليل على صحة هذا القول هو ما علم بديانته مع الجماعة من شذوذ النار  
 وقال علم عليه بالسوار الاعظم في ما عليه عامه المومنين من هذا اشار الى قول الواحد  
 لا عارض قول الجماعة والاول شرطها هذا الذي لا لا انعقد الاجماع ابدا لانه لا بد ان يكون  
 في علم العصر واحدا واسار مسلم سمع ذلك القوي اصلا ومن روى خلاف ذلك ما كان  
 الاجماع حجة باعتبار ظهور وجه الصواب فيه بالاجماع عليه وانما يظهر هذا قول الجماعة  
 لان قول الواحد لا يركب قول الواحد لا يكون موجبا للعلم وان لم يكن معاينة جماعة كالقوي  
 وقول الجماعة موجبا للعلم اذ لم يكن هناك واحد حالهم فكذا مع وجود هذا الواحد  
 لان قوله لا عارض قوله خلاف ما اذا كان على قول جماعة فمسال المعارض محقق والمراد  
 من قوله باهم اشد من اشد من ادم لم يكن هناك في ذلك موجبا للعلم خلاف قول من عارض  
 به الا ترى انه اذا كان هناك بصر خلاف قول الواحد لم يخراساعه ولم يكن هذا الحديث صاوا  
 له وحل على خازم القاض الخلفاء الراشدين اذا انعوا على من قد اجماع موجبا للعلم  
 واعقد خلاف من حالهم في ذلك القول علم عليه يستي وسنه للحقا الراشدين من بعد  
 عضوا عليها بالواحد ولهذا لم يقتصر حذاف بديل الخلفاء نورث روى الارحام فامس  
 المنضم برد الاموال التي اجتمعت في المال ما اخذت من ربات يهادوا والارحام فانكر  
 ذلك عليه ابو عبد البردعي وقال هذا من امضى على قول زيد فيقال لا يعتد خلاف زيد في عالم  
 قول الخلفاء الراشدين وقد مضت بذلك فليس احدا من مطلقه بعد **فصل**  
 الحكم ذكر هشام عن محمد بن جهم الله قال القم اربعة ما في القرآن وما اشبهه وما  
 حان به السنة وما اشبهها وما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم وما اراه المسلمون حسنا وما اسبه  
 من هذا ما ارادوا اجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم البات ما كانت السنة في كونه مقطوعا به  
 حتى لم يجر حادثة وهذا اقوى ما يكون من الاجماع في الصحابة اهل المدينة وعمر رسول الله

المراد في الروايات  
 في الابل على العاقل  
 لا سيما في من  
 والذين في الدين  
 في الدين لا يوافق  
 في الدين لا يوافق  
 في الدين لا يوافق

في الدين لا يوافق  
 في الدين لا يوافق  
 في الدين لا يوافق  
 في الدين لا يوافق  
 في الدين لا يوافق



والا خلاف من بعد قولهم ان هذا الاجماع محمده للعلم وطعوا فكل واحد كما  
 كفر جاحدا ما شئت لكبارا وكبير مساويا وان قيل كيف يستقيم هذا وتوهم الخطا لم  
 بعدم باجماعهم اصلا وان راى ان يكون قويا في رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال تعالى على الله عتبك  
 لم اذنت لهم وقالوا ان لم يكن له امرى الا انه مع هذا اسان الى انه قد كان وقع لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الخطا في بعض ما فعل به براه معروفا انه لا نوم الخطا في راي دور رايه اصلا فلما  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان معصوما على التقرير على الخطا خصوصا في اطار احكام الدين ولما  
 كان قول موجبا على التقى واساعه فرض على الامه قال تعالى وما انا الا رسول محذو وما  
 بما لم عنه فانه هو واستقر هذا الكلام في موضعه فاد الله هذا مما يستصير رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فكل ذلك مما يستحق اجماع الصحابة وهو فانه لا يبقى فيه توهم الخطا بعد اجماعهم حتى يكفر جاحدا  
 وهو لم وما استشهد المراد من الصحابة بعد اجماعهم جاحدا على اقول فان ذلك يعاقبهم  
 على انه قول سوى ما ذكر وايقنا وان الحق لا يعلو على احد بعد ان يجمع  
 قول اخر بانه ولما ان الصحابة رضوا ما اختلفوا به مقدار جعل الاتق على اقول  
 كان ذلك ليعاقبهم على ان الحق لا يعلو على احد بعد ان يجمع  
 براه الا ان هذا الاجماع دون الاول في الحكم لا يشوبه نظر في الاستدلال واصله  
 مسكون عنه فلا يكفر جاحدا بهذا الاجماع فان قيل المسالك فليعلم من قال لا مر له  
 احصاى فان اجازت معها وقعت ظلمه بآيته وارجازت وجهها لم يقع شيء وكانت  
 الصحابة رضوا بها على قول سوى هذا ان احصرهم قولنا لما نراكم فليسا ما فعلنا ذلك  
 فان المخرج من الله ذكره ههنا عن معارض رجل منهم فليس ذلك خروج عن اقول بانه و  
 قوله وما راء المسلمون حسنا سارا اجماع اهل كل عصر حجه ولكن هذا الحكم لا ينافي  
 وهو مبرر جرحه من جرحه لا يكفر جاحدا ولكن كبر السجده ان من بعد قولهم من العلماء  
 اختلف فيه ودور هذا بدرجة ايضا الاجماع بعد اختلف في الجاحدين ان كانت  
 مختلفا فيها في عصرهم انما اهل عصرهم بعد على احد القولين بعد قال بعض العلماء  
 هذا لا يكون اجماعا وعندها هو اجماع ولكنه غير حصر الواحد كونه موجبا للعمل غير

الاجماع بطريق الاستدلال

بما لا يخفى من ان الاجماع لا ينافي في الجاحدين ان كانت  
 مختلفة في عصرهم انما اهل عصرهم بعد على احد القولين بعد قال بعض العلماء  
 هذا لا يكون اجماعا وعندها هو اجماع ولكنه غير حصر الواحد كونه موجبا للعمل غير

الاجماع بعد الاجماع  
 بغير خبر الواحد

بما لا يخفى من ان الاجماع لا ينافي في الجاحدين ان كانت  
 مختلفة في عصرهم انما اهل عصرهم بعد على احد القولين بعد قال بعض العلماء  
 هذا لا يكون اجماعا وعندها هو اجماع ولكنه غير حصر الواحد كونه موجبا للعمل غير

روح العلم قال رضي الله عنه وكان يحسار الله يقول هذا قول محمد بن عبد الله بن جعفر  
 فاما ما قولك فيهم وان يوسف لا يكون اجماعا فان الرواية محفوظة عن محمد بن عبد الله بن جعفر  
 القاضي كوازي مع ام الولد باطل وقد كان هذا مختلفا فيه من الصحابة رضوا ان يقول بعدهم  
 على انه لا يجوز معها فكان هذا قصدا بخلاف الاجماع عند محمد وعلى قولك فيهم وان يوسف  
 بعد قضا القاضي له شبهه الا خلاف في الصدر الاول والاساس الاجماع مع وجود الاختلاف  
 في الصدر الاول قال رضي الله عنه والاوجه عندك ان هذا الاجماع عند الصحابة  
 للدليل الذي دل على ان اجماع اهل كل عصر اجماع معتبر وانما نقضنا هذا القاضي كوازي  
 شبهه الا خلاف في ان مثل هذا اهل يكون اجماعا مع اعتبار هذه الشبهة يكون مصداق  
 في مجتهدين فلهذا نقضه ابو حنيفة وجه قول العرفي الاول ان اجماع الامه والذي كان  
 مخالفا في الصدر الاول من الامه وبموت لا يبطل قوله فلا يثبت الاجماع بدون قوله الا برك  
 انه لو قلنا ان هذا الوقت بعد الاجماع بدون قوله فكل ذلك اذا كان مستارا عسار  
 قوله لا يثبت الاجماع بانه لو ثبت الاجماع بعد اوجه القول بطلان لا نظر احد يقول  
 بهذا الا برك عسار في روج وان يورق وان اجمعوا بعد على خلاف قوله واما برك عسار في القدم  
 دوى الارحام على مولى العصابة وان اجمعوا بعد على خلاف قوله وقد علم ان اقول لا مر له  
 اسجله ونوى بليان وطهيد العدة وقال علي بن ابي حمزة انما على حرام بالبركة الحد ان عمر رضوا  
 كان براهها بطلية رجعية وقد اجمعوا بعد على خلاف ذلك ولما اجمع فيه الثلاث فيه  
 قد ثبت الاجماع ان ثبت مثل هذا وجه قولنا ان الاعتبار اجماع اهل كل عصر لما سارا المعصوم  
 كوازي احكام السجده محفوظة وان يورق هذا الحكم باعسار الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 وذلك خص به الاحصاء من اهل العصر دون من مات منهم فكل ذلك لا يصح قوله  
 بان بعد في خلاف قولهم مع يورق حكم الاجماع فكل ذلك لا يصح قوله واحد كان فيهم  
 اذا اجمعوا في عصرهم على خلاف ما جعل هذا الاجماع غير له التقرير من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان لو عرض على القوم ومعلوم انه لو عرض عليه فقال الصواب هذا فانه يستحق  
 ولا يضل القائل بخلافه فكل هذا الشخص فلهذا هنا لا يضل القائل بخلافه

لا يثبت الا  
 بعد الاختلاف  
 الصدر الاول

بما لا يخفى من ان الاجماع لا ينافي في الجاحدين ان كانت  
 مختلفة في عصرهم انما اهل عصرهم بعد على احد القولين بعد قال بعض العلماء  
 هذا لا يكون اجماعا وعندها هو اجماع ولكنه غير حصر الواحد كونه موجبا للعمل غير

بما لا يخفى من ان الاجماع لا ينافي في الجاحدين ان كانت  
 مختلفة في عصرهم انما اهل عصرهم بعد على احد القولين بعد قال بعض العلماء  
 هذا لا يكون اجماعا وعندها هو اجماع ولكنه غير حصر الواحد كونه موجبا للعمل غير

بما لا يخفى من ان الاجماع لا ينافي في الجاحدين ان كانت  
 مختلفة في عصرهم انما اهل عصرهم بعد على احد القولين بعد قال بعض العلماء  
 هذا لا يكون اجماعا وعندها هو اجماع ولكنه غير حصر الواحد كونه موجبا للعمل غير







الاصح اضافة نطق  
على واحد فصاعدا

هم الكذب ثم الاصح ما قاله محمد بن كعب فقد قال فبان في قوله تعالى ولستم بعدا عنها  
طائفة الواحد فصاعدا وقالوا انما هي من المؤمنين فسلوا ففعلت منهن من قولها  
فانما جلس في ساق الاله ما يدل عليه فام قال فاصلى اسمها ولم يفعل بهن وقال فاصلى اسم  
احويك فقد سمى الرجل طائفة فان فسل هذا بعد فانها الثانية التي نعت الواحد من  
الدور فلهذا بعد ذكر الرجل فاما بعد ذكر نعت صريح للمفرد من الدكور والامات  
فلعل عان في الخاق هذا النافذ وكما والله يستدبره قال تعالى وان تدع من قبلك  
حجلا من الرجل منه شيء المراد الواحد الامر الانا في حاصه بدليل قوله ولو كان في امرين فان قيل  
هذا حطاط لجميع الطوائف بالانذار وهم يلقون جدا التواضع ويكون خبرهم مستبضا  
مستترا فليس الا كذلك فجميع المضاف الى جماعة مساو لكل واحد منهم لقول العالم ليس  
القوم بزمانهم وفي قوله اذ ارجعوا اليهم ما يدل على ما قلنا لان الرجوع اما مجموعهم كما يارجع  
من القوم في قادم اعلمهم واثير جمع الطوائف الى كل قوم للادارة لا يكون رجوعا اليهم  
مع ان هذا لو كان سرطا لبيته رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلهم ان يفعلوا ولو فعلوا لا شتم  
ولم يسلح من ذلك الا انما والذين يجمعون منهم الاصلح للدوران لانذار لا يسلطون  
الذين عن خبرهم ليعا احوال التواضع منهم فكان لا استدلال فاما وان ساعدناهم على  
هذا التأويل فان فسل عندنا الراعي الى كل فريق ما مورثا لانذار ما سمعه لقومه  
وان لم يسمع منهم ان يعلوا ذلك منه بل المقصود ان يسمروا ذلك وعند الاستمرار يسمي  
هم الكذب بصرحة حسنة من له الشاهد الواحد فانه ما مورثا دار السهان  
وان كان العمل شهادة احدى ما لم يتم العدد شاهدة اخرى وتظهر العدالة بالتركيب فلنا  
الشاهد اذا كان وحده فليس عليه اداء السهان لان ذلك لا يقع المدعي وما يضر  
بالشاهد فلو لم يكن خبر الواحد حجة لوجوب العمل لما وجد لانذار ما سمعهم لما است  
بالقول ما مورثا لانذار ما لم يسمعه من قبل المصنف فانه في هذا منزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه  
كان ما مورثا لانذار ما لم يسمعه من قبل المصنف فانه في هذا منزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه  
والعمل به في اشارة بقوله لعلمهم كذا وروى الى كذا وروى عن الرد او الامتناع من  
العمل بعد لزوم الحجة اياهم كما قال فليخبر الدرس كالقور عن امره والامر بالخبر

العام الامم  
رسول الله

لا يكون الا بعد نوحه المحمدي فدل احد الواحد موجب للعمل والار السليم كان فبقونا الى الناس  
كما قال تعالى وما ارسلنا الا كما والمسلمين فمقد بلع الرسالة بلا حلا ولا معلوم بفسا  
انه ما في كل احد فبلغه مسامحة والمكة بلغ فوما سمعه واخر من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واخر من كليات وكما به الى الملوك الا فاق ومسمو ولا يملك ان كان فلو لم يكن حرا الواحد حجة  
لما كان مبلغا رسالا لانه بهذا الطريق الى الناس كافة وقد فتحت البلدان الثابتة  
على عهدهم كالنم والحرس وهو ما انا هم نفسه ولكنه بعد عاملا الى كل واحد يعلم  
الاحكام على ما هو ستر الملوك الموم في وقت العمال الى البلدان لاجل امور الدساق فلو  
لم يكن حرا الواحد حجة في امور الدرس لما اكفى به رسول الله صلى الله عليه وسلم في حو الدين امنوا وكانوا  
ما بعد من خبره وكذلك المحدثات في سوره لم يخصص مجلسه في كل حادثة ولكن اراهم  
كانوا سمعوا احكام الدين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فحقوا اليهم وعلمونهم فلو لم يكن خبر  
الواحد حجة لكفى من رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان الله السماع منه ولو فعل ذلك لاسهر وانما  
اما اني يدرك ان من سمعه رسول الله صلى الله عليه وسلم معقلا الى قومه يقولون الاما هو في صدور  
وكان ذلك كما امره لرسول الله صلى الله عليه وسلم والواحد من ذلك في خبرهم من الخبرين كما لو كان  
الصفة ليقول هذا السب كرامة لهم واعتقادهم الا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حقه واحدا  
من الصحابة شي سهر ذلك بالمثل كونه في حطلة الى المدا لانه غشيه ون جعفران له  
جناح من طرية في الحجة ثم كان من سمعه رسول الله صلى الله عليه وسلم حلفته في السمع فكل من سمع  
سما في امر الدين فهو حلفته في السمع فاما مورث حصة بالسان كالقور لقوله لا  
فلسع الساهد الغاب ولقوله بضرا الله امرا سمع منا معالة فوعاها كما سمعها  
ثم اداها الى من سمعها فوجاهل فقه الى عرقه ورج حامل فقه الى من هو اقدم منه  
فمسق ان يسمع من حامل الحق فكل عدل انما كرامة لرسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله  
فوجاهل فقه ما ان ما خبر به الواحد فقه والعهدة في الدين ما يكون حجة وانما يعلم  
انه علم كان باكل الطعام وما كان يزوج نفسه لتسقين نصفه لكل من اكله ومذكبات  
ما مورثا باكل الطب قال تعالى يا ايها الرسل كلوا من الطيبات وانما كان يهدي اليه

الاحكام  
والامر  
والامر



عا ما روى ان سلمان اهدى الله طيناً من رطب وان يرسق كاس يهدى الله او كان يدعى الى  
 طعام فلو لم يكن حرام الواحد حجه للعلل في جوابه تعالى لما اعتمد ذلك في ما طهر و انما  
 كان يعلم من طريق الوحي حل ما ساوله لانه ما كان يسطر الوحي عند كل اكلة الا ترى انه  
 ساول لقمة من المساء المصلحة فلما لم يسر ما سأل عن ثباتها فاحترى ذلك فامر بالصدق  
 بها وتناول لهم من المساء المسمومة فعرضا انه ما كان يسطر الوحي عند كل اكلة والذكر  
 لو يد ما قلنا حكم الشهادة ان قال الله تعالى امر العاصي بالقضاء بالشهادتين ومعلوم ان  
 الاحتمال على بعد شهادتين ما يهدى فلو كان شرط وجوب العمل بالحسنة انما هو المذكور  
 من كل وجه لما وجب على العاصي القضاء بالشهادتين مع ثبات هذا الاحتمال فان قيل  
 الشهادة انما هي حقوق العباد وقد عدا ان هذا الشرط غير معتبر فيما هو من حقوق  
 العباد فليس في القضاء ما هو من حقوق العباد عدا ان الشهادة في القضاء ما هو من حقوق  
 الله تعالى في الجزاء والرقعة والزنا من وجوب القضاء بالشهادتين من حقوق الله تعالى اذا  
 امسح من عري زرع في وادى لم يرد ذلك الا ان سبه من العبد و لا يخرج من ان  
 يكون حلاله تعالى في تركه فاما كجاء الله بسبب ان هو حق العبد وقد سرت على حرام  
 الواحد في المعاملات ما هو حق الله كالأحبار وطعام الماء وكحاشه والاحبار بان  
 هذا الشيء اهدى الملك فلا راد ان قلنا او كل شيء بيع هذا الشيء فانه يربح على هذا كله ما هو حلاله  
 وهو باحة السائل وان الخلل والحرمه من جوابه تعالى ولا نظر باحداه الا ترى ان اعمار  
 في مثل هذا عا حرام الواحد فانه سبب ربه على الناس الوصول الى احوالهم اصلا الا ترى  
 انه وان احسن ان العبد ملكه سبعة من الخيرات عاصدا او الخيانة الصرون الى  
 المسلم في هذا انما سأل عليه ما سواه ويسير في سائر اسرار الله في هذه الكدرة عن  
 الخير للعلل ما هو من جوابه الله وهذا من خطا من ربح ان هذا عمل يعرف فانه عدا ما  
 علم يعلم باسمه الطاهر والله عن مطلقه و قد ربح الله تعالى عليه علمه على افعال ما  
 سئل ما الايمان علمنا واما قالوا ذلك بما عام من حرام حرامهم به وقال فان علمهم هو من  
 واما اول اعتبار عال الوادى واعمال النوع من الطاهر فدل ان الله علم لا يظن انما الظن

في قوله تعالى  
 انما الله  
 لا يظن انما الظن

في قوله تعالى  
 انما الله

في قوله تعالى  
 انما الله

عند حرام الفاسق ولما امر الله بالتوفيق في حرمه وبين المعنى منه يقول ان يصوا ما يحمله  
 فيكون ذلك ما انما انما حرام العدل في العمل به يكون مصداقاً لما يحمله الا ان ذلك  
 علم باعسار الطاهر ان عدا الله ربح حرام الصدق حرام وادان هذا النوع من الطاهر  
 يصلح حجه للقضاء ولا يصح حجه للعلل في امر الدين في اول هذا الحكم اسرع سوتا  
 الا ترى ان القياس يثبت ومعلوم ان هذا الاحتمال في القياس الطاهر والقاسر دون حرام الواحد  
 ومن الحوز العمل بحرام الواحد هنا يفرغ الى القياس فكيف يستقيم برال العمل ما هو من  
 ليعاد احتمال فيه والفرع ان ما هو من هذه الاحتمال في الطاهر فان سئل هذا هو  
 فان الكلام في انما الحكم اسدا والقاسر لا يصلح للصحة الخ لم اسدا واما ذلك السماع من ربح  
 عليه الوحي وقد كان معصوماً عن مثل هذا الاحتمال في حرمه فعرضا انه لا يثبت الحكم اسدا  
 الا حرام رضا في السماع منه وذلك لان سماع حد الوار الا ان في القضاء بر لبا هذا الشرط  
 لصرون القياس فانهم كاحوز الطاهر حقوقهم بالحجة عند العاصي ولا يملكون مثل  
 هذا الحرام في كل حوز بعضهم عا بعض فليس رصنا بهذا الكلام ويقول جاحيا  
 ان معرفة احكام الدين وحقوق الله تعالى علينا العمل به مثل جاحه من كان في امر رسول الله  
 كصرونه وكما سألوه من ومعلوم ان بعد بطا اول الرمان ابو حد مثل هذا الحرام في كل حكم  
 من احكام السبع فوجد ان جعل حرام الواحد حجة للعلل باعسار الطاهر لم يحوز الخ حجة  
 الله لا جعل مثل هذه الحجة معتبرا في وجوب القضاء على العاصي بالشهادتين مع ثبات الاحتمال  
 مع انه ليس الطاهر ما قالوا ان ان القضاء فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان سبب الخصومة في حقوق  
 العباد ونقص بالشهادتين في الامان وكان يقول ما انما سبب مسلكه امضى ما سمع من  
 فصحت في من حواجه فكما ما اقطع له قطعه من المنار ومعلوم ان مثل هذه الصرون  
 ما كان يحوز حجه فعدا الوحي بر علمه ولو كان يوجب الكدرة في شهادتين اليهود مع سوتا  
 العلم في قول العمل به انهم لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهادتين وطفا به كان منكم من القضاء  
 تعلم وذلك ان سطر رسول الوحي علمه فاما حوز له ان بعض يعرف وقد فعل قضاء ما شهدوا  
 بالشهادتين في الامان فهو دليل على حجه ما قلنا والامان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الصحابة

هو







الاساس في العلم الخالص بالسوء يكون مكنسا لا ضروريا فكيف يستقيم مع هذا الاجتنان يقول  
 انكر الواحد يستلزم العلم بالضرورة في حال من الاحوال فان قيل بعد علم الان من محمد  
 الرسالة فما محمد بعد العلم بما قبل ان العلم بالضرورة كان باسا بالحرف فليس انكار ذلك  
 من قوم متعنتين عرفوا مقتضى سؤال الله صلح ونبوته من كتابهم محمد واعنا ذلك فان  
 يعلم ان من يقامهم لستور الحق هو معلوم ولا يظن اجتنان جمع الكفار فان لم يعلم  
 بذلك ضروره لم توطأ اعلى الحق مع ذلك لان هذا القول على العلم بحسب الواردات  
 سون العلم به باعتبار انفسهم التواطؤ فليس محورا اساس العلم بالضرورة عند خبر  
 الواحد بطريق يدل على بل العلم بحسب الواردات وسيله مستغر عوار المظلم في الله ولي  
 المتعنى فاما خبر المحرم بالمرأه ما لو كان يكون الله تعالى في ذلك انك انما تشكك  
 اخرى قوله اخفى صاحب الدار من السلطان فاطمه هذا شكك فيه ولو كان الناس علما  
 ضروريا لما تشكك في خبر الواحد واما من شرط عدد الشهادة استدل فيه بالنصوص  
 الواردة في بار الشهادات فان المخرج اعتبر ذلك لسور العلم على وجه كماله يعرفنا  
 ان دور ذلك لا يستلزم العلم على وجه كماله في خبره في الصدق والصدق في الدليل  
 علم ان انكر خبره حين صدق الخبر من بعده ان الله علم اطعم الجنة الصدق قال ان شاهد  
 اخر فبعد معه مثله ولما روى ابو موسى عن ابي بصير انه عجز الاستدلال بها ان شاهد اخر  
 فبعد معه او بعد الجدي وقال عمر بن الخطاب في حديث فاطمه بن عيسى انك كتاب سا ولا منه نسا  
 يقول امرأه لا تدري اصدق ام كذب وقال علي بن ابي طالب في حديثه ان لا يجمع مهران  
 فاذا انقض قول اعوان نوال على عقبه في هذا اساس انهم كانوا لا يسلون خبر الواحد وكانوا  
 يعتبرون بطائفة العدل عدد الشهادة كما كانوا يعتبرون بذلك في العدل ومن يال في الاصط  
 فقال اعين قضى عدد الشهادة ان يادور ذلك يحد تمام الرجحان عند انقطاع الاحكام  
 الامكان في الدنيا استدل بقوله تعالى انهم خرامه اخر حبل الناس قامر ويا معرو ووتهمون  
 عن المنكر ومعلوم ان هذا القول لكل موم فهو مخصص على ان قول كل موم في ما ليس  
 يكون امرأه المعرو ووتهمون المنكر واما يكون كذلك اذا كان في العلم بان امره من المعرو و

وهو قوله ان اساس العلم  
 بالضرورة في العلم

ما سطر الطود في الامر من يكون ريان وجمع ما ذكرنا في علمه على هو لا ولا حجة لهم في ما ذكرنا  
 فان هذا الامار ما يكون حجة لهم اذا انسوا العلم فيما من الله على الله من العلم لان دور  
 ذلك لا يقوم بالحجة عندكم ولا يمكن احدم ان يار هذا في من احار الا حاديه ما طلبت بولكرهم  
 شاهد اخر من المخرج لانه سكت خبره باعتبار معنى وفقه علمه او باعتبار انه احار ان هذا  
 القصاص من سوان الله كان محرم الخايع فاح ان استثبت ذلك في ذلك عمر بن الخطاب امرأه موسى  
 ان يار شاهد اخر لانه اخبر ما يبع به الملوك في حال الحاضر والغام الى معرفه فاح ان استثبت  
 ولعلم بان شاهد اخر لكان يصلح خبره ايضا وذكروا بعض المناكر من سوان الله كان لا يصلح خبره  
 لولم يار شاهد اخر في ذلك الوقت لان في الرواية تومس كمن فكان لا يحق الضرورة في العلم  
 خبر الواحد وسيله لا يوجد بعد بطا والبرهان في كل الاصح هو الاول وعلمه خبر محمد رحمه الله  
 في كمال الاستحسان في العلم بان شاهد اخر لكان يصلح خبره ايضا الا ترى انه في كل خبر  
 ضحاك بن سفيان في نور المراه من ربه روحها وفضل خبره عند الرجز من عوف في الطاعون  
 حين رجع من الشام وفضل خبره ايضا اصد الخبر من المخرج ولم يطلب منه شاهد اخر واما  
 لم يصل خبره فاطمه بن عيسى كونه محال للكتاب والسنة فان السكتي لما مخصص على قوله  
 اسكتوه من حيث علمه وهي قال في كمال سوان الله صلح نعم ولا سكتي في العلم على رص  
 خبره في سنان يده لكان خبره وهو انه كان لا يصلح رواه الاعراب وكان يحلف الراوي اذا  
 روى له خبرنا الا انما كمال الصدوق هو الا ترى ان مسعود بن مالم يكن هذا من خبره وفضل خبره  
 ان سنان بن سفيان وبار الشهادات ليس بطريق الاحار ما لا يوافق في الشهادة كل امرأه يعومان  
 مقام رجل واحد في الاحار الرجال والنساء سواء ولكن يقول سطر الطود في الشهادات  
 عرفنا بالنص من غير ان يعمل فيه معنى فان العلم الخالص خبر الواحد العدل لا يرد انما يصح علم  
 الله واسفا انهم الذين اختلفوا في الشهادة يعرفون ان ذلك ما استأثر الله بعلمه والواجب  
 علينا في اتباع النص في الاحار ليس معناه الا ترى انه لا اختصاص في ما لا يخبر بل في الشهادة  
 بحسب النص وان الشهادة ان الموجه للنص كخص بذلك وكذلك حكم الاحار لا كحكم الاحاد والمخبر  
 من احكام الدين كحكم الاحاد والمهورية في بعض الاحكام سيما في السماع الرجال والاعتد

من علمه ان اساس العلم  
 بالضرورة في العلم



في بيان ان هذا الكلام في الفصل الثاني من كتاب الله تعالى  
 في بيان اقسام ما يكون خبر الواحد فيه حجة قال رضي الله عنه هذه اربعة اقسام احكام السمع التي  
 في فروع الدين فكل حمل السمع والسد دلها بها واحدة لله تعالى عليها لمسا ان يدري بها وهي  
 نوعان ما لا يدري بالسهميات كالعقائد وغيرها وخبر الواحد العدل حجة فيها الاحكام العلم من  
 غير اسرط عذروا لفظ بل باوصاف سوط والمجرب على ما سمع وهذا لا ان المعصية ربحان  
 حار الصدق اسما، احكام اللدب ذلك خاصل من غير عذروا يعبر لفظ وليس لربان الفرد  
 ويعبر للفظ ناسر اسما، هم الكذب والحقية يصح كالتواكل من هذه الاحكام الواحد  
 الاحكام العلم من غير اسرط ربان العدد الاعلى سلسل الاقايض من بعضهم كوما روى ان علمنا من  
 كان خلف الراوي على ما قال في المالم اسمع حذسا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديثه وحديثه  
 او يكره صدق ان يكره ان علم ما اراد عند تمام توصافا حسن الوصو، وصلى الله عليه وسلم  
 ربه الاعفله على هذا ان له كان مخاطب فحلف الراوي وما كان اسرط ربان العدد وانعبر  
 لفظ الشهاد ملوكا ذلك اسرط استوى فيه المتقدمون والمأخوذون في الشهادات  
 الاحكام واماما سدرى بالسهميات فذكر روى على نوعه الاما الى خبر الواحد حجة حجة ايضا  
 وهو احصاء الخصاص والكرجى يقول خبر الواحد حجة والكون حجة وجه القول الاول ان المعصية خبر  
 الواحد لكون حجة تخرج حار الصدق وعنده ذلك يكون العلم واحدا فاما سدرى بالسهميات فما  
 يست بالسهميات كمال البيان ولو كان محذور الاحتمال ما نال العمل مما سدرى بالسهميات لم يكر العمل  
 فيها بالية وكذا محذور العمل مما نال العلم مع نقا الاحتمال وجه القول الاخر ان يقال  
 خبر الواحد من يكون قوله حجة موجه للعلم سميته وما سدرى بالسهميات كالحوراسية ما سمع  
 الا ان كان الحوراسية بالعباس والحوراسية بالعباس بالعباس وهو قوله فاسمهم يدروا  
 علمهم ان بعد منهم وما كان ما بالعباس كالحوراسية بالعباس معناه من كل وجه وخبر الواحد  
 ليس معنى السهميات من كل وجه والقسم الثاني جمع والعقائد التي فيها الزام كحض وسرك  
 منها اهل الملل وهذا الاستحسان الواحد لا اسرط العدد وبعض لفظ السهميات والاهلية

والعصر وسال بعض السهميات اسراء واحدة وقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم سهميات حجة تامة  
 وسعبر هذا الكلام في الفصل الثاني من كتاب الله تعالى **فصل** في بيان اقسام  
 ما يكون خبر الواحد فيه حجة قال رضي الله عنه هذه اربعة اقسام احكام السمع التي  
 في فروع الدين فكل حمل السمع والسد دلها بها واحدة لله تعالى عليها لمسا ان يدري بها وهي  
 نوعان ما لا يدري بالسهميات كالعقائد وغيرها وخبر الواحد العدل حجة فيها الاحكام العلم من  
 غير اسرط عذروا لفظ بل باوصاف سوط والمجرب على ما سمع وهذا لا ان المعصية ربحان  
 حار الصدق اسما، احكام اللدب ذلك خاصل من غير عذروا يعبر لفظ وليس لربان الفرد  
 ويعبر للفظ ناسر اسما، هم الكذب والحقية يصح كالتواكل من هذه الاحكام الواحد  
 الاحكام العلم من غير اسرط ربان العدد الاعلى سلسل الاقايض من بعضهم كوما روى ان علمنا من  
 كان خلف الراوي على ما قال في المالم اسمع حذسا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديثه وحديثه  
 او يكره صدق ان يكره ان علم ما اراد عند تمام توصافا حسن الوصو، وصلى الله عليه وسلم  
 ربه الاعفله على هذا ان له كان مخاطب فحلف الراوي وما كان اسرط ربان العدد وانعبر  
 لفظ الشهاد ملوكا ذلك اسرط استوى فيه المتقدمون والمأخوذون في الشهادات  
 الاحكام واماما سدرى بالسهميات فذكر روى على نوعه الاما الى خبر الواحد حجة حجة ايضا  
 وهو احصاء الخصاص والكرجى يقول خبر الواحد حجة والكون حجة وجه القول الاول ان المعصية خبر  
 الواحد لكون حجة تخرج حار الصدق وعنده ذلك يكون العلم واحدا فاما سدرى بالسهميات فما  
 يست بالسهميات كمال البيان ولو كان محذور الاحتمال ما نال العمل مما سدرى بالسهميات لم يكر العمل  
 فيها بالية وكذا محذور العمل مما نال العلم مع نقا الاحتمال وجه القول الاخر ان يقال  
 خبر الواحد من يكون قوله حجة موجه للعلم سميته وما سدرى بالسهميات كالحوراسية ما سمع  
 الا ان كان الحوراسية بالعباس والحوراسية بالعباس بالعباس وهو قوله فاسمهم يدروا  
 علمهم ان بعد منهم وما كان ما بالعباس كالحوراسية بالعباس معناه من كل وجه وخبر الواحد  
 ليس معنى السهميات من كل وجه والقسم الثاني جمع والعقائد التي فيها الزام كحض وسرك  
 منها اهل الملل وهذا الاستحسان الواحد لا اسرط العدد وبعض لفظ السهميات والاهلية

والمراد بالسميات والاهلية

والواحدة انما يقتضي على منار عار يحققه من الناس بعد العار من الدعوى والاعمال  
 وانما سرت حجة احد الخاضع ولا يصح من الخبر من حجة الخبر والاعمال زمانه بكونه من لفظ  
 سمان او من سمانا للكون لا يركل لفظ اللسان شمع فيها لفظ السهميات والهمس للكون وزيان  
 العدد ايضا للكون وطما سمع الفلح قول المشي اظهر ان الواحد من سلسل الواحد عار  
 وقلا ما سقوا الان على الميل الى الواحد حادثة واحدة وان الخصومات ما سمع ما عار  
 الامم المحلقة للناس والمصير الى التزوير والاستغال بالجيل والاباطيل فيها طاهر جعلها  
 السمع حجة سوط ربان العدد وبعض لفظ السهميات بعد المعنى الخيل والتزوير فيها كتب  
 وسع القضاء وليس هذا نظر القسم الاول فان السامع هناك حاضرا الى الدليل بعينه لا الى  
 رفع الدليل ما ع وحيث الواحد باعتبار حسن الظن بالراوي لعل صلح لذلك فاما المنازع  
 الحاحه الى رفع ما مع من الدليل وهو الاعمال الذي هو معارض لدعوى المدعي فاسرط الربان  
 والخبر هذا المدعى ومن القسم الاول السهميات عارونه مدلل بمصان اذا ان السامع له  
 فالما يسمع من قوله على عار وهو ان القسم الثاني السهميات على هذا لفظ السهميات  
 من حجة العباد لان لفظ سقعة لهم وهو ملزم انهم ومن ذلك ايضا الاجار والخبر من سب  
 الرضا في ملك الكاح او في ملك الهمس فانه يقتضي على روال الملك ان يكون الخلل المكون  
 بدون الملك فاسواق نوح اسفار الملك الملك من حقوق العباد وادراك الخلل والحرمة  
 من حق الله تعالى وكذلك الاجار بالحرية في الامه فان حرمة الفرج وان كان من حق الله تعالى  
 فهو ما يقتضي على روال الملك الذي هو حق العباد فلا يكون خبر الواحد حجة فيما بدون  
 اسرط السهميات كالحجر بظمان الماء وكاسته والحجر كل الطعام والشراب  
 وحرمة فارد ذلك من القسم الاول ان شون الملك ليس ضروري شون الخلل من روال الخلل  
 الاسمي على روال الملك من ضروري وما اختلفوا فيه التركة بعد ان حسم وان يستثنى من  
 القسم الاول لا يقتضيه منها العدد ولا لفظ السهميات لان المات بها تقرر الحجة وجواز النصا  
 ودلحوا السمع وعند محمد هو نظر القسم الثاني اسرط العدد فيها انه سقلى ما ما  
 هو حق العباد وهو اسحقا القضاء المدعي حجة والقسم الثالث المعاملات التي يكر

في بيان ان هذا الكلام في الفصل الثاني من كتاب الله تعالى



من العاد ما لا يتعلق بها الدروم أصلا وحبر الواحد فيها محله إذا كان المحبر ميمزاعدا لا كان وعبر  
 عدل حسا كان أو بالغا كان أو مسلما وذلك نحو الوكلاء والمصارف والأذن للعدالة  
 الخان والسر من الوكلاء والملاحة حتى إذا أخبر صبي أو كافرا أو فاسقا فلا ما وكله أو أن يولاه  
 أدله موقعه فله أنه صادر وكور له أن يستغل بالصرف ما عاخره فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعمل  
 هذه الطعام من البرز السقي وغيره وكان يستر من الكافرا أيضا والمعاملة من الناس في الأسواق  
 من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا ظاهر الحس على أقدامهم لا يستر بطون العدل في ميمزاعدا  
 وأهم بعدد حبر كل ميمزاعدا في ذلك ما في شروط العدل من الخرج البير والعروض  
 هذا وبين ما سبق من وجهين أحدهما أن الضرورة لها معنى في الخلق في قول خبير كل ميمز  
 لأن الناس قبل ما بعد العدل لبعثه إلى علامته أو وكيله ولا دليل مع السامع سوى هذا الخبر  
 ولا يمكن الرجوع إليه للعدل كذلك المنصرف مع الوكيل فإن أقصى ما يمكن الرجوع إلى الموكل وأعله  
 عاصبه عما لا ينافي للضرورة ما سرق المحقق ولا يحصى من هذه الضرورة في الأحبار  
 فيما يرجع إلى أحكام الميراث لأن العدل من الرواية كونه وسهل السامع من الرجوع إلى دليل آخر  
 يعمل به إذا لم يصح الخبر عنده وهو القياس الصحيح والساني وهو أن هذه الأحبار غير  
 ملزمة إلا بالعدل والوكيل يحتاج إليها لأقدام على التصرف في غير ما يلزمها ذلك وأسرط العدل  
 ليس حرجا في الصدق من الخبر فيصير أن يكون ملوما وذلك فيما سئلوه الدروم من أحكام الميراث  
 دون ما لا يتعلق به الدروم من المعاملات ثم هذه الحالة حالة المسألة وأسرط رسلان  
 العدل والمظنة الهما أما كان باعتبار المنازعة والخصومة فمسقط اعتبار ذلك  
 عند المسألة وعلى هذا بنى المسألة أم الاستحسان قال إذا كان هذا الخبر في يد فلان  
 غصبا فاحدته منه لم يحل للسامع أن يعيد خبره لأنه في حينه بشر إلى المنازعة ولو قال  
 بأن عصبه قد رده على أحار أن يعيد خبره إذا وقع فله أنه صادر لأنه بشر إلى المسألة  
 وكذلك لو روج أمره فأخبر بحبرها خبره عليه نسبت عارص من رهاه أو غير  
 يجوز له أن يعيد خبره ويروج أحدها ولو أخبر بها كاستحرمه عليه عند العقد ثم عمل  
 حينئذ لانه ليس حرمه الظاهر معنى المنازعة وفي المقارنة للعدل يجوز ذلك فإدما

هذا الخبر من غير  
 حرج عليه ولا ينافي  
 في حرمه ولا ينافي  
 في حرمه ولا ينافي  
 في حرمه ولا ينافي

على ما شرع العقد صرح منه بما جعل له وكذلك المراء إذا أخبرت بالروح طلبها وهو  
 عاصم بحولها أن يعيد خبر المحبر ويروج بعد انقضاء الأمد بخلاف ما إذا أخبرت بالعدل  
 كان سبها ما طلق في الأصل معنى من المعاني والمسائل على هذا الأصل كره والقسم الرابع ما  
 سئلوه الدروم من وجه دور وجه من المعاملات وذلك نحو الحرج على العدل المادون وعزل  
 الوكيل فإن المحبر بطر الاطلاع من هذا الوجه هو غير ملزم إياه شيئا والله أو صرف بعد سؤ  
 المحبر كان ذلك ملزما إياه العهد في هذا الخبر معنى الدروم من هذا الوجه ثم على قول الجمهور  
 بشرط في هذا الخبر أحد شرط الهما إما العدل أو العدالة وعندنا في سنة محمد  
 هذا شرط ما سبق والشرط أن يكون المحبر ميمزاعدا لا كان وعبر عدل حسا لا الحرج فاسق  
 العدلان مولاة قد حرج عليه نصير محجورا عنها أعسار المحبر بالاطلاق والمعنى الذي  
 ذكرناه موجود هنا وما سأل المحبر الفضول على ما إذا كان رسول المولى كذلك إذا  
 أخبر الوكيل بالمولد عمره أو أحبر المكران لهما زوجهما فلهما وأحبر السمع مع  
 الدار فلهما عن طلب العدل أو أحبر المولى أن عبده حتى يافته وأوجه رسول  
 في هذه الفصول كلها خرافا سوى غير بقية إذا شاء المحبر من عنده لأن معنى الدروم  
 فانه ملزمة المكلف عن التصرف إذا أخبر بالحق والعراق يلزمها الحاج إذا سكت بعد  
 العلم والدين طلب السعة إذا سكت بعد العلم والدين إذا اعتصم بعد العلم بالحماة  
 وحبر الفاسق المولى ملوما لأن الوقوف في حبر الفاسق ينافي بالضرورة من ضرورة أن  
 يكون ملزما خلا والرسول فإرجاءه كتمان المرسلين بالمرسل حاجة إلى بلع ذلك  
 وفما كد عدلا استعمل في الإرسال إلى عبده ووكيله فاما الفضول مكلف أحاديثه  
 في هذا السليخ والسامع عن محجاج الله أيضا لأن به دليل لعدم التصرف في ذلك  
 سلق ما رفته فلهذا شرطنا العدالة والخبرة هذا القسم ولا يسترط العدل لأن  
 أسراطها لا أحد من أوجه تحقيقه وذلك غير موجود هنا فإن كان المحبرها فاسقا  
 فقد قال بعضهم بلس حرجها لوجود أحد الطرفين وقال بعضهم لا يسكت خبر الفاسق  
 الأصل للامام خبر الفاسق الواحد ولعلنا الكبار شتبه فانه قال حتى حرج حلال

الذي سألني في الخبر  
 وهذه هي حجة  
 على الدنيا  
 من قول  
 ولا ينافي  
 في حرمه ولا ينافي  
 في حرمه ولا ينافي











حتى يصح عندهم انه مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما ان يكون قوله لعلم بعد الله وحسن ضبطه  
 اولاه موافق لما عندهم مما سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما من بعض المشهورين مروي عنه وكذلك  
 ان يكون اعرار الردي عندهما الشهير رواه عندهم لان السكون بعد حصول الحاجة لا يحل الا على وجه  
 الرضى بالمتبع فكان سكونهم عن الرد دليل القبول لمرله ما وصلوه وروا عنه وكذلك  
 ما احتلوا في قوله ورواه عنه لانه حين قبله بعض العلماء المشهورين منها ما كان روي  
 ذلك نفسه وما في هذا حديث فعلى من سأل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزوج بنت واشق  
 الا شجعيه ثم من قبلها حتى صار عنها زوجا ولم يسم لها صداقا وان لم يسود رصم قبل روايته  
 وشترته لما وافق قضاءه فصار رسول الله صلى الله عليه وسلم على رضى الله عنه فعل ما انضغ رسول  
 اعزى نوال على عقيقه حسنها المبرأ لا مهر لها فلما احتلوا في الصدرا الاول اخذنا  
 برؤاه لان العلماء من القرن الثاني كعلقته ومسروق والحسن وواقع بن حنبل وعلوار واثقه  
 فصار بعد لا يقول العلماء رواه وكذلك ابو الجراح صاحب راية الاشجعيه صدقه  
 في هذه الروايه وكان على من سأل ان لا يسل رواه لانه كان مخالفا للعامة عنده وارسعور  
 قبل رواه لانه كان موافقا للعامة عنده فليس هذا ان رواه مثل هذا فاما وافق  
 العامة يكون معونهم العمل يكون الروايه فاما اذا اردوا عليه رواه ولم يحتفلوا في  
 ذلك فانه احوال العمل بروايته لانه كانوا لا يسمون بحدوث الناس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وابدل العمل به ويرجع الراي كدافه عليه فاعلمهم على الرد دليل على انهم قد روي في هذه  
 الروايه وعلموا ان ذلك وهم منه ولو قال الراوي او هم لم يعمل بروايه فاداهم دليل  
 ذلك من هو قومه اول وسان هذا حديث فاطمه بنت قيس فان عمر بن الخطاب قال ان دع كتاب  
 رواه لانه سنا يقول امره لا يدرى اصدف ام كذب قال عيسى بن ابي مرزبان من  
 الكتاب والسنة القاسم الصحيح فان يوبد بالكتاب والسنة وهو قاسم الشبه في اعمار  
 النسخة بالسكنى من جبال كل واحد منها حتى ما لم يستحق السكاج فان سئل هذا اسان الى عمر  
 اسان الله عمر بن الخطاب لا يسل لا يسل جد ثنا لعلمنا انها او هم وكذلك قال اندع كتاب رينا  
 لانا لا يدرى انها صدق ام كذب فليس له قول لا يدرى اسان الى هذا المعنى فان قول

ما لا يدرى انها صدق ام كذب فليس له قول لا يدرى اسان الى هذا المعنى فان قول

ما لا يدرى انها صدق ام كذب فليس له قول لا يدرى اسان الى هذا المعنى فان قول

الروايه والعلم به من على ظهور رجحان حال الصدق وهو تزيانه لم يظهر رجحان حال الصدق  
 رواه بها والراي يدل على خلاف روايتها وتعمل بالقياس الصحيح وفي المعنى اوفق من هذا  
 قوله لا نقبل روايتها عندهم القاصير يرد بهما ان الناس يقولون اسما هذا لخرابيت بالحجة  
 ومن هذا الكجود سئل عن حتمه في القسامه الخلفون يستحقون من صلحكم وحديث  
 يسبق من مريض كره فليسوا وحديثا يهرس من اصبح حينا ولا صوم له واما ما لم يشتمس  
 عندهم ولم يعارضوا بالرد فان العمل به لا يحل لكن كجور العمل به اذا وافق القاسم لان من كان  
 من المصدر الاول فالعدالة باسه له باعسار الطاهر لكونه في زمان الغالب من اهله العدول  
 عامما فالعلم حوالا من القرن الثاني انهم لم يدرى بلوهم في الدرس بلوهم فاعتبار هذا  
 هذا الطاهر يرجح حال الصدق فيه وباعسار انه لم يستمر روايه في السلف بل فيهم  
 الوهم فيه فحجور العمل به اذا وافق القاسم على وجه حسن الطريه ولكن لا يحل العمل به لان الجور  
 سرعا استعمل هذا الطريق الضعيف ولما حوز الوصفه القصاصيه من المستور واليوجد  
 على القاصي القصاصه لانه كان في القرن الثالث والثالث على اهله الصدق فاما في زماننا  
 رواه مثل هذا لا يكون معولا ولا يصح العمل به مالم يناد بقول العدول روايه لان القس  
 على اهل هذا الزمان لندام يجوز ان يوصف ومحمد القصاصيه من المستور مثل ظهور  
 عداله فصار الخصال الحكمه روايه المشهور الذي لم يعرف بالقصه وجور العمل به  
 روايه على الصدق لان مع منه مانع وهو ان يكون مخالفا للعامة والحق المحمول انه لا  
 يكون حجه للعمل الا ان يتأكد موثوق وهو قول السلف او بعضهم روايه **باب**  
 في ما من شرايط الراوي جدا وتفسيره او حكايا قال رضي الله عنه اعلم بان هذه الشرايط اربعة  
 العقل والضبط والعدالة والاسلام اما اسراطه العقل فانه الخبر الذي يرويه  
 كلام مستطوع له معنى معلوم واما اسراطه الضبط فانه الخبر الذي يرويه  
 معتبرا فالكلام المعتبر شرعا ما يكون غير مريب وسان لا عن تلقين وهذا بيان ان من  
 الطيور من يسمع منه حروف مستطوعه وسمى ذلك الحنا لا كلاما وكذلك لا يسمع من اسنان  
 صوته حروف مستطوعه لا يدل على معنى معلوم لانه لا يسمع من اسنان معنى الكلام في

ما قاله الامام الاعظم بنا على الزمان وما قاله بناء على حكم اصلا فم لا اضلا فم على البرهان

شيخنا

ما لا يدرى انها صدق ام كذب فليس له قول لا يدرى اسان الى هذا المعنى فان قول



الساهد ما يكون من اسما الاعلام فالكون بعد الصفة يكون كذا ما صوره المعنى  
 من له ما الوصف من حيث هو اذ لا يكون اذ لا يكون اذ لا يكون اذ لا يكون اذ لا يكون  
 ثم الكلام بصوره ومعناه لا يكون الا بعد وجود الفعل فكان الفعل شرطاً في الخبر لان  
 حين احد انواع الكلام فلا يكون معر الا باعسار عمله واما الضبط فلا يقول  
 الخبر باعسار معنى الصدوق ولا يجوز ذلك الا في ضيق الراوي من حين سمع الى ان  
 يروي فان الضبط لما هو معنى هذا النوع من الكلام من له الفعل الذي به نص اصل  
 الكلام واما العدالة فلا ان الكلام في حرم هو عن معصوم عن الكذب فلا يكون  
 جهة الصدوق معناه في حين لعمه واما ما يترجى جانب الصدوق بطور عدالة ان الكذب في طور  
 عمله فيستدل بانزجانه عن ما يترجى محطوره اعلى ان كان عن الكذب الذي يعقده  
 محطوره او لما كان منزجاً عن الكذب في امور الدسا قد لا يدل ان كان عن الكذب في امور  
 الدين و احكام الميرج بطريق الاولى فاما اذا لم يكن عدلاً في تقاطعه فاعسار جانب عاظمه يرجح  
 معنى الكذب في حرمه انه لما لم يبال من ان كان سائر المحطورات مع اعسار حرمه فالظاهر  
 انه لا سأل في الكذب مع اعسار حرمه واعسار جانب اعتقاده يدل على الصدوق في حرمه  
 مع المعاصيه وبك الموقوف اذا كان يرجح جانب الصدوق باعسار عداله وبه نصير  
 الخرجه للفعل من عا فعر ما ان العدالة في الراوي شرط لكون حجه فاما استسراط  
 الاسلام اسما الله الكذب باعسار بعضا حال المحير بل باعسار رياره في حرمه  
 يدل على كونه في حرمه وذلك لان الكلام في الاحصاء التي يست بها احكام الميرج وهم عاروسا  
 اصل الدين مع جوع على حرمه هو بناء في العداوه في حرمه على السعي في حرمه ان كان  
 الدين اذ كان ما ليس فيه والله اسما الله تعالى قوله تعالى لا اله الا الله لا اله الا الله  
 بقضو في الاقرار عليه وقد ظهر منهم هذا بطريق الكتمان فانه لم يتوانوا في رسول الله صلى  
 وسوته من كيانهم بعدما احدث عليهم المساو يا طهار ذلك فلا تؤمن من ان يصدقوا مثل  
 ذلك بوانه هو كذب اصله بطريق الروايه بل هذا هو الظاهر فلا خلاف في ان هذا  
 الاسلام في الراوي لكون حجه وليندلم يجوز سهادهم على المسلمين لان العداو

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 والله اعلم بالصواب

وما يحتملهم على الفصل الى الاضرار بالمسلم سهاد الروا كما لا يصل سهاد ذي الضغن  
 لظهور عداوته نسبت اطلق ولما سهاد بعضهم على بعض بعدام هذا المعنى الباعث  
 على الكذب فيما بينهم وهذا من ان لا حرم ليس لعن القربل المعنى ان يدعى به الكذب  
 حرم من له سهاد الا ان لولده فاما لا يكون مقوله المعنى ان يدعى به الكذب في سهاد به وهو  
 سعيه الا نوع ومنه الى ولده طبعاً فاما سادان جده هذه المروطه وفسرها فقول  
 الفعل بوزن الصدر به من صدر الفعل عند النظر في المحج من له المراج فانه نور بصر العين  
 عند النظر في ما يدرك بالحواس ان المراج لو كان روي به ذلك لكانه بدل العين عند النظر  
 عليه فلهذا نور الصدر الذي هو الفعل يدل القلب على معرفه ما هو عا عن الحواس  
 من عا ان يكون موجبا لذلك بل القلب يدرك ذلك بوصف الله تعالى وهو في الحاصل عا عن  
 عن الحواس الذي سعي عليه المرو ما ياتي به وما يدركها لا ينهي الى ادراكه سائر الحواس  
 فان الفعل والبرك لا يعسر الحكيم وعاقبه حرمه ولهذا لا يعسر من الهام خلوه في هذا  
 المعنى في العاقبه الحزم لا يحتمل ما ياتي به الايمان من فعل او ترك الا بعد التامل فيه  
 بفعله في طهر افعاله على منزل افعال العقلاء كما ان ذلك ليدلنا على انه عا قبل ميز  
 وان فعله وبزله ليس كباوع حله وعاقبه حرمه وهذا لان الفعل لا يكون موجوداً في  
 الا اذ من باعسار اصله وللمنه خلق من حلو الله تعالى كذا شيئاً فشيئاً ثم بعد الوضوح  
 عا وجود كل حرمه حركه فاعني من الرمان على الصي لما ان يلو صفة الكمال في فعل الميرج  
 الحد لمعزم لان الفعل هو الملوغ تيسر الامر علسا لان الحد الكمال عدا ذلك يكون عا ان  
 والله تعالى هو العالم جميعه لا حرمه من ذلك كل احد من عا من يقض ان كان ذلك لا حرمه  
 لما الى الوضوح على حد ذلك فقام السطاطه من حرمه مقام المطلوب حرمه عا وهو الملوغ  
 مع العداو الا انه لم يستطع اعسار ما يوجد من الفعل المص من هذا الحد من عا الدع العجز  
 الا لاصار به وان البصير يستل بطوله وليندلم اعترفا من روي المصير والمصير وبعض  
 فيما يخص منفعه لم يحم حرمه في احكام الميرج لا يكون حجه لان المرام دفعا لصر العداو عيه كما  
 لا يجعل لينا في صرقه في امور الدسا دفعا لصر العداو عيه وليندلم حجه سعادته ويحمله



للمهمان قبل الملوغ اذا كان من اصدان في الصحاح من مع في حالة الصغر وروى بعد  
 الملوغ ولا س واسه مقوله انه ليس ذلك معنى ضرر الروم العبد في حال يكون ذلك  
 2/ الا اذا شرط الصحة اذ انه عاوجه يكون محمداً عاوجه مطلقاً واذا حصل ذلك  
 باعداد حاله طاهراً لا يبا و صار الحاصل ان العاقل يوعا من نصيب بعض العقل على  
 وجه يلمح المبره من ما نصق وما سقعه ولكنه ما نصق نفسه كالنصي قبل الملوغ  
 والمقصود الذي يعقل وعاقله هو كمال العقل وهو الباع الذي لا انه فان بالافه  
 سداً يان على اعدام العقل بعد الملوغ كالمحورج يان على اعدام العقل كالمحورج  
 فاذا اعدم الالفه كان اعدام الطاهر الملوغ والملا عاقل العقل الذي هو الناطق  
 والمطلوب على سواو الكامل منه فاستراط العقل صحة حرم عاوجه يكون محمداً على  
 انه شرط كمال العقل ذلك فاما الصضط فهو عاقل على الاحد بالحزم وانه في الاحار  
 ان يسمع في الصلح لم يعم المعنى الذي لا بد منه كحفظ ذلك المحاطة حذونه ومرعاها  
 حضوره سكون الى ان يورى للعلم لا يردون السماع لا تصور الهم وبعد السماع اذا لم يعم  
 معنى الكلام لم يكن ذلك سماعاً مطلقاً بل يكون ذلك سماع صوت السماع كما هو خبر  
 وبعدهم المعنى ثم الحيل ذلك لفرقة الاداء كالحل في اساق ذلك لا حفظه والنيات  
 عاد للملح الذي هو الاداء اما يكون معولاً منه باعصار معنى الصدق منه وذلك  
 ساق الا بعدا ولهذا لم يوروا بوصف اداء السهمان لم يعرف خطه في الصلح ولا سداً  
 الحادثة لانه غير ضابطاً فيل ويدور الصضط لا حوله اداء السهمان ثم الصضط  
 يوعا طاهر وناظر الطاهر منه معرفة صفة المسموع والوقوف على معناه لغة  
 والناظر منه بالوقوف على معنى الصفة بما في حكم الرغ وهو لغة وذلك  
 ساق الا بالخرقة والناظر بعد معرفة معاني اللغة واصول احكام الرغ ولهذا لم يعل  
 روايه من تشدد في علمه ما خلقه او ساجده ومجازفه ان الصضط طاهراً لا يعم  
 عاوه وما يكون طاهراً وحون نصه الكمال ولهذا لم يسل السلف المعاصرين روايه  
 من يعرف لغة ورواه من عرف باللغة لا اعدام الصضط باطام لم يعرف بالغة

اسباب الكلام

على ما يروى عن عمرو بن دينار عن ابي الشعثاء روى له عن ابي عمار ان ابا عبد الله  
 ميمون وهو محرم وقال عمرو بن دينار عن ابي عمار عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 بروجهما وهو حال فعال بما كان حاله ابر عمار وهو عاقل لما فعلت وقد كانت حاله  
 يروى عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 يدل ان روايه عن المعنى ان يكون عاقل روايه المعنى وهذا الترجيح ليس الا بعصار  
 فاما الصضط من المعنى وكان المعنى في ان يعقل الخبر بالمعنى كان سهواً منهم ثم لا يكون معروفاً  
 بالمعنى وما يقتضيه اذا المعنى لم يقطه سداً على فهمه ويوم سداً من المعنى ولهذا  
 فلما ان المحاطة على اللفظ في ما ساق او ام الروايه بالمعنى ليعا طاهر من الناس فهم  
 المعنى فان سداً لم يسمهم هذا وروى عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 في العرا من ابي عبد الله الذي كان يورى بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واما بعد اتمام الصضط  
 ثم من بعدهم اما سداً بعد سداً يكون منه في العلم والحفظ واستداده الفراه ولو  
 وحده سداً ذلك الخبر لما كور بعله الصاض ان الله تعالى وعد حفظ القرآن عن حريف  
 المصطلح بقوله انما نحن ربنا الذي رواه كاطون وهذا النص عرفنا انقطاع طبع  
 المحدث عن القرآن فيحتمل العقل فيه من يكون ضابطاً طاهراً وان كان لا يعرف معناه  
 وصل ذلك لا يوجد في الاخبار فكان بام الصضط فيها ما قلنا مع ان هيال يعلى النظر  
 احكام منها حرمه الفراه على الحديث والخاص وجوار الصلاة بما في قول بعض العلماء ولو لم يعم  
 فاما في الاحار المعبر هو المعنى المراد بالكلام فاما الصضط اما يكون بالوقوف على ما  
 هو المراد ولهذا قال ابو جعفر ومحمد الخور اداء السهمان على اللسان والهم اذا لم يعرف  
 الساهد ما في باطن الساب ان الصضط في السهمان شرط لاداء والمقصود ما في باطن  
 اللسان اعني اللسان ملائم صفة المعرفه ذلك ولهذا ساق المعتمدون من السلف  
 لعل الروايه ومكان البرمهم واروم حجه وهو الصدوق روى عنه عن ابي عبد الله رواه  
 حتى يورى عنه ايه قال اذا سئلتم عنى فلا ترفقوا والكرى رواه الناس الى ان الله تعالى  
 وقال عمرو بن دينار روايه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واما شريك بن عبد الله  
 عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله

ابو عبد الله

عن ابي عبد الله

اقول ينبغي ان يشاهد  
 لانه في نعيم جعل الا  
 المعنى وفهامة السلف  
 السلف لا يكلمنا في كلام  
 البعد ان تصور لنا ذلك  
 بعدك



الآتوني لما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد كبرنا ونسينا والرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 ان عماريهم كما حفظ الحديث والحديث يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما اذ اركب الصفت  
 والدول فمهما قد جمع اهل الحديث هذا الناس انما اركب ولا حلقها فليد وانهم  
 حتى قال بعض المطاعين انه كان يعرف الحديث ولم يكن على ما ظن بل كان اعلم اهل عصره  
 بالحديث والكرامه سرط كالانصاف فليد واسه وسان هذا ان الاسان قد سمي الى  
 مجلس وقد مضى صدر من الكلام فحلى على المسك حاله لوفقه على ما مضى كلامه ما يكون بعد  
 بناء عليه فقل ما سمع صسط هذا السامع لمعني ما سمع بعد ما قام اول الكلام والحدث بابل  
 ذلك ايضا لانه لا يرى نفسه اهلا بان يوحى الحديث عنه لم يكون من قضا الله تعالى ان يصير  
 صدرا يرجع اليه في معرفة احكام الدين فادام يتم صسطه في الاسماء لم يبق له ان يجازف في  
 الرواية واما ما سمع ان يستعمل في حديثه الحديث التام في صسطه فليست له الرواية  
 ممن كان حاله في الاسماء هذه الصفة على فله المبالاه وليد انهم السلف الصالح كرم الرواية  
 وهذا معنى بعض الروايات والسماء اذ رجعا الى ابيهم من اسير في الناس فليست  
 دالة على فله المبالاه من قضا الحاجة من في العجز من الناس والاكل في الاسواق وتوقف  
 في سماء ربه هذا بان سمر الصسط واما القدر الذي لا استقامه في هذا ان عادل  
 اذا كان مستقيم السمع في الانصاف والحكم بالحق وطوبى عادل سمع الجان وضد الجور ومنه  
 على طوبى جايوا اذا كان من النبيات ثم العبد له طاهر وباطنه فالظاهر يستلزم  
 والعقل على معنى ان اصباها ما يوحى ظاهر لانها كماله على الاستقامه ويدعو انه الى  
 ذلك الباطنه لا يعرف لانا ننظر في معاملات المرء ولا يمكن ان يوفق على ما تله ذلك  
 لساعات من الناس فيها ولكن كل من كان شغافا من اركانها فقد خرمه من غير على طوبى  
 الاستقامه في حد ووالدين على هذه العدالة في حكم روايه الخبر في كونه حجة لانها  
 بعينه العدالة الظاهر يعارضه هو النفس والهمم الذي يقدر على الثبات على  
 طوبى الاستقامه فان الهوى اصل فيه سائق على اصانه العقل ولا يزاله بعد ما رزق  
 العقل بعد ما احب ما يكون عدلا من وجه دور وجه فليكون حاله كحال الصبي العاقل

ينظر

والمقصود الذي يفعل من حله العقول وقد ساء ان المطلق بعض الكامل فمما ان العدل  
 مطلقا من سيج امر الله على هواه ويكون سعا نقود الدين عما بعد الخرمه ومن المهمات  
 وليد اقال في كتاب السمان والدم ان يكون عدلا في السمان ومما دور المكرم من  
 المعاصر ان اصغر ان كان سكر لم يكن مقبول السمان وكان سعي ان يكون مقبول السمان اصرا ولم  
 نصرا به فاسوكر وجه عن الحد المحدث له سرعا والفا سوا يكون عدلا في السمان الا  
 ان القول هذا سدا لما لا فخر المعصوم لا تخفى منه الخرز عن الزلات اجمع لان الله تعالى  
 على العباد في كل لحظة امرا او نهيا سعدي عليهم العام كحقها ولكن الخرز عن اصرا بالدم  
 والرجوع عنه عن سعدي والخرج مدفوع واستخرج عن اركان الناس الموجه للحديث معنى  
 الخرج فليد ان يثبت حكم العدالة على الخرز المتأني عما بعد الخرمه منه وليد انما صاف  
 الهوى اذا كان مسعا عما بعد الخرمه منه فهو مقبول السمان وان كان فاسعا في اعتقاد  
 ضالا لانه ليس العلو في طلب الحق والتعقبات اساعه احطاطا الطريق فضل عن سوا  
 السبل وسن اساع الحق لا يمكن بهم الكذب في سماء وان احطاط الطريق فليد ان الكافر  
 من اهل السمان اذا كان عدلا في عاظمه ما كان من جرائع ما بعد الخرمه منه الا انه غير  
 مقبول السمان على المسلمين اهل عدل وظاهر تجله على القول عليه وهو عدل او يستأهل  
 فيكون سطله السمان وليد انما الروح الانونه والعقلى السدج في العدالة اصلا وان كان  
 سمع من مقبول السمان او يمكن تصانها لانه اناس لهدى المعاني في الحمل على اركان ما  
 يعقده الخرمه منه والعدالة سني على ذلك وليد انهم كعمل العاقل والمسبور عدلا مطلقا  
 في حكم السمان حتى الحور العصا سمان العاقل وان كان لو قصصه العاقل سدي ولا  
 كمال العصا سمان المسبور قبل ظهور حاله قال الساقى ولما لم يكن حرا العاقل والمسبور  
 حجة محرم المحمول الحر لا يكون حجة وقلنا نحن المحمول من القور والسمه عدل بعدل صاحب  
 الصرخ اناه عالم سمنه ما نزل عدله فليكون حجة على الوجه الذي قررنا واما الاسلام  
 فيوعان عن سمر عسا وهو نوعان ايضا ظاهر وباطن فالظاهر يكون بالمسلاذ من المسلمين  
 والشتو على طرفها سمان وعبان والباطن يكون بالصدوق والافرار بالله كما هو



سلا  
 اذ كان  
 من اهل  
 السمان



لصفاته واحسانه والادوار ملائكة وكسوة ورسلة والعتق بعد الموت والعذر جرم وسرم من الله  
 وقبول الحكامه وسرايعه من استوصف موصوفه لكل كلمه هو مسلم حقيقه وكذا كان بعد  
 لذلك كله فعمله لا يستوصف هو موصوفه من الله وسرته حقيقه وقال في الجامع المذاهب  
 المراه فاستوصف الاسلام فلم يصف ما ياتين من روجها وقد كملها الصبح المكارم بظاهر  
 اسلامها ثم ذكر صفات الكمال حصره في حشره وحول ذلك في منها وقد استقصى بعض  
 مساحين فيهم الله في هذا فقالوا ذكرنا الوصف على سبيل الاحتمال لا على ما لم نعلم انما حقيقه  
 ما ذكرنا ان حقط اللغة عن معر المعنى لا يرى ان من ذكرنا محمد رسول الله ولا يعرف من هو  
 ان يكون موصوفه فان النصارى يزعمون انهم يؤمنون بعيسى عندهم انه ولد فلا يكون ذلك فيهم  
 معرهم لعيسى الذي هو عند الله ورسوله ولكن يقولون المصطفى هذا الاستعصاء خرج  
 يتبين للناس بها وتوزع ذلك بها فاطاهروا اكرههم التقدير وان على ان يصر صواب الله  
 واسماه على الحقيقه وذكرنا الاوصاف على الاحتمال يكون لتسوية الامان حقيقه الا ترى ان رسول الله  
 كان يحكي الناس بذلك حتى قال لا اعرف ان الذي يمد يده اليه الدلائل اسما في لاله الا الله وان  
 رسول الله فقال بع فقال الله اكبر لم يسمي احد فيهم ولما ساله جبريل عن الامان والاسلام  
 لاجل يعلم الناس معالم الدين بين ذلك على سبيل الاحتمال وكان الله يمد يد له في كل حال  
 فاحسبوه الله اعلم بامانه من ان علموه من موصوفه وذكرنا هذا الاتحاف من رسول الله صلى  
 والمسلمين لا يستصاف على سبيل الاحتمال وهذا لا يطلع على الاستصاف فيكون محمولا  
 على الكامل فاهو الاصل وقد عجز المرء عن اظهار ما يقدره معارفه فيكون الاستصاف  
 نذكر ذلك على وجه استفهام الخاطيه انه هل يقدر كذا وكذا فادان ان كان يوما حقيقه  
 وان قال لا اعرف فاقول او لا اعرف ذلك فحسد كماله وكذا لم يظهره اما رار المعرفه  
 بخوار الصلاة بالجماعه مع المسلمين فان ذلك يوم مقام الوصف الحكم بالامانه مطلقا قال  
 علم اذ انهم الرجل يعاد الخلق فاسمى داله بالامانه والخلق يادكر بانار وحرية  
 والدنوع والامونه والعق والصر فلهذا جعلنا حشره هولا في كونه في الاحكام  
 السريه نصفه واحد لا ان السرايط التي يفتي عليها وحرث قول الخير يحقق الكل اما

في قوله  
 لا اعرف ان الذي  
 يمد يده اليه  
 الدلائل

القدر فلا سلب اسما في هذه المراتب وفيه وان لم يكن اهل الشهاده ان الالهة للشهاده  
 تنبش على الالهة للموايه على الغير والروني هذه الوايه وهذا لا ان الشهاده في هذا القول  
 على الغرور والعدم في الخبر من جهة احد هما ان الخبر يلزم احدا شيا ولكن السامع اما  
 يلزم باعتراف ان الخبر عن مقرر الطاعه فاذا رجع حال الصدق وحر المحر ضاهاه ذلك  
 المسموع من هو مقرر الطاعه في اعتقانه ولم يمتد العمل بالحقسار اعتقانه كالعاضى لم يمتد  
 العضا بالشهاده بتقلده هذه الامانه بالارام الساهداياه فان كلام الساهد لم يمتد  
 عليه دون العاضى وبيان هذا ان قوله لا صلاه لا يقرأه لغير طاهر الزام احد سائل بيان  
 صفه تباركه الصلاه ان انا انما يمتد قول المعامل اخاطبه الانا لا ابره والسائل ان  
 الخبر يلزم او لا يمتد على علم الدرو والى عن من السامع فاما الساهد يلزم عن اسدا  
 ولما جعلنا القدر من له الحره الشهاده التي يكون فيها العرافة على الوجه الذي يكون الخبر  
 وهو الشهاده على رويه هذا ان مصان لم يمتد ان رسول الله صلى كان يحكي عن الملوك  
 قد ان كان بعد خبر ان يوايه اذ له وسلم ان خبر كان عند الامه بقدره واعيد خبره وامر  
 اصحابه بالاكل مما اتاه يديهم واعيد خبره واكثره وكان بعد خبره من قبل ان يحسب بعد  
 عسها قد ان الملوك حكمه قول الخير كخبر وان الاسي ذلك لا ذكر وان ثقاوتنا في حكم  
 الشهاده لانه يسطر العدر في النساء لسور على الشهاده وفي بالخبر العدر ليس  
 يسطر فاما رار الشهاده الحره اسراط اصل العدر بل ذلك اسراط العدر في النساء  
 الا ترى ان الصلاه كانوا رجعوا لما اذوا رسول الله صلى فاما سكل عليهم من امر الدرس  
 فبعدون خبره وقال علم واحد وثاني سلم من عاينه ربه واما العقي فانه لا يور في الخبر  
 لانه لا يمدح في العدا لاله الا ترى انه قد كان في الرسل من اسلي بذلك لتعجب وتصوره كان  
 الصلاه وهو من اسلي به كان يمتد فيهم وغتبار في ذلك وفيهم من كان عبا في رعي  
 وخار وواثله من اسفع والا حار المر وبعهم بقوله ولم يستعمل احد طلق العار  
 في ذلك انهم رواج حاله البصرام بعد العقي وهذا خلاف الشهاده فان بهادهم بالاسفل  
 خاضه الساهد ان يمتد من المشهور له والمشهور علمه عند الاذاه وهذا السور البصر

الملوك كما عرفت في قوله

استبلى خبره



يكون المعاني ومن لا يعمى بالاسد لانهما سائر كل الحرز عنه في حرس اليهودي ورواه  
 الحبر احاده الى هذا المنبر وكان الاعشى والنصر فيه سواء والمحدود في العدد بعد البوابة  
 ورواه الحبر كرم في طاهر المذهب فان انما لم يقبل الخبر ولم يسئل احد بطل الباري  
 في حرم انه روى بعد ما اقيم عليه الحدام فله خلاف للمهان فان لا سهران من تمام حرم  
 بذلك المصنف ورواه الحبر ليس في معنى المهان الا بولي اسماء النساء في الحدود  
 اصله ورواه في الحدود ورواه الرجال في روى الحبر عن ابي حنيفة في الحدود ورواه  
 الرواه انه محكوم بكذب بالصرى قال تعالى فاولئك عند الله في الكانون والحكم بالكر  
 فيما رجع الى المعاني فيكون عدلا ومن سطر ط كور الحبر حجه العدالة مطلقا كما ساء  
**فصل** في بيان ضبط المتن في النقل بالمعنى قال بعض اهل الحديث  
 مراعاة اللفظ في الرواية واجب على وجه لا يجوز النقل بالمعنى مع مراعاة اللفظ حال  
 وذلك ليعلم ان سائر اهل الصراط قول الصحابي على سبيل الحكاه عن رسول الله صلى  
 في اقواله وافعاله فيكون حجه بل كسطل لفظ رسول الله صلى **والله** الباري في حرج الاحتجاج  
 به وهذا قول مكهور وقال جمهور العلماء مراعاة اللفظ في النقل في حوز النقل بالمعنى  
 بعد حسن الصط على تفصيل نذكر في آخر الفصل وقد نقل ذلك عن الحسن والشعبي والحق  
 رحمهم الله فاما من لم يجوز ذلك اسدل قوله عليه السلام انما سمع معالي قواعها وادهاها  
 سمعها فارجح ما نقل في حرمه ورجح ما نقل في حرمه من هو افقه منه فقد امر مراعاة اللفظ  
 في النقل من المعنى فيه وهو تغاير الناس في الفقه والفهم واعتبار هذا المعنى في  
 الحرج عما عني بدل اللفظ بلفظ اخر وهذا لان المراد من جوامع الكلم والعصاة  
 في السان ما هو بهما لا يدرك فيه عن في السدل بعان اخرى اليوم الحروف والربان  
 والعصاة مما كان مراداه وتحت ذلك ما اسهم قول الصحابة في امرنا رسول الله صلى  
 بكدا وبما عني كذا او امع احد من قول الله لا من هو شئت ورواه عن ابي حنيفة ان كان  
 اذ روى حديثا قال اخوه اوفى ساءه او كذا ما هذا معناه وكان انفس اذ روى حديثا قال  
 في اخره او كما قال رسول الله صلى فدل ذلك النقل بالمعنى كان مشهورا فيهم ولذلك العلماء بعلم

لا يكون

سبح العفو

يذكرون في تصانيفهم بلعنا كثر من ذلك وهذا لانهم احدثوا لغيرهم والمطلوب من ما سئل  
 معناه وقد علمنا ان الامر بالسلع لما هو المتصور به فاذا كان ذلك النقل بالمعنى كان متشلا  
 لما امر به من النقل لا من كتب الحرام وانما بعد النقل في نقل القرآن لا من حرم مع انه قد سئل الصام  
 نوع رخصه بركه دعا رسول الله صلى على ما اسارا اليه قوله انزل القرآن على سبعه احدى  
 الا ان ذلك رخصه من لا سقاط وهذا من حيث الحقيقة والسر ومعى الرخصه يحق  
 بالطريقه في عدم ساءه ان اعرف ما هذا فيقول الحبر اما ان يكون محكما له معنى واحد  
 معلوم بطاهر المراد او يكون طاهرا معلوم المعنى بظاهره على احتمال في حركه عام الذي حمل  
 الخصوص والحقيقة التي يحمل الحمار او يكون محكما او مشركا بعرف المراد بالناويل او يكون  
 بجمل لا يعرف المراد به الا ببيان او يكون متشلا او يكون من جوامع الكلم فاما المحكم فيكون معناه  
 بالمعنى لظن كان عالما بوجه اللغة ان المراد به معلوم حقيقه واذكاه العالم باللفظ  
 عنان اخرى لا يمكن فيه تميز الربان والعصاة فاما الطاهر فلا يجوز نقله بالمعنى الا لمن  
 جمع الى العلم باللفظ العلم بلفظه المراده ان اذ لم يكن عالما بذلك لم يؤمن ان الساء عنان  
 اخرى لان يكون ذلك العنان في احوال الخصوص والحمار من العنان الاول وان ذلك كان هو  
 المراد به ولعل العنان التي يورد في هذا يكون ان من تلك العنان لحمله بالمرور من الخاص  
 والقام فاذا كان عالما بلفظه المراده مع الامر عن هذا المقصود مع عدم تغير العنان  
 في حوز النقل بالمعنى كما كان يعوله الحسن والشعبي والسعي رحمهم الله فاما المشرك والمستر في الحوز  
 فاما النقل بالمعنى اصلا لان المراد به لا يعرف الا بالناويل يكون نوع من الرائي كالحساس  
 فلا يكون حجه عايمه واما الحمل فلا يصور فيه النقل بالمعنى انه لا يوقف على المعنى  
 فيه الا بدليل اخر والمساهه كذلك انما اسلسنا باللفظ طرقت المعنى فيه فكيف يصور نقله بالمعنى  
 واما ما يكون جوامع الكلم لقوله عليه السلام في الخراج بالضرار وقوله العجا جبار وما شبه ذلك  
 فقد حوز بعض مساحي رحمهم الله عليه بالمعنى على الصراط الذي ذكرنا في الطاهر قال في حقه  
 والاصح عندنا في الحوز لان المراد من ذلك كان مخصوصا بهذا اللفظ على ما روى في قال اوتب  
 جوامع الكلم اي خصصت بذلك فلا تقدر احد بعد عما كان هو مخصوصا به ولكن كل من

في حوز النقل بالمعنى  
 لا يوقف على المعنى







واما ان يحد في بعض اصنافه ولكن انكذب فاما ما رسل الرر الثاني والثالث فانه  
 وقال السامعي ان يكون حجه الا اذا ايدى بآيه او سند مشهور او اسما من العلما من السلف  
 من جهة اخرى قال ولما جعلت ما رسل سعد بن المستحجج ان يسميها فوجد ما ساند  
 احج في ذلك فقال الجرح ما يكون حجه ما عسا راوصاف في الراوي والاطرب لمعرفه تلك  
 الاوصاف في الراوي اذا كان عن معلوم الاصل فاما ان يقوم الحجة من هذه الرواية واعلامه  
 بالاسانيد من جنونه ويذكر التمسك بسببه بعد وفاته فادام ذكره اصلا بعد كسوف  
 اعطى هذا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والحج في الخبر ما يصاله رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الانقطاع  
 لا يكون حجه ولا عاقل ان رواه بعد ان يسمي يكون عديلا له ولم يذكر اسمه الا بطريق غير صحيح  
 والعدالة الاحتماد ومذكون الواحد على اعتدال من جرحه وعنه ان يعرفه على ما  
 كان الا ان يصفه على الاثر ان يورد العرج اذا يمدد واعلم بان الاصول في هذه الرواية  
 سمانهم لا يكون بها انهم حجه بعد المعنى بوجه انه قد كان منهم من يروي عن غيره يخرج عنه  
 عما قال الشعي حديث الحارث بن ابي اسيد في رواه عنه / اعني ما سطر  
 في الراوي لا يكون حجه وان الناس يكتفوا بالحفظ الاسانيد في بار الاخبار ولو كان الحجة يوم  
 بالمرسل كان كلهم استعفا لاما لا بعد صعودا في حال اجمع الناس على ما لم يقدروا على  
 الدليل الذي لا على كون حجه الواحد حجه من الناس السند فلما نزل على كون المرسل من الاخبار  
 لم يظلموا الا من ارسل من الصحابة منهم ومن بعدهم ظهورا لا ينكروا لا تمت اما من الصحابة مسانه  
 في حديثي فمروا به من ان السامعي قال من اصبح حيا فلا صوره ولما انكر ذلك عاينه  
 قال في اعلم حديث في الفصل ان عاينه رسل الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير سماع منه  
 وحمل ان رسل عاينه من ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم الاصفه عن جده شاذ وقد كثر روايته  
 مرسله واما ما كان ذلك ما عاينه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في روى ان السامعي كان يروي حجه العقبه  
 يوم الحرة واما سمع ذلك من ابيه الفصل ونعمان بن شمر ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم الا حديثا واحدا  
 وهو قوله علم ان في الجسد مضغعا اذا صلى صلح سائر جسده وان افسد في صد  
 سائر جسده الا وهو العلم ان يكون روايته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخبر وسعد بن المسيب

روى عن عاصم بن  
 جابر

فان كان  
 فاف

وعنه ما رسله التابعين كان كراما يروون مرسله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قيل انما رواه  
 سعد بن المسيب مرسله اما سمع من غير الخطار نعم وقال الحسن كذا اذا احتجوا اربعة  
 من الصحابة على حجة سارسلته اربعا لا وقال ابن سيرين ما كنا نسند الحديث الا ان وقعت  
 الغيبة فقال لا تحس قلت ان اراهم اذا رسل جدهما عن عبدالله فاسند ان فقال اذا  
 قلت للجدي ولان عن عبدالله فهو ذال واذا قلت لك قال عبدالله فهو غير واحد ولما  
 قال عيسى بن ابيان المرسل اقوى من المسند فان رسله عن جده بن سمع بطريق طويل  
 الاسناد لو صرح الطريق عنه وقطع السهمان بقوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا سمع  
 بطريق واحد لا يصح الامر عنه عاوجه لا سمي فيه سمعه فذكره مسندا على تصد ان كمله  
 من حجة عنه فان قيل فعلى هذا سعي ان يكون السامعي بالمرسل ككثير من الاخبار بالمسهور  
 عندكم قلت انما لم يجوز ذلك لان رسل المرسل من هذا الوجه سماع من الاخبار بطريق  
 قوي يستطرون العاين والسمعي سله لا خورم رواه هؤلاء الكبار مرسله اما ان كان باعبار سماعهم  
 من ليس بعدل عنهم او باعبار سماعهم من عدل مع اعتقادهم ان ذلك ليس حجه او على اعتقادهم  
 ان المرسل حجه كالمسند والاول باطل فان رسله عن الرواية عن غيره غير عدل هذه الصفة  
 لا يقدروا رواية مرسله ولا مسندا ولا خور ان يظن بهم هذا والباي باطل لانه قول  
 ما هم كتموا موضع الحجة تنزل الاسانيد مع علمهم ان الحجة لا تقوم بدونه فمعين الناس  
 وهو انهم اعتقدوا ان المرسل حجه كالمسند ولما يتفهم حجه وقال السامعي رحمه الله  
 في بعض كسبه اما رسلوا لم يطلب ذلك المسند وهذا كلام فاسد لانه اما ان يقال لم يرو عنهم  
 اسناد ذلك وكان ولم يذكر واوا الاول باطل لان فيه قولنا انهم تخرصوا ما لم يسموا  
 لم يطلب ذلك المسموعات ولا خور هذا من هو ذواتهم فكيف يتم والباي باطل لانه اذا  
 كان عنهم الاسناد وقد علموا ان الحجة لا تقوم بدونه فليس تركه الا التصدي في الاعار  
 العقبه لطلب ولو قال من انكر الاحج حجة الواحد منهم انما روى ذلك لم يطلب ذلك  
 في المساور لا يكون هذا الكلام مقبولا منه بالاسانيد فكل ذلك هذا بقوله ان السامعي اذا قال  
 للمسيبي ان رسل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الحارة كذا فان علمه ان عمله وان لم يذكر له

السامعي في خبره  
 ما رواه

فيقول



اسنادا فكل ذلك اذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وروى فلان عن فلان قبل ذلك منه وان لم يعل  
 حديث ولا يسمعه منه وهذا في معنى الارسال فان قال بما خبر على هذا الوجه عن لم يعل مطلق  
 كلامه على المسموع منه فلما اذا جاز حمل كلامه على هذا وان لم ينص عليه لتحسين الظن به فذلك  
 يجوز حمل كلامه على الارسال على السماع من هو عدل باعتراف الظاهر لتحسين الظن به وهذا  
 لانه لا طريق لها الى معرفة الرابطة للرؤية فغيره لم يذكره الا بالسماع من اذكره واذا كان  
 اذكره عدلا ثقة فانه لا يروى عنه مطلقا مالم يعرف استحياء الشرايط فيه فبرواسبه عنه  
 بسلفنا استحياء الرابطة الا ترى لو اسد الرواية الله بنسب استحياء الرابطة برواسبه عنه  
 فذلك اذا ارسله بل اولي لانه اذا اسد الله فانما يسمعه عليه بانه روى ذلك فاذا ارسل  
 فانما يسمعه على رسول الله صلى الله عليه وآله فان ذلك ومن علم انه سمي من السمان على رسول الله صلى الله عليه وآله بالناظر  
 كيف يظن به انه سمي من السمان على رسول الله صلى الله عليه وآله بالناظر مع قوله علم من كبر على معدا  
 فليتبوا معده من النار يوصي ان العاصي اذا كتب بحلافة قصاص في جادته واسمها  
 على ذلك في الحجج والبرهان اسم اليهود في المشي وما كان ذلك الا بهذا الطريق وهذا  
 كما في السور على شهادة العرارة العلماء كملعون في ان عند الرجوع هلك الصالح على يهود الاصل  
 ام لا فلعن العاصي من لا يرى عصمه ولا ينكر من البصاة به اذا لم يكونوا معلومين عنده وبل  
 هذا المحقق بان الاحار مع ان يهاهد العرج يتوب عن ساهدا الاصل في نقل سمادته  
 الا ترى انه لو ائتمد فوما على سمادته فسمعه اخرون لم يكره ان يسمدوا على سمادته بخلاف  
 روايه الاحار واذا كان العرجي يعجز عن الاصل سمادته لم يكره ان يسمدوا عنه لكونه معتبرا  
 الا ترى انه لو قال اسند عن فلان لم يكره ذلك معسوا وهذا لو قال روى عن فلان كان معسوا  
 فيه استحال الناس بالاسناد كما سعالهم بالكل السماع الحديث من وجه وذلك لانه على ان  
 خبر الواحد يكون حججه فذلك استغالهم بالاسناد لا يكون ليداعا ان المرسل لا يكون حججه  
 فانما مرسل من بعد العروا للدلالة قد كان ابو الحسن المرحوم في الله لا يفرق بين مراسيل  
 اهل الاعصار وكما يقول من يعبد روايه مسندنا فيقول روايته من سبل المعنى الذي كونا  
 وكان عيسى بن امان رحمه الله يقول من اشترى في الناس يحمل العلم منه تقبل روايه من حسد لا

القول القائل

بما لا يثبت

ومسندنا وانما اعني به مجرد الحسن رحمه الله ومن امثاله من المشهورين بالعلم ومن لم يسمه بجل  
 الناس العلم منه مطلقا وانما اسهر بالرواية عنه فان مسنده يكون حججه ومرسله يكون موثوقا  
 الى ان يعرض عن اسهر بجل العلم عنه واضح الا فاوله هذا ما قاله ابو بكر الرازي في مرسل من كان  
 من العروا للدلالة حججه مالم يعرف منه الرواية مطلقا عن ليس عدله ومرسل من كان يعدهم  
 المور حججه الامر اسهر بانه لا يروى الا عن هو عدل بعد ان الس علم شمد المعروا للبلية  
 بالصدوق والخيرية فكان عبد الله بن مائة مثل الشهادة مالم يقبض حلاهم وسمده على من يعدهم  
 بالكذب بقوله لم يسوا الكذب فلا يثبت عدالة من كان من سمده على اهله باللدن الا  
 بروايه من كان معلوم العدالة يعلم انه لا يروى الا عن عدل والى كونه هذا اسار عرو من  
 الرور حسن روى لعمر بن عبد العزيز حديث رسول الله من اجبا رضاسته في له فعاب له  
 الشمد به على رسول الله صلى الله عليه وآله فاما معنى من ذلك وقد احسن به العدل الرضا فقبل  
 عمر بن عبد العزيز روايه واختلف اصحاب الحديث مسقط من وجه متصل من وجه اخر  
 فهم من سبط اعصار الاتصال منه بالانقطاع من وجه وكان هذا العالم جعل الانقطاع  
 يسكنوا روى الفرع عن سمه راوى الاصل دليل الخرج فيه واذا استوى الموحى للعدالة  
 والموحى للخرج يعلل الخرج واكرم على ان هذا يكون حججه لوجود الاتصال فيه بطريق  
 واحد والطريق الاخر الذي هو مسقط جعل كان ليس ار ذلك الطريق ما كبر عن الراوى  
 وخاله اصدا و في الطريق المصل بان له ولا معارضة من الساكن والمناطق فاما النوع الثاني  
 فهو الانقطاع معني معني فسمه اما ان يكون ذلك المعنى دليلا معارضا ونقصا ل حال الراوى  
 بسبب الانقطاع فاما القسم الاول وهو شور الانقطاع بدليل معارض فعلى اربعة اوجه  
 اما ان يكون مخالفا للكتاب الله او لسنة مبهوت عن رسول الله صلى الله عليه وآله او يكون حديثا شاذ الم  
 شتهر بما يعينه الملوك وكبح الحاصر العام الى معرفه او يكون حديثا وادعوى عنه الله  
 من الصدر الاول ما ظهر منهم الاختلاف في ذلك الحاد ولم يخرجه الى حجه بدليل الحديث  
 فاما الوجه الاول وهو ما اذا كان الحديث مخالفا للكتاب الله تعالى فانه لا يكون معسوا ولا حجه  
 للعلم به فاما كان الله او خاصا نصا او طاهرا عدا على ما سنا ان يخصص العام بخبر

القول القائل

البلغ



خبر الواحد الخور اعدا وكذا ليرى الظاهر في الجملة على نوع من الحجاز الخور بحر الواحد عدا  
 حلا واللسان في قد ساهدا او للبناء ذلك قوله علم كل شرط ليس كتاب الله تعالى هو باطل  
 كتاب الله الحق والمراد كل شرط هو محال لكتاب الله تعالى لا يكون المراد ما لا يوجد عنه كتاب الله  
 تعالى فان عين هذا الحديث ان وجد كتاب الله تعالى بالاجماع من الاحكام ما هو باطل خبر الواحد  
 والعناصر ان كان لا يوجد ذلك كتاب الله تعالى فمر ما ان المراد ما يكون محال لكتاب الله تعالى  
 وذلك مبني على ان كل حديث هو محال لكتاب الله تعالى فهو مردود واما علم بكتاب الاحاد  
 لم يرد في ايراد في الحديث فاعترضوا على كتاب الله تعالى ما وافقه فاقبلوه واعلموا ان معنى  
 وما خالفه وردوا واعلموا ان معنى كتاب الله تعالى هو ما وافقه فاقبلوه واعلموا ان معنى  
 سمي به فعد خبر الواحد ما لا يرد من لوجود بالمفسر ويتزل ما فيه شبهه والعام والخاص هذا  
 سواء لما ساء ان العام موجب للحكم بما ساء له قطعا كالخاص وكذلك المصنف والظاهر سواء  
 لان المتن من الكتاب سقمه ومنت الحديث لا يفلح شبهه الاحمال النقل بالمعنى هو قوام المعنى  
 بالمتن فاما بسبق بالدرج من حيث المتن ولا الى ان يفي بالمعنى والاسكان للكتاب يرجع باعتبار  
 النقل المتواتر المتن على خبر الواحد فكان محال له الخبر للكتاب لظواهر على الرافد  
 فيه ولقد لم نقل علماء وبارجهم الله خبر الوصو من من الدكر انه محال للكتاب فان الله تعالى  
 قال فيه رجال يحولون بظهور وانعى الاسماء بالما بعد مدحهم بذلك وسمى فعلم بظهور  
 ومعلوم ان الاسماء بالما لا يكون لا من الدكر والحديث الذي يجعل منه حدا ما يرد  
 القول يكون محال لما للكتاب ان الفعل الذي هو حديث لا يكون نظما وكذا للمفسر  
 حديث فاعلم بظهور ان الاسماء للمصنف ان محال للكتاب هو قوله اسكنوه من حيث سقمه من حديثكم  
 واحلا وان المراد واسكنوا عليهم من حديثكم والمراد بالخيل فانه عطف عليه قوله وان كن اولاد حمل  
 واسكنوا عليهم من حديثكم وكذلك فعل خبر القضا بالساهد والتمس ان محال للكتاب  
 من اوجه فان الله تعالى قال واسكنوه من حديثكم من رجالكم الاية فقوله واسكنوه وامر بفعل  
 هو محال فيما يرجع الى عدد التهود كقول الفاعل كل يكون محالا فيما يرجع الى ما لا يكون محال  
 بعد سقمه لذلك الجمل وما بالجمع ما هو المراد بالامر وهو اسكنوه من رجالكم فان لم يكونا

كذا في نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة

رجله من رجل وامر ان يكون الفاعل مثل طعام كذا فان لم يكن فلذا ادرى لك ان تعامل فلانا فان  
 لم يكن فعلا لم يكن لك ما بالجمع ما هو المراد بالامر والادب وادبنا جميع ما هو المذكور  
 في الآية كان خبر القضا بالساهد والتمس ان يدا علمه والتمس ان يدا علمه والتمس ان يدا علمه  
 قوله تعالى ذلك الذي ان لم يدا علمه والتمس ان يدا علمه والتمس ان يدا علمه  
 الصفة والسرور والادب من اخر يفتي به الرتبة وانه على الحكم من استسما والرجل الثاني  
 بعد سميان الساهد الواحد الى استسما وامر اس مع ان حضور النساء محال لغير القضا لاداء  
 التهمان حلا واللعان وقد امر بالقراءة السوت سرعا فلو كان من المدعى مع الساهد  
 الواحد حجة لما فعل الحكم الى استسما وامر اس وهو حلا والمعاد مع كل المدعى من اتمام حجة  
 سميان ومن هذا الطريق جعلنا سميان اهل الدمة بعضهم على بعض حجة لان الله تعالى على الحكم  
 على استسما ومسلم على وصلة المسلم الى استسما ودر من بقوله واخرا من علم مع ان حضور  
 اهل الدمة محال لغير القضا لاداء التهمان حلا والمعاد فذلك لظواهر على ان الحجة  
 تقوم سميان بهم في الجملة وهو دليل على ان خبر القضا بالساهد والتمس ان يدا علمه  
 الى استسما ودر من عدم ساهد مسلم فلو كان الساهد الواحد مع من المدعى حجة  
 لكان الاول سار ذلك عند الحاجة وذكر ان الله من الساهد بظواهر اعد الرتبة مع ان ذلك  
 ليس حجة التوف فلو كان من المدعى سميان الرتبة او سم الحجة لكان الاول كرمه عند الحكم  
 فبذلك الوجه يبين ان خبر القضا بالساهد والتمس ان يدا علمه محال للكتاب فبذلك العلم بهذا  
 وكذلك العرب من احراز الاحاد اذا خالف السنة المشهورة فهو مقطوع في حكم العدم لان  
 يكون موافقا للسنة او مستقصا او محال عليه فهو بطلان الكتاب سوت علم النفس  
 وما من شبهه فهو مردود في معانله النفس وكذلك المشهور من السنة فانه اقوى من العرب لكون  
 ابعدهم موضع السببه ولما اثار السبع بالمشهور دور العرب والصنف لا يظهر معانله  
 القوت ولما لم يفعل خبر القضا بالساهد والتمس ان يدا علمه محال للسنة المشهورة وهو قولهم  
 السنة على المدعى والتمس على من المكرم وجه واحد هما ان الحديث ما لدا التهم في طائفة المنكر  
 دور المدعى والثاني ان من سار به لا يجمع من التهم والسنة فلا يصلح التهم متممة للبينة كالب

كذا في نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة



ولقد اُصلح العمل بوصفه نعم الله كبر سعد بن ابي وقاص مع الرطب بالمران الذي علمه للعلم  
 قال بعض افاضل الواعظ قال فلا اذ لا به محالف السمة المشهورة وهو قوله علم السمر  
 بالمرسل علم مع جهل احدثها ان فيها اسباط المماثلة في الكليل مطلقا لحوار العقد  
 فالسعد باسباط المماثلة في اعدال احوال وهو بعد الخوف يكون ريان والباء ان  
 جعل فصلا يظهر بالليل هو الحرام في السمة المشهورة فحعل فضل يظهر عند قوارص  
 معروفه زواجر اما يكون محال ذلك الخلق الا ان يابوسف ومجدا قال السمة المشهورة  
 الاسا وال رطب لا مطلق اسم السمر لا ساوله بدليل ان مرجلا انا كل مرافا رطب لا تحت  
 ولو حلف انا كل هذا الرطب فاكلم بعد ما صار مرالم تحت فادام ساوله السمة المشهورة  
 وحسن الحكم فيه بالخبر الاخر واثبت في الله قال المراد من السمر الخارج من الجمل  
 من حين بعد صور هذا الى ان يدرك وما كلف عليه احوال ووصاف حسنا يكون على الاثر  
 لا بد له اسم العرف في الاما ينزل الحقا في لاله العرف والسمير بعد يوصف في العرف اذا  
 كان اعم الى السمر في هذا النوع من الاسعاد للحدس علم كبر وصانه للحدس ليعرف ان  
 اصل المدع والاهواء اما ظهر من قبل ترك عرض اصارا الاتحاد على الكفار والسنة فان  
 قوما جعلوها اصلا مع السمة في اصاليها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع انها لا يوجد علم النفس  
 ثم تأولوا عليها الكتاب والسمة المشهورة فحعلوا التبع متبوعا وجعلوا الاساس ما هو  
 عن مسفره فوقعوا في الاهواء والمدع من لم يترك خبر الواحد فانه لما لم يجوز العمل به  
 اصحاح الى القياس ليعلم به وفيه انواع من الشبهة او الى استصحاب الحال وهو ليس بحجة اصلا وتزل  
 العمل بالحجة الى السمر كحج يكون في الحال الاتحاد وجعل ما هو عن مسفره اصلا كحج ما فيه  
 السمر عليه يكون في الحال الاهواء والمدع وكل واحد منهما ردد واداما سواء السبل  
 ما ذهب اليه علما ونار جهلهم الله من ابرال كل حجة من لهما فاهم جعلوا الكتاب والسمة المشهورة  
 اصلا ثم خرجوا عليها ما في بعض الشبهة وهو المروي بطريق الاحاد ما لم يسم به فاكلم  
 موافقا للمشهور قبله وما لم يجدوه في الكتاب ولا في السنة المشهورة له ذكر اقلوا انصا  
 واوصوا العمل به وما كان محالفا لما رددوه على ان العمل بالكتاب والسنة اوجب من العمل

تقريباً الى السمر

فتح باب الاتحاد  
 سنا باب الاتحاد

لج

بالعرف خلافه وما لم يجدوه في س من الاحاد صاروا احد الى القياس مع قوله حكم الحق الحاج  
 الله واما القسم الثاني وهو العرف فما يقع به السلوك وكما في الخاص العام المعروف  
 للعلية فانه لا يجوز ان يصاح المرع كان ما موران بان من القياس ما يجوز الله وقد امره بان  
 سفلوا عنه ما كبح الله من بعدهم فاذا لا سالحانه ما يقع به السلوك فالظاهر ان صاحب السمر  
 لم يترك بيان الحكم وبعلمهم فاهم لم يتركوا فعله على وجه الاستفاضة فحسب له سمر السمر  
 عرفا انه سموا ونسوخ الاثر الى المتأخرين طاعون واسمير منهم فلو كان ثباتا في المقدس  
 لا سمر انصا وما عرفت الواحد فعله مع حاحه العامة الى معرفة ولقد لم يسلم سمران  
 الواحد من اهل المصر على رفته هذا ان يصار الى الم يكن الساء عليه ولم يفعل قول الوصي فما  
 بدع من اباو مال عظم على السمر في مد سمر وان كان ذلك محتملا ان الظاهر بكده  
 وذلك وعلم هذا الاصل لم يعمل كدس الوضوء من الدكوان لثقة بغيره برواثة  
 مع عموم الحاجة اليه الى معرفة فالقول بان السمر علم حصها يعلم هذا الحكم مع انها لا يصحح الله  
 ولم يعلم سائر الصيغ رصوم سمر حاجتهم اليه شيم الحال وكذلك جزا الوصوم ما سمة  
 النار وجنوا الوصوم من حمل الحمار وعلى هذا لم يعمل علما ونار جهلهم الله كبر الحجة بالسمة  
 وحسب رفع المدعي عند الركوع عند رفع الرايس من الركوع لانه لم يسمه النقل منها مع  
 حاحه الخاص العام الى معرفة فان سبل فقد قبلتم الخبر الدال على وجوب الوضوء وعلى  
 وجوب المصحة والاسساق والخنايه وهو خبر الواحد فما يقع به السلوك فليس الا انه قد  
 اسمران السمر علم فعله وامر فعله فاما الوجوه حكم اخر سوى العمل ذلك ما يجوز ان يوجد  
 عليه بعض الخواص ليعلم ان عهدها فاما لصاحرا الواحد في هذا الحكم فاما اصل العمل فاما  
 النساء بالعمل المستفيض واما القسم الرابع وهو ما لم يجوز المحاجة به من الصيغ  
 مع ظهور الاختلاف بينهم في الحكم فانه ردد لانهم الاصول في عمل الدرس لا يسمون بالثبات  
 ولا يقولوا احياج ما هو الحجة والاسساق في السمر كحج فاداهم منهم الاختلاف  
 في الحكم وجوز المحاجة بينهم فيه بالراي والراي للسمر كحج مع سور الخبر فلو كان الخبر  
 صيحا لاصح به بعضهم على بعض حتى يرفع به الخلاف العاين بينهم بناء على الراي فكان

لا يتقبل قول من ذكره



اعراض الكل عن الاحتجاج به لئلا يطاهر اعيانهم من روائعهم او هو منسوخ وذلك  
 كوما يروي الطلاق بالرجال والعدن بالنساء فان للدار من الصحابة وهم اصلوا في هذا ولو  
 عن الاحتجاج بهذا الحديث اصله معهما انهما ساءوا وما اول والمراد به ان يقع الطلاق  
 على الرجال وكذلك يروي ان المرسل قال يقولون اموال الناس حرام علينا كلها الصدقة  
 فان الصحابة هم اصلوا في حوزة الرواية في مال الصبي واعرضوا عن الاحتجاج بهذا الاحتجاج  
 معهما انهما ساءوا لانهم لا يسمونهم وحرر المحاجة به بعد تحقق الحجة انه يظهر  
 الخلاف في ان اتفقوا بوجهين الاول يظهر الرافعة معنى للمعاملة بمرله بعد التلذذ او قبل  
 نقدا او رافعة يظهر الرافعة فيه وفي الاسفار بالوجهين الاخرين اظهار الرافعة معنى من حيث انه  
 يعنى فيه سهمه الانقطاع بمرله بعد سهمه ريان غير على ما هو في العقد المهور ومصر  
 زعماء ردوا من هذا الوجه والساقى رحمه الله اعرض عن طلب الانقطاع معنى واسفل  
 ببناء الحكم على طاهر الا انقطاع المرسل فترك العمل به مع من المعنى فيه كما هو رايه ورايها  
 فانه من عمل الطاهر اثر الاحكام وعلمنا وانما راجعهم الله بنور الفقه على المعاني المتوثرة  
 التي من عمل الحكم عند التامل فيها واما النوع الثاني فهو ما نسب على بعض رجال الراوي فان  
 ذلك فيقول بهما خبر المسور والعاسق والكافر والصبي والمعتق والمفقر والمساكين  
 وصاحب الهوى اطا المستور وقد نص محمد رحمه الله في كتاب الاسحسان على ان خبره خبر  
 الفاسق وروي الحسن عن ابي بصير انه مكره العدل في روايه الاحبار لسور العدل له طاهر  
 الحديث المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن مسعود عن بعض  
 اوجه رايه انما انما المسور مما يبيع مع السهات اذ لم يطفر الخصم ولكن  
 ما ذكره في الاسحسان اصح وما ساء فان المسوق عالت في اهل هذا الزمان فلا يعمد روائع  
 المسور فاما يقتضيه عدالة كما لا يعمد سعادته في القضاء فكل ان يظهر عدالة وهذا  
 حديث عن ابي بكر بن الصديق عن ابي عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 معنى الزام فلا بد من عدمه ذلك لعدم وهو العدل الذي يظهر بالتفحص عن احوال الراوي  
 واما الفاسق فقد ذكره الاسحسان انه اذا احتج بظمان الماء او بحاسه او بخل الطعام

وهو ما يروي الطلاق بالرجال والعدن بالنساء فان للدار من الصحابة وهم اصلوا في هذا ولو

وهو ما يروي الطلاق بالرجال والعدن بالنساء فان للدار من الصحابة وهم اصلوا في هذا ولو

ان من شئ الحكم  
 على الطاهر  
 المعاني

والشرار وحرمة فان السامع حكم رايه في ذلك فان مع عدمه انه صادر ومعلم ان عمل بحرم  
 والام يعلم وعلى هذا فالعصر ساءوا جميعا ان الله الخوا ليدل على ذلك مما يرويه الفاسق قال  
 رضى الله عنه والاصح عندى ان حرم الماء حرمه انما غير مسؤول للمهاد وفي حل الطعام وحرمه  
 وظمان الماء وحاسه انما اعبر عنه اذا نأيد بالراى اهل الصروة لان ذلك حكم خاص  
 راسخا في الوقوف على حقه عمر ومثل هذا الصروة لا يخصص في روايه الخبر فان  
 العدول كره بل الوقوف على معرفه الحديث بالسامع منهم ولا حاجة الى الاعتماد على روايه  
 الفاسق منهم في المعاملات جعل حرام الفاسق مسؤولا لاحتل الضرورة انما فان المعاملة بمر من  
 الناس وانما وجد عدل يرجع اليه في كل خبر من ذلك النوع الا ان ذلك على معنى الزام محذور  
 الاعتماد على حرام الفاسق مطلقا والخل والحرمة في معنى الزام موجه فليدلى بحمل خبر  
 الفاسق في معاملة اعيان الاطلاق وحسن بضم الله عالم الراى ومن الناس من لم يجعل حرام الواحد  
 الفاسق مسؤولا في المعاملة انما انما طاهر قوله تعالى ان حرام فاسق بقاء فيسوا وروى  
 ان الله تولى الوليد بن عتبة خبر عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فادى الى يوم فرجع اليه وقال  
 انهم هموا يقتلوا فادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بعد خبره وسع الله خيلا لانه ما كان طاهر  
 الفاسق عند فادى الله هذه الاله وما احصره كان من المعاملات خالسا عن الزام ومع ذلك  
 امر الله تعالى بالوقف على هذا الباب من الفاسق ولما يقولون ان ذلك حرام مستلزاما انه اخبر  
 انهم ارتدوا منع الركن ومحورها وهو مقتله وفيه الزام الجهاد معهم وكفى يقول ان  
 من سمع لا يعبر عنه في مثل هذا فاما المعاملات التي على معنى الزام كحوز اعتماد  
 خبره لاحتل الضرورة اذ الفاسق يرجع معنى الحديث خبره من غير ان يكون موصلا الحكم بانه كاذب  
 في حرم الاحمال ولهذا جعلنا مع الفاسق من اهل المهاد فاما الكافر فانه لا يعمد  
 روايه في باب الاحصار اصله وكذلك طمان الماء وحاسه الا انه اذا وقع في فم السامع  
 انه صادر وما يخبر به من حاسه الماء فالاصول ان يكون الماء سمى ولا يجوز صلايه  
 بالسمى فكل ارافه الماء لانه لا يعمد خبره في باب الدر اصله في حوز الطهر وذلك لا يجوز  
 له الصلاه بالسمى مع وجود الماء بخلاف الفاسق فيسأل بمر من ان يوصا بذلك لما اذا وقع

الكلام

مطلوب  
 الحكم في الاحتجاج  
 اصلا



في قلبه انه صادق فالاولى ان يروى الماء وسيم فان سم ولم يروى الماء حارته صلاه واما  
 حرم الصبي بعد ذكره الاسمان بعد ذكر الفاسق والكافر وكذلك الصبي والمعصية او اعتلا  
 ما يقولان فمريم بعض ما يحارجهم الله ان المراد العطف على الفاسق وان حرم مريم حرم  
 الفاسق طهارته وحاشه والاصح ان المراد عطفه على الكافر فان الصبي ليس من اهل  
 السهام اصله ان الكافر ليس من اهل السهام على المسلم بخلاف الفاسق فهو اهل  
 للسهام وان لم يكن مقبول السهام لفسقه وان الصبي بحبه يلزم الغمرا من غير ان  
 يلزم سبالة من محاطب الكافر يلزم عمره من غير ان يلزم لانه غير معتد للحلم الذي بحبه  
 فاما الفاسق يلزم او لا يلزم عمره وان الولاء السعديه تنشئ على الولاء العامة للمرا  
 على نفسه والفاسق من اهل هذه الولاء فيكون هذا الولاء السعديه ايضا كذا في الصبي  
 والمعصية مبرله الصبي قد سوى على ما يارجهم الله سبحانه الاحكام والكتبت لقصصا عليها  
 ومن الناس من يقول رواه الصبي في الدرس مقبول وان لم يكن مقبول السهام لا لعدم  
 الاهله للولاء مبرله رواه العبد واسد له كدس اهل قبا فان عدا الله عن عمره صلى الله  
 اناهم واخرهم يحول القبل الى القعة وهم كانوا الصلاه واسد اروا كهيأتهم وكان ابراهيم  
 يوم صغرا عا ما روى الله عز وجل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر او يوم احد على ما اختلف  
 الرواة فيه وهو اس اربع عشرين سنة فوه وكويل القبله كان قبل بدر مبرله بعد اعمد وا  
 خبي نما الاكوار العقلية لا يعلم وهو الصلاه الى القبله ولم يكره عليهم رسول الله ولما يقول  
 قد روى ان الذي اناهم اس من الذي يصبر وقد روى عدا الله عن عمر فانا نكمل على انهم اجاز  
 احدها بعد الاخر واخر اولئك فاما تخولوا بعد من على رواه المانع وهو اس ابر مالك  
 او كان ابراهيم بالغاً ومسد واما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبال ضعف بنيه بوسد لاله  
 كان صغرا فان ابراهيم عمره سنة كور ان يكون بالغاً فاما المغفل فان كان اعدا حواله  
 الشيفظ فهو مبرله من لا عقله به في الروايه والسهام لان مابه من العقله بسر قلما يخلو  
 العدل عن مسلم الامر عصبه الله تعالى وان ما حشر فانه من العقله حتى ظهر ذلك اعلا يكون  
 فهو مبرله المعقود لان ما يلزم من المقصود في المرد بطريق القان جعل مبرله البات

في الاخبار بطهارة الماء  
 وان اخبر عاصه الماء ووجه  
 في قلبه انه صادق

لا يثبت قول الكافر في

في الحديث لا يثبت ما يحدده  
 في الحديث لا يثبت ما يحدده

اصل

ع

ناصل الخلقه الا ترى انه يرجح معنى السهو والغلطه الروايه باعتبارها جميعا كما  
 يرجح حاش الكذب باعتبار فسق الراوى واما المساهل فهو كالمغفل فانه اسم لمن  
 تجاوز في الامور ولا ياتي بما يقع له من السهو والغلط ولا يستعمل فيه بالمدارك بعد ان يعلم  
 فيكون مبرله المغفل لا يظهر ذلك في الامور واما صاحب اليقين بعد ما ان الصحيح انه  
 يعتمد روايه في احكام الدين وان كان يهادهم بمسوله الا لخطاسه فان الهوى لا يكون  
 مرجحاً جانب الكذب في سهادته عما مقررنا الا لخطاسه وهو ضرر من الروافض يجوزون  
 اداء السهام اذا حلف المدعى من يهدهم انه يحق دعواه ويقولون المسلم لا يخطئ كما رآنا  
 في هذا الاعتقاد ما يرجح حاش الكذب سهادتهم ليوهم انهم اعتمدوا ذلك ولذلك قالوا  
 من بعد ان الالبام حجه موجهه للعقل لا قبل سهادته ليوهم ان يكون اعتمد ذلك في اداء  
 في السهام فاما من سواه من اهل الاهواء ليس فيما يعتقدون من الهوى ما يمكن به الكذب  
 في سهادتهم لان السهام من باب المطامير والخصومات ولا يتعصب صاحب الهوى بهذا  
 الطريق مع من هو بحجه اعتقاد حتى يهدر عليه كادنا فاما في احبار الدرس فهو هذا  
 النقص لا صاد طريق الحق على من هو بحق حتى يحيله الى ما يدعو اليه من الباطل لهذا  
 يعتمد روايه في الكحل تحفه في بار الدرس **فصل** في بيان اصنام الاحبار  
 قال صلى الله عليه وسلم هذه الاصنام اربعة حرم خطبه العلم تصدده وجرم خط العلم  
 بكنهه وجرم حملها على السواء وجرم يرجح في احد الخاتس فالاول احبار الرسل  
 المجموعه منهم فان حجه الصدق معتبر فيها لتمام الدلالة على انهم يعصمون عن الكذب  
 وسور رسالتهم بالمعجزات الخارجه عن عقدهم والشرعان وحكم هذا النوع اعتقاد  
 الحقنه فيه والاماره بحسب الطامه قال تعالى وما ابالي الرسول جدد وما ابالي الله  
 فاسموا والنوع الثاني جود عوى موعود الربوسه مع قيام انار الحدت فيه طاهرا  
 ودعوى الكفار ان الاصنام الهه او ابنا سفعوا وهم عباد الله واما بقوم الى الله زلنى  
 مع الشكر باها حاديات وكود عوى درادشت وما في مسيله وعبرهم من المنبتين  
 السوء مع ظهور افعال يدل على السفه منهم واهم لم يبرهنوا على ذلك الا بما هو مخرقه

ما راجع الى  
 احدا من قوم يكون  
 حاشا كل باب  
 في غاية فواظروا  
 اعمالهم الله  
 ام حجه  
 حجه



من حسن افعال المشغورين فالعلم بحظ كذا هذا النوع وحكم اعطاء المظللان فيه م  
 الاسفال برون باللسان واليد كحسب ما يقع الحاجة اليه في دفع الغصه والنوع الثالث  
 كوجوه القاسم في امر الدين مع الاحمال الصدوق باعتبار رده وعقله واحمال الدين  
 باعتبار عاظمه واستوى الخاسر في الاحمال فالحكم فيه التوفيق الى ان يظهر ما يرجح  
 احد الخاسر على بقوله فتبينوا والنوع الرابع كوجوه القاسم اذا ردها القاصي  
 فان بعضه يرجح حاشا للدين وحسن المحذور في الصدوق عند اقامه الحد عليه وحكم  
 انه لا يجوز العمل به بعد ذلك لعدم جاب للدين فيه فيما يوجب العمل ومن هذا النوع  
 حذر العدل المتجمع لسرابط الروايات في بار الدين فانه يرجح حاشا للدين في وجود ذلك  
 سري موجب للعمل به وهو صالح للمرجح والمقصود بهذا النوع ولهذا النوع اطراف  
 ثلثة طرق والسماح وطرق الحفظ وطرق الاداء وطرق السماع ونوعان غيره ورحمة بالغير  
 ما يكون حسن الاستماع وهو اربعة اوجه وجهان من ذلك حقيقة واحدهما احول من الاخر  
 ووجهان من ذلك غيره فبما شبه الرخصة فالوجهان الاولان قراه الحديث عليك  
 واستمع وقرأ على المحدث وهو سمع ثم استمعها من اياه يقول الله تعالى ان الله يسمع  
 واهل الحديث يقولون الوجه الاول احول لانه طريق رسول الله صلى الله عليه وآله وهو الذي كان يحدث  
 اصحابه ما يلقون عنه وهو اعم من الخطا والسهو فيكون احول فيما هو المقصود وهو  
 حمل الامانة نصه بانه قد روى عن ابي حمزة عن ابي عبد الله انما كان يحدث ابي حمزة عن ابي عبد الله  
 عليه السلام انما كان للرسول الله صلى الله عليه وآله خاصه لكونه مأمورا بالهوى والغلبه وانه كان يذكر ما  
 يدره حفظا وكان لا يترك اسرار المكشوفات وما كانا فتمت خبر عن كتاب لا عن حفظه  
 حتى اذا كان يروي عن حفظ الاثر كتابه فمما روى انه يحدثه حقه فاما اذا كان  
 يروي عن كتاب فالحاسن سواء في معنى الحديث في الكتاب الا يترك السهوات والافروقات  
 بقراه من علم الحق كقراؤه عليه وسان يقرأ عليه ثم يستمعهم هل يترجم ما قرأه عليه فيقول  
 نعم ويترك احد من الطرفين كقراؤه السهوات وما لا يسمي يترك ما له الخبر وكان  
 المعنى فيه ان نعم حوات محض ولا فروع الخوات من المحضر والمشيغ مصرا ما عدم كالمعاد

في هذا النوع  
 في هذا النوع

في هذا النوع  
 في هذا النوع

في الخوات كانه للطلال من الرعايه عند القراءه فان ما ليس للمحدث بعد قراه الحديث  
 لا يوجب الخطا في بعض ما يقرأه لعله رعايته وتوفيق ذلك اذا قراه الطالب لشدة رعايته فان قيل  
 عند قراه الطالب يتوهم ان سهوا المحدث عن بعض ما سمع ويسقط هذا التوهم اذا قراه المحدث  
 لشد رعايته الطالب في ضبط ما سمع منه فليس هو كذلك ولكن المهموع عن سماع البعض مالا  
 يمكن المحرر عنه عان وهو المسموع ما يقع تحت الخطا في القراءه ثم اعاد ذلك الحاشا اول  
 والوجهان الاخران لكنايه والرسالة فان المحدث اذا سأل عنه عن رسم الكتب ذكر في  
 كتابه حديثين فلان عن فلان احمم قال واذا جاك كذا في هذا وفيه ما قد حدث به عن هذا  
 صحيح وكذلك لو ارسل الله رسولا فبلغه على هذه الصفة فان رسول الله صلى الله عليه وآله كان مأمورا  
 بسلطه الرسالة وبلغ الى قوم مسامحه والى اخرين بالكتاب والرسول كان ذلك من سلفنا  
 تأمنا وكذلك رما سائست من الخلفاء بعد الصلوة والعشاء بالكتاب والرسول بعد  
 الطلوع في مسامحة الا ان المحار في الوجهين الاولين المراد ان يقول حديث فلان في  
 الوجهين الاخرين يقول احديث فلان في الوجهين الاولين مسامحه المحدث بالاسماع فلو كان محذرا  
 وفي الوجهين الاخرين لم يسامحه ولكنه يخبره بكتابته فان الكتاب من بعد الخطا من حذر  
 والرسول في الكتاب واقرى لان معنى الصلوة بوجدها فيهم الرسول ياطوق الكتاب عزرا طوق  
 وعلى هذا ذكره الربا اذا دخل في الحديث فبما كان ولا يسلم به فكتبه او ارسل  
 رسولا لم يكتب ولو سلم به مسامحه كس ولو خلت لا خبر به فكتبه او ارسل يحث عليه ما لو  
 تكلم به والدليل على ان الله تعالى انما يكلمه في رسوله ثم لا يجوز لاحد ان يقول حديث الله  
 والكل من الله اما ان يكون علم خاصه كما قال في الله من كلمتها وكذا ان يقال اخبرنا الله  
 بذلك او باننا وبنانا فلهذا كان المحار في الوجهين الاولين حديث في الوجهين الاخرين  
 اخرون واما الوجهه فيه ما لا يكون في سماعه وذلك الاجازة والمناولة وسرط  
 الصحة في ذلك ان يكون ما في الكتاب معلوما للمجاز له فهو ماله وان يكون المحرر من اهل  
 الضبط والاتقان قد علم جميع ما في الكتاب واذا قال حسدا جرت لك ان يروي عن  
 جميع ما في هذا الكتاب كان صحيحا لان السهوات في هذه الصفة فان المأهلا اذا وقع على

في هذا النوع  
 في هذا النوع

حلف لا يتكلم ثم ارسل الله

حلف لا يتكلم ثم ارسل الله

حلف لا يتكلم ثم ارسل الله











ان لم يرض الله عنها الحق ما يقبله دوا الدرس بما لا يقع فانه صداته وقبل  
 خبرها عنه وان لم يدره وعمره قبل خبره انس والدره من امان التمران بقوله له فكلمه ام حو  
 وان لم يدر ذلك وان المسان على الانسان بعد كسب الانسان منها وبره لعمره من  
 بعده فلا يدره اصلا والراوى عنه عدل منه بخرج حارب الصدوق في حرمه اسطل  
 ذلك مسانه وهذا كذا والمهاد على التمهيد فان ساهدا الاصل ان يكون له مقتضى  
 ان يصحى بهاديه ان العرج ههنا ليس ساهدا لمقتضى بهاديه وانما هو ما يقتضى بهاديه  
 الاصل ولقد الوفا ان يمدح فلان يكون صحيحا ما لم يقتضى بهاديه على بهاديه وامر بالاداء  
 فاما ان يمدح بهاديه في المقصا يكون بهاديه الاصل في مع انكاره لاقتى بهاديه في مجلس  
 المقصا فاما ههنا العرج انما روى الحديث باعصار سمع صحيح له من الاصل واسطل ذلك  
 بانكار الاصل بناء على مسانه واما الفرق اسد لواحد عماره قال العرج ما يدر  
 اذ كان في الابل فاجبت فتعكك التراب ثم سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انما كان يكسل العرج  
 سلك الارض فسمع بها وجعل ذراعه على راسه ولم يمدح راسه مع انه  
 كان عدلا لانه لم يروى عنه ولم يدره هو ما رواه فلان لا يرى التسمي الحديث بعد ذلك وان اعصار  
 الحديث العان خرج الحديث من الابل بوجه العمل كما قررنا فاسق وكذا الراوى  
 اذ على الوهم في الحديث العان وهذا ان الجرا ما يكون معولاه اذا اتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم وقد انقطع  
 هذا الاتصال بانكار راوى الاصل لان كان حجه في حقه فمستوى بهاديه روايه الحديث واصبره هو منافضا  
 بانكاره ومع الساقض لاقتى وقاسه ويدرر واسه لاقتى الاتصال فلا يكون حجه كما في  
 التمهيد على التمهيد وكما سوهم سائر راوى الاصل سوهم علقط راوى العرج بعد سماع الانسان  
 حدها محطه واحطط من سمع منه فمظن انه سمعه من فلان وانما سمعه من عدم فادى  
 الدرجات فما ان سمع العارض مما هو منهم فلا يثبت الاتصال من حجه ولا من حجه عنه لانه  
 محمول بالجهول است الاتصال فاما حديث دى الدرس فاما يحمل على ان الذي علمه تذكرك عند خبرها  
 وهذا هو الظاهر فانه كان معصوما عن التصريح على الخطا وحديث عمر بن الخطاب محمل لذلك  
 ايضا فانه يدره حين يمدح عمر فلهذا يحمل به او تذكرك غفلة من سمع وشغل القلب بسبب ذلك

انما كان يكسل العرج  
 سلك الارض فسمع بها  
 وجعل ذراعه على راسه  
 ولم يمدح راسه مع انه  
 كان عدلا لانه لم يروى  
 عنه ولم يدره هو ما رواه  
 فلان لا يرى التسمي الحديث  
 بعد ذلك وان اعصار  
 الحديث العان خرج الحديث  
 من الابل بوجه العمل كما  
 قررنا فاسق وكذا الراوى  
 اذ على الوهم في الحديث  
 العان وهذا ان الجرا ما  
 يكون معولاه اذا اتصل  
 برسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وقد انقطع هذا  
 الاتصال بانكار راوى  
 الاصل لان كان حجه في  
 حقه فمستوى بهاديه روايه  
 الحديث واصبره هو منافضا  
 بانكاره ومع الساقض لاقتى  
 وقاسه ويدرر واسه لاقتى  
 الاتصال فلا يكون حجه كما في  
 التمهيد على التمهيد وكما  
 سوهم سائر راوى الاصل  
 سوهم علقط راوى العرج  
 بعد سماع الانسان حدها  
 محطه واحطط من سمع منه  
 فمظن انه سمعه من فلان  
 وانما سمعه من عدم فادى  
 الدرجات فما ان سمع العارض  
 مما هو منهم فلا يثبت  
 الاتصال من حجه ولا من حجه  
 عنه لانه محمول بالجهول  
 است الاتصال فاما حديث  
 دى الدرس فاما يحمل على  
 ان الذي علمه تذكرك عند  
 خبرها وهذا هو الظاهر  
 فانه كان معصوما عن  
 التصريح على الخطا وحديث  
 عمر بن الخطاب محمل لذلك  
 ايضا فانه يدره حين  
 يمدح عمر فلهذا يحمل به  
 او تذكرك غفلة من سمع  
 وشغل القلب بسبب ذلك

انما كان يكسل العرج  
 سلك الارض فسمع بها  
 وجعل ذراعه على راسه  
 ولم يمدح راسه مع انه  
 كان عدلا لانه لم يروى  
 عنه ولم يدره هو ما رواه  
 فلان لا يرى التسمي الحديث  
 بعد ذلك وان اعصار  
 الحديث العان خرج الحديث  
 من الابل بوجه العمل كما  
 قررنا فاسق وكذا الراوى  
 اذ على الوهم في الحديث  
 العان وهذا ان الجرا ما  
 يكون معولاه اذا اتصل  
 برسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وقد انقطع هذا  
 الاتصال بانكار راوى  
 الاصل لان كان حجه في  
 حقه فمستوى بهاديه روايه  
 الحديث واصبره هو منافضا  
 بانكاره ومع الساقض لاقتى  
 وقاسه ويدرر واسه لاقتى  
 الاتصال فلا يكون حجه كما في  
 التمهيد على التمهيد وكما  
 سوهم سائر راوى الاصل  
 سوهم علقط راوى العرج  
 بعد سماع الانسان حدها  
 محطه واحطط من سمع منه  
 فمظن انه سمعه من فلان  
 وانما سمعه من عدم فادى  
 الدرجات فما ان سمع العارض  
 مما هو منهم فلا يثبت  
 الاتصال من حجه ولا من حجه  
 عنه لانه محمول بالجهول  
 است الاتصال فاما حديث  
 دى الدرس فاما يحمل على  
 ان الذي علمه تذكرك عند  
 خبرها وهذا هو الظاهر  
 فانه كان معصوما عن  
 التصريح على الخطا وحديث  
 عمر بن الخطاب محمل لذلك  
 ايضا فانه يدره حين  
 يمدح عمر فلهذا يحمل به  
 او تذكرك غفلة من سمع  
 وشغل القلب بسبب ذلك

انما كان يكسل العرج  
 سلك الارض فسمع بها  
 وجعل ذراعه على راسه  
 ولم يمدح راسه مع انه  
 كان عدلا لانه لم يروى  
 عنه ولم يدره هو ما رواه  
 فلان لا يرى التسمي الحديث  
 بعد ذلك وان اعصار  
 الحديث العان خرج الحديث  
 من الابل بوجه العمل كما  
 قررنا فاسق وكذا الراوى  
 اذ على الوهم في الحديث  
 العان وهذا ان الجرا ما  
 يكون معولاه اذا اتصل  
 برسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وقد انقطع هذا  
 الاتصال بانكار راوى  
 الاصل لان كان حجه في  
 حقه فمستوى بهاديه روايه  
 الحديث واصبره هو منافضا  
 بانكاره ومع الساقض لاقتى  
 وقاسه ويدرر واسه لاقتى  
 الاتصال فلا يكون حجه كما في  
 التمهيد على التمهيد وكما  
 سوهم سائر راوى الاصل  
 سوهم علقط راوى العرج  
 بعد سماع الانسان حدها  
 محطه واحطط من سمع منه  
 فمظن انه سمعه من فلان  
 وانما سمعه من عدم فادى  
 الدرجات فما ان سمع العارض  
 مما هو منهم فلا يثبت  
 الاتصال من حجه ولا من حجه  
 عنه لانه محمول بالجهول  
 است الاتصال فاما حديث  
 دى الدرس فاما يحمل على  
 ان الذي علمه تذكرك عند  
 خبرها وهذا هو الظاهر  
 فانه كان معصوما عن  
 التصريح على الخطا وحديث  
 عمر بن الخطاب محمل لذلك  
 ايضا فانه يدره حين  
 يمدح عمر فلهذا يحمل به  
 او تذكرك غفلة من سمع  
 وشغل القلب بسبب ذلك

الوفاء وقد يكون هذا المراكب يوجد من منه ما يدره فاحده بالاحصاء وحفظه امانا من  
 هذا الوجه فكيف اعني من مثل هذا الاحصاء وانما يدعى به اسلي موحا للمعلم مع انكار راوى  
 الاصل وكذا ان راوى العرج عدل منه فواو الاصل كذلك وذلك بخرج حارب الصدوق في انكاره ايضا  
 صحيحا المعارضه من هذا الوجه وادى ما فيها من عارض مولاه في الروايه والاعصار على الامر  
 على ما كان قبل واسه فاما الوجه الثاني وهو ما اذا ظهر منه الخالفه فوالو عدا فان كان كذلك يارج  
 مثل الروايه فانه لا يمدح في الخبر ويحمل على انه كان كذلك مدحه مثل ان سمع الحديث فلما سمع الحديث  
 رجوع اليه وان لم يعلم الخارج ان الحمل على احسن الوجهين واحتمال ما لم يسمع حذافه وهو ان يكون  
 ذلك منه مثل ان يلقه الحديث ثم رجوع الى الحديث اما اذا علم ذلك من خارج بعد الحديث خرج من ان  
 يكون حجه ان مولاه كذا والحديث او عمله من بين الدلائل على الاستطاع وانما الاصل الحديث  
 فان الحال لا تخلوا اما ان كان الروايه معولاه من اعني سمع فيكون واحدا او يكون مولاه وعمله  
 كذا والحديث على وجه قلة المبالاه والتمايز بالحديث مصدريه فاسقا لا يقتل ولا يسله اصلا  
 او يكون ذلك منه عن عمله وسائر بهاديه المعقل لا يكون حجه فلهذا خرج او يكون ذلك منه على انه  
 علم اسماح حكم الحديث وهذا احسن الوجهين في الحمل على تحسينا للظن بروايه وعلمه فانه روى  
 عا طرقي بقاء الاسناد وعلم ابيه منسوخ فاقم كذا فاه او عمل بالناسخ دون المسوخ وكما سوهم  
 ان يكون مولاه او عمله بناء على غفلة او سنان سوهم ان يكون روايه بناء على غفلة وقع له  
 وباعصار المعارضه منها سقط الاتصال وسائر هذا في حديثه هو ان الرضا عليه  
 عليه وسلم قال في فضل الاناء من نوع الطلبي سقائم من مولاه انه نظير الفضل لما تحتلنا عا  
 انه كان علم اسماخ هذا الحكم او علم بداله الحال ان مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم مما رواه البلاء  
 وقال عمر بن الخطاب متغنا كما ساعا عمير رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا اني عنها واعا فعليها متغنه  
 النساء وسعه الحج فاما يحمل هذا على علمه بالاسماخ ولقد اقال ابن سيرين هو الدرر ووا  
 الرخصه المتغنه وهم الذين يتبعونها وليس في رايهم ما يرفع عنه ولا يصححه ثم ما روى  
 التهم واملح العمل فيسان هذا حديث عاصه رضي الله عنها اما امره كى يتراد  
 ولها ثم سمع امارا وحدها انه اخبرها بعد الرجز ان لم يفعلمها كذا والحديث يقتض السج







ان السهمان اصوم رواته الخبره هذام الطعن الممنوع من المدعى عليه ان يكون حرجا وكذلك من  
 المزني واما مع العمل بالسهمان اصل الطعن الممنوع فلان اخرج الحديث الطعن الممنوع من ان يكون  
 اول وهذا المعان الطاهر ان الاسان لا يخفى من عدم ما يتوهم فانه يخرج عن امساك لسانه  
 وذلك الوجه من طعن طعنهما الامم عصمة الله تعالى اذ اطلق منه تفسير ذلك القول له  
 اصل والمفسر الذي اصح ان يكون طعنا لا يخرج اضا وذلك من طعن بعض المتفتنين ان وجه  
 انه دس ان له لما حد كبت اسان خادجه الله وكان يروي عن ذلك وهذا ان صح هو لا يصح طعنا  
 بل هو دليل الاتقان بعد ان هو قد سحر الرواية الا عن حفظ والاسان لا يروي عن السهمان  
 عجم ما حفظه فعول ذلك ليقابل حفظه بلسان اسان فترد ادبه معنى الاتقان له وكذلك  
 الطعن بالنسبة على من يوافق حديثه من ان يروى عن فلان ولا يقول ما احديث فلان فان هذا لا يصلح  
 ان يكون طعنا لان هذا يوجب الارسال وادان حصة الارسال دليل بان الاتقان عظاما  
 بما يوافق الارسال كيف يكون طعنا ومنه الطعن بالنسبة على من يروي عن الراوي ولا يذكر  
 اسمه واسمه كورواه نفس الراوي يقول حديثا او بعد من عريان يعلم انه ان هذا له  
 او عن غيره وكورواه محمد يقول احبنا الله من غيره من هذا نحو عمل الحسن الوحي وهو  
 صانه الراوي من طعن منه بعض الناس وصانه السامع من ان يتلى بالطعن احد من عجم  
 غانم يكون مطعونا بعض رواياته بسبب توثيق عموم الطعن فيه وذلك لا يصح فبول  
 روايته والعمل به مما سوى ذلك كالحكمي واصاله ثم سفسان الراوي بعد الله من لا يحق حاله  
 في العلم والعدالة والاطمئنان الا احسن الوجوه وكذلك محمد بن الحسن رحمه الله فيحمل الكتاب بها  
 عن الراوي على انها قصدا صانه وكيف جعل ذلك طعنا والقول بان به سمان بالعدالة  
 ومن ذلك الصا طعن بعض الجمان محمد بن الحسن بانه سال عبد الله بن المبارك عن الراوي له احاديث  
 لسمعهما فاني فلما فعل له في ذلك قال لا تخش اختلافه فان هذا ان صح لم يصح ان يكون طعنا لان  
 اطلاق العقباء انوا في اختلاف الراوي في كل وجه ثم يحمل العدول والرهان يحمل العزله  
 وقد حصر في مقام العزله ما يقع في مقام العدول او على عكس ذلك فكيف يصح ان يكون هذا طعنا  
 لو صح مع انه عرجي فقد روي عن المبارك قال انك ان يكون كل زمان من يحيى به الله

انك على الامام اعظم

اخلاق النعمان في  
 الرفاه

مطلب

للسمان منهم ودينام فسل له من هذه الصفة في هذا الزمان فقال محمد بن الحسن بهذا  
 انه لا اصل له ذلك الطعن ومن ذلك الطعن برأى لدوان فان ذلك من عمل الجهاد لان التبايق  
 على الاقرار من الاقدام مسرور لسهوى به المراء على الجهاد فاما يكون من حصة الصالح ان يكون  
 طعنا ومن ذلك الطعن بكنه المراء فان ذلك صا ح سرعا اذ لم يسلم بالسر كحق على ما روي ان  
 الرضا صل الله عليه وسلم كان يمازج ولا يقول لاحقا ولكن هذا شرط ان لا يكون متخبطا محازقا  
 بعدا الفصل الذي رفع الحجة والنسبة الى الراوي ان لا يروي عن فلان عيانا كان به دعابة وقد  
 ذكر ذلك عن حسن ذكر اسمه في السورى ولم يذكر عاوجه الطعن بغيرنا ان عيانه لا يكون طعنا  
 ومن ذلك الطعن بخدائه من الراوي فان كرام الصحابه هم كانوا يروون في حداثتهم  
 منهم ان عمار بن عمر روى عن كرام الصحابه منهم كانوا يروون في حداثتهم  
 بعد البلوغ ولهذا احديث عبد الله بن علقمة بن شعيبة بن سعد العطار انه نقض  
 صلح من يروى عن احديثه عا حداثته بعد الحداثه في المصدر يصاغ من يروى ان حداثته  
 احسن من ان يكون له الاتقان ووافقه رواه بن عمار بن عاصم والسامع في احديث  
 النعمان بن بشير في اسان حرجي الخروج للوالد فما لم يولد وقد روى انه يحمله الوء عندما  
 وهو ان سيع شتمه فرفسا ان مل هذا لا يكون طعنا عند الفقهاء ومن ذلك الطعن  
 بان روايه الاحبار ليس بمان له فان انما الصدوق هو ما اعاد الرواية واما ان يظن باحد  
 انه طعن حداثته هذا السبب قبل رسول الله صلح سمانه الاعراى على ربه هذا ان مضان  
 والاعراى ما كان اعاد الرواية وقد كان في الصحابة روى من روى الرواية في عامه الا ان  
 لم يزوج احده روايه من اعتاد ذلك على من لم يعتد الرواية وهذا لان المتعبر هو الاتقان  
 واما ان يكون اتقان من يروي الرواية عاده له فيما يروي كبر من اتقان من اعاد الرواية  
 ومن ذلك الطعن بالاسكتار من يروي مسائل الفقه فان ذلك دليل الاحكاما وحق  
 الخاطر فسد له عا ح حسن الضبط والاتقان فكيف يصح ان يكون طعنا وما يكون محتملا  
 في الطعن بالارسال بعد سمانه ليس طعن عدا اذ لم يزل يكد الخبر واتقان الراوي  
 في السماع من غيره واحد واما الطعن بالمسرا لا يكون موجبا للحرج فان حصل من هو معروف

بيع المراء

في حداثته



بالعصب ومنهم من يظن بوجوب استماعه على العداوة فانه لا يوجد الجرح وذلك كخوض الجرح  
 والمتمم من بعض الاشياء المضلة في اهل السنة وطعن بعض من جعل هذه الساقية بعض  
 المتقدم من قمار اصحابنا رحمهم الله فانه لا يوجد الجرح لعلمنا انه كان عن بعض عداوة  
 فاما وجوب الطعن الموجه للجرح فربما ينسب الى اربعة وجوه بطول الكتاب يذكر تلك  
 الوجوه ومن طلبها في كتاب الجرح والعقد بل وقد علمنا ان ما الله تعالى **فصل**  
 في بيان المعارض من المصوح وبغير المعارضه وركبها وسرطها قال رحمه الله  
 اعلم بان الحج السريع من المعارض السنة لا يقع بينهما المعارض والساقية وصفا لا ذلك  
 من امارات الحج والحمد لله تعالى عن اهل تصوفه واما يقع المعارض كعلمنا بالمناج فانه سعة  
 علمنا التمسك من المناج والمضوح الا ترى ان عند العلم بالمناج لا يقع المعارض بوجه  
 ولكن المناج خارج للمقدم فربما ان الواحدة الاصل طلب للمناج لعلمنا به المناج من  
 المسوح وادام يوجد ذلك يقع المعارض بينهما في جسام غير ان علمنا المعارض فيما هو علم الله  
 في الحادثة واصل هذا يحتاج الى معرفة بعض المعارضه وركبها وسرطها وحملها فاما  
 التفسير في المانع على سبيل المقابلة فقال عيسى بن كذا اي استقبلني بفتح ما قصدته  
 ومنه سميت الموانع عوارض فاذا باطل الحجاز على سبيل المدافعة والممانعة سميت معارضة  
 واما الركبي فهو مقابل الجحد المساوئ على وجه توحيد كل واحد منهما ضد ما يوجد الاخرى  
 كالحل والجموع والشي والاسباب لان كل شيء ما يقوم به ذلك الشيء والتجسد المساوئ يقوم  
 المقابلة او المقابلة للتصديق القوي واما السرط فهو ان يكون مقابل الدليلين  
 في وقت واحد في محل واحد ان المصان والساقية لا يجوز من الشريعة وفيه وفي  
 محلين وقتا واحدا ومن الجنيات الليل والنهار واصور احدهما في وقت واحد وجوران  
 يكون بعض الرومان يماروا المعص ليللا وكذلك المواد مع الساقية حتمت في العين  
 في محلين واصور احدهما في محل واحد ومن الحكما الساج فانه يوجد في المنكوبة  
 والحكمة في ايها واسمها واما مجموع النصارى فيها في محلين حتى صحت اسماها بسبب واحد  
 والصوم كمن وف وف القطر في وقت واحد واما مجموع النصارى فيها ما خلا في الوقت

الحج في مكة

المعارضة المنة

لا ساء ولا فيمنع من التوف

فربما ان شرط النصارى والمناج اتحاد الوقت والمحل ومن المشرط ان يكون كل واحد منهما موجبا  
 على وجه كوران يكون باحدا واحدا غير المناج فيها ولقد قلنا يقع المعارض من لا يتقن  
 ومن العرائض من السنتين ومن الاله والسنة المهيون لان كل واحد منهما كوران يكون باحدا  
 اذا علم المناج فيها علمنا ما ينسب في بار الحج والايعة المعارض من القياضين ارا حدها لا  
 كوران يكون باحدا واحدا في السج لا يكون الا ما هو موجد للعلم والقياض لا يوجد ذلك  
 ولا يكون ذلك الا عن يارح وذلك لا يحصى القياس وكذلك يقع المعارض في افاويل  
 الصحابة رضي الله عنهم ان كل واحد منهم اما قال ذلك في يارح والبر وانه لا سبب الاحتمال كما  
 ان الرايين من واحد لا يصلح ان يكون احدهما باحدا ولا حرا فذلك ليس واما الحكم فتقول  
 من وقع المعارض من لا يتقن فاسئل الرجوع الى سبب التبرول للعلم المناج بينهما فاذا علم  
 ذلك كان المناج باحدا للمقدم في العمل بالمناج واما حور العمل بالمسوح فان لم يعلم ذلك  
 فحسب من المصرا الى السنة لمعرفة حكم الحادثة في كل العمل بذلك في حدة السنة لان المعارضه  
 لما حست في حصة بعد تقدير علمنا العمل بالاشهر في السنة احدهما بالعلم بما اول من الاخرى  
 والحق بالولم يوجد حكم الحادثة في الكتاب في المصرا الى السنة في معرفة الحكم وكذلك يقع  
 المعارض من السنتين ولم يعرف المناج فانه يصار الى ما بعد السنة فيما يكون حجم في حكم  
 الحادثة وذلك قول الصحابي او القياس الصحيح عما ما يدور من البريت في الحج السريع  
 لا عند المعارضه بعد العلم بالمعارض من علم العمل كعمل ذلك في المصراع اصلا وعلى  
 هذا قلنا اذا ارعى حلال يحتاج امره واما كل واحد منهما السنة وبعد ربح احدى  
 البينتين بوجه من الوجوه فانه سطل الحجاز وبصره لم يترك كل واحد منهما السنة فاما اذا  
 وقع المعارض من القياس فان لم يربح احدهما على الاخر بل سري وذلك في  
 احدهما لا يوجد سبب في الاخرى العمل بالمناج ويكون ذلك معرفة المناج في المصوح  
 فانه لا يوجد ذلك فان الجحد سئل باسما انا عسار ان كل واحد منهما حق وصواب  
 فالحق احدهما والاخر خطأ عما ما هو المدهر عند ما في الجحد انه نص بان ويحطى اخرى  
 والله بعدد في العمل في اظهر ما لم ينسب له الخطا بل سئل في وقت واحد وهذا

شرط النقاد والمناج

وقع المناج بين الاشياء

وقع المناج في حجة



انه في طريق الاحكام مصدق ان لم يفت على الصور باجهاد وطمانه القلب ما ادى اليه  
 احكامان يصح ان يكون دليله في العمل سرعا عند كفو الصرور وما عطف على الادله قال  
 صلى الله عليه وسلم المومن ينظر نور الله وقال فراه المومن لا يخطئ ولما جاوزنا البحر صلى  
 الله عليه عند عطف الادله الداله على الحزم وحكماء حوار الصلاة سواء بين ان احاطت جهه  
 الكعبه او احاطت لانه اعين علم دليله سرعا والله اسار على هو بقوله صلى الله عليه وسلم  
 قصد واما جعلنا محرم عند عوارض القاسر لطل الصرور لانه ان يزل العمل بها للعارض  
 احاط الى عمار الحال لئلا يحل الحاربه علمه او ليس بعد القاسر دليل سرعي يرجع اليه معرفة  
 حكم الحاربه والعمل بالحال عمل لا دليل ولا اسكال ان العمل بدليل سرعي في احكام الخطا والخطا  
 يكون او من العمل بدليل دليل والمركب هذه الصرور اما مجموع القاسر واما مجموع النص  
 انه سرعي علمها دليل سرعي يرجع اليه في معرفة حكم الحاربه فلماذا لا يتخيرها في العمل  
 بالي النص سرعا وعلى هذا الاصل فلماذا كان في الصرور معه ان كان في احدهما ما ظاهر  
 وفي الاخر كبر ولا يعرف الطاهر من الجبر فانه محرم للمرور لا محرم للموصوف بل سرعي لانه  
 حي للمرور كدبلا يصير اليه يحصل مقصود فله ان يصير الى المحرم ليحتمل الصرور  
 وفي حكم الطمانه كدسا اخر يتظن به عند العجز عن سعال الماد الطاهر وهو السهم والحق  
 فيه الصرور وسئل للعارضه كعل كالعادم للماء فصر الى السهم وليس في المسايح اذا  
 اسور الذكبه والمستبه من حاله الصرور بان لم يجد خلا لا سوى ذلك وعدم الصرور  
 بوجود طعام طلال لا يكون له ان يصير الى المحرم ولما لم يجوز المحرم في الفرج اصلا عند  
 اصلاط المقفه عنا بقوله المقفه ان حوار ذلك باعسار الصرور ولا مدخل للصرور  
 في اناحه الفرج بدور الملك خلاط الطعام والمرا بتم اذا عمل باحد القاسر في حكم الصرور علم  
 باعسار الطاهر بصر ذلك لاما اناه حتى اخبر له ان سره وعمل بالاجر سرعي دليل مودع لذلك  
 وعلى هذا في التوشن اذا كان احدها طاهرا والاخر نجسا وهو لا يجد بونا اخر فانه يصير الى  
 المحرم ليحتمل الصرور فانه لو ترك لسمها الا كدسا اخر فسمه في صر السهم الذي هو شرط  
 حوار الصلاة وبعد ما صلي في احد المومنين المحرم لا يكون له ان يصلي في المومنين الاخر انا

فراسته مومن لا يتخطى

العمل بما كان على يد دليل

اسرع معه انما ان في احدها  
ارطامه ووجه الاخر في

سبح

حكماء حوار الصلاة في ذلك المومن فذلك دليل سرعي مودع طمانه ذلك المومن والحكم  
 احكامه المومنين الاخر فلا حوار الصلاة فيه بعد ذلك لانه دليل اقوى منه فان قيل السرعه  
 او كبر عند اسائه القبلة وصلى صلاة الى جهه ثم وقع حربه الى جهه اخرى كونه ان يصلي  
 في المسقط الى جهه الناسه ولم يجعل ذلك لئلا يحاط ان جهه القبلة ما ادى الى الاحكامان  
 في الاسداء فليس الا انها الحكم حوار الصلاة الى تلك الجهة اسهم الحكم لكونها جهه القبلة  
 في حاله الاخرى انه وان سئل عن الخطا سئل ان اسدرا لكعبه حاربه صلاه وفي المومن  
 من صرور الحكم حوار الصلاة في نور الحكم طمانه ذلك المومن حتى اذا سئل ان كان حكمه  
 اعان الصلاة والعمل بالقاسر من هذا القبيل فان صح العمل باحد القاسرين صرح الحكم لكونه  
 حجه للمعمل طاهرا ولذا الواسع صرحا فله نطق حكم العمل به فلماذا كان العمل باحد  
 القاسرين ما يعان من العمل بالقاسر الاخر بعد ما لم يصر دليل اقوى منه ووجه اخر ان  
 المعارض من النص انما يقع لجمليا بالسارح منها والحمد للصالح دليله على حكم سرعي  
 من حيث العلم واما من حيث العمل والاختيار حكم سرعي الحواران مستعسار هذا الجملي  
 فاما المعارض من القاسرين باعسار لكون كل واحد منهما صالحا للعمل في اصل الوضع وان  
 كان احدهما صوابا جفقه والاخر خطا ولكن من حيث الطاهر هو مودع سرعا ما لم يصر  
 وجه الخطا فيه فاسار الجارح منها في حكم العمل اذا نجا احدهما نوع فراه يكون ما  
 الحكم بدليل سرعي فاذ اعلم باحد هاتين الصرورين لا اجماع فلا يكون له ان يقض ما عذر القضا  
 منه بالاجماع ولا يصير الى العمل بالاحكام لانه دليل اقوى من الاول فان قيل لو سئل لئلا  
 في العمل بالقاسرين لكان في حانه بعد ما عمل باحد هاتين جاديه حتى يكون له ان يعمل بالآخر  
 في جاديه اخرى كما في لقان السهم فانه لو عذر احد الانواع في يقض منه في سعي حانه في  
 بعض نوع اخر في لقان سعي اخرى فليس هاتين المحرمات على ان كل واحد من الانواع صالح  
 للمكبره بدليل مودع العلم وهما الحار ما سئل هذا الدليل بل باعسار ان كل واحد  
 منهما صالح للعمل طاهرا مع علنا بالحق احدها والاخر خطا فبعد ما تالفا احدها  
 بنفوذ القضا لا يكون له ان يصير الى الاخر الدليل هو اقوى من الاول وهذا الان

بجمل لا يصح دليله على حكم



حجة الصور يبرح تعلمه فاعلمه ومصرورة ترجح حاشا الخطا في الاخر طاهرا فاعلم برجع  
 ذلك لئلا يسل سويما كان موجودا عند العمل باحدها لا يكون له ان يصير الى العمل بالآخر والحاصل  
 ان فيما للسرقة احوال الاسفال من محل الى محل اذا عبر المحل بغيره لا سفل له حاشا بعد ذلك  
 كالحياسة في الصور فاما لا يحمل الاسفال من سور الى سور فادان بغيره بصلاته في احد  
 السور بغيره الطمان فيه والحياسة في الاخر لا سفل له راي في الصلاة في السور الا حراما لم يست  
 طهارة به بدليل مودع للعلم وزيار القبلة فرض الوجه كحمل الاسفال لا يورث به اسفل من  
 سفل من السور الى القبلة ومنه عن المعصية الى الجبهة اذا انقضى من مكانه ووجهه القبلة الى سائر  
 الجهات اذا كان الكفاية بصلته حاشا بوجهه راحته فبعد ما صلى الى جهة بالحرى اذا  
 تحول رايه سفل فرض الوجه الى تلك الجهة ايضا ان السور طار يكون مبتلى في الوجه عند  
 السام الى الصلاة واما يحق هذا اذا صلى الى الجهة التي وقع عليه كريمة وكذلك حكم العمل  
 بالقاسر في المحمدات فان القضا الذي بعد القاسر في محل الحمل لا سفل الى محل اخر  
 فليزم ذلك فاما ما رواه ذلك الحكم كحمل الاسفال فان الكلام في حكم كحمل السج ووسط  
 العمل بالقاسر ان يكون متلى بطل الطوبى باعصار اصل الوضوء سرعا فادان استقراره على ان  
 الصوت هو الاخر كان عليه ان يعلم في المسفل في عا هذا الاصل فليسا اذا طلقوا احد  
 امراسه بغيرها لم يسي او اغتوا احد المملوك بغيره لم يسي لا سفل له حاشا في السور الى الواقع من  
 الطلاق والقاسر لا يحمل الاسفال من محل الى محل اخر واما سفل المعاصير من المحل في حكم كحمل  
 بالمحل الذي عنه عند الانعاع وجهه السفل له الحار شرعا ومثله لو اوجرت احدها بغير  
 عنه اسدا كان له الحار في السور بغير المحل كان ملوكا له سرعا كاسدا الانعاع ولكن  
 مما سفل الانعاع اسفاط ما كان له من الحار في اصل الانعاع ولم يسقط ما كان له من الحار  
 في الغير فسل ذلك الحار باسالة سرعا وما سفل في سفل المعاصير في سور الحار والمثقل  
 فعد بغيره لادله في الحكم بطلانه وكما سفلته وقد سفلته في موضع السفل ولكن لا يكر  
 المصير الى القاسر بعد هذا المعاصير لان القاسر لا يصح الحكم به اسدا فوجد العمل بدليل  
 في حكم الامكان وهو المصير الى الحال فان الماء كان طاهرا في الاصل فسفل طاهرا بغيره في

السفل الى حاله والى حاله  
 السفل الى حاله والى حاله

غير موضع من المواد حرى بالوغس السور في سور الحار كحوا الصلاة فيه والاسفل العضو ايضا  
 باسفال له لا يخر وطاهرا في الاصل هذه الدليل الطمان ان يكون مطلقا اذا الصلاة به وحده  
 ان الحار كان باسفال سفلته فلا يورث باسفال له سفل بغيره طاهرا في السور في حكم كحمل  
 السفل الطمان المطلق اذا الصلاة وكذلك الحاشا اذا لم يطره به دليل يبرح به صفه  
 الدكورة او الاويرة فان يكون سفل الحال كحمل السور في الدكورة بغيره الاحكام وسفل الايات  
 في العصور على حاشا بدليله في كل حكم وكذلك السفل في كحمل السور في كل حال ما لم يفسد  
 حاشا لا يورث عنه بغيره المسفل الارض من الغير ان من سفل فوجد المصير الى الحال لاجل  
 الضرورة والحكم ما يدل عليه الحال في كل حاشا فاما سفل المعاصير في المعاصير  
 فتقول بطل هذا المخلص ولام يفسر الحاشا وان لم يوجد في الحاشا فان لم يوجد فاعصار الحال  
 فان لم يوجد فمعروفه الخارج ايضا فان لم يوجد فمداله الخارج فاما الوجه الاول هو  
 طمان المخلص من سفل الحاشا فسانه من اوجه احدها ان يكون احد المصير محكما والاخر محملا  
 او سفل فان عدل سفل المعاصير في حقه غير موجود من المصير فان كان موجودا طاهرا فصار  
 الى العمل بالمحكمة دون المحل والمسكلة كذلك ان كان احدها من المعاصير في المسفل  
 والاخر حرى الواحد وكذلك ان كان احدها محملا فانه سفل المعاصير في حقه بغيره  
 وسانه من الكسرة قوله تعالى والسارق والسارقة فاطعوا اذ هما قولا في المسام  
 ثم ابلغه فامنه فان المعاصير من المصير طاهرا ولكن قوله فاطعوا اذ هما عام كحمل  
 الخصوص فحاشا قوله ثم ابلغه فامنه دليل كخصر المسام في ذلك ومن السنة قوله علم من يام  
 عن صلاه او سفلها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك يثبتا وبسنة عن الصلاة في بلاد ساعات  
 فالقارص من المصير بطل طاهرا ولكن قوله فليصلها اذا ذكرها بغيره كحمل  
 فحاشا المصير الاخر دليل كخصر حاشا في المعاصير وكذلك ان ظهر على الناهي  
 باحد المصير دون الاخر ان الذي ظهر العمل به من الناس يبرح بدليل الاجماع فسل في معنى  
 المعاصير منها مع ان الطاهرا ان يعاقب على العمل به لكونه متاخرا عما كان عليه والاعلم  
 بالخارج سفل المعاصير فليكن الاجماع الدال عليه وان كان المعول به سابقا فليكن دليل على

غرضي في كل عمل في بعض الاحوال  
 علم الدكورة وماره في الاما

في المسفل الى حاله



الاسماء في الاشارة

دليل على ان الاخر ما اول او سمي من بعض الرواة ان كان الاحار لان المنسوخ اذا سمي  
فما سمي سمي بعد ان سمي كرم المسعة واسمها ان كان البور واسمها الحوم  
الاضاحي والمرتبة الاواني بعد الفتي ولو اسميها التاج لما اجمعوا على العمل كما في هذا  
الطريق سمي العارض في سمي العارض في دليل الاجماع سمي العارض في دليل الاجماع  
وان السمي علم سئل عن مرار العه والخالة فقال لا سمي لها وقال الخال وارث من اوارث له  
فمن حيث الظاهر العارض من الجد سئل عن كل واحد منهما في محل اخر وليس بالاجماع الناس  
انهم اقرروا في الخال والخالة والعه في صفة الوراثه فباعتبار هذا الاجماع مع العارض  
من النص في مرجع علمنا وانما المتك فيهما مرجع السامعي ما كان معلوما باعتبار الاصل  
وهو عدم اسمها والميراث وما كان طلب المخلص من حيث الخلق ان العارض اما يقع  
للمدافعة من الحكم فان كان الحكم الثاني احد النص مدعونا بالآخر لا محالة فهو العارض  
حقيقه وان امكن ان يمارى حكم كل واحد من النص سوى الحكم الآخر لا يحسم المدافعة فيسب  
العارض في سائر ذلك قوله ولكن لو احدث ما عديم الايمان مع قوله ولكن لو احدث ما  
كسب فلو لم يكن من النص عارض من حيث الظاهر من العوض فاما من كسب القلب  
ولكنها غير معقولة انما لم تصادف حكم عند التمس وهو الخبر الذي منه رجاء الصدق  
ولكن سمي هذا العارض باعتبار الحكم فان المواخذ المذكورة في قوله ما عديم الايمان هي المواخذ  
بالفان في الدنيا وفي قوله ما كسب فلو لم يكن الواحد بالحق في الاحكام اطلق المراد  
فيها والمواخذ المظلمة تكون دار الجرا فان الجرا بوفاق العقد فاما في الدنيا فبعد سبيل  
المطعم ليكون محصا لدنونه وسبغ عا العارض اسدرا فافهم هذا الطريق من الخلق والاثبات  
في احد النص من الحكم الثاني الاخر واذا استدل بمدافعة من الخلق ظهر المخلص عند عن  
العارض فاما المخلص بطريق الخال فيبانه في قوله تعالى ولا تدعوه حتى يظهر من الجحيم  
في احد النص العارض وبالشديد في الاخرى فيبانه عارض في الظاهر لان حكم العاهه ومن اصدار  
النس الى عاهه ومن قصور دوما مناه والاظهار هو الاعتسال والظهور يكون باعطاء  
الدم من امداد حرمه العريان الى الاعتسال ومن يورث رجل العريان عند اقطاع الدم

تبع

ما فاه

ما فاه ولكن باعتبار الخال سمي هذا العارض وهو ان يحمل العراه ما تشدد على حالها  
اذا كان ايامها دون العزم والعراه بالتحصيف على حالها اذا كان ايامها غير ان الظاهر  
بالاستطاع انما سمي في سبيل الخالة فان الخصال يكون كرم عزم ايام فاما ما فاه دون العزم  
الاسم الظاهر بالاعتسال سمي لتوهم ان يعاودها الدم ويكون للخصصا فمما حرمه العريان  
الى الاظهار بالاعتسال وكذلك قوله وارثا لم الى الكسب والعارض مع في الظاهر  
من العراه بالنص الذي جعل الرجل عطفاء على المفقول والعراه بالخصص الذي جعل  
الرجل عطفاء على المسوخ لم يسمي هذه المعارضه بان يحمل العراه بالخصص على حالها ما اذا  
كان لاسما المحف بطريق الخال الذي استقر به الرجل جعل فاما ما فاه في شدة الرجل فاما  
ذكر الرجل عنان عنه بهذا الطريق والعراه بالنص على حال ظهور القدم فان العرض  
في هذه الخالة غسل الرجل عنان فاما ما طلب المخلص من حيث الباري فيكون يعلم بالدليل  
الباري فاما من النص فيكون المباح منها ما سمي للمعذور وما في هذا انما قال ان معذور وهو  
في عدم المتوى عنها زوجها اذا كان جاملا محتججا به عامر يقول انما تعتد باعدها الطين  
فانه قال من ثابها لثمة ان سورة النساء العصري والاث الاحمال احسن برلت  
بعد سورة النساء الطويل يتربعن فانفسن من جعل المباح للدليل للتح مع ما الله كان معروفا  
فما منهم ان المباح من النص يباح للمعذور فاما ما طلب المخلص بدالة البارح وهو ان  
يكون احد النص موحا المحطوق والآخر موحا لا اناحه كوما روى ان السمي علم في غير كل الب  
وروى انه رخص فيه وما روى انه في غير كل الب وروى انه رخص فيه فان التعارض من  
النص يات من حيث الظاهر سمي ذلك بالنص الى لالة البارح وهو ان النص الموح  
للمحطوق يكون مباحا عن الموح لا اناحه فكان الاجد به اول وسان ذلك وهو ان الموح  
لا اناحه سمي على ما كان على طريقه بعض مساحار رحمهم الله لكون الاناحه اصلا في الاشياء  
فما اشار الله محمد رحمهم الله في كتاب الاكراه وعلى اقول الطريق باعتبار ان قبل بعث رسول الله  
كان الاناحه ظاهرة في هذه الاسماء فان الناس لم يتركوا اسدي من من الاوقاف  
ولكن زمان الفترة الاناحه كانت ظاهرة في الناس فذلك ما قال ان سمي الدليل الموح

الاسماء في الاشارة

الابا حاصلي في الاسماء



الحرم في بعضا فهدد الوجه بغير الموح للخطر مساحرو هذا الا بالوجه الموح  
 للاماحة مساحرا الخيالي الى اسباب سمح بها الاباحه الناس في الاسرار بالنص الموح للخطر  
 ثم سمح للخطر بالنص الموح للاماحة وادخلنا النص للخطر مساحرا الخيالي الى اسباب سمح بها  
 احد لها خاصه فكان هذا الحاسا ولي ولاه قديم بالانواع سمح حكم الاباحه بالخطر فاما سمح  
 حكم الخطر بالاباحه محتمل وبالا حتم لا يستلزم سمح وان النص الموح للخطر ريان حكم  
 وهو قيل النوايه بالانها عنه واسمها والعقاب بالافدام عليه وذلك لعدم في النص  
 الموح للاماحة فكان عام الاحباط اسباب الخارج منها على ان يكون الموح للخطر مساحرا  
 والا حدها الاصطاط اصلح المرح واحلوا مساحرا تهم الله فما اذا كان احد النص موحا للنص  
 والاخر موحا للاسباب كان السمع انو الخس المرحى رحم الله يقول المتب اول من المناق ان المتب  
 اقر الى الصدق من المناق ولقد اقبلت المهاد على الاسباب والى هو كان عسى ان يقول  
 يحقو المعارضه منها لان الخبر الموح للنص معقول كالموح للاسباب وما استدله على  
 صدق الراوى في الخبر الموح للاسباب فانه استدله عنه على صدق الراوى في الخبر الموح  
 للنص واختلف عمل المتقدم من مساحرا تهم الله في مثل هذا النص فانه روى ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم تزوج سمويه وهو محرم وروى انه تزوجها وهو حلال ثم احدها رواته  
 من روى انه تزوجها وهو محرم والاسانيع الروايه الاخرى انهم اتفقوا ان العقد كان  
 بعد احرامه ثم روى انه تزوجها وهو حلال فهو المتب للتحلل من الاحرام قبل العقد لم يرجح  
 المستعمل الثاني هنا وروى ان يريم اعقب وزوجها كان خيرا خيرا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وروى انها اعقب وزوجها بعد واخلوا ان زوجها كان عبد الله الاصل فكانت الاسانيع رواته  
 من روى ان زوجها كان عبد الله الاصل فكانت الاسانيع رواته من روى ان زوجها كان خيرا خيرا  
 اعقب واحد ما تدل على ان المرح حصل بالاسباب وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم ردانته  
 رقب على ان العاصي كاح جدد وروى انه ردها على النكاح الاول في الاسانيع رواته من  
 روى انه ردها على عقد جدد وبذلك احدها هو دليل على ان المرح حصل بالاسانيع وكرر  
 في كمال الاستحسان اذا اخرج عدل بظهوره الماد وعند الخرج حاسه فانه معارض الخبران

الاخذ بالاقباط اصل في نسخ

باعتبار الحقه في المجل مع اسطار السان صيا كان اول ومحاطبه العربى باللفظ التركيه  
 حلوا عن هذه العائده والله اسارا الله في قوله وما ارسلنا من رسول الا بلسان قوم وسان  
 ما علمناه قصه موسى علم مع معلمه فانه كان متلى باعتبار الحقه فيما فعله معلمه مع اسطار  
 السان وما كان مواله في كل مره الاستعجال منه للبيان الذي كان مستظرا ولقد قال بعد ما  
 بعث له ما اخبر الله عن معلمه ذلك وانزل ما لم تستطع عليه صبراه احلوا العلماء في  
 حوار الخبر دليل الخصوص في العموم فقال علماء وارجوهم الله دليل الخصوص اذا اقرن بالعموم  
 يكون ما وارا انا حر لم يكن ما بل يكون ما وارا السامعي يكون ما سواء كان مصدا بالعموم  
 او مستصلا عنه واما ينسب هذا الخلاف على الاصل الذي قلنا ان مطلق العام عند ما يوح  
 الحكم فيما يتناول وطعا كالحاص وعنده السامعي يوح الحكم على احتمال الخصوص بمره العام  
 الذي عن خصوصه بالدليل فيكون دليل الخصوص على مدهه فيها بيان المفسر اسانيع الخبر  
 يصح موصولا ومفصولا وعند ما كان العام المطلق موحا للحكم وطعا فالدليل الخصوص  
 لم يكون غير هذا الحكم فان العام الذي دخله خصوص لا يكون حكمه عند ما مثل العام الذي  
 لم يدخله خصوص وسان البعير انما يكون موصولا لا مفصولا عما ما مثل ما به وعلم هذا قال  
 علماء وانما تهم الله اذا روى لرجل حاتم واخر قصه فان كان في كلامه موصولا فهو ساق  
 وتكون الخلقه احدها والفصل اخر وان كان في كلامه مفصول فانه يكون ما نا ولكن يكون  
 احاد الفصل الاخر اذا خفي بقية المعارض بينهما في النص فيكون الخلقه الموصوله بالخاتم  
 والنص بينهما صفات واما بيان المجل فليس يبدى الصفه بل هو ساق محض في حده سطره  
 وهو كونه الموطر محتملا غير موحا العمل به نفسه واحتمال كون السان الملتحق بغيره واعلاما  
 لما هو المراده فيكون ما نا من كل وجه والكون معارضه موصولا ومفصولا  
 ودليل الخصوص في العام ليس ساق بل هو ساق من جهة احتمال صفه العموم للخصوص  
 وهو استدلال دليل معارض من حيث كون العام موحا العمل بنفسه فاما ولم يكون بمره  
 الاستثناء والسرطه يصح موصولا على ان يكون معارضه ما نا بخلاف المجله الاول اذا كان  
 مفصولا وقد سادله هذا الاصل الذي نشاء منه الخلاف واما اعداءه هذا الحاجة

دليل الخصم في ان



الى الخوار عن خصوص وشبه صحيح بها الخصم من ذلك قوله تعالى فاذا قرأناه فاسمع قرآنهم ان  
 علينا سانه ولم ينعص مع الراعي فقد فعل الانسان بعد الالهي والارام الالهي بالكل  
 بالعام دون المحل الا المراد بالاسماع العقلية فعرضا ان الانسان الذي هو خصوص قد سخر عن  
 العموم وقال قصه اوج فلما اجعل فيها من كل زوج كريم واهلك عموما اسم الاله  
 ساول الله واوله كان سواي فوج لقوله ان انبي من اهلي ثم من الله تعالى بقوله انه ليس من اهلي  
 وقال تعالى قصه ابراهيم علم مع صيته المذكور انما يملكو اهل هذه القرية وعموم هذا  
 الملقب ساول لوطا ولما قال الخليل ان فيها لوطا ثم سوا له فقالوا النجاسة واهله  
 فذلك الدليل للخصوص كورا بقتل عن العموم وقال انا وما يقدر من دور الله حص  
 حهم ثم لما عارضه ان الربيعين عيسى والملائكة ترك الدليل للخصوص ان المدرس سب لم  
 ما الحسن اولي لعل عنهما سعدون والدليل قصه في ابراهيم فاهم امر واحد في بقره كما قال  
 تعالى ان الله باعكم ان يدكوا بقره ثم لما اسو صقوها من لهم صفها وكان الدليل  
 للخصوص على وجه الانسان مفصلا عن اصل الخطاب والدليل على ان الله الموارث عامه  
 في احوال الميراث لما قالوا انوا او مسلم لم ير رسول الله صلعم ان الارث يكون عند  
 الموافقة في الدرس لا عند المخالفة فيكون هذا كخصصا مفصلا عن الدليل للعموم وقوله  
 من بعد وصيه يوصي بها او دين عام في اخير الميراث عن الوصية في جميع احوال ثم سان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الوصية تخص بالملك كخصص مفصل عن الدليل للعموم  
 فذلك الدليل لا يخرجه من ان يكون بيانا واسيد لوان قوله تعالى ولذي القربى فانه  
 عام باخر سان خصوصه الى ان كل عمن وجيز من مظن رسول الله صلعم في ذلك فقال انما  
 سوهام وسوا المظن كمن واحد او قال انهم لم يوافقوا في الخاطبة ولا في الاسلام  
 ثم قالوا باخر سان في الاعيان معر باخر سان في الارمان وما لا يعا وجوران  
 برد لفظ مطلقه بعضي عموم الارمان ثم سخر عنه سان ان المراد بعض الارمان دون  
 البعض بالصح فذلك وجوران برد لفظ طاهر بعضي عموم الاعيان ثم سخر عنه الدليل  
 للخصوص الذي حسن له المراد بعض الاعيان دون البعض ونحنا منه ان الخصم وافقنا

في قوله  
 فاهم امر واحد

والاسماع حرم من اجبر كما سته ثم لم يخرج الخبره وقال في التركة الشاهد اذ عذله واحد  
 وخرجه اخر فان الخرج يكون اولي لان حرم اساقا فاذ انفس اصول علم اساقهم الله هذا كله  
 فلا يدم طلب وجه حصل به التوفيق من هذه الفضول وتسمي المذهب عليه مستفها وذلك  
 الوجه ان خبر النبي اما ان يكون لدليل بوجبه العلم او لعدم الدليل المبني او يكون مشبهما فان  
 كان لدليل بوجبه العلم به فهو مشبه والمثبت يحكم المعارضه منهما وعلى هذا قال في السر الكسري  
 اذ اقال المراد سمعت روي بقول المسيح بن الله فينت منه وقال الروح انما قلت المسيح بن الله  
 قول النصارى او قال النصارى المسيح بن الله بالقول قوله فان يهد المراد شاهدان فالالم  
 سمع من الروح هذه الريان والقول قوله انما قال الم قل هذه الريان فقلت السمان  
 وقرو عنها وكذا الوادعي الاستساق والاطلاق في هذا اليهود انه لم يستثن من السمان  
 وهذه سمان على النبي ولكيما عن الدليل بوجبه العلم به وهو ان يكون من كلام هو مسموع  
 من المكمل لم كان بالقرب منه وما لم سمع منه يكون بدنه لا كلاما فاذ اقبل السمان  
 على النبي اذ كان عن الدليل فاعمل على الاساق فلهذا الخبر ايضا مع المعارض من النبي والاساق  
 فاما اذا كان حرم النبي لعدم العلم بالاساق فانه لا يكون معارض المذهب لانه حرم النبي بوجبه  
 بل عن اسحق حال وحرم المذهب عن الدليل بوجبه ولا في السماع والمخبره هذا النوع سواء  
 فان السماع عن عالم بالدليل المشد كخبر النبي فلو كان ان يكون هذا الخبر معارض المذهب  
 لما كان يكون علم السماع معارض المذهب وان كان الحال مستثما فانه يحرج الرجوع الى الخبر  
 بالنفي واستفساره عما خبره ثم التامل في كلامه فان ظهر انه اعتمد في حرمه دليلا  
 موحيا للعلم به فهو نظر القسم الاول والا فهو نظر القسم الثاني في مسلة التركة من يرف  
 الساهد بعد عرفنا انه انما تركه لعدم العلم بسبب الخرج منه اذا طرأ لاحد الى الوقوف  
 على جميع احوال عمر حتى يكون احسان عن تركه عن الدليل بوجبه العلم به والذي خبره حسن  
 مشد الخرج المعارض لو هو عن الدليل بوجبه فلهذا جعل حرمه اولي في طهارة الماء  
 وخاسه الخبر بالطهارة معتد لدلالة انه توقف على طهارة الماء خمسة فان الماء الذي  
 بر من السماء اذا احده الانسان في اناء طاهر وكان يمرى العين منه الى وقت الاساق

النفي الثابت بدليله

تقبل البيضة على النفي

لا يمكن الوقوف على حرمه اول



فانه علم طهارته بدليل موحده كان المحرم بحاسته بعد الدليل فيحق المعارضه من الخبر  
 وعنه هذا اثبتا المعارضه في حديث صحيح لا يجوز ان يكون ما اعتد له ولا والمحرم به  
 كان جلا لا اعتد انضاق حرم الدليل الموحده فان فيه المحرم طاهرا كما هو منه الخلال  
 فيحق المعارضه من هذا الوجه وفي المصنف ان طهر المخرج من جهة ان الراوي لما تقدر  
 المخرج من نفس المحرم فاحدنا رواه ابن عباس رضي الله عنهما في رواية الفضة عن وجهها وذلك لئلا  
 اتفانه وان يرد في الاصم لا يعادله في الضبط والافان وحديث روى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 روى عن ابن عباس رضي الله عنهما في حديث صحيح لا يجوز ان يكون ما اعتد له ولا والمحرم به  
 موحدا العلم به بل عدم الدليل الموحده للامانة هو شاهد هذه النكاح الحديث في روايته على  
 اصح حال الحال وهو انه عرف النكاح بينهما فبعض شاهد ردها عنه وروى انه ردها  
 النكاح الاول في حديث يروي عن جده الخبر المثبت لحرمة الزوج عند عقوبها لان من  
 يروي انه كان عند قوم بعد ذلك خبره دليلا موحدا لحرمة الزوج ولكن من حين على اسباب  
 الخال عدم علم بدليل المثبت لحرمة فليدار حنا المثبت ومن هذا النوع رواية ابن عباس رضي الله عنه  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يروي عنه في قوله تعالى فانما النكاح ما اعتد له ولا والمحرم به  
 للفران ان من روى الاقرار فهو ما اعتد له ولا موحدا في القرآن ولكنه عدم الدليل  
 الموحده للعلم به وهو انه لم يسمع تلبية بالعمى وسمع التسليم بالحق وروى انه كان مفردا ومن ذلك  
 حديث يدل ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في الكعبة حديث ابن عمر رضي الله عنهما صلى الله  
 عام النبي صلى الله عليه وسلم انهم اتفقوا انه ما دخلها يومئذ الا مرة ومن خبر انه لم يصل فيها فانه لم  
 يعتد له ولا موحدا العلم به ولكنه لم يعاين صلاته فيها والآخر عاين ذلك فكان المذهب في من  
 الثاني ومن اهل المظهر يقول بطلان المعارضه بذكر عدد الروايات اذ كان احد الخبرين  
 يرويه واحد والآخر يرويه اسان بالذي يرويه اسان اولي بالعلم به واسدوا مسله  
 كان الاسحان في الخبر بطلان الماء وكحاسه وحل الطعام وحرمة انه اذا كان الخبر  
 باحد الامر من اثنين والآخر واحد فانه يوجب الاسحان وهذا لان خبر الشئ بحجة ثمانية  
 في التمارات كذا وحبر الواحد وطائفة القلب الى خبر الشئ الكرو وقد اشتهر عن

عن الصحاح فيهم الاعباد على خبر الشئ دون الواحد على ما سبق سانه وكذلك يخلص عن  
 المعارضه الصاحبه الراوي اسد لا يمار ذكر الاسحان ان من كان المحرم باحد الامر من  
 خبرين والآخر عدس فانه يوجب خبر الخبرين قال رضي الله عنه والذي يصح عندي ان هذا  
 النوع من المخرج قول محمد رحمه الله خاصة فقد ذكر بطر في السير الكفر قال اهل العلم بالسير  
 بلان قروا اهل السام واهل الحجاز واهل العراق وكل ما انفق فيه من الفرس على قول  
 احدهم ذلك وركب ما انفق فيه قروا واحد وهذا رجع بذكر العالمين صار الله محمد رحمه الله  
 واني ذلك ابو حنيفة وابو يوسف والصحيح ما قال فان كثرة العدد لا يكون دليلا في الخبر  
 قال تعالى والذين كفروا الناس لا يعلمون وقال وما الكفر العاصي ولو حرصت يومئذ قال ما تعلمهم  
 الا قليل وقال وقليل ما هم السلف من الصحابة وغيرهم لم يرحموا كثرة العدد في العمل  
 باخبار الاحاد فالقول به يكون قول خلاف اجماعهم ولما اتفقنا ان خبر الواحد موحده للعلم  
 خبر الشئ فيحق المعارضه من الخبرين بناء على هذا الاجماع استلزم وصل الى السام احد  
 الخبرين بطريق واحد اذ كان يزوج ما وصل اليه بطريق اذ كان راوي الاصل واحد وهذا لا  
 يهول به احد ولا يوجب حكم رواية الاحاد من علم التمهيدات ان الراوي في روايه الاصحاف  
 المعارضه من خبر المراء وحبر الرجل من خبر الحدود في العدة بعد النوبة وحبر المحدث  
 وسحر المني وحبر الاربع وان كان يظهر الفارق بينهما التمهيدات ان خبر سيمان  
 الاربعه ما لا يثبت سيمان الا من هو الزنا وكذلك طائفة القلب الى الاربعه الزوج ذلك  
 يحق المعارضه من سيمان الاربعه في الاموال يعلم انه لا يوجب حكم  
 الحادثة من خارج اخرى فانه يعلم المساواة بينهما في كل وجه وانما حج خبر الشئ على خبر الواحد  
 وخبر الخبرين على خبر العدد في مسله الاسحان بطور المخرج في العمل به مما رجع الى  
 حقه في التمهيدات فاما احكام الصرع فحبر الواحد وحبر المني في حور العمل به سواء  
 ومن هذه الجملة اذا كان في احد الخبرين بان لم يذكر ملك الرمان في الخبر الثاني فدهبنا منه  
 انه اذا كان الراوي واحدا فهو حجة بالتمثبت للرمان ويجعل حذف ملك الرمان في بعض الطرق  
 محال لا على فله ضبط الراوي وعقلته عن السام وذلك مثل ما يرويه ابن مسعود رضي الله عنه

كثرة العدد لا تكون دليلا في الخبر

خبر الواحد وحبر المني في احكام سواء



ان الرسل الله عليه وسلم قال اذا احل المساعان والسلعة فانه يعينها خالفوا ورواوا  
 اخرى لم يذكر هذه الرمان فاحدنا ما فيه سائر هذه الرمان وقلنا لا يرى الخالف الاعدام  
 السلعة ومحمد والسافعي رجمها الله تعالى لان عمل الخدم لا يملك فلا يستعمل صحيح  
 احدهما في العمل والصحيح ما قلنا لو جهز احدهما ان اصل الخبر واحد ولكن يفرق وكلاهما  
 حرم محمد وبنا الاحمال استلحق خبرا اذا كان الخبر واحد والخبر واحد ولو كانا  
 ليس له طريق سوى ما قلناه والبيان اننا لو جعلنا خبرا لم يكن للرمان المذكور في احدهما  
 فانه مما يرجع الى بيان الحكم ان الحكم واحد والخبرين لا يجوز حمل كل واحد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما فيه  
 اخذوا عن القادة فاما اذا احل الراوي فقد علم ان الخبران وان الرسل علم انما قال كل واحد  
 منها في وصا حرمي العمل بها عند الامكان في هذه المسئلة في العمل على المعية حكمين  
 وبيان هذا ما روي ان الرسل الله عليه وسلم قال في عرس الطعام قبل الفطر فقال القناريين  
 ائيبوا انهم عن ربه عن مع ما لم يفسدوا فانا عملنا بالخبرين لا يحل المطلق منها محولا  
 على المقيد بالطعام حتى لا يورث سائر الفروض قبل الفطر لا يجوز بيع الطعام واهل  
 الحديث يجعلون الروا في هذه الطعاف فيقولون اذا كانت الرمان يروى بها من هو في الطقة  
 العليا كذا لا حد ذلك وان كان الرمان اما يروى بها من ليس في الطقة العليا ويروى الخبر  
 بدور الرمان من هو في الطقة العليا فانه يفسد العارض منها وكذلك قالوا في خبر يروى  
 موقوف على بعض الصحابة يصح طريقه ومرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم طريقا كان يروى عن رسوله  
 صلى الله عليه وسلم من ليس في الطقة العليا ويروى موقوفاً من هو في الطقة العليا  
 فانه يفسد موقوفاً وكذلك قالوا المسد والمرفوع ولكن القوم ينادوا بهذا القول

ان المخرج عند اهل العلم يكون بالحجة لا بما عمار الرجال **باب**  
**البيان** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احللت عمار انما سار جهنم الله في معنى البيان  
 قال الرقيم هو اظهار المعنى والصاحبة للمخاطب مفصلا عما تستر به وقال بعضهم ظهور  
 المراد للمخاطب والعلم بالامر الذي فصل له عند الخطار وهو احسانا لصاحب السافعي رحمه الله  
 لان الرجل يقول بان هذا المعنى سانا اي ظهورا ثبات المراد من وجهه بينونه اي حرمت

من السبب  
 من التبيين

شرح عند اهل الفقه

وبان الجيب بينا وكل ذلك عمن عن الاتصال والظهور لكها معان محله فاحللت  
 المصادر وتبينها والاصح هو الاول المراد الاظهار وان احدثا من العرب لا يعم من اطلاق  
 لفظ البيان العلم الواقع للتبيين له ولكن اذا قال الرجل بين فلان كذا بيانا واصحا فاما بينهم من  
 انه اظهارا لظهارا لا يفي معه سلك واذا قيل فلان وبيان فاما بترادفه الاظهار والصا وقول  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من البيان لخير اسم لما قلنا انه عمن عن الاظهار  
 وقال تعالى هذا بيان للناس وقال عليم الناس والمراد الاظهار وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ما مورانا البيان للناس قال تعالى ليعلم الناس ما نزل اليهم وقد علمنا انه بين المثل  
 من وقع له العلم ببيانه فافهم ولم يقع له العلم فافهم ولو كان البيان عمن عن العلم الواقع  
 للتبيين لما كان هو بينا للبيان في حق الناس فيعلم ومول من يقول من اصحابنا رحمه الله حد  
 البيان هو الاجازة عرج لا يقال في التحليل ليس بقول فان هذا الحد اسهل من السار المقصود  
 ذكر الحد لسان المحل خاصة والبيان يكون في غير ذلك المذهب عند القوم والزمكس  
 ان السار يحصل بالفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حصل بالفعل وقال بعض المتكلمين ان يكون السار  
 الا بالقول تنافي اصلهم ان بيان المحل لا يكون امتصلا به والفعل لا يكون مفصلا بالقول  
 فاما عندنا بيان المحل قد يكون مفصلا وقد يكون مفصلا عنه على ما بينه من الدليل على ان  
 السار قد حصل بالفعل ان جازيل صلوات الله عليه من موافق الصلاة التي علم بالفعل حيث افهم  
 في البيت في الوضوء وما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن موافق الصلاة قال للسائل صل معنا ثم صل  
 في التومس في وقت من غير له موافق بالفعل وقال اصحابه حد واعني مناسكتهم وقال صلوا  
 كما رايتهم اصلي في هذا انصص على ان فعله بين لهم ولا ان السار عمن عن اظهار المراد  
 فما يكون ذلك بالفعل المرفوعة بالقول ان الرمان اما صحابه بالخلق عام الحديث ثم لما راق  
 خلق نفسه جعلوا في الحال فعموا ان اظهار المراد يحصل بالفعل كما حصل بالفعل في السار  
 عا حقه اوجه بيان يبرر ويان يفسر ويان يغير ويان يبدل ويان يتركون فاما بيان  
 السرير في معنى التحليل المحار والعام التحليل للخصوص فيكون السار فاطعا للاختمال  
 مع هذا الحكم عا ما انصاه الظاهر وذلك كقولنا في هذا الملاكه كلهم اجمعون فان صيغه

البيان كما يحصل بالقول  
 بالفعل

في بيان الفعل في قوله  
 لا القول

علم معلوم

البيان خمسة انواع



الجمع مع الملائكة على احوال ان يكون المراد بعضهم وقوله كلهم اجمعون فان باطع لهذا الاحتمال  
 فهو بيان المقربين وكذلك قوله ولا طائر يطير بحرمانه وهذا البيان صحيح موصولا كما ان وصولا  
 لام مقدر للحكم الثاني لطاهر وعما هذا قلنا اذا قال الامراء اسطالوم قال يوسف الطلاق  
 الكاح او قال لعبد اسرحم قال يوسف الخريم عن الرب والمثل بانه يكون لسانا صحيحا  
 انه يعبر بالحكم الثاني لطاهر الكلام لا يعبر به واما بيان التفسير فهو بيان المجلد المشرك  
 فان العبد يطهر عن مكره وانما هو على المراد للعلم به بالبيان فيكون السار مسترا له وذلك  
 كقولهم اتبعوا الصلاة واتوا الركوع وقوله والسارف والسارفة فاقطعوا ايديهم واطعم  
 من مائيل العبد اذا قال الامراء اسرحم اسرحم اسرحم اسرحم اسرحم اسرحم اسرحم اسرحم اسرحم  
 عسبه الطلاق وان هذا بيان تفسيره بعد التفسير العمل باصل الكلام ولهذا التفسير السبوت  
 والخبره وكذلك اذا قال لعبد اسرحم اسرحم اسرحم اسرحم اسرحم اسرحم اسرحم اسرحم اسرحم  
 يكون لسانا تفسيره وسامرا كذا في الطلاق والعنف عيا هذا الصام هذا السار  
 مع عبد المعها موصولا وموصولا وباحترام السار عن اصل الكلام لا يخرج من ان يكون سارا  
 وعلى قول بعض المشايخ الكور لبحرمان المجلد المشرك عن اصل الكلام ان يدور السار  
 الامر العبد والمقصود بالخطاب منه والعمل به فاذا كان ذلك الحاصل به والسان  
 فلو جوزنا لبحرمان الذي لا يكلف بالسر الوضوح بوجه انه لا يحسن خطاب العربي باللغة  
 الترجيح ولا خطاب العربي بلغة العرب او اعلم انه لا يتم ذلك لان يكون هناك ترجمان  
 بين له واما لا يحسن ذلك لان المقصود بالخطاب انما السامع وهو لا يتم فذلك الخطاب  
 بلفظ مجلد دون سار فسر به لا يكون حسنا سرعا لان المخاطب لا يتم المراد به واما يصح مع  
 السار ان المخاطب بهم المراد ولكننا نقول الخطاب بالمجلد قبل السار مفيد وهو  
 الاسلا باعفاء الحقيه فما هو المراد به مع اسطار السار للعلم به واما يكون هذا  
 بكلف بالسر الوضوح او لو اوجنا العمل به قبل السار فان ذلك والمثل لا يتلوا باعفاء  
 الحقيه فها هم من الاسلا بالعلم به فان حسنا صحا من هذا الوجه الا ترى ان الابتداء  
 بالمشابه كان باعفاء الحقيه فما هو المراد به من اسطار السار فبان يكون الاسلا

في قوله كلهم اجمعون  
 في قوله ولا طائر يطير بحرمانه

والساحر من يكون جاد فان علمه حيل يلبس على العقلاء والمجنون لا يكون مهيئا الى الاعمال  
 والاقوال على ما عليه اصل الوضع وللمه لشدة الحد كما لو انفسون ونفسون الى ما يدعو  
 الى غير الناس عن مرعيا مل في الخور عن الساقط واللغو فاما قصه عن بني اسرائيل فيقول  
 كان ذلك ما بالربانه على النص وهو بعد السبع عذنا والسبع اما يكون سارا عن اصل  
 الخطاب الى هذا السار ان عمار من هو فقال لو انهم عذوا الى ان يفر كاس فذكرها  
 اجزت عنهم شددوا فسد والله تعالى عليهم فدل ان الامر الاول قد كان فيه ضعف وانه  
 قد اسبح ذلك بامر منه سيد علمهم فاما قوله ولذي القربى فقد قيل ان مسر كحمل ان يكون  
 المراد قربي العبد وكحمل ان يكون المراد قري العبد فلهذا سأل عمار وحيد من مطعم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك وسألهم رسول الله ان المراد قري العبد او يقول قد علمنا انه ليس  
 المراد من يناسبه الى اقصا فان ذلك لا يوجب دخول جمع من ادم فيه ولكن فيه اشكال ان المراد من  
 يناسبه ماله خاصه او كونه او اعلم من ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المراد من يناسبه الى هاشم  
 ثم الخوهم من المطلب انصافهم الى هاشم في القيام بنصرته في الجاهليه والاسلام فلم يكن  
 هذا السار من كصير العام في مثل هذا السار المراد العام الذي يغدر فيه القول بالعموم  
 وقد عينا ان مثل هذا العام في حكم العمل به كالمجلد في قوله وما استوى الا نبي والصبر  
 فكون السار بعد راله فلهذا سأل سارا فاما فيسجد في المراتب بالمواقف والذين يورثون على  
 النص وهو بعد السبع فلا يكون سارا محضا فاما قصه حتم فسد الوضوح على الملوك حوا قبل  
 المراتب كحمل الى السنة المبيته له كما قيل رسول الله المراد فيكون ذلك سارا سارا بالماراة حقا  
 باعفاء المعنى فانه لما سئل عما كان من ضروريته ان يكون مقارنا له فاما السار السار  
 في الاركان فينوح ويحكي ليدعي الا هذا فاما يقول اما يكون ذلك لخصيص سارا محضا اذا كان  
 مبصلا بالعام فاما اذا كان سارا عن يكون سارا فبما استدل به من الحجج هو لنا علم  
 وسنقدمه بان السبع انما الله تعالى **صل** في بيان العبد والسيد  
 اما سارا العبد هو الاسلا كما قال الله تعالى فليست بهم الف سنة الا حصر عاما فان الف  
 اسم موضوع لعدد معلوم فاما يكون دور ذلك العدد يكون عن الاحمال فلو لا الاستثناء

وفي قوله كلهم اجمعون  
 في قوله ولا طائر يطير بحرمانه

في قوله كلهم اجمعون  
 في قوله ولا طائر يطير بحرمانه

في قوله كلهم اجمعون



كان العلم مع لسانه لم يفهم الف سنة ومع الاستسقاء اما مع العلم بانه لم يفهم سقاه  
وحسن سنة فكون هذا غير لما كان مقصي مطلوب سنة الف وسان السد بل هو ان يعلق  
بالشرط كما قال تعالى فان ارضع لكم فانه سس انه الحياتة الا بعد  
العقد اذا لم يوجد الارضع وانما السد بعد وجود الارضع فكون هذا الحكم وجوب  
اذا بدل السد بنفس العقد وانما سس كل واحد منها بهذا الاسم لما ظهر من اكل واحد منها  
فارجح ان السد غير هذا السج لان السان اظهار حكم الحاديه عند وجود السد والسج هو الحكم  
بعد السور وعند وجود الشرط كماله الا انه لم يكن موجبا حكم الا عند وجود الشرط فكان  
سايا من جعل الحكم سس عند وجود السد ولم يكن محاصو من جعل السد السج هو رفع الحكم  
بعد سوره في حكمه وكان سس لا من سس مقصي قوله لغيره ارجح نزول العوض الخاف سوره  
وهو وان يكون علم الحكم نفسه فذكر الشرط سس ذلك لانه سس انه لم يرفع علمه بانه  
الحكم قبل الشرط وانه لسرنا كان للعوض بل هو من وان حكمه الذي هو اصل العقد الا بعد حرج  
من ان يكون سس ان وجود الشرط مع سس انه سس ذلك الاستسقاء فان قوله لسان على الشرط  
مقصاه وجود العقد المبرع اذ لم وسعد ذلك بقوله الامانه اعلى طريقه برفع مقص ما كان  
واحتملوا سس فان هذا الاحصاء عرجهما في كل طريقه بانه سس عماره عماره سس  
فكون احصاء عرجهما في كل طريقه بانه سس عماره عماره سس عماره سس  
انما السد بل اخرج كلامه من ان يكون احصاء بالواحد لصله لسانه سس سس  
م لاحصاء سس العلماء وهذا النوع من السان انه سس موصولا بالكلام ولا يصح مقصولا  
من لا يملك السج وانما كل سس كلفه لعمال الاستسقاء والشرط فاعلموا وانما سس الله موج  
الاستسقاء ان الكلام به سس عماره عماره سس عماره سس عماره سس  
الدليل الموجد له مع صور التكميم به سس العانه فما قبل الوقت فانه سس الحكم فما  
وراء العانه انعدام الدليل الموجد له لان العانه توجب الحكم مما وراءه وعلى قول  
الساق الحكم لا سس في المستثنى لوجود المعارض كما ان دليل الخصوص مع سور الحكم العام  
فما ساول دليل الخصوص لوجود المعارض كذلك الشرط عند ما مع سور الحكم في الحل

هذا هو العلم بانه لم يفهم الف سنة ومع الاستسقاء اما مع العلم بانه لم يفهم سقاه

فان سس على وجود الشرط

هذا هو العلم بانه لم يفهم الف سنة ومع الاستسقاء اما مع العلم بانه لم يفهم سقاه

ولم

5

انعدام العلم الموجد له حكما مع صور التكميم به لان الشرط مانع مع وجود العلم وعلى قول  
الشرط مانع للحكم مع وجود علمه والكلام في فصل الشرط قد تقدم سانه اما الكلام هنا في الاستسقاء  
فانهم اجمعوا بانها اهل للسان لان الاستسقاء من السان سس من السان سس هذا سس  
ع ان الاستسقاء موجد هو عند موجد اصل الكلام عماره عماره سس عماره سس عماره سس  
قوله تعالى فان ارضع لكم فانه سس انه الحياتة الا بعد العقد اذا لم يوجد الارضع وانما السد بعد  
وجود الارضع وانما سس كل واحد منها بهذا الاسم لما ظهر من اكل واحد منها فارجح ان السد غير هذا السج لان السان اظهار حكم الحاديه عند وجود السد والسج هو الحكم  
بعد السور وعند وجود الشرط كماله الا انه لم يكن موجبا حكم الا عند وجود الشرط فكان  
سايا من جعل الحكم سس عند وجود السد ولم يكن محاصو من جعل السد السج هو رفع الحكم  
بعد سوره في حكمه وكان سس لا من سس مقصي قوله لغيره ارجح نزول العوض الخاف سوره  
وهو وان يكون علم الحكم نفسه فذكر الشرط سس ذلك لانه سس انه لم يرفع علمه بانه  
الحكم قبل الشرط وانه لسرنا كان للعوض بل هو من وان حكمه الذي هو اصل العقد الا بعد حرج  
من ان يكون سس ان وجود الشرط مع سس انه سس ذلك الاستسقاء فان قوله لسان على الشرط  
مقصاه وجود العقد المبرع اذ لم وسعد ذلك بقوله الامانه اعلى طريقه برفع مقص ما كان  
واحتملوا سس فان هذا الاحصاء عرجهما في كل طريقه بانه سس عماره عماره سس  
فكون احصاء عرجهما في كل طريقه بانه سس عماره عماره سس عماره سس  
انما السد بل اخرج كلامه من ان يكون احصاء بالواحد لصله لسانه سس سس  
م لاحصاء سس العلماء وهذا النوع من السان انه سس موصولا بالكلام ولا يصح مقصولا  
من لا يملك السج وانما كل سس كلفه لعمال الاستسقاء والشرط فاعلموا وانما سس الله موج  
الاستسقاء ان الكلام به سس عماره عماره سس عماره سس عماره سس  
الدليل الموجد له مع صور التكميم به سس العانه فما قبل الوقت فانه سس الحكم فما  
وراء العانه انعدام الدليل الموجد له لان العانه توجب الحكم مما وراءه وعلى قول  
الساق الحكم لا سس في المستثنى لوجود المعارض كما ان دليل الخصوص مع سور الحكم العام  
فما ساول دليل الخصوص لوجود المعارض كذلك الشرط عند ما مع سور الحكم في الحل

ولم

5



نوجد المساواة كما هو موجد الاسماء فخص بالشيء الذي فعل المساواة وهو بطر قوله نصف  
 ما موصىم الا ان يعنون ان المات كان حكم نصف المخصوص بالظلال فكلوا عاما  
 فمن يصح منه العفو ومن لا يصح كوا الصغوم والمخونه وحكم سقوط الكل بالعفو كما هو موجد  
 الاسماء فخص بالشيء العاقله التي يصح منها العفو وعلى هذا اذا قال العاقل على الف درهم  
 الا ان كان له بطر منه الالف الا قدر فيه المور ان موجد الاسماء في الحكم في المسمى بدليل  
 المعارض في الدليل المعارض في العمل كسلا مكان والا كان هناك موجد موجه في مقدار  
 فمما لو ان عن المور ولما قال الالف فمما لو سمعوا ونسب فيهما الله فاما قاله على الف درهم  
 الا ان حظه انه سقط من الالف قدر فيه حظه وان الاسماء يصح كسلا مكان على الوجه الذي  
 فلما خلا ما بقوله محمد رحمه الله انه لا يصح الاسماء قال ولو كان الكلام عينا عما ورا المسمى  
 من الوجه الذي علم كان بطر الالف هناك ملا لا يصح وجوب الالف علمه من علم انه لا رعله  
 ليس جعل هذا عينا عما ورا المسمى والكلام لم يسأل المسمى اصلا فظهر ان الطريق  
 فيما قلنا ومحسنا في ابطال طريقه لخصم الاسماء المدلور في القرائن مما هو حرج قوله  
 في روائه الا قلنا منهم فليس منهم الف سمه الاجمعي عاما فان دليل المعارض في الحكم اما  
 يحسب في الخارج والخبر لا يرد في المسمى الكدر باعتبار هذا الكلام ومع نقاد اصل الكلام في الحكم  
 لا يصح انما يصح الحكم بما ع فلو كان الطريق ما قاله لخصم لاختص الاسماء بالخارج بدليل  
 لخصوص ما سأل ان الاسماء اما يصح اذا كان المسمى بعض ما سوله الكلام ولا يصح اذا  
 كان جمع ما سوله الكلام ودليل المخصوص الذي هو وقع الحكم في الجمع كما يقع العفو على  
 الكل معرنا انه ليس الطريق الاسماء ما ذهب اليه ولكن الطريق منه انه عينا عما ورا  
 المسمى من اذا كان موجه بعد الاسماء بقاء في جعل الكلام عينا عما يصح الاسماء وان  
 لم يرد من الحكم في بيان هذا انه لو قال عسى احرارا لعسى لم يصح الاسماء ولو قال  
 الا هو لا وليس له سواهم يصح الاسماء لانه موجه بقاء في ورا المسمى جعل الكلام  
 عينا عما لا هو لم يملك في الاول وكذلك الظلال على هذا ولا يجوز ان يقال ان  
 اسماء الكل اما لا يصح لانه رجوع فان مما يصح الرجوع عنه لا يصح اسما الكل اصطحي  
 اذا قال وصل لعل ان ياتي الى ما في كان الاسماء بالظلال والرجوع عن الوصف يصح

في قوله الاسماء  
 في قوله الاسماء  
 في قوله الاسماء

واما بطل الاسماء وهذا لانه لا سواه ورا المسمى يكون الكلام عينا عما معرنا  
 انه لخصوص الكلام لا في الحكم وانه عينا عما ورا المسمى با طول الطريقين وان فخصرها  
 بان والدليل على ان الدليل المعارض مستقل بنفسه والاسماء المستقل بنفسه فانه عالم  
 مستو صدر الكلام لا يحسب الاسماء مفيدا سائر له العاقله التي لا مستقل بنفسها واما  
 دليل المخصوص بغير مستقلا بنفسه وان لم يسبق العام ويكون بعد الحكم في الدليل على صحة ما  
 قاله على وان فهم الله ان الاسماء تدل على صدر الكلام لم يسأل المسمى اصلا فانه لخصوص  
 في الكلام كما ان دليل المخصوص بغير في حكم الكلام ثم سئل دليل المخصوص ان العام لم يكن موحدا  
 الحكم في موضع المخصوص فكذلك بالاسماء تدل على اصل الكلام لم يكن متساويا للمسمى  
 والدليل على صحة هذه القاعده قوله فليس منهم الف سمه الاجمعي عاما فان بقاء  
 ليس منهم سماعه ومحسنا عاما لان الالف اسم لعدد معلوم ليس فيه احتمال فادونه بوجه فلو  
 لم يجعل اصل الكلام هكذا لم يكن يصح ذكر الالف بوجه لان اسم الالف لا يطلق على سماع  
 وحسب اصلا واذا قال الرجل لعل على الف درهم الامانه فانه كقولك قاله على سماعه  
 فان مع بقاء صدر الكلام على حاله وهو الالف لا يترك احراز سماعه عليه اسما وان العذر  
 الذي يحكم صدر الكلام وادام لم يكن صدر الكلام احوال هذا المعداد لا يترك احراز  
 حصه معرنا انه لخصوص صدر الكلام عينا عما ورا المسمى وهو سماعه وكان لهذا  
 العذر عارا بان الاقصوه هو سماعه والا طول هو الالف الامانه وهذا معنى قول اهل اللغة  
 ان الاسماء يخرج بغير احتجاج بعض الكلام عينا عما جعل الكلام عينا عما ورا المسمى  
 الا ان بعد دليل المخصوص في الحكم بالعام ما سوله لفظ العموم حصه حتى اذا كان العام  
 بعبارة الفرد كور في المخصوص الذي لا يسمي منه الا واحد واذا كان بلفظ الجمع كور في المخصوص  
 الا ان اسمي منه بلفه فارادى ما سوله اسم الجمع بلفه واذا كان المسمى دون ذلك كان معا الحكم  
 بطريق الجمع ثم لا يجوز ان يكون الكلام معبرا في الحكم ومع سور الحكم به مانع فذلك لا يجوز ان  
 صورة الكلام وان يكون معبرا في الحكم اصلا لظلال والصي والمخونه فان جعلنا طريق  
 الاسماء ما ذهبنا اليه في صورة التكلم في المسمى من مخرج الحكم وذلك خارجا وادخلنا

في قوله الاسماء

في قوله الاسماء

في قوله الاسماء



وهو من كلامه تعالى  
وهو لا يخلو من كلامه تعالى

ما هو من كلامه تعالى  
وهو لا يخلو من كلامه تعالى

الظن وما قاله الخصم احتما الى ان تحت الكلام ما ليس بمحملا له وذلك الخور مع ما ان  
العدم وحسب ما له علم لا عدم العلم الموجب للمعارض مع الوجود والعدم الموجب  
وكذلك العلم بالمرط فان ساء في الحكم في المحل لا يكون علمه للما كان فعدم العلم بالمرط مانع  
الوصول الى المحل وصور العلم بدور المحل لا يكون علمه للما كان فعدم العلم بالمرط مانع  
في الفصلين لا مانع كما هو في الخصم الا ان الوصول الى المحل في العلمين موقوف لوجود السروط  
فلم يسلط الكلام في جو الحكم اصلا ولا في جعله بغيره فاجز وهو المسمى على انه من وصل الى المحل ولم يوصل  
مسا كان احكاما فسميهاه سال السد بل لهذا واسماء المسمى من اصل الكلام ليس منه توهيم  
الاربعاء حتى يكون صور الكلام عاملا في جعله سال البصر بطريقه عاين كما هو المسمى  
لانه لم يصرفه اجزا بالاستسقاء وهذا لان الكلام لا يكون مفهوما قبل انصاف بعض جوهها  
لما البعض لا يكون مفهوما قبل انصاف بعض الكلام بل البعض حتى يكون الاله على المراد موقوف  
اول الكلام على اجز في الفصلين يكون الكلام في كل كلام واحد فان ظهر باعسار اخره لصدر  
الكلام محل اخر وهو الاله في المرط جعله سال السد بل وان لم يظهر لصدر الكلام محل  
اخر باحي جعل اخره معر الصدور بطريق السان وذلك بالاستسقاء على ان جعل عاين عاوريا  
المسمى ويجعل عاين العاين على معنى انه مسمى به صدر الكلام ولولا ان كان مجاورا اليه كما ان  
بالعاين مسمى اصل الكلام على معنى انه لولا العاين كان الكلام مسا ولا له عدم العلم بعد  
العاين لعدم الدليل المستلزم مانع بعد وجود المستلزم لعدم العلم في المسمى لعدم دليل  
الوجود للمعارض مانع فاما قول اهل اللغة الاستسقاء من التفسيرات فاطلا وذلك باعسار  
نوع من المعارف فاهم كما قالوا هذا فقد قالوا انه استخرج واه عاين عاوريا المسمى  
والعدم من الجمع من الكلمتين لا طوبى للجمع سوى ما بنا وهو انه باعسار حقيقته واصل الوضع  
عاين عاوريا المسمى وهو نوع من الالفاظ واسماء من التفسيرات باعسار سارية على معنى ان حكم  
الاساس يوفيه كما هو في العاين فادام سو بعد ظهر التفسير لعدم العلم بالاساس فسمى عاينا  
فان حصل هذا فاسد فان قول العاين لا عالم الا ان يدعى منه الاحار بان يدعى عالم ولذلك  
كل الهمان يكون امارا بالوحد كسبهم على ذلك على نوع من المعارف فاسد قول الفاعل

الاسماء والمرت

الاربعاء من كلامه تعالى

بلغ

بالقول العموم وطلبا من يذهب من قول الوصف العموم وقد اوضحنا ذلك بالدليل من  
صروح القول بالعموم لروم اعفاء العموم فيه والقول كوار باحبر دليل الخصوص يور  
الى ان حال المرط اعفاء الس على خلاف ما هو عليه وهذا غاية الفساد وكما  
اعفاء العموم بعد وجود صيغة العموم كوار الاخبار به الصافي ان عام وفي حوارنا  
السان بدليل الخصوص يور الى القول كوار الكذب في الحج الرعدة وذلك باطل وهذا خلاف  
النسخ فان الواحد اعفاء الخصم في الحكم الثالث فاما ان يحسم رسول الله صلعم فما كان  
اعفاء السابعة في ذلك الحكم والاطلاق القول بانه موبد لان الوحي كان يور ساعه  
مساعه وسئل الحكم كالا صلاه الى من المفسر وان انا حر الحر وما اشبه ذلك فاما اعفاء  
السابعة في اطلاق القول به بعد رسول الله صلعم لقيام الدليل على ان سبعة لا تسعة بعد  
سبعة اخرى فاما قوله ان علمنا سانه مقول بالانفاق لسر المراد جمع ما في القرآن فان  
السان من القرآن فيور الى هذا القول بان لذلك السان ما تالما ما تالما في واما المراد بعض  
في القرآن وهو المحل الذي يكون سانه مفسر له وكما كوار باحبر السان مسلم فاما ما يكون  
مغيرا او مبدلا للحكم اذا اتصل به فادانا حرة يكون سانا يكون سانا محضا ودليل الخصوص  
في العام من الصفة وتظيم المحكمات التي هي ام الكتاب فان فيها ما لا يحل السبع وكما ان المور  
لصفا ان الله جل جلاله فذلك ما ورد في العام مطلقا فلما ان كمال السان الذي هو في ذلك كمال  
البيان المحض وهو ما يكون مفسر له اذا كان مفصلا عنه فاما قوله فلما اجمل فيهما كل وحل من  
واهلنا فلما السان هما موصول فانه قال الامر سو علمه القول المراد ما سقم وعدا هذا  
الكفار بقوله انهم موقوفون فان سئل في ذلك الوعد على لوج علمه على الكلام فمهم كما قال لا خاطبي  
في الدرس طموا فلو كان قوله الامر سو علمه القول مفسر فالى ذلك لما استخرج لوج سوال ابنه بقوله  
ان اس من اهل فاعلمنا بالاسال لانه كان دعاه الى الامان وكان ظن فيه انه يوم من حين تنزل الاله  
الكري فاستدراجا فله ذلك الى ان اسه الله تعالى من ذلك بقوله انه عمل صالح فاعرض عنه  
بعد ذلك وقال ساني اعود ذلك اسالك ما ليس به علم وبطرح اسعفا رابراهم لانه بنا  
على حاء ان يوم كما وعد واليه اسارة قوله وما كان اسعفا رابراهم لانه الاعر موعده

من يقول ان في  
العلم والدين  
كما في قوله  
والله اعلم  
بما في صدورهم



وعدها اياه فلما سئل انه عدو لله براء منه ثم قوله واهلك ما سأل الله الكافران  
 اهل المرسلين ما نعلم على وجهه وعلى هذا القطر الاهل كان مسركا في احتمال ان يكون المراد  
 الاهل من حيث النسب واحتمال ان يكون المراد الاهل من حيث المناجعة في الدين فلهذا سأل  
 ابنه فبين الله له ان المراد اهل الله من حيث المناجعة في الدين وان الله الكافر ليس اهل الله وباجر الجان  
 في المشترك صحيح بعد ما قام قوله اياهم اهل هذه القرية فالبيان هما موصولان هذه الامة  
 يقول ان اهلها كانوا اطامير في موضع اخر بقوله الا ان لوطا قال فسل فامس سوال ابراهيم  
 الرسل بقوله ان فيها لوطا فلما فيه معيار احد هما ان العذر انما انزل بعد كسر الطامير في كل  
 قصة اصحاب السبب وقد نصت الكل فيكون عدما في قول الطامير اسلا في قول المطيعين فيقال  
 وايضا قوله ان نصيب الدين طامير اسم خاصه فاراد الخليل ان يترك له ان عدا اهل تلك القرية من  
 اي الطريق وان يعلم ان لوطا اهل تجوم ذلك ام يسلي به والباقي انه علم انفسا ان لوطا ليس  
 المملوك معهم ولكنه حصص في سواه ليرزاد طاميره وليكون فيه ريانا كخصص للوط  
 وهو بطريق قوله ان نصيب الدين طامير في ذلك وما كان عالما متيقنا باحسان الموتى ولكن سأل لمضم  
 العيان الى ما كان له من علم النفس فيرد اياه طاميره فلهذا قام قوله انكم وما تعدون  
 من دون الله حصص جهنم بعد قيل ان هذا الخطار كان اهل مكة وهم كانوا عبدة الاوثان  
 وما كان فيهم من بعد عيسى والملائكة صلوات الله عليهم فلم يكن اصل الكلام متناولا لهم والاول  
 ان يقول ان صفة الكلام ما هو دليل ظاهر على انه غير مسألهم فانهم ما يعتبر بانفسهم لا العقل  
 وانما يعتبر عن ارباب العمل حكم من لا ان القوم كانوا متعنتين كما دلوا بالباطل بعد ما سئلهم فحين  
 عارضوا عيسى والملائكة علم علم رسول الله صلعم تعنتهم وذلك انهم علموا ان الكلام غير مسأل  
 لم عارضوا به وقد كانوا اهل اللسان فعارضواهم بما سألوا لقوله تعالى واذا سمعوا اللغو  
 انصرفوا عنه من الله سارا في تعالي تعنتهم فيها عارضوا به بقوله ان الذين سبقتم لهم ما الحسن  
 اولئك عينا معدون ومن هذا الكلام يكون اسد كلام هو حسن وان لم يكن محاسنا الله  
 في حرم التعنت وانما كلاما فما يكون محاسنا اليه من اللسان لموقفه عما هو المراد والذكر  
 توضح تعنت القوم ايم كانوا سموي مرة سحر او من مجنونا ومن الوصفين تناقض

الاهل التابع في الذكر

بني اسرائيل

لا عالم في لوصف العلم وقوله الا ان يدنو من الوصفه ومقتضى الوصف ان عدم الوصف بعد  
 الوصف مقتضى كلامه ههنا في وصف العلم العبري بدم بسمه العلم لو بدنا سأل كلامه لا في كلامه  
 كما ان في النهار سؤل لطلوع الخمر فيكون مقتضى ما هو مقتضى وهو وصفه النهار وفي المسكون  
 موقوف للحركة بعد ان عدم الحركة من المسكون يعرف ان الاذي الخلوام احد وصفين اما العلم  
 واما في العلم غير فلما نوقت المعنى صفة كلامه بتردد من صفة العلم منه ان عدمه في كل  
 السماء كذلك يقول فان كلامه في الاوهه عن عمر الله تعالى وفي الحركة في صفة الاوهه  
 لعمر الله معتم على الموصوف بطريق الاشارة اليه وكان المقصود بهذه العناء اظهار الصدق  
 بالعلم فانه هو الاصل والاواريا للسان يسي علمه ومعنى الصدق بالعلم بهذا الطريق  
 يكون اظهر وعلى هذا الاصل قال النوحه ويجوز ان قال ان حرج من هذه الدار الا ان ياذن لي  
 فلان قال فلان ياذن لي بطلب العلم قال ان حرج من هذه الدار حتى ياذن لي فلان  
 لان في الموضوع بسم الله من حرج من حرج موفيا بادن فلان في الصور لذلك لان حاله هو  
 فلان فاما عدمه وانقطع اذ لم يوصف العلم كان موصفا حقا مطلقا والموقف غير المطلق  
 فان قيل السراة لوقال لامرانه ان حرجا لانا في فانه يحتاج الى تحديد الاربع كلامه ولو كان  
 الاسد ما سئل العناء لك العلم برفع ما لا اذن مع قال ان حرج من هذه الدار حتى ياذن لي  
 فلهذا اما اختلاف في هذا الوجه لان كل واحد من الكلامين سأل ويجوز ان حرجا في قوله حتى اذن  
 محله الخطر الثالث بالعلم فانه يوصف له وقوله الا ان ياذن محله الخروج الذي هو مصدر كلامه  
 ومعناه الا حرجا ياذن في الخروج عن الخطر الثالث بالعلم فانه سأل كل واحد منهما رجل على كل اخر  
 ههنا فلهذا كان حكم الاسماء محالفا لحكم النسخ بالعلم وبما لا سيما يظهر معنى  
 الموقف كل حرج يكون صفة الاذن في كل حرج لا يكون سأل الصفة فهو موجب للحث  
 قال رضي الله عنه اعلم بان الاسماء نوعان حقيق ومجازية معنى الاسماء حقيق ما سأل وما هو  
 مجازية هو الاسماء المنقطع وهو معنى الكرم والعطف وسائر في قوله تعالى اعطوا  
 الكسار الاماني ان الكرم باطل وقال فانه عدو في الارز العالم ان الكرم العالمين  
 الذي خلقني وقال لا يسمعون بها لغوا الاسلاما ان الكرم سألما وقيل في قوله الا الذين

في قوله الا الذين







ان المراد ما سبق من الحد وقد سمي بمقتضى الكلام لدليل فيما لا يراد مقتضى مطلق الكلام  
 المراد على ان جعل المقدم في الذكر مقدر ما في الحكم سمي بذلك لدليل مع كونه في قوله الحد  
 الذي يراد على هذه الكساية لم يجعله عوفاً قاطماً فان المراد ان يراد به عوفاً ولم يجعل له عوفاً  
 ولذلك قوله ولو ان كلمة سمي من قبل كان تملها واحل سمي فان معناه لو ان كلمة سمي من قبل  
 واحل سمي كان له اما وضم الدام لنا على ذلك بعد انظر اذا سمي هذا الاصل فليس  
 السار المعنى والمعدل يصح موصولا ولا يصح مقصولا لانه من كان ساريا كان ساريا في الحكم الثاني  
 صدر الكلام كسار القيرر وسار القيرر وانما يحسن ذلك اذا كان موصولا وانما اذا كان  
 مقصولا فانه يكون معاً للحكم الثاني مطلق الكلام اما في الاسماء فان الكلام يتم موحا الحكم  
 ماحر وذلك بالسكون عدا او الاسماء الى كلام اخر والاسماء الموصولة من كلام اخر فانه  
 غير مستقل به فاما اذا سمي مقدم الكلام موحا الحكم فلا اسماء بعد ذلك يكون سحا  
 بطريق الحكم الثاني فلا يكون سحا مفعلاً واما الرظ فهو مبدل باعسار ان مع الوصول  
 لا المحل وهو العدل في كل الاعيان ويجعل تحله الدمه وانما يحسن هذا اذا كان موصولا  
 فاما المقصود يكون معاً للمحل غير هذا بالمحسوسات فان غلبوا القيد بل بالحل  
 في الاسماء تكون ما يعام الوصول الى مقدر من الارض متيناً ان اراد الله المدع عنه لو كان كساراً  
 فاما بعد ما وصل الى مقدر من الارض فله حقه بالعدل بل يكون معاً لمحل مدبر هذا ان  
 الرظ اذا كان موصولا فانه يكون معاً للحكم غير محله معرله السعي وهو لا يخلو مع الطلاق  
 والعيا وعر المحل بعد ما اسفر عنه فلهذا لا يعمل الاسماء والرظ مقصولا وعلى هذا فليسا  
 اذا قال العلاء على الف درهم ودينه فانه يصدق موصولا ولا يصدق اذا قال مقصولا لا قوله  
 ودينه سار فيه بعد ما وسد بل فان مقتضى قوله على الف درهم انما هو جواز الالف في رتبة  
 وقوله ودينه فانه سار في الواح في رتبة مخطها واما كما ان يكون بها الى صاحبها لا يحصل  
 المال فاما ان يكون مبدلاً للمحل الذي اخرج صدر الكلام انه الرتبة لصاحبه او غير لما اقتضاه  
 اول الكلام انه لا يتم على المهر من اصل المال الى الخط فاذ كان موصولا كان ساريا صحيحاً  
 واذا كان مقصولا كان سحا فكون معرله الرجوع عما اقره وعلى هذا لو قال لعم او وصي

الشتر والاكشف لا يخلو  
 مقصود به

عمر دراهم او اسلمني او سلمت الى او اعطيتني الا اني لم ارض فان قال ذلك موصولا لم يصدق  
 وان قال موصولا يصدق استحيانا لان هذا سار بعينه فان جمعه هذه الالفاظ بمقتضى تسليم المال له  
 ولا يكون ذلك الا مقصداً لانه كما ان يكون المراد به العقد محاراً بعد سعي هذه الالفاظ  
 للعقد فكان قوله لم ارض بعينه الكلام عن مقتضى ان المحار يصح موصولا ولا يصح مقصولا  
 ولو قال اني قد ارضيتم او قد تني الا اني لم ارض فذلك للخوار عند محمد لا للرفع والسعد  
 والاعطاء في المعنى سواء في جعلها سار الكلام ان لقوله اعطيتني وصدق فيها اذا كان موصولا  
 الا اذا كان مقصولا نظر بوجه سار بعينه وانما يوسف قال فيها لا يصدق موصولا ولا مقصولا  
 ان الرفع والسعد اسم للمعل لا سار ولا العقد محاراً ولا حقه فكان قوله الا اني لم ارض رجوعاً  
 والرجوع لا يعمل موصولا ولا مقصولا فاما الاعطاء فليس به العقد محاراً ان قال  
 عبد الله وعبد العتيبة وقال ابو حنيفة اذا قال العلاء على الف درهم الا انما يوافق لصدق  
 موصولا ولا مقصولا وقال ابو يوسف ومحمد يصدق موصولا لا قوله الا انما يوافق سار بعينه  
 فان مطلق لفظ الالف السعي صرفاً للحداد لانه هو العقد القالب به المعاملة بين الناس  
 وواجب ان يكون في هذه العيان فكان كما انه سار بعينه موصولا ولا مقصولا لا قوله  
 الا انما يورثه وكم في الوصول المقدم بل ان كان في نوع من المحار وهذا حقه ان اسم  
 الدراهم للموت وجعله في هذا الحما حقيقة والوجه في قول مقتضى عقد المعايير وجوب  
 المال بصفة السلامة والربا في الدراهم عسار الربا وانما يكون في نفس الدراهم والعرض عسار  
 هذا رجوعاً عن مقتضى اول كلامه والرجوع لا يعمل موصولا ولا مقصولا وصار دعوى العتق  
 التي كدعوى العتق المسع فان قال بعد هذه الحار به مقتضى عتق كذا وقال المسري بل  
 اسيرتها سلمها فان المانع لا يصدق سوا قاله موصولا او مقصولا خلاص قوله الا انما يورث  
 خمسة فان ذلك اسماً لبعض المقدر سار قوله الامانة وكذا قوله لعل ان على كخطه  
 من ميسر الا انما يورثه ان الرذاه لست بعنة الخطه والعيا كخطه اعنه اصل القطع والرواة  
 في الخطه يكون اصل الخلقة فكان هذا سار النوع لاسان العتق يصح موصولا كان او مقصولا  
 وعلى هذا لو قال العلاء على الف درهم من ميسر فان عبدان يوسف ومحمد هذا سار بعينه حقيقة

انفق خاف المديون





وهو المال المباشرة سبب الترام صورة وهو سر الجرم في موصولا لا مقصولا وان وجهه يقول  
 هذا رجع الى اول كلامه مستصغر على وجوب المال في دقة وهو الجرم لا يكون واحدا في رده المسما بالبري  
 فيكون رجوعا واما هذا لو قال العبدان على الف درهم من جارية ما عنيها الا ان لم اقصها  
 فان على قول لا يوسف ومحمد صدقوا اذا كان موصولا واذا كان مقصولا اسال المعرلة عن الجهة  
 فان قال لا الف على جهة اخرى سوى السبع فالقول قول والمال لا يرد على المعرلة لم يقصها  
 لان هذا ان يعتبر فانه ساجده في المعرلة في المطالبة بالالف الى ان يحضر الخاتم ليس لها  
 من شرط الخاتم او الاحكام العقد يكون غير المقصود مطلقا العقد وان يكون انما لاصلة  
 فيصح هذا السار من موصولا واذا كان مقصولا فان صدق في الجهة مستصغر للجهة  
 بصرها علم لم يصر اقراره بالبري ووجوب المال على ما العقد اقرارا بالعقد مكان المعرلة  
 مدعيا علم اسد اسلم المسع وهو مكوّن ليس بما جع عما اقر به فخطا القول قول المكوّن اذا  
 كذبه في الجهة لم يصب الجهة التي ادعاه وقد صح صدقه له في وجوب المال على وسائه الذي  
 قال انه من جارية لم يصبها ان يعتبر فلا يصح مقصولا وان وجهه يقول هذا رجع عما  
 اقر به انه اقرارا بول كلامه ان المال واحد في رده من جارية لا يوجب على اثرها لا يكون  
 واحدة على لا بعد العبدان المسع قبل التسليم ان اصرار كمالا يوجب على عنيها حال  
 بطل العقد وان يكون ثما واحدا وقوله من جارية باعنيها ولكن لم اقصها اساء الى هذا  
 فان الجارية التي هي عن ربه في الوقف على اثرها وما من جارية كضرها التابع الاول للمسيبي  
 ان يقول المسع عنها فعرضا ان جارية رجع عما اقر به من وجوب المال في رده  
 والرجوع لا يصح موصولا ولا مقصولا واما هذا قال اصحنا انهم الله في ثبات امره  
 اذا قال نعم فبصل هذا العبدان الف درهم الاصف فانه كقول هذا الصنف العقد جمع  
 الالف ولو قال على ان يصفه يكون باعنا نصف العقد بحسام انه ان اصفه انه بالاستئنا  
 بصر عما عدا واما وراء المستثنى واما ارجله على المسع دون البري وما وراء المسعي من المسع  
 نصف العقد بصر باعنا لجمع الالف فاما قوله على ان يصفه فهو معارض بحكمه  
 لصدر الكلام وبصر باعنا جميع العدم من ربه ومن المسعي بالالف وسعد من ربه معتبر

فرق بين الآتين

اذا كان بعد الاثر ان المصاريع مال المصارعة من مال المحور الكوب بعد اوان كل  
 واحد من العبدان مملوكا له فما انصا الجاه لنفسه بعد رجع تقسيم البري بعد وتقسيمه صار  
 باعنا نصف من المسعي نصف الالف كما لو بلغ منه عشرين الف درهم واحدها مملوكا له بصر باعنا  
 نفسه فيه كصحة البري اذا قسم على نفسه وفيه العقد الذي هو ملك المسعي وعلى هذا الاصل قال  
 ابو يوسف رحمه الله تعالى في رجل اوجع صفا محورا علمه ما لا فاسه ملكه انه يكون صافا لا يسلطه  
 اياه على المال باساق يده على مبيع نوعين اسحباط وعراسحباط فكون قوله احفظه  
 ما يامنه لنوع ما كان من جهة وهو المكنى وسائه تصرف منه في ربه مقصور علمه عن تناول  
 حتى العبر لعدم ما سوى الاستحباط لا اعدام علمه وعدم نفوذ الاستحباط لا اعدام واسه  
 على الخلق كون الصبي لا يحفظ وبعد اعدام النوعين بصره به لم يوجب ثبته من المال اصلا  
 فاذا اسه ملكه كان صافا مملوكا للمال في صاحبه على حاله في الصبي واسه ملكه وان وجهه  
 ومحمد رحمه الله قال لا تسلط فاعل يطلو وليس بعام حتى صار في مال السويج وقوله احفظ  
 كلام البري حتى العقد يستقل صحته بطريق الاستئنا ولكنه معارض بقوله دليل  
 الخصوص او بغير ما قاله الخصم في الاستئنا واما يكون معارضا اذ ارجع منه هذا القول  
 سرعا كدليل الخصوص ان يكون معارضا اذ ارجع سرعا فبصل التسلط مطلقا فالاستئناك  
 بعد تسلط من له الحق مطلقا ان يكون موحا للمضار على الصبي ولا على البالغ وما خرج من  
 المسائل على هذا الاصل بغير تعدادها من مهم ما اثرنا الله به في توجيهه الى ما سواه من  
**فصل** واما سائر الصور فهو نوع من السار يحصل بغير ما وضع له في الاصل  
 وهو على اربعة اوجه منه ما يبرر بغيره المستوص علمه في السار منه ما يكون ما يند له حال  
 المكمل ومنه ما يكون ما يبرر بغيره دفع الغرور ومنه ما يكون ما يند له الكلام  
 فاما الاول فهو قوله وورثه ابواه فلا ممة البتة فانه لما اضاف الميراث اليها في صدر  
 الكلام بين نص الام كان ذلك ما اراد ان ياتي ولا يحصل هذا السار بغير النص  
 على نصيبا لا يند له صدر الكلام بصر بصر الا في المستوص علمه وعلى هذا قال اصحابنا  
 في المصارعة اذا اتين في المال حصص المصارعة من الزبح ولم يترجعه ربه حار العقد فبا

في المصارعة اذا اتين في المال حصص المصارعة من الزبح ولم يترجعه ربه حار العقد فبا



واسمها بالان المصار وهو الذي سمي بالمرط والما للخاصة الى ان يصير خاصه وقد وجد وليس  
 نصيبه من الرخ ولم ينص المصار جارا للعقد اسمها بالان مقتضى المصاره المركة منها  
 في الرخ فبيان نصيبها نصيبه الاخر معلوما وكذا في ذلك المطوق به فانه قال في المصار  
 وكذلك المزارعه ان امر نصيبه من المصار فله ولم ينص الاخر جارا للعقد اسمها بالان المصار  
 وكذلك لو قال وصير او صير لفلان وفلان بالان في ذلك المزارع ما به فان ذلك يار ان  
 الاخر سمي به مزارعه فالنوص عليه وكذلك لو قال او صير لفلان في المزارع وغيره لم يرد من ذلك المزارع  
 فانه جعل هذا باسمه انما يقع من المزارع وكذا لو نص عليه واما النوع الثاني فيكون صير  
 الصرح على الله عليه وسلم عند عاقبه من غير نصيبه يكون باسمه لخصه باعسار جاره وان السار واحد  
 عند الحاجة الى السار فلو كان الحكم خلا ولا لغير ذلك لانه لو نص عليه لظهر وكذلك يكون الصرح  
 رضي الله عنهم عن من فيه الخدم للمسيح على المعروف يكون لفلان على نفسه بدالة حاله ان المسحوق  
 اطلق حكم الخاديه وهو خاديه واحد له وانه صرح او اجارته وهو بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سموا منه نصاعه فكانت عليهم السار نصيبه الكمال السكون بعد وجوب السار لفلان النبي  
 وعما هذا قلنا اذا ولد له الرجل له او لاه يطون محله فقال الاكبر اني فانه يكون ذلك اسما  
 منه ان الاخر ليسا لولد له لان نصيبه لولد له واحد دعوى سببه له هو منه لسا كونه  
 على وجه لا سبي واحسانا فاسكون على السار بعد حق الوجور لفلان النبي محله ذلك الصرح  
 بالنبي وعما هذا الكراما لفلان كاح الاول فيسكن كفل لفلان فانه بها باعسا وحالها  
 فاما ما سمي محله يكونها لفلان على جوار حول الجبا منها ومن الكلام وهو الاحارة التي يكون  
 فيها اظهار الرعيه والرجال فاما ما سمي من ذلك فاما النوع الثالث فيكون يكون المولى عن  
 الله عند رعيه العقد سبع وسري فانه جعل لفلان في النجاة ضروره دفع الغرور عن  
 يعامل العقد فان هذا الغرور اضرا باهم والضرر مد فروع ولذا لم يصح المحر الخاضع بعد الا ان  
 العام المستقر والناس لا يمكنون من استطلاع راي المولى كل معامله عامليه مع العقد  
 واما يمكنون من التصرف بمزاي العدم منه وسيدلون بكونه على رضاه محله سكونه  
 كما لصرح بالان ضروره دفع الغرور وكذلك يكون السبع عن طلب السبع بعد العلم

والكوت بعد وجوب البيان  
 دليل النبي

كما هو في المزارع

بالسبع كقول غيره اسقاط السبعه لضروره دفع الغرور عن المصري فانه يحتاج الى التصرف  
 في المصري فاما ان يحفل بكون السبع عن طلب السبعه اسقاط السبعه فاما ان يصح المصري  
 من المصريف او يفتقر السبع عليه بضرره فلدفع الضرر والغرور جعلنا ذلك في السبعه منه  
 على اسقاط السبعه وان كان السكون اصله عن موضوع للسار بل هو صده وكذلك يكون  
 المدعا عليه عن المصري كقول غيره لا اقراره اما دفع الضرر عن المصري فيكون من النوع الثالث  
 او حال الناكل وهو ما ساعد من العدم المستحق عليه بعد عكبه من اعيانه واما النوع الرابع فانه  
 فاما اذا قال لفلان على ماله ودرهم او ماله ودرهم فان ذلك يار ان الماهام من حسن المعطوف  
 عند ما وعده المصافي بلمره المعطوف والقول ان حسن الماهام قوله وكذلك لو قال ماله  
 وهو حظه او ذكر ماله او موزونا اخر واحج فقال انه او ماله بحاله عطف عليه ما هو نصير  
 فله من المفسر ويرجع اليه ان المجل لفلان ماله ونوب او ماله وساه او ماله وعنده وهذا  
 لان المعطوف عن المعطوف عليه فلا يكون المعطوف بغير المعطوف عليه نفسه وكذا يكون نصير  
 وهو نصير مقربه لان ماله ولو كان نصير لم يحسب ان الوجور بالكلام المفسر اما المفسر  
 ولما يقول قوله ودرهم ماله ماله عان ودلالة امام من حيث العان فلان الناس اعيان واحد  
 ما هو نصير عن المعطوف عليه في العدد اذا كان المعطوف بغير نفسه كما اعداد واحد في النصير  
 عن المعطوف عليه والاكفاء بذكر النصير المعطوف فاهم يقولون ماله وعشر دراهم على  
 ان يكون الكلام الدراهم واما اعداد وادراك الضرور مطلق الكلام ولزم العدد والاحاز عند  
 ذلك طريق معلوم عان واما اعداد واهدا فما يستلزم الدمه في عامه المقامات كالملك  
 والموزون وور بالامتنه الدمه الا في معامله خاصه كالسار فاما الامتنه الدمه قرضا  
 ولا سقا مطلقا واما امتن السليم او ما هو من معنى السليم كالسبع بالسار الموصوفه موحدا  
 واما من حيث الدلالة فلا ان المعطوف مع المعطوف عليه كمن واحد ماله المضاف مع المضاف اليه  
 ثم لا يضاف للغير من غير نصير المضاف مع المضاف اليه فلهذا المعطوف من كان سلقا للغير  
 نصير المعطوف عليه مع المضاف اليه كمن واحد ولكن هذا مما حوز ان يستلزم الدمه  
 عند مباسر السب بذكر المعطوف والمعطوف عليه كالمسلم الموزون واما ما بالنسب فقد

او البذل منه

كما هو في المزارع

كما هو في المزارع

كما هو في المزارع



الاسماء الدائمة مدكو المعطوف والمعطوف عليه مع الحواشي المفسرة المعطوف عليه والحق كبحاج  
الذكر انما هو في هذا المجلد المعطوف علم مفسرا بالمعطوف ههنا وانما هو انما لو قال  
لقد ان على ما به وبنده دراهم انه يلزمه الكل من الدراهم وكذلك لو قال ما به وبنده انوار او علم او اس  
او بنده عند لانه عطف احد الخليل على الاخرى ثم عطفها مفسرا والعطف للاسما من المعطوف  
والمعطوف علمه فالعطف المذكور يكون مفسرا لها ولذا لو قال له على احد وعمره في رها والكل  
دراهم لانه عطف العدد المتيهم على ما هو واحد مذكور على وجه الابهام وقوله درهما مذكور على  
وجه التفسير فيكون مفسرا لها والاختلاف في قوله على ما به وبنده في الاختلاف في قوله ودرهم  
وقد روي عن ابي يوسف انه اذا قال له على ما به وبنده وبنده وبنده فالمعطوف يكون مفسرا للمعطوف  
علمه خلاف ما اذا قال ما به وبنده لان قوله ما به وبنده انما جعلناه مفسرا لعنسا رات  
المعطوف والمعطوف علمه كشي واحد وهذا مجموع كل ما يحيل نفسه وان معنى الاتحاد  
بالعطف عليه مجموعا ما لا يحيل نفسه مطلقا كالعند لا مجموعا مع الاتحاد يستلزم العطف  
ولا يصير المحل بالمعطوف فيه مفسرا **باب النسخ جواز او مفسرا**  
قال شيخنا الله عنه اعلم ان الناس يخلو في معنى النسخ لغة فقال بعضهم هو عبارة عن النقل من مكان  
الغائب الى المكان اذا علمت من موضع الى موضع وقال بعضهم هو عبارة عن الانطال من قولهم  
سبح الله من الظل الى الظلته وقال بعضهم هو عبارة عن الازالة من قولهم سح الرياح الانوار الى  
الارض والتمنا وكل ذلك محار لا حصة فان حصة النقل ان يكون من شيء الى موضع اخر  
ويجب التماس ان يكون هذه الصفة ان لا تصور نقل عن المكنون من موضع الى موضع اخر وانما  
صور انما يسله في المحل الاخر ولذلك لا حكمة في ان لا تصور نقل الحكم الذي هو مستوح الى  
ما به وانما المراد انما يسله من وعاء المستقبل او نقل المتعبد من الحكم الاول الى الحكم الثاني  
وكذلك معنى الازالة فان الازالة المحر عن مكانه لا عدم عنه ولكن عنه ما في المكان الثاني  
وبعد النسخ اسى الحكم الاول ولو كان حصة النسخ الازالة لكان مطلوب هذا الاسم على كل ما يوجد  
فيه الازالة واحد لا يقول بذلك كقولك لعط الانطال فان النقل لا يسله لانه فكيف يكون  
حصة النسخ الانطال وقد اطلق الله تعالى ذلك الاسماء بقوله انا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون

في النسخ جواز او مفسرا  
في النسخ جواز او مفسرا  
في النسخ جواز او مفسرا  
في النسخ جواز او مفسرا  
في النسخ جواز او مفسرا  
في النسخ جواز او مفسرا  
في النسخ جواز او مفسرا  
في النسخ جواز او مفسرا

يعرف ان الاسم على بقوله ما نسخ من له او نسخها من غيرها او نسخها او نسخها ما قبل فيه انه  
عبارة عن السد من قول الغائب نسخ الرسم اي يذلل رسوم اخرى وقد استعمل هذا المعنى  
بعض من صنف هذا الباب من مشايخنا رحمهم الله وقالوا انما هو لفظ السد لانه انما رفع  
الحكم المنسوخ واقامه النسخ مقامه في ذلك ليقام البقاء والله تعالى عال بما في القلوب من العلم  
وعند ان هذا هو منه وعبارة السد من مصوص علمه الغراب قال تعالى واذا بدلنا امة مكان  
اخره واذا كان اسم النسخ من عبادة معلوما بالنسخ محله عبادة عما يكون معلوما بالنسخ الصالحين اول  
الوجود هو في حواشي ما من محض ان الله تعالى عالم بحقوق الامور لا يعرف عنه سقا لانه في انطال  
الامر شي وبهنا نقار ذلك على الماسد من عمار يقطع القول في من من علمه الوجه وكان  
النسخ ما نال له الحكم المنسوخ في حواشي ما من محض ان الله تعالى عالم بحقوق الامور لا يعرف عنه سقا لانه في انطال  
بعد ما لو لم ينزل النسخ من علمه الغراب لانه انما هو عالم بحقوق الامور لا يعرف عنه سقا لانه في انطال  
منه ما قبله سميته ولكن في حواشي الغائب جعل جعله جبايه عما معنى انه تعبير حصة من نسخ حصة  
العصا حتى ان كان ذلك مونا بالاحل المصوص علمه في قوله فاذا احاطوا بالحكم لا ساحرون ساعه  
والاستعداد من من فهم معنى السد بل هذه الصفة عرفت ان السد من المدام الدار من المذهب  
عند المسلمين ان النسخ حادثة الامر والهي الذي يجوز ان يكون باسا وجوز ان لا يكون على ما سمي في  
فصل محل النسخ وعلى قول اليهود النسخ الحور اصلا وهم في ذلك من عمار من قولهم ما في  
النسخ عفا او قروا في حواشي سقا ووقفنا وقد قال بعض من لا يعتقد بقوله من المسلمين انه  
الحور النسخ الصا واما ما في قوله من النسخ في اصله ولا وجه للقول الاول اذا كان الغائب  
من بعد الاسلام فان ربه محمد صلى الله عليه وسلم ما به ما قبلها من الرابع فكيف يجوز هذا القول  
منه مع اعتقاد هذه الرتبة والماي باطل انما هو قوله ما به من الله او سميها وقوله  
واذا بدلنا امة مكان امة لفظه على حواشي النسخ وانتساح النسخ الى من المعد من رتبة  
النسخ الى الكعبة امر طاهر انكم عاقل مقول من يقول لم يوجد باطل من هذا الوجه فاما من  
قال من اليهود انه لا يجوز نظروا الموقف اسد ياروي عن موسى صلوات الله عليه انه قال  
سكوا بالنسب ما دامت السما والارض وعبوا ان هذا مكنون الموراد عندهم وقالوا قد



عندنا بالظن والموح للعلم وهو خير النوار عن موسى صلوات الله عليه قال ان شرعتي لا  
لا شيء كانه عول ان ذلك من علمكم بالعدل المتوار عن رعون انه رسول الله بهذا الطريق  
طعنوا في رساله محمد صلى الله عليه وسلم وقالوا من اجل العول السب لا حور صدقه في الكوران  
بان محمداً مد على صدمه ومن لم يرد ذلك منهم عمداً قال الامر بالسب لعل على خسر الماوريه والهي  
عن النبي لعل على محمداً منهى عنه والسب الواحد لا حوران يكون حسنا ومسيحا فالقول بحوار السب  
قول بحوار البدله وذلك لما صور من كهل عواول الامور والله تعالى عن ذلك بوجهه ان  
مطلوب الامر من بعض الناس في الحكم وكذلك مطلق الهي وهذا احسن ما اعطاه الناس فيه  
فلنورد ذلك ميراث المصريح بالساد ولو ورد نص بان العول السب حرام عليكم اسدا لم يحر  
نسخه بعد ذلك حال وكذلك اذا سئل عن بعض مطلق الامر لو كان ذلك موقفاً فليعلم  
ان كان بامر الله تعالى في بعض مطلقا كان حسن اطلاقه عن ذلك الوقت وفي ذلك  
الهام للخلل مما سمع من الله تعالى في القول به اصلا وحسنه من طريق الوصف  
انواع الحكم على ان حوار السب من الاحقر والاحقر قد كان في سرعه ادم صلوات الله عليه و  
حصل السائل من السب ذلك بعد ذلك حوار لا سماع من هو بعض من المراء وقد كان في سرعه  
فان حوار من الله عن بعض مطلقه وكان سماع بهام السب ذلك الحكم في الحور لا حذر يستمع  
من هو بعض من السب حوايته وان الله عز وجل بان يقول صلوات الله عليه حرم سا  
من المظنومات على الله وان كان ذلك صار حراما عليهم كما احرم الله تعالى في قوله كل الطعام  
كان حلالا في اسرائيل لانه والسب ليس لا حرم المباح او ابله الحرام وكذلك العول السب  
كان مباحا قبل من موسى عليه قاهم بواقي عونا على ان حرمه العول السب من سرعه موسى عليه  
واما يكون من سرعه اذا كان سرعه شرولا لوج علمه فاما اذا كان ذلك من سرعه على هذا  
الوجه الصافي فانه في بعضه انه سرعه فاذا حار سور الحرقه في سرعه بعد ما كان  
مباحا حار سور الخلق سرعه من احوال المدا له غايه حرمه ومن حرم المعقول الكلام من  
وجهن احدهما ان السب في المبروعات التي حوران يكون مبروعا وحوران لا يكون معلوما ان هذه  
المبروعات سرعه الله تعالى على سبب الاسله لعنا حتى مبرم المظن من العاصي ومعنى

الاسله كملوا باحلاف احوال الناس باحلاف الاوقات فان هذه الاسله حكم بالعه  
وليس ذلك الاسعه للعناد في ذلك احلا او احلا لان الله تعالى ان لم يجمع المصار والمناج  
وما لا مسعه فيه اصلا يكون عشا صا الحكمه قد يكون المسعه في اسار شرع وفي سرعه  
في وصا حركات الصوم في النهار والعروا السمر او طلوع الجوم كما هو مذهبهم وفي الصوم  
بعد ذلك في خلاف احوال الناس كوجوه احوال المراء في حاله الحصر واسفار ذلك  
بعد ما ظهر في الانبياء لوصف على ذلك الوقت فيه بان قال حرمت عليكم العول السب منه  
م هو مباح بعد ذلك ان سبها وكان معنى الاسله في محققا ولم يكن فيه من معنى البدله في ذلك  
عند اطلاق اللفظ في الحرم م السب بعد ذلك اذا سمعت من الحرم الذي كان معلوما عند السار  
حين سرعه لا يكون فيه من معنى البدله في بل يكون مباحا للمخاطب في الوقت جمع عاوه وسيله  
سدل السب بالمرض والمرض بالصحة وسدل الغنا بالفقر والعمر بالغنا فان ذلك استل  
بالظن الذي قلنا الله اسار الله ما ابره على سبنا صلى الله عليه وسلم وقال لما خلقنا الانسان  
من نطفه امشاج فبقوله والمان ان السب سار بعد الحكم وذلك عيت عنا لوصف لنا في  
وقت الامر كان حسا لا شويه من معنى القبح في ذلك ان ائنه بعد ذلك بالسب والمان  
ذلك ان السب اما يكون مباحا حوران يكون مبروعا وحوران لا يكون مبروعا ومع السب مطلقا  
يحمل ان يكون موقفاً ويحمل ان يكون موقفاً احلا على السوا لان الامر بعض كونه مبروعا مبروعا ان يكون  
موقفاً بقاء مبروعا واما السب بعد السور يدل على حرمه في او بعد الدليل المبرل فاما ان يكون  
ذلك احلا بالامر فلا لاجبار المبرعه بالامره كما حار الشخص وذلك لا وجه لبقاء واما  
لوجه حرمه في البقاء بعد ذلك بقاء الله تعالى اياه او ما بعد ان سب الغنا فاما ان الاما  
بعد الاجاء ان يكون فيه من معنى القبح وان يكون لعل البداء والحمل عواول الامور بل يكون ذلك  
سا ما مله نعا الحرم الذي كان معلوما عند المخاطب لوجه حرمه وان كان ذلك عينا عنا فذلك  
السب في حكم السب فان سدل على هذا بقا الحكم فدل ان يظهر مباحه لا يكون مبروعا في عالم  
لم يكن هذا لعل مبروعا لا يكون مبروعا به ولا دليل سوى الامره فليس اما في حرم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك القول بقاء بعد الامر ان يكون مباحا في حال حوران ببول الوحي



ما يشيخه ويسير به مدد بقائه الا ان الواحد علنا المتكلم ما ظهر عندهما الا ما هو عني عن العالم  
 يظهر لما مدد النقاء بمرور الساج بمرضا العلية وكذلك بعد رول الساج قبل ان يعلم الخاطب  
 به وهو بظهور المعقود بعد ما عار عن انما به يكون ما استحقاق الحال ان تدل على موجب  
 لبقائه جيا وكذا جعله في حكم الاحياء على ما ظهر لما حصر بين انتماء مدد حيوته بظهور يوم  
 فاما بعد وفاء الرسول على لم يوافق احمال السج وصار النقاء باسنادا منقطع به وهو السج  
 لا يكون الا على السان من رول علم الوحي وانما هو لرد ذلك بعد ما قص رسول الله صلى الله عليه وسلم من رول  
 هذا لا يكون السج في اصل الامر ان الحكم المات الامر على الامر فصار مدد السج مدد بل الامر  
 بالهي فلهذا وهكذا يقول فانه ليس السج بغير الامر بوجه من الوجوه بل الحكم المات طاهر  
 ساج على ما هو معلوم لما فانه كان محور النقاء بعد هذه المدد باعسار الاطلاق الذي كان عندهما  
 فاما في حوال الساج فهو ما مدد الحكم كما كان معلوما له حقيقته والحق هو يوم المعروض  
 الدامر والحكمة لا ماته بعد الاحياء فانه ساج المدد من غير ان يكون من تعرض لاصل الاحياء  
 والاما على علم من مدد النقاء واعسار ما هو طاهر لما يكون فيه مدد بل صم الحق بصفه  
 الوفاء واما محقق المسافه من السج والحسن في محل واحد وهو واحد فاما في وصفه وتكلم  
 المحمود الذي انكره لا سوجه الخطار على من لا يقبل من صي او يحول من سوجه علمه الخطار  
 بعد ما علق كون كل واحد منهما احصا احصا في الوقت والاحصا في المحل وهذا الا احوالنا  
 عند بل يكون السج مدد لنا على ما سئل من احوالنا من العلم بمدد النقاء والمتمل له لا يكون  
 مودنا الى الجمع من صفه السج والحسن فانه تعالى عن ذلك مكان في حقه سانا محصا لمدد بقا  
 المبرور مع مكره المخصوص عليه من رعه وما اسد لوانه من السج لا كان رجع عندهما بعد ما  
 سئل ساله رسل عليهم السلام بعد موسى بالانار المعجم والدليل القاطعه ودعواهم ان ذلك  
 في النوراه غير سموعه منهم لانه مدد ساج السان من مدد ساليه اتم خرفوا النوراه  
 وراوا فيه ونقصوا وان كان الله تعالى لا يسا الا بالفضل المتوار و ذلك الوجود في النوراه  
 بعد ما فعلت كذا فصر في سراسد ما فعل من العدل للدرج واحراق اسفار النوراه وفي المسله  
 كلام كثير من اهل الاصول ولما اصرها هنا على قدر ما فصل باصول الفقه والقصور من

انما الاشياء على ما هي في الواقع

ما هذه المسله هي ما سرت عليها من اصول الفقه **فصل** في بيان محل الفقه  
 قد ساج ان حوال السج محصر باحوار ان يكون مبرور عا وكوار ان لا يكون مبرور عا وهو ما يحتمل الوقت  
 نصاع كونه مبرور عا انه ساج مدد بقا الحكم بعد انما المدد لا على مبرور عا فلا بد من ان يكون فيه  
 احمال الوقتين وهذا السان يظهر انه كان موقفا فلا بد من ان يكون محملا للوقتين فصا في  
 هذا ساج انه ليس اصل التوحيد احمال السج بوجه من الوجوه لان الله تعالى باسمه وصفاته  
 لم ير ان كان ولا ير ان يكون مبرور عا انه صا في حكم عالم حقا في الامور فلا احمال للسج في  
 هذا بوجه من الوجوه الا يرى ان الامر بالانار بالله ولسه ورسله لا يحتمل الوقتين بالصانع  
 لا حوار ان يكون مبرور عا كمال من الاحوال وعلى هذا قال جمهور العلماء لا السج في الاخبار ايضا  
 يعنون معاني الاخبار واعتقاد كون الخبره عامما احصيه الصادق والحكم كذا في ما يقول بعض  
 اهل الزنج من احمال السج في الاخبار التي يكون المسقبل لطاهر موله نحو الله ما شئت  
 ولما يقول الاخبار لانه جبر عر حود ما هو ماض وذلك ليس فيه احمال الوقت والاحمال  
 ان لا يكون مبرور عا او خبر عما هو موجود في الحال وليس فيه هذا الاحمال ايضا وحدهما هو  
 كاس في المستقبل حوال الاخبار بعيام الساعه وليس فيه احمال ما ساج من البرد في حو  
 السج في من ذلك يكون مولا حو رالدرب والعلط على الخبره الا يرى انه لا يستعمل في حال  
 اعتقد والصدق في هذه الخبره في سلكهم لاعتقد واقفه القدر بعد ذلك القول حو رالسج  
 في معاني الاخبار يورد في هذا الاحمال وهو البدء والجهد الذي يدعيه اليهود في اصل  
 الفقه فاما قوله نحو الله ما شئت بعد مبرور الحسن بالاجيار والامانه وقصره ريد من سلم  
 فاجب نحو الله ما شئت ما اراد من الوجوه وسبب ساج السان في فعل هذا سبب ان المراد  
 ما حوار ان يكون موقفا وان المراد البداهه ونحو حو رذلك الاخبار ايضا فان سبب البداهه فيه  
 حتى مدد من عدم حفظه في قلوب القاصد كما في الكتب المقدمه واما الحو رذلك معاني  
 الاخبار على ما قررنا واما محل السج الاحكام المبرور عا بالهي والامر ما حوار ان لا يكون مبرور عا  
 وكوار ان يكون مبرور عا موقفا وذلك سبب اربعة اقسام قسم منه ما هو مود بالصدق وقسم منه  
 ما ليس بالصدق بل لا لم الصد وقسم منه ما هو مود بالصدق وقسم منه الاقسام الثلاثة ليس فيها

راجع



احمال السبع ايضا واما احمال السبع في القسم الرابع وهو المطلق الذي يحمل ان يكون موثقا  
 وحمل ان يكون موثقا احتمالا لا غير السواء فاما بيان القسم الاول في قوله وحامل الدين يعول  
 فهو الدين كقولنا ان يور الساعه معه يصير على الناس وكذا في قوله حال الدين فيها ان الار  
 بعد التصريح على الناس ان الوقت فيه بالسبع لا يكون الا على وجه البدء وظهور العلق  
 والله تعالى عن ذلك وما من الناس من يدله ان السبع في الرابع بعد ما مضى رسول الحكم  
 مسبقا عليها فانه ليس فيها احمال السبع / ان السبع لا على السار من سار على الوحي وقد  
 يدل على مقطوع به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حاتم الدين وانه السبع لم يبق احمال السبع  
 بعد هذه الدلالة فما كان يريه له حرم قص ويطرح من الحلو فان الدار الاحرى بعد  
 يدل على مقطوع به انه / افتاء لها واما القسم الثالث فمعناه في قول القائل ذلك ان فعل  
 كذا الى مائة سنة فان الله قبل من قبل المدة يكون من ان البدء وليس به ان الادب الاول كان  
 علقا من قبله بقاءه الامر والسبع الذي يكون مودنا الى هذا لا حور العول في احكام المربع  
 ولم يرد شرع هذه الصفة فاما القسم الرابع فمعناه في العبادات المفروضة سر عا حداثا  
 جعلها السبع سائر ذلك فاما حمل الوقت على الاداء الدائم باعتبار الامر في  
 الاسان التي جعلها الله تعالى سائر ذلك فانه لو قال جعلت والشمس سائر حور صلاه  
 الظهور علم الى وسيد كان سبعا ولو قال جعلت هون السهر سائر حور الصوم علم الى  
 وسيد كان سبعا وهذا في الاصل ما حور ان يكون سريعا وكوران يكون مكان السبع فيه  
 سائر المدة تقار الحكم وذلك جازع سائر ما سائر من المعنى ان معنى الاسداء والمعقبة  
 للعبادة شيء مختلف باختلاف الاوقات والاشياء والناس في احوالهم والى ان يدل الاجازة  
 للبقاء بمول السبع ووجه المطلق السبع المسري والوجه الثاني في قوله يدل على  
 سبق او عدم دليل المرسل وهو موجب السبع في المسري والوجه الثاني في قوله يدل على  
 والكون السبع يعرف بالامر والالحكم الذي هو موجه وامسح حور السبع فما تقدم من  
 الاقسام كان اجتماع معنى القيمة والحسن واما محمول ذلك وفي احداهما وفي حور ما يكون  
 حسنا لعنه لا حور ان يكون سبعا لعنه بوجه من الوجوه فان سائر الناس في الحمل امر مذبح

ولده وكان الامر لا على احسن حكمه السبع ذلك كان ميسرا عن حكمه مع تمام الامر حتى وح  
 دح الساء فدار عمة واسكن الله من ذبح الولد الذي به السبع كان له لدا عا فصح وقد  
 فلقم باجماعهم ووجه واحد فليس كذلك فاما القول بالسبع الحكم الذي كان سائر  
 بالامر وكف تعالى وقد ساء الله محققا روياه بقوله وبادناه ان ابراهيم قد صدق  
 الرواية اي حقت ما امرت به وبعد السبع لا يكون هو محققا ما امرت به ولكنا يقول الساء كانت  
 مداة فان الله علم في قوله وقد ساء بلح عظيم على معنى انه عدم على الولد في قول الحكم الوجوب  
 بعد ان كان الاحار بالامر مصافا الى الولد حسم لم يمس بها الى عمر تعديه اخر نفسه بان عدم  
 علمه حتى عدمه بعد ان يكون حرج النهم من الرامي الى المحل الذي قصد واذا كان قد ابر هذا  
 الوجه كان هو مسئلة الحكم الناس بالامر فلا نسقم القول بالسبع فيه ان ذلك على الله الذي  
 هو صمد الامر فلا تصور احكامهم وفي واحد فان سائر في حكمه اضافة الاحار  
 الى الولد ان لم يكن ذبح الولد فليس هو كصوم معنى الاسداء في حور الحمل حتى يظهر منه  
 الانقاد والاسلام والصبر على مائة من حرقه العلق على ولده وفي حور الولد بالصبر  
 والمجاهدة على معرة الذبح الى حال المكاسفة ومنه اظهار معنى الكرامة والفصلة للحمل على الولد  
 علمه بالاسلام لور العالمين والولد ان يكون مونا لله والله اسار الله في قوله فلما اسلم  
 اسقو حكم الوجوب الساء بطريق العدل المولد فان قد ساء والقداسم لما يكون احسا  
 بالسبب الموجه للاصل فيه من عدم السبع هذا لعدم ربه فانه سائر من ساء الواحد وح  
 وح الساء مداة كان الواح فاما الولد حرام الذبح فمعناه الله اوجه للقول انه كان سبعا  
 ثم على هذه علم سائرهم الله حور سبعا الاحصاء لا على كحور سبعا الا على الاحصاء وذكر السابغ  
 في كتاب الرسالة ان الله تعالى فرض قرائن سبعا واهرى سبعا ربه وحققا لقائه في سبعا  
 اصحابه انه اسار بعد هذا الوجه الحكمة السبع وقال بعضهم بل اراد به ان السابغ احصى المسوخ  
 وكان الخور سبعا الاحصاء لا على واسدوا فبقوله تعالى ما سبعا من له او سبعا ما سبعا  
 وما السابغ المراد ان السابغ اصل من المسوخ وعرفنا ان المراد انه حور سبعا انه احص  
 وعلمه اصح موضع اثر فقال لا ان حقت الله علم الاله ولكنا سبعا بقوله تعالى نحو الله ما يشا

في قوله فاما الولد حرام الذبح  
 فمعناه الله اوجه للقول انه كان سبعا



ونسبنا لنفسه يكون الناحي لكونه المنسوخ لكونه على هذا النص من غير دليل المعنى  
 للمدعى على جوار السج وهو ما امر به الله من الاستدعاء والفتل ما فيه من معناه لما على الخلا او  
 احدا لا فصل بينهما بعد يكون المسبقة بان في الفعل انما هو واحد على البدل وانه في الفعل انما  
 هو اسوق على البدل لا يرى ان الطيب سئل المرص من الغدا ان كان حسي ما يعلم من مسبقه فم هو  
 ما من مدعى الحكم على وجه لو كان معروفا بالامر كان صحيحا مستعما وفي هذا لا وروى عن الفعل  
 والا حقا ولا حقه لهم في قوله الآن جعل الله عنكم فان السج في ذلك الحكم نفسه كان بعدا من  
 الفعل الى الاحق وهذا لا يدل على ان كل سج يكون بهذه الصفة الا ترى ان جدارها كان في الاستدعاء  
 هو الجبر والاذى باللسان ثم السج ذلك الخلد والرجع واسكن ان الناحي اسئل على المذبح وحياء  
 عن معاذ وارجع في قوله وان يصوموا حتى ياتكم من مكة كان هو المحرم للصوم والعدم  
 ثم السج ذلك المرص للصوم عرفا بقوله ثم بعد ذلك المهر فليس فيه والسج حكم اناته الجبر بالحيث وهو  
 اسوق على البدل استدعاءه قد اقرض على العباد بعض ما كان مبرورا عما لا يصلح الفرصة والبرام ما كان  
 صلاحا يكون سؤالا محالة وهذا ليس به لغير المراد من قوله بان يحرم منها الاحق على البدل فان الحج  
 ما كان ارضا قبل دخول قوله تعالى وبه على الناس حج البيت من كل مسلم صدقنا الى اذ اياه ثم صار  
 الاداء ارضا هذه الاله وهذا الشوق على البدل بوجه ان ذلك الخروج الى الحج يكون احق على البدل  
 من الخروج ولا اسكال ان الخروج الى الحج بعد التمكن من البرك وهذا ليس صغف استدعاءهم  
**فصل** في ما يربط السج فان صلى الله عليه وسلم اعلم بان يربط جوار السج بعدا  
 هو التمكن من بعد الفل فاما الفعل والتمكن من الفعل ليس يربط وعلى قول المعتمد التمكن من  
 الفعل يربط وحاصل المسئلة ان السج ما يربط بعدا الفل في الفعل بالبدل بانه ولا احدهما  
 وهو بعدا الفل على الحكم بان فكان بعدا الفل هو الحكم الاصل منه والفعل بالبدل كجوار يكون  
 السج ما بالبدل فيه وكجوار ان يكون عندنا وعلى قوله السج يكون ما بالبدل الحكم في حال العمل  
 وذلك لا يجوز الا بعد الفعل او التمكن منه حكما ان التمكن بعد التمكن فيه يربط من بعد فلا  
 لعدم به معنى ما يربط الفعل بالسج فالوا ان العمل هو المقصود بالامر والهي الا ترى ان  
 وروى في هذا الفعل على قول القائل افعلا كذا ولا افعلا كذا وحقق معنى الاستدعاء في

الدعاء الى العبد  
 الى الدعاء بان يربط

ران

الفعل ايضا معهما انه هو المقصود والسج قبل التمكن من الفعل لا يكون الا بطريق البدء الا ترى  
 ان الاستدعاء يقول قد امرت عندك ان سئل عدا كذا ثم يدان فيهمس عنه وهذا انما هو  
 عما امر سئل قبل التمكن من الفعل بان يظهر له من حال الامور به ما لم يكن معلوما جازيا بامر به  
 لعلمنا انه بالامر ما اظهر من الامور احيانا الفعل بعد التمكن منه الاصل اذا التفتل يكون الاحق  
 النوع والبدء على الله تعالى الحور يفتل ان يكون السج قبل التمكن يورى الى ان يكون الشيء  
 الواحد حسنا وصحيا في وقت واحد لان الامر دليل على حسن فعل الامور به عدا الامكان  
 والهي قبل التمكن دليل على قبح فعله في ذلك الوقت نفسه بوجه ان السج ما يربط بعدا الحكم  
 على وجه كجوار يكون معروفا بالامر ولذا اطار السج في الامر والهي دور الجبر والسج قبل  
 التمكن لا يصح معروفا بالامر فانه لا يستقيم ان يقول افعلا كذا الى ان لا يكون مكسما به لا يفعله  
 بعد ذلك فعر ما ان السج قبل التمكن الحور ومحسنا في ذلك الخلد المهور ان الله تعالى فرض على  
 عباده خمس صلوات في ليلة المعراج ثم السج ما راد على الخمس لسؤال رسول الله صلعم وكان ذلك  
 لشيء قبل التمكن من الفعل الا انه كان بعد عدا الفل عليه فرسول الله صلعم هو الاصل لهذه  
 الامه واسلانه عدا فله على ذلك والمعنى لقوله ان الله تعالى ما فرض ذلك عزما وبالحقول  
 ذلك الى راي رسول الله ومشيته ان في الحديث ان رسول الله صلعم سأل المحمدي على امته عزيمه  
 وما راي الصال ذلك وبكيفية ربه الله حتى انتهى الى الخمس ففعله لو سأل المحمدي ايضا فقال يا  
 اسحق من ربي في هذا سال انه لم يكن ذلك معوضا الى احسان بل كان سجا عا وجه المحمدي سؤالا  
 بعد الفرصة ومنهم من استدرك بقوله بعد موا سريدي كواكم صدقة الى قوله فاذم بفعلا او بان  
 الله عليكم فان هذا سج الامر قبل الفعل واللهم يقولون كان هذا السج بعد التمكن من الفعل  
 وان كان قبل ما سار الفعل والاحلاف في توار ذلك والاصح هو الاول وان السج ما يربط وجود  
 جز ما ساول الامر بالفعل فان قول القائل افعلا كذا في مسبقا عما ركم كجوار سجد بالهي  
 عنه بعد مصي جز من العرو لولا السج لكان اصل الكلام مسا والجمع العرفا بالسج يقبل ان كان  
 المراد الاستدعاء بالفعل في ذلك الحور خاصة ولا سوف ومعنى البدء او الجمل يعاقبه الامر  
 فكل ذلك السج بعد عدا الفل على الحكم واعتماد الحصة فيه قبل التمكن من العمل يكون سائلا



المراد كان بعد العمل عليه الى هذا الوقت واعفاده العرصه منه دور ماسر العمل  
 وانما يكون ماسر العمل معصوما لم يتغير به والله تعالى عن ذلك وانما المقصود انما  
 الله تعالى به عباد الاسلام والاسلام بعزم القلب واعفاده الحقيقه لا يكون دورا لاسلام  
 الا بعد العمل عليه وانفساد الحقيقه منه وكذلك العمل الذي لا يكون العمل به الا بعد العمل  
 يكون لاسلام قبل العمل بعد العمل عليه واعفاده الحقيقه منه ويكون ذلك حسنا لا شوبه  
 من معنى القبح من ذلك الامر الذي يرد الشيخ عقيبته قبل العمل من العمل ويعتبر هذا بالحياء  
 الشخص فقد تيقن انتهاء مدته حيوة بالمور قبل ان يصر مسعفا كونه اما ان يظن انه بان يعقل  
 ميتا او بعد الانفصال قبل ان يصر كحيوة **أخذ** لا يقول الله بملكه بمعنى البدء او ان يجمع  
 معنى الحسن والقبح بوجه ان الواو ضمنا قد يامر عبده ومعصونه من ذلك ان يظهر عند  
 الناس حسن طاعته وانقياد له من هنا عن ذلك بعد حصول هذا المقصود قبل ان يملك  
 من ماسر العمل **العمل** الذي لا يملك البدء منه وان كان ممن حور عليه البدء فلان العمل  
 الشيخ قبل العمل من العمل بعد عزم القلب واعفاده الحقيقه هو هذا للبدء حور العمل عليه  
 البدء اول وانما يجمع الحسن والقبح في شي واحد اذا كان ما موداه ومنه باعنه في وقت واحد  
 وذلك لا يكون مع ان الحسن مطلقا ما حسنه المخرج والقبح ما قبحه المخرج يعرف ان  
 بام الحسن على ما يرتجون انما يظهر عند ماسر العمل والاطلاق لبعض هذه الكلمات  
 ثم بالافاق حور الشيخ بعد العمل من العمل قبل حقيقه العمل ان بعض الحسن منه كامل من حب  
 عند القلب واعفاده الحقيقه منه وكذلك قبل العمل ولا يقول بان هذا السان الحور  
 معروف بالامر فانه لو قال **فعل** لكان وقت كذا ان لم يسمه عند ذلك لكان ماسر  
 معلوم قوله **فعل** لكان وقت كذا ان لم يسمه ويكون المائدة في الحال هو القول بالقلب  
 واعفاده الحقيقه منه وكذلك حور ماله بعد الامر بطريق الشيخ **صل** في بيان  
 التاسع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم بان الحجة ان الله الكتاب والسنة والاحكام والعقاس ولا  
 خلاف من جمهور العلماء في انه الحور الشيخ الكتاب والسنة والعقاس وكان الشيخ من اصحاب  
 السابق حوز ذلك والانما ظن من اصحابه كان يقول الحور ذلك لعقاس الشبه وكور عقاس

ان في الدنيا ما لا يكون في الآخرة  
 بالعلم به ما لا يكون في الآخرة

٩٤

مستخرج من اصول كل ماسر هو مستخرج من القرآن حور الشيخ الكتاب والسنة وكل ماسر هو مستخرج  
 من السنة حور الشيخ السنة به لان هذا في الحقيقة في الكتاب والكتاب في السنة بالسنة فيكون  
 الحكم على هذا العقاس الحقيقه يكون محال له على الكتاب والسنة وهذا قول باطل باعاف  
 الصحابة رضي الله عنهم بعد ذلك والمجرب على بر الراي بالكتاب والسنة حتى بان حور هو حدث الحسن كذا  
 ان بعض منه برأينا وفيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال علي بن ابي طالب لو كان الدين بالراي لكان  
 باطل الحقا وولي بالشيخ من طاهري ولكن راي رسول الله صلى الله عليه وسلم في عا طاهر الحقا وور باطيه  
 فلان العقاس كونه ما كان اوضح العلم فكيف يسميه ما هو موجب للعلم قطعاً وقد سأل الشيخ عن  
 مدته نقاء الحكم ولونه حسنا الى ذلك الوقت ولا مجال للراي في معرفة انتهاء وقت الحسن وما  
 ادعاه من ان هذا الحكم يكون ما بالكتاب فكلام ضعيف فان الوصف الذي به يرد الفروع الى  
 الاصل المنصوص عليه في الكتاب والسنة عن مقطوع به انه هو المعنى في الحكم بالسنة المنصر  
 واخذ من العقاس ان يقول ان حكم الراي فيما عدا الاساس السنة يكون ما بالمثل الذي  
 فيه ذكر الاساس السنة واما الشيخ بالاجماع فقد حوز بعض مساحات فهم الله بطريق  
 ان الاجماع موجب علم النعمان المنصر في حور ان يستلزم به والاجماع في كونه حجة أقوى من الخبر  
 المشهور وادان حور الشيخ بالخبر المشهور كما استشرنا اليه في الزيادة على النص بخوان  
 بالاجماع اولي والكوفهم عا انه الحور ذلك لان الاجماع عا عن اجماع الاراء عا شي وقد  
 سألنا له لا مجال للراي في معرفة مدته وفي الحسن والقبح في الشيء عند الله تعالى فما وان  
 الشيخ حال حور رسول الله صلى الله عليه وسلم اتفاقا عا انه الشيخ بعدة وفي حال حور  
 ما كان بعد الاجماع بدور مدته وكان الرجوع اليه هو صواب وان وجد السان منه فالجواب  
 للعلم قطعاً هو السان المسموع منه وانما يكون الاجماع موجباً للعلم بعدة ولا في بعد  
 فعر ما ان الشيخ يدل على الاجماع لا حورم الاسا وبعد هذا اربعة في الكتاب والكتاب  
 في السنة بالسنة وفي الكتاب بالسنة وفي السنة بالكتاب ولا خلاف من العلماء في  
 حور القسم الاول من حكمه في القسمين الاخرين بعد ما حور الشيخ الكتاب بالسنة  
 المتعارفة او المشهور على ما ذكره الكوفي عن ابي جعفر رحمه الله انه حور الشيخ الكتاب

واما الشيخ بالاجماع



مثل جبر المسح على الخنصر وهو مضمون وكذا كجور السجدة بالكتاب وعلى قول الساجي رحمه الله  
 لا يجوز سجدة الكتاب بالسنة ولا سجدة السنة بالكتاب فانه قال في كتاب الرسالة سنة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا يسجد الا سنة لا يسجد الا بالكتاب الا ان الكتاب من اصحابه من يقول مراده على  
 الجوار ومهم من يقول مراده على الوجوه في الموضع في الكتاب بالسنة ولا سجدة السنة  
 بالكتاب فيحتاج الى انما الفصل في الحج فاما هو اجمع بقوله تعالى فلا يكون لكتاب الله  
 من يتقوا يعني ان يسجد الا ما نوحى اليك وهذا يصح على انه كان متبع الكتاب او حتى السنة  
 ولم يكن مبدأ لا شيء منه والتسجيد بتدليل فان الله تعالى ليس للناس ما نزل اليهم ولعلمهم سجدوا  
 واحترقوا به من قبل ما هو المبرر في فعل الناس المنزل بعد ما نزل لم يمتد له في سجدة الكتاب  
 بالسنة رفع هذا الحكم ان العمل بالسنة يكون ما اذا كان الساجي من السنة لا يكون العمل به عملا بالمنزل  
 وقوله ولعلمهم سجدوا ان سجدوا في المنزل ليعلموا انه بعد ما نزل في الساجي مع المنسوج  
 التفكير في الساجي فيها المحل المقدم منسوجا بالساجي الى المنزل ليعلم به وفان تعالى  
 ما يسجد مرابه او سجدوا في سجدة او سجدوا في سجدة بالسنة لا يكون سجدة للقرآن ولا احرامه  
 والقرآن كلام الله عز وجل لا مخلوق وهو محرم والسنة كلام مخلوق وهو غير محرم فعرضا ان  
 سجدة الكتاب كجور السنة وقال علم اذ اروي لكم عن جدي فاعرضوه عما كان الله تعالى  
 وما اقول ان الله فاقول وما حال الكتاب انه قد رده ومع هذا الساجي من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسجد كجور سجدة الكتاب بالسنة وانما قلته انما الى صباه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن طاهر الطاهر  
 في رواية الطاهر في المصنف ساجي احكام المرجع الى طريقتين في تقدير الطهر في ساجي ذلك انه  
 اذا جاز من ان يقول ما هو محال للمنزل الطاهر على وجه التسجيد له فالطاهر يقول هو اول  
 قائل اول عامل كذا في ما يرمي انه اول الله فكيف بعد قوله فانه اذا ظهر من قولهم فراء  
 ما هو محال في طاهر من القول فالطاهر يقول قد كذب به فما قال فكيف بعد قوله  
 وان هذا انما الله في قوله واذا بد لنا انه مكابره والله يعلم ما نزلنا لو انما استغفر  
 ثم يعمد هذا الطاهر يقول فليرد روح القدس من كل الحق في هذا انما الله لسجد  
 سجدة الكتاب بالكتاب عرضة للطهر في سجدة الكتاب بالسنة تعرضة للطهر في الوجه الذي

دالة

قاله الطاعون في سجدة الكتاب لعلنا نأمنه مصور على يوفهم الطهر فيه واسجد على  
 حوار سجدة السنة بالكتاب يقولون ولما علمت الكتاب منا بالكتاب والسنة من يكون الكتاب  
 ساجي الحكم اذ افعاله وذلك ان يكون مؤيدا ان كان موافقا وميتنا للعلل ان كان مخالفا  
 ولهذا الجور لا يعد وروى لم يكونا مخالفا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان انقصر على الخطا  
 والساكن المحض ما يكون مغاربا وان الذي صلى الله عليه وسلم اذا امرني وقرر ذلك بعد وجهه  
 علينا الامر من الله تعالى بصدقه في ذلك واسأله ولا يجوز القول بان سجد القرآن بعد ذلك  
 ما يكون مخالفا له فسمه او طاهر فان ذلك يودي الى القول بان الله انقصر في تصديقه فيما خبره  
 حوار ان سجد القرآن كذا في ذلك كذا في النص وطلوع قول المسلمين اجمع بقوله ان السنة نوع في  
 الاما احكام المرجع والكتاب كذلك في المرجع لا يتناقض وانما سجد نوع منها نوع اخر ان في  
 الساجي ما يودي الى سجد الساجي عن قوله وما تسجدك غا انه من عند الله فان تعالى ولو كان  
 من عند الله لو جردوا منه احدا فاكمل فيما تقبل احدا النوع من ما يدنا الاخر وانما في سجد  
 النوع من ما في القول كجور سجدة السنة بالكتاب بالكتاب بالسنة يودي الى هذا وحسبنا  
 ذلك من الحاشية انما اسجد بقوله تعالى انما علم اذا حصر احد المور ان سجد جبر الوصية  
 للوالدين الا ان سجد هذا يصح على الوصية للوالدين والافرن من سجد سجدة السنة ذلك  
 بقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث وهذه سنة سمعون والحوار انما سجد سجدة السنة ذلك  
 بانه الوارثان منها احدا جوازا لم يطوبوا الارث واحدا جوازا لم يطوبوا اساقى جوازا انما  
 بطوبوا جوازا وبور المياق لا يستسجد والحوار انما سجد سجدة السنة بما ازرع القرآن في العلم  
 سجدنا لا تسجد لما وانه مع تفاحه لا يرمي هذا الساجي يودي الى القول لو فسدت جميع احكام  
 المرجع فانه قال ما من حكم الا وسجد فيه ان يكون ساجي قد رذل لم طعنا لا تسجد لما وانه  
 ومع ذلك يودي هذا الى هذه الروايات فاهم يقولون انما كرم فيها سجد على امامية  
 على رضي الله عنه ولم سجدنا ذلك يقولون ان لظاهر ما نزل من القرآن باطن لا عقله وقد  
 كان عقله رسول الله صلى الله عليه وسلم واهل بيته ورضي عنهم من الاحكام قد حكي على الرجوع  
 فيها الى اهل البيت للوقوف على ذلك فدا جرح المسلمون على طلاق القول لهذا فكل سوا

قاله الطاعون في سجدة الكتاب لعلنا نأمنه مصور على يوفهم الطهر فيه واسجد على حوار سجدة السنة بالكتاب يقولون ولما علمت الكتاب منا بالكتاب والسنة من يكون الكتاب ساجي الحكم اذ افعاله وذلك ان يكون مؤيدا ان كان موافقا وميتنا للعلل ان كان مخالفا ولهذا الجور لا يعد وروى لم يكونا مخالفا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان انقصر على الخطا والساكن المحض ما يكون مغاربا وان الذي صلى الله عليه وسلم اذا امرني وقرر ذلك بعد وجهه علينا الامر من الله تعالى بصدقه في ذلك واسأله ولا يجوز القول بان سجد القرآن بعد ذلك ما يكون مخالفا له فسمه او طاهر فان ذلك يودي الى القول بان الله انقصر في تصديقه فيما خبره حوار ان سجد القرآن كذا في ذلك كذا في النص وطلوع قول المسلمين اجمع بقوله ان السنة نوع في الاما احكام المرجع والكتاب كذلك في المرجع لا يتناقض وانما سجد نوع منها نوع اخر ان في الساجي ما يودي الى سجد الساجي عن قوله وما تسجدك غا انه من عند الله فان تعالى ولو كان من عند الله لو جردوا منه احدا فاكمل فيما تقبل احدا النوع من ما يدنا الاخر وانما في سجد النوع من ما في القول كجور سجدة السنة بالكتاب بالكتاب بالسنة يودي الى هذا وحسبنا ذلك من الحاشية انما اسجد بقوله تعالى انما علم اذا حصر احد المور ان سجد جبر الوصية للوالدين الا ان سجد هذا يصح على الوصية للوالدين والافرن من سجد سجدة السنة ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث وهذه سنة سمعون والحوار انما سجد سجدة السنة ذلك بانه الوارثان منها احدا جوازا لم يطوبوا الارث واحدا جوازا لم يطوبوا اساقى جوازا انما بطوبوا جوازا وبور المياق لا يستسجد والحوار انما سجد سجدة السنة بما ازرع القرآن في العلم سجدنا لا تسجد لما وانه مع تفاحه لا يرمي هذا الساجي يودي الى القول لو فسدت جميع احكام المرجع فانه قال ما من حكم الا وسجد فيه ان يكون ساجي قد رذل لم طعنا لا تسجد لما وانه ومع ذلك يودي هذا الى هذه الروايات فاهم يقولون انما كرم فيها سجد على امامية على رضي الله عنه ولم سجدنا ذلك يقولون ان لظاهر ما نزل من القرآن باطن لا عقله وقد كان عقله رسول الله صلى الله عليه وسلم واهل بيته ورضي عنهم من الاحكام قد حكي على الرجوع فيها الى اهل البيت للوقوف على ذلك فدا جرح المسلمون على طلاق القول لهذا فكل سوا

ساجي

حسم ما يؤول الى الخطا وظاهر بالسجدة فانه يحيط بظاهرها



يؤدي الى القول بذلك وما قط ولكن هذا الاسد لا مع هذا ليس يعنى من جهة اخرى  
ان في اية الموارد ينص على ان لا يرسل الارض على وجه منكم فانه فان من بعد وصية يوصي بها  
او من والى كانت معروضة من الوصية هي الوصية المعهودة المعروفة بالالف واللام فانه قال  
الوصية للوالدين ولو كانت تلك الوصية بامه عند زوال اية الموارد كان بها يرسل الميراث  
على الوصية المعهودة وفي النص على ان يرسل الارض على وجه مطلقه دليل على الوصية  
المعهودة ان لا اطلاق بعد التصديق كما ان التصديق بعد الاطلاق صحيح والى ان السج  
في السج نوعا اخرها اسما حكم مسددا على وجه يكون السداعا انهاء الوصية حكم كان مسئلة  
والسج بطريق التحول للحكم من السج لانه كقول من يرسل الوصية عند اداء الصلاة من  
سد الميراث الى الملقحة واسما الوصية للوالدين والافقير يات به الميراث من النوع الثاني  
فان الله تعالى فوض ما رخص كل من سأل من حصة الموتى على ان يراعى الحدود في ذلك  
ومن حصة كل واحد منهم حصة من الله ثم تولى ما رزق الله من حصة في اية الموارد والله  
اسما في قوله يوصيكم الله واما تولى ما رزق الله من حصة ان الموصي ما يقصد الى المضار في ذلك  
والى ذلك اسما في قوله عدم مضار وصية من الله وربما كان الجنس المذكور معدا ما رزق  
لكل واحد منهم حصة من الله تعالى يصطقل واحد منهم على وجه يسفر بانه هو الصواب  
وان فيه الحكمة البالغة والى ذلك اسما في قوله لا تذكروا لهم اموالكم فيما اوتوا وما هذا الا بظهر  
من يامرهم بما عاينوا وعندهم بغيره بغيره في حكم الوكالة لما تاسر الموكل بغيره  
حينئذ الله يصطقل من سجد سجد الوصية الى الوالدين والافقير لحصول المقصود ما فوق  
الطريق والله اسما رسول الله صلى الله عليه وعلى آله اعطى كل ذي حق حقه الا وصية الوراث  
وكان السج بهذا الطريق يبرر الحوالة فان الدين اذا تحول من يد الى يد حتى سقط الدين المات  
وفرع منه الدفعة الاولى وان لم يكن من وجوه المدرج الدين معنى المناقاة كما يكون طريق  
اللقالة ولما يقول بهذا الطريق يجوز ان يثبت انهاء حكم وجوه الوصية للوالدين والافقير  
فاما انهاء حكم حوارة الوصية لهم لا يثبت بهذا الطريق الا ان الحوالة وان لم يسأل الدين  
واحاق الدفعة الاولى بعد دفعة محلا صالحا لوجوه الدين فيها وليس موصون اسما

ط

ط

وجوه الوصية لهم اسما الحوارة الوصية للاجانب معروفا به اما السج اسما وجوه  
الوصية لهم لصرون من اصل الوصية لهم وذلك يات بالسنة وهو قوله لا وصية لوارث من هذا  
الوجه سقر الاسد لا هذه الالة ومنهم من اسدل حكم الجس في البيوت والاذى باللسان  
في حق الزاني فانه كان اسما بالكتاب السج بالسنة وهو قوله علم الميراث للمرءة حلد فانه  
ويعرف عام والسنة بالسنة حلد فانه ورجح بالحجاء وهذا ليس يعنى ايضا بعد من واه  
عمرهم ان الرجم مما كان على القرآن على ما قالوا ان الناس يقولون شيئا من غير ان يات الله  
بالحق على حاشية المصحف السج والسنة اذ اسما فان جوها البتة الحديث فاما كان هذا  
سج الكتاب بالكتاب الالة التي فيها سار حكم الحسد والاذى باللسان فيها سار بوصية ذلك  
الحكم ما هو محمل وهو قوله او جعل الله ليس سدا فاما من رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك المحمل والاله اسما  
في قوله حد واعني قد جعل الله ليس سدا ولا خلاف ان سار المحمل كما ان الله تعالى بالسنة يحور  
ومنهم من اسدل بقوله فانما الدين ههنا واحتمل ما اسما فان هذا حكم مخصص  
في القرآن بعد السج واسما لا على القرآن معروفا به بالسنة وهذا ضعيف ايضا  
ومن اهل القصة كلام فما هو المراد بهذه الالة والله اعلم بما رزق من رزق روجه وهرب  
الى دار الحرب بعد كان على المسلمين ان يعينوا من الغلبة مما سدد في الحرب ان عمه وذلك ان  
يعطوه من ما سار واليهام من الصداق والى ذلك وقع الاسان في قوله فعاينتم اى  
عاقبة الميراث بالسبي والاسر عاق واعسام اموالهم وكان ذلك بطريق الدين على سلك  
المواساة ولم يفتتح هذا الحكم فمبدأ من اية الاوصية حكم بالسنة بالكتاب حكم هو بالسنة  
ابتدا واما ان وجد من ذلك الرمان بالسنة على الحكم الثاني بالكتاب كما هو ماد الله السامعي  
في ضم العرس الى الحلد في حد الميراث فانه اسما بقوله الميراث للمرءة حلد فانه ويعرف عام ومن  
هذه الرمان عندنا سج وعنده سار بطريق المخصص والمكون بما يقع هذا الكلام سبي  
على ذلك الاصل سقر هذا بعد هذا المحل اسما حوارة الكتاب بالسنة قوله تعالى  
وان لم يكن الدين للناس فان لم يكن الدين فان المراد سار حكم غير متعلق بالكتاب كان  
حكم اخر وهو متعلق على وجه سدر به من هذا الحكم الاول وسور حكم الثاني والسج لسر هذا



والدليل على ان المراد هذا اما بوجه الخصم في بيان الحكم المراد الكسار به قال ما يراد الله  
ولو كان المراد الكسار لكان ما يراد الكسار كما قال بلغ ما اراد الحكم من ركن والمراد الى الناس الحكم  
الذي امروا بانفسهم والعلم به وذلك يكون بان نوحى متلو وبانه نوحى غير متلو وهو ما  
يكون مسموعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم مما قال الله سبحانه فعدت بالنص انه كان لا يقول ذلك الا نوحى  
قال تعالى وما استطوع النور الا نوحى نوحى ومعنى قوله ولعلمهم سجدوا وان يقولون  
في حج السجدة ليقصوا سجدتهم على الحكم النافذ في كل جهة ولعمري ان الناحية من المسجود وجبه  
الحكمة بتدليل المسجود بالناحية ما يترتب عليه من المانع للمخاطبة في الدسا والاحص او  
غيره ليم اذ ان الله عز وجل لا يامرهم ان يكونوا لهم من عظم النوار في هذا  
كلمه او من يكون سويته نوحى متلو ومن يكون سويته نوحى غير متلو وفيما نذكر الالة  
اساره الى ما قلنا فانه قال قل ما يكون ان ارد له من تلقاء نفسي اربع الاما نوحى الى  
معرفة ان المراد اساره اسدل سامر بلعاه نفسه نداء عما ساعد النور واما نوحى الله  
فسمع ما نوحى الله وسمعه للناس من السمع في القرآن ولكن العناء منه مغرض الى رسول الله  
فسمعه بعينه وهو حكم باسم الله تعالى به لئلا يعطوع به من له الحكم المتلوق في القرآن  
ودليل كونه معطوعا به ما قال لا يصدر من اياه فرض على سامر الله تعالى وكذلك ساعد ازم  
نحوه تعالى وما انكم الرسول تحذرون وما بهما لم عنه فاتهموا وقال قل انكم يحسون الله  
فابقونني بحكم الله بهذا التقرير من ان نوحى الذي هو غير متلو كورا ان يسمع منه ساء  
الحكم المتلو كورا من ان نوحى الذي هو متلو والسمع ليس الا هذا الا ترى ان الو  
سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحكم هو نوحى متلو قد كان هذا الحكم باسا الى الان وقد  
اسمى وقت ولا يعلموا به بعد بل ربما صدق في ذلك والكذب عن العلم وتلف من يذره  
ذلك فذلك ان الله عز وجل لا يامرهم ان يقولوا ما يسمعون من الله تعالى في الالة اساره الى  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمي الحكم ونوحى السمع من حكمه ورفع حكم مشروع وليس الالة اساره الى الاله  
راجع الحكم باسم نوحى متلو فليس يحسب قول هو من نوحى في الحكم الاول من نوحى او لا  
وسلعا ونوحى الحكم النان سلعا وناولا وسار هذا انما قد ذكرنا ان الدليل الموجب

لا يروى عن نوحى نوحى  
في رواية اخرى

لنور الحكم وهو النوحى المتلو يكون موحى بالحكم والسمع اما برفع نوحى الحكم الاول ولم يكن  
ذلك باسم نوحى متلو حتى يكون سانه رفع الحكم المتلوق مع انه ليس السمع رفع الحكم ولكنه  
سار منه نوحى الحكم من النوحى ليس بعد مصدقه كما لو كان النوحى منه متلو في النص المتلوق  
فعل هذا التقرير يكون هو بيننا للوقت فما هو من ركن فسل في هذا احلاط العناء  
بالسمع وما لا يعاقب من الناس والسمع فوق فليس الا ذلك فان كل واحد منهما في الحقيقة  
سار الا ان السار المحض كورا يكون مقربا باصل الكلام كدليل المحض في القوم فانه يكون  
الا معاربا وسار المحمل فانه كورا يكون معاربا فاما السمع سار لا يكون الا صا حرا وبه  
الاعلا تظهر الفرق بينهما فاما ان يكون السمع عن الناس فلا فان فصل الحكم الناس بالسنة  
اصا فلي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انه سمعه وما يكون طريقه التي في يومها والى الله تعالى كالمات  
بالنوحى المتلو في اصافه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على انه ليس سار لما هو الممرن طريق النوحى  
واذا عرفت هذا فنقول السمع سار انتم منه كون الحكم حسنا عند الله تعالى وذلك ما لا يس  
معرفة لا نوحى من الله تعالى فليس كورا سار السمع الكسار بالسنة فليس قد سار يا سمعه رسول الله  
فاما سمعه عن نوحى والا اصافه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لان العناء وذلك في هذا  
الوجه تعالى انه سمعه فاما حقيقه الحكم من الله وسمع علم رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق النوحى سمعه  
لناس هذا من الله ما عرفت انهم سمعوا من الله في ذلك الحكم الا نوحى من الله تعالى وما هو الا طريق  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحضور في هذا صاه الله فان احدا لا يظن انه من ذلك عن طريق النوحى وما  
كالا صافه الله الا بطريقه تعالى انهم ما سمعوا انهم خلقوه ام كرا الحضور فان اصافه  
الا صافه الى العباد لا يمنع القول بان المحض نوحى وحلم الله تعالى فذلك اصافه السمع الى رسول الله  
لنحو انه ظهر لما سمعانه لا يكون لئلا يعلم ان الحكم نوحى بطريق النوحى من الله تعالى وكان ان الكتاب  
والسنة كل واحد منهما محمدا لله تعالى فاما ان الله تعالى كل ما حجه موجه للمعلم القول كورا سار  
الكتاب والكتاب لا يورث الى القول بالساقص المحم وكذا ليس السمع فان حوار سار  
السنة بالسنة لا يورث الى الساقص وتطرق الطاعين الى الطوع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فذلك حوار سار الكتاب بالسنة لا يورث الى ذلك بل يورث الى ذلك الى عظم رسول الله صلى الله عليه وسلم

في



والى امر من الله من حيث ان الله تعالى فوض سائر الحكم الذى هو وحى في الاصل الى نفسه  
 بعبارة وجعل لغيره من الدرجه ما ينسب منه للحكم الذى هو بآية من متلو حتى يتبين  
 به انساخه والدليل عليه انه لا خلاف بيننا وبين الخصم على حواجج الدلائل في حواجج  
 الدلائل الكتاب ما يكون على الكتاب اما ان يرفع حقيقته من العلل او لا من احد من كل حقيقه  
 حتى يحلواهم ومن بعدهم من الانساع عليهم السلام وهذا هو الكتاب على الكتاب وقد جاء  
 في الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وآله في صلواته سور المومنين فاستطاع بها انهم قال بعد الفزع  
 الم يكن فيكم ائى فقال نعم يا رسول الله فقال هذا ذكر تبيينها فقال طسبها ما سمى فقال صلى  
 لوني حتى لا يباينكم بها فقد اعطى الكتاب على الكتاب ولم يترك له غيره رسول الله صلى الله عليه وآله  
 في حواجج الدلائل على الكتاب فكل حواجج الحكم ان وجود الدلائل والعلم بحكمه  
 كل واحد منهما حكم باسم الكتاب والدليل على حواجج الحكم باسم الكتاب هو ان قوله تعالى  
 احل لكم النساء من بعد ما سمعنا بالصالحين الصالحين ما روى عن عمر وعاصه رضي الله عنهما  
 والا ما حرج رسول الله صلى الله عليه وآله من الدلائل على حواجج الحكم باسم الكتاب هو ان قوله تعالى  
 فعرضا ايم اعطى حواجج الحكم على الكتاب فاما قوله تعالى فانما نأخبر بها او مثلها  
 فهو يخرج عما ذكرنا من التعريف فان كل واحد من الحكمين يات بطريق الوحي وسارعه علام  
 العيون وان كان العيان في احدهما من شأ الطاهر لرسول الله صلى الله عليه وآله فليس عليه ظلال  
 القول بان الحكم الذي هو الاول وحرمة على معنى ريان السور والذوق وما وكونه  
 اسرع على العباد واجمع لمصلحتهم عاجلا واجلا الا ان الوحي المملو بطريقه هو الذى هو  
 مملو بطريقه ليس هو انما هو مملو وهو وان كان اوضح العرب كلامه ليس هو  
 بولى ما يتخذ الناس الى الامان من كلامه فالحديث الى الامان من كلامه ليس هو  
 حكم الله الاخص بالحق الا ترى ان الله تعالى لا يهونه واحد واسا والاعلام  
 عاصيه الا تخار في سور وان كانا هما دون السور فمعرفنا ان حكم الله الاخص بالحق  
 وما روى من قوله تعالى فاعرضوه على كتاب الله فقد قل هذا الحديث لا يحل ان هذا  
 الحديث عند محالف الكتاب والله تعالى فان الكتاب في ضيقه انما هو مطلقا وفي الحديث

ما خرج النبي وحده من مكة

بفتح القرآن بغيره

لو

وصيه انما هو مقدما ان يكون محالفا لما سلب الكتاب طاهره وان شئت فالمراد اخبار الاحاد  
 لا المسموع منه بعينه او بالماضي به الفعل المتواتر في اللفظ مادام على وهو قوله اذا روى لكم  
 عن جدك لم يقل الا ما سمع مني وبه يقول الجبر الا ان نسخ الكتاب كانه ان نسخ كونه  
 سموعا من رسول الله صلى الله عليه وآله قطعوا لهذا لا ينسخ علم النسخ على ان المراد من قوله وما خالف قوله  
 عند المعارض اذا حمل الخارج منها على اوجه النسخ والمنسوخ منها فانه يعلم بان كتاب الله تعالى  
 والاخوة بربك ما هو بآية كما ان الله تعالى نصا عند المعارض وحكم هذا القول اما الكلام فاما ان  
 عرف الخارج منها والدليل على حواجج الحكم باسم الكتاب قوله تعالى وربما عطل الكتاب  
 بما بالكتاب فان السنة في مطلبها كمال الوقت والماضي ما يكون منها معنى  
 الوقت منها والله تعالى ان القرآن بيان لكل شيء فيه يظهر حواجج الحكم باسم الكتاب والدليل  
 على حواجج الحكم باسم الكتاب فان كل واحد منهما ما يات من غير متلو وانما حواجج الحكم باسم  
 غير متلو ولا يجوز ان يكون متلو كان اول والدليل على وجود ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 بعد ما قدم المدينة كان يصلي في بيت المقدس سنة عشره من هذا الحديث ليس يتلى القرآن  
 واما من السنة من نسخ قوله في جهنم سطر المسجد الحرام فان قيل لا ذلك لم يشوب  
 هذا الحكم بالكتاب فانه كان في سرعه من قبلنا وعدي سرعه من قبلنا لمناقض في يوم  
 الدليل على انساخه وهذا حكم باسم الكتاب هو قوله اولئك الذين هدى الله فبما هم افقده  
 فليسا عند سرعه من قبلنا لم يناظرنا به نصر سرعه لما سنسره رسول الله صلى الله عليه وآله فولا او عملا  
 فلا يخرج بهداه ان يكون نسخ السنة بالكتاب مع ان ناس ما كان سرعه من قبلنا قد سئل  
 رسول الله صلى الله عليه وآله كان يصلي الى الكعبة ثم بعد ما قدم المدينة لما صلى الى بيت المقدس  
 انشأ السنة بالسنة لما روى في رصه الوجه الى الكعبة انشأ السنة بالكتاب والاختلاف  
 ان ما كان سرعه من قبلنا ليس انساخه في حقا يقول او فعل من رسول الله صلى الله عليه وآله وهذا نسخ  
 الكتاب بالسنة والدليل على ان النبي صلى الله عليه وآله صلح وشرع عام الحديث على ان يرد عليهم من حجاب  
 منهم سلام اسمع بقوله ولا رجوعه ليل الكفار والانه وهذا نسخ السنة بالكتاب وكذلك  
 حكم الله الحجة الاسداء كان يا بالسنة من نسخ بالكتاب وهو قول واجتنبوه وحكم حرمة

بعد قدم النبي المدينة صلى الله عليه وآله

كان النبي يصلي الى الكعبة بكة

حكم ابا جعفر في الحديث



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

باب يجوز النسخ بغير الواسع

也

一

عنها واما مور مخطفها من العلماء الى الخلفاء هذا النوع من النسخ في القرآن كان جازيا في حق  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون لا يسلوا ما سأل الله ولا يسئلوا الله على حوائجهم قال ما يسأل  
من الله او يسئلها وقال ليس يسأل الله من الذي اوحى اليك فاما بعد وقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم هذا النوع من النسخ في القرآن عند المسلمين وقال بعض المخدومين من يستقر باطل في  
الاسلام وهو فاسد الى فساد هذا جاز بعد وفاته الصا واسدك ذلك يا روي ان ابا بكر  
الصديق رضي الله عنه قال لا يرغبوا عن ايمانكم فانه كفر بكم واسر كان يقول ان الله القرآن يلقوا عنا  
قوتنا انا لقينا رشا فصرعنا وارضانا وقال عمر رضي الله عنه ان الله الرحيم في كتابه تعالى  
ووعناها وقال ابن عباس رضي الله عنهما في سورة الاحزاب من سورة الفرق او اطول منها والسابع  
انظر به موافقه هؤلاء في هذا القول فليكن اسدك يا هو من هذا عدد الرضعات  
فانه صح ما تروي عن عاصم رضي الله عنه وانما اربع القرآن عشرين رصعا معلوما تخر من فسخي خمس  
رصعا معلوما وكان ذلك ما سأل القرآن بعد وفاته رسول الله صلى الله عليه وسلم والدليل على بطلان  
هذا القول قوله تعالى انما يحرم لنا الذكر وانا له خاضعون ومعلوم انه ليس المراد الحفظ  
لديه فان الله تعالى من ان يوصف بالنسوان والعقله تعرفنا ان المراد الحفظ لدينا  
والعقله والنسوان صوفهم منا وبه عدم الحفظ الا ان يحفظه الله عز وجل ولا انه اخلوا  
من امر او فارقوا الخلق في الدنيا على ان يكون مما سمعهم ما هو باسط بطون الوحي فما استلوا من  
اداء الامانة التي حملوها اذ العقل لا يوجب ذلك وليس له كفاية بوجه من الوجوه وقد بيناه  
انما هي ليدرك السبعة بوجه يدر بعد وفاته رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو جازيا هذا في بعض ما اوحى اليه  
وحسب القول كونه ذلك جمعه فودى الى القول انما سأل من ما سأل الوحي من الناس في حال  
بقاء التكليف في قول ابي هريرة رضي الله عنه في هذا البار لم تأمر ان يكون بعض ما اوحى اليه في اليوم  
او كله محال ليرى رسول الله صلى الله عليه وسلم الله ذلك بعد وانف من قبل الناس على ان المهتم  
ما هو خلاف برقة فليصانه الذين لا احر الدهر اخبر الله تعالى انه هو الخاطو لما انزل  
على رسوله وبه بين ان الخورج في منه بعد وفاته بطون الاندرا من ودها حطه  
من قبل العباد وما سئل من اجار الاحاد شاذ انكاره في من منها ويحل قول من قال ان الله الرحيم

ما طهاره الاسلام



ما عمل من عباد لا اظن له

انه في كتاب الله اي حكم الله تعالى كما قال الله تعالى كما ان الله عليكم وحده غاسد وهو لا يناد  
 يصح لانه قال ذلك الخدس وكان الصمد كالمسكين فاسعدنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 واجتنب البت فاقه ومعلوم ان هذا لا يعدم حفظه من العلوق ولا يعدم عليهم اسامهم  
 اخرى يعرفها انه اصل هذا الحديث فاما الوجهان الاخران فاما جازان في قول الجمهور  
 من العلماء ومن الناس من ياتي ذلك لوالا ان المقصود من الحكم وانما الملوك كان الحكم والكون  
 رفع الحكم مع بقاء الملا والمخلوق كما هو المقصود ولا يجوز مع بقاء الحكم ان الحكم  
 لا يندون السب ولا يندون بقاء السب انما هو من قول كوريج الحكم مع بقاء  
 الملا ولا يجوز مع بقاء الحكم فانه لا يندون بقاء الملا ولا يندون بقاء الحكم  
 وانه كلام الله تعالى كقوله ان يعدمه خلا وهذا في من اوفى والقول مع الملا في بورد  
 لما هذا فكان هذا نوع من الاخبار التي لا يجوز فيها الصبح فاما ما دللنا على وجود الحكم مع بقاء  
 الملا في قوله فاسعدنا من السور فان الخمسة في السور والادنى باللسان كان هذا الزنا  
 وقد اسبح هذا الحكم مع بقاء الملا وكذلك قوله ما عاين الخول غير اخراج فان يعدمه  
 الوفاء بخلاف من لا وانتهى هذا الحكم مع بقاء الملا في قوله بعد مواسير كوكب صمد  
 فان حكم هذا قد اسبح بقوله فاذم فعلا وان الله عليكم ونفس الملا في حكم الخمسة من الصبح  
 والعدو قد اسبح بقوله فليصم ونفس الملا وهو قوله ان صوموا صبركم والدليل على  
 حوار ذلك انه سئل بصفه الملا في حبان مقصودا ان احدهما حوار الصلاة والباقي المظلم  
 المعج وبعد اسباح الحكم الذي هو العمل به في هذا الحكم انهما مقصودا ان لا يرى ان  
 بالمساحة في القرآن بما سجد من الحكم معط وادحسن اسداء رسم الملا في هذا الحكم  
 بالنقاء اول لم قد ساء ان الدليل الموحى لسور الحكم لا يكون موحى للنقاء وبالا اسباح انما  
 سعدم بقاء الحكم وذلك ما كان مصافا الى ما كان موحى لسور الحكم فانهما الحكم لا يسمع نقاء  
 الملا في هذا الوجه واما مع الملا في مع بقاء الحكم فانهما في العلم وانما حكمهم الله  
 ان صوم كفاه الصبر بله لنام مساعده لقراءه ان مسعود يصم فصام لله انام مساعده  
 وقد كان هذا مناه سيمون الى من في صفة الله ولكن لم يوجد في العمل المتواثر

الذي يستعمله القرآن وان مسعود يصم اشك في عداله وابعاده فلا وجه لذلك لان يقول  
 كان ذلك ما سلب في القرآن كحفظه من مسعود يصم انتفى بلا وانه في حقه رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم العلوق عن حفظها الا ان مسعود يصم يكون الحكم باقيا سلبه فان حرا الواحد  
 موحى للمعاليه وقراءه لا يكون دون روايه مكان بقاء هذا الحكم بعد في الملا في هذا الطريق  
 والدليل على حوان ما ساء ان بقاء الحكم لا يكون بقاء السب الموحى له فاسباح الملا في لا يسمع  
 بقاء الحكم الا في الملا مع موحى للملك لم يقطع المسير في ملكه بالمع مرع او ازاله بالاعناق  
 لم يعدم ذلك المع لان المقام لم يكن مصافا لله لم قد ساء ان حكم بعلو حوار الصلاة سلا وانه  
 وحرمة قراءه على الحب والخاص مقصود وهو ما يجوز ان يكون موحى ساء في مضمونه يكون مع  
 الملا في ما يعدم ذلك الحكم كان في الحكم من المده في ما توهبه بعضهم فهو علة من فان  
 بعد ما اعتدنا في المتلوة ان قرآن وانه كلام الله تعالى لا يعدمه انه ليس بقرآن وانه ليس  
 بكلام الله تعالى في حال الاحوال ولكن اسباح الملا في ساء في حكم بعلو حوار الصلاة وحرمة  
 قراءه على الحب والخاص ضروري ان الله تعالى في مع عباد ملا وانه وحفظه وهو بطر ما يقول  
 فان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما قص بعد في انه رسول الله وانه حاتم الانسا عليهم السلام  
 عا ما كان في حوته وان ارحمه الله تعالى من منشا ما ساء في حوته في الدنيا واند جمع ما ذكرنا  
 قوله تعالى وليس ساء لدهن الذي اوحى اليكم قد ساء ان يحور اسان الحكم اسداء بوحى غير  
 متلق فلان حور بقاء الحكم بعد ما اسبح حكم الملا في من الوج الملوك كان اولي واما الوجه  
 الرابع وهو الرمان غا النصف فان كان صوره وهو مع معنى عبادا سواء كان الرمان في السب  
 او الحكم وعما قول السافعي هو غير له خصص العام ولا يكون مع معنى السبح حتى جوز ذلك بحبر  
 الواحد والفساد في ما في هذا في المع مع الخلد وقيد صفة الامان في الرقعة وكفاه الطيار  
 والمهر في حقه قوله ان الرقعة اسم عام فيسأل المومنة والكاف في اخراج الكاف منها يكون  
 كخصصا الاسمي بمرله اخرج بعض الاعيان من الاسم العام الا في الذي امر اسل استوصوا  
 المومنة وكان ذلك منهم طلب السان المحض وور السبح وبعد ما بيننا انه لم يقتلوا الامر المذكور  
 في قوله ان الله يامركم ان يدعوا نفع وهذا لان السبح يكون برفع الحكم المسروع وفي الرمان

خبر الواحد بوجوب



قوله



بغير الحكم المخرج والخروج في اخره نظروا المحاور فان الخاف المخرج المخرج المخرج  
 يكون مخرجاً والخاف منه الايمان بالرفعة المخرج المخرج المخرج المخرج المخرج  
 وهذا بطريق العباد فان من ادعى على غيره الفاحش والفساد وسبب له سائر الناس والافراد  
 بالفاحش والفساد حتى يفصل له بالمال كله كان معداً لالف مقصده بهما فانهم جميعاً والخاف  
 الربان بالالف في سبانه الاخر بوجه من الاصل في كونه مسموياً به لارفعه من هذا الى  
 ان الربان لا يفرص لاصل الحكم المخرج فلا يكون فيها معنى النسخ بوجه من الوجوه بل يكون  
 بطريق المحققين في حاشا الى اسات ان ذلك ليس صحيحاً وقد اختلفنا في امر ربنا وحاشا في ذلك  
 ان اكر ما ذكره الحكم دليل على ان الربان سائر صور وكسب ذلك لكاندعي انه سيجب معنى  
 والدليل على ان الربان لا يكون حاشا في حاله او كونه او كونه او كونه او كونه او كونه  
 بالبحر والسر للعص من حكم الجملة بوجه فان الرفعة من صلاه البحر لا يكون تحراً والركن  
 من صلاه الظاهر في الحكم لا يكون ظهراً وكذلك المظاهر اقسام سبها في عظم بلا سبها  
 لا يكون مكرراً بالاطعام ولا بالصوم ولذا قلنا العباد اذ اطلقوا وسعوا سوطاً  
 لا يسطعون بها دية لا يجدون سوطاً معصية لا يكون جداً انهم هذا يقولون  
 الناس بانه الربا حله هو جواز النسخ المخرج المخرج المخرج المخرج المخرج المخرج  
 وبعض المخرج ليس بغيره بعض العلة فانه البوت سام الحكم الناس العلة كما رجا هذا الوجه  
 وذكر في الرفعة فان مع الاطلاق المخرج بوجه وبعد العلة بوجه بعض ما سادى  
 به الكفان بوجه ما به سيجب فيه فارجو العباد فانه ما حكم الوصف بالبحر في كل  
 الخاف الربان به بغير المخرج حتى انما لا يمكن المخرج من جوف العباد الحكم لذلك ايضا  
 فان السع لما كان عمن الحار والصول لم يكن الحار المحصر معاً وكما اربع سعة  
 لما كان موحداً منه الكاح عليه لا يستحق من ذلك ككاح امرلة وامر اسر له ليس ككاح اربع  
 سعة وقد ساق في حقه في امر اسر ان كان ذلك ما يصور وكان سيجتمع كما اسار الله ان عا  
 بوله شدد واشدد الله عليهم بذكر علمه ان السبع لسار منه عا الحكم واسار حكم احرى الاطلاق  
 صد العبد فكان مضررون سور العبد انعدام صفة الاطلاق وذلك لا يكون الا بعد

الربان على المخرج من سائر المخرج  
 وهو كونه مخرجاً من سائر المخرج

الربان على المخرج من سائر المخرج  
 وهو كونه مخرجاً من سائر المخرج

انما منه حكم الاطلاق واسار حكم هو صفة وهو العبد وادان اسار حكم اخر الاطلاق  
 علم انه لم يوقعه الا اسار حكم هو صفة الاطلاق يكون سيجاطب بالمعنى فيه فارجو  
 المحصر فان المحصر لا يوجب حكمه ما ساوله العام عن الحكم الاول ولكن من العام لم يكن  
 مساوياً لما صار محصوراً به ولهذا لا يكون المحصر الامار بغيره ان المحصر للمخرج  
 والعبد للامان وان سبانه يكون من المخرج من الحكم ومن اسار الحكم وهذا الاطلاق  
 بعدم صفة العبد والعبد اذ لا ذلك الوصف فعد ما نسب للعبد لا يصور بغيره  
 صفة الاطلاق ولا يكون الحكم باسما ساوله صفة الاطلاق اما يكون باسما المقصود من المقطع  
 فاما العام اذا خص منه سب الحكم باسما فانه يراه بعض لفظ العموم فقط وان كان بقا الحكم  
 فاما ان الفصل العام مساوياً له عرفاً ان المحصر لا يكون عرفاً لما وراة المحصر من سب  
 وسان هذا ان قوله فاقبلوا المخرج ان حص منه اهل الدمة وعرفهم ثم امان له كقتله  
 لانه مكرراً في قوله بغيره اذ اعيد بصفة الايمان اسادى الكفان بما ساوله اسم الرفعة  
 من اساوله اسم الرفعة الموقنة بغيره ما به في معنى السبع وليس محصر وان المحصر بغيره  
 فاما ان المقطع مساوياً له ما عاين ذلك الظاهر لولا ان ذلك المحصر والعبد تصرف مما لم يكن  
 المقطع مساوياً له اصلاً لولا العبد فان اسم الرفعة اساول صفتها من حيث الايمان والكفر  
 بغيره ما به سيجب في الحكم الناس بالنسخ لا يكون كثر الواحد وانما القاسر وعما هذا قلنا  
 لا سعي العاكة للعقار في الصلاه وكنا لانه ربان عا ما سب بالنسخ فاشك الطمان عن الخدش  
 سر طلاء ركن الطواف لانه ربان عا بالنسخ لا سعي الخدش ربا الكفر لانه ربان وعلى  
 هذا والابو حنيفة وابو يوسف من العلل من الطلاء المثلث لا يكون حراماً لان المحرم السكر  
 بالنسخ من العلل بعض العلة فما حصل به السكر فلا يكون سكرًا وعما هذا قالوا سار حكمه  
 اذا وجد المحدث من الماء ما لا يكفه لوصف او الحية ما لا يكفه لاغتساله فانه سيم ولا سعي  
 ذلك الماء ان الواحد سعي الماء الذي هو طهور وهذا غير بعض العلة في حكم الطمان  
 فلا يكون طهوراً فوجوه لا منع السيم وعما هذا قلنا اذا سجد احد الساجدين بالسبع بالف  
 والاخر بالسبع بالف وحاشا لا يعلل السمان في اسار العبد بالف وان سوي عليه الساجدان

فرق بين  
 النسخ  
 والتقييد

بعض العلة لا يعمل على







فلا وحس فعله فربما يكون ذلك منارعه لا موافقه واعتبر هذا الفعل المجمع مع ما رآه  
من الحكم طاهرا فانه كان منارعه بهم في الاسماء ان يعلم لو يكن نصف فعله فربما ان الوصف  
اذا كان مشكلا لا يحصى المواضع في الفعل لا محاله ولا وجه للمخالفة في الوصف حتى يقوم  
الدليل وهذا الكلام عند الناظر باطلا فان هذا القائل ان كان مع الامة من ان يقولوا  
مثل فعله بهذا الطريق فيكون فهمهم على ذلك بعد ان صدقوا لخطورة الاسماع وان كان لا يسمون ذلك  
والموهم عليه بعد ان صدقوا لانه معروف ان القول بالوقت لا يحصى هذا الفصل  
واما القول الثاني بعد اسد لوانا النصوص الموحدة للافتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم  
في قوله واقباله قوله لعداكم في رسول الله اسوة حسنة وقوله اطعوا الله واطعوا  
الرسول وقوله واسمعوا بحسبكم الله وقوله الذين يسمعون الرسول الا انه الى قوله واسمعوا  
لعلكم تتقون وقوله فليذكر الذين كفروا عن امره ان عجز عنه وطرفه وقال تعالى  
وما امر من عبادي بسجد فاسجد فربما هذه النصوص دليل على وجوب الاسماع عليها الى ان يقوم دليل  
مجمع من ذلك فاما الدليل لانه هذا الفصل ان يقول صح في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم  
خلع بقلبه في الصلاة فخلع الناس بقلوبهم فلما فرغ قال اللهم ما لكم خلعت بقلوبكم الخ فلو كان  
مطلوب فعله موحدا للمنافعة لم يكن لقوله ما لكم خلعت بقلوبكم معنى يخرج للتباعد بينه  
اولا ليس فلما قيل له في ذلك قال خست ان يكسب عليكم ولو كسب عليكم ما تم بما فلو كان مطلقا  
فعله لم يربط الاسماع له في ذلك لم يكن لقوله خست ان يكسب عليكم معنى فربما ان المواضع  
حسبها في اصل الفعل نصفه بعد الاطلاق وانما سئل في المسئلة وهو صفة الانا  
فانه يربط عليه التمسك من اجازة الفعل شرعا فثبت القدر المسئلة وهو صفة الانا  
من الوصف في موقع ما وراء ذلك على تمام الدليل بمرة رجل يقول العزم وكذلك في فانه  
بذلك الخط لا يفسر لكونه مراد الموكل ولا يثبت سوى ذلك من المصنف حتى يقوم الدليل  
بغير ما ذكرنا ان الفعل فيما اخذ ويركب احد قسمي افعاله وهو التمسك بالوقت عليها  
الاسماع الا ان الدليل فكل ذلك القسم الآخر وسار هذا انه حصر في الجرم ما حاذر ان يؤول الى  
صلى الله عليه وسلم شرعا اصلا ثم ذلك ان يوجب عليها قول المرر فما هو صريح اوصحه

ان يكون  
المرر  
فما هو  
صريح  
اوصحه

ان مطلق فعله لو كان موحدا للاسماع لكان ذلك عاما في جميع افعاله واوجه القول بذلك  
ان ذلك يوجب على كل احد ان يعرف انما الدليل في المنارعة على جميع افعاله فصدق به  
لا يخرجه عن الواحد الا بدليل معلوم ان هذا ما لا يحق في القول احد فربما ان مطلق  
الفعل لا يربطنا اسماحه في ذلك فاما الانا فاني في قوله لعداكم لم يكن دليل على ان الثاني في افعاله  
للمر واحد لم لو كان احدا لكان من جملة الكلام ان يقول عليكم في قوله لعداكم لم يكن دليل على ان ذلك  
صاح لنا ان يكون انما علينا والمراد بالامر بالاسماع المصدق والافعال ما جاز به  
فان الخطار بذلك اهل الكفاية وذلك يترتب ساق الا انه والمراد بالامر ما يسمون مطلقا  
لفظ الامر عند الاطلاق وقد عدم سان هذه اول الكتاب قال للرجي رحمه الله قد  
ظهر خصوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم باشا لخصاصه بالامر له احد من امته معه في ذلك فكل  
فعل يكون منه فهو محتمل الوصف كذا ان يكون هذا ما احصى هو به وكذا ان يكون ما هو عن  
مخصوصية وعندها حال الجائز على السواء في الوصف حتى يقوم الدليل للمعارضة  
والذي الصحيح ما ذهب اليه الخصاص في قوله لعداكم لم يكن رسول الله اسوة حسنة ينص  
على حوارا الثاني في افعاله فلو كان هذا النص معناه في قوله الدليل المانع وهو ما يوجب  
خصوصية بذلك وقد علم قوله فلما قصي بدنها وطرار وحاشا لها لئلا يكون على المومنين  
خرج في ارواح اربعمهم وفي هذا بيان ان سور الخلع حقه مطلقا دليل سوية في حوالا  
الا ترى ان نص على خصوصية مما كان هو مخصوصا به بقوله حاله للمؤمنين والمؤمنات  
وهو السكاح بغيره فلو لم يكن مطلقا فلعلم دليل الانا في الاقدام على مسله لم يكن لقوله  
حاله لك فانه وان الخصوصية يكون ساه بدون هذه التمسك والدليل على انه لما قال  
صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن رواحة حين صلى على الارض يوم قد مضى في السفر  
الذي كان في اسوة فقال النبي في رقبته قد فكت وانا اسقى رقبته لم تعرف فكما لما  
فقال في مع هذا الرجل ان اول حاتم لله ولما سالت امرأة ام سلمة عن القبلة للصلوات  
فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم فقال لسالك رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غفر له ما  
قدم من ذنوبه وما انا خير من سالكه سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سواها فقال هذا اخبر بها



ان اقبل واناصح فعاله احد ما ندلك فعاله ان ارجو ان اكون عالم الله واعلم  
كدونه في هذا ان انا ابعده فما يستمر فعاله اصلح يوم الدليل على كونه مخصوصا  
بفعل هذا ان انا لرسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال الله تعالى اني جاعل للناس اماما فالاصل  
في كل فعل يكون منهم حوا ان الاصل فيهم الا ما يتبعه الدليل لخصوصه باعسار احوالهم  
وعلموا ما لهم واذا كان الاصل هذا في كل فعل يكون منهم نصفه المخصوص في كل المخصوص  
معارفاته او الحاجة الى الدلالة عند كل فعل يكون حكمه كذا وهذا الاصل في المكوث  
عن السائر بعد حصول الحاجة الى الدليل في السائر المخصوص يكون لئلا يقع انه من جهة الاموال  
الذي هو فيها قدوة امته **فصل** في ما روي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في اظهار احكام السرع قدس الله روحه بعد الوحي فما يتبعه من احكام السرع والوحي  
نوعان ظاهر وباطن فالظاهر وما روي عنه من احكامها ما يكون على لسان الملك ما يقع في سمعه  
بعد علمه بالملئق نافية فاطعه وهو المراد بقوله قل يرثه روح القدس من ربه الحق وقوله  
انه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الاخر ما يصح له ما سار الملك من عرشه كلام والله اشار  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان روح القدس نفث في روعي ان هذا الوحي حسبي ورقي  
فانعم الله واهلوا في المطلب فاعلموا الله واهلوا في الطلب والوحي الباطن هو تاييد  
القلب على وجه لا يفي به شبهه وامقاصه وامراج وذلك بان يظهر له الحق نور في قلبه من ربه  
ينفع له حكم الحادثة به والله اسرار الله في علم الحكم من الناس ما اراد الله وهذا كله مقرونا  
بالاستدلال ومعنى الاستدلال هو التامل بعلمه في حقيقته حتى يظهر له ما هو المقصود وكل  
ذلك خاص لرسول الله صلى الله عليه وسلم لجهة المحبة الفاطمية والتمسك للامه في ذلك الا ان يكون الله به  
مرشدا من امته لجهة ذلك المرامه للاولياء واما ما يشبه الوحي في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم  
استسباط الاحكام من المصوص بالراي والاحكام فان ما يكون من رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الطريق  
هو معرفة العباد بالوحي لقيام الدليل على انه يكون صوابا في الاحكام فانه كان انقر على الخطا  
كان للمصحة فاطمة ومن بعد هذا من الامه في الحكم من الوحي لان محمد كخط ونصب  
بعد علم انه كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم من صفته الكمال ما لا يحيط به الا الله فلا سلكا عن لا

و  
د

ساووه في اعمال الراي والاحكام من الاحكام وهذا ينشئ على احكام العلماء في انه صلى الله عليه وسلم  
هذا في كنهه من الاحكام ويعمل بالراي فيما لا نص فيه فاني ذلك بعض العلماء وقالوا هذا  
الطريق خط الامه فاما خط رسول الله صلى الله عليه وسلم هو العمل بالوحي من الوحي الذي ذكرنا وقال  
بعضهم قد كان يعمل بطريق الوحي وبما كان في كل واحد من الطرفين من الاحكام  
واصح للافا وبلغ عبدنا انه صلى الله عليه وسلم لما كان يسلي به من الجوارح التي ليس فيها وحي  
من كان يستر الوحي الى ان يصح منه الاستطارة كان يعمل بالراي في الاحكام وليس  
الحكمة فان امر علمه كان للمصلحة فاطعه للحكم فاما المعروف الاول في الوحي وقوله وما سطق  
عن الهوى لانه هو الوحي وحي وقال ما يكون لراي الله من بعد ان يسمع الامم الوحي الى  
وامه لاجل اوليه كان الحور احد مخالفه رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يتبعه من احكام السرع والراي  
قد يقع في العلق في جمعه ووجوهه فلو كان من الحكم بالراي خارجا عنه في ذلك في امر  
الحق بعد ظهورهم مخالفه في ذلك عنهم واستصوبهم في ذلك لا يرى الله لما اراد الدورول  
يوم يردون الماء قال له الحجاب من المندران في رعي صفا وطاعة وان كان عن راي  
فاني لاري الصواب بل على الماء وسجد الخاص فاحذر رسول الله صلى الله عليه وسلم رايه وبرك على الماء  
ولما اراد يوم الاحرار ان يعطي الميراث لسطر بار المدينة لسر فوافاهم سعد بن معاذ وسعد  
بن حسان قال لراي هذا عن رعي صفا وطاعة وان كان عن راي فلا يعطهم الا السيف  
فدكيا حرمهم في الجاهلية لم يكن لنا ولا لهم دين وكانوا لا ينطقون بما اراد الله الا بشركي  
او قري فاذا اعزنا الله تعالى بالدين يعطهم المدينة اعطهم الا السيف وقال  
صلى الله عليه وسلم اني رأت العرش قد ركبته من فوق واحد اريد ان اصيرهم عنكم فاذا بينتم  
وداليم قال الذين جافوا اللص اذ هو افلا يعطكم الا السيف ولما قدم المدينة  
استفتح ما كانوا يصعبونه من تلقيح الخيل فيها عن ذلك فخشفت وقال عدي بن حاتم  
كلا ف هذا فقالوا يستناعن السليم واما جوده الثمر من ذلك قال ايم اعلم يا مدينا كرم  
وانا اعلم يا مدينا كرم فدينا الراي منه كان راي من عمره في احوال العلق وبما لا يعاق لا  
كبر محال الله فما يصح عنه من احكام السرع فقد روي ان طريقه ووجهه على ذلك ما ليس فيه



نوح العلق اصلا وذلك الوجه الذي فيه نوح العلق اما كور المصير اليه عند الصرون  
 وهذه الصرون مستحق الامه ان جعه فقد كان الوجه ياتي به كل وقت وما هذا الا نظير  
 الحري في امر الفيله فانه لا كور المصير اليه لم كان يملك معانا للكهنة وكور المصير اليه لم كان  
 ما ساعى للكهنة ان كان معانا فالصرون المحوجه الى الحري لا يخصص احد لوجود الطريق  
 الذي لا يملك فيه هذه العلق وهو المعاسه وكذلك حال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في العمل بالراي الاحكام ولا يملك علمه كان ينصب احكاما للسر اسدا والراي لا يصلح للحكم  
 به اسدا وانما هو لتعدي حكم النص لا يطرح ما لا يصح به في حواله لانه لا يجوز لاحد  
 استغال الراي في الصلح كما استدله فعرضا انه اما ان ينصب الحكم اسدا بطريق الوجه دون  
 الراي وهذا لا يجوز احكام السر لله فاما استحواله بما يكون موجبا للعلم وطعا والراي ان  
 ذلك به فاروقا من الجرح والسور في المعاملات لا بد من صحتها والعدا والمطلوب  
 الدفع عنهم او الجرح اليهم مما يقوم به مصلحهم واستعمال الراي جاز في صلبه لحاجه العباد الى  
 ذلك فانه ليس وسعهم فو ذلك الله تعالى تعالى عما يوصف به العباد من العجز والحاجه  
 ما هو حواله لا يستلزم اسدا الا انما يكون موجبا علم السر والحقه للقول الذي هو في العلم  
 ما اول الانصار ورسول الله صلى الله عليه وسلم اول الناس بهذا الوصف الذي ذكره عند الامر بالاعسار  
 فعرضا انه اطلع هذا الخطاب قال لوروده الى الرسول الى اول الامر بهم لعله الذي  
 يستطوبه منهم وقد دخل جمله المستنظمين من بعدهم ذكره فعرضا ان الرسول لم  
 الذي احب الله انهم يعلمون بالاسسماط وقال تعالى ففهمها سليمان والمراد ان وصو  
 على الحكم بطريق الراي لا بطريق الوجه لا ما كان بطريق الوجه قد اورد سليمان من سواه وحيث  
 حص سليمان علم بالفهم عرفنا ان المراد به بطريق الراي قد حكم داود من الحصن حين تسورا  
 الحوار بالراي فانه قال لقد ظلمك سوال محمد طافحه وهذا انما بالاساس الظاهر  
 وقال علم الخشيمه ان اسلو كان على اسل در فضيحه ان يقبل ملك هذا ان بطريق  
 القاسر وقال يعرضو حرم ساه عن القبلة للصام ان اسلو مصمت بما تم بحجة  
 ان يصرك قال حرم الصدق على هاجم ان اسلو مصمت بالما انك ساره وهذا

بيان

ان بطريق القاسر حرمه الا وساخ واستعمال المستعمل وقال ان الرجل لو جري كل شئ  
 حتى ما صفة اهله فعمل له بعضي احد تاسمونه ثم نوح على ذلك فقال انهم لو وضع ذلك  
 فما لا يحل هل كان راى به والوانع قال فذلك لوجود اوصافه فما حل وهذا ان بطريق الراي  
 والاحكام والدليل عليه انه كان ما مورانا بالمساورة مع اصحابه قال تعالى ساورهم في الامر  
 وقد صح انه كان ساورهم في امر الجرح عر للحي روى انه لما ساورا بالكر وعمر في مفاراه  
 الاسارى يوم بدر فاشار عليه ان يكرهم ان يغادى بهم وما لانه ان ذلك حتى يزل حوله  
 لولا انهم من الله سوسلهم فما احدم عدا عظيم ومفاداه الاسير بالمال حوانه ومفاداه  
 من احكام السرع ومما هو حوانته وقد ساورهم اصحابه وعمل فيه بالراي الى ان روى الوجه خلاف  
 ما رآه فعرضا انه كان ساورهم في الاحكام في الجرح وقد ساورهم مما يكون حوانهم  
 ع او فان الصلاه لودوها لمخاعه لما حان عند الله من ربه ودوله ما رآه في المنام من امر  
 الادار اخذ به وقال القيا بما بدا له معلوم انه احد ذلك بطريق الراي وراي الوجه الذي  
 انه لما اناه عمر واحسن ان راى مثل ذلك قال الله ان هذا اثبت ولو كان يدبر على الوجه لم  
 لكن لهذا الكلام معنى ولا شك ان حكم الادار ما هو حواله فعرضا ان العلم به بالراي  
 فعرضا ان ذلك جاز ولا معنى له من قول اما ان يستسره في الاحكام لنظمت يومهم  
 وهذا ان حكايا الوجه فيه طاهر معلوما ما كان يستسره فيهما كان يستسره في الحال  
 اخلاوا اما ان كان يعمل براهيم او لا يعمل فان كان لا يعمل براهيم وكان ذلك معلوما لهم فليس  
 هذه الاسسماط بطريق السر والكنها من نوع الاستسماط وطريق ذلك رسول الله صلى الله  
 بحال وان كان يستسره ليعمل براهيم فلا سلك لايه يكون اقوى من براهيم واذا حاز له  
 العمل براهيم فما لا يصح محواز ذلك براهيم او لا يصح انما كان يستسره ليعمل براهيم  
 ونحو الراي على ما كان يقول المشور تلقح العمول قال من الجرح ان تستسره اياي من  
 لطيفه ثم الاسسماط بالراي انما يقتضي العلم بما في المصروف اسل ان رجه في ذلك  
 اعلا من رجه عمر وقد كان يعلم بالمتساه الذي لا يحد من الامه بعد عما معناه فعرضا  
 هذا ان له من هذه الدرجه اعلى النهايه وبعد العلم بالطريق الذي يوفيه على الحكم

المشور



سورة المائدة من كتاب

افضل درجات الدنيا

المع من اسعالات اللوع من الحور و اسعالات اللوع من الاطلاو واما بلق بعلود  
الاطلاو وور الحور وكدلك ما علم بطريق الوحي وهو محصور متناه في ما علم بالاستسماط  
من معاني الوحي غير متناه في واصل اصل درجات العلم للمعاد طريق الاستسماط الا ترى  
ان يكون مستنظا من الامه هو اعل درجه من يكون جاز و طاعا غير مستنظا فانقول  
توجد مديان ما هو اعل الدرجات في العلم عليه سمة المحال لو اطلع المتقنين كان الاولى ثانيا  
الفرع الاستسماط باظهار هذا بالحج فقد كان درجته في العلم ما لا يحيط به الا الله ونام  
معنى العظم و هو هو وانه ان يستعمل على هذا القسم في حقه واما دلونا ذلك مع  
طعن المتقنين ما بينه بالراي اذا اقر عليه كان صوليا الاحاطة فتبسم علم المعنى خلاف  
ما يكون من علم من الماس بالراي وهو بطر الامام على ما اثرتنا الله في بيان الوحي الباطن وانه  
حج فاطعه في حقه و ان كان الامام من حرم ان يكون بهذه الصفة على ما بينه في بابه والدليل  
على هذه القاعدة ما روي ان قوله لما حات الله تعالى عرظها رزقها منها ما اذا كان  
الا فدرجت علمه فقالنا ان اسكن الى الله فانزل الله قوله قد سمع الله الايات وعرمانه كان  
بقي الراي احكاما و السبع وكان انقصر على الخطا وهذا الانا امرنا ما تناعه قال تعالى  
وما انال الرسول محدوق حين يتبين الراي و اقر على ذلك كراي على ذلك مضا على الاحاطة  
معرفنا ان ذلك هو الحق المبين و مثل ذلك لا يوجد في حوالا انه فالحج هذا مدح خطي و نقر على ذلك  
فلهذا لم نكر الراي في حرمه موجبا علم المعنى و لا صالحا لنص الحكم به استدار بل تعديه علم  
النص الى المعصوم والدليل على ما قد بينت بالنص علمه بالراي فما لم يقر عليه و وما  
عوت على ذلك و بامام عاتب فماعت على ما هو الاساس له قوله عن الله عبد الله انتم  
و في قوله عن نولي ارجاء الاثمي و ما لم يقر علمه ما روي انه لما دخل بيته ووضع السلاح  
حين خرج من حجر الاحرار اناه حبر بل علم وقال وضع السلاح ولم يصعه الملائكة و امره  
ما رده الى بيته فمظنه و من ذلك انه امرنا بكره هو يتبع سورة براءة الى المسركم  
العام الذي امر به ان يحج بالناس فاما حبر بل علم وقال ابلغها اليهم الارجل منك  
فقت على ان طال صوفي اثره لكون هو المبلغ للسورة اليهم والعصه في ذلك معروفة

هذا العلم من ان الراي في العلم احكاما

كان النبي نبي الرب

فمدا سمنه كان يعمل بانه وكان انقرا لاعل ما هو الصواب ولما كان الحور كما انه  
ذلك انه حصل اقر عليه فقد حصل المبين لكون الصواب في ولا سمع الاحداث كالفرد ذلك  
فاما قوله وما سطوع عن الهوى بعد صل هذا فيما بطلوا عليه من العراي بل لاول السون  
قوله والحق اذ هو راى والقران اذ ابرك فيل المراد بالهوى هو النفس الامارة بالسوء  
واخذ لا يجوز على رسول الله صلعم اتباع هوى النفس والقول به ولكن طريق الاستسماط  
والراي غير هوى النفس وهذا الصواب وبل قوله قل ما يكون لى الله من تلقا نفسى قوله  
ارابع الاما وحي الى ما نوحى جمع ما قلنا ان اساع الوحي اياهم في العلم وانه الوحي بعينه  
واستسماط المعنى من اناس الحكم في بطنه وذلك الراي ثم قد ساءه ما كان انقرا الاعا الصواب  
فاد اقر على ذلك و حياء المعنى وهو شبه الوحي في الاستدرا على ما ساء الا اننا  
سرطنا في ذلك ان سقط علمه عن الوحي وهو بطير ما سطر في حوالا انه للعلم بالراي  
العرض على الناس السنة فادام يوجد في الحسد يصار الى احكام الراي و بطنه من الاحكام  
من كان السوء و اما معه وهو رجا وجود الماء فعلم ان طلبه لا يحل بالنسب وان كان لا رجا  
وجود الماء فحسد سمع واستعمل ان طلبه فحاج عن رسول الله صلعم من سئل حاد به كحال  
من ارجا وجود الماء انه اطاع له في الوحي فلا يجوز العلم بالراي والاحكام و رسول الله صلعم  
كان الله الوحي في كل وعادة فكان حاله فما سئل به من الحواد كحال من رجا وجود الماء فلهذا  
كان منظره لا يحل بالعلم بالراي وكان هذا الاسطاري في حقه معوله المامل في الصواب الما ولب  
اول الحجة في حقه و معه الاسطاري ذلك ان سقط طعه عن نزل الوحي في بيان كراي كراي القوت  
فحسد يعمل به بالراي بعينه للناس فاد اقر على ذلك كراي حقه فاطعه معوله الناس بالوحي  
**فصل** قال علما و بانهم الله فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله من ورد  
موافقا لما هو في العراي كعمل صادر عن العراي و ساءا لما فيه واصحاب السامعي يقولون  
كعمل ذلك ساء حكم مستدرك معوم الدليل على خلافه وعلى هذا قلنا ما راي النبي صلى الله عليه وسلم  
السم في حوالا صادر عن العراي و به ساء المراد من قوله او لم يسم النساء للجماع دون  
المس بالمد و هم كفول ذلك ساء حكم مستدرك و يحملون قوله او لم يسم النساء على المس باليد قالوا

منه في قوله



وهو يكون  
من الحكيم ابتداء

انه يحمل ان يكون كذا صادر عما في القرائن ويحمل ان يكون من الحكيم اسدا وهو الظاهر من قبل  
ما لا نه يحمل على انه ما كان حكما انما صار الظاهر وانما حمل على هذا انما فانه ومن جملة  
عما ما علم بالكم ما صار معلوما بالانه يبينه فحمل على ما بعد فانه حديثه كان اولي وحسا  
منه قوله ان هو الا وحى نوحى مع هذا ينص على ان فعله وفعله من حكم السمع يكون عن وحى  
فاذا كان ذلك ظاهرا معلوما في الوحي المنلو عرفنا انه صادر عن ذلك ان لو لم يحمله صادرا  
عن ذلك احسنا الى اننا نرى في غير منلو فيه واسار الوحي من غير الحاحه ومع السك لا يجوز  
وقال تعالى فانما نرى من سر فرود الى الله والرسول ان ردوه الى ان الله تعالى وقال  
وانا احكم بينهم ما امر الله فاداه من حكم في جانه وذلك الخبر موجود في ان الله عرفنا  
انه حكم فيه بالان الله انه ما كان يحالف ما امر به ولا الصحا به وهو هو ذلك من افعالنا  
كلوا وطعوه بالاسار وعمل الوحي واداة الصلوات وما فيها من الوحي واداة  
ان مطلقا فعل الاند على ذلك فلو لا انهم علموا ان فعله ذلك صادر عن الانا بالذات على الوحي  
كقوله ما مطلقا على الصلوات وقوله ما مطلقا بالان لا يستفسر به وطلبوا منه ما رصفه  
فعله وحكمه يستعملوا ان الله عرفنا انهم علموا ان فعله ذلك منه صادر عن الله فاما دعواهم  
الاحتمال ما وطل فان الظاهر ان ذلك منه صادر عن القرائن لانه ما موراسا ما في القرائن فغيره  
وقال تعالى واتبعوا النور الذي ابراهمه اولئك هم المفلحون فسقط اعتبار الاحتمال مع هذا  
الظاهر ومعلوم منه رايه ما بين ساوطة فان اسار هذه الرتبة لا يمكن الا بعد اسات  
بالسك ومنه رايه الله وقد سار ان ذلك الخور **فصل** فان عملنا وناجهم الله  
فعل السك علم من كان على وجه السار لما في القرائن وحصل ذلك منه في مكان او زمان ما كان يكون  
واقعا بفعله وما هو من صناعه عند الفعل فاما المكان والزمان لا يكون برطامه واصحاب  
الساق فيقولون السار منه بالمد او به على فعل مدور اليه في مكان او على فعل واحد في مكان  
او زمان يدل على ان ذلك المكان والزمان برطامه وعلى هذا قلنا احرام السك علم بالحق في اسرار الحق  
لا يكون بنا في ان الاحرام يخصه بالوجود في اسرار الحق في كورا الاحرام بالحق في كل سائر  
الحق وكذلك فعله ركن الطواف في مقام ابراهيم الكون بنا ان ركن الطواف يخص

سك

بالاذا ان ذلك المكان وعمل قول الساق في نصب الرمان برطامه واما المكان في احد الوجوه  
قال ان ما دونه على ذلك مكان بعينه او زمان بعينه لو لم يحمل على وجه السار لم يسهل  
فانه اخرى وقد علم انه ما دام على ذلك لا القائل به فاسر هذا وانه على فعل الصلوات  
المعروضة في الاوقات المخصوصة والامكنة الظاهرة فان ذلك ما رصفه لوجوه راعاه  
ذلك الزمان والمكان ان القرائن في ذلك سائر افعاله ولكننا نقول السار انما يحصل  
بفعله والمكان والزمان ليس من فعله في ما كان المكان والزمان لا يدره فعله وعينه  
وان ساعد على ذلك القول فان السار يكون حاصلا بفعله لا بفعله عن فذلك المكان الذي  
يوجد فيه الفعل والزمان الذي يوجد فيه الفعل لا يكون له حظ في حصول السار بل يحمل  
السار حاصلا بفعله فقط الا ان يكون هناك امر محتمل في الزمان محالنا الى السار  
او في المكان كما ان الصلاة ما بعد ركعتي الاوقات واحصاها حوازا داسا  
بفعل الامكنة بالنسبة فيكون فعله في الاوقات المخصوصة والامكنة الظاهرة ما بالحق  
في ذلك كما ما فعله في ما كان السار لعل الله على الناس حج السنة ذلك حاصل بالفعل بالان  
لانه ليس من محمل احصاها عند الاحرام بالحق بفعل الاوقات دون البعض وما كان ذلك لا  
يظهر من السار الطهارة بالماء في الوضوء فان ذلك ما رصفه اصل الطهارة المأمور بها  
في الكتاب ولم تكن بنا في المخصص الوضوء كورا الطهارة بالماء قبل دخول الوضوء لا خلاف  
**فصل** في سرائع من قبلنا احلف العلماء في هذا الفصل على اقول  
منهم من قال ما كان سرعه لبي فمما في ابداحي يوم دليل السك منه وكل من ياتي بفعله ان يعلم  
عما انه سرعه ذلك السك علم ما لم يظهر ما يحه وقال بعضهم سرعه كل من ياتي بهي سرعه اخرى بعد  
حين العمل به الا ان يوم الدليل على بانه وذلك ما من السك المفقوت بعده وقال بعضهم  
سرايع من قبلنا لم منا العمل على ان ذلك سرعه لبي فمما في ابداحي يوم دليل السك منه  
والا فصول من ما نرى معلوما من سرائع من قبلنا سئل اهل الكتاب او يرواه المسلمين عما في  
انهم من الكتاب وسر ما يست من ذلك سائر القرائن والسنة واجه الاقاويل عندنا اننا  
سئل كتاب الله انه كان سرعه من قبلنا او سائر من رسول الله صلى الله عليه وسلم فان علمنا العمل به



على سرعة لئلا غلبه اللام مالم يظهر ما يحده فاما ما علم على اهل الكتاب او فهم المسلمين  
 من كسبه فانه لا حيلة له في ان يثبت على ما علم على انهم خرفوا الكتب فلا يعبر عنهم في ذلك  
 لئلا يكونوا من جملة ما خرفوا ولا يعبر عنهم المسلمين ذلك ما في ايديهم من الكتاب الخواران  
 يكون لك من جملة ما خرفوا واولوا او الدليل على ان المذهب هذا ان محمد ارجم الله فدا سدا  
 في كتاب الشرح على حوار القصة بطريق الممايا في المرفوع قوله وبينهم ان الماء قسمه بينهم  
 وقوله هذه ناقة لها شرب ولم تشرع يوم معلوم واما احب الله تعالى ذلك عن صالح  
 ومعلوم انه ما اسدل به الا بعد اعتقاد نفاذ ذلك الحكم سرعة لئلا يعلم واسدل التوفيق  
 على جريان القصاص من المذكور والاسي قوله وكسبنا عليهم فيها ان المعنى بالسرقة كان اسدل  
 الكرمي على جريان القصاص من الجور والعبد والمسلم والدمي والساقى في هذا الا كما لفتنا  
 وودا اسدل رحم النبي صلعم اليهود من حكم التوراة كما نص عليه بقوله انا اقوم اجبي سنة  
 اما توها عا وجور الرحم على اهل الكتاب وعلى ان ذلك صار سرعة لئلا يعلم وكما لا ننكر  
 ذلك ايضا ولما يدعي اسباح ذلك بطريق ريان شرط الاحسان احوال الرحم في سرقة  
 ولعل هذه الرياء حكم السج عبدنا ومن المسلمين احوالا في ان السج علم على قول الوجع علم  
 هذا في مقابلة من قبله فمهم من ان ذلك ومهم من موقعه ومهم من قال كان بعد ذلك  
 ولكن موضع ما في هذا الفصل اصول التوحيد فاما ما ذكره هنا ما يصل باصول الفقه فاما  
 القرون الاولى فالواقعة الاطلاق في السج في السج فاما ما ذكره هنا ما يصل باصول الفقه فاما  
 يكون ريان في ما خوار سانه الا بالدليل في الرسول الذي كان الحكم سرعة له لم يخرج من ان  
 يكون رسولا رسول الجور بعد ذلك سرعة له لم يخرج من ان يكون معوا به كان تحت  
 بعد رسول الجور ما لم يعم الدليل السج فيه الا ترى ان علمنا الاقرار بالرسول كلهم والى ذلك  
 وقول الاسان في قوله والمؤمنون كل امن بالله وملائكته وكتبه ورسله التوحيدين  
 من رسله وكذا ما في سرعة لرسول فالر يظهر ما يحده وهو ماله ما ليس فيه احوال السج  
 في كونه باقيا معولاه نوصحه ان ما في سرعة لرسول فقد ثبتت الحصة فيه وكونه مرصيا عند الله  
 وبعد الرسول لسان ما هو مرض عند الله فاعلم كونه مرصيا قبل تحت رسول الجور لا يخرج من ان يكون

في  
 في  
 في

مرصيا بعد رسول الجور وادان في مرصيا كان معوا به كان في قبل بعد الرسول الثاني وهذا من ان  
 الاصل هو الواقعة في سراج الرسل الا ان الله يعبر حكم بدليل السج واما القرون الثاني  
 بعد استدلال القول لكل جعلنا منكم سرعة ومنها ما خرفوا وقوله وجعلناه هدى لذي اسرار  
 فمخصص من اسرار يكون التوراه هدى لذي يكون لئلا يعلم الله المرصنا العمل فانه الا ان يوم  
 الدليل لوجه العمل به في مرصيا وان تحت الرسل لسان ما بالناس حاجة الى بيانه واذا لم يحول  
 سرعة رسول منتهية بعد رسول جرم لمن بالناس حاجة الى السان عند ثقل السان لا ذلك  
 من عندهم بالطريق الموحد للعلم ثم هذا الوجه سدا بعد رسول جرم الدليل السج لريفة  
 كما سئلته ولما جعلنا هذا السج فما حمل السج دون ما لا يحمل السج اصلا كما الموجد  
 واصل الدين الا ترى ان الرسول عليهم السلام ما احوالهم في من ذلك اصلا ولا وصفا ولا خواران  
 يكون منهم فيه خلاف ولما قطع القول بقا سرعة سنا صلي الله عليه وسلم الى قيام  
 الساعة لعلمنا بدليل مقطوع به انه لا يبي بعد من يكون باحي السرقة نوصحه ان الاساعلم  
 قبل سنا علم الله فاما ما دعوا الى يوم مخصوص من رسولنا هو المعوث الى الناس كما في علي ما  
 قال عليه السلام اعطيت حسنا لم يعط احد قبل بعثت الى الجور والاسود وقد كان السج علم  
 قبل بعثت الى يومه الحديث فاداسانه فدا كان في المرسلين من يكون وجور العمل سرعة  
 على اهل مكان وراهل مكان الجور كان ذلك مرصيا عند الله لعلمنا انه كوران يكون وجور  
 العمل على اهل زمان وراهل زمان الجور وان ذلك منتهى بعثت الى الجور وقد كان كوراجماع  
 من في ذلك الوقت كما سئل على ان يدعوا كل واحد منهما الى سرعة معرفنا انه كور مثل  
 ذلك زمان في ان المعوث اخرا يدعوا الى العمل سرعة ونامر الناس باساعه ولا يدعوا  
 الى العمل سرعة من قبله معن الكلام في سنا صلي الله عليه وسلم فانه كان يدعوا الناس الى اساعه  
 كما قال واسعوى كسبكم الله واما ما في العمل سرعة فلو بعث سراج من قبلنا معولايها بعد بعثته  
 لدعا الناس الى العمل بذلك وكان كور علمنا ان علم ذلك اصحا به لئلا يكون من العمل به ولو فعل ذلك لعل  
 الساعه لا يستعاضا والمقول الساعه انما هم عن ذلك فاد روي انه لما راى صحفه في يد عمر بن  
 سانه عنها فقال هي التوراه فقصت حي الجور وجنتاه وقال انهم يكون في يوتك اليهود والنصارى

في  
 في  
 في



وانه لو كان موسى حيا ما وسعه الاتباعي وهذا اللفظ من الرسول المقدم في سورة الاحقار  
لكن لو كان من امته في يوم اساع صرعه لو كان حيا وعلم ذلك الله كما قال واذا اخذ الله من  
الناس ما يشاء منكم كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله فاحذروا ما علم الله منكم بذلك  
من امر الله على انهم يسمونه امه من تحت احراق وجوب اساعه وهذا ظهر من سماعنا علم  
فانه اساعه فكان الخلق من بعده ومن ياحي في حكم المشيع له وهو يسمونه القليل طعمه الراس  
وسعه الرجل والفرق بيننا وبينهم اسدوا بهذا الكلام ايضا ولكن يطرون ما كان سرعه  
لم يسموا سرعه لئلا يصلي الله عليه وسلم ومن يسمونه في العمل يكون مسعاه وفي حكم العامل  
سرعه من هذا الوجه فان الله تعالى قال فله اسم الله ابراهيم وقال قل صدق الله فاسمعوا من الله  
ابراهيم وقال وهو محسن واسع فله اسم الله ابراهيم حسنا وما يكون مسميا مسوحا ان يكون مسحا  
فهذه النصوص تدل على ان سرعه وانه مسمي ابراهيم فلم يسموا سرعه سوى ان يقول قد صار ذلك  
سرعه لئلا يصلي الله عليه وسلم وكذا على الناس القليل يطرون ان سرعه له من يوم ذلك لسمه في  
سرعه الانبياء في جمع نبيا في ووف واحد في مكان واحد من قبلنا على ان كان احدها  
سعا للاحق كونه مع موسى ولو طمع ابراهيم كما قال تعالى فامن له ولو طمع ان السرعه  
لا تدها والاحق من رسل وهو ما مورى اساعه والعمل سرعه والحق القول باجماع يدعي  
وفي واحد مكان واحد على ان يكون لكل واحد منهم سرعه كالم سرعه الاخر وفي الاوقات  
واسدوا على ذلك بقوله اولئك الذين هدى الله فبها هم افقده ومعلوم ان الهدى في اصل  
الدين واحكام الشرع جمعا فان قيل المراد به الامرا لا افقدهم في اصل الدين فانه مني على  
ما تقدم من قوله فلما جئت على الدليل في قوله وبذلك تحسنا اسمها ابراهيم الى قوله اولئك  
الذين هدى الله والدليل عليه انه قد كان في المذكور من لم يكن نبيا فانه قال ومن انبأهم وورثهم  
واخوانهم ومعلوم ان الامرا لا افقدهم في احكام الشرع لا يكونوا عمرا لا اسماء وانما يكون ذلك  
في اصل الدين وانه قد كان في سائرهم الناجح والمسوح فالامرا لا افقدهم في الاحكام  
على الاطلاق يكون ما بالعمل في سائرهم سعادته في ذلك كما في الاية في مصهر  
على الافقدهم هذا هو ذلك نعم الدين واحكام الشرع الا ترى الى قوله تعالى في ذلك الكتاب

الاربع هدى للمفسر انه يدلنا على ان الهدى كل ما يحق الانتقاء فيه وما يكون المهدى  
فيه متقيا وقال تعالى انا انزلنا التوراه فيها هدى ونور يحكم بها المسنون والحكم انما يكون  
بالرابع ولما سئل عما هدى الله عن محمد بن جعفر قال اخذها داود وهو من امر نبيكم فان هدى الله  
وتد قوله فبها هم افقده فبها هم افقده من ان هذا امر مسدود غير مني على ما سبق فعمومه يتناول  
اصل الدين والرابع جمعا قوله فيها ناسج ومسوح ثم لم يمنع ذلك اطلاق القول بوجوب الافقده  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله قد كان فيهم من ليس من ذلك فقد الحق به من البيان ما علم  
به ان المراد بالاسماء وهو قوله واحتسبناهم وهدانا هم الى صراط مستقيم اولئك الذين انبأهم  
الناس ان الامرا لا افقدهم ان الله لا يسلو الا من يعلم انه من صراط مستقيم سرعه من من  
اولى والاولياء على طرعه الاسماء عليهم السلام في العمل سائرهم فبها هم افقده المراد هو  
الامرا لا افقده بالاسماء عليهم السلام ومعلوم انه ما امر بالافقدهم في دعاء الناس الى سائرهم  
وانما امر بذلك على ان يدعوا الناس الى سرعه وعرفنا بهذا ان ذلك لم صار سرعه له من قبل الملك  
سفل من المورث الى الوارث فكون ذلك الملك عنه مصافا الى الوارث بعد ما كان مضافا  
الى المورث في حوته والى ذلك في لسانه في قوله اورسا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا  
فاما قوله لكل جعلنا منكم سرعه ومما يحاقد عن ما نسا انه ليس المراد به المخالفه في المنهاج  
في الكل بل لكل من رايه البعض وهو ما قام الدليل فيه على اسماحه وقوله هدى لي ابراهيم  
يدل على انه ليس هدى لغيره كقوله هدى للمفسر والقران هدى للناس اجمع وان هذا دعاء رسول الله صلى  
بالنور به وطلب حكم الرجم منه للجهل به وقوله انا احب من احب الله فانها سبه اميت  
لكن العمل بما عرفنا ان التوراه هدى لي ابراهيم ولغيره وانما جمع ما ذكرنا قوله مصدقا  
لما نرى من الكتاب وممناعه ولا معنى لذلك سوى ان ما فيه سرعه لئلا يصلي الله عليه وسلم  
فما انزل عليه من الكتاب الا ما ليس بسحه وهذا هو القول الصحيح عندنا الا انه قد ظهر من اهل  
الكتاب الجسد والاطهار والعداوه مع المسلمين ولا يبعد قولهم في سائرهم ان سرعههم وان ذلك  
قد اسفل الله بهم بالموافاة لا يبعد ثبوتهم في ذلك لثبوت كبرهم وصلاهم فلم يسلو ذلك  
طريق سوى رسول القرآن به او بان الرسول له ما وجد في هذا الطريق فعليا في الانتفاع

والله لو كان موسى حيا ما وسعه الاتباعي وهذا اللفظ من الرسول المقدم في سورة الاحقار

في قوله ان قوله  
لا يفسد في قوله



والعمل به من يوم النبل السبع وايد ما ذكرنا قوله تعالى ومن لم يحكم بما امر الله فاولئك هم المفلحون  
 فاولئك هم الظالمون ونعلمون انهم ما كانوا يتبعون من العمل احكاما للوارة واما كانوا  
 يتبعون العمل به على طريقتهم سرية رسولنا فانهم كانوا لا يعرفون برسالته وقد سمعوا  
 الله تعالى كما امر طائفة من المؤمنين من الخلق ما امر الله به ولذلك قال في الحكم اهل الاحكام ما امر الله  
 به ومن لم يحكم بما امر الله فاولئك هم الفاسقون واما سمعوا فاسمعوا لربكم العمل بما في  
 الاحكام على ان سرية محمد صلى الله عليه وسلم سمعوا من الله ذلك فله قد صار سرية لنبينا علم  
 وانه كسلكه والعمل به على ان سرية رسولنا في قوله وكيف يحكمون عندكم النوراه فلهما حكم الله  
 ينصص على ان سرية رسولنا وقال تعالى سرع لكم من الدين ما وصي به وحا الى قوله وان اقموا الدين  
 والدين اسم لكل ما يدين الله به فلهما حكم الاحكام في ذلك يظهر ان ذلك قد صار سرية لنبينا  
 على الدوام في كل سلكه والعمل به الاما قام دليل السبع **فصل** في تقليد  
 الصحابي اذا قال قول او لا يعرف له مخالف حكي ابو عمر ويرد انك الطبري عن ابن سعد  
 البردعي انه كان يقول قول الواحد من الصحابة وهو مقدم على القياس بترك القياس يقول  
 وعنه هذا اذكرنا ما سألنا وذكرنا ان الواري عن ابن الحسن الكرخي انه كان يقول ان ابا يوسف  
 في بعض مسائله يقول القياس كذا الا ان يركب للار و ذلك لا يرقوا واحد من الصحابة فلهما  
 دلاله سنة من مذهبه على عدم قول الصحابي على القياس قال واما اننا قد اعجزنا هذا المذهب  
 وهذا الذي ذكره الكرخي عن ابي يوسف موجوده كثر من المسائل عن الصحابة انهم الله بعد قالوا  
 في المصنوع والاستساق انما سائر القياس في الحاشية والوضوح مما يركب القياس يقول  
 ابن عباس رضي الله عنه وقالوا الدم اذا ظهر على امر الخرج ولم يسل فلو ناسا فصول للظمان في القياس  
 بركناه ليعول ابن عباس وهو وقالوا في الاعماء اذا كان يوم وليلة او اقل فانه مع فضا الصلوات  
 في القياس بركناه ليعول غمار وقالوا في افراد المريض لو ارثه انه حار في القياس بركناه ليعول  
 ابن عمر وقال ابو حنيفة وابو يوسف في سائر ما علم ان لم يعد العمل الملة امام فدايع منها  
 فالفقه فاسد في القياس بركناه لا يروى عن ابن عمر وقال ابو حنيفة رحمه الله اعلام وقد  
 ناس المال فما سئلوا العقد على قدره سرط حوار السلم لمعنا كذا ذلك عن ابن عمر وهو مخالف

فمن لم يحكم بما امر الله فاولئك هم المفلحون  
 فان لم يحكم بما امر الله فاولئك هم المفلحون  
 فان لم يحكم بما امر الله فاولئك هم المفلحون  
 فان لم يحكم بما امر الله فاولئك هم المفلحون

ابو يوسف ومحمد بن الراي وقال ابو يوسف ومحمد اذا اصاح القصر بعد الاحمر المسكر كانا مكر  
 المحرر عنه فهو صام لان روى عنه عن علي بن ابي حمزة وقال ابو حنيفة رحمه الله لا ضمان على واحد من الراي  
 مع الرواية كذا في علي بن ابي حمزة وقال محمد لا تطلق الجامل الكرم واحد السنة لمعنا ذلك عن ابن سعد  
 وخار وقال ابو حنيفة وابو يوسف بالراي انهما تطلق لما السنة يعرفان ان عمل عليا سار جهنم الله  
 بهما في مسائلهم كلف وللشافعي في المسئلة قولان كان يقول القيد مقدم قول الصحابي على  
 القياس وهو قول مالك والجدد كان يقول بعدم القياس في العمل به على قول الواحد والانس  
 من الصحابة فلهما حكم الكرخي في بعض اهل الحديث خصوص بترك القياس في معاملة قولهم الخلفاء  
 الراشدين وسدوا قولهم صلى الله عليه وسلم عليكم سنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدك  
 ويقولون احدوا بالدين من بعدك ان لم يروى عن طاهر الحديث يقتض وجوب اتباعها وان حالها  
 غيرهما من الصحابة وهو ولكن يترك هذا الظاهر عند ظهور الخلاف لعمام الدليل في حال  
 ظهور قولهم من غير مخالف لهما على ما نصصه الطاهر واما الكرخي فقد ارجع قوله ولعنوا  
 ما اولى الاصار والاعصار هو العمل بالقياس والراي فما لا نص فيه وقال فان ما رجع  
 في سائر قول الله والرسول يعني لما الكفا والسنة وقد رز علم حديث معاوية قال  
 له رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم قال نعم قال يا محمد في كتاب الله قال بسم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال فان لم يجد في سنة رسول الله قال اجتهد راي فقال الجدي لله الذي وفق رسول رسول  
 لما رضى به رسول الله فلهما دليل على انه ليس بعد الكفا في سنة رسول الله قال في قوله  
 لكم قول الصحابي في المحرمات انهم اقدم اقدم لان المراد بالامداهم في الخرج على طريقتهم  
 في طلبة الصوات الاحكام انما عليهم وقد كانت طريقتهم العمل بالراي والاحكام لا يرى انه  
 سبهم بالحقوم واما اقتضى بالحق من حيث الاستدلال على الطريقتين ان يسلحهم  
 بوجه ذلك هو ما قبل قوله احدوا بالدين من بعدك وعليكم سنة الخلفاء من بعدك فانه انما  
 يعني سلوك طريقتهم في اعتبار الراي والاحكام فما لا نص فيه وهذا هو المعنى عند طريقتهم  
 الصحابة وهو القوي بالراي ظهورا لا مكران كان والراي قد خطى فلهما قول الواحد منهم كمال  
 يبرر راي الصوات الخطاء والخور بترك الراي سلم كذا لا يترك قول التابعي وكذا لا يترك احد



عظمه و فقهه و علمه  
و عظيمه و جوده و كرمه

بنهم من اصل الامام من كان  
 متقنا و ماهرا في العلم لا يؤمن  
 بغيره الا في ما لا بد من  
 يكون قدوة طلائع اهل  
 زماننا فان كل من قرأ منش  
 او اخبر سوادا تقيا و عبط  
 لا يربيه فانه نسوا اهل  
 المذهب

لاخذ من كلام من ان قول من  
 يكون ظاهرا و باطنا متقدم على  
 قول من لظاهر و هو الباطن و اما  
 قول من ليس له ظاهر و لا باطن فهو  
 باطل في كل شيء

لا ريب ان من في وجوده  
 تحت ارضي الجوارح و من سواد  
 شايخ بدقه و زله و سانه  
 في ظاهر و هو العلم انه لا العلم  
 في ظنه انه كمن في باطنه

بنهم من اصل الامام من كان  
 متقنا و ماهرا في العلم لا يؤمن  
 بغيره الا في ما لا بد من  
 يكون قدوة طلائع اهل  
 زماننا فان كل من قرأ منش  
 او اخبر سوادا تقيا و عبط  
 لا يربيه فانه نسوا اهل  
 المذهب

لاخذ من كلام من ان قول من  
 يكون ظاهرا و باطنا متقدم على  
 قول من لظاهر و هو الباطن و اما  
 قول من ليس له ظاهر و لا باطن فهو  
 باطل في كل شيء

لا ريب ان من في وجوده  
 تحت ارضي الجوارح و من سواد  
 شايخ بدقه و زله و سانه  
 في ظاهر و هو العلم انه لا العلم  
 في ظنه انه كمن في باطنه



فولا خلاوة قوله بعد عارض القول من محمول المساواة بينهما وليس احدهما بان يدعو صاحبه  
 الى قوله باولى من الاخر وان لم يظهر منه قول خلاوة ذلك فهو لا يدرك لعله اراد عاء القول اظهر  
 خلافة فلا يكون قوله حجة عليه فاما بعد ما ظهر القول عن واحد منهم وانصرف عصره فصار  
 يظهر قول خلاوة من غيره بعد انقطع احتمال ما نسب المساواة من الوجه الذي مررنا فليكون قوله  
 حجة وانما ساء لمقصدهم محال لانه المقصود وجود المساواة بينهم فما سوى به الراي وهو  
 مساهمة احوال الميراث ومعرفة اسبابه واذا افترس اصحابنا المتقدم والمتأخرين القول  
 الواحد من الصحابة حجة فيما امدخل للقياس في معرفة الحكم فيه وذلك نحو المعاد بالمرى المعروف  
 بالراي فاما احدا يقول على بصيرة بعد ان لم يسمع دراهم واحدا يقول العرج بعد ان لم يسمع  
 سلمه انا والكره لغيره انا وسواء عيان في العاصفة فيقول القياس ان العرج ما يقول  
 عاينه وهو ان الولد اسلم في النظر الممر مستقيم وهذا لا راجح الا يظن ان المجازفة في القول  
 والاخر ان يحمل قولهم في حكم السرج على الكذب والباطل قول بعضهم وذلك سطل روايتهم فليس  
 الا الراي والسماح من قول علي الوحي واما مدخل للراي في هذا المار فعين السماع وصار  
 فتواه مطلقا كرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والاسئلة لود كروايعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ذلك حجة  
 اسار الحكم في ذلك اذا ائتم به ولا طريق لفتواه الا السماع ولذا قلنا ان قول الواحد منهم فيما  
 لا يوافق القياس يكون حجة في القول به كالنص بترك القياس في حيزه سراما بلع باقل ما يباع  
 قبل عدالته اجماعا بقول عاينه وهو في قصده ريد من عدم وبركنا القياس لا القياس لما كان  
 محالفا لقولها بعد حجة السماع في فتولها وكذلك احدا يقول ان عاينه وهو في الميراث والولد  
 انه لو حيز ساه الاية قول الخلف القياس في بعض منه حجة السماع واحدا يقول ان سقود وهو  
 بعد بل الحفل لوالد الا ان يقيم سيره سفرنا رعين ريثما لانه قول خلاوة القياس وهو اطلاق  
 القول منه فما لا يعرف بالقياس في بعض حجة السماع فان سئل هذا المعنى يوجد في قول  
 السامعي فام لا يظن المجازفة في القول بالاحتياط في كل عصر والحوادث كرامة على الكدر فضلا  
 ومع ذلك لا تنفي حجة السماع لقوله عند الاطلاق حيز لا يكون حجة فما لا يستدرك بالقياس  
 كما لا يكون حجة مما يعرف بالقياس فليسا قد عاين قول الصحابي يكون بعد عن اجمال الغلط

فان طريق الراي من الضوابط انما ينقل  
 اليها وانهم في كل قول على الاثر

وله التامل منه من قول غيره احتمال اتصال قولهم بالسماع يكون بواسطة فقد يحتمل ان كان  
 بين علي الوحي وسموعا منه واحتمال اتصال قول من بعدهم بالسماع يكون بواسطة القول بذلك  
 بواسطة لا يمكن انما يتعدى لعل ويدونها لا يتصل اتصال قوله بالسماع توجه من الوجه في هذا  
 الوجه مع العرف من قول الصحابي وقول من هو دونه فما امدخل للقياس فيه فان سئل  
 وقد علم في المعاد بالمرى من غير ان يسمع فان يابسه رجلا لله قد رمد الملوغ بالسرس بما عثر  
 سبه او سعه عرسه بالراي وقد روجع مع المال للصفة الذي لم يونس معا الرشيد  
 خمس وعشرين سنة بالراي وقد راى يوسف ومحمد رجما الله قد رمد مكن الرجل من بل الولد  
 نار عرسه بما بالراي وقد راى صاحبهم الله جمعا ما يظهره البير عن الترخ عند وقوع  
 القارة في بعض من لواحيه استسما قد قول من يقول انه امدخل للراي في معرفة المعاد برواه  
 بعد حجة السماع في ذلك اذا قاله صحابي فليسا اما اردنا ما قلنا المعاد بالمرى مستحقا الله اسدا  
 دون معاد يكون مما يرد من العقل والكبر والصغر والكبر فان المعاد يور في الحدود  
 والعداد بحوا اعداد الركعات والصلوات مما لا شكل على اجدانه امدخل للراي في معرفة  
 ذلك فليكن ما يكون بذلك الصفة ما اشترى الله فاما ما اسد اللهم به فهو من يار العرف من العقل  
 والكبر فيما يحتاج اليه فاما علم الراي عرس لا يكون بالغا وان عرس سبه يكون العام البردد  
 مما س ذلك فيكون هذا استسما للراي اراه البردد وهو يظهر معوم القيمة في المعصوم  
 والمسهل في معرفة هذا الملك والقدرة السعة فان الراي مدخل في معرفة ذلك من الوجه  
 الذي قلنا وكذلك حكم دفع المال الى السعة فان الله تعالى قال فان اسلم منهم ريد افا دعوا  
 اليهم وقالوا لا تأكلوها اسرافا وندارا ان يكونوا ففقت الحاجة الى معرفة الكبر على وجه بعض  
 مع سقوع من الرشد وذلك ما يعرف بالراي فقد راى وجهه رجة الله ذلك خمس وعشرين سنة لانه  
 يتوهم ان صرحا هذه المدد ومصارف رعة اصلا فقد ساهي في الاصله فيسفر له لصف  
 الكبر فيعلم اساس ريد ما منه باعتبار انه بلغ رشد فانه فليسا لشد الكور في  
 سور يوسف انه هذه المدد وكذلك ما قال ابو يوسف ومحمد فانه يمكن من القول بالولا ان ساء  
 او سلع من لا محالة ولا يمكن من القول بعد سنة او اكثر فاما وقع البردد في العقل والكبر



من المذهب فاعلم الراي فيه فالسواء على الكرمه العباس فاما حكم طهارة النهر بالترج فاما عرفاه  
 بانار الصحابه رضوان الله عليهم وعلى سعيه الخدرى ذلك معروف مع ان الميراث من الله من العسل  
 من الترح والكسوف قد ساء للراي مدحلا لا تعرفه هذا كله في قول طهر صحابي ولم يسيه  
 ذلك في قوله فانه بعد ما اسهر ادا لم يظهر النكير عن احد منهم كان ذلك من اهل الاجماع وقد بينا  
 الكلام فيه وما اختلف فيه الصحابه رضوان الله عليهم ان الحق لا يعدوا اقاويلهم حتى يهلك احد من اب  
 يقول الراي قول خارجا عن اقاويلهم وكذلك لا يستعمل ظلم الخارج بمرافاويلهم ليعمل الماخز  
 باسما المنعقد كما يستعمل الايتير والخبر لانه لما ظهر الخلاف بينهم ولم يجز المحاجه سمع  
 من صاحب الوحي بعد انقطع احوال الموقين ثم ونعتمد القول بالراي والراي المكون باسما  
 للراي ولهذا لم يخرج احد العباس بالاحول والظن بطلان الترجح برمان في احد  
 الاقاويل فان ظهر ذلك في العمل بالراج فان لم يظهر محمد المثل بالخارج في الاحد يقول  
 ساعدان بغير الكبرانه انه هو الصواب وبعد ما عمل باحد القولين المكون له ان يعمل بالقول  
 الاخر لا بدليل وقد ساهدنا بالمرافضه هذا الذي ساهو النهاية في الاحد بالسنة  
 حقيقيا وشبهتهما العمل بالراي بعد وبذلك سمع الله على ما اتارا الله محمد رحمه الله في  
 ادب العاصي فقال استقم العمل بالحدس لا بالراي ولا تستقم العمل بالراي الا بالحدس  
 واصحابنا رحمهم الله هم المسلمون بالسنة والراي الحقيقه فقد ظهر منهم من يعظم السنة عالم  
 يظهر عنهم من يدعي انه صاحب الحدس اياهم حوز وانج الكتاب بالسنة لقوم درختا وحوزوا  
 العمل بالمراسيل وقد مواخير الجيول على العباس وقد موافق الصحابي على العباس لان فيه  
 شبهه السماع من الوجه الذي مر بان بعد ذلك عملوا بالعباس الصحيح وهو المعنى الذي ظهر  
 قوته باثره فاما السامعي رحمه الله صلى الله عليه وسلم لم يحوز العمل بالمراسيل وقد ترك كثير من السمر وحسب  
 بغير رايه الجيول بعد عطل بعض السنة الصاوحس لم يرتفع لدا الواحد من الصحابه وقد  
 حوزوا الاعراض عافه شبهه السماع ثم حوز العمل بعباس السنة وهو ما الكور ان يضاف  
 اليه الوجوه بحال بما حاله الاحال من لم يحوز العمل بالعباس اصلا لم العمل باسما الى حال  
 حمله صار الله من الاحاط على العمل لا الدليل بل العمل بالدليل من اهل اصحابنا رحمهم الله

من اهل اصحابنا رحمهم الله

اصحاب الامام اعظم قدوة  
 الشن في الدين

هم القدوة في احكام الشرع اصولها وفروعها وان يقتويهم اقتبح الطوق للناس الا انه كثر  
 عمق السلكه كل سائح والاستنجع شرايطه لكل طالب **فصل** في خلاص المباحي  
 قبل يتدبه مع اجماع الصحابه اخلافا لعل المباحي المكون حجة على وجه يترك العباس يقول  
 بعد روي ساعل رحمه الله انه كان يقول ما حانا على المباحين ناجماهم واخلافهم لم  
 يدرك عصر الصحابه من المباحين انه بعد خلافه في اجماعهم فاما ما رادك عصر الصحابه من  
 المباحين فالحسب سعد بن المستحق والسعي فانه بعد بقوله في اجماعهم عند باحي الامم  
 اجماعهم مع حذافه وعما قول السامعي لا بعد بقوله مع اجماعهم وعما هذا قال ابو جعفر السب  
 اجماع الصحابه في الاشعار ان ابراهيم المحقق كان يكرهه وهو من ادرك عصر الصحابه فلا بد  
 اجماعهم دون قوله وجه قول السامعي ان اجماع الصحابه حجة بطريق الكرامة لم ولا ساركة  
 للمباحي معهم في السب الذي استحقوا به راي الكرامة وذلك بحسب رسول الله صلى الله عليه وسلم وساهده  
 احوال الوجوه ولهذا لم يجعل المباحي الذي ادرك عصرهم من اهلهم في الاحجاج بقوله فكل ذلك  
 لا يعدج قوله في اجماعهم كما لا يفتح قول من لم يدرك عصر الصحابه في اجماعهم ولا صاحب الشرع  
 عظيم امرنا لا بعد اياهم ويدرك ذلك بقوله ما هم اقدمهم اقدمهم وهذا لا يوجد في قول المباحي  
 وان ادرك عصرهم فلا يكون من احوالهم وانما بعد ان اجماع المباحين بالمرجح ومحسب في ذلك  
 انه لما ادرك عصرهم وسوغوا له احتمال الراي والمزاجه معهم في السوى والحكم خلاف رايهم  
 قد صار هو كواحد منهم فمما سئل على احتمال الراي في اجماعهم لا بعد مع خلاص واحد منهم فكل ذلك  
 لا بعد مع خلاص المباحي الذي ادرك عصرهم لانه من علماء ذلك العصر فسرط العقاد اجماع  
 ان يكون احد من اهل العصر كالفالم وساهده ان عمر وعلاء رضي الله عنهما قد اشركا القضاء بعد  
 ما ظهر من محالهما في الراي وانما قلده القضاء الحكم براهه فان قيل لا كذلك بل قلده  
 القضاء الحكم بقوله او يقول بعض الصحابه سواها قلت قد روي ان عمر كتب الى شرح  
 اقصا في كتاب الله تعالى فان لم يجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم يجد فاحمد رأيك فان قيل  
 مع قوله فاجتهد رأيك اراينا واقا وبلنا فلهذا رايان على النص وهو من ميرله النسخ  
 فلا يكون بطلا وقد صح ان علماء مصر تكلم الى شرح وقضى عليه خلاف رايه في شمس الولد



المغرب  
بيروت، لبنان  
والشريف

اللهم منع الكلام

في الصلاة قبل ان يصير الماء الكون حجة لقائه صلواته بعد ما انصرف الماء وعقد بعضهم  
لكون حجة وكذلك مع امر الولد بالاجماع المصدق على حواريهما قبل الاستدلال بالكون حجة  
لحواريهما بعد الاستدلال بعد ما وعقد بعضهم بكون حجة ويقولون قد انعقد الاجماع على حكم  
في هذا المعنى فحجنا كما علم من الاجماع حتى انعقد اجماع اقره لا ان السلي الوفاة ما دونه  
والسك الخلاف دون الاجماع بوجه ان التمسك بالنقص وبكل المشكوك فيه اصل في السمع  
فان السلي علم امر النكاح في الحديث بان انصرف من صلواته حتى يستقر بالحديث لانه على غير من الظاهر  
وهو في حكم الحديث وكذلك امر السك في صلواته بان ياخذ بالاول لكونه متعينا به وكذلك  
في الاحكام نقول البعض لانزال السك حراما اصل في طلاق امر ايم مع الطلاق علمها وكذلك  
الافوار بالماء الا مع السك لان حجة براه الدعوة بغير عسار الاصل في انزال البعض بالسك  
وهذا لان البعض كان معلوما به ومع السك لا يستلزم العلم فلا يجوز ترك العمل بالعلم الا على ما ليس  
يعلم واصحابنا رحمهم الله قالوا هذا مذهبنا بطلان فان الاجماع كانا ساقى عن علم لا لانه  
عن واما كان ذلك المعنى وقد حدث معنى اخر خلاف ذلك مع هذا المعنى الحادث لم يكن الاجماع  
قط فلف يستقيم استصحابه وبه ينظر في ما ثابته فانما لم يكن على الاجماع مع هذا المعنى قط  
بم الخلو اما ان يكون الحجة نفس الاجماع او الدليل الذي نشأ منه الاجماع فليحدث هذا المعنى  
فان كان نفس الاجماع بعد الخلاف في الاجماع وفي الموضع الذي الاجماع لا يحق الاجماع نفس  
الاجماع وان كان الدليل الذي نشأ منه الاجماع فالرئيت بها ذلك الدليل بعد ان ارض المعنى  
الحادث لا يحق الاستدلال بالاجماع بم حكم عليهم بغير ما احتجوا به فيقول قد سقا بالحذر  
المانع من حوار اداء الصلاة في اعضاء الحديث قبل استعمال هذا الماء الذي وقع فيه  
الحاجة مع علم ما كنا علم من البعض والاجماع لا يتركه بالخلاف عند استعمال هذا الماء فانها  
على اراد الصلاة واحد على ما ذكر الوفاة مع علم ذلك الا انما لا يتركه ما اذا يكون منه  
بالتم بعد ما انصرف الماء لان سقوط الفرص بعد الاداء مسكوك فيه وانها على ان الامه  
بعد ما حلت من مولاها قد اتسع بعضها مع علم ذلك الا انما لا يتركه بالخلاف في حواريهما  
بعد ما انفصل الولد عنها وكل كلام يمكن ان يحج به على الحجة بوجه في انساب ما رام ابطاله



به هو باطل نفسه وهو نظر احيا احيا على من يقول لا دليل على النافذ احكام الشرع وانما  
 الدليل على المشتك في الدعوى فان البينة تكون على المشتك في الثاني فيقول من قال لا حكم هو  
 مشتك صحة اعيان في الحكم وهذا منه انما حكم شرعي وحصة في صحة هذا الاعيان فيكون  
 المحجة عليه لا آثار لا اعان حصة فانه ينبغي وسفر هذا الكلام في موضعه ثم يسدل بعبارة تعالى  
 فان علمهم هو موثبات فلا يرجعوه الى الكفار وفي هذا انحصار على ان العمل بالان كان متيقنا  
 به عند حد وروى عن ابي بكر بن محمد بن الحسن بن مكي عن ابي بكر بن محمد بن الحسن بن مكي  
 ذلك بعد البحث ما يعرفه بفات الرأى انما النفس وليس هذا بطر ما استشهد به لانهما  
 عند السك الطلاق اكد للسك عدم سوى ما تقدم وكذا عند السك وجوب المال لا  
 كذا عند السك عدم سوى ما تقدم وكذا عند السك الحد وعند السك اذ ان بعض الصلاة حتى لا  
 وجدنا في السك وهو الحكي يقول انه كذا العمل بذلك الدليل وهذا قد وجدنا في السك  
 نعم الحكم بعد حد وروى المعنى الحادث في العمل بذلك الدليل والحد والمصر الى استصحاب  
 ما كان قبل حد وروى المعنى فالتصريح انما كان قبل وجود الدليل المغير ومثله لا يكون نصا  
 بعد وجود الدليل المعروف وعنده الاصل استصحاب العموم بعد حد وروى الدليل المعروف فانه لا  
 كور لاحد ان يسدل على انما قبل المسام من بعبارة فافعلوا المسكين ان حكم هذا العام  
 بانما قبل وجود الدليل المغير فلا كور لا يسدل ان به بعد ذلك موضع فيه خلاف وهو ان  
 المسام انما جعل نفسه ظليعة للمسكين خبرهم بغير ان المسلمين فانه لا ساج فله اسد لا  
 بعبارة فافعلوا المسكين عندنا وعند بعضهم كور فله باعتبار هذه المحجة والكلام في هذا  
 من الكلام في الفصل الاول **باب القياس**  
 قال رضي الله عنه هذه الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم من التابعين والصالحين والماضين  
 من امة الدين صواب الله عليهم جواز القياس بالرأى على الاصول التي است احكامها بالنص  
 لعدم حكم النص في الفروع جائز مستقيم ببيان الله به وهو مدر من مدار احكام الشرع  
 ولكنه عر صالح لاسان الحكم به اسد او على قول اصحاب الطواهر هو عر صالح لعدم حكم النص  
 به الى ما لا نفي فيه والعمل به باطل اصلا في احكام الشرع واول من احدث هذا القول

هذا هو القياس المستعمل في الأحكام الشرعية  
 وهو من قبيل القياس المجازي  
 وهو الذي لا يثبت به الأحكام الشرعية  
 بل هو الذي لا يثبت به الأحكام الشرعية  
 بل هو الذي لا يثبت به الأحكام الشرعية

القياس مدر من مدار الشرع

لا هو

القياس مدر من مدار الشرع

ابراهيم النظام وطعن في السلف لاحتاجهم بالقياس وتسميم بتوهم الى خلاف ما وصفوا به  
 فحجج به بعبارة الاسلام من عبقة وكان ذلك منه اما المقصد الى اصا بطون المسلمين عليهم السلام  
 منه بعبارة السيرة ثم تبعه على هذا القول بعض المسلمين بعدا ولكنه حذر عن الطعن في السلف  
 فرار من الشبهة التي جعل النظام فذكر طرعا اخر الاحتجاج الصحابة بالقياس هو دليل على  
 جملة وهو انه قال ما جرى من الصحابة لم يكن على وجه الاحتجاج بالقياس وانما كان على وجه  
 الصلح والوسط من الخصوم وذكر المسائل لمصر ما صدر من الصلح الى انهاء وهذا  
 وهذا ما لا يخفى فان عامر بن ابي ابي امل فيما نقل عن الصحابة في هذا الباب ثم نشأ بعده رجل  
 متجاهل يقال له داود الاصبهاني فاطل العمل بالقياس من عراة وقد على مراد كل من سبق  
 من قبله في ذلك ولكنه احدث طرعا من كل كلام ولم يستعمل في التامل فيه ليس له وجه فسان قال  
 القياس المتوهم في ولا كور العمل به في احكام الشرع وبما بعد على ذلك اصحاب الطواهر الذين  
 كانوا مسلمة في ترك التامل وروى بعضهم هذا المذهب عن فسان ومرو وواس وسرس  
 وهو اقرباء عليهم معدة بواحد من سبب الله في الفصل في محالته رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه فما  
 هو طر بواحد من الشرع بعد ما يد بعبارة عنهم ثم قال بعض نقباء القياس ان العمل بالقياس لا يصلح  
 المعروف من امور الدين بما والقياس شبه ذلك قال بعضهم لا يعمل بالدلائل العقلية احكام  
 الشرع اصلا فان كان يعمل بما في العقلات وقال بعضهم لا يعمل بما الا عند الضرورة ولا ضرور  
 في احكام الشرع لانكار العمل بالاصل الذي هو استصحاب الحال وهذا القول فاولهم الى البعد  
 فاحتاج في سبب وجه الفساد في اثبات ان القياس حجة اصلية في بعده الاحكام لاحتج  
 ضرورية والى انه مقدم في الاحتجاج به على استصحاب الحال ولكن هذا بيان شبهتهم  
 فاهم اسد لوانطاهر انما من الكتاب منها قوله تعالى ولم يلهم انا ابراهيم اعلم الكتاب  
 على علمهم وفي المصنوع الى انما لاسان الحكم في محل قولنا ان الكتاب عر كاف فقالوا نزلنا عليك  
 الكتاب بشا بالكلية وقال ما قرطبا في الكتاب من وقالوا لا رطب ولا اناس لا في كتاب من  
 معها سائر الا ساكلها في الكتاب اما في سائر اود الله او في امضاه او في نصه فان لم  
 يوجد في من ذلك ما لا ينافي الاصل الذي علم سويه بالكتاب وهو دليل مستقيم فان يقال

لا







مبتدأ على قصده الرأي بل طريق الاستدلال لا يرى ان من المروءات ما لا يستدل بها الرأي اصلا  
 كما لا يرى في العمومات العبادات من مذهب ما هو خلاف ما قصده الرأي وما هدد قصده  
 فانه لا يرى معرفة الرأي فكلوا العمل لا يرى فيه عملا بل حيا له / اما العلم وكيفية اعمال  
 الرأي فيه والمروءات من مذهب ما هي نظير ذلك عند الناملة جمعها والقياس على غير  
 رد الشك لا يظهر من حال العمل بالعلم لا اخذ به فكيف سأل هذا مع الناس بوجه  
 ان العمل لا ينفك الحكم بهما من المصنوع عليه الى عدم معدن محله واحكاما احكاما في طريق  
 العمل به وما يكون هذه الصفة فانه بعد رتب واحد منها العمل الا ان يوحى العلم وطقا  
 وهو المصنوع ليد اخذوا العمل بالعلم المصنوع عليها كما في قول علم الله المستحسنة اما  
 في من الطوائف من علم والطوائف فاستأخذوا العلم عرهم خسران البيت / ان العلم  
 مصنوع عليها فاما ما لا يرى في الموقوف على ما هو العلم عينيا فكلوا العمل بها ما طلاقا  
 مدخل علم الاحكام فانه / اختلاف فيها في الاصل انه كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ساء له  
 قال لا تدعوني وقد علمنا بالصلاة لا اختلاف فيما هو من عند الله قال تعالى ولو كان من  
 عند غير الله لوجدوا فيه اختلاف كثيرا وانما الاختلاف في الاحكام من جهة الروايات والحق  
 هو الخبر الراوي وما كان الاختلاف في الروايات الا بطر اساءه الناجم من التسويج في كتابه  
 تعالى فان ذلك لا يقع ما هو الطريق معرفة يكون العمل بالناج واجبا ويكون ذلك عملا  
 بالنص بالتاريخ فكل ذلك / الاحكام وتحت ما قورنا فاند بان مما قور الدرس في حجة المومنين  
 احدها المحامطة على اصول المربعة فاما قول الاحكام والناس في التجرع معاني اللسان  
 فان معانيها حجة غايه لا افضل عمر المرء على المامل منها اذا اراد الوقوف عليها ولا يسرع  
 للعمل بالمرء الذي ينشأ منه الرغب عن الحق والوضع في الدعوى وما حصل به التجرع  
 عن المدعى واجبا واحكاما الشرع فلا سئل ان قور الدرس في حجة المومنين يكون ولا يدخل  
 على ما ذكرنا اعمال الراي امر الحرب وقيم الملقان ومهر النساء والوقوف على جهة الكفة  
 اما على الوجه الاول فكل هذا كل من حقوق العباد وليس كالحكم العجز والاشتباه بها  
 يعود الى مصالحهم العاجل معصية الواسع لتيسر عليهم الوصول الى مصاديقهم وهذا في غير

في هذا الخبر الراوي ما كان الاختلاف في الروايات الا بطر اساءه الناجم من التسويج في كتابه تعالى فان ذلك لا يقع ما هو الطريق معرفة يكون العمل بالناج واجبا ويكون ذلك عملا بالنص بالتاريخ فكل ذلك / الاحكام وتحت ما قورنا فاند بان مما قور الدرس في حجة المومنين احدها المحامطة على اصول المربعة فاما قول الاحكام والناس في التجرع معاني اللسان فان معانيها حجة غايه لا افضل عمر المرء على المامل منها اذا اراد الوقوف عليها ولا يسرع للعمل بالمرء الذي ينشأ منه الرغب عن الحق والوضع في الدعوى وما حصل به التجرع عن المدعى واجبا واحكاما الشرع فلا سئل ان قور الدرس في حجة المومنين يكون ولا يدخل على ما ذكرنا اعمال الراي امر الحرب وقيم الملقان ومهر النساء والوقوف على جهة الكفة اما على الوجه الاول فكل هذا كل من حقوق العباد وليس كالحكم العجز والاشتباه بها يعود الى مصالحهم العاجل معصية الواسع لتيسر عليهم الوصول الى مصاديقهم وهذا في غير

قوام الدين وقاه المومنين  
 حافظ التوفيق كبريته والحقنة  
 المالك بن

امر العلم طاهر وكذلك امر العلم فان الاصل فيه معرفة حجاب العالم الارض وذلك حقوق  
 العباد وعلى الراي بل ان الاصل ما هو من حقوق العباد ما يكون مستدركا بالخوارق من مذهب  
 علم الدين في مذهب الحق والاسماء الا ترى ان الكفة حجتها يكون محسوسة في حرم عابها  
 بعد المبدء بها ما اعمال الراي كل صيرها كالمحسوسة وكذلك امر الحرب فالمقصود صانته  
 المصير عما سلفها او غير الخصم واصل ذلك محسوس وما هو الا بطر التوقي عن ما ولى سم الدعوى  
 لعل انه سلف والتوقي عن الوقوع على السيف والسكن لعله انه ناقص لغيره فعرفنا ان  
 اصل ذلك محسوس واعمال الراي فيه للعمل يكون معنى العمل للاسهم في اصله في هذه المواضع  
 الصرورة محسوسا واعمال الراي فانه عند الاعراض عنه / احد طريقا اخر وهو دليل العمل  
 به فلا حل الصرورة حوزا به العمل لا يرى فيه وهذا الصرورة / ادعوا الى ذلك لو حوز دليل  
 احكام المرجع للعمل به على وجه يغني عن اعمال الراي فيه وهو اعتبارا لاصل الراي حوزا  
 / وادخل على من ما ذكرنا اعمال الراي في المعركة احوال القرون الماضية وما خفيهم من المشلات  
 والكرامات ان ذلك من حقوق العباد والمصنوع ان يسعوا ما كان ملكا لم يملكه حتى يملكوا  
 وان ما كان وما كان سببا لا يحققا والكرامات لم يملكه حتى ما لو امكن ذلك هو في الاصل من حقوق  
 العباد ومعلوم الاكل الذي يكسبه المرء سببا لنفسه واسباب الاناء محل الحرب بطريقه  
 لئلا يسهل سببا لبقاء المسلم طريق ذلك لا عسارا بالناملة معاني اللسان فان اصل الحرب  
 وذلك ما يعلم كانه السمع بالناملة في مدرك المصنوع وليس ذلك حكم المربعة في من معدنات  
 الوقوف على معاني اللغة في الجاهلية وهو ما والمومنين في المعركة الذي لا يعلمون حكم السريعة  
 وعلى هذا خرج ايضا ما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من المشورة مع اصحابه فان المراد امر الحرب  
 وما هو من حقوق العباد الا ترى ان المرء في حق رسول الله انه ساورهم في ذلك ولم يسئل ان  
 ساورهم في حقيقته ما هم علمه ولا فيما امرهم به من احكام المرجع والى هذا المعنى اشار بقوله  
 اذا اسلمتم من امر دينكم فاعلموا واداسلمتم من امر دناسكم فاسم اعلم دناسكم او كلاما  
 هذا معناه هذا بان شبه الخصوم في المسلم والمجته لجمهور العلماء ولا يدل الكتاب في السنة  
 والمعتول وهو كثير جدا قد اورد اكثرها المسندون من مشايخنا رحمهم الله ولكننا نذكر



في هذا الخبر الراوي ما كان الاختلاف في الروايات الا بطر اساءه الناجم من التسويج في كتابه تعالى فان ذلك لا يقع ما هو الطريق معرفة يكون العمل بالناج واجبا ويكون ذلك عملا بالنص بالتاريخ فكل ذلك / الاحكام وتحت ما قورنا فاند بان مما قور الدرس في حجة المومنين احدها المحامطة على اصول المربعة فاما قول الاحكام والناس في التجرع معاني اللسان فان معانيها حجة غايه لا افضل عمر المرء على المامل منها اذا اراد الوقوف عليها ولا يسرع للعمل بالمرء الذي ينشأ منه الرغب عن الحق والوضع في الدعوى وما حصل به التجرع عن المدعى واجبا واحكاما الشرع فلا سئل ان قور الدرس في حجة المومنين يكون ولا يدخل على ما ذكرنا اعمال الراي امر الحرب وقيم الملقان ومهر النساء والوقوف على جهة الكفة اما على الوجه الاول فكل هذا كل من حقوق العباد وليس كالحكم العجز والاشتباه بها يعود الى مصالحهم العاجل معصية الواسع لتيسر عليهم الوصول الى مصاديقهم وهذا في غير

في هذا الخبر الراوي ما كان الاختلاف في الروايات الا بطر اساءه الناجم من التسويج في كتابه تعالى فان ذلك لا يقع ما هو الطريق معرفة يكون العمل بالناج واجبا ويكون ذلك عملا بالنص بالتاريخ فكل ذلك / الاحكام وتحت ما قورنا فاند بان مما قور الدرس في حجة المومنين احدها المحامطة على اصول المربعة فاما قول الاحكام والناس في التجرع معاني اللسان فان معانيها حجة غايه لا افضل عمر المرء على المامل منها اذا اراد الوقوف عليها ولا يسرع للعمل بالمرء الذي ينشأ منه الرغب عن الحق والوضع في الدعوى وما حصل به التجرع عن المدعى واجبا واحكاما الشرع فلا سئل ان قور الدرس في حجة المومنين يكون ولا يدخل على ما ذكرنا اعمال الراي امر الحرب وقيم الملقان ومهر النساء والوقوف على جهة الكفة اما على الوجه الاول فكل هذا كل من حقوق العباد وليس كالحكم العجز والاشتباه بها يعود الى مصالحهم العاجل معصية الواسع لتيسر عليهم الوصول الى مصاديقهم وهذا في غير







عن الحسن المصنوع

البنات في العا  
بمنه العا

كون اولى الامر العلماء  
المطهر

تعلیق بری الغایب کما  
الغیر الخافیه

الفضال عن الطريق  
منه الصدر

تاج

العاقلة عند اهل زماننا  
ترك العمل بالقوانين والعمل  
ببدا اولاد عدنان وبنو  
وبما كل الابن والبن  
على اوقاف المسلمين و  
ومد الطعم من مال الادر  
للمنفعة واهل الطغاة و  
الطغاة والبنو والغنية  
وايام الشيطان وتولية  
بنات وحملة على المدارس  
فلا والله



وعلى الصحابة رضي الله عنهم في هذا الباب كبر من ان يحصى واسم من ان يحصى فوجه من ذلك ما علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق المعاصرة على ما روي له قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في حال الصوم ان لا يوصف بماتم تحت اكله ولا يضر وهذا يعلم المعاصرة فان بالثقل يفتح طريقا وصا الصوم ولا يحصل بعينه اقصا الصوم كما ان احوال المداين الم يفتح طريقا للصوم ولا يحصل به الصوم وقال للحنفية ان لو كان على اكله من اكله بفضله فقال نعم قال قد روي الله احواله وهذا يعلم المعاصرة وما ان طريق اعمال الراي وقال للذي سألته عن قضاء رمضان وهو في ارايت لو كان عليك من قضاء الدرهم والدرهم كان عليك منك فقال نعم فقال الله احواله بالحوار وقال للحنفية ان لو كان غروا الحجر فوصاى كل صلاة هذا يعلم المعاصرة بطريق النحر لما سأل حتى صار طاهرا ووجه غسل كل الموضع للتطهير ووجه تطهير اعضا الوضوء وقال الامم السنية بحسنه لا يما من الطواف من علمه والطوافات وهذا يعلم المعاصرة باعداد الوصف الذي هو موثر في الحكم فان الطواف موثر في معنى التحميد ووجه صفته الحاشية لاجل عموم الملوك والصرون وتطهير علمنا الفاسر والعلم بالراي كما علمنا احكام الشرع ومعلوم انه ما علمنا ذلك ليعلم به معارضه المصوب فعر ما انه علمنا ذلك ليعلم به مما لا يصح فيه ووجه احد انه امر اصابه بذلك فانه قال لمعاذ رضي الله عنه ووجهه الى التمسك ببعض قال لئلا يلهي الله قال لم كذا كما ان الله تعالى قال سنة رسول الله قال لم كذا قال احمد بن حنبل قال الحمد لله الذي روي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما روي به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لا يوصي حتى وجهه الى التمسك بكتاب الله قال لم كذا فسنة رسول الله قال لم كذا واحمد بن حنبل قال لم كذا وقال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في حال ما اذا اقصى فقال على انك ان احمد بن حنبل فاصبت فلك عشر حسنات وان اخطأت فلك حسنة واحد فلو لم يكن احمد بن حنبل في الراي فما الاصل فيه فذكر كما مر مدارك احكام الشرع لما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجه اخر انه صلى الله عليه وسلم كان ساورا صحابه في امور النحر بانه وفي احكام الشرع بانه لا يرى انه شاورهم في امرا الادان والعصه فمعه ووجهه وساورهم في معاداة الاسارى يوم بدر حتى اسار ابو بكر رضي الله عنه بالفداء واسار عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاسار به كل واحد منهم بانه حتى شبه انما لم يرد ذلك بآرائهم من الاساءة عليهم السلام حيث قال ومن عصا

يوم السبوي والفزوة مؤثر في الخفيف

عمر بن الخطاب صحابي

كان الشيشا ور

قال عمرو بن حزم ومسا من الملائكة فانه يروي بالرحمة وشبهه عمر بن الخطاب رضي الله عنه من الانبياء حيث قال لا يدري على الارض من الكافرين بارا وحيد بل من الملائكة عليهم السلام فانه يروي بالاعداد ثم قال الى اي اى كبرهم فان قيل من ذلك قول لولا كانت من الله سوا مسلم الا ان ولو كان مستحسنا لما عوسوا عليه فليس العار ما كان في المسورة بل فيما نص الله عليه بقوله لمسلم فما احدثهم من هذا انما يروون عن كل محمد مصدق يقول هذا ولكن يقول اعمال الراي والمسورة مستحسن في المجهول فخطي وقد نصت في هذه الحادثة قد ساورها رسول الله صلى الله عليه وسلم واحمد بن حنبل واحد منهم رايهم اصاب احد هادون الاحرار وهذا يروي قوله وساورهم في الامر ليس في الخبر خاصة ولكن بما وول كل ما يتناهى به اعمال الراي وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمر بن حزم يوما وقد ساورها في بني قولا فاني فيما يروى الى شكك او قد يركبهم رسول الله صلى الله عليه وسلم المشاورة بعد في امر الخلافة حتى لم يصح على احد بعينه مع علم انه اندلهم من ذلك فلما ساوروا فيه حكم كل واحد براه الى ان اسعوا الامر على ما قاله عمر بن حزم بطريق المعاصرة والراي فانه قال لا يرضون الامر دنياكم من رضي به رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مردسكم يعني الامامة للصلاة واسمعوا لاجل رايه وامر الخلافة من اثم ما يرضى عليه احكام الشرع وقد اسعوا على احوار العلم فيه بطريق الفاسر والمعنى ليعلم من يقول ان كان هذا فاسا فهو مستحسن فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استحسن عبد الرحمن بن عوف ليعلم بالناس ولم يكن ذلك لئلا يكون طبعه بعد وذلك لان عمر اسار الى الاسد الى على وجه لا يرد هذا الموضع وهو انه في حال يوقر الصحابة وحضور عامتهم ووقوع الحاجة الى الاسماء وحصولها بآراء صلى الله عليه وسلم بالناس بعد ما راجعوه في ذلك وسماؤه عنه كل هذا قد صار معلوما ما سأل كرامه وان لم يصح علمه ولم يوجد ذلك في حقه عند الرجم والاي حقه ثم عمر جعل الامر سوزي بعده من سنة ترفا فاسعوا بالراي على ان يجعلوا الامرة لنفسه الى عبد الرحمن بعد ما اخرج نفسه منها فعرض على ان يعمل بآراء عمر وعمر فقال لئلا يلهي الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم احمد بن حنبل في عرض على عثمان رضي الله عنه هذا الشرط ان يصار فيه فقلده وانا فان لك مع علمنا بالراي لا علم ان الناس قد استحسنوا سيرهم فيمن يدين العمل بالراي كان مشهورا سمعوا عليه من الصحابة ثم حاجتهم بالراي في المسائل لا يحسن على احد فانه تكلموا

اعمال الراي مؤثر

المرحلة من اثم الامم

استخفاف عبد الرحمن بن عوف في الصلوة

الامام على العمل بالراي











شرح حواشي الصلوة في  
 46

توطئته فان حكم التمسح ببعض الاسماء في الصلوة باعتبار الفرائض او لم يستم  
 النساء ولعلنا نرى عند ان المداخلة بالمدونة الحرة التمسح كما هو مذهب عمر وابن مسعود  
 ثم راي ان سبب التمسح بغير طهارة في الوضوء ان اذا الصلوة في الوضوء فاستعمل  
 الاقدام بغير طهارة الامر الله ومسكا بالعرفه وكذا لا يجد عمر بن الخطاب راي ان من الاستعمال  
 ساوطة لما لم يمسح بالرجل تسليلا او كونه الدلائل على نفسه وقد ثبت بالنسبة التمسح مسرعة  
 لدفع الحج فغير ما انه ليس في شيء من هذه الايام يعني بوجه محالفة المصنف احد منهم وانهم  
 يعظم رسول الله صلعم كما وصيهم الله به واما احد البرق فاما استواء اسدلا لا احد العرف  
 عما روي ان عبد الرحمن بن عوف قال لعمر بن الخطاب الموصي اذا امرت هذا اذا اهدى امرك  
 وحدا المتقربين كما والله ما نزل جلد في الحكم التام لا اجماع لا يورح بالابه على الراي وقد ساء  
 ان الاجماع يوجب علم العرف والراي لا يوجب ذلك ثم هذا دعوى مخصوصه من غير دليل ومن لا يرى  
 انما من بالنسبة فكيف يرى انما به محرم الدعوى من غير دليل في الكتاب يهدى كذا في ذلك بالنسبة  
 في كل من الاعمال المذكورة قوله واعمر واما اولي الاضرار سواء هم كانوا من هذا الوصف وهذا  
 افوك ما يعتمد من الدليل المفقود هذه المسئلة فانه لا فرق من التامل في اسرار  
 المصنف ما احمر الله به عن الدرر فيهم المبدل في سبب كونه كما قال هو الذي اخرج الدرر والام  
 لغير ذلك وتيزجر عن مثل ذلك السبب ومن التامل في اسرار المصنف في حديث الربوا العرفه ان  
 الحكم هو الفضل الحالي عن العرف فيست ذلك الحكم نفسه في كل محل يجوز فيه الفصل الحالي عن العرف  
 مسرعة في السمع كالارز والسمسم والجص وما اسه ذلك وقد قررنا هذا نوجه ان التامل في معنى  
 النص التام في اساره صلاح السمع بمره التامل في معنى التامل في وضع واضع النفع التامل  
 في ذلك الموقف على طريق الاسعاره حتى يخلو ذلك للفظ مستعارا في كل امر يطرقه حارس مستعم  
 من عمل الراي في العلم فذلك التامل في معاني النص لا ما حكم النص في كل موضع علم انه مثل  
 المصنف عليه وهذا النوع من الكلام احدهما ان الله تعالى نص على ان العرفان تبارك كل من قوله  
 وولنا عليك الكتاب نعمنا بالحكم ولا يمكن احد من رسول كل من القرار باسمه الموصوع له في اللغة  
 وقد ما انه تبارك كل من معناه الذي يستدرك حكمه وفانست بالنص فاما انما هو ثابت

النسب في كذا في القبار  
 سواء

في كل من كذا في القبار

نصونه النص لا عرا وما المعنى الذي صار معلوما باسمه النص الاول باطل فان الله تعالى قال  
 ولا تعلق لها في احد افعول هذا في غير صورة التام في النص والصرح وكذا قوله  
 ولا تعلق لها في احد افعول هذا في غير صورة التام في النص والصرح وكذا قوله  
 المعنى الذي في قوله لا ساء الله في النص في ذلك المعنى هو عاين جلي وحق في الوقوف على الحكم بالنسبة  
 الظاهر والوقوف على الجعي الارمان التامل وهو المراد بقوله فاعبروا بعد ما نزل من انما  
 ذلك المعنى بالنسبة انما الحكم في كل محل وخدمه ذلك المعنى يكون انما بالنسبة بالراي ان لا يكون  
 النص سواء ولا الاثر في الحكم بالرجح على ما علم بل حكمنا على عدم اعتبار صورته ولكن باعتبار  
 المعنى الذي احله وجه الحكم عليه بالرجح كما نرى في حواشي النص والناي انه مام حاربه  
 الا وهو ما حكم الله تعالى من تامل او حكم او احكام او اسقاط ومعلوم ان كل حاربه او حاربه  
 فالنصوص بعد وده مساهمة ولا يمانه لما نفع من الحوادث في تمام الساعة وفي سبب حاربه  
 اشارة الى انه لا نص فيها فان ما نص يكون اصلا معهودا او كذا في النص ما استعملوا  
 ما عدا نص في كل حاربه طلبا او رواه فغير ما انه لا يوجد نص في كل حاربه وقد لمنا معرفه  
 حكم الحاربه بالنسبة كسب الوضوع فاما ان يكون الوجه استسباط المعنى من المصنف واستصحاب  
 الحال كما قالوا ومعلوم انه ليس استصحاب الحال لا العمل بل الادلة في الادلة جمل الحكم في  
 نص ان يكون حكمه بالنسبة لاصل وهو انما لا يوجد عليه في الجمل ان يكون عند بعض الناس  
 فيه دليل ويكون عند بعضهم والناس من الوجه الذي في راجحه وان كان لا يوجد علم النفس  
 الاثر في امره حور لنا الاقدام على المتباينات لفصل كسب السعة في المسافرة للمكان  
 والمخاربه للعلو والعلو على الاعذار بغالب الراي والاجتهاد في امر القبلة والاشغال  
 بالمعالي كسب صفه البر وكل ذلك اقدم من غيرنا عما ما نوجب علم المعنى هو حسن  
 في بعض المواضع واحده بعض المواضع وكذلك يوم المسلمات واعتبار المعروف في  
 المسلمات والسعة فان ذلك مخصوص علمه الاقدام عليه بالراي حاربه في ذلك عملا بالوجه  
 فسر ان الناس من نوع العمل كاهو في الاصل ولكنه دور الناس من الحكم بالنسبة فلا نص  
 الله الا في موضع لا يوجد فيه نص بمره ساوول المسته وسفر هذا في يانه فهدى المقرب

التمسح على قتيلا  
 جلي وخفي

الحكم لا يكون في الدنيا

في كل من كذا في القبار

في كل من كذا في القبار

استصحاب الحال على كل



سبل انفاه العباس يسكنون الجبل وان قوما الامصار يعلمون ما هو الحق وماذا بعد الحولا  
الصلال واما اسد الله تعالى اولم تكفهم فليسكن يقول بان ما اراد من الكبار كاف  
والحق الحجاج بالعباس اربع الكبار ما كان لا يوجد فيه نصا فانه الاعصار المأمور  
من قوله واعتبروا وهذا سبل ان الحكم به حكم ما اراد الله فصعبه اسد الله تعالى يقول  
ومن لم يحكم بما اراد الله فيه فليكن من جملة ما ساوله قوله تبيانا لكل شيء وقوله ولا تطعوا  
بما اراد الا كما وصيتم قد فصل المراد بالكبار هنا اللوج المحفوظ وهذا سبل ان العمل  
بالعباس لا يكون بعد ما يدرك الله ورسوله بل هو انما اراد الله وامر رسوله وسلطان طريق  
قد علم رسول الله صلعم امته في الوقوف به على احكام السرع وهذا انا انما سبل الحكم في السروع  
بالعلة المور والعلة ما صار مؤثره باننا بل جعل الله اياها مؤثره واما اعمال الراي  
في سبل الوصف المؤثر من سائر اوصاف الاصل واطهار الناس فيه فلا يكون العمل فيه عملا  
بالراي انا التقدم بل يدرك الله ورسوله فماده هذه الخصم من القول بان العمل بالعباس باطل  
لانه لا يجد ذلك كذا الله تعالى نصا وهو لا يجوز الاستسباط لنفسه على اسان النص  
فكون ذلك هو لا يخرجهم من كونهم عملا في الاحكام بل لا دليل قد سائر هذا لا يصح ان يكون حكمه  
اصليه واما قوله ولا تصف ما ليس لك به علم والعلم المذكور هو علم سكر في موضع النبي والمكة  
في النبي فاستعمال الراي بسرع علم من طريق الظاهر وان كان لا يصح العلم بالنبي والافاق علم  
النفس ليس شرط الوفاق العمل والجوار فان العمل بحسب الواحد واحد ولا يصح علم النفس  
والعمل بالراي في الجرح جاز وفي بار القلة عند الاساءه واح في المعالجة بالادوية جاز وان  
كان من ذلك لا يوجد علم النفس وهذا لا ان الكلف بحسب الوسع والسرع وسعنا كحصل علم النفس  
في حكم كل جازيه والخرج مدحوع في اسان الجرح عن اعمال الراي في الجوار التي انص منها من الجرح  
ما لا يخفى ثم لا اسكال ان ما سبل العلم بطريق العباس هو ما سبل استصحاب الحال لا استصحاب  
الحال لا يكون له عدم عدم الدليل المعبر وذلك ما لا يعلم يقينا قد كور ان يكون الدليل  
المغير ما ساول لم يبلغ المبتلى به ولهذا لا يعمل النفس على الشيء في الخصومات وفصل على الاسار  
باعتبار طريق لا يوجد علم النفس فان السهال ما لم يكن طاهرا للبدن والبدن مع النصوص يكون

مصوله وان كان لا يوجد علم النفس بما قول ولا يقولوا على الله الا الحق قلت ما يظهر عند  
استعمال الراي بالوصف المورج حقا وان كان لا يعمل هو الحق عند الله تعالى الا ترى ان الحق  
بار القلة بل مره التوجه الى الجهة التي يسفر عليها بالراي ومعلوم انه لا يدرى ما سمر ما ليس كور  
اصلا مع ما انه حق عندنا وان كان لا يقطع القول بان الحق عند الله قد نصت المحمد ذلك  
بالجهان وقد خطب الكلف بحسب الوسع والسرع وسعنا الوقوف على ما هو حق عند الله الاحكام  
وانما الذي وسعنا طلبة طريق الاعصار الذي امر به وبعد اصابه ذلك الطريق لم يمسنا  
العمل فكل ذلك الاحكام وما اساروا الله من الفرق بين ما هو محض حق الله تعالى وبين ما هو  
العباد ليس يعي لان المطلوب هنا جهة القلة لا ان ما هو محض حق الله تعالى الله تعالى موصوف  
تكمال القدرة ومع ذلك اطلوا على العمل بالراي فيه اما المحقق معنى الاساءه او لانه ليس وسعنا  
ما هو حق من ذلك بعد انقطع الادلة الظاهرة وهذا المعنى نفسه موجود في الاحكام  
ثم الاحتمال الذي سبل بعد استعمال الراي في عمله الاحكام حرا الواحد فان عمل صاحب السرع  
يوجد علم النفس واما سبل حقا العلم والعمل به اذا لم يجد ذلك في الملوع وللاصا  
يرسول الله صلعم احكام فكل ذلك الحكم المخصوص بان النص على وجه توجع علم النفس ومعنى  
هو مؤثر في الحكم سرعا ولكن بلوغ الاداء وادراك ذلك المعنى نوع احكام فلا يمنع ذلك وجوب  
العمل به عند عدم الدليل هو اقوى منه وانما سبل العمل بالراي ان يكون الجازيه لا نصها  
من كذا ولا منه فممن ان ما قلنا صالحة في المخاطبة على المصوص بطواهرها ومعانيها فانه  
ما لم يعد على المصوص اعرف ان الجازيه لا نص فيها وما لم يعد على معاني المصوص لا يمكن ان  
يرد الجازيه الى ما يكون مسلما من المصوص مع ذلك فهم المعنى العروج والمعظم ما هو  
من حق الله تعالى فان اعتقاد الحق في الحكم المصوص بان النص ومعنى شرح الصدر وطائفة  
العباد بالوقوف على المعنى ولا معنى لاسد الله بالتم باحلاف احكام المصوص انا انما يجوز  
استعمال الراي عند معرفة معاني المصوص واما يكون هذا ما يكون مقبول المعنى فاما ما  
لا يعمل المعنى فيكون لا يجوز اعمال الراي لعدم الحكم الى ما نص فيه وساسك ما هذا  
في شرط العباس وسبل هذا ان مراد رسول الله صلعم بدم الراي فما رووا من الانا بالراي



تبع

العبث بالعلم

الذي يشاء عن مباحثه هو الشرائع الذي يكون المقصود به اظهار الحق من الوجه الذي  
 قلنا لا يكون مدعوما الا برب الله تعالى امره في اظهار قيمه العبد بقوله كليمه ذوا عدل  
 فان رسول الله صلعم قد علم ذلك اصحابه والصحابه عن احوالهم اجمعوا على استعماله مع غيرهم احد  
 منهم على من اسعوله فكيف يطعنهم الا على ما ذمهم رسول الله صلعم او جعله مدرجه الضلال  
 هدايتي لا نظنه الاضاث **فصل** في بيان ما لا بد للعالم من معرفته  
 قال رضي الله عنه وذلك من العبادات في الصورة فلا معنى يكون فسادا من الدعوى في شرطه  
 فان وجود الشيء عما هو كونه غيرا لا يكون الا بوجود شرطه ثم كونه فقيام الشيء كونه  
 ثم حكمه فان الشيء اما يحجج من جهة العتق والسفه الى احد الحكمه كونه مفيدا وذلك ان يكون حكمه  
 ثم بالدفع بعد ذلك فاما الاول فهو معرفة العبادات في الصورة فليس هو المراد بضعفه  
 ومعنى هو المراد به لا الله عز وجل الصريح فان له تفسيره هو المعلوم بصورة وهو انما  
 الخشبة على جسم ومعنى هو المراد به لا الله وهو لا يلام فاما ما يفسر بضعفه العبادات في الصورة  
 يقال فسر العقل بالعلل في قوله وفاس الطيب الخرج اذا ستره بالمستبرر المعروف بمقدار  
 غوره وبهذا من ان يعناه لغة في الاحكام رد الشيء الى نظيره لكونه مثله في الحكم الذي  
 ومعنا الحاجة الى اسائه ولما اسمى ما جرى من المناظر من معاسيه لان كل واحد منهما  
 سعي ليعمل حوائج في الحادية مثلا لما يقع على كونه اصلا منها عال قايسته معاسيه  
 ومعنا ساء وتسمى ذلك نظرا الى الصا لاه الا يصاب الا بالظن من انصاف وتسمى ذلك جهادا  
 محاربا ايضا لان بذل الجهد يحصل هذا المقصود واما المعنى الذي هو المراد به لا الله  
 وهو انه مذكر من مذكر احكام الشرع ومفضل من مفاضله واما ما يفسر هنا ببسط الكلام  
 فهو ان الله تعالى لا يلاما استعمال الراي والاعمار وجعل ذلك **فصل** في بيان ما لا بد  
 ما يكون من العبادات من رعيه من الدعوى والنياب بالخصوص هو رعيه على الله تعالى  
 واحكامه عزله اليهودية الدعواوى ومعنى النص بهادته عزله بهادته الساهدم لا بد  
 من صلاحه الساهدم كونه خراجا فلا بالغا فذلك لا بد من صلاحه النص كونه ساهدا  
 لكونه معقول المعنى وان لم يصلاحه السهاده لوجود لفظها فذلك لا بد من صلاحه الوصف

في بيان ما لا بد للعالم من معرفته

في بيان ما لا بد للعالم من معرفته

في بيان ما لا بد للعالم من معرفته

في بيان ما لا بد للعالم من معرفته

الذي

ع

الذي هو عزله السهاده وذلك ان يكون ملائما للحكم او يوثق به على ما ينسب الاحلاف فيه  
 ولا بد ما هو فام مقام الطالعه وهو العايسر لا بد من مطلوب وهو الحكم الشرعي والمقصود  
 بعده الحكم الى العروج ولا بد من مقصدي علم وهو عقد العتق لم يرب على العمل بالدين ان كان  
 يحتاج نفسه وان كان يحتاج غيره فلا بد من جسم هو كونه مقصدي علم من حيث انه يلزمه الاضاد له  
 ولا بد من فاصر فيه وهو العتق من ربه العاصي في الخصومات ثم بعد اتمام هذه المعاني يمكن المسود  
 عليه من الدفع كما في الدعواوى السهاده عليه يمكن من الدفع بعد ظهور الحجة فان اقام الاثام اما  
 ينسب بالجرم عن الدفع وربما خالفنا في بعض هذا السامع وغيره من العلماء ايضا **فصل**  
 في تعليل الاصول قال مروي من العلماء الاصول عن معلوله في الاصل ما لم يجر الدليل على كونه  
 معلولا في كل اصل وقال مروي اخر في معلوله الا بدليل ما ع هذا لا يسهه بذهب السامع في هذا  
 معلوله في الاصل الا انه لا بد لحوار العقل في كل اصل من دليل مبرر والمدفوع عند علمائنا  
 انه لا بد من هذا من قيام الدليل على كونه معلولا في الحال واما ما ينسب هذا في مسله الذهب في العتق  
 فان استدلال من استدلال اصحابنا على كون الحكم الساتتم معلولا بان الاصول في الاصل معلوله  
 لا يكون صحيحا حتى يثبت الدليل على النص الذي فيها معلوله في الحال وحججه العرفي الاول في الحكم في  
 المنصوص قبل العقل لا يصفه النص في العقل بعد ذلك الحكم حتى يكون باسما الوصف  
 الذي هو المعنى المنصوص فيكون ذلك من الحار من الجمعه والحوار العتق عن الجمعه  
 الى الحار الا بدليل بل اول في الحار احد نوعي اللسان والمعنى الذي يستدعي المنصوص  
 ليس من نوع اللسان في نوعه ان المعاني بعارض في المنصوص في اعتبار المعارض في نوعه  
 منها بل في وصف يحمل ان يكون هو المعنى الواحد للحكمه والمحمل يكون حجه وان لم يربح  
 بعض الاوصاف عند الاستعانة بالعقل والرجح بعد المعارض لا يكون الا بالدليل على  
 انهم من حطاط الشرع ما يلمهم من مخاطباتنا ومن يقول لغيره انهم عندي هذا لم يكن له ان يصر  
 الى العقل في هذا الامر فذلك في مخاطبات الشرع والحوار العقل حتى يقوم الدليل  
 وحججه العرفي الثاني ان الدليل الذي دل على صحة العبادات في حوار العمل به يكون لفظا حوار  
 العقل في كل اصل فان ما هو طريق العقل وهو الوصف على معنى النص والوصف الذي هو

في بيان ما لا بد للعالم من معرفته

في بيان ما لا بد للعالم من معرفته

المجاز احد نوعي اللسان

المحمل لا يكون حجة

المصير الى



صالح ان يكون علم الحكم موجود في كل نص فيكون حمار العقل اصلا في كل نص ويكون صفة الصلاة  
اصلا في كل وصف فيكون العقل له اصلا في كل وصف المانع من العلم بالاحكام فان وجوب  
العمل في كل حيز من صفة العلم هو الاصل حتى مع ممانع ولا يحسن المقارضة الموحدة  
للموضوعات احدا او الاثار عند انكار العمل بالكل فذلك لا يستلزم المقارضة الموحدة للموضوعات  
كم اوصاف الاصل مع انكار العمل بالكل الا ان مع من ذلك مانع وليس هذا بطريق القادر  
في معاملاتهم فان ذلك مما لا يستعمل في طلب المعنى لحوار ان يكون مانع من مبرور وعن  
حكم حمله كذا وخطا في السرعة الا ترى ان هناك وان كان العقل فيه مخصصا لا يشار الى  
العدم فانه لو قال اعمو عدي هذا فانه اسود لم يكن ان يعد الحكم بهذا العقل الى عدم  
وفي خطا في السرعة مما يكون العقل مخصصا بصفة العدم بالانواع وكقوله المبرر ليست  
بصفة لانها من الطوائف علم والطوائف ودعواهم ان العقل تغير الحكم كلام باطل  
فان الحكم في النصوص بعد العقل بان النص كان قبل العقل فاما العقل لعدم الحكم الى  
محال ان النص فيه علم فانه في فصل السرط فعر ما ان ابر العقل في النصوص من حيث سرعة  
الصدر وطائفة العقل ذلك بغير الحكم لا يقيد كما لو هو في معنى اللسان وقولهم ان  
كل وصف احتمال فلما لا ذلك لاصل النصوص وحو العقل لعدم الحكم على ما مرنا  
معد هذا في كل وصف احتمال ان لم يرد بعد تمام الدليل على كونه حجة وما يستحقه بالدليل  
فانه لا يخرج بالاحتمال ان يكون حجة وانما يستلزم الدليل المانع واما السافعي فانه يقول  
قد علمنا بالدليل ان علم النص احد اوصافه اكل وصف منه فان الصحاح فهو احسن في  
الفروع بالحكام في الوصف الذي هو علم النص في كل واحد منهم ادعى ان العلم ما قاله وذلك  
انما هو منهم ان احد الاوصاف هو العلم ذلك الوصف محمول في الجمول لا يصح استعماله مع  
الجملة لعدم الحكم فلا بد من دليل المبرر به وبما يرا الاوصاف حتى يكو العقل به فانه لا يكو  
العقل لسان الاوصاف لانها في الصحاح به وهو على ذلك علمنا سلطان العقل في محالته  
الاتحاد ثم على اصل العقل بان يكون للمنع من العدم وبان يكون لسان العدم ولا شك  
ان الوصف الذي به يستلزم الحجة عن العدم غير الوصف الذي به حكم العدم فانه يتميز

احد الوصف من الاحكام الدليل الحجة العقل النص واما علمنا وانما فهم الله قدر طوا الدليل  
المبرر ولكن بطريق اخر سوى ما ذكره السافعي على ما ذكره في بانه ويطرأ قبل ذلك يوم الدليل  
في الاصل على كونه معلولا في الحال لان المنصوص به ان معلول غير معلول في المصطلح العقل في كل نص  
تعدروا هذا الاحتمال وذلك ان يكون الدليل يقوم في النص على كونه معلولا في الحال وانما  
بطريق محمول في الحال اذا سمعنا فانه ما لم يستحسبه تمام الدليل علم المبرر به في حجة في الزام  
وقيل بورد الدليل الحجة بانه بطريق الظاهر ولكن هذا يصح للدفع لا للزعم فذلك  
الدليل الذي في كل نص على انه معلول بان طريق الظاهر ومنه احتمال تمام الدليل  
الموجب لكون هذا النص معلولا لا يكو المصطلح العقل لعدم الحكم الى الفروع فغير معنى الزام  
وهو بطريق صحيح في الحال فانه يصح حجة للدفع لا للزعم لبقاء الاحتمال فيه فان قيل السر  
ان الاقدار رسول الله صلى الله عليه وسلم في افعاله فانه ما لم يعلم الدليل المانع وقد ظهر في خصوصية بعض  
الاموال لم يرد ذلك الاحتمال في كل فعل حتى يقال لا يكو الاقدام الا بعد تمام الدليل قلنا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم امام يقدر به ما يقتضي الاتحاد المانع بغيره وهذا يكون الاصداء هو  
الاصول وان كان قد يكو ان يكون هو مخصصا بعض لسان ولكن المخصوص في حجة بغيره الدليل  
المخصص في العموم فذلك لا يصدده في افعاله فاماها احتمال عدم النص عن معلول بانه  
كل اصل مثل احتمال كونه معلولا فيكون هذا بغيره المحل فما يرجع الى الاحتمال والعمل بالجملة لا يكون  
الا بعد تمام الدليل هو بيان فذلك العقل الاصول بوجه ان هناك بعد تمام الدليل الموح لعم  
النص على حوار الاقدار به مطلقا وهو قوله بعد ذلك في رسول الله اسوة حسنة وهما الدليل  
صداحه الوصف الموجود في النص وذلك ما تعلم بالراي فلا يعدم به احتمال كون النص غير معلول  
لانا قد بينا ان العقل النص معنى الاسلام والاسلام بان يكون غير معلول من المخصوص اظهر وبعد  
ما يحسن المساواة في معنى الاسلام بان من تمام الدليل في المخصوص على انه معلول في الحال وبان  
هذا في الدهر النص فان حكم الروايات فيهما بالنص هو معلول عند ما علمه الورع  
والمر السافعي هذا فتحاح الى ان يستلزم الدليل انه معلول ومنه بان من الدليل احدهما قوله  
لا بد فقه الحال المعنى وهو سعد الى الفروع لانه لا بد من بعض احد الدليل في كل عقد

والا فانه لا يكون العقل اصلا في كل نص ويكون صفة الصلاة  
اصلا في كل وصف فيكون العقل له اصلا في كل وصف المانع من العلم بالاحكام فان وجوب  
العمل في كل حيز من صفة العلم هو الاصل حتى مع ممانع ولا يحسن المقارضة الموحدة  
للموضوعات احدا او الاثار عند انكار العمل بالكل فذلك لا يستلزم المقارضة الموحدة للموضوعات

بأنه النبي لا يباذ النكاح  
وهذه

والا فانه لا يكون العقل اصلا في كل نص ويكون صفة الصلاة  
اصلا في كل وصف فيكون العقل له اصلا في كل وصف المانع من العلم بالاحكام فان وجوب  
العمل في كل حيز من صفة العلم هو الاصل حتى مع ممانع ولا يحسن المقارضة الموحدة  
للموضوعات احدا او الاثار عند انكار العمل بالكل فذلك لا يستلزم المقارضة الموحدة للموضوعات



فان الدين بالدرج حرام بالنص وذلك لولا ان قال علم اما الزوايا في التسميم وجوز البعض الدل  
 الاخرها لاسطرط المساواة والمساواة في الدين عندنا والخمس شرط يقول مثل وعد  
 احدا والخمس المساواة في العينة شرط يقول واذا احبب النوعان فمعوا لفسم بعد ان يكون  
 سد وهذا حكم معدل في الفروع فان السامعي بشرط العاصم مع الطعام بالطعام مع احلاف  
 الخمس بعد النص في الخورس فممن شرطه لعمها بغير من غير عرسه عن موقوف في الخمس  
 وان كان موصوفا وحل العاصم بينهما لان يترك البعض في الخمس لعدم المساواة في الدين باليد  
 وشرطها الفصص راس مال السلم في الخمس لخصم مع البعض مع ما به معلول والعقل  
 بالنسبة من العدة الى الفروع فالوصف الذي يمنع العدة لا يمنع في الخرج من ان يكون  
 سا هذا بمراد صف الجملة الساهد فانه لا يكون طعنا في سها ربه انه الخرج من ان يكون اهلا  
 للولاية والتميزان يسي على ذلك كلا وصفه الوفا والطقع يمنع العدة سها ربه حتى يستحقه  
 بالحج انه خرج من ان يكون اهلا للولاية والصلاحه للتميزان يسي على ذلك وما ان هذا النص  
 ما قاله السامعي في حريم الحرامه معلول من عرفام الدليل في كونه معلولا للدليل من النص  
 والاعلى انه عن معلول وهو قول علم حرم من الحرام لعمها والسكرم كل راسا واما الحريم وصفه  
 النجاسة في بعض الامره المسلم ان يكون بعد الحكم الثالث الحرام الا ترى انه لا يستعمل ذلك  
 الوجه حتى البعض محله وان يكون المعتبر في النجاسة فيه كالمعتبر في الحرام واما المالك حرمه بانه  
 ما عصار نوع من الاحباط فلا يفسر به كون النص معلولا بل بعقل النص فذكر بان بالنص  
 كقولك كذا يكون ولو سار الاعسامك وقول الذي على الدام ليرى مطلقا صعل في حماري وقد  
 يكون محوي النص كقوله صلى الله عليه وسلم في السم الذي وقع فيه فانه ان كان حامدا لقواها واما حياها  
 وكلوا ما بقي وان كان ما عا فاربعه فان هذا اساره الى انه معلول بعلة محاوره النجاسة  
 اياه وكذا لحد الزوايا هذا النوع كما ساء وقد يكون لاسد لالحكم النص كقوله علم في دم  
 الاسحاصانه دم عروا نحو موصاى لكل صلاه وقد يكون على اعا والعالمين بالناس على  
 كونه معلولا بعد وجوده من هذه الادره في النص بسط اعصار اجمال كونه عن معلول  
**فصل** في ذكر شرط القياس ما قدما الرط لان الترخيات النص وجوده بركتها

فان الدين بالدرج حرام بالنص وذلك لولا ان قال علم اما الزوايا في التسميم وجوز البعض الدل  
 الاخرها لاسطرط المساواة والمساواة في الدين عندنا والخمس شرط يقول مثل وعد  
 احدا والخمس المساواة في العينة شرط يقول واذا احبب النوعان فمعوا لفسم بعد ان يكون  
 سد وهذا حكم معدل في الفروع فان السامعي بشرط العاصم مع الطعام بالطعام مع احلاف  
 الخمس بعد النص في الخورس فممن شرطه لعمها بغير من غير عرسه عن موقوف في الخمس  
 وان كان موصوفا وحل العاصم بينهما لان يترك البعض في الخمس لعدم المساواة في الدين باليد  
 وشرطها الفصص راس مال السلم في الخمس لخصم مع البعض مع ما به معلول والعقل  
 بالنسبة من العدة الى الفروع فالوصف الذي يمنع العدة لا يمنع في الخرج من ان يكون  
 سا هذا بمراد صف الجملة الساهد فانه لا يكون طعنا في سها ربه انه الخرج من ان يكون اهلا  
 للولاية والتميزان يسي على ذلك كلا وصفه الوفا والطقع يمنع العدة سها ربه حتى يستحقه  
 بالحج انه خرج من ان يكون اهلا للولاية والصلاحه للتميزان يسي على ذلك وما ان هذا النص  
 ما قاله السامعي في حريم الحرامه معلول من عرفام الدليل في كونه معلولا للدليل من النص  
 والاعلى انه عن معلول وهو قول علم حرم من الحرام لعمها والسكرم كل راسا واما الحريم وصفه  
 النجاسة في بعض الامره المسلم ان يكون بعد الحكم الثالث الحرام الا ترى انه لا يستعمل ذلك  
 الوجه حتى البعض محله وان يكون المعتبر في النجاسة فيه كالمعتبر في الحرام واما المالك حرمه بانه  
 ما عصار نوع من الاحباط فلا يفسر به كون النص معلولا بل بعقل النص فذكر بان بالنص  
 كقولك كذا يكون ولو سار الاعسامك وقول الذي على الدام ليرى مطلقا صعل في حماري وقد  
 يكون محوي النص كقوله صلى الله عليه وسلم في السم الذي وقع فيه فانه ان كان حامدا لقواها واما حياها  
 وكلوا ما بقي وان كان ما عا فاربعه فان هذا اساره الى انه معلول بعلة محاوره النجاسة  
 اياه وكذا لحد الزوايا هذا النوع كما ساء وقد يكون لاسد لالحكم النص كقوله علم في دم  
 الاسحاصانه دم عروا نحو موصاى لكل صلاه وقد يكون على اعا والعالمين بالناس على  
 كونه معلولا بعد وجوده من هذه الادره في النص بسط اعصار اجمال كونه عن معلول

فان الدين بالدرج حرام بالنص وذلك لولا ان قال علم اما الزوايا في التسميم وجوز البعض الدل  
 الاخرها لاسطرط المساواة والمساواة في الدين عندنا والخمس شرط يقول مثل وعد  
 احدا والخمس المساواة في العينة شرط يقول واذا احبب النوعان فمعوا لفسم بعد ان يكون  
 سد وهذا حكم معدل في الفروع فان السامعي بشرط العاصم مع الطعام بالطعام مع احلاف  
 الخمس بعد النص في الخورس فممن شرطه لعمها بغير من غير عرسه عن موقوف في الخمس  
 وان كان موصوفا وحل العاصم بينهما لان يترك البعض في الخمس لعدم المساواة في الدين باليد  
 وشرطها الفصص راس مال السلم في الخمس لخصم مع البعض مع ما به معلول والعقل  
 بالنسبة من العدة الى الفروع فالوصف الذي يمنع العدة لا يمنع في الخرج من ان يكون  
 سا هذا بمراد صف الجملة الساهد فانه لا يكون طعنا في سها ربه انه الخرج من ان يكون اهلا  
 للولاية والتميزان يسي على ذلك كلا وصفه الوفا والطقع يمنع العدة سها ربه حتى يستحقه  
 بالحج انه خرج من ان يكون اهلا للولاية والصلاحه للتميزان يسي على ذلك وما ان هذا النص  
 ما قاله السامعي في حريم الحرامه معلول من عرفام الدليل في كونه معلولا للدليل من النص  
 والاعلى انه عن معلول وهو قول علم حرم من الحرام لعمها والسكرم كل راسا واما الحريم وصفه  
 النجاسة في بعض الامره المسلم ان يكون بعد الحكم الثالث الحرام الا ترى انه لا يستعمل ذلك  
 الوجه حتى البعض محله وان يكون المعتبر في النجاسة فيه كالمعتبر في الحرام واما المالك حرمه بانه  
 ما عصار نوع من الاحباط فلا يفسر به كون النص معلولا بل بعقل النص فذكر بان بالنص  
 كقولك كذا يكون ولو سار الاعسامك وقول الذي على الدام ليرى مطلقا صعل في حماري وقد  
 يكون محوي النص كقوله صلى الله عليه وسلم في السم الذي وقع فيه فانه ان كان حامدا لقواها واما حياها  
 وكلوا ما بقي وان كان ما عا فاربعه فان هذا اساره الى انه معلول بعلة محاوره النجاسة  
 اياه وكذا لحد الزوايا هذا النوع كما ساء وقد يكون لاسد لالحكم النص كقوله علم في دم  
 الاسحاصانه دم عروا نحو موصاى لكل صلاه وقد يكون على اعا والعالمين بالناس على  
 كونه معلولا بعد وجوده من هذه الادره في النص بسط اعصار اجمال كونه عن معلول

بلغ

فله شرطها الا ترى ان مراد النجاس فلا بد ان سدا باحصار اليهود ومن اراد الصلاه لم يجد بدا  
 من البداهه بالطهارة وسرا العون وهذه الشروط خمسة احدها ان لا يكون حكم الاصل مخصوصا  
 به بغير اخر والثاني ان لا يكون معدولا عنه عن القياس والثالث ان يكون العقل للحكم الشرعي  
 الثاني بالنص نفسه حتى يهدي به الى فرع هو شرطه ولا يصح منه والرابع ان يفي الحكم بالمقصود  
 بعد العقل على ما كان قبله والخامس ان لا يكون العقل مضمنا اطال من الفاظ المصوص  
 اما الاول لعدية الحكم وذلك سطل لخصص الناس بالنص فان هذا العقل لا يعارضه النص  
 لرفع حكمه والقياس معارضة النص باطل واما الثاني فلان العقل يكون مقاسمه والحكم المعدول  
 عن القياس الثاني بالنص لا مدخل للقياس فيه على موافقه النص ولا معارضة القياس به على مخالفة  
 النص ان المقصود بالعقل انما الحكم في الفرع والقياس مع هذا الحكم ولا يجوز انما  
 حجه التوقيف لا يجوز العقل بالهوية في الحرام واما الثالث فلان المقاسمه انما يكون من شئ  
 لعلمه انما سدا ان فلا صور له في شئ واحد 21 سنين محليين لا يجوز المقاسمه بها فادانم  
 بعد الحكم بالعقل عن المقصود علمه يكون سدا واحدا لا يجوز المقاسمه بها واذ كانا  
 محليين انصران العقل مطلقا في كل الاعمال شرطه كل فعل وقول محل هو في بانه شرط  
 لكون صدقة خربا ومطعم قتلا واسطرط كونه حكما شرعا ان الكلام في القياس على الاصول  
 السادس مرعا ومن هذا القياس العروا احكام الشرع فان الطب واللغة والعرو مثل  
 هذا القياس واما الرابع فلان العقل بالقياس يكون بعد النص في الحكم الناس بالنص لا مدخل  
 للقياس في المعتبر كما لا مدخل له في الاطال فاذ لم سوجم النص بعد العقل في المصوص  
 على ما كان قبله كان هذا مقاسمه الحكم النص او مطلقا له ولا يصح المقاسمه معارضة  
 النص واما الخامس فلان النص معدم على القياس لمقطه ومعناه فكلما لا يصح المقاسمه معارضة  
 النص باطال حكمه لا يصح في معارضة باطال لمقطه ومن بعض هذه النصوص بحالها  
 السامعي على ما ساه فاما ما في الاول وهو ان العدة معتبرة في التهادا والمطلقة بالنص  
 وقد فسرها الله السهيد بن برجلين او رجل وامراس وذلك يخصص على اني ما يكون من الحجة  
 اساس الخويم رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم قبول سها ربه وحده وكان ذلك حكما

شرط القياس خمسة

ان القياس من الحما واما من سدا  
 سها ربه في واحد ولا اذ لم يفسر  
 بعد الحكم الشرعي من الاحكام فلا  
 يكون النظر في الحكم من مقاييس  
 ان العقل القياس حاد من سدا ربه

بالقبي



أصل  
 ليس النص اختصاصه كرامة له فلم يحركه حجة الاستدلال الخلقية بهادته غير ختمه ثم هو مثله  
 أو دونه أو موقفه في الفصل لأن التعليل يثبت خصوصيته وكذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مخصوصاً  
 بأجل له تبعه سواء فقد ثبت النص الجلي بالكتاب فيصير على الأربعين ظهر خصوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بالبيان بنص آخر فلم يرد ذلك فالأصل بالتعليل كذلك ظهر خصوصية الكتاب بوجهه بالنص فلم يكن  
 ذلك قابلاً للتعليل قال الشافعي قد ظهر خصوصية الكتاب بلفظ الله بالنص وهو قوله  
 على حاله لم يرد في المؤمنين فلم يحرك التعليل فيه لتقديره الحكم إلى كتاب غيره وإنما يقول  
 المراد بالنص الموحى للخصيص مثل النص في كتاب غيره فإنه ذكر فعل الله وذلك نص في صدر  
 ثم قوله خالصه يقتضي المصدر أي أن وجهه فيها ليس هبة خالصة بل قوله قد علمنا  
 ما وصانا عليهم في إرفاقهم أي من الانتفاء بالمال المقدر والعرض عمن على المقدر وذلك المال  
 يكون في لفظ الكتاب والروح أو المراد اختصاصه بالمرء حتى الخلق لا يدخلون في تبادله هو  
 يكون الغرض كماله في إرفاقهم من حيث الرمان في قوله تعالى وما كان لكم أن يؤذوا رسول الله  
 ولا أن ينكحوا أزواجه من بعده أبداً الأثر في معنى الكرامة بالاختصاص إنما يظهر ما توفيقه والخرج  
 بالكرامة أنه وذلك لا يخص اللفظ فقد كان النص العرفي لا يخفى الخرج في لفظ الكتاب والروح  
 ومن هذه الجملة أسرار الأجل في السلم فإنه حكم بات بالنص في هذا العقد خاصاً وهو  
 قوله علم من سلم فليس في كل معلوم وورث معلوم إلى أجل معلوم فلا يجوز المصير منه إلى التعليل  
 حتى يجوز السلم حالاً بالعباس على السبع بعله أنه نوع مع أن الأصل في حوار السبع أسرار قيام  
 المعقود عليه في ملك العاقدة والعقد على السلم حتى يولد ما لا ملكه ثم استمره فتسلمه  
 لا يجوز ثم ترك هذا الأصل في السلم رخصة بالنص وهو ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 عند الإنسان رخص السلم وهذا لأن السلم غير معدور بالسليم للعاقدة عند العقد  
 ولا يصير معدوراً بالسلم له نفس العقد لأن العقد يستلزم الوجود عليه وقد ربه على السلم  
 يكون ماله لا يملكه ولكنه يحتاج إلى متاعه هذا العقد يحصل المدخل مع عجز عن السلم  
 المعقود عليه الحال وقد ربه على ذلك بعد مضي مدة معلومة بطريق القان أما ما  
 ينكس أو يدرك عدائه محي أو أنه يجوز الرجوع هذا العقد مع عدم المعقود عليه ملكه

رخصه الخاصة ولكن طريقه يدر على السلم عند وجود السلم عامه وذلك أن يكون موحداً  
 فلم يحرك التعليل فيه كونه حكم خاصاً بالخصوصية وبالنص كما ساء ولد ذلك لما يقع النص  
 باللائق والعصيان وجود الصانع بسدعي المأله والقوم والملف وذلك لا يسوق إلا حراز  
 أو تصور للاحتراز المانع ثم نور المأله والقوم فيها بالعقد حكم خاص بالنص فلم  
 يكن قابلاً للتعليل وكذلك لما المعارف بينهما وسر الاعيان موحداً العقد القامد والصحيح  
 حكم خاص بينهما لأنه لا مأله من المانع وسر الاعيان باعتبار الأصل والعين جوهر موقفه  
 العرض والمفعول عرض يوم بالحجر والمانع لا يوقى ومنه والعين مع وسر ما سعى وسر ما لا سعى  
 ساءت فقر ما ان يور المساواة بينهما في معنى العقد حكم خاص بالنص فلا يعلل بالتعليل  
 وكذلك التام العقد على المانع فلم يرد هذا حكم خاص للحاجة أو للصورة من حيث أنه لا  
 يصور العقد عليها بعد الوجود لأن الوجود لا سعى لها وفي السلم وما لا سعى في السلم حكم  
 العقد لا يكون محلاً للعقد فلا يجوز رخصة الحكم بالتعليل إلى الجمل الذي يصور العقد عليه  
 بعد الوجود وهو بطريق المستند عند الخصم فإن سواه كان طريقاً للصورة لم يحركه تعلقه  
 لتقديره ذلك الحكم إلى محل آخر ومالك الفصل الثاني ما قال أبو سعيد رحمه الله في حوار التوضي  
 بنيد الترفاه حكم معدول به عن العباس بالنص فلم يكن قابلاً للتعليل حتى أصدر ذلك الحكم إلى سائر  
 الأئمة ووجود الظمان بالعهدة في الصلاة حكم معدول به عن العباس بالنص فلم يكن قابلاً  
 للتعليل حتى أصدر الحكم إلى الصلاة الحان ويحس الدلائل أن النص ورد في صلاة مطلقاً  
 وهو ما سئل على جمع أركان الصلاة وكذلك عاها الصوم مع الأكل والشراباً معدول به  
 عن العباس بالنص لأن ركن الصوم بعدم الأكل مع الشبان فالركن هو الكف عن اقتضاء  
 الشهوات وإدارة العنان بعد فوات ركنها لا يجوز معرفته أنه معدول به عن العباس فلم يحركه عدم  
 الحكم من المحط والمكره والمأمور به بطريق التعليل فإن مسل معدول به عن حكم النص  
 إلى الجماع وقد ورد في الأكل والشراب وكان ذلك طريقاً للتعليل فلا لا كذلك بل قد ربه  
 بالنص المساواة بين الأكل والشراب والجماع حكم الصوم وإن ركن الصوم هو الكف عن اقتضاء  
 الشهوات جمعاً فيكون الحكم بالثبات بالنص في أحدهما ساء الآخر بالنص لا بالماقايه

من أسقى وماله  
 تفاوت



لانه ليس فيها قروح حكم الصوم سوى احد او الالم فكان الالام على كل واحد منها فهو كرس  
 الصوم لاجل انية على كل العمل من وضع او طعام وهو نظير جزاء الرقة مع سوا النظر فانهما افعالان  
 محتملان في الالم وكل واحد منهما قبل موطن للفور بالنظر لانهما بالنظر كدلك من سلس البول  
 يوصالو من كل صلاة كالمسحاضه وكان الحكم على كل واحد منهما بالنظر بالنظر لان  
 الصور وردت بعد اسداه العذر وعلم هذا ان من سعه الجذب في حال الصلاة باي وجه سببه  
 فانه موصاه وبنى على صلاه بالنظر ذلك حكم معدول به عن العباس واما ورد بالنظر في  
 والرعاف لم جعل ذلك في رودة سائر الاحداث الموجهة للوضوء ولم جعله في رودة الحدث  
 لان غتسال المحققين فيما بينهما فان سلس فذلك يكون المكروه والحاطي والمساواه  
 بينهما وبين الناس باسم حشان كل واحد منهما غير فاصدا الى الخنايه على الصوم فليس انتم  
 ولكن هذا اما نسقم اذا سلس ان القصد من غير في يومه كل الصوم وادان ان القصد لا يفسد  
 ركن الصوم حتى ان كان مع علمه في جمع المنهار ينادي ركن الصوم منه فذلك ليرى القصد لا يمنع  
 كقوة في ركن الصوم وكذلك مع عدم القصد في مجموع في ركن الصوم وانعدام الالام به  
 فان ما علمه فله عروا السرور في ذلك الى اخر العذر فانه لا يكون صامما وان انعدم من القصد  
 لما ترك الصوم ولا مساواه انضاض الحاطي والمكروه وبين الناس فيما يرجع الى عدم القصد فاما  
 الحاطي اما انعدم القصد من اعسار قصده الى المصمصة واما اسلي بالسر خطا بطريق  
 الحرر منه واما الناس انعدم القصد من عدم علم بالصوم اصلا وذلك ليس ان يضع له فيه  
 والله اسار على اللام في قوله ان الله اطلعكم وسعالي ولما كان سبب العذر من ركن الحو على وجه  
 لا يصح للعدا فانه اسقام ان جعل الركن اعسار واما حكا فاما في المكروه والنام سبب  
 العذر خا من جهة العباد والحو اداء الصوم به فلم يكن هذا في سبب كان من ركن الحق  
 الا ترى ان الموضع صلي فاعدا الم الم الاعان اذ انزل والمفيدة صلي فاعدا لم لم الاعان  
 اذ ارفع القصد عنه وعلم هذا ان الالام في صلاه في صلاه لا يفسد الصوم والذكر  
 استلني في روافي على صلاه بعد الوضوء لما اراد حكم معدول به عن العباس بالنظر  
 فلم يحرر العقل فيه وما سبب على صبح العباد ليس بطرما لا يصح للعدا من كل وجه ومن ههنا

فيه صنع رجبها  
 فيه صنع العباد

الخلة فلما حل الدخيه مع ترك التسمية باسمه حكم معدول به عن العباس بالنظر فلم يحرر العقل  
 لعدم الحكم الى العاقد ولا مساواه بينهما والناس معدول به عن معرض عن ذكر اسم الله تعالى والعاقد  
 كان معرض عن ذكر اسم الله تعالى الدخيه ومن اصحابنا رحمهم الله من طرأ المستحسنان كلها ففقد  
 الصفة وليس كاطن والمستحسن قد يكون معدول به عن العباس وقد يكون بالنظر من العباس  
 الا انه فاسر حتى علم ما سببه في ركنه ومن اصحابنا رحمهم الله من طرأ الى الحكم الذي يكون بالنظر  
 وفيه معنى عقول الالام بعارض ذلك المعنى معان اخر كخالقه فلكل واحد منه كدلك انه لا حور العقل  
 فله وليس كدلك فان الاصل من ركن الراوي والوصف الذي به تعلل من ركن الحديث وفي رواه  
 الاضمار قد يقع الترجيح بعسار كره الرواه على ما سبب ولكن لا يخرج من ان يكون رواية  
 الواحد معسار ما انه حتى كان بالنظر معقول المعنى فانه كور بعلمه بذلك المعنى لسعدى  
 الخلية الى فرع وان عارض ذلك المعنى معان اخرى لا اصل فانه ليس من شرط العقل لعدم  
 اعسار جمع معاني الاصل واما الفصل الثالث هو اعظم هذه الوجوه فمما واعلمها نقفا  
 وهو شرط واحد انما ولكن يدخل حكمه اصول فمهما ان الكلام من كانه الكلفه فانه الحور المصير  
 فيه الى الاساس العباس السري وان هذا من العور فان علمنا ما رحمهم الله قالوا انما اسعد  
 موجهة للكفان لانهما ليست بمن معقود ووجوه الكفان بالنظر في المير المعقود وكان  
 الاسفال في الحكم بالعقل بقوله من ياتيه معقود ما طرأ من الكلام لان الكلام في اناس  
 الالم حقه معدول به في سبب جمعه واما سبب سببها لان ركنها من الكس  
 كان سببها صور المير كسب الحرام في سببها وان لم يكن معان الحقه وادان الكلام  
 في اسان اسم المير حقه وذلك ان المير معقود بالنظر في سببها كان الاسفال في فصل من الكلام  
 ولكن طريق معرفته التامل في اصول اهل اللغه هم انما وضعوا المير لمعقود معنى الصدق  
 من الخبر معقود ما ان ما سبب منه نوه الصدق بوجه لا يكون محلا للمير كلفه عن يادته  
 ويدور المحل في صور انعقاد المير ولذلك قال نوحه رحمه الله في المواظبه انما لا  
 نوح الحد لانهما سبب نونا واسفال الخصوم بتعلل من ركن الحكم او اناس  
 المساواه منه وبين المواظبه يكون فاسدا لان طريق معرفه الالم بطريق موضوعات

النبي معدول

اطلاق البيع على غير مجاز



[illegible]

وضعت الاسماء للأعضاء

اسماء الافعال

سما والا عیاح

الحق عظمة مع مائة عي نعليل  
الاسماء لغة

احكام شرعية

لاستراكي بطريق معرفته فكلدك هذا ٢٤  
اللفظ والاسم ليس فيه جمع اهل اللغة

على اسفان اهل اللغة وكفى علم ان طريق الاسفان مما يسهل اللغة غير طريق العدم في  
احكام السمع فلا يكر معرفة هذا النوع بالعليل الذي هو لعدده حكم السمع وعلى هذا قلنا  
الاسفان بالناس الصحيح اسفان الناطق الطلاق للعق يكون باطلا وانما يسفل فيه بالناس  
فما هو طريق الاسفان عند اهل اللغة ولعل الاسفان بالناس اسان الاسفان في الناطق  
التمثيل للكل يكون سقالاتا لا معنى له وكذلك اسان اسفان لفظ النسب للعق وكذلك  
الاسفان بالناس الصحيح اراده العدم من لفظ الطلاق والاسفان بالناس اسان الموافقة  
من الساهد من اسفان احدهما به والاخر بما سواه سهدا حدهما سطلعه والاخر بصد سطلعه  
فاما يكون من نوع هذا فالجاجة في اسان الاسم وطريق الوقوف على النامل في طريق عند اهل  
اللغة فكان الاسفان بالناس السمع فيه اسفالاتا لا بعد كذلك الاطعام والكفان فان  
اسواط التمثيل فيه بالناس على الكسوة باطل لان الكلام في معنى الاطعام المنصوص عليه  
وامد حل للناس السمع في معرفة معنى الاسم لغة واما الطريق في النامل في معنى اللفظ  
لغة وهو فعل بعد فدا رنه طعم وخصه فيما نصره المسكن طاعما وذلك بالتمسك بالطعام  
بمرله لان كان لم كور في بدالة النص فاما الكسوة فهو عناية عن الملبوس دون فعل اللبس  
ودون سعة الثوب وعن الملبوس انصر كان الا بالتمسك من المسكن فاما بالناس فهو  
تمسك من الاسفان باللبوس ومن هذه الجملة الاحلاف في سراط العدم والمذهب عندنا ان  
عليل الوصف لا سغدى لا كور اصلا وعند السامعي هذا العليل جاز وكذا يكون مقاسمه  
وعا هذا هو عليل نص الزوائد الذهب والقصة بالتمسك وان كان سغدى في كور  
ذلك والمذهب عندنا ان حكم العليل هو لعدده حكم الاصل في العروج ولكن عليل لا بعد ذلك  
فهو خال عن حكمه وعما قوله حكم العليل هو الخلق المنصوص بالعلم في سغدى ملك العلم في الزرع  
بان قصد به الخلق في العروج كما في الاصل وتان لا سغدى في الخلق الاصل باسمه ويكون  
ذلك عليل لا سغدى بمرله النص الذي هو عام مع النص الذي هو خاص حتى يقال  
ان العليل في الراي حجة اسان حكم السمع فيكون بمرله سائر انواع الحجج وسائر الحجج من الكتاب  
والسنة ايضا وجدت تحت الحكم بها فذلك العليل في الراي لان سائر الحجج يكون باسمه بوضعه منا

طریق قصه و طریق محاز

الاسماء بالعين كسرى  
المضج استغارة الاثام  
لا يجوز

حكم السعيد



والعقل بالانما حصل تصفيا وتبيخا ذلك كان الحكم مصافا لله سواء تعدى الى الفروع  
او لم تعد وهذا لان الشرط في الوصف الذي يعلل الاصل به تمام دلالة التميز بينه وبين سائر  
الاوصاف وهذا المعنى يخص الوصف الذي يصف على موضع التصرف الوصف الذي يعد  
لما محل الفروع وعدم ما وجد منه شرط صحة العقل به لا يستلزم عن العقل به الا مانع فكونه  
غير معد لا يصلح ان يكون مانعا اما المانع ما خرج من ان يكون محجبه وانعدام وصف التعدي  
فيه الخرجه من ان يكون محجبه كالنص في الخواص عن هذا الكلام ما هو المحجبه لنا وهو ان المحج  
الشرعي ان كان يكون موجه على او عملا والعقل بالانما لا يوجب العلم بالانما وهو ما لم يوجب  
للعلم انه ناعسان تصريحه والمود للعلم ما يكون معدا الى الفروع لان وجود العقل  
بالعلمه انما يظهر في الفروع فاما الاصل معدا كان موحا للعلم المحل الذي ما وله صل  
العقل فاما خلا عن التعدي لم يكن موحا ساء فلا يكون محجبه مرعا فان وصل وجود العقل  
في الاصل بعد العقل بصر مصافا الى العلم فان في الفروع بعد التعدي بصر وجود العقل مصافا  
الى العلم فلنا هذا فاسد لان صل العقل كان وجود العقل بالنص والعقل لا يجوز على وجه  
يكون معراج الحكم الاصل فلفظ يجوز على وجه يكون مطلقا حكم الاصل هو اصاح وجود العقل  
الابرار وجود العقل لما كان مصافا الى النص بل العقل في مصافا الى بعد العقل به  
بشر ان النص اقوى والصعق لا يظهر معانته القوي يكون الحكم وهو وجود العقل في الاصل  
مصافا الى اقوى المحسوس هو النص بعد العقل كقوله واعساره الاصل بالفروع في ان الحكم  
وه يكون مصافا الى العلم وبما به الساد ان الفروع غير الاصل فاما الاصل لا يقتبر  
بالفروع في معوم حكمه كالقار وصل مع هذا العقل صحيح ليست خصص الاصل بذلك  
الحكم فلنا وهذا ما يصل العقل بالنص بم عقل الاصل بوصف اسعدى لا يمنع عقله  
بوصف اخر سعدى اذا وجد ما هو شرط العلم له كما يجوز ان يحكم في الاصل وصفان  
كل واحد منهما سعدى في الفروع واحد منهما الكرتعده من الاخر كجواز الجمع وصفان سعدى  
احدهما واسعدى الاخر فهذا يشتر ان هذا العقل لا يوجب خصص الاصل واصا وكيف  
قال هذا وبالايجاع ساء وسه انعدام العلم لا يوجد انعدام الحكم على ما سببه في باب

التعليل بالبراي  
لا يوجب العلم

بلغ

واما يكون العقل بالاسعدى موحا خصص الاصل اذا كان الحكم معدم باعدام العلم كما لا  
يوجد بوجودها ومن هذه الخلة عقل الاصل بعد الحكم الى موضع مخصوص فان لم لا يجوز  
عندنا ان يصح محجبه في السرا لغيره وقال النص الوارد في هذه المسعه الخور بعلمه لتعدي  
حكم الصوم فيه الى هذه الاضمار ان ذلك مخصوص علمه واما ما ساس بالانما على المصوص والاعاس  
المصوص على المصوص والمافق يجوز هذا العقل لاسان ريان في حكم النص الاخر  
بالعقل ولما قال الخور بعلمه على وجه يوجد ريان في حكم النص الاخر لا على وجه يوجد ما هو  
خلا في حكم النص الاخر لان وجود ريان به اذا كان النص الاخر ساكنا عنه يكون سائا والكلام  
وان كان طاهرا فهو كمثل ريان السان فلهذا يجوز ان العقل بالنص بوصف سعدى الى ما لم يصر  
اخر لاسان ريان فيه ولكن يقول الحكم الناس بالعقل المحل الذي فيه يصر اما ان يكون موحا  
الحكم الناس به بدل النص ومخالفا له وعند المواضع لا بعد هذا العقل ساء لان الحكم في  
ذلك الموضع مصافا الى النص الوارد فيه فلا يصير عقل بصر اخر مصافا الى العلم كما ان النص الحكم  
في النص المعلوم مصافا الى العلم بعد العقل في ريانا وان كان محالنا هو ما طل ان العقل  
في معارضة النص او ما سطل حكم النص باطلا لا يقع وان كان ريانا فيه فهو معارضا  
حكم ذلك النص اجمع الحكم في العقل في ذلك الموضع ما اوجه النص الوارد فيه  
وبعد العقل بصر بصره والنقص عن الكل معرما انه لا يخلو هذا العقل من ان يكون  
معراج الحكم بالنص وليس هذا ان الكلام في هذا الفصل بناء على ما قدمنا ان ريان على النص  
عندنا بمسألة السج فكلما الخور اسان سمح المصوص بالعقل بالانما فكل ذلك الخور اسان  
الريان فيه ثم ما ريانا ان شرط العقل بعده حكم النص بصره في مواضع منها انما يجوز  
عقل بصر الوفا في الاساء الاربعه بالطعم ان الحكم في المصوص كلها اسان جرمة مساهمة  
بالساوي وصفه الطعم يوجد بعده الحكم الى محال يكون جرمة فيها مطلقة عر مساهمة  
وهي المطفومات التي لا تدخل في المعار عر ما ان هذا الوصف لا يوجد بعده حكم النص بصره  
الجرمة المساهمة عر جرمة الموتى لا يرى ان جرمة الناس بالرصاص والمصاهير عر  
الجرمة الناس بالتطعام بالمدان ولما قلنا ان التقور اسعدى العقور بالنقص

في ان الحكم بالنص بالانما هو ما هو







هذا هو الأصل في الأصول

اذا كان الأصل في جنة الارض الحريم لا يمكنه بالعليل بالرائي واما نص النص والنص  
ما ورد في هذا من الحريم الى الاحوال التي تعارض الحريم اليها يكون نص الحكم النص  
وقد عاين ان ذلك الحوز بالعليل وعمل هذا فصل العصب فاما الاصول المملوكة حكم للعصب  
كما يوجه بالبيع واما نص المملوكة شرط للمصار الذي هو حكم العصب وذلك لان حكم  
مستوع كالباع ولو كان الاصل مستوعا لعصبه ان يكون شرطه مستوعا ومما يوجبها ولا يصح  
في فصول منها ان الحوز العول بوجوب الكفارة في العسل العبد بالعباس على مثل الخطا  
انه يعلل الاصل لعدم الحكم الى فرع منه نص على حد و الحوز العول بوجوب المدة في العبد  
المحصن بالعباس على الخطا لهذا المعنى ايضا ولا يوجب الكفارة في الممنوعين بالعباس  
على الممنوعين المعنويين على امر في المسفل لهذا المعنى ايضا ولا يوجب طهارة الايمان فيمن صرف  
الله الصدقات سوى الزكاة بالعباس على الزكاة لما فيه من يعلل الاصل لعدم الحكم الى  
ما فيه نص اخر ولا يوجب الايمان في الزكاة في كفارة الطهارة والممنوعين بالعباس على كفارة العسل  
لانهم يعلل الاصل لعدم الحكم الى محل فيه نص اخر وفيه عرض لحكم النص الاخر بالعباس فان  
الاطلاق غير العبد وعدم ما يستلزمه مطلقا في كفارة الممنوعين الطهارة فاما العبد  
ففيه بالامان يكون نصا كما ان ما فيه الاطلاق في العبد يكون نصا فان الحريم في الرتب  
لما نصت بالدخول كان يعلل اتمار العبد لاسار صفة الاطلاق في حريم الربايب يكون نصا  
الحوز النص اليه بالرائي وكذلك انما العبد فاما مطلقا بالنص وسائر الفصل الرابع وهو  
ما قلنا ان الشيطان في حكم النص بعد العليل الاصل على ما كان قبله فلانه لما ثبت ان  
العليل الحوز ان يكون نصا حكم النص في الفروع من بطون الاول الى الحوز ان يكون نصا  
حكم الاصل في نفسه في كل موضع اسى الحكم في المنصوص بعد العليل على ما كان قبله  
فذلك العليل يكون باطلا لكونه مع الحكم الاصل ولعدم الحوز العليل في قولهم ان  
المحدودة العبد بعد النعم بالعباس على المحدودة سائر الجرائم بعله انه محدودة في حكم  
ان بعد هذا العليل اسى حكم النص الوارد في ما كان قبله فان مثل هذا العليل  
يكون هو ساوطة السماء بالنص ايدا ويكون ذلك متماخذا وبعد العليل بعد هذا

اذا كان الاصل مستوعا  
كان شرطه مستوعا

هذا هو الأصل في الأصول

بلغ القيمة ما يري الكبر

الحكم

الحكم فان الحلد قبل هذا العليل يكون نص الحلد في حرمه وبعد يكون بام الحلد يكون نصا  
على نحو ما قلنا في العبد انما نص الله العبد في ربا المملوكة حذا كما اذا اضم الله  
العبد يكون نص الحلد وكذلك يعلل السامعي في ابطال سبانه نفس العبد بالعباس  
على سائر الجرائم باطل انه نص للحكم في النص فان من العجز عن اقامة ارفع من السبانه بعد  
العبد وان نص الله اقامة الحلد واسقاط السماء مكان سبانه نفس العبد بدور عسار  
فذلك المدة بطون العليل باطلا لان حكم النص اسى بعد العليل على ما كان قبله وكذلك العول  
سقوط سبانه الفاسق ايدا بالعباس على المحدودة العبد او على العبد والنص باطل  
الحكم العبد بالنص في الفاسق الموقوف سبانه وبعد نص حقه المطلق في اسى  
النص في حكم النص بعد هذا العليل اسى على ما كان قبله وكذلك نص العرفه من الروح  
البيع بلفان الروح لان الحكم العبد بالنص الفاسق من الجاسوس هي مما لا يتوكله الايمان  
وليس فيه ما يوجب العرفه بها وندت بالنص بها لا يوجبها ايدا وذلك ايضا لا يصح في رواب  
المملوكة كما بعد اسلام المرأة قبل اسلام الروح فاما حكم العرفه بعد الروح عند لقائه  
الحوز بطون العليل انه اسى حكم النص بعد هذا العليل على ما كان قبله فلهذا المذكور  
جميع الحكم وبعد يكون نص الحكم الا ان بعد ما فرغنا من اللعان بمحصول الامساك  
بالمعروف عما اذا ما مضى على ذلك واستحقاق العرفه بعد حوز الامساك بالمعروف  
موقوف على قضاء العاصي كما بعد اسلام احد الزوجين اذ ابى الاخر الاسلام وكذلك  
قلنا اذا ادرى الملاء عرسه وضر الحذر حار له ان يزوجها لان العاصي بالنص ان  
الملاء عرس لا يحميها ان ايدا وبعد الاكدار ان يكون ملاء عرسا بل الله تعالى علم حد العبد  
فلا يجمع اللعان الحد بعد واحد من ضرور القول باقامة الحد عليه ان اسى ملاء عرسا  
ولم يداو له نص من اللعان فانه تعالى الحد عليه واما عرسا فاذ خرج من ان يكون ملاء عرسا  
بالكدار عرسه قلنا ان كان قبل قضاء العاصي العرفه لم يزوجها وان كان بعد القضاء حازم  
ان يزوجها لانما لو بقينا الحريم بالعباس على الحريم العاصي بالرضاع والمصاهرة لم يزوج  
حكم النص بعد العليل على ما كان قبله فان مثل العليل في السابق النص حرم الاجتماع

هذا هو الأصل في الأصول

بنتها



من الملائكة فان قيل بعد علم ما الكريم في فصولها ان حكم بعض الرعا المساواة للعلل  
والكسر قبل العلل بعد العلل خصصت العلل في الحظوظ فلم يوجبه النص بعد العلل  
بالملك المنصوص على ما كان قبله وكذلك الماه بصورتها ومعناها صار محققا للفقير  
بالنص في العلل بالماله اظهره عنه عن الصور فلم يوجبه النص بعد العلل في المنصوص  
على ما كان قبله وجوزتم هذا العلل اطلاق الحق المسمى مع انه يجوز استعمال الفاسد  
اطلاق الحق المسمى عن الصور او المعنى في سائر جفوف العباد وقد ثبت بالنص في الصف  
في الصدق ان وجود الاصابة بهم بلام العلل في الحاجة غيرهم هذا الحكم  
المنصوص وجوزتم الصرف للصفة واحدة وبما المنصوص في الكفر باطعام عشرة مساكين  
في العلل غيرهم هذا الحكم المنصوص في جوف الصرف في مسكن واحد في عشرة ايام بالنص  
بسلامة الكبير عند الشروع في الصلاة في العلل بالشأؤد كذا الله على سيدنا العظيم غيرهم  
هذا الحكم المنصوص في جوف اصاح الصلاة بولفظ الكفر وبما المنصوص في جوف استعمال  
الماء لمظهر النور عن الحاجة في غيرهم بالعلل بكونه مزيل للمعسر والار هذا الحكم  
في المنصوص في جوف بظهور النور المحسوس استعمال سائر الماء بغير سوى الماء فليس  
اما الاول فهو دعوى من غير ما مل وانما حصصا للعلل من البر الا بالنص فان النص  
قوله استعوا البر بالبر الاسوا اسوا والاصل في الاستثناء من البر ان المستثنى منه  
في معنى المستثنى وعلى هذا بنى علماءنا وادرجهم الله مسائل في الجامع اذا قال ان كان في هذه  
الدار الارجل بعد حرق دار الدار سوى الرجل داه او ثوب لم يركب فان كان فيها  
سوى الرجل امراه او صبي حب ولو كان قال لا حمارا اذا فيها حمار اخر سوى الحمار حب  
وان كان فيها ثوب سوى الحمار حب وان كان قال الا ثوب فأي شيء يكون في الدار سوى  
الثوب مما هو مقصود بالامساك في الدور حب فعرفنا ان المستثنى منه في معنى المستثنى  
والمستثنى عنها حال المساواة في القتل اسما للحال من العبد لا يكون مع ما دلالة  
النص ان المستثنى من عموم الاحوال حال المساواة وحال الحمار وحاله القاصل وهذا  
الحق في الكسر والافا يكون مع راسعا فعرفنا ان احصاء العلل كان بدالة

الاصل في الاستثناء

ب

النص فانه كان مصاحبا للعلل ان يكون اسما للعلل واما الزكاة في حق اسطل  
بالعلل سائر الحق المستحق انه من حظار من يقول بان الزكاة حق الفقراء مستحق لهم  
سرعائل الزكاة محض جواد الله تعالى فاما عيان محض وهو من اركا والذين وهذا الوصف  
المنسوب هو حق العبد ومعنى العيان فيها ان المورد يجعل ذلك العبد من ماله خالصا  
لله تعالى حتى يكون مظهر النعمة وماله لم تصرفه الى الفقير ليكون كفاية من الله تعالى  
فانه وعد الرزق لعيان وهو لا يخلو المقادير معلوم ان جازات العبد كلف فالامر  
باجاز المواعيد لهم من مال مسمى بصرى لادب الاسدال ضروري لكون المصروف  
لاكل واحد منهم غير الموعود له من قبل السلطان بخير او لياة كوار محضه فكسبها لهم  
ثم بامر واحد انما يقال ذلك كله من مال سميت بعبه فانه يكون ذلك اذنا له في الاستبدال  
ضروري والمال ضروري النص في لسان النص فعرفنا ان ذلك انما بالنص في لسان  
كان محاميا للعلل في العلل حكمه في حق الحق محققا ان المورد بعد ما صار لله تعالى  
باسدال هذا الفقير يكون كفاية له من الله ما سداه التقدمة وبما هذا النص كونه محلا  
صالحا لكفاية الفقير وصلاحة المحل وعدم صلاحه حكم سرعي كالحكم بالكون محلا صالحا  
للمسح والخلل يكون محلا صالحا له وهذه الصلاحة نسبتا لامر بالصرف الى الفقير  
لان باعتبار كونه مظهر النعم من جملة الاوصاف والله انما صلى الله عليه وسلم في قوله  
باعتقني هاهنا ان الله تعالى يحب من اعطاه الناس وعرضه عليه من هاهنا حسن فندرا به  
من قبل الماء المسعول وليندا كالحكم سرعيه من ملنا ان الصدقات المقبولة والقراير كانت  
بالكلها النار ولا يجوز الاسماع بها وفي سرعنا لا يخل من مبالغة في كل الفقير  
لحاجة من قبله حل المشقة عند الضرورة فعرفنا ان حل النص صلاحه المحل للمصروف  
كفاه الفقير بعد العلل في هذه الصلاحة كما كانت عليها وبعد حكم الصلاحة  
البار المحال كما هو حكم العلل في الفاسد السري وبما ان الله تعالى في قوله للفقير  
لام العاقبة انهم باعتبار العاقبة ولكن بعد ما اذا الصدقات تجعل الامام لله بانها  
السلام الى الفقير ويكون المراد بان المصروف الذي يكون المال منقسم لله تعالى خالصا

الزكاة حق ابيه

ان الله وعد الرزق لعباده وهو لا يخلو

الصدقات مقبولة كاللنار

اللام للعاقبة



هو لا يبرأ الكعبة فان الاركان باعسار الوجه اليها يصير صلاها ان يكون الصلاه  
حقا للكعبة ثم كل صفة من هذه الاضاف جز من المصارف يبرأ من الكعبة واسما  
جز منها كما تنسبها جميعا في حكم الصلاه وهو باسما بالنظر بالتفصيل فذلك الصواب في  
صفتها من سد خطه المحتاج بمرارة الصواب والاضاوا لا يطوبو العقل وحكم الاطعام  
لذلك فان حكم الصواب ليس العزم على الصواب طعام الكفان الهيم وهذا الحكم يوافق  
المصنوع بعد العقل كقوله ولكن يستدل به الصواب للصواب على صفة المسكن في المص  
اله ان المطلوب سد الخلة وعلى هذا كدر الخلة للمسكن كدر الانام فصارت له  
الصواب ما يقع به الكفر بعد عشر خلاف وهو باسما للصواب الى مسكن واحد في عمره انما  
كانت الصواب الى عمره ساكن فاما الكفر فلا يوافق الصواب في حرك الكفر عند الروع  
في الصلاه ولكن الواحد العظيم باللسان ان اللسان من الاعضاء الظاهرة من وجه الصلاه  
يعظم الله تعالى جميع الاعضاء فيعلق كل عضو ما يتلوه من العظم ثم العظم  
باللسان يكون باللسان والذكر وكان كذا الله على سبيل العظم لمحمود اداء الفعل المعلق  
باللسان واعماله في الفعل بعد الكسر بل الكبرية صالحة لذلك وقد يستبعد هذا  
العقل له صالحة اقامه هذا الفعل بما كان قبل العقل وكذلك عمل الحائض بالمايات  
فالمسكي ليس هو العقل بعينه بل ازاله الحائض عن الموحى لا يكون مستعلا بما عدا نفسه  
الاربي له لو قطع موضع الحائض بالمراضا والتي ذلك الموضع صلا لم يلزم العقل  
ثم الماء ازاله صالحة ازاله الحائض استعماله وبعد العقل على ذلك ازاله صالحة وحكم  
العقل طهارة الخلق باعسار ازاله لم يوفق عن الحائض ولا ابرها من كل ما عصى بالعصر  
فهو بعد عمل الماء والخلق لم طهارة الخلق الاصل اعدام سور صفة الحائض في المريد باسما  
مداواة الحائض الى ان يبرأ من التوب بالعصر حكم سرعي بفساد العقل بعد هذا  
الحكم الى الفروع ونفي الاصل على ما كان قبل العقل ولا يدخل على هذا التطهير من  
الحدث ساير المانع سوى الماء ازاله عن المجد الذي لا يفسد  
او في ازاله طهارة للخلق بواسطة ازاله وليس في الاعضاء المحدث عن نزول

كل ما ينقص عملها

بالتفصيل

استعمال الماء فان اعضاه طاهرة وما فيها مانع حكمي من ازاله الصلاه عن معقول المعنى  
وقد استعمل الصواب مع ذلك المانع بالماء وهو عن معقول المعنى وقد بنا ان هذا الحكم لا يبرأ  
بعليله للمعنى الى محل آخر ولا يدخل على هذا الخوارصحح الوضوء بغيره كعمل الحائض  
ان الذي لا يعمل المعنى فيه ما هو من ازاله عن المحل عند استعمال الماء فاما الماء في كونه مريلا  
اذا استعمل في المحل معقول المعنى فلا يلزم الى استراط اليه حصول ازاله به كما في غسل الحائض  
فعلم ان هذه الحدود انما تقف المراد عليها عند التامل على الصواب واما سائر الصم الحائض  
فما قاله علماء وبارحهم الله انه الحور فاسر السباع سوى الخيل والوديات على الخيل يطوبو العقل  
في ازاله فلهما للمحرم وفي المحرم ان في النص قال خمس على الخيل والمحرم واد اعدى الخيل الى  
محال ان يكون المحرم محرم كان هذا العقل ابطال لفظ الصواب كذا في حكم الروا  
فان الذي علم لم يقل الروا في سبه اشياء ولكن في حكم الروا في اشياء فلا يكون العقل ذلك الص  
ابطال من من لفظ الصواب من هذا النوع بعليله لما في حكم الروا في الاشياء الاربع  
بالطهر فان في النص قال في الفصل حرام بفساده العقل لا يروا والعقل  
بالطهر سطل كون الفصل روا انه يقول بفساد الطهر فساد السبع في هذه الاموال اصل  
ان يوجد المخلص هو المساواة في المعار المرعي فكون هذا ابطال لفظ الصواب  
ومن ذلك بعليله لورثته القادف للفسق البات بالعدف فانه ابطال لفظ الصواب  
النص هو قوله ابدال فان رد الهان باعتبار الفسق لا يابد فليس بفساده وهو  
الفسق بغير ان يقدم بالنسبة فكان هذا بعليله ابطال لفظ الصواب  
ومر حمله ما لا يكون استعمال القياس في طريق المعرفة الحكم المدر صوم يوم المحرم واد الطاهر  
يوم الجمعة في المص بغير عدل اداء الناس الجمعة وفساد العقل لسبب الروا فان الكلام في  
هذه الفصول موحى الهى وان علمه ناي قد يكون الهى احد اصنام الكلام كالامر  
فكون طريق معرفة موحى عند الاطلاو التامل في معاني كلام اهل اللسان دون  
القياس المرعي ومن ذلك الكلام في الملك الناس للزوج عا المراد بالكلام في حكم ملك  
العقل في حكم ملك المفسد فانه لا يدخل للقياس المرعي فيه لان بعد الكلام بفساده

في حكمه على الحائض

فواشع العقل

طهر

الروا في النص دخل بعد ذلك  
حكمه على سبيل في الخط المخطئ  
من ذلك في الفصل روا في الفصل  
في المساواة فلا يلد المولى لا يفتل  
احدها على الاحكام او صانه عنه  
وحكم الطهر بغير فصل في الحكم  
والصوم لا يكون بعد اكمال الصلاة  
بصوره فصل في بعد ذلك



واعضاؤها وما فيها مملوكة لها فما سوى المستوفى منها بالوطى على ما كان قبل النكاح قائما  
 ملك عليها دون بطلان الاشارة الى ان من عيبها انه مملوك عليها يكون حكمها كحكمها بالانكاح والعاس  
 وقد يتبادر من هذا لا قبل العقل انه مملوك ضروري ظهر سرعا الحق والخلاص الى  
 حبسها السكن والتسل غير ان حل المسه عند الضرورة فلا قبل العقل وان العقل  
 اما حور شرط ان يكون الفرع نظرا لاصل الحكم الذي يقع العقل له ولا نظير للملك النكاح  
 من سائر انواع الملك لان سائر انواع الملك ليست محل محلول لمملوك لا لادمي وهذا  
 الملك الاصل يثبت على حرة في محلوله لتكون ماله واي مياينة فوق المالك والمملوك  
 فان اتي به الاصل لم يملك من سائر الاملاك مساوية الملك العقل فيه لمعرفه صفته  
 ومن ذلك الكلام في موجد الوهن انه يد الاسفاه حقا للمهر من مهره المدا التي تملك  
 كصفه الاسفاه او حو السبع في الدين والبد شرط التتميم السب في الحصة البد شرط التتميم  
 السب والخصم ثبوت الملك المحل نظرا لصله فمدا ما لا يمكن اثباته بالقياس المسمى  
 لان احكام العقود محليته وصفها وشرعا وانما عارا لاحدا في علم انه ليس بعصا نظرا لبعض  
 وشرط صحة العقل ان يكون الفرع نظرا لاصل بل طريق معرفة حكم الرهن المامل فما لا  
 وضع هذا العقد وسرع ومقول انه مروع ليكون في نفسه حارس الاسفاه لا موكدا للوجور  
 الا ان كان كخص بالمال الذي هو محل للاسفاه فاما محل الوجور للدم وادان وشعه  
 حارس الاسفاه والناير كهم الاسفاه ملك العرق وملك اليد بالرهن لا يملك العرق  
 فعما ان موجه ملك الاسفاه بمنزلة الكفالة فانها وسعه حارس الوجور ولذا اخصت  
 بالدمه ثم كان موجه من جنس ما تملك كهم الوجور وهو ملك المطالبة لان المالك  
 بالخصه ملك اصل الدين لا مخرج علمه وهو حو المطالبة بالاداء والناس بالوسعه  
 التي هي حارس الوجور من خصه وهو حو المطالبة حتى يملك المطالبة الكفيل الذي مع ما اصله في دم  
 المدون ومن ذلك الكلام في المعقود بعد السبوه انه هل يقع عليها الطلاق فان عقل  
 الخصم بانه ليس عليها ملك متعه ولا رجعه لا يحكمها طلاقه لمقتضى العقد فليس باطل  
 لان الخلاوة ان العقد الذي هو حو من حقوق النكاح هل يكون بمنزلة اصل النكاح في ثباتها

المصير الى

ما يشترط في حصة من ضمن  
 ما يشترط في حصة الاسفاه

محلا لوجع الطلاق عليها باعسان ام لا وفي مقتضى لاعد تمراي وحده تسع هذا  
 العقل ليس به هذا الحكم الخصم وكذلك هذا العقل في نكاح الاصل بعد السبوه الخصم  
 باطل لان الكلام في ان العقد الذي هو النكاح هل يقوم مقام النكاح في انقا المانع الناس  
 النكاح ام لا وفي مقتضى العقد لاعد وهذا لان الثاني سكران يكون الحكم مشروعا وما لم يشرع  
 كمن يكره ان يات بالقياس المسمى من هذا النوع تعليقه في اسلام المروي في المروي ان العقد  
 جمع بدل من اخرى فيهما روى الفصل فكان بمنزلة المروي مع المروي لان الكلام في ان الخصم هل  
 هو علم التحريم النساء وفي المروي مع المروي لخص وهذا بقدر ان حجه المدعى المتبسط  
 غير حجه المبرر الثاني ومن هذا النوع الكلام فيما اذا قال لامرأته استطالوا باسمه ان الرجعه  
 سقط هذا اللفظ ام لا فان عقل الخصم بانه ما اعتناص عن طلاقها لم يكون عقلا باطلا  
 لان الكلام في ان صفة السبوه هل هي مملوكة للزوج بالنكاح كاصل الطلاق ام لا فالخصم  
 سكران لكونه مملوكا له وحسب قول ان ذلك مملوك له وانما سبب صرح لفظ الطلاق في  
 انه غير مملوك بل انه ساكت عن هذه الصفة فان وصفها بالطلاق وكما مع النكاح استدار وبقا  
 فانما طريق معرفة هذا الحكم التام في موضع هذا الملك وفما صار به اصل الطلاق مملوكا له  
 فان اتي باعسان ان الوصف مملوك له كان المصريح به بذلك الوصف عاملا وعند عدم المصريح  
 / المستلزم سببه لم توجد الاصل الطلاق والدم توجد منه الحكم بل لفظ الطلاق او لفظ  
 اخر قائم مقامه ومن هذا النوع عقل الخصم في عقد الاحان ايها توجب ملك المدعي في الحال  
 القاسر على عقد السبع فان شرط صحة القاسر ان يكون الاصل والفرع قطران وبار السبع  
 ما هو المعقود عليه قائم مملوك في الحال وفي الاحان ما هو المعقود عليه معدوم غير مملوك  
 عند العقد وعلم انها معا تارة وان لم يكن احدها نظرا للاخر في الحكم الذي وقع العقل  
 احله لا تسع عدم الحكم من احدها الى الاخر في القاسر المسمى ومن نوع ما يداناه هذا  
 الفصل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في اعراسي ما حدث كفان الفطر كلنا است وعمالك فان الناس  
 من اسفل عقله لكونه بعد في الحكم الى اعراسي فيسقط به الى القول بانساح حكم الكفان  
 وذلك الحور عند ما لا ان السعي علم حصل الاعراض بغير الكف من بالصراف الى نفسه وعياله

الاول من مقتضى العقد في نكاح الاصل بعد السبوه الخصم  
 الثاني من مقتضى العقد في نكاح الاصل بعد السبوه الخصم  
 الثالث من مقتضى العقد في نكاح الاصل بعد السبوه الخصم

تطابق

في كل من كان مملوكا له



وكان ذلك طريق الاكرام له وقد سار من هذا الاصل العقل **فصل** الركن  
 ركن القياس هو الوصف الذي جعل على حكم العن مع النص من الاوصاف التي تشمل  
 عليها اسم النص ويكون الفرع في نظرية الاصل في الحكم بالاسم باعتبار في الفرع ان ركن الشيء  
 ما يقوم به ذلك الشيء وانما تقوم القياس بهذا الوصف في هذا الوصف فيكون ارضا للاصل  
 وذلك كحوال الركن عند ما في الحكم باعتبار صفة التسمية في الاصل وعند الخصم اسما حكم الركن  
 في الذهب في الفضة بعلقه التسمية والتسمية صفة لارمه ليدرس الجوهر في ما بها حلقا حركي الايمان  
 الاغاريها هذا الوصف كمال وقد يكون عارضا او دائما كقوله علم للمسيح صفة في بيان علة  
 بعض الظواهر انه دم عروا في النحر والدم اسم علم والافتقار صفة عارضة مثاله تعليل علما  
 رجمهم الله نص الركن بالكل والورن فان ذلك وصف عارض يختلف باختلاف عادات الناس  
 في الاماكن والاقاير وقد يكون حكما كقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشبهوا اراة لوكا على اهلك  
 في الحديث فان الدر عيان عن الوجوه الدمة وذلك حكم قدس ليا حكما بالاسد وال  
 حكم اخر وذلك ليل حوازا العقل بالحكم وقد يكون هذا الوصف في ذاته وقد يكون شئ وقد يكون  
 عددا والفرق كقولنا بوا النساء نصف واحد وهو الحسن والكل او الورن عند احاد  
 المعنى والمشي كقوله حرمه الفاصل فانه العدم مع الحسن والعدد كقولنا في حاسه  
 سور السباع بانه حيوان يحرم الاكل الكرامته والبلوى في سور واما يكون العدد من  
 الاوصاف علة اذا كانت لا تعمل من نصم بعضها الى بعض فان كل وصف يعمل بالحكم  
 بالقران فانه لا يكون العقل بالاوصاف كلها وقد يكون ذلك الوصف في النص وقد  
 يكون في غيره اما ما يكون في النص فمسل لا انه اما العقل النص والعقل بوصف قد يكون  
 صحيا لا محالة واما في غيره فهو ما روي في العلم في غير ما ليس عند الانسان ورحم  
 السلم فان هذه الرخصة معلومة باعدام العاقد وذلك لئلا ينسب النص في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الابو  
 وعمر بن الخطاب وهو معلول بحجج النابع عن سلم المسع او جهالة المسع في نفسه على وجه مقتضى  
 المسارعة وهذا ليس النص فالله علم وسلم لا ينسب الامه على الحق في عقل السافعي  
 هذه الحزمة بارقا والحر جزا منه وهو الولد مع غيبته عنه وهذا ليس النص للكن

الركن الثاني

هذا هو الركن الثاني وهو الوصف الذي جعل على حكم العن مع النص من الاوصاف التي تشمل عليها اسم النص ويكون الفرع في نظرية الاصل في الحكم بالاسم باعتبار في الفرع ان ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء وانما تقوم القياس بهذا الوصف في هذا الوصف فيكون ارضا للاصل وذلك كحوال الركن عند ما في الحكم باعتبار صفة التسمية في الاصل وعند الخصم اسما حكم الركن في الذهب في الفضة بعلقه التسمية والتسمية صفة لارمه ليدرس الجوهر في ما بها حلقا حركي الايمان الاغاريها هذا الوصف كمال وقد يكون عارضا او دائما كقوله علم للمسيح صفة في بيان علة بعض الظواهر انه دم عروا في النحر والدم اسم علم والافتقار صفة عارضة مثاله تعليل علما رجمهم الله نص الركن بالكل والورن فان ذلك وصف عارض يختلف باختلاف عادات الناس في الاماكن والاقاير وقد يكون حكما كقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشبهوا اراة لوكا على اهلك في الحديث فان الدر عيان عن الوجوه الدمة وذلك حكم قدس ليا حكما بالاسد وال حكم اخر وذلك ليل حوازا العقل بالحكم وقد يكون هذا الوصف في ذاته وقد يكون شئ وقد يكون عددا والفرق كقولنا بوا النساء نصف واحد وهو الحسن والكل او الورن عند احاد المعنى والمشي كقوله حرمه الفاصل فانه العدم مع الحسن والعدد كقولنا في حاسه سور السباع بانه حيوان يحرم الاكل الكرامته والبلوى في سور واما يكون العدد من الاوصاف علة اذا كانت لا تعمل من نصم بعضها الى بعض فان كل وصف يعمل بالحكم بالقران فانه لا يكون العقل بالاوصاف كلها وقد يكون ذلك الوصف في النص وقد يكون في غيره اما ما يكون في النص فمسل لا انه اما العقل النص والعقل بوصف قد يكون صحيا لا محالة واما في غيره فهو ما روي في العلم في غير ما ليس عند الانسان ورحم السلم فان هذه الرخصة معلومة باعدام العاقد وذلك لئلا ينسب النص في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الابو وعمر بن الخطاب وهو معلول بحجج النابع عن سلم المسع او جهالة المسع في نفسه على وجه مقتضى المسارعة وهذا ليس النص فالله علم وسلم لا ينسب الامه على الحق في عقل السافعي هذه الحزمة بارقا والحر جزا منه وهو الولد مع غيبته عنه وهذا ليس النص للكن

الركن الثالث

ذكر السبع نصيبا معا وذكر السلم نصيبا عاقدا وذكر الكاح نصيبا ناكحا وما نصيبا نصيبا  
 فهو كالمصنوع ولذلك علمنا ان في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صور نوع الحكم بعلقه رد الصافه  
 التي للناس في هذا النوع من الله تعالى بالقران وذلك لئلا ينسب النص وكل في حالي المعنى عن  
 المنهج عنه فهو من هذا النوع ومن العقل بالحكم ما سوله علما وان رجمهم الله في مع المدبر انه  
 تعلق عبقه مطلق الموت فان المعلق حكم بالاسم المعلق فيكون ذلك اسدا لا حكم على حكم واما حار  
 هذا كله ان الدليل الذي ينسب لور الوصف محله الاثر فعن به ان يكون موثقا الحكم العقل  
 ومن ظهر لشي ما ذكرنا بالاسم في الحكم قدس الدليل انه علم الحكم بمر عام لاختلاف ان جميع الاوصاف  
 التي يصح عليها اسم النص لا يكون علم ان جميع الاوصاف لا يوجد الا في المصنوع والحكم  
 المصنوع بالاسم النص بالعلمه ولا خلاف ان كل وصف من اوصاف المصنوع لا يكون علم للحكم  
 بل العلم بالحكم بعضها فان الخطه تسهل على اوصاف فاما مكملة موزونه مطعومة مقفات  
 مدخرت شئ جسم ولا نقول احدا ان كل وصف من هذه الاوصاف علم الحكم الركن فاما دليل العلم احد  
 هذه الاوصاف وانفقوا له لا يحسن العقل حتى جعل في هذه الاوصاف شاء علمه مع العقل  
 لان عوا لوصف من ير الاوصاف انه علم من له دعواه الحكم انه كذا وكذا لا سمع منه دعوى  
 الحكم الا دليل فذلك لا سمع منه الدعوى في وصف له هو العلم الا بدليل في حمل العلم  
 في الدليل الذي يكون الوصف علم الحكم قال اهل الطر هو الاطراد فقط من غير ان يعرض  
 معنى يعقل وتفسير الاطراد عند بعضهم وجود الحكم عند وجود ذلك الوصف وعند بعضهم  
 سرطان وجود الحكم عند وجوده ونعدم عند عدمه وان يكون المصنوع علمه فاما في الحالتين  
 حكم له وعند بعضهم بغير الدوران وجودا وعدما فاما في الحكم المصنوع ولا حكم له  
 فهو مقتضى القياس ان يكون صحيحا له وقال جمهور الفقهاء العلم بالحكم عند عدم العلم  
 لا يكون دليل صحة العلم وجود الحكم عند عدم العلم لا يكون دليل فساد العلم ولكن دليل  
 صحة العلم ان يكون الوصف صالحا للحكم به فيكون معذرا من له الساهد فانه لا بد من ان يكون  
 صالحا لوجود ما به بصر اهلا للسمان فيه فيكون معذرا لا يظن بغيره عدا له عند العقول  
 في ما في لفظه السمان من غير سائر الالفاظ حتى يصير بها دم موجه العقل بانه لا خلاف

الوصف الذي  
 الدليل الذي  
 به تعلق الحكم  
 تفسير الاطراد  
 الدوران  
 دليل صحة العلم



صفة الصلاحية للعلم بالملازمة

عدالة العلة

بما وسر السامع ان صفة الصلاحية للعلم بالملازمة ومعاها ان يكون موافقة للعقل المعقول  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
والمقصود ان حكم الشرع بما ولا يكون صلاحه الا ان يكون موافقة لما فعله من الذين بينهم  
عقوبات حكم الشرع ثم الخلاف وراى ذلك العدالة فقال علماءنا رحمهم الله عدالة العلة تعرف  
بآثارها ومن كان موثقا في الحكم المعقل في علة عادلة وان كان يجوز العمل بما قبل ظهور التأثير  
ولكن انما العمل بما اذا علم بآثارها ولا يجوز العمل بما عدا عدم الصلاحية بالملازمة من السهوان  
فان المساهد من ان صفة الصلاحية للسهوان في لا يجوز العمل بهما في وقت ظهور الصلاحية  
فان العلم المستور الى العمل بهما في وقت ظهور العمل في وقت الفاضل فيهما في المستور  
فان يظهر عدالة يكون اقدا وقال بعض اصحاب السامع في عدالة الوصف بكونه محتملا في  
موقعه الفاعل خيال الحكم في العرض على الاصول بعد ذلك احتياط وقال بعضهم  
ان العدالة بالعرض على الاصول فادام في عارضه اصل من الاصول ما قضا ولا معارضا  
محمدا بعد لا وادى ما يكفي لذلك اصدان من عدالة الساهد فان معرفته ذلك بعض  
حاله على المزكس وان ما يلقى لذلك عند اسان يعطى قول هذا القوم في صحته لا كور العمل  
وان كان محتملا قبل العرض على الاصول على قول القوم الاول كور العمل لانه صار بعد لا  
بكونه محتملا في العرض على الاصول احتياط والقبض جرح والمعارضه دفع واما اهل  
الطرد اخرجوا بالطواهر الموجهة للعمل بالقياس فاما لا يخص علة دون علة فيسقط  
الطاهر جواز العمل بكل وصف والعلة في الاما فام علة دليل وان كل وصف بوجد الحكم  
عند وجوده فانه وصف صالح لان يكون علة وهذا لان علة الشرع امارات للحكام وليس  
على نفع العقل العقلية واما ان السامع يكون موجودا عند وجوده ولا يجوز اثار احكام الشرع  
يعمل به من غير ان يعقل فيه المعنى على ان جعل اسم الصواب في ذلك الحكم كوزا لاسرار الحكم  
يوصف بانه الصواب من غير ان يعقل فيه المعنى على ان يكون ذلك الوصف علة للحكم فان  
الشرع والاية شرع الاحكام كسب في اسرار كون المعنى معقولا فما هو اياه حكم  
الشرع اسان نوع نحو لا كور القول في اصلا والقوم الشاى منهم اسدوا مثل هذا

الكلام والكنه فالوا العلم ما يعرفه علم الحال على ما يتبين في موضعه ووجود الحكم مع وجود  
الوصف قد يكون اتفاقا وقد يكون الكونه علة لا يعرف جهة كونه يعرف الا انعدام الحكم عند  
عدمه فيه يتبين انه لم يكن اتفاقا في الحكم بالناس بالعلم ان كان يحتمل الوقوع في بعض اعدام  
العلم كالحكم بالباب بالسبع وهو المثل لا يبقى بعد فتح السبع ورفعه واسدراط فاما المستوصون علم  
في الخالصة لا يحكم له ليعلم انه ان يكون الحكم وجوده علة لا يصور النص في ذلك كوايه الوضوح  
النص كذا الصام الى الصلة والعلة الموجهة للظهور في الحديث فان الحكم بدور مع الحديث فورا  
وعدا والمستوصون علم وهو الصام الى الصلة قائم في الخالصة لا يحكم له وقوله صلى الله عليه وسلم  
لا يقص الفاضل من بعض وهو عضبان فيم ينصرف على العصب والعلة فيه شغل القلب  
حتى لا يراى الحكم مع وجوده واما والمستوصون علم قائم في الخالصة لا يحكم له وقال الحنطة بالحنطة  
مثل مثل العلم الموجهة للحكمة والفساد الفضل على المثل لا يحكم بدور معه وجوده  
وعدا والمستوصون علم وهو الحنطة بالحنطة قائم في الخالصة لا يحكم له وجواب اهل العلم  
عن هذه الكلمات طاهر فان الطواهر الدالة على جواز العمل بالقياس بالانفاق لا بد  
على ان كل وصف من اوصاف الاصل صالح لان يكون علة فانه لو كان كذلك لخير المعقل وان مع  
معنى الاندلاء بطل الحكم في الجواز اصلا واد انفساع ان لاله هذه النصوص لوصف من  
اوصاف الاصل وقد ابتلينا نظمه حسن امرا بالاعتبار فلا بد من ان يكون ذلك الوصف معنى  
معقول على المستبرية ومن سائر الاوصاف لموقف علم وما هذا الا نظير النصوص المثبتة  
لصفة السهوان لهذه الامة فان ذلك يمنع القول باختصاص الصلاحية بعقل الاوصاف  
واختصاص الاداء بلغة السهوان من سائر الالفاظ وهذا لان اوصاف النص علم بالحسن  
او السماع وذلك لانه في اهل اللغة وعرف من له جاسة صحفه مع الفهم في العقل  
بالقياس لاسرار الحكم واختصاصه الفهم فعرضا ان اختصاصهم بذلك لم يكن الا معنى معقول  
في الوصف الذي هو علة الحكم الوقوف عليه الا ان التاميل في طوبى الفهم قوله علة الشرع امارات  
فان نعم هي اياه من حيث انها موجهة بدواتها ولكنها موجهة الحكم كقول الشرع اياها  
موجهة العمل بها ومعلوم انه لم يكن العمل بها الا بعد معرفتها عنها وطوبى ذلك لبعض النص



او الاستسباط بالراي وقد اعدم القيس بالنص والاساق في الاستسباط بالراي اذا لم  
 يكن معقول المعنى ان العقل طريق يدركه ما يقبل كما ان الحس طريق يدركه ما يحس دورا لا  
 يحس ليس هذا بطريق الاحكام الباقية بالنص عن معقول المعنى ان النص موجود بنفسه فانه كلام  
 من حيث علم القيس بقوله وقد حصل القيس بالنص هناك فلو انه غير معقول المعنى لا يخرجنا عن العلم  
 فاما العقليل بمقتضى الاوصاف فهو غير موجود بنفسه واما في العقلية بطريقه اعمال الراي لم يزل  
 به الى المحل في حكم سرعي ومالم يكن معقول المعنى اساق اعمال الراي فيه ثم الدليل على ان الدوران  
 الاصح ان يكون علم الحكم تدور مع العلم وجودا وعدمه تدور مع الشرط وجودا وعدمه فان قال  
 بعد ان حل الدوران فاستحق هذا الكلام تدور مع الدور وجودا وعدمه واحدا  
 لا يقول حول الدوران على العقول هو شرط العقول فان قيل الاصل دوران الحكم مع العلم  
 وجودا وعدمه فاما الشرط خارجا عن الدوران بعد علم الحكم به نصا فلهذا فان كان ذلك  
 ان علم الشرع امارات فانه لا يفهم من ذلك النقط الا ان الشرع جعلها امارات للحكم بان علم الحكم  
 بما وادى من غير علم الحكم الغنوم المولى بدور الدوران شرط او من التعليق الباقية برعاهم هناك  
 دوران الحكم بحره لا بد اعلم كونه علمه فبما كذلك ثم هناك الاصل هو دوران الحكم مع العلم  
 والشرع مع هذا الاحمال الدوران مع الشرط قائم وبنا لعمالي است العلم فاما استراط قيام  
 المنصوص عليه في الحاله ولا حكم له فقد جعل ذلك بعضهم مسندا للمعيار باعتبار ما ذكرنا  
 ان شرط صحة العقليل هو ان يقع الحكم في المنصوص بعد العقليل بما كان قبله فادخل العقليل  
 في وجه اساق للنص حكم بعد يكون في الالبته فساد المعيار لا الدليل فيهما فاما من شرط ذلك  
 مسندا لما ذكرنا في الجوارح كانه ان هذا هو اشلي به لعله تاييده ان العصور العقليل بعد  
 حكم النص على محل الجوارح انص فيه فليس كدوران اساق للنص حكم بعد العقليل وادام سوله حكم  
 والقدره بالعقليل في اي من يكون فاما انه الوضوح في اساق القول ان الحد علم لوجود الوضوح  
 ولكن من شرط المعيار لادارة الصلاه الظمان عن الحد كان يدور لانه اذ اقيم الى الصلاه  
 وانه محدثون ولكن سطر ذكر الحد للاخبار والاحصاء على ما هو عاه اهل اللسان  
 في اسقاط بعض الالفاظ الحار اذا كان في الثاني فلهذا علم من المذكور هذا الدليل على

لم

كون الحد في شرط المعيار  
 باب في النص

المحدوف وهو قوله ولكن يدور ليطهر كوان لم حسابا ظهر واوجه عدد ذكر المدل او حار  
 احدكم من القاطط قد علم ان المدل لما في عدم الصلاه الى الصلاه بداله النص بطريق العقليل  
 والاستسباط بالراي وكذا في قوله علم لا يصح المعيار حتى يصح وهو عصا انما عرفنا ان الدوران  
 النهي عن النص عند شغل العقل لم يحكم العقليل بدليل الاجماع ان بطريق الاستسباط بالراي  
 والاجماع في سوي الراي فان العقليل بالراي بعد الاجماع بالانفاق فكيف يستقيم ان يكون  
 للنص حكم بعد العقليل والشرع ما حصل العقليل بالراي بعد المعيار الا اننا انما الحكم فاما  
 نص فيه وما ن هذا في حديث معاذ بن صريح قال له كذا نصي وحدث نص الرواها هكذا فان  
 المساواة والكلام انما عرفناه بالنص بالراي وهو قوله في بعض الروايات مكان قوله مثل  
 مثل كذا يكيل او بالاجماع فقد استغوا انه ليس المراد من قوله مثل كذا لا المماثلة في الدليل  
 وكذلك قوله الاسواء سواء انفاق والمراد المساواة في الدليل مع ما ان من قال هذه  
 المواضع بان الحكم دار مع العلم وجودا وعدمه والمنصوص عليه قائم في الحاله ولا حكم له  
 فهو محطى غير مما مل في مورد النص واما هو طريق العقليل في العقه ثم الدليل على ان  
 اعدام الحكم عند عدم الوصف لا يكون ليل صحة العلم ما ذكرنا من الشرط ولا من صور الحكم  
 لما كان يورود الشرع به فاعدام الحكم عند اعدام العلم الموجه شرعا يكون اعدام  
 الذي هو اصله في ان يكون مضافا الى العلم حتى يكون ليل صحة العلم والدليل على ان وجود  
 الحكم عند عدم العلم لا يكون ليل فساد العلم انفاق الكل على الحكم كدوران يكون باثباته في محل  
 العقليل فبما اعدام بعضها لا يمنع فساد الحكم بالنص الذي هو باثباته في محل لا يمنع سوب الحكم  
 اعدام سلك العلم وبتدريس انه اذ من القول بانه لا يعدم الحكم الا باعدام جميع العلم  
 التي كان الحكم باثباته في محل واحد منها فعرها ان وجود الحكم عند عدم علم لا يكون ليل فسادها  
 وفساد القول بان ليل صحة العلم دوران الحكم معه وجودا وعدمه كما لم ينع على ان القاسين  
 انفقوا ان علم الروا احدا وصا والاصل وادعى كل واحد منهم ان الصحيح ما ذهب اليه  
 ومعلوم ان كل قائل يمكن ان يستدل على صحة علمه بدوران الحكم معه وجودا وعدمه وكذلك لو قال  
 ان العلم في كذا المستحق معنى السد والمراد ان كان ذلك فاسدا بالانفاق فان احدا لا يقول

عند عدم الاصل على ما  
 في الاصل بطريق انما  
 هذا الحد في شرط  
 في جواب الموضوع

شذوذا  
 انفق الاجماع على حقه

في مورد العلم كدوران  
 في عدم دوران الشرط



دليل صحة العلة الاثر

سلكه مستحق سائر الاسباب مع وجود الشك والممان ثم هذا العاقل تملك من تصحيح قوله بدوران الحكم معه  
وجود او عدمه فان العوض قبل ان يحكم لا يفسد محله وبعد التجرى يفسد محله لوجود الشك والممان ثم بعد  
التخلل لا يفسد محله لانعدام الشك والممان الا ان يقول بحصصه وقد قيل لا اله الا الله  
فساد القول بحصص العلة الشرعية على ما ينبغي ففسد به ايضا القول بحصص ما هو دليل  
صحة العلة لان المحجة شرعية بالله بطريق الرأى فان قيل بل هذا المزمع العاقل من ان دليل صحة  
العلة الاثر فان الحكم بدور مع العلة المؤثرة وجودا وعدمه ما عند من لا يجوز بحصص العلم وهو الصحيح  
فليس بغير ولكن لا يحل الدوران بل صحة العلة وما جعل كونه مؤثرا في الاصول بل صحة العلة  
ولا يخفى معنى دوران الحكم مع هذا الامر في جمع الاصول فاما دوران الحكم مع العلة وجودا  
وعدمه ما يكون معاقا فاما الذي في الامور الساقية بالامر الذي هو دليل صحة العلة ان يكون  
محملا او محتمل ان هذا الامر مما لا يحسن بطريق الحر والكم يعقل فيكون طريق الوقوف عليه بحكم  
العلم اذا تخيل في العلة اثر القبول والصحة كان ذلك محجة للعلم منزلة اخرى ما بالعلم  
عندما يقطع سائر الادلة فان حكم العلة فيه حان وكما العمل بانفع في كل من انشأ به انه حجة  
الكعبة وعلمه ان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ابصه من بعد صنع يدك على صدره واستفت قلبك  
فاحكم في صدره قدعه وان افعال الناس به فعر فيها ان العدالة حصل له الا خاله ثم العرض  
على الاصول بعد ذلك احاطوا بالعلم في قوله فان لم يزل ما لو كان الساهد معلوما العدالة  
عند القاصي فان العمل بهادام حان له والعرض على المركز بعد ذلك نوع احاطوا به فان لم يحل  
ورجع الى المركز فهو احاطا احدهم لحوار ان يظهر له بالرجوع اليهم ما لم يكن معلوما له  
فال وهذا خلاف سبيل الساهد فان صفه الصلاحه هناك لاسيما العدالة لان الساهد  
مسلي بالامر والهي وهو امن بها او من من حقوقه والسرقة منه اذا الامانة فكون عدلا  
به والخانه فلا يكون عدلا معه وادام لم يكن الامانة منه معلوم القاصي انصره لاعداءه بالم  
عرض حاله على المركز فاما الوصف الذي هو علمه بعد ما علم صفه الصلاحه فيه فصر عدالة  
معلومه ان ليس فيه توهم الخيانة فلماذا كان العرض على الاصول هنا احاطا فان سلم عما ياقضه  
ومعارضه يكون مطردا في الاصول حكم وجود العلم به نرداد وكان وان رز علمه بعض

الصحيح

العدل والعدل في صدره

استفادك

الا

فدليل البعض جرح مبرله الساهد الذي هو معدول العدالة اذا ظهر فيه طعن من بعض المركز  
فان لم يكون حرجا في عدالة ان يفسد به انه لم يرد عدلا او المعارضه دفع مبرله ساهد اخر  
سببه خلاف ما سببه العدل واما العرض الثاني فانه قالوا كونه محملا امر باطن الحكم  
اسانه على الخصم وما لم يستصفه العدالة ما يكون محمدا على الخصم لا بل الامم الخصم وانما  
صفه العدالة فيه ما انسا صفه الصلاحه وهو الملازمة فان ذلك يكون العرض على العدل المسقوله  
عن السلف حتى لا يعلم الموافقة كانه صالحا وعرضه الصلاحه محملا لان يكون محمدا ان العدل  
السرعة لا يوجب الحكم بدواتها فلا بد من بيان صفه العدالة في العرض على الاصول حتى اذا كان مطردا  
سالم على العوضين المعارضين فحينئذ عدالة من قبل ان الاصول سببه الله على احكامه كان  
الرسول في حال اليوم وسلوته عن الرد وذلك بل عدالة ما عسار ان السكون بعد حكم الحاجة الى  
الناس انما يفرقها ان العرض على الاصول سبب العدالة فان عدالة الساهد يستعرض حاله  
على المركز في الفرق الثاني الذي قالوا السرقة فان عدسوت الصلاحه للشاهد انما بقي  
احتمال اللد في ادائه وهما بعد ثبوت صفه الصلاحه في الاحتمال اصله ان السرقة جعله  
علمه الحكم لا فانه ان ورد عليه بعض او معارضه يتبين ان السرقة ما جعله علمه للحكم  
لان المناقضة الدائمة لا يكون في الحق السرقة قال الله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا  
فيه اختلافا كثيرا وكذلك المعارضه الدائمة لا يكون في الحق السرقة فادراكها مع معا  
الاحتمال الوصف لا يكون محمدا للعلم في سماعه في الاحتمال الاصل لان لا يكون محمدا  
اولي كما ان طريق رفع دليل الاحتمال هناك العرض على المركز والادنى منه اسان فالطريق هنا  
العرض على الاصول فادنى ذلك اصدان ادلائها للاعلى في الوقوف على ذلك جرح غير مدنا  
المقرر بتبين ان العرض على جمع الاصول السرقة عند كانه الله بعض شيوها وسوخته  
فان من شرط ذلك لم يجد بدا من العمل بل الملازمة وان استقصى العرض والخصم يقول ورا  
هذا اصل اخر هو معارضه وناقض لما يدعه فلا يجد بدا من ان يقول لم يجد بدا من العمل بل البعض  
ومعارضه وسلك هذا لا يصح محمدا لالزام الخصم على ما نفيه في بابه قالوا والذي يحق ما  
ذكرنا ان المعنى الذي اوجبت علم البعض في طريق سببها السلامه عن العوض والمعارضات

منه في السبب

الاصول سببه الله على احكامه

ماض



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠

قال تعالى قل ليس احب الي من الحس على ان اتوا على هذا القرآن كما انزلناه وقال ولو كان  
 عندنا الله الا انه فمما يتبين ان طوبى انبار الحجة لما لا يحسن هذا وما علموا انهم الله فاهم  
 يقولون جازاها الى انبار الحجة ما لا يحسن هذا وما علموا انهم الله فاهم  
 المواضع الا ترى ان الطوبى في معرفة عدالة الشاهد هذا وهو ليس سطر الى الردية ومنع  
 اركان ما بعدد الحزمه فاذا اظهر ان ذلك سائر المواضع ترجح جانب الصدق في مهاد  
 بطريق الاستدلال بالاثار وهو ان الطاهر انه ينزجر عن مهاد الزور لا عما في الحرمه  
 وكذلك لدلاله على انبار الصانع يكون انما رصنه بطريق الوصف والبيان على وجه  
 محج علمه لا يبينه في موضع وكذلك المحسوسات تخرج ويحذر لدلاله تسدل عليه بانه  
 حسا والاستدلال بالمحسوس لغز المحسوس يكون بالاثار ايضا فيبين ان بانه يبرر الوصف حجه بعد  
 الصلاحه بالملاءم على ما قرره الحزم وهو طهورا في الاصول فاما الاخاله فهو عيان  
 عن محذور الطلاد الخيال والطريق واحد والطريق انفي من الحسنا واحسن العبادات من ان جعل موله  
 الا انهم وهو اصل للامام على العز على ما يبينه في هذا من الناطق الاطلاع على عاصمه  
 ومثله ان يكون حجه على الغيرة التي الذي استشهد به فان ما يورد في الله حري الواحد لا يكون  
 حجه على اصحابه حتى انهم اتقاه في تلك الجهة وكلامنا ما يكون حجه الزام الغير العقلية  
 في كل حزم علم ان يقول خال في قلبي اثر القول والصدق للوصف الذي ادعاه بل الحكم الذي  
 هو المقصود ووصفه العارض الخوار يكون لازما في الحجج الشرعية كصفة المناقصة  
 وكذلك الاطراد لا نسقم ان جعل ذلك كونه حجه انه عيان عن عموم مهاد هذا الوصف  
 في الاصول يكون بطريقه اداء الشهاده من الشاهد من الخوار عند القاضي او تكرار  
 الاداء منه في جادته واحدة وذلك ان يكون موجبا عند الله قوله بان الاصول منكون  
 كالرسول فليس الاكذلك بل كل اصل شاهد فالاصول كجاءه اليهود او غير الرواه  
 للغير والصدق للغير وكونه حجه اما بطل من قبل الحديث فالان للوصف بمرله دليل الصحة  
 من قبل الخبر والاطراد في الاصول بمرله كره الرواه فكيف نسقم ان جعل الاصول  
 منكين ولا معزوم لهم بهذا الوصف وجازله وان يكون المرکه من اخيرة ولا معزوم كمال

الا انهم لا يصلح للزام  
 على الغير

الشاهد وما قالوا ان المعنى مثل هذا صار حجه وهو غلط واما صار حجه لكونها  
 حارجه عن حد معدور الشرف فالقران بهذه الصفة ولكن الفارق كانوا يتقنون فيقولون  
 انه من حسن كلام البشر كما احرا الله عنهم فالوا قد معناه لو شئت لقلنا مثل هذا فطوبى انما الاثان  
 بمثله ليظهره تغنيهم فاهم لو قدر واعل ذلك ما صبر واعل الاصابع عيه الى العيان في  
 دهار نفوسهم واموالهم فان سلب اعصار الابرار عتار ما انكس الوقوف في حد  
 معلوم يعقل او يظهر للخصوم فليس الاكذلك فان الاثر فيما حصر معلوم حسا كثر المتش  
 على الارض واثر الخواص على المدن واثر الاسماء في الدوا الممهل وما بعد معلوم  
 بطريق اللغة كجود عدالة الشاهد فانه يعلم بان ثردية في المع كالبينا وهذا الاثر الذي  
 الاعيان يظهر للخصم بالنامل فانه عيان عن ابرطاهر في بعض المواضع سوى المسارع في  
 وهو موافق للعقل المعوله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة رضي الله عنهم  
 فمن الدلول رسول الله صلى الله عليه وسلم في البره انما من الطوائف عليم والطوائف انما علمه موبره مما  
 يرجع الى الحنفية ان عيان عن عموم البلوى والضرورة في سون وقد طهرنا من الضرور  
 في اسقاط حكم الحرمه اصلا بالنقض وهو موافق لما اضطر عرياع ولا عار ولا ام علمه  
 في الاثان الله لرفع حاسد سون او اثبات حكم المحقق في سون يكون استدلاله بعله  
 موبره وكذلك قوله انما دم عروا الحرف فانه استدلال بعله موبره في بعض الظاهر وهو ان  
 الدم في سون حرمه بالانحياز يصل الى موضع ك يظهر ذلك الموضع منه ووجوه المطهر لا يكون  
 الا بعد وجود ما بعد الظاهر فان مثل هذا ليس بعليل من اسفاصل الظاهر بدم  
 الاسحا صه بل لباريه لسرمد الحصر فليس وقد قال ولا ليس بالخصم وهذا اللط  
 كاف لهذا المقصود فلا بد من كماله ولكننا قد عرفت على فائدة حديثه وليس ذلك  
 سان على الحد الموث للظاهر وقال لغيره في القبله ارات لو مصصت بانه تحت  
 الاثر يصل بهذا اسان الى علمه موثر اي الفطر ضد الصوم وانما تادى الصور باللف  
 عن اقصاء اليهود في ان اقصاء سميء البطن بما يصل الى الخلق لا يصل الى الدم حيا  
 يكون المصصه موجه الفطر فذلك اقصاء سميء الفرج يكون بالاملاح او الانزال

يتاوى الصوم بالكف عن



الحمد لله الذي هو المقدم وكذلك قوله الخشعة ارايه لو كان على اسكدر مصيقيه الحرب  
هو اسان الى العله المورس وهو ان صاحب الحق يعمل من غير علمه الحق اذ جاء بحقه فاذا  
عاش سئل الاحسان المساهله مع من علم الحق والله هو الحق الفصل على عسان هو احوان  
فصل ملك وقال حرمه الصدقه على غني هاسم لو مضمت ماء الكثر سار به فعه اسان  
الى عمله موير وهو ان الصدقه من او ساج الناس لكونها مطهر من المورس هي كالفاله  
المستعمله والامساع من غير ذاك يكون بطريق الاحد معالي الامور فذلك حرمه الصدقه  
على غني هاسم يكون على وجه العظم والارامل لم يكون لهم خصوصيه ما هو من معالي الامور  
وكذلك الصحابه رصو حرمه الصدقه على الجديع الاحقر استعملوا بالفضل لظهور صفه القرب  
بالوادي الذي يتبع منه الانهار والسمي التي تنبت منها الاغصان وقاد للال الاحسان  
المورس في العلم سعاد القرب بطريق مخنوس وان غامر به علمه ذلك بقوله الا يتق الله ربي وربك  
كحل امر من امرنا والكحل ان لا يبا هو اسند الى المورس من حيث اغنى احد الطرفين بالطرف  
الاحقر في القرب قال عمر بن الخطاب بن الصامت حين قال ما اذى البارئ كل ساقى الطلاء  
السر يكون حرام يكون خلا فشره هذا اسند الى المورس وهو القرب بالطباع وعلى محمد  
في كمال الطلاء فمير في الامران حط الدار فاسطالو بلسانهم طلقها لما ان المير اسقى  
فقال انه ذهب بطلها في ذلك المثل فله وهذا لعقل بوصف موير فان المير بعد الا في الملك  
باصار بطلها فله او مصاف الى الملك والاصافه الى الملك لم يوجد لها عرفنا انها  
انفقدت على التطلعات المملوكة وهذا وقع كلها والخارج على الصور بعد عرفنا انه  
لم يوس من الخراج والمير شرط وحرر فكل لا صور انما هذا دور الخراج لا صور تقاوها  
ادلم موسى من الخراج وقال بوجه حرم الله مير اسرى حرمه مع عزم حتى يوصيه مير لا يصح  
ليركبه سالا ان يركبه رضي بالذي به العقوبه عنه يعني ملك القرب الذي هو مير لعله العقوبه  
وهذا لعقل بوصف موير فان حمار العقوبه ما ياتي بالاصاد او الابل والملك السريل يكون  
واحبا بطريق الجبران له ورصاه بالسبب يعني عن الحاجة الى الجبران والحاجة الى ذلك لرفع  
الصرع عنه وهذا دفع ذلك كما حرم رضي بالوادي له نصا ان يصفه وقال بوجه ومحمد بهانه

الصدق من اوسع الناس

في خبرنا ان الصدقه انما تكون للمورس

لا يبقى المير بعد ذوال المحل

فمن اودع صامنا او اسهلله الاضمار علم انه سلطه على ما فعل حرمه من المال وقد سلطه على  
الملك حيا والسلطه كتحج فعل المسلط من ان يكون حيا به في حق المسلط ثم يقول احفظ فعل  
المسلط معصوا على الخط بطريق العبد وهذا هو البالغ صحح ومن هو الصبي اصح اصلا  
ومن هو العبد المحجور الصبي في حاله الرق وعلى السامعي الرنا انه لا يودح حرمه المصاهير  
وقال الربا فعل تحت علمه والكاح امر تحت علمه وهذا اسند الى الفرق بوصف موير  
ان موير حرمه المصاهير بطريق النعمه والكرامه محجور ان يكون سبب الكرامه ما يجد المرء  
علمه واكرار ان يكون سببه ما عاف المرء علمه وهو الربا المورس للرجح وقال الكاح لا يلب  
سيمان النساء مع الرجال ان الكاح للسريال وهذا لعقل بوصف موير يعني ان المال متبدل  
وملك الكاح موقوف على الاسدال في سيمان النساء مع الرجال ضرب سهمه او هي حجه ضروره  
فما يكون صد لا حرمه المساهله فيه ويكره المورس الحاجة اليه فمير اسانه حجه وفي سهمه  
او ما هو حجه ضروره فاما ما يكون موقوف على الاسدال فان المورس وهو عظم  
الخطر ايضا فلا يستل الا حجه اصله حاله عن السهمه فمير ان طريق لعقل السلف  
هو الاسان الى الوصف المورس فعل هذا النمط يكون المرء اعلمنا به في الخرافات منها  
ان علما ما جهنم الله فالواقي انه اسيرط المكرار في المير بالراس الا ان السند انه مع فلا  
لنسر بكران كالمير في الحف والسم وقال السامعي هو ركن اصلي في الظمان ويسر منه المكرار  
كالعسل في المعصور وكان المورس ما قلنا ان في لفظ المير ما يدل على المحصف فان المير يكون  
المر من العمل لا محاله وبان في العرض هذا المحل يعمل المير في ذلك المحصف ايضا ولو ان الاسعار  
فيه ليس شرط كذا او المعصورات كحصفه حرو والاشفاء بالمر الواحد اقامه العرض  
والسنة من بار المحصف في قولنا مع اسان الى ما هو موير في السنة قوله ركن اسان الى  
ما ينفيه في المقصود بالسنة الاكمال وفي المسوح لما لم يكن الاسعار شرط فبالمر الواحد  
مع الاسعار حصل الاكمال فمير ما به مودنا العرضه والسنة وفي المعصورات لما  
كان الاسعار شرط لا يحصل بالمر الواحد اقامه العرض فلا بد من المكرار اقامه السنة  
وليس قوله ركن اشار الى هذا الفرق وفي قوله مع اسان انه مكان المورس ما قلنا



وقلنا في صوم الشهر مطلقا انه سادى لاي صوم غير وهو يقول لا بد من صوم العرش لانه صوم مقرر  
 فكان المور ما قلنا لان المقصود بالثبوت في الاصل المسمى ولا يرا فيه الحجم الا المسمى من تلك  
 الحجم وعمرها واذا كان المروج في هذا الزمان عينا للمرجع عمرها مطلقا الاسم فارفعوا الحجم  
 الى الحجم للمسمى والمسمى هذه الفرصة ما في هذا التفرع حتى يثبت له مساس الحاجة الى ثبوت الحجم  
 وقلنا في الصبر ان ارجح بینه العقل لا يقع حجه على الفرض انما عيان سادى باركان  
 معلومه اسبابها كالمصداق وهذا انما في وصف موثر وهو ان تارة في هذه العيان  
 مباحثه اركانها لا يوفقها صحة اداء هذه الاركان في الوقت موصلا لثبوت صحة اداءها نقلا  
 واداني في الاداء بصفة العقلية مشروعا في هذا الوجه فيعينه حجه العقل بالثبوت صادق محمل  
 حتى عيان الامحاله كحالات الصوم في الشهر وعلينا ان ثبت الصغر ان الاركان ووجها لهما  
 صغره ولا يروج المبدأ بالثبوت لارضاها لهما بالثبوت والختم قال في الثبوت الصغر اروجها  
 انوها لهما ثبت في المبدأ بالثبوت ووجها مقرر رضاها لهما ثبت في المور ما قلنا لان  
 سور لانه الاستعداد بالعدد يكون على وجه النظر للمولى عليه باعتبار عجزه عن مباحثه  
 ذلك نفسه مع حاجته الى معصومه كالنقطة والموثر في ذلك الصغر والبلوغ دور الثبوت والبيان  
 يعني الولاية في المال والولاية على الذكر مع ما انما سلطنا طريق المصلحة في الاستعداد الى الوصف  
 الموثر فان سئل كيف يستقيم هذا والعناصر لا يكون الا فرع واصل فان المقاسمه بعد الشيء  
 بالنسبة ويجوز ان الوصف دور الولاية الى اصل ان يكون ماسا فلبا قد قال بعض مباحث  
 هذا النوع من التعليل عند ذكر الاصل يكون مقاسمه ويدور في الاصل يكون اسد الاعله  
 مستنبطه بالرأى من قوله ما قاله الخصم ان تعليل النص بعله تعدى الى الفرع يكون مقاسمه  
 وبعله لا تعدى لا يكون مقاسمه لكن يكون بيان علم شرعيه للحكم بان رضى الله عنه والاصح  
 عند ان نقول هو مقاسم على اصل فان اصل هذا الوصف يكون له اصلا في المخرج لا محاله  
 ولكن نسعى عن ذكر الوصوه ونما لا يقع الاستعنا عنه فذكره فيما يقع الاستعنا عن  
 ذكره ما قلنا في ابداع النص لانه سلطه على ذلك فانه بهذا الوصف يكون مقاسم على اصل  
 واضح وهو ان مباح النص طعاما مساو له لم يصح لانه ما لا يحاه سلطه على ما وله وبركنا

الرجل الذي لم ي

من لم يحج نوى الفعل يتعمد

والشياه والباروخ  
الاش للصغرو البلوغ في الولاية  
وكذلك في سائر المواضع انما طهر

الاصح

ذكر هذا في الاصل لوضوحه وما نذكر في الاصل ما قال علماءنا من انهم ان الله لا يخلق الخلق الا بالحق  
بالحج الامه ان كل كمال يصح من العدد ان المولى هو صحيح من الحق كالحج حرم وهذا اسان الى معنى  
مؤثر وهو ان المولى ينصف الخلق المدرس على عقد الكمال سرعاً وايبده كل اجر فيكون الرق  
في النصف الثاني من الخلق الخلق انما ذلك الخلق عنه ولكن هذا المعنى يخص الغرض من الخلق  
الى ذلك الاصل فكل ذلك على كماله في حوار كمال الامه المناسبة فلما كمل امره كور كمالها اذا كان  
سليم حوله كمالها اذا كانت كماله وكله وهذا اسان الى معنى مؤثر وهو ان يامر الرق في  
نصف الخلق ما ينس على الخلق الذي حاز المراه عمر معدد ليعمل على النصف في عدد وان  
المراه الخلق الا الرق واحد ومظهر حكم النصف في الاحوال وهو ان الامه من الخلق لا يكون من الخلق  
ومن الخلق ما يصح من الخلق فلا يبرو حيا على حرم وروحها اذا لم يكن حريم الخلق من النصف الثاني  
في حاز الامه هو النصف في حوار كمالها اذا كان بعد الخلق تروج الخلق سلة كماله كماله عرفها  
انه يروج الامه سلة كماله في كماله ولكن هذا الكلام يخص الغرض من كمال الاصل عند  
العليل في عرفها ان جمع ما ذكرنا اسد الى العاشر في الحقيقة واه موافق لطريق السلف في تعليل  
الاحكام والسرعة **فصل** الحكم في العلة التي تسمى مائتاً او علم ثابتة  
ما ترى بعدية حكم النص بما الى فرع لا يرض فيه عندنا وعلى قولنا في حكمها تعلو الحكم في المصنوع  
بها فاما البعدية بما حازر وليس بواحد من كون العليل يدور في حيا وانما ينس هذا ان يعلل  
شئوا بها احدهما تعليل الاصل بما لا يتقدم مع مياسر عمر عليه عذبا / ان يكون صحيحا وعدم  
يصح والى ان البعدية بالتعليل الى محل منصوص عليه يصح عذبا خلافا لمحمية في هذه المسئلة  
اغتنار العليل السريع بالتعليل العليل كما ان الوجود هناك يعلو ما هو عليه له فالوجود في العليل  
السريع يعلو العلم ويكون هو الحكم المطلوب هناك دور البعدية وانما يعني بالوجود دور العليل  
عاج وبعي فاحال الخطا واعمل العلة المستندة من النص بالعلم المصنوع عليها في السريع  
فكما ان الحكم هناك يعلو بالعلم ويكون عليه صحيحة دور البعدية فكل ذلك هنا الا ترى ان الاسان  
الموجبة للحدود والكفار ان جعل سائر ما يعلو الحكم بها بالنص عمر بعدية الى محل احده  
فكل ذلك العليل السريع يعلو الحكم بها المصنوع بعدية الى محل اجرام سعد والحوادث

25



卷之五



هو تحاشي القول ما سار عاونه من العلة / ان يكون وجه الحكم / لا بعد التصرف / قال في حد معاذره  
 فان لم يكن في الدار في السنة قال احمد راي وما يكون عاملا بعد التصرف كان شرط علم انعدام  
 التصرف المحل الذي يعمل فيه عرفا انه لا يعمل له في محل مخصوص وادام الخواص يكون عاملا على  
 وجه المعارض لحكم التصرف كلافه عرفا انه لا يعمل له في موضع التصرف فلا يمكن ان يعمل حكم  
 يعلق حكم الشرع في الموضوع بوجهه ان بالاجماع هذه العلة لا يجوز ان يعمى بها حكم التصرف  
 ومعلوم ان التصرف دون لا يطل فادارة الحكم في الموضوع مضافا الى التصرف هل العقل  
 فلو قلنا بالعقل يصرف مضافا الى العلة كان رباطا ولا سلك به يكون عمرا على معنى ان فيه  
 اخراج ما راي وصا والتصرف ان يكون الحكم مضافا اليها واما الخواص اخرج بعض المحال الذي ياولم  
 التصرف في حكم العقل لا يجوز اخراج بعض الاوصاف عن ذلك بالعقل وصحة ان  
 العلة ما سعى بها حكم الحاشي معلوم ان حكم التصرف لا يعرفه في نفسه وعرفا انه بعد  
 بها الحاشي محل اثر وهو المحل الذي يعمى اليه الحكم فثبت به بعد ان لم يكن باسا وهذا  
 المحقق علم / ان الوجه بعد الحكم بهذا ان حكم العلة على الخصوص بعد الحكم / الحاشي  
 الحكم بها اسداء بمزلة الخواص فاما لما كان مستقفا من الحول كان حكمها الخاص تحوّل الدر  
 الواحد بتمامه الى انه من غير ان يكون متروك في الجار الذي يما اسداء ومن فهم هذا سقط  
 عنه مؤنة الحفظ في علمه اربع ما يستعملها في العار فيه / ارجع ما سلكه الناس في عمل  
 سبيل المعاساة ان يعاينهم الموجع للحكم وصفته وما هو شرط العلة وصفته  
 والحكم الناس بالمرج وصفته والحكم المستعمل كونه مبرورا معلوما وصفته اهو معصور  
 على المحل الذي ورد فيه التصرف بعد ما عرف من المحال التي تاتله بالعقل واما يجوز  
 استعمال العار في القسم الرابع فاما الاقسام السبعة فلا مدخل للعار فيها في الاقسام  
 ولا في السعي ان الموجب ما جعله الشرع موجبا عما ما يسا ان العقل الشرع لا يكون موجبه  
 بدوانها بل يجعل الشرع اناها موجبه ولا مجال للرأي في معرفة ذلك واما طريق معرفة السماع  
 من غير علم الوجي وصفته التي مقتضى اصله واما لا يكون موجبا بدون ذلك لا يكون موجبا  
 بدون شرطه واما مدخل للرأي في معرفة شرطه ولا صفته في شرطه كما لا مدخل للرأي

حكم العلة قد بين حكم  
 مجمع المبالغة

العلل كشرعية لا تكون  
 موجبة

2 اصله وكذلك نص الحكم ابتداء الى الشرع وكما ليس الى العباد وانه نص / اسباب فليس لهم  
 وانه نص / احكام لانها مشروعة بطريق الاستدلال فاني يهدي للرأي الله وكلف محقق  
 الاستدلال فما يستدعيه لراي اسداء فعرضا ان العقلية هذه الاقسام تصادق محالها والاسباب  
 الشرعية الصريح بدور المحل في بيع المضاف الى جزء المعاك المضاف الى تحريره وارجح العقل البعد  
 مع هذه المواضع الدلالة / انهم في هذه المواضع كان استعمال العقل في هذه المواضع الدلالة  
 بمزلة الخواص مدح وجوز المدرج / انما تطل الخلق عن حكمه وهو المحويل وكما لا يجوز استعمال  
 العار في انبار الحكم في هذه المواضع لا يجوز للسعي ان المبكر لذلك يدعي انه عن مسرور وما لم يشرع  
 كيف يمكن ان يانه مدلل شرعي وان كان يدعي رفعه بعد الشوب وهو صحيح وانما السعي بالعقل بالرأي  
 لا يجوز فعرضا ما يصفه بعض الناس من استعمال العار في مثل هذه المواضع ليس بغيره وانه يكون  
 من قبله التامل في غير ذلك عند النظر واما بيان الموجب مسالمة منها ان الحسن بانها هل ختم  
 التساوي في الحكم فيه بطريق العار لاساءة السعي باطل واما طريق اساءة الرجوع الى التصرف  
 دلالته او اساءة او معنصاه / ان الناس بهذه الوجوه كالتبالت التصرف والموجب الحكم لا يعرف  
 الا بالتصرف كالحكم الواحد فانه اذا وقع الاحداث التي تؤثر هل هي بمزلة العار ربا على الحسن كان  
 الاستعمال اثباته بطريق العار خطأ واما ان يدعي ان وجهه بالتصرف المروي فيه وهو قوله  
 صلى الله عليه وسلم ان الله قال انكم صداة الاولين انهم وصلوها ما من العار الى طلوع الحر فذلك  
 طريقا بان يكون الحسن علم الرجوع الى التصرف ودلالته وهو انه قد ثبت بالتصرف منه الفصل  
 الحاشي عن العوض اذا كان مشروطا في العقد واستراط الاجل يتوقف فضلا على ان العمل بالمعالم  
 بالعبارة صفة الحلول / احد الحاشي لم يستطاع عسان بالتصرف كونه حاصلا بضع العباد  
 والتشبهه بعمل على الجملة فما ينبغي ان يقر على الاحصاء فاما ان حصة الفصل يكون بواحد ذلك  
 شبهه الفصل والخمس ابرق اظهار ذلك وكما ان العار لا يكون طريقا للتبالت بها لا يكون  
 طريقا للسعي لان من ينفق ما يملكه بالعدم الذي هو اصل فعليه الاستعمال باسداء دليل حصر  
 لانه من سلب ما ادعاه الخصم دليل صحيح لا سقي له حق المبكر لعدم الدليل فاما الاستعمال  
 العار في ثبت العدم به يكون طريقا هو العار وطريق الاختلاف في ان السور هل يكون سقيا

لي للعبار ونصب الاسماء ليس لهم  
 نصيب الاحكام



الفا  
مؤ

بسم الله الرحمن الرحيم

اسم الفاعل المعنى الذي به نفس الواو انه المراد على نفسه معقول وهو معقول عليه في  
الاصول وهو الرجل فيستقيم بعده الحكم به الى المراء فان اصل هذا اصلها في الفاعل  
المجلس انه هل يستوي في بيع الطعام بالطعام وقد تكلمتم بالفاس والله اسأركم رحمته  
فقال من قبل انه حاصر لغيره اصل فليس الا هناك وقد اصل كان هذا الحكم وهو  
بقاء العقد بعد الافراغ عن المجلس من غير قصد منه بالافراغ وهو بيع الطعام وسائر  
الاصول بالدرهم فامكن فليكن ذلك الاصل لعدم الحكم به الى الفرع والخم وهذا اصل  
للمحكم الذي ارعاه وهو مصاد العقد بعد الافراغ من غير قصد كذا الصنف اسقام تعليله  
انما لعدم الحكم به الى الفرع ومثله الواو في استراط السهمية في الدكوة فان الحكم بالحد  
اصل اسقط فيه استراط السهمية في الدكوة فان اصله الناسي وحكي انقول هناك سقط  
شرط السهمية ولكن جعل الناسي كما ينبغي حكما بدالة النص في جعل الناسي كما لما سر لترك الصوم  
وهو الاسان حكما بالنص وهذا معدول عن الفاس وتعليل مثله لعدم الحكم بالحد وكذلك  
في النكاح فانه الاخذ اصلا يكون فيه افعال على صحة النكاح وسو الخلل به بغيره وحكي فليكن  
ذلك الاصل معدول الحكم به الى هذا الفرع فان اصل الاخذ فان النكاح عقد معا ملة  
يصح من الكافر والمسلم وقد وجدنا اصلا في عقود المعاملات اسقط استراط اليهود  
لصحة بيعها وهو البيع وان كان يرد عليه حل الاستماع فيعلل ذلك الاصل لعدم الحكم  
به الى الفرع فليس من حيل النكاح معا ملة احد لا بشرط فاما اليهود فخص هذا المعلق  
بقول يوحى عليه وانما يدعى شرط اليهودية باعتبار انه عقد يسرع للناسل وانما يرد  
على محل له حظر وهو مضمون على الاسد ال فلاتطارد حظره بخص شرط اليهود ولا اخذ اصلا  
في المروعات هذه الصفة لتعلل ذلك الاصل معدول الحكم به الى الفرع واما ما كان صفة  
فيها الاصل في صفة العدالة في يهود النكاح وفي صفة الدكوة وفي صفة الموااة والبر  
والسنة في الوضوء فان الوضوء شرط الصلاة وكذا امدل للرأي في ان اصل الشرط به  
وكذلك في ان الصفة فما هو شرط واما ما كان الحكم في الخلاف في الركعة الواحدة اهي  
صلاة ام لا وفي القراءة المبروعة في الاخرى بالانفاق اهي مبروعة ام لا وفي القراءة المفروضة







للقياس الطاهر الذي يسوق اليه الاوهام قبل المعاني الباطنة وبعد المعاني الظاهرة حكم  
 الخادم واشباهها من الاصول فظهر ان الدليل الذي عارضه فوجه في القوة وان العمل هو  
 الواحد فثبتوا ذلك اسما نال للمفسر من هذا النوع من الدليل ومن الطاهر الذي يسوق  
 اليه الاوهام قبل الباطنة على معنى انه يمال الخلق عند ذلك الطاهر لكونه مستحسنا بقوة  
 وهو نظير ما رآه اهل الصلابة في المفسر من الطور والمعنى المراد فان اهل الحق يقولون  
 هذا يصل على المفسر وهذا يصل على المصدر وهذا يصل على الطور وهذا يصل على المعنى  
 وما وضعوا هذه العبارات لا للمفسر بل الادوار الخاصة واهل الغرض يقولون هذا من بحر  
 الطويل وهذا من بحر المعاني وهذا من بحر المدد وكذلك اسما نال من الله عناية  
 القياس والاسم من المفسر من الدليل الطاهر من كنهه وحصل احدهما بالاسم والآخر العمل به  
 مستحسنا وكونه ما يلائم من القياس الطاهر فان هذا الاسم مستعار الوجود معنى الاسم فيه  
 يتولى الصلة فاما اسم للدعاء ثم اطلق على العنان المسلم على الاركان من الافعال والاقوال  
 لما فيها من الدعاء فان اسمها من العمل بالحق والكون من اسلم القوى ومهولة المفسر في  
 وقد قال السافعي رحمه الله في بيان هذا السمع الذي هو من قول اسحق كذا ومن قول  
 اسحق بل الاسحق اوضح للغير افرس الى موافقة عناه السمع وهذا المراد وظهر بعض  
 المسخر من اصحابنا رحمهم الله في العمل بالاسحق اولى مع حوار العمل بالقياس موضع الاسحق  
 وشبه ذلك بالطور مع المور فالعمل بالمور اولى وان كان العمل بالطور حائرا فالرضاء عنه  
 وهذا وقع عندك في اللفظ المذكور في الكتب التي سألنا الا اننا نرى كذا هذا القياس  
 والمبرور لا يجوز العمل به من الدليل برعا فاستعمله لكونه كذا فعرفنا ان الصحيح ترك  
 القياس اصلا في الموضع الذي يحد بالاسحق ومنه نعلم ان العمل بالاسحق لا يكون مع  
 تمام المعارضة ولكن باعتبار سقوط الاصغف بالاقوى اصلا وقد قال في كتاب السيرة  
 ان لا حل جماعة السب وجمعوا السب فخلق على طهر احدى فاحرجه وخرجوا معه في القياس  
 القطع على الحامل خاصة وفي الاسحق يقطعون جميعا وقال في الحد ودارا اختلف في  
 الزناء والزوايتين في سب واحدة القياس لا يجد المهور وعلمه وفي الاسحق ان تمام الحد ومعلوم

حتى ان العمل بالقوى  
 الدليلية

وان قيل ان العمل بالاسحق

في موضع الاتقان لا يجوز  
 العمل بالقياس

ان الحد سقط بالشبهة واي في رجا المعارضة ايراث السببه فكيف يحسن اقامة الحد في  
 موضع السببه وكذلك قال ابو حنيفة ومحمد بن اسحق بن ابي اسحق بن اسحق بن اسحق بن اسحق  
 المعارضة ترجح الموح للاسلام وان كان هو اضعف كالمولود من كافرو مسلم وكيف يحسن الحكم  
 بالرد مع تعارض الدليل موح للاسلام فربما ان القياس منقول اصلا في الموضع الذي يعمل فيه  
 بالاسحق وانما عساهما عارض الدليلين باعتبار اصل الموضع في كل واحد من النوعين  
 لان سبهما معارضة في موضع واحد والدليل على ان المراد هذا ما قاله كتاب الطلاق وانما قال  
 لامرانه اذا حصدت فاسطالق فبانه حصدت فليكنها الروح فاما لا يصدق القياس باعتبار  
 الطاهر وهذا الخصص في الطلاق كدخولها الدار وكذا ما رند او في الاسحق ان يطلو  
 ان الخصص في باطنها لا ينفك عنها غيرها فلا بد من قول قولها فيه مدله المحبة والبغض  
 قال في حل هذا الاسحق ان بعض القياس يعني به ان سائر الاحكام المتعلقة بالخصص  
 فليكنها كحرمة الوطن وانعصا العدة واعسار هذا الحكم سائر الاحكام نوع  
 فاسم من كل القياس الاول الصداق والقوى دليل الاسحق ان وهو انها ما موه بالاحار عا  
 ورحمها منه عن الكمان قال تعالى والخل لير ان يكثر ما خلق الله في ارحامهم ومن ضرور  
 الله عن الكمان كونهما القسمة في الاطهار والله اشارة في تركهم فقال من الامانة ان  
 المرأة عا ما في رحمها فصار ذلك القياس من وكما عساه هذا الدليل القوي الموح للعمل  
 فالحاصل ان كل القياس يكون بالصواب وبالاتجاه اخرى وبالصواب اخرى فاما ما ركه  
 بالنسبة فهو ما اسار الله الوصفه رحمه الله في كل الناس للمصوم لولا قول الناس لعلت  
 نقص رواه الا بر عن رسول الله صلى وهو صريح العمل به بعد سواه واعفاء المطلقان  
 في كل قياس مخالف وهذا اللفظ يظهر ما قال عمر بن الخطاب في قصة الحبس لعل كذا ان يقول باننا  
 فها هو ان وكذا القياس في حوار السلم باعتبار ان المصوم عليه مقدم عند القدر كناه  
 بالنسبة هو الرخصة الثالثة بقوله ورحص السلم فاما كل القياس بدليل الاجماع فيحق  
 الاستصلاع فها هو للناس تعامل فان القياس في حوار كناه القياس للاجماع على التعامل  
 به فها هو الناس من لدن رسول الله صلى الى يومنا هذا وهذا لان القياس فيه احتمال الخطأ

يتكرر القياس في مواضع



ترك القياس لابل الفروق

والعطف وما اتصل والاحتياج بعد فيه جهة الخطأ، فيكون واحداً من لاجل العلة في  
الموضع الذي بعد جهة الخطأ، وما بالترك لاجل الصرون نحو الحكم بظهور الآثار  
والخاص بعد ما تحت الحكم بظهور النور المحرر اعلى الاجابات فان القياس بانه  
ان ما رزق عليه الحاشية تحت مدافاة تركناه للصرون المحوجة الى ذلك العامة الناس في  
الحج مدفع بالنصر في موضع الصرون نحو معنى الخرج فانه ثابت بخلاف القياس في  
الناس لانه لا يفرق العقد على المسامع بعد وجودها لا تحقوا لهما لاسي ما من قدام  
العصر المسمع به مقام المسمع في حكم حوار العقد لاجل الناس لانه كل واحد منهما  
نوعان: الحاصل باحد نوعي القياس باصعافه وهو ظاهر في النوع الاخر منه ما ظهر  
فانه واستروجه صحة وان واحد نوعي الاستحسان ما في امره وان كان خفياً والساني ما  
ظهر امره وحقق وجه الفساد وما بالكون الرجح بقول الابرار بالظهور والخفاء لما ساء ان  
اللعلة الموجهة للعقل لها سرعاً ما يكون موثق وضعف الابرار يكون موثقاً معاملة قوى الابرار  
ظاهراً لا وخفياً مبره الدسامع العقبي فالديناط اهنة والعقبي باطنه بمرج العقبي  
حتى وجد لاسفال ظليهما والاعراض على طلب الدسامع الابرار من صلتها والخلود والصفاء  
ولذلك العقل مع النفس والعقل مع النور وسار ما سقط احسان من القياس لقوله امر  
الاستحسان الذي هو القياس المستحسن في سور سباع الطير والقاسم به الحاشية اعتبارا  
سور سباع الوحش بقله حرم السائل وفي الاستحسان بالكون كما ان السباع غير محرم  
الاسباع بما عرفوا ان عسها المستحسن واما ان كان سباع سور سباع الوحش باعتبار حرمته  
الاكل لانه ليس بها وهو رطب من لغائها ولغائها تخلف من لحمها وهذا لا يوجد في سباع  
الطير لانهما احد الماء بمسارها مملعة ومسارها عظم جاف والعظم لا يكون نجساً  
من الميت فلو كان نجساً لم يكن يابدها باللعلة المستوص عليها الدم فان مع الملوك  
نحو سور سباع الطير لانهما تنقض الهواء ولا يكون صون لاواني عنها خصوصاً في  
الصحاري وهذا يشبه الدم الذي ان القول بالاستحسان قول يخصص العلة بعد احاطة  
لان كما ذكرنا من ان المعنى الموجه للحاشية سور سباع الوحش الرطوبة المحسوسة في الالة التي

والكلام على الاجابات  
واحد من القياسين في قوله بالبرهان

الاعراض عن طلب الدين

اعدام العلة لا ينفي  
عدم الحكم في نفسه  
بل ينفي الحكم في غيره

تشرب بها وقد اعدم ذلك سماع الطير فاعدم الحكم لا اعدام العلة ولذلك يكون  
من خصص العلة في شئ وفي اعصار الصون بغير ادلة ولكن شئ عند المامل اعدام العلة  
انما ان العلة وحول الحرز عن الرطوبة المحسوسة التي يكثر الحرز عنها من عرج وقد صار هذا  
معلوماً بالخصص على هذا العقل في الفهم في كل موضع سعدم بعض اوصاف العلة كان  
اعدام الحكم لا اعدام العلة فلا يكون حصصاً وسار الاستحسان الذي يظهر امره وحقق  
فانه مع القياس الذي يستتبعه ويكون قويا في نفسه حتى يوجد فيه القياس ويرد  
الاستحسان مما يتقوى لانه الصلاة اذ افرا الصليون في اجزائها فترجم بها في القياس  
حرمة وفي الاستحسان الحرمة عن الجود وبالقياس باحد وجه الاستحسان ان الركوع عن الجود  
وصفا لابرار الركوع في الصلاة لا سور عن الجود الصلاة فلا سور عن سجدة السجدة  
ولطريق الاول لان العرب من ركوع الصلاة وجودها اظهر من جوار كل واحد منهما موثق  
الحرمة ولو تولى خارج الصلاة فركع لانه اخرج عن المحرم في الصلاة اول ان الركوع هنا حتى  
بهمه اخرى وهما في وفي القياس في الركوع والجود يشاهدان بالفعال وحرر القياس  
اي ما احدثوا لغير هذا من جهة الطاهر محارم حصص وجه الاستحسان من حيث الطاهر احسان  
شبه صحيح ولكن قوة الاثر للقياس مستترة ووجه الفساد في الاستحسان حتى وسار ذلك  
انه ليس المقصود من المحرم عند المداوم عن المحرم ولهذا لا يكون المحرم الواحد محرمه  
مقصود من فهمنا في المزمع بالنداء اما المقصود اظهار المواضع واطهار المخالف للدين  
امسعود من الجود استكثاراً لاجل احرامه عنهم مواضع المحرم فليس معنى المواضع يجعل  
بالركوع ولكن سرطه ان يكون طريق هو عمار وهذا اوجه في الصلاة لان الركوع فيها احاد  
كالجود ولا يوجد خارج الصلاة ولقوله الابرار من هذا الوجه احاداً بالقياس وان كان سبباً  
اوسط احسان الخاتمة لاجل معاملة ولذلك قال في السور اذا وقع الاختلاف بين المسلم  
المه ودرع المسلم في القياس بحالفان وبالقياس باحد وفي الاستحسان  
القول بعمل المسلم المه ووجه الاستحسان ان المسلم معه والاختلاف في دعائه لا يكون  
اختلاف في اصله بل في صفة من جهة الطول والسعة ولذلك اوجب التحالف  
الاختلاف في خرعان الثوب المسع بعينه ووجه القياس انها اختلاف في المستحق بعد العلم وذلك بوجوب التحالف

هذا الكلام في قوله بالبرهان  
عدم الحكم عند اعدام العلة  
المؤثرة وهو في الزمان  
في الكتب بالثبات والافلام  
وتدل من العلماء الكرام



ثم ان القياس مستقر ولكنه في حيزه بعد العلم اما بعد ما لا وصف له كونه لا لسان الى  
 العدم فكان الموصوف به خمسة سبع غير الموصوف به اربع في ستة فبعد ان يدرك الخلاف  
 هناك اصل المسحوق بالقياس واحد بالقياس ليد او قاله الرهن اذا اراد رجلان كل واحد منهما  
 عسافي يد رجلان من هون عنده يد لم علمه واقاما السنة على الاسمان بعض ما به مرفوف  
 عندها يد لم ما لور هون عساف من حله وهو فاسر السبع في ذلك وفي القياس سطل النسيان لا بعد  
 القضا بالرهن لكل واحد منهما في جملة فان الحمل يصوغ عن ذلك في بعضه لان السيوغ مع صحة الرهن  
 واحد بالقياس لقوة اثره المستقر وهو ان كل واحد منهما هاهنا انما يشك في نفسه بسمه على حد  
 وكل واحد منهما غير راضى بما جاءه الاخر معه في ذلك المبدأ المسفاد بعد الرهن بخلاف الرهن من رجلين  
 فبالقياس واحد بل انما يوجب القيد بتحداه المحل وذلك لان هاهنا وهذا النوع معتد  
 وجوده في المكتبة لا يوجد الا فاما النوع المتقدم فهو في المكتبة من ان يصرى في مرفوف  
 الاسمان الذي يكون بالنظر والاحكام وبما يكون بالقياس الخفي المستحسن ان جملة هذا النوع  
 بعد في جملة النوع الاخر لا يتعدى لما سائر في القياس السبع في القيد بعد الخفي وان احصى في  
 الاسمان لمعنى فهو لا يخرج من ان يكون فاسر عا فكون حكم القيد والاول بعد وانه عن  
 القياس بالنظر هو الحمل بعد كايما وبما به مما اذا اختلف المانع والمسمى في مقدار  
 التمر في السبع غير موصوف بالقياس القول بالمسمى في المانع يدعى علمه زمان في جملة وهو المسمى  
 والمسمى منكر والمسمى بالمرج في حيز المنكر والمسمى لا يدعى علم المانع سواء الطاهر اذ المسحوق  
 صار ملوكا له بالقياس والمسمى الاسمان في القان ان المسمى يدعى علم المانع وجود علم السبع  
 انه عند احصاء اقل المسمى والمانع منكون لذلك السبع كما يوثق اسحقا والملاك على السباع  
 بوجاهة اسحقا والبد علمه عند وصول العلم اليه في هذا الاسمان لكونه فاسا حيا بعد حكم  
 لا الاجازة والى الكاح في قول ابي حنيفة ومحمد رهما الله والى ما يوقع الاختلاف من الورود  
 بعد المساعين والى ما بعد هذا العلم اذا اختلفت لا يار قبل القيد المسحوق قبل القيد ولو  
 كان الاختلاف في المسمى بعد من السبع فان جملة الخالف عند قيام السلم فيه ثبت بالنظر  
 خلا والقياس فلا يحمل القيد حتى اذا كان بعد هذا العلم الاخر الخالف سواء اختلف

انما احرار الاسمان من القياس

القياس في الاسمان من القياس

اولم يخلو في الاحكام بعد استسقاء المعقود عليه الاخرى الخالف واذا كان الاختلاف في الورود  
 بعد من السلم الاخرى الخالف وقد يكون القياس الذي في معاملة الاسمان الذي في السلم  
 مستحسن بانه لا يركو ما قاله الصلاة واذا انا من الصلاة فاصلي القياس بعسل من سبي كما اذا  
 سعة الحدون وذلك مستحسن بالارزق في الاسمان الذي في هذا النوع المأخوذ به هو الاسمان  
 على كل حال لانه في الجملة رجوع الى القياس الاصل في بيان يظهر به ان هذا السبع معنى المعقود به هو الاسمان  
 عن القياس بالارزق لا يحمل القيد وذلك لبيان ان الحد الصغير لا يحول الى السبع المعقود به  
 الى عمل كره وكبر التلوي في الصلاة خلا والحد الذي في ادا لم يترك معاه من كل وجه كان انما  
 الحكم في بطون القيد بانه الصنع وبذلك اوجه له قدس جمع ما ذكرنا ان القول بالاستحسان  
 ليس من خصص العلم في شئ ولكن احيا هذه القياس اساع اللسان والسنة والعلم من  
 السلف وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سئل عن حد من حد الله حسن وكبر اما كان يستعمل  
 من معقود به هذه القياس ومما ذكرنا ان كانه في لفظ الاسمان في مواضع وقال السامعي  
 اسحق في المعقود به شئ في حيزه فانه لا يطعن في هذه القياس ومن حيث المعنى هو قولنا انما  
 الحكم عند اعدام العلة واحد الخالف هذا فاما ان احرار يادول الحمام باحر بطريق  
 الاسمان فاما ركن القول بالفساد الذي يوجه القياس لا اعدام علمه الساد وهو ان  
 فساد القيد يستلزم جهالة المعقود علم ليس لغير الجمال بل انما بعض لما مارة ما نفع  
 السلم والتميم وهذا لا يوجد هاهنا وفي بطون فكان اعدام الحكم لا اعدام العلة لان يكون  
 بطون خصص العلة **فصل** في بيان فساد القول كوار المحصص  
 في العلة السريعة قال رضي الله عنه زعم اهل النظر ان الذين يقولون بالعلل الموثقة ويحلون  
 التاثير في العلة السريعة لا يحدرون من القول بخصص العلة السريعة وهو علة عظم  
 كاي سنة ورع بعض اصحابنا رحمهم الله ان المحصص في العلة السريعة حار وانه عن مخالف  
 لطريق السلف ولا مد هذا اهل السنة وذلك خطأ عظيم من قائله فان مدعيه هو من سلبها  
 له الاخر المحصص في العلة السريعة ومن جوز ذلك فهو مخالف لاهل السنة ما بل الى اوابل  
 المعقود في اصولهم وصون المحصص في العلة اذا اورد علمه فصل يكون الحوار فيه خلاف

القياس في الاسمان من القياس

دخول الحمام بالاسحق

تخصيص العلة في خطا عظيم



ما روم امانه بعلنه يقول بوجدي كذا الا انه ظهر مانع فصار مخصوصا باعسار ذلك المانع  
 من له العام كخص منه بعض ما ساوله بالدليل الموجب للمخصص من جوز ذلك في المحصر  
 عند المناقصة لغة وشرعا وفقها واحكاما اما اللغة فلان البعض ابطال فيل قد سوي بعل  
 تشبيه كقضى البيان والمخصص بان المحصر لم يدخل الجملة فكيف يكون نقضا  
 الا ترى ان هذا النقض البناء والتأليف وصد للخصوص العموم ومرتبة السنه المحصر خارج  
 في المصوص المرمعه من الكتاب والسنة والساقص لا يجوز فيها حال ومرتب الاجماع والفتاوى  
 المرمع بطل العمل به في بعض المواضع بالنص والاجماع او الضرورة وذلك يكون كخصصا  
 لاساقصه وانما في ذلك العاقل موحدا للعدل في كل الموضع والعاقل المستقص فاسد  
 لا كور العمل به في موضع ومرتب المعقول ان العمل به في ذكر وصفه صالحا وادعى الى الحكم  
 معلوم ذلك الوصف في موضع فصل بوجده ذلك الوصف ويكون الحكم خلافه فانه يحمل  
 ان يكون ذلك الفساد في اصل عمله وكما ان يكون ذلك مانع من سور الحكم الا ترى ان سب  
 وجوب الركوه في ذلك البصائر النامي مع وجوب الركوه بعد وجوب المانع وهو انعدام حصول  
 المانع من الجول ولم يذكر ذلك اصل سبب والسبب لمرط الحار من سور الملك في المانع  
 وهو الحار المرط لفساد اصل السبب وهو البيع فاذا قال هذا الموضع صار مخصوصا  
 من على المانع بعد ادعى ساقصه فكون مطالبنا بالحق فان ابرز ما نفا صالحا فعدايت  
 ما ادعاه بالحق فكون ذلك مقبولا منه والافق سبط احتجاجة لان الحمل لا يكون حجة فيه  
 فارق المدعى المحصر في النص فانه ابطال ما قام الدليل على ما يدعى انه صار مخصوصا  
 مما استدركه من عموم الكتاب السنة لانه ليس فيما استدرك احتمال الفساد فكان وجه المحصر  
 مقبولا بالاجماع وهناك في علمه احتمال الفساد فانه سبب دليل الخصوص فما ادعى انه محصور  
 من علمه لا سبب في معنى الفساد فلهذا لا يعمل منه ما لم ينع المانع في جعل هذا العالم  
 الموانع خمسة اقسام مانع اصل العمل ومانع ما في العمل ومانع اسد الحكم ومانع ما في  
 الحكم ومانع لروم الحكم وذلك ينسب كله صا وحكم مرتبة الحسن ينسب هذا كله الى الرمي  
 فان عطاء الوبر والنسار فوق التهم مع اصل العمل الذي هو رمي بغيره فاصد الرمي

هذا هو الوجه في طرق تحقيق العدل

الى ما شره واصابه التهم فابطا او يحرم برون عن سنته مع تمام العمل بالوصول الى الرمي  
 ورفع الرمي الى غير نفسه بقرينة عمله امامه مع اسد الحكم الذي يكون الرمي احله بعد تمام العمل  
 بالوصول الى المقصد وذلك الجرح والعقل ومد او انه الخواجة بعد ما اصابه حتى ابدل وبرا  
 مع ما في الحكم وان اصابه صاحبه فاسد فاسد بطاويل حتى من الموت مع منع لروم الحكم برونه  
 صاحب الفاج اذا طاول ما به وامر الموت مع كان برونه الصحيح في صرفه وفي الخليات  
 اصاحه السبع الى الجرم مع انعقاد اصل العمل من اصاحه الى مال اقر مع انعقاد تمام العمل  
 حتى ينع وجه المظلال في موبه واسراط الحار من مال الملك نفسه في السبع مع اسد الحكم  
 وسور حمار الركوه المسمى مع ما في الحكم حتى اتم الصفة بالقص بعد وسور حمار القس  
 مع لروم الحكم حتى يملك من رده بعد ما الصفة بالقص والحق لعلنا سارهم الله في ابطال  
 القول بخصص العمل الاسد لال بالكتاب المعقول والكتاب الذي لا يمكن انكاره اما  
 الكتاب بقوله تعالى قل الذكركم حرام الا نكحتم ما اسلمت عليه ارحام الانس والانس  
 فعد مطالبه الكتاب سائر العمل فما ادعاه الحريم على وجه لا يدعاه لهم وصاروا المحجوجين  
 وذلك لوجدهم اذ ابيحوا هذه المعاني في الجرم احله اسد الحكم عليهم ما اقرهم بالحل  
 في الموضع الاخر مع وجود ذلك المعنى فيه ولو كان المحصر في علم الاحكام المرمعه  
 حار ما كانوا المحجوجين فان اجدوا النحر من قول السبع سور حكم الجرم في ذلك الموضع مانع  
 وقد كانا فعلا بعدد من الخلق في الموضع الاخر اسميه او معنى بغيره في قوله  
 ينزل علم اساره الى ان المصير الى خصص العمل المرمعه ليس من العلم في شيء فكون جهلا  
 واما المعقول فلان العمل المرمعه حكمها التعدد كما في ربا وندور التعدد لا يكون  
 صحيحا اصلا لانها حاله عن موحدها وان اثار تمام المانع في بعض المواضع الذي يعدى  
 الحكم الله هذه العمل حار فانه في جمع المواضع في ذلك القول بانما علمه صحيحه مرتبة  
 بعد الحكم بها الى شيء من الفروع وقد اثبتنا فساد هذا القول بالدليل ان كان بعد الحكم  
 بها الى فرع (دليل صحيحا) فانه عدم تقدم الحكم بها الى فرع اخر بوجدها بل العمل دليل  
 فسادها ومع مساواة دليل التهم والفساد لا سبب في المرمعه موحده للعمل بقرينة

لحج لعلنا سارهم الله في ابطال  
 الغيب

العدل حبل  
 المظير



ان المانع الذي يدعى في الموضع المخصوص لا بد ان يكون تاما مثل ما ثبت في العلم الموحدة للحكم  
 لانه اذا كان زوفا لا يصح افعاله ولا ما عاقله واذا كان مثله فذلك المانع يمكن تعليمه بغير  
 بوجه عدم حكم العقل كما سار الفروع مثل الاصل الذي علمه العقل باسار الى الموضع  
 لا سار الحكم ومحق المانع من هذا الوجه وان مناهضة اس من المعارض على وجه  
 المانع بصفة المساوي في قدسا فما سبق ان دليل المخصوص بسبب السبب بصفته  
 والاستبعاد حكمه فانه مسجل بسببه كدليل السبب والكون لكل الامعان في معنى الاستبعاد  
 وواحد من هذه الوجوه المخصوص في العقل فان سبب العلم بالعلم والكون والحكم كوزان  
 يكون المانع على مثل العلم الذي يدعى كخصصها وكذا كوزان السبب والعلم فيهما احوال  
 الفساد لكونها مستندة بالرأي فاذا ظهر مانع العلم بها اصلا بعد وجه الفساد  
 فيها كذا في النقص فانه لا يحل وجه الفساد فالسبب يكون تاما في العلم وهذا نوع من  
 احوال المخصوص بسببه معلوم في بعض الاحوال والعرض وذلك لما كور فيما كور القوي  
 بالسبب مع صحة حكمه في حاله معلوم في بعض الاوقار في بعض العقول والاستبعاد ان يكون  
 في العقول ان ليس من ان الكلام عما وراء المستثنى وذلك المحقق في المعاني الخالصة  
 فليس يادرك ان القول بالخصوص مستقيم في المخصوص من حيث ان دليل المخصوص لا  
 يمكن سببه الفساد في بعض وجه بل يشهد ان المانع يمكن مساو والموضع المخصوص  
 مع كون العام محكما موحدا للعلم قطعا في تمام دليل المخصوص من كور كخصص العلم  
 احد من القول بكونه محكما في جمع وعصمه الاحتمال الخطاء والفساد  
 كعصمة النقص من ذلك وهذا الصريح بان كل محكم مصد لما هو الحق في نفسه وان الاحتمال  
 بوجه علم النقص في قول بوجوه الاصل وفيه من وجه اخر قول بالمرتب من المبرهن  
 وبالخلو في النار احوال النار اذ اما توافر قبل النبوة وهذا معنى قولنا ان في القول  
 كور كخصص العلم ميل الى اصول المعتبر من وجهه وكما في قول العلم بالحكم  
 لا يكون لا بعد نقصان وصفه وريانه وصفه وهو الذي سمونه ما في محصا وهد  
 الريان والنقصان بغير العلم الاحتمال في صدر ما هو علم الحكم بعد ما حكما وعدم الحكم

هذا هو الحق في نفسه وان الاحتمال الخطاء والفساد كعصمة النقص من ذلك وهذا الصريح بان كل محكم مصد لما هو الحق في نفسه وان الاحتمال

ان العلم بالعلم

عند انعدام العلم لا يكون كخصص العلم في شمس وان هذا ان الموح للكون شرعا  
 هو النص التام للكون عرفناه بقوله علمه اللام لا يكون في ما ليس كور على الخول والمراد في  
 الوجود والعقل السري عنه لا وجه الحكم بدواتها بل جعل المخرج انما هو موحه على ما ليس  
 ان الموح هو الله تعالى والاصافه الى العلم لسان ان السري جعلها موحه بغير  
 علنا فاذا كان هذا الوصف موحه سري فعرضا ان عند انعدام هذا الوصف بعدم  
 الحكم لا انعدام العلم الموحه ولا يلزمنا حوار الاداء لان العلم الموحه غير العلم  
 المحجوز للاداء وقد قررنا هذا في سبيل الجزاء الاول من الوصف مجوزا اذا الصلاة فرضا  
 وان لم يكن موحا للاداء عننا مع ان هذا الوصف هو بيان التام الذي هو مقصود  
 انما حصل في المدة الا ترى ان الوجود سكر سكر ان الحول كحد معنى التام في كل حول  
 وكذلك السري شرط الحار لا يكون مطلقا بل هذا الريان بغير السري في حول الحكم كالمعلق  
 بالشرط وقد سار ان المعلق بالشرط غير المطلق وصفه الاطلاق باننا انما فان الموح  
 المملك بالنقص المحال عن بيان تام الرضا يكون عند اطلاق الاحتمال مع شرط الحار  
 وظهر ان العلم بعدم بيان وصفه ونقصان وصفه وهو الحاصل الذي كمر اعانه فانه  
 سمون هذا المعبر مانعا محصا فيقول ان عدم الحكم مع ما العلم بوجوه مانع وذلك  
 كخصصه كالمص العام كخصصه خصوص من نصا فاما ورا موضع المخصوص وكذا قول بعدم  
 العلم حينئذ المغير بعدم الحكم لا انعدام العلم وهذا العقل مستقيم كالأول المصور  
 فان بالنقص الخاص لا بعدم النص العام وبما هذا الطريق ما استحسنته علماء وباركهم الله  
 من العاسرة كسبهم فان الاستحسان قد يكون بالنقص بوجوه النص بعدم العلم الناشئ  
 بالرأي لانه اعتبر ما العلم اصلا في موضع النص في معارضة حكم النص ولذلك  
 الاستحسان ان كان يستلزم اجماع لان اجماع كالمص من كور اوسنه في لونه موحا العلم  
 وكذلك ما يكون غير ضروري فان موضع الضرورة مجمع عليه او مخصص علمه والاعتبار  
 بالعلم في موضع النص كان انعدام الحكم في هذه المواضع لا انعدام العلم وكذلك ان كان  
 الاستحسان يناس سبب طرقي اشر ما لنا ان الصفات معارضة القوي وعدم حكم

ان العلم بالعلم  
 كقولنا ان العلم بالعلم  
 كقولنا ان العلم بالعلم  
 كقولنا ان العلم بالعلم



البيان للبيان

وسان ما ذكرنا في ان النام اذا صحت حلقه ما وهو صام لم يفسد صومه على قول رور رحمه الله  
انه معدور كالناسي او بالغ منه وفسد صومه عند ما لقوا ركن الصوم والعيان لا  
سادي بدور ركنها فليعلم على هذا النام في يجوز خصص العلة بقول ان عدم الحكم هناك  
لوجود مانع وهو الاثر فيكون مخصوصا بحد العلة بهذا الطريق مع نفا العلة وكس  
بقول ان عدم الحكم في النام انعدام العلة حكما فان النسيان اصح منه احدى العباد  
وقد سب بالنسب ان الله تعالى اطعم وسماه وصار فعله في الاكل ما وطف الاعسار والتوب  
الركن اما يكون بفعل الاكل وادالم سوف فعله شرعا كان في الصوم فاما حكمه فاما لم يحصل العطر  
هنا لانعدام العلة الموحدة للفظ في النام ليس معناه لان الفعل الذي يورث ركن الصوم  
مضاف الى العباد هنا فليست مفسرا مفسرا نوارك الصوم كذا وما اذا كان مضافا الى ملة الخو  
وكذلك فليسا المقصود بصره بلوكا للعاصي عند تقرر الصان على ان هذا السب ما يفسر  
الملكي صان العبد وهو كسرى وقرر الملك ما ساء له فليعلم على هذا فصل المدرك للفاصل  
من ركن خصص العلة بقول امع سور الحكم في المدبر مع وجود العلة مانع وهو انه غير محمل  
للفعل من ملك الملك وكس بقول انعدم العلة الموحدة للملك المدبر فسد الحكم لانعدام  
العلة وهذا لان العلة تقرر الملك في فم هي بدل عن العبد في فم المدبر ليس بدل عن عبيها  
لان شرط كون العبد بدلا عن العبد ان يكون العبد محملا للملك ذلك لا يوجد في المدبر وان  
المدبر حر في فم عتوم وجه والعوق المحل مع وجود فم العبد ليس العتوم لكن الضمان  
واحد باعسار الخانة التي يكس من العاصب سقوط بدلا مع حرار العتوم في وجه قد  
فسد العبد والماله سكره للمالك فان انعدام ذلك بعد سور العتوم المحل في كل وجه  
فقرنا انه اما انعدم الحكم لانعدام العلة لوجود مانع فيها وكذلك لا فليسا في الرنا  
انه سب به حرمة المصاهير لان سور الحرمة في الاصل باعسار الولد الذي يحمل الماين  
فصير بواسطة الولد امها بها وساهما في حرمة مهاد وساهما في ساق واباوه في جهما  
كبايها وابناهما في الوطى في موضع الحرمة سب حصول هذا الولد مقام مقام ويلزم على  
هذا انه لا يفسد الحرمة الى الاخوات والعار الى الخالات من الخاص في قول يخصص العلم

من حيث انه سب للملك المحل في المدبر

بقول امع سور الحكم مع فساد العلة في هذه المواضع للتصا والاحكام وكس بقول  
اما انعدم الحكم لانعدام العلة لان النص الموحدة المصاهير ذكر الامهات والساب  
والاباء والابناء خاصة فامدا الحرمة الى الاخوات والعار الى الخالات يكون عسرا او  
واما بالحرمة لان المقصود غير الممتد واما بفعل المتخصص والحرمة بدل المتخصص بفعل  
فكان لانعدام الحكم في هذه المواضع لانعدام العلة المانع مع فساد العلة وكذلك ان  
الزم ان الموطنة لا حرمة على الواطى بواسطة الولد والعرب منها فخرج هذا  
انه انعدم الحكم هناك لانعدام العلة باعسار مقرر النص كما قررنا بهذا اصل  
كسرى وفسد عظيم من يرث التفت واما مل على الصافي فخرج له جمع ما لم يذكرنا هو من  
نظار ما ذكرنا عليه وعمد هذه العلة مقرر دليل الخصوص فان النص اذا كان احدها  
عاما والاخر خاصا فالعام لا يفسد الخاص خاصة ولا حكما وليس في واحد من النص مع  
الفساد مقرر ما ان الخاص كان مخصوصا للموضع الذي ساء له من حكم العام مع نفا العام  
حجه وما وراء ذلك ان على وجه نوع سببه من حيث ساء صار كما مستعار فمها هو جمع حكم العام  
فاما العلة وان كانت موقوفة عليها احتمال الفساد والخطا وهي محمل لانعدام حكمها اذا  
ما تغيرها جعلنا معدومة حكم في ذلك الموضع لانعدم الحكم لانعدام العلة فلا يكون  
فيها من معنى الساقص في المكون من الخصص في باب

علة هذا النقص مؤثر  
وليد الخصص

السله تحمل الاعدام

وحق الاحتجاج بالنسب كجه مطلقا فان رضى الله عنه هذا النام سهل على فصول  
والذي يمداه الاحتجاج بلا دليل فان العلماء اختلفوا فيه على اقاويل قال بعضهم لا دليل  
حجه الدما في عا حصره وان يكون حجه المبدع قال بعضهم في حجه رافعه لا وجهه والذي دل  
عليه مسائل السافعي انها حجه رافعه لا بقاء ما نسب بدليله لا اساس ما لم تعلم بوجه  
بدليله والذي دل على مسائل اصحابنا رحمهم الله ان هذا هو الله تعالى فاما في حق القادر  
لكون حجه واحد الخصص على الاخر في الدفع والاقاب والابقا والاق اساس انعدام  
فاما الذين الاول الاحتجاج وقالوا اقول المناظر ما يكون اساس الموحدة في امور  
النسب وقد علمنا الله الاحتجاج بلا دليل على ان المراك بقوله ومن يدع مع الله التاخر



ابرهانه به و رسول الله صلى الله عليه وآله كان كاد ان يترك في ابار سويه وكانوا يشفون ذلك وهو ثبت  
 ثم كانوا لا يطالبون على هذا الشيء فوهموا ان الدليل على سويته واستعمل بعد تحوّلهم  
 ما سار سويه بالانوار المعجزة والبراهين العاطفة مع ما بدأ من الدليل على الساتر  
 عما حصل الى ان يستلخص ما يدعي سويه بالدليل وهذا انما في ما لا يطالب بالدليل لكونه  
 ممكنا بالاصل وهو عدم الدليل الموحّد والمانع والمحرور والمبني ووجوب النكاح  
 بالاصل ان يظهر الدليل المعتبر له طريق الشريعة ولهذا جعل المرجع اليه في حجاب  
 المدعي ان حجاب المسكوت لا يمسك بالاصل وهو انه لا حق للمعتبر في منه وان كان ذلك  
 له على حصر في النوع المعروف له ما لم يعم الدليل وانما ذكرنا قوله تعالى قل لا احد منكم الا  
 ان يحرم ما الا انه قد علم منه صلى الله عليه وسلم الاحياج لعدم الدليل الموحّد المحرم على  
 الذين كانوا يسمون الحرمة في اشياء كالسايه والوصيله والحام والنجس ومنه  
 بهذا ان لا دليل على الساتر على حصره وهذا الذي هو الله عز وجل في من العلق  
 المسكوت عن السلف في من الحكم واسانه وهو يمتثل الى الجمل ايضا فاما بعد هذا  
 القائل لا دليل على الساتر عندك او عند غيرك فان حصل يدعي تمام الدليل عليه وكان ان  
 دعواه بالدليل عند النكاح على حصره حتى يبرز وقد عوا عليه ان لا دليل عندك النكاح  
 حصره فان قلت لا دليل عندك بهذا انما في الجمل والتقصير في الطلب فكيف يكون  
 حصره على غيرك ان عدمه من التقصير فان دعواه ان لا دليل عندك النكاح  
 حصره على الغير اصلا الا ان ما في العلم ان الساتر من الساتر في الساتر النكاح  
 التقصير من لم يلقه يكون معدوما في العمل بالمنسوج وان يكون للرجح على من قال  
 قوله هذا غير موافق لعقل السلف واسد وقد قال ابو حنيفة رحمه الله الحصر في الغير لان  
 الا ان لم يرد به وهذا احتياج لا دليل على هذا ان لو ذكر هذا اللفظ على سبيل الاحتياج  
 على من حصره في الجمل وان لم يكن بل ما ذكره عاوجه من العذر لنفسه ثم علق منه بعلقة  
 مؤثر في موضع الاحتياج على الغير على ما ذكره رحمه الله فانه قال احصر في اللؤلؤ والغير  
 قلت لم قال ان يدعي له الساتر قلت وما ان الساتر لا يحصر في الجمل قال انه منزله الماء

الاصل العدم

الاحتياج بالادليل

الذي لا يخلو عن  
 انما لا يخلو عن

وهو اسانه الى موثر فان اصل في الجمل الغناء واما لو حصر الجمل فما صار ما كان اصله في يد  
 العدو ووقع في يد المسلمين باجاء الخيل والاركان فيكون معنى الغنيمة والمسحج من الجمل  
 لم يكن في يد العدو فقط لان من الماء مانع من احرار على ذلك الموضع ثم العاشر ان الاحتياج في  
 واما اوجه الحصر في بعض الاموال بالبرقيين ان ما لم يرد في الاثر ووجه ما حصل القياس وهذا  
 النكاح احتياجا لا دليل على حصوله في العالم بل في هذا المعاليه بسبب سائر الاحوال وهو حصر  
 اعتمادا على ان لا دليل وحدها في الحكم في هذه الحادثة فعلق الدليل انما يدعي حصره  
 عندك ان لا دليل على حصوله انه مني حصره اعتمادا على هذا ولا دليل على الثاني برعكس فلو كان  
 لا دليل في تقوله عن علمه او اعني علمه وان عنت ان يقوله عن علمه والعلو الذي كذب  
 للمز لا يكون لا دليل وان عنت ان يقوله اعني علمه فقد عنت عن ذلك بالانفعال  
 وان يقولوا على الله ما لا يعلمون وقال بل يكون ما لم يخطوا بعلم الا انه ما يكون قد صوما  
 منها عنه لئلا يفتضح حصره على الغير وانما ذكرنا قوله تعالى وقالوا ان يدخل الجنة الا  
 من كان هودا او نصارى تلك ايمانهم الا انه قد علم رسول الله صلى الله عليه وآله الثاني باقائه الدليل  
 وذلك تنصص على ان لا دليل النكاح حصره والدليل عليه الخصومات فان انكار الخصم لا يكون  
 حصره على المدعي بوجه ما حصره بعد ما حصره من وجد ان اطلق احصاه من اخر حصره  
 احصره القاضي وان اطلق الدليل بنفسه او بالغير الذي فيه الدعوى اجبر القاضي على ذلك  
 واذا اطلق نفسه حلفه على ذلك فلو كان لا دليل حصره الثاني على حصره لم يرد على علمه سبيل  
 بعد ان كان وقوله الاحتياج للمدعي فاما جعل الشريعة القول قول المسكوت في الدعا عاشر  
 دليل حصره الطاهر وهو ان المدعي عن يده والدليل المطلق طاهر او يرد في ذاته  
 وزمنه بره طاهرا ومع هذا قوله لا يكون حصره على حصره وان جلت حتى انصر المدعي  
 بعضا على شيء والله لا يعرض له بما لم يأت حصره يثبت بما الحصر عليه كحصره ما قلنا ان الاصل  
 هو العاشر من الناس في العلم بالادلة السريعة والله اسار الله تعالى في قوله وكل ذي علم  
 عليهم وهذا شبه المحسوس لم يرجع الى احوال الناس فقد نفى بعضهم على علمه لا ينفى  
 علمه البعض مع هذا التعاون لا يملك الثاني من الاحتياج لا دليل الا بعد وقوله على كل

قد كان ينبغي قد غره

انما لا يخلو عن  
 انما لا يخلو عن



علم من ادعى احكام الشرع ومن ادعى هذه الدرجة لنفسه من ادعى ان لا يثبت له  
من هذه الدعاوى مع قوله وما او من العلم الا فليعلم او اذا علمنا ان المحج به لا دليل  
لرسول جمع انواع العلوم وما ان اسد لاله بالسلطة على الخصم باطل وهذا  
النوع من الاحجاج فما انصر الله تعالى لا الله تعالى عالم بالاساءة كلها لا يعرفه سعادته  
والحق على حقه فبما جاز ان انصر الله تعالى على الشرع صل لنا علم النفس بانه لا دليل  
على الشرع بوجه وكذلك قوله فلان ادعى ما اوجى الى محرقا فقد صار معلوما انفسا انه لا  
دليل على حرمه ذلك فكان الاحجاج صحى ومسله لا تصور فيما يحج به الباقي على خصم  
والا يقول بان على المكفار سوء رسول الله صلح وقولم لا دليل على سونه كان حجه لهم عليه  
بوجه ولكن كان ذلك اظنار منهم لجهلهم وكان على رسول الله صلح ان يرسل الى الجليل عنهم  
بأظهار المعجرات الدالة على نبوته فاما اهل المعاليه الساسه فاهم قالوا المستفي مقدم  
والعدم ليس من واما كحاج الى الدليل لاسان المدلول عليه ومعلوم ان العدم يكون مفعلا  
بدليل والعدم الدليل ولكن عدم الدليل يدل على عدمه كما يدل الخبر على المحدث ثم الدليل  
قد يكون فاما على الاسان عند البعض ور البعض فعول للماني لا دليل على الاسان يحمل  
كورا ان يكون قال وهو انه ليس فيه دليل مشروع عند احد وكورا ان يكون عليه دليل عند  
غيره ولم يلقه ودعى المشتد دليل الاسان يحمل ايضا كورا ان يكون صديقا بوجه الدليل  
عنده وكورا ان يكون كذا او عطلا فاسوى الخاسان من هذه الوجوه ثم كما ان دعى  
المشتد الدليل لا يكون حجه على خصمه ما لم يثبت الدليل كونه محملا والمحملا لا يكون حجه  
فعول للماني لا دليل لا يكون حجه على خصمه كونه محملا او كونه دافعا لدعى المشتد  
بظن المساواه في الاحمال فعليا ان قوله لا دليل حجه دافعا لوجهه والسامع يحج بمدا الاحكام  
ايضا الا انه يقول ان قوله لا دليل مستد الى دليل لا حاله ما قوله يكون ذلك الدليل  
حجه على الخصم لا محذور قوله لا دليل سانه هذا ان ما يكون محملا للثبوت من الاحكام  
والصحى في العدم والخواهر فانه ان ادعى وجوده بالدليل يكون باقيا ما لم يعرض ما  
يريد الا ترى ان الملك المرى من قبل والحل النكاح من قبل والحرمه بالطلقات

الملك من يثبت كونه باقيا الا ان يعرض عليه ما يزيله فانه من الاثمنه بعد صحة الدليل  
المثبت المحكم يكون الحكمه ما فاندلك الدليل على احوال بطرق ما يزيله وفيل ظهور  
طوبان ما يزيله يكون الحكمه ما فاندلك الدليل على احوال بطرق ما يزيله وفيل ظهور  
على احوال تمام دليل الخصوص فانه مع دليل الخصوص كالحكمه ما بالعام وكان الاحجاج به  
على الخصم صحى فليكن قول القائل فما هو سلف لا دليل على اسائه او مما هو باس بدليله  
لا دليل على نفسه يكون احجاجا بدليل الدليل وذلك الدليل حجه على خصمه فاما ما لا يثبت  
لما دليل فلا سقى فيه الا الاحجاج بقوله لا دليل فذلك لا يكون حجه كما قلتم وعلى هذا  
الاصل قال الصلح على الاسان باطل لان من اسكر دعوى المدعى بسد الى الدليل وهو  
المعلوم من ملة ذمته في الاصل والبدالى من دليل الملك له في غير المدعى فكون ذلك حجه  
له على خصمه ابقا فثبت بدليله وبعد ما ظهر براه ذمته في حوالته هذا الدليل يكون  
اخذه المال سوء على المدعى المدعى وان يكون ذلك عسا صاعرا حجه فكون باطلا  
خلافا عما اذا سمع تحريمه عدا اسان فاسد براه بعد ذلك فان السرى يكون صحى وبلمره  
البر للبايع وان على البايع حرته ودعواه بها الملك مستد الى دليل وهو الدليل المشتد للملك  
والعد فكون ذلك حجه له على خصمه ابقا فملكه وباعسانه هو باس احد القوس على ملكه  
وباعسانه لا يثبت الا باق منها على فساد ذلك السب فبما يعرفه وجه الصلح ووجه البر  
على المشتد لم يعرض على عدم ما دخل ملكه باعسانه وعلموا بارجهم الله قالوا الدليل  
المشتد المحكم لا يكون موحدا بقاء الحكم بوجه من الوجوه ولكن بقاء بعد الوجود لا يستغنا  
النقاء عن دليل الوجود الدليل البقى فعرفنا انه ليس للدليل الذى استداله الحكم على  
في البقاء اصلا وان دعى البقاء فما عرف سوبه بدليله محمل لدعى الاسان فما اعلم  
سوبه بدليله فاما ان هناك سوى المشتد للماني ان قول كل واحد منهما لا يكون حجه على خصم  
بعد دليل فذلك لها وجه فارق العام فانه موجب للحكمه كل ما ساوله وطفا على احوال تمام الدليل  
الخصوص فانه يظهر دليل الخصوص كالحكمه ما بالعام موجب له وهذا الدليل المشتد  
الحكمه عمر معروض لا يثبت اصلا فلا يكون سوبه في الاثمنه بعد تمام الدليل بدليل مستد له

البيان  
الدليل المشتد لا يدل على







عن موصوله ولكن بر علم ما هو مقصوده وهو عصفه باعسار وجود الرطام هناك  
 لكون ما احبر به محملا لم يجعل حجه على حصر ولا اعتبار اسما به الى الدليل باعسار الاصل فكل ذلك  
 2 مسله الصلح **فصل** ومن الحجاج بلا دليل الاسد الى استصحاب الحال  
 وذلك كما يقول بعض اصحابنا رحمهم الله في حكم الركوع في مال الصبي الى الاصل عدم الوجوب  
 فليس صحيحه حتى يقوم دليل الوجوب وفي الاستيقنا فان وجود الحقيقين في ماله وعشرين  
 بالاصل والاحكام في استصحابه حتى يقوم الدليل المغير وهذا النوع من العلل باطل  
 فان مور العدم وان كان بدليل معدوم فذلك لا يوجب بقاء العدم كما ان الدليل الموجد للمشي لا  
 يكون دليل بقائه موجودا فكل ذلك الدليل المستلزم لا يكون دليل بقائه ما لا يرى ان عدم  
 الشرا لا يمنع وجود الرائي المسفل والمرى الموجد للملح لا يمنع انعدام الملح بل في  
 المسفل ولكن البقاء بعد وجود لا يستغني عن الدليل الا ان الدليل المستلزم هو بقاء  
 كما ان مور الحق بسببه لا يكون دليل بقاء الحق بوجه ان بعد سوت حكم هو في الجاه يستدعي  
 دليلا في ادعى وجوده احاج الى اسامه على حصر بدليل وكذلك ادعى بقاء مسما هو محتاج  
 الى اسامه بدليله على الحصر اذ الدليل الاول غير موجد للملح فليس احدهما بالاحجاج على صام  
 لعدم قيام الدليل باول من الآخر وما كان المعاد فمكمل المعاد بعد الوجود الاطر الوجود  
 2 الاعراض التي متى وقبت فان وجود من بدليل لا يكون دليل وجود مسله في الوقت الذي  
 وسان هذا في التفتير الرايد على الماده والعرب فان عدم الحصر يعني به عفو الحقتين في  
 به صان لما يربان ليون وعندها هو اسداء العفو لنضار اخر وليس الحال الحصر  
 2 ماله وعشرين ما يدل على واحد من الامرين كان الاحجاج به الحال الحصر بعد هذه الزمان  
 عند كل الحول يكون احجاجا بلا دليل ثم استصحاب الحال يسمى اربعة اقسام احدها  
 استصحاب حكم الحال مع العلم ببقاء انعدام الدليل المغير وذلك بطريق الحصر غير علم الوجي  
 او بطريق الحصر في العرفيه وهذا صحيح وقد علمنا الاسد لانه في قوله تعالى قل لا احد في  
 اوحى الى محرمنا الا انه وهذا لانه لما علم انعدام الدليل المغير وقد كان الحكم باسائه لئلا  
 ويقاوه يستعنى عن الدليل بعد علم ما في صرون والساني استصحاب حكم الحال عدم دليل

استصحاب الحال رتبة  
 استصحاب الحال رتبة  
 استصحاب الحال رتبة

استصحاب الحال رتبة  
 استصحاب الحال رتبة  
 استصحاب الحال رتبة

مغير ثابت بطريق النظر والاحتماد وهذا الصلح لا يدار العذر والمدفع والصلح للاحتجاج به  
 على غير ان المناقل وان بالغ في النظر والحصر يقول ان الدليل عند كدام وبالسامل والاحتماد  
 لا صلح المراد منه تعلم به نفسا انه لم يحكم على شيء الا لانه لم يزل على الاحمال اسما به بعض  
 الادله علمه وما كان في نفسه محملا عند لا يمكنه ان يحكم به على غير والكتاب استصحاب  
 حكم الحال قبل السامل والاحتماد في تلك الدليل المغير وهذا محملا ان قبل الطلب لا يحصل له  
 من العلم باسائه الدليل المغير طاهرا واما طنا وللمه محملا في ذلك معصومه في الطلب  
 ومحملا لا يكون حجه على عدمه واعدا في حقه انصا اذا كان مملنا من الطلب الا ان يكون  
 مملنا منه وعلى هذا قلنا اذا سلم الدرع دار الاسلام ولم يعلم بوجود العنادان علمه حتى  
 مضى ما من علمه فصا ما من خلاف الحري اذا سلم في دار الحرب ولم يعلم بوجود العنادان علمه  
 حتى مضى ما من علمه فقلنا من لم يحمد بعد الاستبانه في امر القدر حتى صلى الى حجه فانه لا حريه  
 صلاته ما لم يعلم انه اصار خلاف ما اذا احبذ وصلى الى حجه فانه كرهه صلاته وان يعلم به  
 احطار والنوع الرابع استصحاب الحال اساء الحكم اسداء وهذا خطأ محض وهو صلال  
 من بعد لا ان استصحاب الحال كاسمه وهو التمسك بالحكم الذي راسا الى ان يقوم الدليل المزيل  
 وفي اثار الحكم اسداء لا يوجد هذا المعنى ولا عمل لا استصحاب الحال مع صوره ولا معنى وقد ساء  
 2 مسله المفقود ان حوته المعلوم باسصحاب الحال يكون حجه في انقاده لئلا في ماله على ما كان  
 والكون حجه في اثار الملك اسداء في مال فريسه اذ امار بعض اصحابنا في جعلونه حجه في  
 ذلك لا باعسار انهم كورون اساء الحكم اسداء باسصحاب الحال بل باعسار انه سقى للوارث  
 الملك الذي كان المورث فان الوراثة طلاقه وقد ساء ان عند استصحاب الحال مما رجح الي  
 الاتفاق حجه على العرف ولكننا نقول هذا التقا في المورث فاما في المورث فصفه المالكه  
 مسله اسداء واستصحاب الحال لا يكون حجه فيه بوجه وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله  
 اذا ادعى غنا في يدان ان له مزارع من اساءه واقام ما هدر من هذا ان هذا كان اساءه  
 لم يسئل هذه الممان وفي قول في يوفى بعهده الله الاخر يسئل لان الوراثة حلام ما باسعي  
 للوارث الملك الذي كان المورث ولقد اردت بالعب وبصر عروا فما اسراء المورث

وبالسامل والاحتماد  
 لا يحصل التقدير

جعل الحكم لا يكون عذرا  
 في حقه وحق غيره

ولو سلمنا ان حجه واهل العلم  
 العلم لا يفي بصلوته عند الامكان  
 وفيه العوار لانه لم يملكه  
 وهو الخي طام اما ان يكون



الحكم بغيره بالافوز

معه

تعارض الاشياء

الذين في قلوبهم

وما يفتي هؤلاء من اسعفاء الفاعل عن الفعل وهما يقولان في جواب الوارر هذا ان معنى اسعفاء المالك  
لا يصفه المالكه بملك في هذا الما بعد ان لم يكن مالكا وانما يكون التقدير في جواب الوارر ان الوارر  
يصفه بملك في العدم بملك فلا جرم اذا سجد الما هذا ان لم يكن له كانه كان له كانه لم يكن له بملك  
كما اذا سجد الله له فاما اذا كان الما في الوارر وصفه المالكه للوارر بملك اسعفاء بملك  
المورر بملك السمان لا يكون حجة للعصا بالملك لان طريقا للعصا بها اسعفاء  
الحال والملك حجة **فصل** ومن هذه الجملة الاسد ان تعارض الاشياء  
والملك حجة احتياج في رفر رجوع الله في انه لا يعمل المرام في الوصف لان من الغايات ما يدخل منها  
ما لا يدخل في السكنا بملك في رصفه العمل ما هو عاين بالحق لان هذا في الحصة احتياج  
لما لا دليل اسار حكم فان السكنا الذي يدعيه امر جاد فلا يستجدونه الا لدليل فان قال الله  
يعارض الاشياء فليس يعارض الاشياء الصالحات فلا دليل على ذلك فان قال  
الدليل عليه ما اعلم من الغايات ما يدخل في الاحتياج وما لا يدخل في الاحتياج فليس دليل على ان  
هذا المتنازع فيه من احد النوعين بل دليل على ان ما اعلم ذلك فليس فاذ اعلم ان اشكر فيه بل  
لحجة بما هو نوعه بملكه وان قال لا اعلم ذلك فليس اعلم من الجملة فان كان هذا مما لم يكن  
الوقوف عليه بالطلب فاما جهلته عن بعض منك فطلبه وذلك لان يكون حجة اصلا وان كان  
ما لا يملك الوقوف عليه بعد الطلب كمن غرورا في الوقوف فيه وان هذا العذر لا يصح  
حجة لك على غيرك من نوع انه قد ظهر عند دليل الحجة باحد النوعين وهو ما اراد حاصل  
فلا منه احتياج لما لا دليل **فصل** ومن هذه الجملة الاحتياج بالاطراد على  
صحة العلة اما وجودا او وجودا وعدما فانه احتياج لما لا دليل في الحصة ومن حيث  
الظاهر هو احتياج كمن اذ ان السمان وقد سار كره اذا السمان والمرارها من  
الساهد دليل حجة سمانته في الاطراد عاين عن سمانته الوصف عن المقوص والعوارض  
والناظر وان قال في الاحتياج بالافوز عن اصول المعلومة عنده والخبر في الخبر  
من ان يكون عند اصوله هو ما في هذا الوصف وعارض في جملة ما لا يكون حجة  
لذلك فتنسب من هذا الوجه انه احتياج لما لا دليل ولكنه هو وما عديم في الاحتياج به

من حيث الظاهر ان من حيث الظاهر الوصف صالح ويحكم ان يكون حجة الحكم اذا ظهر ان  
عند المامل ولكن لكونه في الحصة اسد الا على صحة بعد المقوص والعوارض  
يصلح ان يكون حجة اسار الحكم فان سئل السمان المقوص بعد سمان الحكم والاحمال  
ورود الناحية فلذلك ما عديم فليس اما بعد وفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا احمال للمع في ذلك  
كان حجة ما ساعد وفاته فاما ما كان حجة بملكه بملكه للاحتياج به اسار الحكم  
لسد الاحتياج فاما لابقاء الحكم او لفي الناحية المورر صحيحا لا احمال بقاء الحكم واحمال  
فما لم دليل للمع فيه كان رصفه واحد وقد مر ما هذا في باب السمع في الطرديات  
الفاسد انواع منها ما لا يملك فسان على اخذ ومنها ما يكون بزمان وصفه الاصل  
نوع العرق ومنها ما يكون بوقت مختلف في احلا واطا هرا ومنها ما يكون اسد لا  
بالع والقدم وسان النوع الاول فاما علة بعض اصحاب السام في رجم الله لكون  
قراء الفاعل ركن في الصلاة الهاعان وان كان لها كليل وحكم مكان من ركنها  
ما لم عدد السبع كالحج في حوال الطواف وربما يقولون ان هذا احد عدي من الحج فلا  
سار به فرض القراء في الصلاة كالواحد او مادور الابدان فاصر عن السبع فلا سار  
به فرض القراء كادور الابدان ونحو ما حكى عن بعضهم في ان الرجعة الاصل في العمل ان الوطى  
فعل بطلونهم وسئلوا عن الرجعة فليس ونحو ما حكى عن بعض اصحابنا انهم انه  
في الوطى بعد السمان ان هذا حكم متعلق بالعصا والظمان ولا شرط السمان في اقامته  
كالقطع في الرقة والنقصان هذا النوع ما لا يخفى فسان على احد ولم يقل هذا الجسري  
من السلف انما احده بعض الجبال بمر كان عديم طريقا لهما فاما علة السلف فانه  
تخلوا عن الملازمة او الفاعل ولما كان الواحد منهم يتامل هذه فلا يفتي حاربه الاعاقاس  
او فاسس والواحد من الملازمة بسان ملك مجلس واحد من ان يذكرة حاربه جسر علة  
من هذا الحق او الكبر والفساد من غشيل الاعضاء والظمان وسر القطع في الرقة  
والامر من الحج والقراء في الصلاة وامن الطواف بالبيت وقراء الفاعل فعرنا ان  
هذا النوع ما لا يخفى فسان واما الاشياء فيكون دليل بعض اصحاب السام في حجة الله

الطرديات انواع

كان الغالب على السلف

الذين في قلوبهم



منه الذكر انه حدث له من الفرج فبعض الوضوء له لا يوسد عند البول فان هذا العاك  
 لا يستعمل الا بزمان وصف في الاصل وبذلك الوصف يسا الفرق بين الفرج والاصل  
 وبسبب الحكم في الاصل وكذلك قوله في اعطاء المكافاة عن الكفارة انه تكفير بحجر من المكاف  
 فلا يجوز ان لو ادى بعض بدل المكافاة لم اعفاه ان استقله هذا القياس بزمان وصف  
 في الاصل في بعض الفرق وهو ان المستوفى من بدل يكون عوضا والتكفير بالحجر بالاعمال  
 يعوض وكما عطل بعضهم في سائر الال بانه الكفارة انه يكفر بحجر رايه فلا يجوز ان لو كان  
 حلف بعضهم ان يملكه فان استقامه هذا التعليل بزمان وصف في بعض الفرق من جهة المحل  
 بعضهم اذ اعقوب عند وجود الرط لا يصير مكفرا به وان يواه عند ذلك بالان واخيرا والنوع  
 الثالث هو ما عطل به اصحاب السامعي في ان الاح لا يعقوب على احده اذ امثلة قال عسولاح يتاكد  
 به المكافاة فلا يستحق المملك كغيره من النعم وهذا التعليل بوصف محلف فيه اختلاف  
 ظاهر فان عند بعض الفرق ان كان مستحقا عند وجود المملك يادى به الكفارة حتى ولو  
 اذ استمرى اياه بسبب الكفارة كونه حلا فالسامعي وكما عطل به بعضهم في الكتاب به  
 الحالة انها لا يمنع جوار التكفير بحجره فكلون فاسده كالكتاب على العينة فان هذا التعليل  
 بوصف محلف فيه اختلاف ظاهر لان التكفير باعما والمكافاة كيانه صحيحة حارة عندنا ورا  
 يكون هذا الاختلاف في الاصل كوما عطل بعض اصحاب السامعي في الاوطار بالاكل والسر  
 ان اوطار بالمطعم ولا يوجب المكافاة لو كان يومه بضر المداخ وحده ورد الامام بهانه  
 واما النوع الرابع فهو تعليل السامعي رحمه الله في المكافاة لانه لا يوجب سبها في النساء مع الرجال  
 انه ليس كالزنا في الاح لا يعقوب على احده انه ليس بهما بعقوبة في المشقة انه لا يوجبها الطلاق  
 لانه ليس بهما مكافاة وفي اسلام المروي بالمروي انه كوراه لم يجمع الدليلين الطعم والتمنية هذا  
 فاسد لانه اسد لا لعدم وصف والعدم لا يصلح ان يكون موجبا حكما وقد ساء ان لعدم  
 العاكس دليل لا يكون تقاؤه ناسا بدليل يستدل به لاسان حكم احرافان مثل هذا  
 التعليل كبري كنتم قال محمد رحمه الله ملك المكافاة الصبر بالانفاق لانه ليس بال والروايد  
 الصبر بالعصاة لانه لم يعصم الولد وقال ابو جعفر رحمه الله العقار الصبر بالعصاة

اشترى اياه بنية الكفارة  
 جاز

العدم لا يصح

انما كان سببا  
 وانما كان سببا

انه لم يعلم ولم يحوله وقال بما لا يحسن لانه لم يؤنف على المسلمون وقال ما والخصاء  
 لا حكم للمكافاة لانه ليس بمطعم وقال الحد لا يوجب صدم الفطر عن النافله لانه ليس علم ذلك  
 بهذا الاسد لا لعدم وصف وحكم فلما اولاهد اعدا ما عر مدكور على وجه المكافاة بل على  
 وجه الاسد لا لانه ما كان بسببه واحدا معناه بالاجماع كوا القصة فان صمان العصب سبه واحد  
 عن وهو العصب فالاسد لا لانه ساء العصب على ساء الصان يكون اسد لا بالاجماع  
 وكذلك حور صمان المال يستبدع المال له بالنصر واحد عن وهو انفاق المال فبعضهم  
 الاسد لا لانه ساء المال في المحل على ساء هذا النوع من الصان وكذلك الدكان دليل الحكم  
 في معلوما في المخرج بالاجماع فانه ولدت الغنية لا عذر وطوبى لا غتنام العجاف علم بالمثل  
 والركان فالاسد لا لانه ليس بالحسن يكون اسد لا اصحى وقد ساء انه ابلا العذر في بعض المواضع  
 لا الاحتمال في علم الخصم واما تعليل المكافاة لانه ليس بال ولا يستسبها العاصع الرجال  
 يكون تعليله لعدم الوصف وعدم الوصف لعدم الحكم لحوار ان يكون الحكم ناسا باعسار وصاخر  
 انه وان لم يكن ما لا يهوى حصر ما يستمع مع الشبهات في الاصل المستحق عليه الحدود والعصا  
 وبهذا الوصف لا يصح المكافاة بمره الحدود والعصا حتى يستمع مع الشبهات خلاف الحدود  
 والعصا حتى يعرف ان عدم هذا الوصف لا لعدم وصف اخر يصلح للتعليل لانه لا ساء سبها  
 السامع مع الرجال وكذلك ما عطل به من احوار هذا الفصل فهو يخرج عما هذا الحرف اذ انا ملت  
**فصل** ومن هذا النوع الاحتمال ان الاوصاف بحصون عند القاسم  
 فاذا قام الدلالة على سادس الاوصاف الاوصاف واحد بسببه صحة ذلك الوصف ويكون  
 حجه هذا طريق بعض اصحاب الطور وقد جوز الخصاوص رحمه الله صحة الوصف للعلم بهذا الطريق  
 قال الشيخ رحمه الله وقد كان بعض اصحاب عظم الحد في صحة هذا الكلام بعله ان الاوصاف  
 لما كان محصون وجمعها ليس بعله للحكم بل بعله وصف بها فاذا قام الدليل على سادس  
 الاوصاف سوى واحد منها بسببه صحة ذلك الوصف بدليل الاجماع كاصل الحكم فان العلماء اذا  
 اختلفوا حكم حاربه على اقول فاذا ثبت بالدليل سادس الاوصاف او اقول الواحد بسببه  
 ذلك القول وذلك نحو اخلا والعلم في جاريته من طريق جاري بولد فادعاء فاننا اذا اصدنا

يجوز الاستدلال بالنفي اذا كان  
 السبب واحدا

باعتدال وصف لا ينضم  
 وصفا اخر

اعضاء بعض اصحابنا  
 في ذلك ابتلاء له



قول من يقول الرجوع الى قول العاقل وقول من يقول بالفرع وقول من يقول بالموطن لا بد من التمسك  
واحد منهما سببه ثم قول من يقول بان سبب المسبب هما معا واذا قال السامع الاربع احد كذا قال  
لما وطلبت لثامه حتى يكون ذلك لئلا على اسفار المحرمه عن بعضها الرابعه محرمه فكان  
يقرب هدام الادله العقلية قال الشيخ الامام رحمه الله وعندى هذا علة الكور العوائيه وهو  
مع ذلك من نوع الاحتمال بلا دليل اما سائر العلة فمعه وهو ان ما يحمله هذا القائل لل  
صحة علة هو الدليل على صان لانه لا يمكن سلوك هذا الطريق الا بعد المساواه من  
الاوصاف في كل وصف منها صالح ان يكون عليه الحكم وبعد سواه المساواه فالدليل  
الذي يدل على فساد بعضها هو الدليل على فساد ما يلى منها لانه من علم المساواه من شئ  
الحكم يظهر احداهما حكم بالدليل فذلك الدليل يوجب صدور الحكم في الآخر من قول العاقل  
زنا وعمران في الوظيفه سواء يقول اعطى زيد ادفعها يكون ذلك مصصاغا انه يعطى عمران  
دفعها فعرفنا انه لا وجه للفرع عن هذا الفساد الاساس معاوت من هذا الوصف ومن سائر  
الاوصاف في كونه عليه الحكم وذلك معاوت لا سبب لاساس الباسر والملازمه في صطلح  
بماه شأنا وان كان فام الدليل على فساد سائر الاوصاف على وجه العمل بالدليل في  
افساد هذا الوصف الواحد في سبب ان ذلك الدليل لا يوجب فساد هذا الوصف الا وجه  
صحة ولا سبب على صحة هذا الوصف لئلا سوي لانه لم يقع الدليل على صان ولو حار  
اساس الوصف بوجه الحكم بهذا الطريق لاساس الحكم به وهذا الوصف بهذا الطريق  
وهو ان يقول حكم هذا الخاره كذا لانه لم يقع الدليل على فساد هذا الحكم وما قاله من الاسدال  
بالحكم فهو وهم لان فساد مذهب الخصم لا يستلزم مذهب المدعى بالحكم بوجه من الوجوه وكيف  
سبب ذلك المسطل رافع والمدعى بالحكم سبب وجه الدفع عن حجة الاساس ثم الدليل على  
ان تمام دليل الفساد سائر الاوصاف لا يستلزم الوصف الذي ادعاه المعلق في التزيمات  
ان من احكام المصراع ما هو غير معلول اصلا بل الحكم فيه ما سبب الصريح مقام الدليل على فساد  
سائر الاوصاف لا لعدم احتمال الدليل على فساد هذا الوصف حقيقة ولا احكام من هذا  
الوجه لحوار ان يكون هذا الصريح معلول اصلا به فاراد العقلية ثم احتمال الصحة

واذا ثبت ان كل واحد من  
الادله لا يوجب الحكم  
فانما يوجب الحكم  
معا

والفساد في هذا الوصف بالاجماع كان ما عاين جعلهم حجة اساس الحكم قبل تمام الدليل على  
فساد سائر الاوصاف فذلك بعد لان الاحتمال عنه فام **باب**  
وجوه الاعتراض على العلق قال رضي الله عنه العلق هو عان طرده وموثر  
والاعتراض على كل نوع من وجهين فاسد وصحيح فالاعتراض الفاسد على العلق الموثق  
اربعه المتناقضه وفساد الوصف ووجود الحكم مع عدم العلة والمعارضة من اصل والفرع  
والصحيحة اربعة المتناقضه العلة المطلقة والعكس الكاسر من المعارضة بعله اخرى  
فاما المتناقضه فانها لا ترد على العلق الموثق لانها لا تنافي بين الدليل المكمل والسنة او  
الاجماع وهذه الادله لا ساقص فان احكام المصراع عليها بدور ولا ساقص احكام المصراع  
وقد ساء انه لا يوجد العلة بدور الحكم على الوجه الذي ظهر ابرهه الحكم بل ابدان بعدم  
الحكم لتغير وصف نقصان اوربان وبه يتبدل العلة فيعدم العلة الموثق التي ابدت المعلق  
الحكم بها وابعاد الحكم عند اعدام العلة لا يكون دليل على فساد العلة وهو بطر الساهد  
فان مع استلزام سراط الادا ادا ابرك لعظمه السمان او لا (عليه فعال فما اعلم فانه لا يجوز  
العمل بها زنه وكان دليل على اعدام العلة الموحه للعمل بها زنه معنى وان هذا اما  
اداعل السمان لمرار المسح بالراس انه مع مشروع في الطمان فلا سبب تليته كالمسح بالخف  
لا بد من الاستسقاء بالاختار نقضا لان المسح هناك غير مشروع في الطمان اما المشروع اراله  
الحجاسه العيسه حتى لو صور خروج الحدث من غير ان يحسرى مما هو ظاهر لم يحسرى اصلا  
واراله الحجاسه غير المسح وهو لا يحصل بالمسح الا نادرا فعرفنا ان اعدام الحكم لا يعدم العلة  
واما فساد الوصف فهو اعتراض فاسد على العلة الموثق لانه دعوى لا يمكن تصحيحها فان  
ما سائر العلة اما سبب دليل يوجب العلم كاسا ومعلوم ابر لا يجوز دعوى فساد الوصف  
في الكمان والسنة والاجماع واما وجود الحكم مع عدم العلة فان الحكم كوزا يكون باسا  
بعلة اخرى لان بونه بعله لاساق كونه باسا بعله اخرى لا يري ان الحكم كوزا من سببها  
الساهد من كوزا من سببها ان اربعة حتى اذا رجع اسان قبل الصا من الصا واحا  
سيمان التامس وكذلك كوزا يكون لاصل معلولا بعلس بعد الحكم باحديها الى فروع

لا تناقض في احكام المصراع







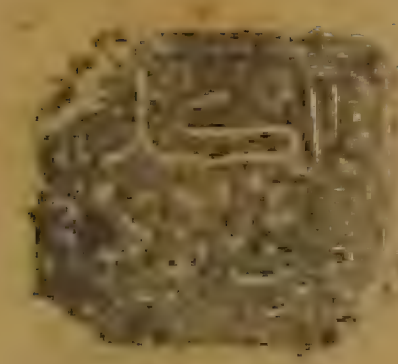
المساواة في الحجة من الخطه وفيما لا يدخل في العدد من المقطوعات التي هي فرع هذا  
 الحكم فلا بد من هذه المساواة لان الحكم لا يستلزم وجود ركن الذي مع انعدام شرطه واما المانع  
 في المعنى الذي يكون الوصف له موجه للحكم فهو المطالبه بان السائر لما سائر العلم  
 به نصير موجه للحكم سرعا وفي الحكم الباطنه التي يعبر عنها بالعدد والخاصه ان الدعوى  
 والانكار يعبر المعنى دون الصور وقد يكون المراد مدعى صورة وهو مكرر معنى الا ترى  
 ان الموضع اذا ادعى رد الوجود يكون مكررا للمصان معنى ولما كان القول قول مع التمس  
 واما جعل السري التمس في حاشا المكرر والبكر اذا قال بلغني النكاح فردد وقال الزوج  
 بل سكت والقول قولها بعد ما وفي الصورة مدعى الرد ولكنها تنكر بثبوت ملك النكاح  
 عليها في المعنى فكان مكررا لمدعى وقال التوحيد وان يوافق اذا اختلف المسانعا التي  
 عند هذا السلوك والقول قول المسري مع مسد وهو الصورة مدعى عاقل التمس  
 ولكن في المعنى مكررا للبراه التي يدعيها السامع فمرضا انه اما تعبر المعنى الدعوى  
 والانكار دون الصور اذا ثبت هذا فيقول هذه الوجوه من الممانعة يكون انكارا من  
 السائل فلا حاجة الى انكار ان كان بالحجة واسعاه بذلك يكون اسعاه لا بالعدد  
 وقوله ان الحكم في الاصل ما تعلو بهذا الوصف فقط بل به وبقرينه اخرى يكون انكارا  
 صحيحا من حيث المعنى وان كان دعوى من حيث الصور لان الحكم المتعلق بعله دار وصفين  
 لا يستلزم وجود احد الوصفين وذلك نحو ما تعلو في السامع في التمس المعهود على امر  
 في السكت لا يمانس بالله مقصود في الحكم بهذا الوصف الى التمس فاما بقول  
 الحكم في الاصل يثبت بهذا الوصف مع قرينه وهو توهم البرهنا فيكون هذا منع لما ادعاه  
 الخصم والخصم هو المحتاج الى انكار دعواه بالحجة فاما قول السائل ليس المعنى الاصل  
 ما قلت واما المعنى فيه كذا هو انكار صورة ولكنه من حيث المعنى دعوى وهو دعوى  
 غير مفيد في موضع التمس لانه لا يمكن ان يقول في موضع التمس ان الحكم ان يكون موضع  
 التمس لتبريد ذلك المعنى سوى ان هذا المعنى بعد وفي موضع التمس وعدم العلة  
 لا يوجد عدم الحكم وان كان هذا الاصل للترجيح به موجه على ما سببه **فصل**

العبرة للمعنى في المدعى  
 والانكار

في قوله لا يمانس بالله مقصود في الحكم بهذا الوصف الى التمس فاما بقول

السابق

القلب والعكس قال رضي الله عنه ليسوا بالعلل جعل اعلل الشئ اسعاه واسعاه اعلله  
 من قول العاقل في الاناء اذا انكسره او هو جعل بطل الشئ طهر او الظاهر بطلان قول  
 العاقل فقلت الجواب اذا جعل باطنه طاهرا وظاهره باطنا وقلت لا مراد افعله طاهرا  
 لظن وقد اعلله على هذين الوجهين وهو نوعان احدهما جعل المعلول علة والعلة معلولا  
 وهذا مطلق للعلة لان العلة هي الموجه سرعا والمعلول هو الحكم الواحد به فيكون فرععا  
 وثيقا للعلة واذا جعل السبع اصلا والاصل بها كان ذلك دليل بطلان العلة وسماه بها  
 فيما قال السامع في الذي انه حكم عليه الرجم لانه من جنس مجلد بكرة ما به مخرج ثيبه كالمسلم  
 فعمله فصول في الاصل ما يحل له لانه من جنس ثيبه فكونه في قلبها مستظلا للعلة بخلاف  
 ان ما جعل فرععا اصلا وما جعل اصلا صار فرععا وكذلك قوله العواء ركن مكرر فرععا  
 في الاولين فكل فرععا في الاخر من كل نوع وهذا النوع من العلة اما سائر العلة حكم الحكم  
 فاما اذا كان العقليل توصف لمدعى علم هذا العقليل الوصف لا يكون حكما سرعا بل حكما اخر  
 وطريقا لخصم هذا العقليل لا يذكر هذا على سبيل العقليل بل على سبيل الاسد لان ما جدد  
 الحكم على الاخر فان الاسد لا يحكم على حكم طريق السلف في الحوادث واما ذلك عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة وهم ولكن شرط هذا الاسد لان يساها بطهران  
 مساويا بل قد لا يحد منها على صاحبها هذا حال حال ودال على هذا حال  
 من قوله التوام فانه يستحرمه الاصل احدها ان كان ثبوتها للاخر وثبت الروح انهما  
 كان مبنوه للاخر وذلك نحو ما يقول علما وبارئهم الله ان الصوم عسان يلزم بالمدرك فليزم  
 بالسروء كالحج ولا يستقيم فليزم علما لان الحج اما يلزم بالمدرك لانه يلزم بالسروء لانا  
 لست باحد الحكمين على الاخر بعد سور المساواة بينهما من حيث المقصود بكل واحد منهما  
 يحصل عيان رانده في محض حوائله تعالى على وجه يكون المعنى فيها لا رما والمراجع عنها  
 بعد الاداء حرام وانطأ لما بعد الصبي جنابه بعد شور المساواة بينهما جعل هذا لست  
 على اداك ان ودال على هذا بان وكذلك قولنا السب الصغر من يكون موليا عليه في عالم  
 نصرفا يكون موليا عليه في نفسه نصرفا كالبكر وفي المكر ما لغد من يكون موليا عليه





٢ ماله نصر فالأول مولنا عليه نفسه نصر فالأول يكون اسدا لا يصح ما واحد الحكم  
 على الاحراد المساواه قد ثبت من المصروف من حركه سور الوان في كل واحد منها باعتبار  
 حاده المولى عليه وعلى عن المصروف نفسه فلا يستقيم عليهم اذا ذكرنا هذا على وجه  
 الاسد لا ان حوار الاسد لا يكل واحد منها على الآخر بل على في المشابه والمساواه  
 وهو المقصود بالاسد لا خلاف ما علقه السافعي فانه لا مساواه من الجلد والرج  
 امام من الجوار والرج عقوقه علقه ناي على العقب والجلد لا وطرحه الرظ الرحه  
 سدد عن من المراط ما لا سدد على الجلد لا يتوبه وكذلك مساواه من ركن القراء  
 ومن الركوع فالركوع فعل هو اصل في القراءه ذكره هوراند عن العاشر على الادكار القادر  
 على الافعال يورى الصلاه والعاشر على الافعال القادر على الادكار لا يورى ما لا يورى القراء  
 بالافعال عدينا وعند خوف فور الركوع ما لا يعاق ولا يسطر كرك الركوع وكذلك مساواه  
 من السفع الماني والسفع الاول في القراءه فانه يسطر في السفع الثاني سطر ما كان مسرورا  
 في السفع الاول وهو قوله السور والوصف المسرع فيه في السفع الاول هو الجهر  
 بالقراءه ومع انعدام المساواه لا يمكن الاسد لا واحد ما على الآخر والكل سطر  
 العقل على وجه المقاسه والنوع الثاني في الطب هو جعل الظاهر باطنا في جعل  
 الوصف الذي علقه الخصم ساهدا على صاحبه في امار الحكم بعد ان كان ساهدا له وهذه  
 معارضه فيها من قصه ان المطلق هو الحكم والوصف الذي ساهدا ساهدا من وجه وسفر وجه  
 اخر يكون ساهدا في نفسه بمنزله الساهد الذي ساهدا احد الخصم على الآخر في حاديه في الحكم  
 عليه عن تلك الحاديه فانه ساهدا في حاديه كحلا والمعارضه بعله اخرى فانه لا يكون فيها  
 معنى الساهد بل للاسماه سدد العمل الى ان يرس الرجحان لاحدهما على الآخر فاما ما شهد  
 لكل على جعله وخصه على حاديه واحد في وجه واحد فانه يخفى فيه المعارضه مع السافعي  
 وما ان ذلك فيما علقه السافعي في صور رمضان مطلقا منه انه صوم فرض فلا ينادى لا سفير  
 اليه كصوم القضا فاما نقل عليه علته فيقول انه صوم فرض بعد ما علقه في الاسترط  
 لادانه يعنى منه اخرى كصوم القضا وعلقه سنة العمار في الحج بالراس فانه ركن

الركون  
 الادكار كركن

معارضه فيها من

في حاديه في الحكم

كركن  
 من النسل  
 من النسل

٣ الوصوفتين سلسله كفضل الوجه واليد فاما نقل عليه فيقول ركن الوصوفتين  
 الكمال بالربان على المفروض في كل الفرصه ان سلسله كالمعقول او فاقده الفرصه هنا  
 كفضل في المربع وبما لا سفير حصل الاكل بالربان على الفرصه في كل الفرصه كان المعقول  
 بالفضل فلهذا حصل الاكل بالربان على الفرصه وهو الاستسقاء في كل المفروض  
 فان سلسله هذا القدينا ما سادى برمان وصف وهذا الربان سلسله الوصف ونصرها اخر  
 فيكون هذا معارضه لا قلنا نعم هذا ربان وصف ولكنها سلسله الحكم على وجه القبوله لا  
 على وجه التقدير فاما نفس هذا الربان ان صوم رمضان ما يعنى سرور على الربان وغيره ليس  
 مسرور كان فانه من القضا بعد العقب المسرور فيه والاستسقاء في الحج بالراس لما لم  
 يكون كركنا فانه من المعقول بعد حصول السفير ما اذا حصل الاكل في المعقول  
 بالربان بعد الاستسقاء فيكون من الدليل الوصف بهذا العقب لا تغيرا وتفسير  
 العقب لعمد وهو رد التي على سنه وراه ما خوذ من عكس المرأة فان يورها يور نور البصر  
 الناطق بها وراه على سنه حتى يرى وجهه كانت المرأة وجهها وعكس بصره وكذلك  
 عكس الماء نور العقب فانه يورها حتى يبع عاجدا معاملة الماء كان الماشح ثم  
 العكس القله على وجهه اقد هار الحكم على سنه ما يكون قلنا القله حتى يبع حاديه  
 كان ساهدا بصله حوقولنا في التزويج صوم القله ما لم يرم باليد بصره بالسريع كالحج  
 وعكس ان ما لا يرم باليد لا يرم باليد بالسريع كالوصف فيكون العكس على هذا المعنى ضد  
 الطرد وهذا لا يكون فادحا في القله اصلا بل يصح مرجح هذا النوع من العلم على القله التي تطرد  
 والاستسقاء على ما بينه في بانه والنوع الآخر ما يكون على وجه الحكم لا على سنه حكمه الاصل  
 بل على محاله حكمه الاصل وذلك كما علقه السافعي ان الصور عكس انضوى فاسدها  
 ولا البصر لرمه بالسريع فيها كالوصف وعكس الحج بهذا العقل في طير العقل الاول  
 لنا وكذا قلنا بان ما يرم باليد من العكس يرم بالسريع كالحج فهو موقوف على ان  
 يسوي حكم السريع فيه العقل وحكم السريع في كل طرأه عليه كالحج فيكون هذا العكس  
 نوع كسر للعقل حتى يعل الخصم به من امار حكم هو محال الحكم الاول والله ليس يعنى فان الحكم الذي

في حاديه في الحكم  
 في حاديه في الحكم

المستوع فيه قلنا  
 اذا اطلق ان  
 لا يلزمه القضا فكله كركن



وهذا الاستدلال لا ينافي ما ذكرناه من كون  
 في المسألة أو السور

فعلقه به بحمل غير مفسر وما علمنا به من الخلف مفسر والمفسر أولى من المحمل فهو يغلبه حكم التتبع  
 والحكم المقصود من آخره كلفه الفرع والاصل على أصل المصادر فإن الأصل يسويان حركة  
 المضارعين فيهما وفي الفرع عند تسويان حتى يسقط القضاء فيهما وإنما يستقيم هذا  
 العقل لا إذا كان المقصود عند التسوية وإلا به في هذا العكس من على حكم آخر سوى ما ذكرناه  
 في العقل فلا يكون بطا لا بطر ولا بطر ولا يكون العكس فوالله ما فيه من الاطال والمناقض  
 فإذ عرفت ذلك لم يكن معناه وإلا به على حكم محمل لا يصل بالمسارح في الإكلام هو اسداء  
 وليس لما يلدل على مظهر أن العكس هو الصواب **فصل** في المعارضة  
 وبقينا نسير المعارضة فما مضى وهذا الفصل لسانها ومصدر الفاسد من الصحيح  
 منها فقول المعارضة نوعان نوع في علمه الأصل ونوع في حكم الفرع فالفرع على خمسة أوجه  
 معارضة بالمتصص على خلاف حكم العلة في ذلك المحل نفسه ومعارضة بعينه هو مفسر  
 لدليل الحكم على وجه التبرير له ومعارضة بعينه في إحلال موضع الخلاف ومعارضة في  
 نفي ما يثبتها العقل وإسبات ما ينفق العقل ولكنه يصل موضع العقل ومعارضة بإسبات  
 حكم في المحل الذي يثبت العقل الحكم فيه بعلمته والذي علق الأصل أنواع عليه معارضة  
 ذكر علمه في الأصل لا يقدري الفرع ومعارضة بذكر علمه بعد ذلك الفرع الحكم ومتمفق  
 علمه ومعارضة بعلمه بعد ذلك الفرع الحكم فيه بخلافه وإسبات الوجه الأول من  
 الأوجه الخمسة في تكرار المسح بالمراس فإن الحكم يقول كونه الفرع فينبغي تليته كالمقول  
 وخر معارضة بقولنا صحح الظاهر فلا ينبغي تليته كالمحرف قد معارضة بحجة  
 لما فيها من المتصص على خلاف حكم علقته في ذلك المحل نفسه وإسبات الوجه الثاني هذا النوع  
 الصافي بالقول كونه الوضو بعد صفة الأكال بالربان على القدر المنصوص على محل الفرع  
 لا ينبغي تليته كالمقول أن هذا معارضة بعينه هو مفسر للحكم مع تبرير وهذا وجهان  
 صححان في المعارضة المحجوبة إلى التبريح وإسبات الوجه الثالث فما علقته في غير الأثر والجد  
 هل يساهم وإلا به الروح على الصغرة فقولها صغرة فبعب عليها وإلا به الروح كالتق  
 لها بات وهو معارضة بغيرها من قولها هذه صغرة فلا ينبغي تليتها وإلا به الروح كالتق لها بات

في المسألة أو السور

في المسألة أو السور

في المسألة أو السور

في المسألة أو السور

فكون هذه معارضة بعينه وإحلال موضع النزاع أو موضع النزاع سور وإلا به الروح  
 على التبع لا بعد القول المرفوع لها وهو معارضة على معنى الأول لا يخص نفسه ولكنه يقول  
 أن موضع النزاع إمارات الولاء للمعارض سوى الأثر على الصغرة وأقربهم الأخ محرف  
 المعارضين وإلا به الأخ عنهما وإلا به من وراء الأخ منيته عنهما الأخ ثم هذا الوجه يظهر  
 معنى الصحة في هذه المعارضة وأقول لم يكن قويا وبیان الوجه الرابع فيما ذكرناه النوع الثاني من  
 العقل في ذلك فما علقته في مسلة الكافر يسرى عند مسلم أنه ما علق الكافر بغيره فبذلك شره  
 كالعقد الكافر فيقولون وحسب أن يسوي حكم مراه ابتدأ وحسب استدعاء الملك كالعقد الكافر  
 فيقول في هذه المعارضة إمارات عالم تنفع العقل بالعقل وهو التسوية من أصل السراوس  
 استدعاء الملك فلا يكون مصله موضع النزاع إلا العقد الثاني بإسبات التسوية من الاستدعاء  
 واستدعاء السر والسر لما يلد هذا البناء ولم يكن هذه المعارضة صحيحة بطر ولا بطر وإن كان يظهر  
 فيها معنى الصحة عند إمارات التسوية فيهما وإسبات الوجه الخامس فما علقه بالوجه نفسه رحمه الله  
 في المراء إذا اتفق البهارة وجهان فاعتد فتروا في روح آخر ولد من أولادهم حال الروح  
 الأول حيا فان سب الأول لا يسب الأول لأنه صادر عن صحيح عليها وسور التمسك عسار  
 القرائن وهما معارضان إمارات الباني صاحب مآثر حاضر ومع صفة القياس التمسك صاحب  
 القرائن الخاص كالأورج أمره بغيره يورود حل بما يهد معارضة إمارات حكم في محل الدرك  
 ومع العقل لا القاسد عن الصحيح والظاهر في التمسك قد صار مستحسنا سوى لمخص  
 هل هو كوران يسب لعمه بأعسار فمراسته فإن الأول يفرأه السابو بصرفه مستحسنا لاها  
 ما في فمراسته فيقع الكلام بعد هذا في التبريح أن أصل القرائن الباني بأعسار كونه حاصرا وكونه  
 صاحب الماء هل يبرج على القرائن الصحيح الذي للقاسم هو صحيح به حكم الاستحسان والباب  
 عرأه أم لا وأوجهه يقول هذا لا يكون صالحا للتبريح لأن السابو مستحسنا لاها هو مستحسنا أو  
 فوجهه والقاسم من القرائن مع هذه القرائن يكون مستحسنا فلا ينبغي تليتها حكم الاستحسان  
 الباب الصحيح وقد صار مستحسنا لئلا يكون إمارات كبر ووجه ما والكلام مع  
 فهو ليس من هذا الخلق في معارضة إمارات معارضة في محل الحكم فاما وجه المعارضة

والأمام روح يا قول الدام  
 في قول الأولاد في التمسك  
 في قول الأولاد في التمسك



حكم التعليل العقديّة

الراغب اصفهاني

ادبع الراس

فصل

علم  
المناظرة لا ترد  
العلل مؤنزة



خروج الحديث من غير ان يكون من مظاهر البدن الخ المسح والدليل على ان الاستطانه  
 بالما بعد ان له عن الحاشية بالحرفه فصل معلوم ان العضو المسح لا يكون الغسل بعد  
 المسح اوصل وكذلك لا قلنا في الخارج من غير السلسل ان حد لا يخرج كمن ورد عليه ما اذا لم  
 تسلم عن راس الجرح ووقع هذا المقصود في الوصف ظاهر وهو في الخارج مما لم يسلم ظاهر  
 لتفسير الجلد عنه وليس خارج اما الخارج ما عدا ذلك مكانه وكل موضع من الجلد يلة وكل  
 عرق دم فاما في تفسير الجلد عن موضع ظهر ما حته فلا يكون خارجا كما يكون في اليد اذا رفع  
 البنيان الذي كان هو مسسرا به يكون طاهرا ولا يكون خارجا واما سمي خارجا من اليد اذا  
 فارو مكانه ولما لا يكون طاهرا في ذلك الموضع اذ لم يصح خارجا من مكانه لا يعطى له حكم الحاشية  
 وسائر الوجه الثاني في هذا الفصل الصافي ان يصرح لما سمي ان طهارة حكمه عن معقوله المعنى  
 وهي منه على المحقق الذي ان لا يصرح للمسح واما في هذه الطهارة بعد محو المحل فمعه وانه سادس  
 في فصل المحل للمحس فلا يرد عليه الاسماء لان المطلوب هناك ازالة عن الحاشية ولما لا يصرح  
 باسمه في الجرح في فصل المحل في بعض ما عدا الاسماء في الفصل في طهارة المحل بان ازالة  
 الحاشية عنه بسبب الاسماء الفصل في الاعضاء المعقولة دور المسح وكذلك قلنا في الخارج  
 الجرح كان حجة بالناس بها وهو جرح المظهر في ذلك الموضع فان الاجماع غسل ذلك الموضع  
 للمظهر واحد وهو جرح المظهر في البدن باعتبار ما يكون منه الاحتمال فيخرج في دفع ما اذا  
 لم يسلم الحاشية انه لم يكن هناك طهارة في ذلك الموضع بالغسل فعر ما انه انعدم الحكم لعدم العلم  
 وهو للورج في حاله فله يكون نقضا وسفر هذا في بيان رجم العلة التي يعكس على العلة  
 التي لا يعكس في حاله فله في البدن في الصوم يوم الجرح انه يوم صبح اصام المندر  
 بالصوم انه كسائر الايام فيورد عليه يوم الحوض نقضا ووجه الدفع بالحكم الذي هو المقصود  
 بالاعتلال وهو صبح اصام النذرا الصوم انه وذلك اليوم صبح اصامه البدن بالصوم انه فانها لو قال  
 انه على ان الصوم عدا صبح نذرهما وان خاصص العدة واما في نذرهما لا اضافة الى الحوض الى  
 الصوم وكذلك يعلل في السكوت كما في فعل عهد الكفاية كعمل الفصح ولا يخرج الرقة من حوار السكوت فيها  
 كالمسح والا فان فيورد عليه نقضا ما اذا ان بعض من الكلام وطول الدفع بالحكم وهو ان هذا العقد

خارج ما يبارق مكانه

فانه في ذلك الموضع اذا كان في ذلك الموضع

لا يخرجه

هذا هو الوجه في الاستطانه

الخارج الرقة من ان يكون محلا للسكوت بها وهذا العقد الخج الرقة من ذلك لكن معنى المعاودة  
 هو الذي منع صم السكوت بذلك الجرح ونقص اهل المطر بغيره ونقص هذا النوع من الدفع ان العقل  
 للجرح فلا يرد عليه الا افراد نقضا وقمته ما ذكرنا وما ان الوجه الرابع من الدفع مما عطلناه بالخارج  
 من غير السلسل فانه خارج كمن يكون خارجا كالجرح من السلسل فيورد عليه اسمها صبح بها  
 الوصف نقضا والدفع منه وجهان احدهما ان الحد من عدمه ولكن سائر حمله ان ما بعد خروج  
 الوقت ولما لم يلم بها الطهارة بعد خروج الوقت وان لم يكن خروج الوقت وحدهما والحكم بان يصل  
 بالسبب في ان سائر عنه هذا الدفع من حمله الوجه الثالث يبين انه حدث بالجرح والثاني ان  
 المقصود بهذا الاعتلال التسوية من الفرج والاصل وقد سوتنا فان الخارج المعاد من السبيل  
 اذا كان اما يكون جرحا موجبا للطهارة بعد خروج الوقت ان الوقت فله ذلك الذي هو عمر المقاد  
 والذي هو خارج من غير سبيل كذلك عطلناه ان السنة في التائيل اخفا نقولنا انه ذكر لا يدخل عليه  
 الادان في السكوت التي كثر الامام بها لان العرض التسوية من البامع من سائر الاحكام  
 في ان الاصل هو الاخفا وذلك باسبلا ان جهرا الامام بالسكوت في انما ذكر بل اعلام من طهارة  
 بالاسماء من كل طاهر في الجرح بالادان والاقامة كذلك اصا ولما لا يصرح بالسكوت ولا  
 كثر السكوت بالسكوت ولا بالادان والاقامة قد دفع المقصود بان العرض المطلوب بالاعتلال وهو  
 التسوية من هذا الذكر من سائر اذكار الصلاة ونقص اهل المطر بغيره ونقص هذا معقولا معقودا  
 بهذا الاعتلال التسوية من الفرج والاصل وقد سوتنا فيهما في موضع المقصود سوتنا في موضع الاعتلال  
 مسسره وجه التوضيح بطريق سد مع الساقض باب **الرجح**

قال رضي الله عنه الكلام في هذا الباب فيقول احدثنا معنى الرجح لغة وشريعة والثاني في  
 سائر ما يقع به الرجح والثالث في ما انما يخلص من يعارض به الرجح والرابع في ما يها هو فاسد  
 من وجوه الرجح فاما الاول فيقول **تفسير الرجح لغة** اظهار فصل في احد حاشي المعادله  
 وصفا لا اصلا فكون عمار عن قائله مجموعها المعارض به طهر من احد الحاشي بان عاوجه  
 لا تقوم تلك الزمان نفسها فمما حصل به المعارضه او بسببه الما يله من السنن ومنه الرجحان  
 في الوزن فانه عمار عن ريان بعد سوتنا المعادلة بين كفتي الميزان وتلك الزمان عاوجه الصوم بها

حكم بارة بغيره

الاصل في الادان اخفا

لا يجوز ان يجره المعقود في التائيل

بني

هذا هو الوجه في الاستطانه











الفت الحرة الدنيا  
والعذار الا حص

الام والكايه

١٦

سر عا حعلما السب سر كوا العاصي بعد عرض  
 رجع الى الاصول واراد يبرهن للعالم بسب  
 ما ر هذا المعنى محال انه عام كان فوار الاسال  
 لان العالم ليس له ان يكون  
 فيله الا بالذات  
 الى العالم فالله  
 ذو الاله واحد  
 الكلام على كلامه  
 لان الوجود هو اطلاقا  
 والبارز هو كماله  
 وانهم فابنهما



المالكية عبارة عن العقد  
والتمكن من المصروف

افزادہ ذکر علی الصا  
ع الفخامہ دارالروان  
علی الصا

واحدة من غلافات  
عندة الخور على الصارم



والعصور رد المسع على المتابع لساد السبع وصفه الفرصه ليس بقوى يات اسير اطره  
 البعير بعد ما صار معن في الصوم والى غير الصوم وكذلك ما علقه علما وناجهم الله في  
 ان المتابع لا يصح بالانفاق لان حمار المتابع بعد ما يملك بالصوم باعتبار ما هو المتصور  
 وهو الجبر ان من العبر المتعده معاوية الماله من الوجه الذي ذكرنا فلا يجوز ان يوجب  
 على المتلف ثوب ما انفق فيه الماله كما لا يوجب له ثوب ما يملكه الذي قال للمتابع في المتابع  
 نصير العبد الحار والفاقد بالدرهم نصير بالانفاق كما لا عتاقه باسمه كقول الحاجه  
 الى الجوز عن اهدار حوا المتلف علم فانه طرح كقول الحاجه الى ملك المتعده بالقبول بالعدم هو  
 بوجه ان علمه اقرى بشار الحكم المهوريه علمه من جهه واحد انه ادا لم يكن يدر من الاضرار  
 ما حدثها لمراعاه حار المتلوم والحار الخزان بالطعام فما هو وصفه محض واذا قلنا لا احب  
 الصار كما في اهدار حوا المتلف علمه اصل الماله ولا سئل ان الوصف دور الاصل في قوله  
 هو ما لم يلزم فيما اعترى به لان الحار الرمان معن الحور والخور نسبة (للذلل السرج) بعبر  
 واسطه من العار كالحال من الاحوال واذا لم يوجب الصان فاما الا نوجب العجز باعرا كالحال المتلف  
 موضع بدل اسير اطر الماله فيه بالصرح به فاروق صما العبد فانه عر من على الماله باصل  
 الوصف كقولك يكون مساعا على ذلك المسعى به الرج والاصابع من الاقدام عند كقول العجز  
 اصل مسرع لنا والناي اربع احوال الرمان اهدار حوا المتلف هذه الرمان في الدسا  
 والاخرى واذا قلنا لا احب الصان لا يهدر حوا المتلف علمه اصله بل ما حار الى الاخر وضرب  
 المتحرر ووضو الاهدار وان دخل على هذا النفاق ما لا سئل له من حبه لان الواحد هو  
 مثل المتلف الماله سرعا الا انه اذا آل الامر الى الاستسقاء وذلك متى على الوصف  
 فلما سئل بعد الوصف وسقط اعسار ادى معاوية القيم انه لا استطاع العجز عن ذلك  
 ولكن لا يجمع هذا معن نسبة الحور الى الشرح فالواحد سرعا هو المتل اعز وما اعتبر  
 من جرح المتلوم هو وصف جدا لان الظاهر لا يظلم ولكن يصف منه مع تمام حقه في ملكه  
 فلو لم يوجب الصان سقوط حوا المتلوم لا سئل صاف النفاق وعدا احوال الصان سقوط حوا  
 الظالم الوصف معن مضاف السا وهو انما لمفه ادا ذلك طريق الحكم علمه ومراعاه

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه في هذا الموضع من قوله لا يهدر حوا المتلف علمه

ان كان اهدار حوا الظالم في حوا الظالم

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه في هذا الموضع من قوله لا يهدر حوا المتلف علمه

الوصف في الوجوه لمراعاه الاصل لا يرى اربع النصوص الذي سمي على المساواه المتفاوت الوصف  
 في الصلحه مع الشك في دفع حوا المتلوم ولا سطر الى ربح حار المتلوم ولا الى ربح  
 حار الاصل على الوصف معن ما ان هو السار مما قلنا وعما هذا قلنا ان ملك الحاجه الصم  
 بالانفاق في السمان عا الطدا وحل الدول وملك المتلوم لا يصح بالانفاق في السمان  
 على العصور قد ساقا سوار حور الدية عدا بالانفاق المتلوم والاطراف على وجه الملك الحار  
 المتلوم في حكم ما بالصرح خلاف العاس وهو لصا المحل على الاهدار لا للماله على وجه الجبر ان  
 ان العصور باطرافها صونه على اسدال وعلى الاهدار واما الوجه الثالث وهو الرجح  
 بكمه الاصول فلا يرى الاصول المعنى الذي صار الوصف به محه غير ان الاشتغال في المعنى  
 الذي صار الحكم به حجه وهذا بطرا انا ملكت مما ذكرنا من المسائل وقاس نوع من هذه الانواع  
 الماله ادا قرر به في سله الاوتيس به امكان بغير النوع الاخر فيه ايضا واما الوجه  
 الرابع وهو الرجح بعدم الحكم عند عدم العلم فهو اضعف وجوه الرجح لما سأل العدم  
 الاوجه شيئا وان العدم الملو سلقا بعله ولما انعدم الحكم عند انعدام العلم لعل ان يكون  
 دللا عا وكان الصال الحكيم بالعلم من هذا الوجه لصلح للرجح بناء على المسح بالسر ايضا فان  
 التعليل بانه ركن الملو في الحق كالتعليل بانه ركن سوار المتلوم لا سئل ما انعدم بالعدم الركن  
 كما في المصصه والاستسقاء وحكم سقوط التكرار بعدم ما انعدم وصلح في انعدام  
 الحور الخالص فانه يفرق صفه التكرار انه ليس به وكذلك كل ما يغفل بطريق صفه التكرار  
 يكون مسوبا وما لا يغفل بطريق لا يفرق صفه التكرار وهو لها مع سعي ذلك ولذا قلنا  
 في الاج ان ملك احته ان سبها وانه محرمه للحاج وسعدم طر العقول الملك عند انعدام هذا  
 المعنى في بني الاعام وهو ادا كان محصار حور احدها ان صور ركن ماله في صاحبه فلا يغفل  
 احدها عا صاحبه ادا ملكت لا ينعدم هذا الحكم عند انعدام هذا المعنى فان السمل الحور ان  
 يضع ركن ماله في الكافر وذلك لا يدل على انه لا يغفل احدها عا صاحبه ادا ملكت وكذلك لسان  
 مع الطعام بالطعام انه لا سطر طر صفه التكرار به عن عدم هذا الحكم عند انعدام  
 هذا الوصف فانه في بار الصوف سطر العصور الخامس لان الاصل فيه العصور وهي لا سئل

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه في هذا الموضع من قوله لا يهدر حوا المتلف علمه



في العقود فكان ما يدور في السلم بسقوط العصور واداء المال لا المسلم في ذمته واداء المال في  
 الغالب بعد فلو كان ما يدور في ذمته بعد الحكم بعد اتمام العلة وهو غلط فيقول  
 ما لا يوافق بل كل واحد منهما خمسة كرم الفاصل بينهما فبسقوط الفاصل مع احدهما  
 بالاحكام لذهاب العصور الحكم لا يعدم عند اتمام هذه المعنى في السلم فانه بسقوط العصور  
 في المال في المجلس فان جمع العقد بدليل الحزم الفاصل اذا جاز بل كل واحد منهما خمسة  
 هذا ما في الفصل الرابع **فصل** واما المخلص من العارضة في دليل الترجيح  
 فطريقه ان يقول ان كل محدث موجود بصورة ومقام الذي هو حقيقته لم يغير احوال  
 تحدر عنه فاذا قام دليل الترجيح بمعنى ان احد المعاصرين عارضه دليل الترجيح لمعنى  
 جاز الاخر على مخالفة الاول فانه يرجح المعنى الذي هو في الدائر على المعنى الذي هو في الحال والوجدان  
 احدهما ان الدار سوية في حال معدوما ومع الترجيح لمعنى في السبق ما حدث من معنى  
 حال الاخر بعد ذلك لم يزل ما لو انصل الحكم باحدهما فتايد به ثم لم ينجح ما حدث من اجتهاد احر  
 بعد ذلك اذا انصل الحكم لهما المستورين بالسواء والحق لو طرأ تغير بعد ذلك لهما  
 عدلين اخر والثاني ان الاحوال التي تحدث على الدائر تقوم به فكان الدائر بمنزلة الاصل وما تقوم  
 به من الحال بمنزلة النفع والاصل لا يتغير بالنفع على اى وجه كان وما هذا ما استوعبنا علم ان  
 ان ابرار لا يراهم تكون معدوما في العصور على العلم لا الترجيح ومعنى ان الدائر هو الاخر  
 انه من معدوم على العموم وفي العلم الترجيح وهو بيان الترجيح باعتبار الحال وكذا في العلم العام  
 الحالة ان ام اذا اجمعتا على الدائر اعتبارا في الترجيح في حينها معنى ان الدائر القريب وهو  
 الادلة بالاب في اخرى معنى جازما وهو اتصالها من الجانبين بام الميت ولو كانا احسن  
 احدهما لا يراهم والاخر لا يراهم فانه يقدم بالعصور الذي لا يراهم استويا في دار القرام  
 مصارا في الترجيح باعتبار الحال وهو بيان الاتصال باحدهما ولو كان ابرار مع  
 ان ابرار لا يراهم فابرار لا يراهم في العصور باعتبار الحال لما استويا في دار القرام  
 وهو الاخر وروا حفي على الساق في هذا الحد في بعض المسائل فهو معدوم لكونه خفيا  
 ومن صار من الدليل هو ما جاور مشكورا وبيانه في مسائل الغيب فان علمنا انهم الله

من وضع النهاية في  
 حجة البرهان في التنبؤ

وهو وصلة الحكم في النشوء عليه

في موضع النهاية في  
 حجة البرهان في التنبؤ

اشقوا الترجيح باعتبار الصاع والخياطة والطبخ والشئ وقالوا فمصرعها واداءها  
 في بناءه ينقطع في المعصور من الساجه لان الصنعة التي احدها الغيب فيها قائم في كل وجه  
 عوصاف الى هذا العصور غير الساجه قائم من وجه متملك من وجه لا صار مصافا الى الخارج  
 بعد الغيب وهو البناء فمصرعها هو قائم من كل وجه باعتبار معنى الدار واسطفا  
 اعتبار معنى في الحال في الجانب الاخر وهو انه اصل في الساجه اذا بنى عليها استويا  
 في ان كل واحد منهما قائم من كل وجه رجحا باعتبار الحال جو صا في السلم على صا في البناء  
 ان قوام البناء في الحال الساجه وقوام السابقة لساكننا وكذلك التور اذا قطع وحاطة واللم  
 اذا طمحه او شواه لان الوصف الحادث في الغيب قائم من كل وجه وما هو المعصور منه  
 قائم من وجه متملك من وجه باعتبار العمل المصاف الى الفاصلة من كل وجه ما هو قائم من كل وجه  
 وكذا في تلك الصوم ومصارى ينادى بالسنة الموحدة في الزمان ان اتصال جميع الهمار  
 ذكر واحد وشرط لونه صوماء شرعا لئلا يحصل بها الاختلاف فان ترجح جانب الوجود  
 ما مزار السنة بالتردد في ذلك فلهذا حصل امتثال الامر بالساق في قول يوحدة القادرات  
 بالاحاطة فاذا اتممت لئلا في حرم هذا الركض ترجح جانب عدمه على جانب الوجود اصل  
 الاحاطة في الدائر الصغار ما اعتبر معنى في الحال وهو انه فرض يوحدة بالاحاطة  
 وما اعتبر به معنى الدائر والرجح في الدائر ان لا يراهم في الترجيح في الحال وقال يوحدة بانه  
 اذا كان له حل ما يراهم وحسن الامل السليم فسبق قول السامه فادى عنهما شانهما بما عاها  
 ما منى فيهم فانه الصم منها الى ما عده ولكن يفقد على الامر حولا جدي فلو استقام ما منى فيهم  
 بغيره او صراحت فانه ضمها الى اقر الما ليس في الحول وان كان المسعد في رجح احد الما ليس او  
 رباة سولده من غير احد الما ليس في ذلك الى الاصل ان كان بعد في الحول ان الترجيح هنا معنى  
 في الدائر هو لكونه ما احد الما ليس في مسقط معا لئلا عسا في الحال المال الاخر وهو القرب  
 في الحول في الاول لما استوى الجانبان فمصرع الى الدائر صرنا الى الترجيح باعتبار الحال  
 والمسا على هذا الاصل يكثر تقادها **فصل** واما القاسم من الترجيح  
 فانواع اربعة احدها ما يبين من رجح قياسا من اخر لا كل واحد منهما على شريعة ثبوت الحكم

الاصل في الترجيح الذي لا يراهم  
 في الوصف في الدائر

فان في الترجيح في الوصف  
 وغلبة الايام الايام

في الدائر في الترجيح  
 في الدائر في الترجيح



كثرة الاشتباه

ما فلا يكون احدهما مرجح للآخر غير ان ربان العدد في اليهود وكذا المرجح احد القاسرين  
 بالخير فاسد ان القاسرين يرون بالخير والكون مرجح في معاملة والمصدر الى المرجح بعد وقوع  
 القاسرين باعتبار المصلحة كما يساوي ذلك مرجح احد الخبرين من القاسرين فاسد ان يكون  
 مرجح في معارضة النص والنوع الثاني في المرجح بكم الاشياء فاسد عددا وسام  
 مما هو الحكم ان الاشياء الامم وجه وهو المرجح وسامه ان العم وجه كجربان  
 القصاص من الظرف من قول عدان كل واحد منهما صاحبه وجواز وضع الزكوة لكل واحد  
 منهما صاحبه وكل طيلة كل واحد منهما صاحبه وغير ذلك من الاحكام فالواقع مرجح بكم  
 باعتبار كرم الاشياء وهو فاسد عددا لان الاصول سواء هذو وعدسا او المرجح بربان  
 عدد اليهود في الخصومات فاسد وفي الاحكام المرجح بكم العقل فاسد فلكل المرجح  
 بكم الاساء والنوع الثالث المرجح بعموم القلة وذلك كما يقول الحكم ان العقل  
 حكم الربوع الاساس الاربع بالطبع اولى به من العقل والكم والعقل بالعدد كخط الخ  
 وما يكون مرجح هو اول وعندنا هذا فاسد لاننا الحكم بالقلة فرع لاسا الحكم بالنص  
 وعندنا المرجح في المصوص لا يقع بالعموم والخصوص وعندنا الخاص ينفي عن العام  
 لنفي قول العقل ان يكون مرجح عما ما يكون حصص معنى العموم والخصوص  
 يفتي على الصيغة وذلك ان يكون في المصوص قاما العقل بالمعنى فيها الما يروا الاقام  
 على حسب اختلافها واما دخل للعموم والخصوص في النوع الرابع المرجح بقلة  
 الاوصاف وذلك كما يقول الحكم ان ما جعلته على في بار الربوا وصف واحد وهو  
 الطمع فاما الخمسة عند شرط وائم كقولهم علمه الربوا اذن وصدر فتخرج على  
 باعتبار قلة الاوصاف وهذا فاسد عندنا لما بينا ان ثبوت الحكم بالقلة فرع لنسبة بالنص  
 والنص الذي فيه بعض الاجار والاحصاء المرجح عما ما فيه بعض الاشياء والبيان  
 فلكل العلم اولى لان هو الحكم هال بصيغة النص الذي يحققه الاحصاء والاشياء  
 وهذا باعتبار المعنى المؤثر والحق في الاحار والاشياء **باب**  
 وجه الاعتراض على العقل الطردية التي يجوز الاحتجاج بها هذه الوجه اربعة

وجاز ان يثبت ان الحكم بالعدد مرجح  
 في كل ما لا يكون له نص في الشرع  
 في كل ما لا يكون له نص في الشرع

احدها القول بموجب العلم في المانع من بيان فساد الوضع في النقص فعدم بيان القول  
 بموجب العلم لان المصدر الى المانع عند رما كان الموافقة واما مع انكار الموافقة وتخصيل  
 المصنوع فلامعنى المصدر الى المانع في نفسه القول بموجب العلم هو التزام ما رام العقل  
 الزامه بتقليده وما كان ذلك فاما على الساف في تكرار المرجح بالراس ان ركن الموضوع  
 يتكثف فاعلى المصنوع اما يقول بموجب هذا قول من قائلته وتربيعه انما  
 ان المعروف هو المرجح بربع الراس عددا وعند اني ما يتناول الامم استيعار جمع  
 الراس بالمرجحه وبالا سعا في كصل السلك والربع ولكن محل غير المحل الذي قام منه  
 الغرض انه افرق بين ان يكون سلك الفعل في محل او محال فان محل بلش ادور يقول كل  
 بلان حلال كما ان من حلال ارا فاحد بلان من يقول حلال بلان حلال فان غير الحكم قال  
 وحار من كران فلما الان هذاه الاصل مسموع فان المسنون العقل ليس هو التكرار  
 مقصودا عندنا بل لا كمال ذلك الزيان على الفرضه لان هال الاستيعار فرض  
 فالربان بعد ذلك لا كمال لا يكون الا بالتكرار فان وقوع التكرار فيه اتفاقا لان يكون  
 مقصودا وهذا الاستيعار ليس بمرص يحصل الا كمال فيه للاستيعار بوجود الربان على  
 القدر المفروض والا كمال يحصل في الاركان كوالعراء والصلاء والا كمال فيم يكون كمالا الاظام  
 اما التكرار وكذلك الا كمال في الركوع والسجود وان الا كمال فيما يعمل فيه المعنى وهو المظهر  
 بتيسيل الماء على الفصول ما يكون التكرار كمالا غسل الحائضه العينية عن البدن والنوب  
 يكون الا كمال في التكرار الى طائفة العقل فاما في المرجح الذي انقل منه معنى المظهر  
 لا يكون التكرار في ما يشر في الا كمال بل الا كمال فيم يكون استيعار المذكور ربان على القدر  
 المفروض وعند ذلك يضطر العقل الى الرجوع الى طلب الباسير يوسف الركنيه ووصف المرجح  
 الذي يدور على المسئلة في يظهر بامر المرجح في الخفت وحق في الا كمال فيم بالاستيعاب  
 كمال المرجح بكم وتبين ان الا كمال الركنيه في اسراط التكرار فان التكرار مسنون النص  
 والا سعا في مع انعدام الركنيه ويتبين ان ما يكون كمالا وما يكون منه وما يكون اصلا  
 وما يكون حصص في معنى الا كمال بالربان على القدر المفروض حوام في المرجح الذي هو



دفعه لئلا يكثر الاستعار كما كالمصالح الخفية كان الاكمال فيه بالاستعار لا بال تكرار وكذلك  
 المصالح الذي هو اصل وما يكون مسوقا لما كان اقامه اصل المسئله فيه بالاستعار كان  
 الاكمال فيه التكرار كما انصحه وكذلك مما هو ذكرنا اذا كان اقامه العرض الحاصل الا  
 بالاستعار كان الاكمال فيه التكرار فمطهر فعه المسئله من هذا الوجه ومن ذلك  
 ما علقه السافعي في صور النطق انه ما شرفل فربه لا مضى فاسدها فلا يلزم العضا  
 بالافساد لا بانقول بوجه هذه العله فان عدا بالافساد لا بالافساد وانما يوجب  
 الاداء وهو السروع فان عدا العيان وقال وحل لا يلزم بالسريع كالوصف فليس  
 السروع في العيان باعتبار كونهما لا مضى فاسدها لا يكون ملزم بعدا بل باعتبار  
 كونهما لا يلزم باليدزوع عدم البرزوع باعتبار الوصف الذي فلهما ولا يلزم اصاوم الحكم  
 لما الوصف الذي هو كنه تعليله فبان ان كنه اعتبار وصف لا يدل على انه لا كنه باعتبار  
 وصف اخر وعقد ذلك بضرورة الى اقامه الدليل على ان السروع غير ملزم وان لم يطرأ  
 التذرع كونه ملزم ما يبين فيه المسئله ومن ذلك قولهم اسلام المروي في المروي جابر  
 لانه اسم مدروعي في مدروعي فخورا سلام المروي في المروي لا بانقول بوجه فان يكون  
 مدروعي في مدروعي لا بعد العقد عدا ولكن هذا الوجه لا يقع فساد العقد باعتبار  
 معنى اخر هو مفسد الا ترى انه مفسد بذكر شرط فاسدها ومنه قصير راس المال في المخلص مع  
 انه اسم مدروعي في مدروعي فاذا كان ان مفسد هذا العقد مع وجود هذا الوصف باعتبار  
 معنى اخر بالافاق فلما اذا اخوان مفسد باعتبار الجسبيه فمضطر عدا ذلك السروع  
 في هذه المسئله والاستعمال بالاحسنه الصالحه لفساد هذا العقد بما ان امكنه ذلك  
 ومن ذلك عليم في الطلاق الرجعي انما مطلقه فيكون محرم الوطى كالمساءه لا بانقول  
 بوجه فانما لا جعلها محله بالوطى لكونها مطلقه بل يكونها منكوحه وبالافاق مع كونها  
 مطلقه اذا كانت منكوحه لكون محله الوطى كما بعد المراجعة فان الطلاق الواقع بالرجوع لا  
 يرفع والاخرى ان يكون مطلقه فيضطر حينئذ الى الرجوع الى فقه المسئله وهو ان وقوع  
 الطلاق وهل يمكن جلاء السكاح او هل يكون محرم الوطى مع قيام ملك السكاح وعلى هذا

بدور فعه المسئله ومن ذلك ما قالوا في المخلص المحققا الطلاق لا بها ليست منكوحه فان عدا  
 باعتبار هذا الوصف لا يكون محلا لوقوع الطلاق عليها عدا بالافاق ولكن هذا لا يفي  
 وصفا اخر فيها يكون محلا لوقوع الطلاق عليها وهو ملك البدن لما في له عليها سقا  
 العن فمضطر هذا الطريق الى الرجوع الى فقه المسئله ومن ذلك عليم في اعاد الوطى  
 الثاني عن كنه الطهاره فانه كثر في كنه فلا يمان بالرقبه الثاني كنه كنه القبل  
 لا بانقول بوجه هذا فان عدا بالاسا في الواحد من الكنان هذا الوصف الذي قال به  
 بوجود الامتنان منه الامر كما ساد في صوم مهران ساقع وباطعام سدر مسكنا عدا العن  
 عن الصور فمضطر عدا ذلك الى الرجوع الى فقه المسئله وهو ان الامتنان حصل ههنا  
 بتجريد الرقبة لا يحصل كنه القبل لا المطلق محمول على المعنى ومن ذلك قولهم في الاح  
 انه لا يعلق على احد اذ امكنه ان ليس بينهما جريه فانا بانقول بوجه فاعاد انعدام الجريه  
 انما يعلق عدا بها ولكن انعدام الجريه اسبق وجود وصف اخر به تتم علة العنق وهو العرايه  
 المحرمه للسكاح فمضطر عدا ذلك الى السروع في فقه المسئله وهو ان العرايه المحرمه للسكاح  
 هل يصح منبته لعله العنق مع الملك بدور الاولاد ام لا واكثر ما يدكر من القبل الطرقيه  
 في فقه المسئله **فصل** في الممانعه قال رضي الله عنه الممانعه على هذا  
 الطريق على اربعة اوجه احدها في الوصف والثاني في صلاح الوصف للحكم والثالث  
 في الحكم والرابع في اصابه الحكم لما الوصف وهذا ان شرط حكم العله عدا اصحاب الطرد  
 كون الوصف صالحا للحكم ظاهرا وقلو الحكم به وجودا وعدمه اما سائر النوع الاول فاما عدا  
 به السافعي في الكنان عام من وطوبى لا كل السر قال هذه عقوبه سعلون الجماع ولا بانقول  
 الجماع كارجح لا بانا لا سئل ان الكنان سعلون الجماع والما سعلون بالافاق عدا يكون حياه  
 مسكمله وعقد هذا المص مصطلح في سائر فقه المسئله وهو ان السبب الموحى للنفق  
 العطر على وجه سكامه الحياه او الجماع المعدم للصوم واذا ثبت ان المسبب هو القطر  
 يمدد الصفة ظهر بقر السبب عدا لا كل الرث وعقد الجماع نصف واحد وسائر  
 النوع الثاني في تكرار المص بالراس فان الحكم اعدل فقال هذه طهاره مع فسر فيها السلب

بانقضاء هذا النوع من الاقتران  
 وهو شرط حسن الجاهل المحلل الطرد  
 الى الشرع

في غلظة



كالاسم والاحجار فلما لا يوصف الاصل فالاسم والاحجار فلما لا يوصف الاصل فالاسم والاحجار  
 فلما لا يكون طهارة بالمشي فلا يوصف الاصل فالاسم والاحجار فلما لا يوصف الاصل فالاسم والاحجار  
 الفصل بالماء او فصل المشي الذي يدل على المحض لا يكون صلحا لعلو حكم السلبه ويدون  
 الصلاحية الصلي المعقل مصطر عند هذا المنع الى الرجوع الى حروف المسلم وهو ثبات  
 التسوية من المسوح والمفسول بوصف هو صلح لعلو حكم التكرار او التفرقة بينهما بوصف  
 المشي والعقل فالاحد يدل على الاستيعار والآخر يدل على المحض بعين المشي وكذلك يعلم  
 في معناه سقاه انه باع مطعوماً مطعوم من حبه محاربه فلا يجوز كعبه صفة  
 من حظه لا بالقول بل بالحقارة فانما قدرا فلا يحد من القول دانا بقول جسد  
 يعني الحار في الدار صوتاً او عياراً فلا يحد من القول عياراً لان الحار من حبه الصوت  
 في الذات لا مع حوار السمع بالاعاوق مع معر حظه بغير حظه حار مع وجود الحار  
 في الدار صوتاً فلا يكون احدهما اكثر من الآخر فاذا ادى الحار في عياراً فلما  
 هذا الوصف بالاسم مما يكون اخلاص المعيار والفقار وما سببه لا يدخل في المعيار  
 فلا يكون هذا الوصف صلحا لهذا الحكم ولا المساواة كذا شرط حوار العقد في الاموال  
 الربوية بالاجماع ومن ضرورة ان يكون ضده وهو الفضل في المعيار مع هذا العقد  
 والفصل في المعيار لا يتحقق مما لا يدخل في المعيار فطر عدها الى بيان الحرف الذي يدور  
 علم المسئلة وهو ان حرمه العقد في هذه الاموال عند المعاملة حكمها اصل والحوار يتعلق  
 شرط المساواة في المعيار والمساواة عند ما يحد وعندها حوار العقد فيها اصل كما في سائر الاموال  
 والسادس باعتبار فضل هو حرام وهو الفضل في المعيار ودليل المحقق الا انها محمومة  
 المساواة في المعيار ان الفصل يكون بعد تلك المساواة والمحقق هذه المساواة مما لا يدخل في  
 المعيار اصله ومن ذلك يعلم في الثيب الصبر لزوجها الوها بالثيب تزوج مشورها  
 فلا ينفذ العقد عليها بدون زيارتها كالتامة والمعنى عليها لا بالقول ما تقول قولكم بدون زيارتها  
 راي قائم في الحال ام راي سجد ام ايها كان قالوا ايها كان هو باطل من الكلام لان السب  
 المحمومة تزوج في الحال رايها غير ما يوسر عليها لتوهم الا قائم فلا يحد من القول المراد

فان المساواة في المعيار الذي هو شرط

ملح من حكمه  
 مبين

راي قائم لها وهذا مسوح في الفرج فانه ليس لراي قائم في الحال في المنع ولا في الاطلاق  
 فان من يجوز برؤوسها الفصل في ذلك ان يكون العقد برأيا ويدون رايها ومن جوز العقد  
 كذلك فصل يعرف ان ليس لراي قائم وما سجد من علم او مانع الصلي ان يكون موثرا  
 في الحكم قبل حدوثه في المنع ولا في الاثبات الحكم لا يسبق علم مصطر عند سائر المنع يحد  
 الصفة الى الرجوع الى حرف المسئلة وهو ان راي المولى هل يقوم مقام رايها لا لعدم اعتبار  
 رايها في الحال برعا مما يرجع الى النظر لما كان المال والملك والغلام امر لا يقوم رايه مقام رايها  
 لما في ذلك من بطلان رايها اذا صادف من اهل الرأى بالملوع ومن هذا الحديث غوار من شرع  
 في الكلام بناء على حسن الظن فيلزم من قوله الصور من الخطا بطريق العقد وبيان المانعة في الحكم  
 كبر منها يعلم في تكرار المشي بانه ركن في الوصو فستنقصة كفضل الوحد لا بالاسم هذا  
 الحكم في الاصل فالمسحون هناك عند التكرار بل الاكامل الزيان عاقد والمفروض في محله  
 من حبه وهو تلاقي القرائن وكذلك الرجوع والسجود الا ان الفصل لما كان الاسعار فضا  
 لا يحق فيه الاكامل عند الصفة الا التكرار فكان التكرار مستقونا لعمه وهو يحصل فيه  
 الاكامل في العدة من المسوح الاسعار ليس بركن في الاستعانة التكرار اقامته  
 سبه الكان في الرمان على القدر المعروض استيعاب جميع الراس بالمشي مرة واحدة يحصل  
 الاكامل ما كان مشروعا لعمه فاما شرع باعتبار في موضع محمول الحاجة اليه فاما اذا كان  
 الذي ما سوج احله يحصل بدونه انقضاء اعتبار الاكامل لو كرر المشي في راس احدى  
 ما سجد في الاسم فلما لا يحصل به الاكامل المستفاد من مسوح جميع الراس بالمشي فهذا سجد  
 الاكامل هنا بالاستيعار وانه هو الاصل في المصراة الا في موضع محمول العزم بان يكون  
 الاسعار ركناً في المفصولات فحينئذ صار الى الاكامل التكرار والمؤمن المشي بالادرس  
 قائم مستوف الاكامل المشي بالراس ان لم يلزم محل المفروض حتى لا ينادى مع الراس مع الادرس  
 حال ان ذلك المشي الاكامل السعة في المشي بالراس ولهذا لا يحد منه ما يحد عندنا  
 ولكن مع مقتضى ما هو في المشي بالراس في المشي فيها فصل الا ان كون الادرس من الراس  
 لما كان سائلا منه دون كل كتاب ثبت الحاد المحل مما يرجع الى الاكامل السعة والاعت

في اذن الصلوة فان كان رايه في المشي

في الاكامل

في الاكامل



المخلصة مما سادى به العرس المات المتروك فلا يجوز مسحه الا بدبر عن المسح بالبراء ليدوم ذلك  
 يعلمهم في صوم رمضان مطلقا انه صوم فليس سادى بدور العرس باله كصوم العضا  
 فاما القول بان يكون هذا الحكم العرس باله بعد العرس او قبل العرس او في العرس فجميعا فلا  
 تجد ويرى ان يكونوا قبل العرس لان بعد العرس العرس عن مسحه وهو ليس بشرط في بادي صوم  
 العضا واذا قالوا قبل العرس فلما هذا امسوح في العرس فان العرس حاصل هذا ما اصل العرس  
 او المروع في هذا الزمان صوم العرس خاصة فهو ليس بمروع فلا يكون احدا من الرجوع  
 الى جوف المسلة وهو ان فيه العرس هل يسقط استراطه يكون المروع معناه في ذلك الزمان  
 امر لا يسقط اعساره ومن ذلك يعلمهم في مع المطعم الذي لا يدخل في المعيار كحسه  
 انه باع مطعوما مطعوما من حبه لا عرف المساواه بينهما المعيار فيكون حراما مع صوم  
 حظه نصه حظه فاما القول بان يكون هذا الحكم هو حرمه مطلقه ام حرمه الى عاينه  
 المساوي فان قالوا بتأنيته عن بيان هذا فلا لا ذلك بالحكمه الماسه الى عامه بحرمة  
 المطلقه والحكم الذي مع التعليل له لا يدل على معلوما فان قال اعيى الحرمة المطلقه معناه  
 هذا الحكم في الاصل لان الحرمة هناك ماسه الى عامه وهي المساواه في العذر وان عني الحرمة  
 الى عامه فقد بعد راسا هذه الحرمة بالتعليل في الفرع لا راسا الحرمة الى عامه اما يحصى  
 في ما لم يصور فيه تلك العاينه وما لا يدخل في المعيار لا يصور فيه العاينه وهو المساواه  
 في المعيار فليكن محققا ان الحرمة فيه الى عامه ومعه هذا المنع يضطر الى الرجوع الى حرف  
 المسلة كما امر باله ومن ذلك يعلمهم في السلم في الجوار انه مال سادى في الدم مبرا  
 فمسد سادى في الدم سادى كالبشر فاما قول ما معنى قوله مسد سادى في الدم او يدور به  
 معلوم الوصف ام معلوم الماله والعم فان قال اعيى معلوم الوصف معناه ذلك في الاصل  
 وهو المبرر وقد قامت الدلالة على ان لا يستلزم ما سادى في الدم مبرا ان يكون معلوم  
 الوصف وان قالوا اعيى معلوم الماله والعم معناه ذلك في الفرع فان الجوار بعد ذكر  
 الاوصاف سفاو في الماله بقاونا فاحسا وان قالوا لا حاجة بنا الى هذا العرس فلما  
 الا ذلك فاعسار احد الدرس بالآخر لا يصح ما لم سادى بها نظران في اطره ليقول ذلك

الا لا يخاف

الا لا يخاف في الطريق الذي سادى كل واحد من الدرس في الدمه وعند ذلك يضطر الى الرجوع  
 الى حرف المسلة وهو ان اعلام المسلم منه عاوجه اسبق فيه فاعرف بها هو المقصود  
 وهو الماله عاوجه بلحى بدوان الامال في صفه الماله هل يكون برطاحوا بعد العلم  
 امر لا ومن ذلك يعلمهم في استراط الفاقص في المجلس مع الطعام بالطعام ان العرس  
 جمع بل لم يجرى فيها روي الفصل فمسقط الفاقص في الامان فاما قول البش المراء يقولكم  
 فمسقط فيها الفاقص هو الفاقص ازاله صفه الدينيه والاسات رباه معنى  
 مع الصيانه واحد في كماله لا حرم فلا بد من بيان هذا فان قالوا المعنى الصيانه معناه هذا  
 الحكم في الامان فاستراط الفاقص هناك عندما ازاله صفه الدينيه فان العود الى العرس  
 العصور ما لم ينقص الدرس بالدرج حرام برعا وان قالوا ازاله صفه الدينيه لا يمكن  
 من انبار هذا الحكم في العرس والطعام يتقدم في العرس بالعيس مع مفسر فلا بد من بيان  
 من الرجوع الى حرف المسلة وهو بيان ان استراط الفاقص في العرس ليس ازاله صفه  
 الدينيه بل للصيانه عن معنى الرئيه المساواه في العذر ومن ذلك يعلمهم من اسرى  
 اياه ما ويا عن كفان عيسى انه عتق الار ولا ينادى به الكفان كاله ورنه انا يقول  
 ان عيسى انه انا دى الكفان بالعقوب محمول في الفرع لا سادى الكفان بالعقوب اذ  
 الكفان سادى بعمل مسود الى المكفر والعقوب وصف في المحل باسرها وان عسى الاعاق  
 ممد اعبر موجود في الاصل انه لا يصنع للوارث في الارض حتى يصير به معناه وعند  
 هذا لا بد من الرجوع الى حرف المسلة وهو ان يرى العرس هل هو اعاق وطريقه مسمي  
 على العوام ليس باعاق واما يحصل العرس حكم المالك ومن ذلك ان الكفان لا  
 سادى بطعام الا باحه انه نوع كغير سادى بالملك فلا سادى بدور الملك كالكسوة  
 انا يقول سادى بدور الملك مع امسال الامرام بدور امسال الامرافان فان في عينة  
 عن بيان هذا فلا لا ذلك ان المكفر ما مور به سرعا فلا سادى المامور الا باحه امسال  
 الامرافان قال مع امسال الامر معناه هذا الحكم في الاصل وهو اعاق النور من المسكن  
 فان قال بدور امسال الامر فلا هذا مسلم وكذا مع انعدام امسال الامر في الفروع

كما في قوله تعالى في النحل  
 وهو الرية

ان في قوله ان العاينه  
 حازنه للملك  
 وانه وعينه ناله ناله  
 على زانه المملوك  
 وتوابعه

لمح



والماوريه هو الاطعام وحقيقته المكنى من الطعام فيضطر الى الرجوع الى حرف المسله وهو ان  
 حقيقه معنى الاطعام هو المكنى بالتغذيه والتعشيه ام المكنى منه قولهم في القطع والضمان  
 انهما الكيفان ام احدهما ان العود الى المالك فكون موجبا للضمان كما احد عصباننا يقول  
 ما معنى هذا الحكم ان هو ان يكون موجبا للضمان مع وجود ما ينافيه ام عند عدم ما ينافيه فان قال  
 مع وجود ما ينافيه معاد ذلك الاصل فان عصب الثاني ان المالك لا يكون موجبا للضمان  
 وان كان اخذا بوجوه وعود الى المالك وان قال عند عدم ما ينافيه فلما يوجب ذلك السلم  
 انعدام ما ينافي الضمان هنا فان قطع اليد سبب لرفع ما ينافي للضمان عند ما او سقط له  
 كالا برأ فلا يجد من الرجوع الى حرف المسله وهو ان استيفاء القطع هل يكون منافيا للضمان  
 ام لا وما سان اصابه الحكم الوصف بوجوه ما ذكرناه القول بوجوب العله فان اصابه الحكم  
 لا العلة الطوره لسبب لعل موجبا لاصافه الحكم الى ذلك الوصف بل يكون موجبا عند وجود  
 ومعدوما عند عدمه وقد بنا ان العدم لا يصلح لاصافه الحكم اليه وكذلك كل علة يكون  
 وصفه وحكمه فانما منع صلاحه ذلك الوصف لاصافه الحكم اليه بوجوب علة في الاجامه لا  
 يعوق على اصابه اذ اقله ان لم يصبها بعصيه كالرجع فانما منع في الرجوع ان يكون سببا للعقوب  
 عند رجوعه في ملكه لهذا الوصف اذ العدم لا يكون موجبا شيئا وكذلك قولهم في الكا  
 انه ان استسها ان النساء والرجال لا يبرأ من الاثم والنجاسه لانه ليس بالحدود وانما منع اصابه هذا الحكم في  
 الحدود الى هذا الوصف ان يكون الحد ليس بالاصح عليه لامتناع ثبوت سببه ان النساء  
 مع الرجال ويعليهم في الاجصار بالمرض انه لا ينافيه ما حله في الاحكام كالذي ضل  
 الطريق الى الماعه في الاصل على هذا الوجه ويعليهم في التوبة انما الاستوحاف المقوم ولا  
 يلحقها بالطلاق انما ليس بمكروه كما لم يلزم من الدخول فانما منع اصابه هذا الحكم  
 في الاصل لما هذا الوصف اذ العدم لا يصلح ان يكون موجبا شيئا وانما هذا الفتح ما سبب من  
 المسائل **فصل** في بيان فساد الوضع قال رضي الله عنه اعلم بان  
 فساد الوضع في العلق بمرئ فساد الاداء في السهوان وانه مقدم على الفسخ لا الاطوار انما  
 تطلب بعد صحة العله كما ان الساهدا انما تستعمل بعد ثبوت صحة اداء السهوان منه فاما

العدم لان  
 لاصافه الحكم

في الاصل لا يبرأ من الاثم والنجاسه

بانه لا يبرأ من الاثم والنجاسه

مع فساد الاداء لا صار الى التعديل لكونه غير مفيد بل بفساد الوضع الكرم بفساد القرض  
 لا بعد ظهور فساد الوضع او وجه سوى الاستفاد لما عله اخرى فاما القرض فيقول مجلس  
 يمكن احدا رعيه مجلس اخر وسامه فاما قال السافيه اسلام احدا لروحه من الحادس بها اختلاف  
 الذي بالقرينه ان فوق على فساد الفاضل في القرينه بوجه احدا لروحه من الحادس بها اختلاف  
 انما حصل بسلام من سلم منها فاما باعتبار عا من على الكفر الخال حال المواضع  
 فعدا رعيه المواضع وعلى هذا عا رعيه فعدا رعيه المواضع بسلام المسلم  
 سها وهو سبب اعظم الملك وريانه معنى الصيانه منه والتعليل به اسحما والعزم يكون  
 فاسدا وصفا للفرع وان كان صحيحا في الاصل من حيث اختلاف هال حادث بالرون  
 وهي سلسله والملك والعصمه وكذلك قولهم في المسح بالراس انه ركز الطهارة فسن  
 سلسله كفضل الوجه فاسد وصفا لانه بركة المسح المبني على التحقيق العسل المبني على المسامحة  
 ليس المسح ريان غلط فو ما في الفل فان في العسل الاكمال بالسلطه محل العزم خاصه  
 وهذا التعليل جعل السلسله المسوح من وعلا الاكمال في موضع الغرض وعزم موضع الغرض  
 فان الغرض ينادي بالرجوع وهو جعل السلسله مستويا بالاستيعاب ومن ذلك قولهم في الصبر  
 ادراج منه السلسله مع غرض لا من غرض هذه العنان سادى مطلقا منه فسادى منه السلسله  
 ايضا كالركوع فان الصدوق بالنص على العزم مطلقا منه لما كان ينادي به الركوع بين السلسله  
 كان ذلك لئلا يتناول هذا فاسد وصفا لانه بهذا الطريق يرد المشتال المحمل على المصلد  
 على المطلق واما المحمل يرد على المصير بمره معلوم المراد والمطلق محمل على المصير بمره في جادس  
 او وحده عند ما في حادس واحد في حكم واحد حتى يرد ما مطلقا القراه في صوم بمره انما ر  
 المبرر لما المصير بالسابع في قراه ان يهود بمره واحد لا يقول المصير محمل على المطلق وهو بمر  
 مطلقا المصير بمره صرف الى بعد البلد المعروف له لانه العرف فاما المصير بمره فانه لا  
 محمل على المطلق بمره صرف الى بعد البلد ومن ذلك قولهم في عله الرعيه ان صعه الطعم معنى يعلق  
 به النقاء يعوق رعيه المفسر يكون الطعم فكون ذلك عله موجبه لريانه بمر طعم في العقد  
 على المصير بمره عند ما يفسد كفسه ويكره قول هذا فاسد وصفا لان السبع في الاصل

بالحال المحلة الذي لا يبرأ من الاثم والنجاسه

معي في غير ذلك من المسائل  
 في قوله فانه لا يبرأ من الاثم والنجاسه  
 في قوله فانه لا يبرأ من الاثم والنجاسه



ماسرع الالحاحه ولهدا احصى المال الذي في بذه الخواج النار قصم الطعم يكون  
 عان على عظم اسار الخاحه الى ذلك المال لا رما سعلونه النفا كحاج الم كل احد وذلك  
 اما يصلح عليه نعم العبد ويوسع الامره / الخمره / ان ياتر الخاحه في الاناحه من رة الخاحه  
 المسه عند الصرون ولهدا اصل لكل واحد من العا من ساول بعد الخاحه من الطعام والعلف  
 الذي يكون الغنيه في دار الحرب مثل الغنيه خلاف سائر الاموال فكان العلف فاسده وضفا  
 مع انه لا ياتر لهدا اسار الماله من العوض الذي هو سوط حوار العبد بالنصر من ذلك  
 قولهم طول الخمر ان الخمر له ان يرق مائة مع غنيته عنه كما لو كان كحه من فان ياتر  
 الخمره في اصل الخمر في اسحقا وريان النعمه والكرامه وفي اسار من الكا المملوك لهدا اصل  
 الخمر مع سواه بالسكاج ولم يكل للعبد الاثنا في العلف لاسار الخمر عن العبد نصف الخمره  
 مما لا ياتر الخمره سائر الرق يكون فاسدا في الوضع في الفاصول الخمره ومرد ذلك قولهم  
 خمره في وقت صلاه كامل او يوم واحد الصوم انه بالمره الفضا لان الخطاب ساقط عنه  
 اصلا ووجوب الفضا يثنى على وجوب الاداء بمره ما لوجز الخمر يوم وليله في الصلاه او  
 اسوع الخمر المهر كفه في الصوم ويحرم قول هذا فاسد وصفا لان الخا ب الخمره  
 عن فم الخطاب ولا ياتر بالامر ولا ار الخمره احراره من يكون لهدا للعنان لان ذلك  
 يثبت على كونه اهلا لتواليها والاهله لسوار العنان يكون مومنا والخون لا سطل امانه  
 والدليل على اسطل احراره لسبب الخون قد انه اسطل به امانه فكل ذلك اسطل صومه  
 حتى لو حر بعد السروع في الصوم على صا ما وواحه لا يار هذا فان عد صحه السروع في الصوم  
 لا سطر صام الاهله للنفا فيها سوى المك عن امضا السهوان والخون لا سعي كحق  
 هذا الفعل وان ابي صا ما حتى يادى من عرفا انه يادى فاصلا كسرعه ولا يحق ذلك  
 الامع بعد سبب الوجوه في حقه والدليل على ثقا حقه الاسلام فاصاله بعد الخمره فيها  
 ما ادى من الصلاه في حاله الا فاقه فرضا في حقه فهدا المحض من سبب الوجوه  
 محقق مع الخون والخطاب بالاداء ساقط عنه نعم الخمر عن فم الخطاب وذلك لاسي صحه  
 الاداء فاصاله من سوط الخطاب فانه ساد من العنان بصد الفرصه كمال سلم في دار الحرب

في الخمره واداءها  
 في الخمره واداءها

سبب الوجوه في حقه

ولم يسلع فرصه الخطاب بالكون محاطا بها ومع ذلك اذا اها كاس فوصاله وكذلك التام  
 والمعنى على فان الخطاب بالاداء ساقط عنها فاصل الانساء والا فاقه م كان السبب  
 سطره في حقه فكان العلف سوط فعل الاداء عنه نعم الخمر عن فم الخطاب على سبب الوجوه  
 في حقه اصلا فيكون فاسدا وصفا محال للنصر والاحكام والخطاب بالاداء سوط  
 لسور التمس من الامار وذلك لا يكون بدون العلف التمس فسوطه لا اعدام سطره الخمر  
 ان يكون لهدا على ان ياتر السبب وسور الوجوه الذي حكم السبب على وجه اصنع للعبد  
 بل هو امر سرعي محض يحل صالح له وهو الدفعه فان ابدت بغير السبب صم الاداء وجوب  
 الفضا عند عدم الاداء سوط ان المحقه الخمره الفضا فان الخمره عند سوط بالنصر  
 قال تعالى وما جعل عليكم الدين من حرج وقال انكف الله نسا الا وسعها فعد سطا ول  
 الخون حصه او حكم سكرار القوا ب من الصلوات وباسسعار الخون المهر كفه  
 اسقطها الفضا لدفع الخمر وهو عند سوط ومعنى الخمر في انه يصاعف عليه  
 العنان المهر وعه في ومها ولا يشبهه مع الخمر في الاداء عند صاعف الواحد لهدا  
 اسقطها عند الخمر فضا الصلوات امانه سبب الخمر كل مهران والصلاه بمره  
 في الصوم والليله خمس مرات فلو او حضا الفضا صاعف الواحد امانه الطهره والسقط  
 بالخصر فضا الصوم لان فرصه الصوم في السنه مهران واحد والخصر في ذلك المهر  
 عشر ايام في احدى عشر مهران لا يكون فيه كسر حرج ولا يودي الى صاعف الواحد ومنه  
 وكذلك اذا الرهما صوم مهران كفا الفضا فاطر بعد الخصر بمره بالاسسعار  
 خلاف ما اذا الرهما صوم عشر ايام مساعف بالدر فاطر بعد الخصر حلالا  
 بمره بالاسسعار امانه قلنا كذا مهران من الخصر عان في الخمر عن الطهره حرج  
 في مهران مع الخمر والخصر في عشر ايام ولهدا اسقطها فضا العبادات على الصي  
 بعد البلوغ لان الصي لا يكون لا منتطا ولا فصحى مع الخمر في الحار الفضا ولم يسقط  
 الفضا على التام / انه لا يكون منتطا ولا عان فلا محقه الخمر في الحار الفضا بعد الانساء  
 والحققا الاعمار بالخون حكم الصلاه ان ذلك يوجد عان في مقدار ما سكره الفضا  
 قال ابنه باعطه

اقول ان ما ذكره من  
 معنى ان يكون الوجوه  
 سبب بالاسباب  
 ويستدل ان حقه الوجوه  
 لا ينفذ لانه لا يثبت  
 الا بالخطاب وتوقف  
 فلهذا لا ينبغي القول

هذا يدل على  
 ان الخطا كذا في  
 ما سطره

اقول سبب وجوب  
 صومها دون صلواتها  
 مجموعها بالانوار  
 الاول والثاني في الثاني  
 وطنة ان صومها كذا  
 في حاله كذا فاذ  
 ما يجوز لاد البسه الاول  
 السكك بالانباء الامم كذا  
 قال ابنه باعطه

في الخمره واداءها  
 في الخمره واداءها







العلم لا يحصل بزيادة  
نور القلب وذلكنسب  
العلم بوقوع الحوادث

الحال العام بعد الحار العام



واستلاد احد الركنين لم يخل عن ذلك فان اعسار جانب ملكه مكن سهمه في هذا الفعل وكذلك  
 ما لا بد من الحق ما لا بد منه مكن سهمه فقول عند ذلك الفصل الذي هو عدد وان محض يكون  
 ساسا للملك العن عند ما ولكن سوت الملك بدل العن وهو كالمروج عر موصوفه بانه عدوان  
 هو الذي يسهل الملك العن برطالة عا ما ورا ومن ذلك قولهم في المسامح ان الملوك قال  
 فكلون مصوبا على الملقب صا ما بسون في العن ان طاهر هذا استقصيا اذا كان الملقب معبرا  
 الاجد شيئا فان قال هذا ان الصار واحد عدى ولكن ساجرا الاستفاء العن من علمه عن الملك الذي  
 يودي به الصان فليس هكذا يقول في الفرع فان عدنا ما حار استفاء الضار الى الاخر للمعنى  
 المثل الذي عني به هذا الضان فان صار العدو من معدنا المثل بالنصر وليس للمعدن صلح صف  
 الما له مكن استفاء هاهنا الدما وعد ذلك ليس صفه المسله ان المانع من العلم الصار عدنا  
 انعدام الما بله لظهور النفا وسر المسامح والاعيان صفه الما له وقد عدم ما ان ذلك  
 فعدنا ما ذكرنا ان الاعيان على الاطراد من غير طلبة لنا بر صوف في ما ان الاصحاح جواب  
 من له الاحصاح فلا دليل على ما اوصحنا منه السلسل **فصل** في بيان  
 الاسفال قال رضي الله عنه الاسفال على رتبة اوجه اسفال من علمه الى علمه احرى  
 لا سار الاول بها واسفال من علم الى علم لا سابه بالعلم الاول واسفال من علم الى حكم  
 لا سابه علمه احرى وهذه الوجة السليمه على طريق النظر ان عدم ما لا يعطى اما  
 الاول فلا ان المعلق اما العلم اما الحكم ما ذكره من العلم وتكلمه من ذلك لا سار العلم فادام  
 سقيه فيما يرجع الى امار تلك العلم يكون ذلك وفاء منه ما العلم لا ان يكون اعراضا عن ذلك  
 واستفاء لا سار احرى وان هذا مما اذا علمنا في من الضان عن الصبي المستعمل للورثه  
 ما به استهلا اع بملط صحيح ثم سفل سار هذا العلم فاه يكون هذا اسفال امر علم الى علم  
 احرى لا سار العلم الاول بها ولا سار احد في ذلك مستقيم على طريق النظر وعلى هذا اذا  
 اسفل سار الاصل الذي يرفع منه موضع الخلاف حتى يرفع الخلاف لا سار الاصل فان ذلك  
 حصر صحيح كوما اذا وقع الخلاف في الخبر بالسميه فاذا قال المعلق هذا يسمى على اصل وهو  
 ان التسميه ليست بانه من التاكيد ثم سفل ذلك لا سار ذلك الاصل حتى يستلزم الترفع عن الاصل

لا مماثلة بين الاعيان  
 والمنافع

يكون مستقما وكذلك اذا اعلل عا من معان حصر العا من عدى لسر حجه فاسفل سار كونه حجه  
 يقول صحاي يقول حصر قول الواحد من الصحا من عدى لسر حجه فاسفل سار كونه حجه  
 حصر الواحد يقول حصر حصر الواحد عدى لسر حجه صحيح بالكتاب على ان حصر الواحد حجه فانه  
 يكون طريقا مستقما ويكون هذا كله سفا في امار ما دام اسابه في الاسداء واما الثاني  
 فلان الاسفال من علم الى حكم اما يكون عند موافقه الحكم في الحكم الاول وما كان مقصودا المثل  
 الاطلد المواضع في ذلك الحكم فاذا وافقه حصره فمقدم مقصود ثم الاسفال بعد  
 الى حكم اخر ليثبتته بالعلم الاول بدل على قوله تلك العلم في احرى بها في المعلولان على جذاق  
 المعلق ان سار الحكم بالعلم وذلك كوما اذا علمنا في خبر الما سفل في ان العلم لا سابه علمه  
 معا وضمه حمل الفع ولا يخرج الرتبة من يكون محلا للمصرف الى الكفا كالمع فادان الحكم  
 عند علمه الكفا لا يخرج الرتبة من الصداقه لذلك ولكن بقصر المرف هو الذي يخرج الرتبة  
 من ذلك مقول بانه العلم كذا لا يمكن بصران في الروا لا يمكن بصران في الروا لا يكون فيه  
 احمال الفع بهذا سار الحكم الثاني بالعلم الاول ايضا وهو غايه في الجذاق وكذلك ان علمه  
 اسار الحكم الثاني بالعلم الاول فاذا اسابه بالعلمه علمه احرى ما به ما سفل علمه اسار جميع الاحكام  
 بالعلم الاول واما صحر سار الحكم الذي في ان حصره ما رعه فمما اذا اظهر الحكم المواضع منه  
 واجاح الى امار حكم اخر يكون له ان يست ذلك علمه احرى ولا يكون هذا اعطاء عامه فاما الوجه  
 الرابع وهو الاسفال من علم الى علم احرى لا سار الحكم الاول فمن اهل النظر من صح ذلك  
 ايضا ولم يجعله اعطاء اسد لا انقصه الخليل على حصر حاج اللعن بقوله من الذي يحى  
 ومن علمنا ان اللعن انا احيى وامس حاجه بقوله فان الله بان بالسم من المرف وان بمان  
 المغرب وكان ذلك اسفال امر حجه الى حجه لا سار من احد وقد ذكر الله ذلك عنه عا وحر المرف  
 له به معروف امه مستقيم وكذلك المدعى اذا اقام ساهدر معروض صحيح فيما كان له ان نعم  
 ما هدر احرى لا سار حصر والمدعى الصحيح عند عام العلم ان هذا النوع من الاعطاء  
 لا نه تام اسار الحكم بالعلم الاول فاسفاله علمها الى علمه احرى فليس ذلك سفل الحكم بالعلم الاول  
 لا يكون الا للمعنى عن اسابه بالعلم الاول وهذا اعطاء عا ما يستلزم في فصله ثم بحال سفل



المطول لانه فلو جوزنا الاستدلال فهاهم علمه الى ان يطاول الخلق والاختصاص  
 هو المقصود وهو الاثبات وهذا بطريق من وجه على العلة فانه لا يستعمل بالاحراز  
 عنه ولكن اذا قدر دفعه ما ذكره المعلق الاستدلال بطريقه انقطاع في ذلك المجلس وهذا قبل  
 فاما قصه الخليل صلوات الله عليه فهو ما استعمل في ظهور الحق الاول كما رجع طاهر لم يطعن  
 حصر فيها اما ادعى دعوى مسددا بقوله انا احب وامسوكا ما صفة معلوم الفساد  
 عند المتأملين الا انه كان في العموم من يتبع الظاهر والاساطيل جمع المعنى مخاف  
 الخليل علم الاشتباه على اسما لم يصح في الحق الاول حجة طاهرة / انكار دفع فيها  
 الاستدلال فثبت الذي كبر وهذا مستحسن بطريق النظر اسكبه فان المعلق اذا علم  
 عليه يقول في ذلك بوجه ما ذكرت في كلامي اخر وهو اوضح من الاول اسما عارام  
 اسما به وهذا الوجه السري انوار قسم حجة الى حجة كضم سراج السراج وخلق الكون  
 وذلك لا يكون لئلا يعلل صغرها او يظن ان امره فذلك ضم حجة الى حجة واما جعلها هذا  
 انقطاعا في موضع يكون الاستدلال على ان العلم بالعلم الاول في كل هذه الصفات للحج  
 السائل فان الحجة في السائل هادئة مانع والحجة الى هذه الاستدلال المباني المتابع  
 الدافع **فصل** في الانقطاع وجوه الانقطاع اربعة احدها وهو  
 اظهارها المكوت على ما احراز الله عن المعبر عند اظهار الخليل صلوات الله عليه حجة بقوله  
 فثبت الذي كبر والى ما حجة ما علم ضرورة بطريق المساهدة لا رضى المعلق ليجعل العاين  
 كما شاهد العلم بالمساهدة يستصرونه فاذا استعمل الحجة كحجة مثله علم انه ما حجة على ذلك  
 الاخر عن دفع علمه المعلق كما انقطاعا والتابع بعد السلام فانه يعلم انه لا يحمي  
 على المنع بعد السلام الا حجة عن الدفع لما استدله حصره وانما كماله يكون سلم عن  
 سموا وعظمه ان ذلك بين وجه الدفع بطريق السلام ثم على اسدرا لا ما هي فيه فاما ان  
 يرجع عن السلام الى المنع من غير ان الدفع بطريق السلام فذلك لا يكون الا للفرع والفرع غير  
 المعلق عن صحة العلة التي تصدق بالحكمة بل هي اسفل منها الى علمه اخرى لا سبب الحكم  
 فان ذلك اسطاع لار حكم الانقطاع مقتض من لفظه وهو تصور الامر عن بلوغ

حج مسرعة الرد

الجبب بان هو

متغزاه ونحوه عن اظهار امره ويستغاه وهذا العرطر العر ابداء عن اقامة الحق على الحكم الذي ادعاه  
**باب** اسام الاحكام واسماها وعلماها وشروطها  
 وعلامتها اعلم بان جملة ما ينشأ الحق السريه الموجه للعلم مما تقدم ذكرها فسميان  
 الاحكام المشروعة وما يعلو بها المروغان فنداء بيان اسم الاحكام فقول  
 هذه الاحكام اربعة حقوق لله تعالى وحقوق العباد خالصا وما يستعمل على الحق وحوايه  
 فيه اعلم وما يستعمل عليها وحقوق العباد على ما استحقق الله تعالى له في احواله  
 عبادان محضة وعقوبات محضة وعقوبة فاصح وذات من العباد والعقوبات وعما فيها  
 معنى المؤنة وموئنه فيها معنى العباد وموئنه فيها معنى العقوبات وما يكون في نفسه  
 وهو على له اوجه ما يكون من اصلا وما يكون من ادعاء الاصل وما يكون من جملة ما بالعبادات  
 المحضة فواسمها الايمان بالله تعالى والاصل فيه الصدوق بالعلم فانه لا يسطر بغير ما من  
 اكراه او عزم وتبدله بغيره بوجه الحق على كل حال والافرار باللسان كقوله الصدوق بالعلم  
 في احكام الدنيا والاخرى جملة من اصلا لافرار اصلا في احكام الدنيا بغير الصدوق حتى اذا رجع على  
 الاسلام فاسم باللسان فهو مسلم في احكام الدنيا لوجوده في الافرار وقسم السيف على راسه  
 دليل على انه عزمه والقلب فليد الحكم بالركن اذا اكره المر عليها لار الحكم باللسان هال  
 دليل محض على ما في الصدر من غير ان جعل اصلا نفسه والافرار باللسان وان كان ليداعلى  
 الصدوق بعد الاكراه كجعل اصلا نفسه بنبه الايمان في احكام الدنيا بغير الصدوق  
 ويستوى ان اكره الخوف على ذلك لاقالدم عند ما تبدى المعنى وعند السامعي من كان الاكراه كحي كان  
 المكوت حريبا لا امان له كذلك الخوف ومن كان يعرف بان اكره الذي علمه فانه لا يصير له السلام  
 بعد الايمان من اقول افعال الاركان فابدا لادراك ما خلت عنها سريرة المظهر وهي يستعمل  
 الخدم طاهر البدن وباطنه ولكنها صار من ربه بواسطة اليك الذي عظم الله وامرنا  
 بعظمه لا صافية الى نفسه فعلى ان يظهر اسنى الاية حتى اسان هذه القربة الا لا يستعمل القلب  
 في حالة الامكان وذلك من غير العظم ما اسار الله تعالى اليه وقوله فابدا لادراك ما خلت عنها سريرة المظهر  
 العلم به ان المطلوب وجه الله تعالى وجهه الله لا حجة له جعل الراجح اسفان حجة الله فابدا

النج

انما هو عين العلم باللسان في الاحكام الدنيا والافرار وقسم السيف على راسه  
 دليل على انه عزمه والقلب فليد الحكم بالركن اذا اكره المر عليها لار الحكم باللسان هال  
 دليل محض على ما في الصدر من غير ان جعل اصلا نفسه والافرار باللسان وان كان ليداعلى

يستعمل











بعد ما انصر هذا ان رمضان وحده للسهمه الناسه بظاهر قوله علم صومكم يوم تصومون  
 اول صوم وصال الفاصي يكون اليوم من شعبان ولم توجب على المفطر يوم اذا اعرض مرض  
 او جرح في ذلك اليوم لنكس السهمه ولم توجب على من اوطر وهو مسافر وان كان لا دارا مستحقا  
 علمه ذلك الوقت عنه بكونه مقفاه اول النهار ولم توجب على من نوى قبل سواها الهيام  
 افطر للسهمه البائنه بظاهر قوله لا صيام لمن لم يغمز الصيام من الليل فلتنا بالداخل  
 الكفارت في الكفارت بغير واحد اذا افطر في ايام من رمضان ان الداخل من باب  
 الاسقاط بطريق السهمه وانما معنى العيان في الاستيفاء انما سميت كفارت فانه كحوران  
 يكون الوجوب بطريق العقوبه والاستيفاء بطريق الظاهر كالحجود بعد التوبه الحور  
 ان يكون الوجوب بطريق العيان والاستيفاء بطريق العقوبه كالواحد مع فيه الحماض  
 وحق الله اعلم فيجوز الحدف عند ما فاما حد وطاع الطريق فهو خالص به من قوله العقوبات  
 المحصه ولابد الا توجب على المسام اذا ارتكب بسببه في داريا من حد الربا والسرمه  
 كذا وجد الحدف ومكس فيه الحماض وحق العباد اعلم في خواصها فان بها حق الله ولابد  
 سقط بالسبتهان وهي جراء الفعل في الاصل واحديه الافعال كحق الله ولكن لما كان  
 وجوبها بطريق المماثله عرفنا ان معنى الحدف راجع فيها وان وجوبها للحجرات كمال الامكان  
 كما وقع الاسان اليه في قوله ولم في الفصاح حقه ولابد اخرى فيه الارث والعفو  
 والاعصاص بطريق الصلح بالمال كله حقوق العباد واما ما يكون محض حق العباد هو الترم  
 ان يخص كوصار الدنه وتدل المثلث والمقصود وما اشبه ذلك هذه الحقوق كلها تستل  
 على اصل وخلف فالاصل مما نسبته الايمان المصدوق والافوار لم قد يكون الافوار مسندا  
 في حق الملك عاينه فام مقام المصدق في المصدق والافوار من الانوس بسبب الايمان في حق  
 الولد الصغر على انه حلف عن المصدق والافوار في حقه ثم تبعه الدار في حق الذي سقى صغرا  
 وارجح الى اذ الاسلام وحده خلف عن تبعه الانوس في ثبوت حكم الايمان له ثم تبعه الساق  
 اذا سمع اوسع من مسلم ودار الحرب خلف عن تبعه الدار في ثبوت حكم الايمان له في اذمان تهل  
 علمه وكذلك في سراط الصلاه فان من ثرا طهها الطهانه والاصل في الوصو او الاعمال

لا بد من العلم بان هذا الكلام هو الذي ذكره في كتابه في بيان ما لا يخفى من هذه النوازل

انهم حلفوا على ان لا يصوموا

ثم انهم يكون حلفا على الاصل في حصول الطهانه التي شرطت الصلاه به قال تعالى ولكن يزيد  
 لظهوركم وهو خلف مطلق قول علي ما رحمهم الله وعند السامعي هو حلف ضروري في هذا الم  
 يعتبر السهم قبل احوال الوضوء في احوال الفرضه ولم يجوز اذ الفرضه يتم واحدا في حلف ضروري  
 وسرط منه كفوا الضرون بالخاحه الى اسقاط الفرضه عنه وباعتبار كل فرضه بخلاف ضروري  
 اخرى لم يجوز السهم للمرض الذي اصاب الدال على بطلان حق الضرون عند خوف الدال على  
 نفسه وحقه في الجرح انا في احوالها طاهر والاحتمال ان الضرون لا يتحقق مع وجود الماء  
 الطاهر عند ومعه جاء الوصول اليه بالتحري فلا يكون فرضه السهم وشرط طلب الماء لان  
 الضرون قبل الطلب لا يتحقق وعندها هو بدل مطلق حال العجز عن الاصل فمس الخلق به  
 على الوجه الذي يستل الاصل ما ينبغي ان يحسم على قول في حقه وان يوفى جميعا الله التراب حلفه عن  
 عزم الماء وعند محمد السهم حلف عن الوضوء وظهر المسله في السهم عند اليوم المتوضئ ان  
 السهم حلف في كل المسم صلات الخلف وليس لصاح الاصل القوي ان يفي بصلاته عا صلاه صاحب  
 الخلف كما لا بد من المصلي بركوع وكذا صلاته عا المومي وعندها التراب كان خلفا عن الماء  
 في حصول الطهانه به ثم بعد حصول الطهانه كان شرط الصلاه موجودا في حوله واحد  
 بكامل منزله الما في يوم العا سلس لهذا المعنى وقد يكون السهم حلفا ضروريا في حال وجود  
 الماء وهو ان كاف في صلاه الجنان ان لو استعمل بالوضوء او كاف في صلاه العبدان  
 لو استعمل بالوضوء ثم الخلفه هاهنا عند محمد رحمه الله من السهم والوضوء بطريق الضرور في حله  
 صل عليها بالسهم ثم حنانه اخرى بغيره ثم اخر وان لم يجد من الجار من الوضوء فامسكه  
 ان يوصاه فيه وعندها في حقه وان يوفى جميعا الله التراب حلفه عن الماء في حوله ان يصلي  
 عا الجار ما لم يدر من الوضوء مقدار ما يمكن ان توصاه فيه على وجه لا يقوته الصلاه على حان  
 وهذا الذي ينشأ في كل حله مما سبق ذكره الا ان بيان ذلك بطول الكتاب والخاحه الى معرفة  
 الاصل هاهنا وهو الخلف في كل حله الاصل وشرط كونه حلفا ان يعقد السهم موحيا  
 للاصل صادقة بحله ثم بالعجز عنه يحول الحكم الى الخلف واذ لم يعقد السهم موحيا للاصل  
 باعسار ايه لم يصادف بحله لا يكون موحيا للخلف من الخارج من المدا اذ لم يكن موحيا



التراب حلف عن الماء

عند محمد حلفه في الحكم

محذوفه في البدر



للموضوع كالدع والبراق والعرو لا يكون موحدا للشم والظلمة والادول الملم لم يوحدا لما  
هو الاصل هو الاعداد بالاقراء لا يكون موحدا لما هو خلف عنه وهو الاعداد بالاسهم  
والشم الصادقة لما لم يكن موحدا للشم بالمال لا يكون موحدا لما هو خلف عنه وهو الكفر  
بالصوم والشم العبري عند ما لم ينفذ موحدا للاصل هو البراعسا رانه اصنف لما  
محل ليس فيها تصور البراعسا موحدا لما هو خلفه وهو الكفارة والشم على من السماء ويحيى  
لما انقعد موحدا للبراعسا فيها محلهما كان موحدا لما هو خلفه عن البر وهو الكفارة وقد  
عدم سائر هذا من اسم في اخر الوف بعد ما نفي من مقدار ما لا يمكن ان يصل فيه فان الجزا الاخر من الوف  
لما صلح ان يكون موحدا لاداء الصلاة صلح موحدا لما هو خلف عنه وهو العباد على هذا الاصل  
قال ابو يوسف ومحمد اذا احاط اليهود بقتله حيا ورجع اليهود والولي جمعا بعد استفساء  
العصاص فاخاروا ولي القتل ضمن اليهود فانهم يرجعون على الولي بما يصور ان السب  
وهو الضمان الذي لهم بطريق العدوان موحدا للملك المضمون والمضمون هو الدم  
مما عتدل ان يكون مملوكا للجملة الا ترى ان نفس من عليه العصاص حكم العصاص كالمملوك لم له  
العصاص ان العقد السب موحدا للاصل لمصادفته محله سب موحدا للحيث وهو الدم  
عند العبري على ما ما هو الاصل وهو العصاص من له من عصب مدبرا فقصه منه اخروا ومن  
دم من المولى العاصم الاول فانه يرجع على العاصم الثاني بالضمان فانه لم يملك المديروا ولكن لما  
انقعد السب موحدا للاصل لمصادفته محله سب خلف قائم معناه وكذلك سب يهود الكفاية  
بديل موحدا لاداء رجوعا فقتلهم المولى قيمة المكاتب كان لهم ان يرجعوا على المكاتب بديل الكفاية  
ان السب قد تفرد موحدا للاصل وهو الملك المضمون لمصادفته محله سب سب محله الخلف هو  
الرجوع بديل الكفاية لوجود العبر عما هو الاصل هو مملوك الرقبة باعسا رقام الكفاية وان وجه  
تقول وقد وجد من اليهود العبد بالاداء المفسر حكم ومن الولي المقتدى بالاداء المفسر حكمه  
والمساواة ثابته بر الحكمي والخمسة حكم الضمان ان ارجعوا ضمن المملوك حكمه وهو الولي  
لم يرجع على اليهود رضى الاله ضمن كفاية من حيث الاتفاق فذلك ان ارجعوا ضمن اليهود قلنا لا  
يرجعون على الولي لانهم ضمنوا اجناسهم ككاف ما اذا استندوا بالقتل الخطاء واحدا له لان

سب الاصل سب  
الاول

في الضمان

وهو الضمان هناك باعسا رقام الملك الملم على من الرقبة العاصم الذي فاداهم الولي كان هو الملك  
والمملوك سب لم واداهم اليهود كاتواهم الذين يملكون والملوك يد الولي او قد صرفوا الى حله  
ميرجعون على ما يملكون بهذا المعنى قولنا ان السب موحدا للعقد موحدا للاصل موحدا لان  
الدم الملك بالضمان حال في العصاص الذي فالاولي لا يملك نفسه من عليه العصاص انما سب  
بطريق الامانة ولهذا لم يملكه في الاستفساء في الحرم ولا يجوز حمله الى المدل الا فتل من عليه  
العصاص ظلما واداهم لم يملك الملك عرضا ان السب موحدا للعقد موحدا للاصل لو كان الدم  
محل ان يملك لم يملك ارجع الضمان لليهود على الولي ايضا لانه صار مملوكا عليهم ملك الدم والاداء  
ملك الدم الا موحدا للضمان هو انفسه فبما او حكم الا ترى ان من قبل من عليه العصاص فانه لا يصح له  
العصاص سب وكذلك يهود العفو ارجعوا والمكروه على العفو انهم قد سبهم ساوا ان  
انفس ملك الدم الناس له العصاص فانه فارق المديروا المكاتب لان هناك ما هو الاصل وهو ملك  
الرقبة في الموضع الذي يكون باسا يكون موحدا صان خلفه عند الاتفاق فذلك ان العقد السب  
موحدا للاصل لم يملكه فانه هو المديروا والكفاية فليسا يكون موحدا لما هو خلفه وهو العمة  
وبدل الكفاية فارجع بما **فصل** واما الكلام في القسم الثاني فيقول  
تفسير السب لغة الطريق الى ما قال تعالى واسماء من كل من سب ما مع سب ان طريقا ومثل  
هو معنى السب قال تعالى على ابلغ الاسماء اسما السب اسماء الى الواهب ومن قول زهير  
ولونال اسما السب اسماء بسم اي الواهب وقيل معنى السب ان قال تعالى فليمدد  
سب الى السماء الاله يعني كل من سب الله والكل يرجع الى معنى وهو طريق الوصول  
الى الشيء وفي الاحكام السبع عسان عما يكون طريقا للوصول الى الحكم المطلوب من غير ان يكون  
الوصول به ولكنه طريق الوصول اليه من غير طريق الوصول اليه فانه الوصول اليها يكون من غير الطريق  
في ذلك الطريق انما الطريق ولكن يتوصل اليها من ذلك الطريق عند قصد الوصول اليها  
وكذلك الحبل فانه طريق الوصول الى فرع السب او الى الماء الذي في النهر ولكن لا يتوصل اليه  
من ذلك النازل واستقاء النازح للحبل واما تفسير العلة هي المعين كل ما حكمه الخاب  
ومنه سب الجرح علة لانه محلول بالمجروح بتغير حكم الحال وقيل العلة حاد يظهر من حاله

ولي العصاص الى ان يستوفى

اما الظاهر في الكفاية والدم

في الجرح علة لانه محلول بالمجروح بتغير حكم الحال



لا عن احسان عنه وليد اسمي المخرج علمه والاسمي الجارج علمه لانه يعقل عن احسانه وعرجان  
 بالمجروح وفي احكام السبع العلم يعني المصوص وهو يعرف حال خلوه بالخل وهو علم  
 بالاسباط فان قوله علم الخطه بالخطه مثل مثل عرجان بالخطه ولكن الخطه وصف  
 هو حان بها وهو كونه مكنه اسرار المماثلة وسعير حكم الحال كلوله فكل علم حكم الربا فيه  
 حتى انه لما لم كل العقل الذي يدخل في الكليل اسعير حكم العقده بل هو بعد هذا النص  
 على ما كان عليه قبله وكذلك السبع علمه للملك عرجا والكاح علمه للملك عرجا والعقل العبد علمه  
 لوجود القصاص عرجا ناعسا ان المرع جعلها موحده ليدع الاحكام ودرسها الى العقل  
 السبع لا يكون موحده بدواها وانما الموحده للحكم هو الله الا ان ذلك الحاشي غيبا حقا  
 محقق السبع الاسرار التي يكسب الوقوف عليها علمه لوجود الحكم حقا للمسلم عرجا فاما  
 في حواله السبع فمدد العقل لا يكون موحده ساء وهو بطر الامانه فان المسموح المحي هو الله تعالى  
 حصصه في جعله مضافا الى العاقل بعلمه العقل فيما يتفق عليه من الاحكام ولذلك احرره الاعمال  
 فان المعطى للحكم هو الله تعالى فمعلمه جعل ذلك مضافا الى عمل العاقل بقوله حراما كما لو اعملوا  
 فمداه هو المدها المرضي المتوسط من الطرفين لا كدها المخرجه من الغاد العمل  
 اصلا ولا كدها المخرجه من الاضافه الى العمل حصصه وجعل العاقل مستبدا بعلمه  
 ثم هذه العقل السبعه تسمى نظرا وتسمى قياسا وتسمى ليدا الصاعا معني انه توقف على معرفه  
 الحكم والدليل على الس ما توفيه عام معرفه كالدخان الدليل على النار والبناء الدليل على الباني  
 ولكن ما يكون علمه حورا ان يسمى ليدا وما يكون الدليل محضا لا كورا ان يسمى علمه الا ترى ان حدوث  
 الاعراض دليل على حدوث الاجسام والوجودان يقال ليدا علمه لحدوث الاجسام والمصوغات  
 دليل على الصانع والوجودان يقال ليدا علمه للصانع تعالى وهو ما ان الدليل مطلق لا يكون علمه  
 وقد يكون العلم ليدا واما الشرط فعليه لغة العلمانه اللازمه ومنه تعالى  
 اسراط الساعه اي علاماتها اللازمه لكون الساعه آتية لا محاله ومنه الشرط لانه يصح  
 عازي ومنه لا يفارقه ذلك اعلم احواله فكأنه لازم له ومنه شرط الحجام لانه يحصل بفعل  
 في موضع الحجام علامه لازم ومنه المروطه الوثائق لانه يكون لازم معرفتها ان الشرط

مذهب جبرية

مذهب القدرية

العقل السبعه

الخروج بين العلم واليد

العلم السبعه

العلم السبعه

الخروج بين العلم واليد

العلمه العلمانه اللازمه ومنه سمي اهل اللغة حرف ان حروف الشرط من قول العاقل العزم  
 ان الرمي الرمي فان قوله الرمي يصيحه الفعل الماضي ولكن قوله ان الرمي يصير الزام الحاط  
 علامه لازم لانه لا كرام الحاط اياه فكان شرط من هذا الوجه وفي احكام السبع الشرط اسم لما  
 يضاف للحكم الله وجودا بعد ولا وجودا له فان قول العاقل امرانه ان حروف الشرط من قول  
 كقول حواله الشرط حاشي لاسع الطلاق بعد اللفظ الا بعد الدخول وبصر الطلاق عند  
 وجود الدخول مضافا الى الدخول بوجود اعبه او احاشيه بل الوقوع بقوله اسطالو عند  
 الدخول ومن حاشيه الى الدخول في الطلاق ومن حاشيه السورة والامر حاشي الوصول اليه بل  
 الدخول ساء ولا علمه ومن حاشيه مضافا له وجود اعبه فان الدخول شرطه وله الا وجه  
 الصان على سبب الشرط كمال وانما موصو الصان على سبب الشرط بعد وجود الشرط اذ حقا  
 وقد عاين الشرط مقام السبع حكم الصان عند بعد اضافه الانداف الى السبع كحاشيه الشرط  
 علم الطريق يكون صافا لما سقط فيه وهو صاحب الشرط من حاشيه ان السبع السبعه  
 عن الارض وهو محل يسفر فيه العقل والحاشي في حكم المروطه ولكن لما بعد اضافه الانداف  
 لما هو السبع حصصه وهو عقل الماس ومنه جعل مضافا الى الشرط في حكم الصان حاشي  
 دفع الواقع في المراساة المرفق ان الصان يكون على الدافع دور الحاشي ان السبع  
 هنا صليح لاصحاب الانداف الم وسفر هذه في فصل الشرط واما العلمانه لغة في المعروف  
 ممره الميل والمنار والميل علامه الطريق لانه معروف له والمنار علامه الجامع لانه  
 معروف له ومنه سمي المميز من الارض من المساة من الارض فالعلم الدام لعرضه من غير  
 منار الارض اي العلمانه التي يعرف به المميز من الارض وكذلك احكام السبع العلمانه  
 ما يكون عرفا للحكم لانه علمه من عرفان يكون الحكم مضافا الى العلمانه وجودا لها او وجودا  
 عندها عا ما يند في فصل على حدة **فصل** في تفسير السبع  
 قال رضي الله عنه اعلم بان اسباب الاحكام الفرعية انواع اربعة سبب صوره ليعني وهو  
 سبب سبب محار او سبب صوره ويعني وهو سبب سبب محضا وسبب سبب شئ العلمانه وسبب هو  
 معنى العلم وقد سما ان السبب ما هو طريق الوصول الى الشئ فاما الذي يسمى السبب مجازا

الحكم يحصل بعلمه عند حاشي  
 شرط لا بالشرط  
 بل العلمان

قد يضاف في حكم الشرط  
 عند تقدير الاضافه الى السبع

الاسباب الفرعية



فيكون المراد به تعالى اسم سائر الكائنات محاربا باعتبار الصوت وهو ليس مستمعين فان الذي  
 هذا السمع ان يكون طريقا للوصول الى المقصود والكائن بالسمع انما يكون بعد الخلق وهو ما بعد  
 من الخلق موجه لصدقه وهو المراد به ان لا يكون مستمع الكائنات بمعنى قبل الخلق ولكن سمي سائرا  
 محاربا لانه طريق الوصول الى وجود الكائنات بعدد و ال مانع وهو البرهان الذي لا بد من المعلق  
 بالمرط الذي لا يريد كونه مستمع لوجود المدور وصوره لا معنى لانه يقصد به منع ما كان  
 المدور عند وجوده وهو الحاد بالمرط وانما يكون سائرا بعدد و ال مانع حقيقة ولذلك  
 الطلاق والعاقا لمعلق بالمرط فان لمعلق مستمع صورته لا معنى لانه بالمرط منع نفسه  
 مانع الطلاق والعاقا عند وجوده وعما هذا فلما لمعلق بالمرط صحيح وان لم تكن الملك  
 موجودا في الحال لان لمعلق ليس بطلاق ولا هو مستمع الطلاق حقيقة ولكن يصح سائرا عند  
 وجود المرط وهذا لان الطلاق والعاقا يكون يدور المحل والمعلق منع الوصول الى المحل  
 وكذا المدور فانه الرام في الدمه والمعلق منع وصول المدور الى الدمه والصرف يدور المحل  
 لا يكون سائرا لخر الا ان هذا سائرا صرفا وهو المراد به عدم سماعه لمقصود قبل  
 ذلك المقصود البصر صراف محله وهو دمه الخالف كلاف مع الخرافه لا سيقصد اصلا  
 وعما هذا الخور الكفر بعد التمسك بالمال وانا الصوم انما ليس مستمع الكائنات معنى  
 والا وادخل كقول المستأجر خلاف تحمل الكائن بعد الخلق قبل وهو الروح في الادي  
 والصدقه انه مستمع من حيله طريق منقضي الى الفعل عند وهو الروح بالمراد به وصحة  
 ان المراد به بعد الخلق انما مرسومه المقصود وهو التمرود والى يكون بالمرط اصلا والعقد  
 سبق بعد فوان مقصود ولما كان الكائنات لا يكون بعد الخلق الذي يرفع من المراد به ان  
 المراد به ليس مستمع لما معنى اذا العقد يكون سائرا للحل الذي يستعد منه وكذلك المراد بالطلاق  
 فان الطلاق انما يكون اقعا ما سبق بعد وجود المرط وهو قوله ان طلاق والمدرا ما نسب  
 باعتبار ما سبق بعد وجود المرط وهو قوله على صوم او صلا فمر ما ان الموجود قبل  
 وجود المرط لا يكون سائرا معنى خلاف كانه الفعل فانه حرار الفعل والفعل بالسرايه  
 سمر ولا يرفع وكان قبل السرايه سائرا ومثل الصار قبل كان المحل هكذا لا يقرر

فيكون المراد به تعالى اسم سائر الكائنات محاربا باعتبار الصوت وهو ليس مستمعين فان الذي هذا السمع ان يكون طريقا للوصول الى المقصود والكائن بالسمع انما يكون بعد الخلق وهو ما بعد من الخلق موجه لصدقه وهو المراد به ان لا يكون مستمع الكائنات بمعنى قبل الخلق ولكن سمي سائرا محاربا لانه طريق الوصول الى وجود الكائنات بعدد و ال مانع وهو البرهان الذي لا بد من المعلق بالمرط الذي لا يريد كونه مستمع لوجود المدور وصوره لا معنى لانه يقصد به منع ما كان المدور عند وجوده وهو الحاد بالمرط وانما يكون سائرا بعدد و ال مانع حقيقة ولذلك الطلاق والعاقا لمعلق بالمرط فان لمعلق مستمع صورته لا معنى لانه بالمرط منع نفسه مانع الطلاق والعاقا عند وجوده وعما هذا فلما لمعلق بالمرط صحيح وان لم تكن الملك موجودا في الحال لان لمعلق ليس بطلاق ولا هو مستمع الطلاق حقيقة ولكن يصح سائرا عند وجود المرط وهذا لان الطلاق والعاقا يكون يدور المحل والمعلق منع الوصول الى المحل وكذا المدور فانه الرام في الدمه والمعلق منع وصول المدور الى الدمه والصرف يدور المحل لا يكون سائرا لخر الا ان هذا سائرا صرفا وهو المراد به عدم سماعه لمقصود قبل ذلك المقصود البصر صراف محله وهو دمه الخالف كلاف مع الخرافه لا سيقصد اصلا وعما هذا الخور الكفر بعد التمسك بالمال وانا الصوم انما ليس مستمع الكائنات معنى والا وادخل كقول المستأجر خلاف تحمل الكائن بعد الخلق قبل وهو الروح في الادي والصدقه انه مستمع من حيله طريق منقضي الى الفعل عند وهو الروح بالمراد به وصحة ان المراد به بعد الخلق انما مرسومه المقصود وهو التمرود والى يكون بالمرط اصلا والعقد سبق بعد فوان مقصود ولما كان الكائنات لا يكون بعد الخلق الذي يرفع من المراد به ان المراد به ليس مستمع لما معنى اذا العقد يكون سائرا للحل الذي يستعد منه وكذلك المراد بالطلاق فان الطلاق انما يكون اقعا ما سبق بعد وجود المرط وهو قوله ان طلاق والمدرا ما نسب باعتبار ما سبق بعد وجود المرط وهو قوله على صوم او صلا فمر ما ان الموجود قبل وجود المرط لا يكون سائرا معنى خلاف كانه الفعل فانه حرار الفعل والفعل بالسرايه سمر ولا يرفع وكان قبل السرايه سائرا ومثل الصار قبل كان المحل هكذا لا يقرر

الادوات قبل تحقيقها

عند ما لاحظه كان الصواب سائرا وهو معنى التوا الا ان مع هذا المعلق بالمرط لكونه سائرا  
 محاربا للمتناه ومعنى السمع توجه كذا في ما يقوله رفر رحم الله انه لا بد من علم السمع توجه  
 وما ان هذا المحل الذي بعد حكمه المعلق فانه مستقل للمعلق عند ما ان المعلق ليس  
 وموجه البرهان اذا كان هذا السمع مضمونا بالمرط كان له سهمه السمع في الحكم الذي حكم به  
 بعد فوان البرهان على وجه الخلف عن كالعصاة فانه موجه فوان البرهان العن موله سهمه السمع  
 في حكم فوان البرهان الذي يستعد منه حلفا عن ر العن عند فوان العن فكم سطر فمام الملك في هذا الحل  
 في المحل لبقاء ما هو مستمع للحكم حقيقة فذلك لمرط لبقاء ما فيه سهمه السمع للحكم ونتج  
 الدار بقوله ذلك ودر يقول المرط المعلق سهمه السمع للحكم وهو الطلاق والعاقا  
 وانما هو بصرفا وهو المراد به حكمها الدمه واسطرط الملك المحل عند لبقاء لمرط حاد  
 الوجود عا قاتل العدم حتى يصح احراز المراد به وهذا عن مقرر حاله البقاء الا ترى ان بعد الطلاق  
 الدار لوعلو الطلاق اسدا بالمرط كان صحيحا وصحة الحل الذي به صرح المحل عند الطلاق  
 معدوم اصلا ولما يقول الملك مستمع هو معنى العلة فان الملك علم الملك السراج  
 فالمرط لوعلو الطلاق اسدا بالمرط كان صحيحا وصحة الحل الذي به صرح المحل عند الطلاق  
 معنى كانه بعد المعلق بالمرط لبقاء قوله تعالى فعد من اياها وحراره اخرج بهود شهر  
 من اياها لوعلو الطلاق اسدا بالمرط كان صحيحا وصحة الحل الذي به صرح المحل عند الطلاق  
 لصوم السعة قبل الرجوع من متى حتى لو اذاه الحور انه لما لمعلق بمرط الرجوع فعمل وجود المرط  
 انهم سهمه معنى وهذا انما هو الصوم الى وف فعمل وجود الوقت سيم السمع منه معنى حتى كور الادا  
 واما السمع المحض فهو ما يكون طريقا للوصول الى الحكم والمراد به انما هو الحكم والبه وحياته  
 ووجوده عند بل يحلل من السمع الحكم الى صا الحكم البها وملك العلة عن مضام الى  
 السمع وذلك كحل قبل العقد فانه طريق الوصول الى العقد الى الباق الذي هو متوما ليه  
 المتولي فم ولكن يحلل منه ومن الايا الذي يتولى به الماله قصد هباب من العقد وهو  
 عن مضام الى السمع السابق فعمل حل القيد سائرا محضا وعلى هذا فاما لو فم ان لا يظلم  
 فندرت الدانه او بان الققص مطار الظير لم يكن الصار علم ان العلة قوة الدانه في نفسها

وفيه ان الميراث  
 شبه السمع لوجود الكائن  
 كذا في الوصف فيه شبهة  
 سبب الملك والاشياء  
 في البها والكفارة  
 ولا يبين صور الملك  
 والغضب الى البها  
 فادف والكفارة غيرة  
 والمملكة فونة والغضب

وفيه ان الميراث  
 في الاشياء لا يكون سائرا  
 في البها لانه البها سائرا  
 في الاشياء لانه البها سائرا  
 في الاشياء لانه البها سائرا  
 في الاشياء لانه البها سائرا

وجوب العلم بالمرط  
 وعلم السرايه لازم







لوقال لصبي ارق هذه السمسم فانه يصح ان يفسط كان صامسا كذا او بالوقال كل ثمر بها او  
 فانه يصح الفصل لان كلامه نسب قد كمل منه ومن السقوط ما هو عليه وهو يعود الصبي  
 السمسم لمصلحة نفسه وفي الاول لما كان صعوده لمصلحة الامر صار تنسبه في معنى العلم بطرق  
 الاضافة اليه وكذلك لو جعل صاعا الدانه ففسط مسا كان الحاصل صامسا لثمنه ولو  
 سيرها الصبي ففسط منها ما لم يصير الذي جعل عليها سائلا لعل ان المسائل على هذا  
 الاصل الرمرار يخص وما هو في معنى النسب المحض ما هو احد شرط علم الحكم كالحجاب  
 السبع واحد وصفي علم الربوا فانه سبب محض على معنى انه طريق الوصول عند عدم ذلك العر  
 للسبع مضافا اليه فكون سببا محضا فان سببا محضا هو السبب الذي لا يخلو منه ومن المقصود  
 ما هو علم الحكم وهذا الذي يخلو هو الوصف الاخر وهو ليس بعلم الحكم بانواعه كقوله سمسم  
 فوكلم ارجو الوصفين سببا محضا فليس هو مستقيم من حيث الحكم متى تعلو عليه دار صغر  
 فانه لضاف الى اخر الوصفين على معنى ان عام العلم به حصل ولهذا ايضا ان الموصوفين للوصف  
 العرانه العرسم مع المطلق لضاف القول الى اخر الوصفين وجودا حتى اذا كان العدم سببا  
 اسما في احد هاتين السبع كان صامسا لثمنه واذا اسما في صغر فانه سببا محضا  
 لثمنه وكذلك السبع مع الموصوفين لضاف الى اخر الوصفين ثوبا حتى ان يهود النسب  
 بعد الوفاة اذا رجعوا صموا اخذوا في يهود النسب حاله الخوف فادانته ان صامسا لثمنه الى  
 اخر الوصفين وهو يخلو من الوصف الاول ومن الحكم عرما ان الوصف الاول في معنى النسب  
 المحض وهذا اصل سبب في الشروط والعقل جمعها في لفظها اذا قال لامرأة ان اطلقها من الدار  
 فاسطالوقا بانها ودخل احد الدار عر مملكهم بزوجها فدخلت لاخرى في مملكة بطل  
 لا الحكم يكون مضافا الى عام الشرط وجودا عند ذلك حصل بدخول الدار الاخرى ففسط  
 صامسا لثمنه عند دخول الاخرى في الاسباب بالسفينة اذا كان سببا لثمنه من و قد جعل فيها  
 ذلك العدم موضع انما ارجو منها ما تعرف كان صامسا لثمنه لان عام العر وحصل معل  
 وعنا هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله ان السكر منه حرام ثم المسكر الذي هو حرام  
 العدم الاخر لان عام علمه الاسكار عند هاهنا يكون مضافا اليها خاصة ومحمد رحم الله وك

في الاخره  
 سئل الفينة

بما في العلم بالامر والامر

هذا الاصل في هذه المسئلة احاطا بالامر والجرم فانه يستعان بالصورة ما به واعاد المعنى  
 واما النسب الذي هو في معنى العلم فهو قد ادناه وسوفا فانه طريق الوصول الى الالاف  
 علم موضوع لم يكون علم وهو في معنى العلم من حيث الابدان مضافا اليه فالعلم بقود الدانه  
 او سوفا وكذا اذا اشرع جناح الطير او وضع حجر او برهانهم الحائط المائل بعد  
 التعميم اليه فكذا في معنى العلم وكذا اذا ادخل ابنة في ريع انسان حتى اكلت  
 الزرع فهذا سبب في معنى العلم لادناه ولما كان موحدا عليه صان المثلث والكون من هذا  
 موحدا لجرم الميزان لا الكفارة فان ذلك جرم ماسر الفعل وكذلك قطع جبل القدر بل المعلن  
 وشق الروق فبما في سبب هو في معنى العلم ولذلك يهتد بهان اليهود بالنصا فيكون سببا  
 للعلم من غير ماسر لان مضافا القاصي بعد التمهيد يكون عن اختيار ولذلك استيعا والولي والتمهيد  
 عر موضوعه للعلم في الاصل ولما لا توجد الكفارة واستحرام الميزان في اليهود  
 والاول عليهم النصا والساق في حرمه لانه هذا والى قول هو سبب في حرم  
 انه قصد به تحضا عنه فصح ان يكون موحدا للفقود علم لان في معنى العلم من حيث انه قصد  
 به تحضا عنه فصح ان يكون موحدا للفقود علم لان في معنى العلم من حيث انه قصد  
 القاصي من موحدا التمهيد والفعل مضاف الى ذلك لا اما بقول القاصي اما بقص عن اختيار  
 منه وليس في سبب الساهد ما نظره القاصي بقضائه او بوجه في يهات اليهود شيئا  
 في الحقيقه واما ما به من التنسب الماسر ووجوه النصا فيعتقد الماسر وعنا هذا قال  
 في السير اذا قال للفرقة اذ لم عا حصن دار الحرب فدون منه القمام فان ذهب عنهم  
 داهم علمه كان شركهم في المصار لان فعله تنسب في معنى العلم وان وصفهم بالطريق حتى وصلوا  
 اليه بوصف ولم يذهب عنهم لم يكن شركهم في المصار ان ماضيه سبب محض وليس في معنى  
 العلم في السبب الذي له سميه العلم كخبر النبوي الطريق فانه سبب للعلم من حيث ان شرط  
 الوقوع وهو زوال المسك وليس بعلم في الحقيقه فالعلم ثقيل الماسر في نفسه والنسب  
 المطلق شبه في ذلك الموضع فاما الخبر فهو في ادر شرط الوقوع ولكن له سميه العلم  
 من حيث الحكم لضاف اليه وجودا عند الاشياء ولما لم يكن موحدا للكفارة ولا حرم الميزان

المعنى  
 السبب الذي هو العلم

السبب الذي هو العلم



فان كان الفعل مفعولا ثم مر اتصال بالمفعول واما اتصال بالمفعول عند الوقوع  
 بسبب آخر وهو مشبه الا انه كان له ان يكون له بدل المفعول اجزاء وقد حصل  
 المصلحة مضافا الى حصول وجوده عند فاد كان ذلك تقديرا منه وجب ان يضاف اليه  
 المصلحة حتى لو اعترض على فعله ما لم يضاف الحكم اليه كجواب دفع اياه في المرفق يكون  
 الصانع على الدافع دور الحار وعلم هذا قلنا ان الزوج كثر ورصيعه فادضعف  
 الكبر الرصيعه فان الزوج نعم نصف صدق المصغر ثم رجع به على الكبر ان يهرب  
 الفساد وان لم يفسد ذلك لم يرجع عليه ما بقي ان يورث الجرمه بالارتضاع وذلك موجود من الصية  
 الا ان لقام التذلل ياها سبب الكبر له شبهة العلم من حيث الحكم يضاف اليه وجودا  
 عند وهذا الصانع ليس صانع ابد ولا ملك الكاح فانه الصانع لا يلدو عند ما ولكن صانع  
 فمر بصف الصانع على الزوج فاذا صار ذلك مضافا اليه وجودا عند كان لعلها  
 شبهة العلم وقد كانت متعدي في ذلك حين بعد الفساد فيلزم بها ضمان العبد وان  
**فصل** في قسم العلة فالله عز وجل عن انواع العلة  
 علة اسماء ومعنى وحكما وهو خمسة العلة علة اسماء ومعنى واحكاما وهو سمي علة مجازا  
 وعلة اسماء ومعنى واحكاما وعلة تشبه السبب وعلة معنى وحكما لا اسماء وعلة اسماء وحكما  
 لا معنى فالاول كجواب السبب للملك والحق والاعناق لروا الروايات الجرمه وانقاع  
 الظلال والوقوف فان هذا كله علة اسماء من حيث موضوع لهذا الموجب وان هذا الموجب  
 مضاف اليه لا واسطة وهو علة معنى من حيث موضوع لاجل هذا الموجب وهو علة حكا  
 من حيث هذا الحكم تشبه والخوران تراجي عنه واحد من مساحات جميع الله في ذلك هذا  
 العلم المطلق هل يجوز ان يكون موجودا والحكم من احر عنه فهم موجودا قال  
 الذي الخوركون العلة خالية عن الحكم فاما يجوز ان اصل الحكم بها ولكن ما حرم مانع  
 والاصح عندنا انه الخورنا من الحكم عن هذه العلة ولكن الحكم يتصل بوجوده هذه العلم  
 بعد صحتها في حاله وهو عندنا سيرة الاستطاعة مع الفعل الخور القول ياها سبق  
 الفعل واما العلة اسماء ومعنى واحكاما فبيناها ما ذكرنا من تعليق الظلال والعاق

بل في غيره  
 التبر

العلة

الاصح ان العلة  
 تعارض مفعول

لا يجوز

بالشرط والتمس قبل الحب فاما علة اسماء ومعنى واحكاما لان العلة معنى وحكما ما يكون هو الحكم  
 عند وقوعه لا عند افعاله وبعد الحب لا في التمس بل يرتفع وكذلك بعد وجود الشرط في التمس  
 بالظلال والعاق لا في التمس واما العلة اسماء ومعنى واحكاما فيكون السبب الموقوف  
 فانه علة الملك اسماء من حيث موضوع حقيقة موضوع لهذا الموجب ومعنى من حيث موضوع  
 سرعته من المعاقدين فان هذا الحكم فان انقاع وتامه معنى يا هو من حاله حقا  
 وليس فيه تعدد الضرر الى العزم وهو ليس علة حكا لما في سيرة الملك من الاضرار بالمال الذي  
 خروج العبد عن ملكه من عزمه ولذا اذا وجد الاجازة منه يستند الى وقت العقد حتى يملكه  
 المستر في تروايد فيقيد به ان العلة موجوز اسماء ومعنى وكذلك السبب شرط الحار للمبايع  
 فانه علة اسماء ومعنى واحكاما لا خيارا لشرط داخل على الحكم لا على اصل السبب وكان العاقب ان الخور  
 اسرط الحار في السبب لمعنى العزم الا اننا لو اطينا الشرط على اصل السبب حل على الحكم صرون  
 ولو اطينا على الحكم خاصة لم يكن داخل على اصل السبب كما ان معنى القرورة الجماله في هذا  
 اقل ان اظهر ان الشرط داخل على الحكم خاصة عن صانع السبب هذا الشرط علة اسماء ومعنى  
 لموجب الاحكام ولذا لو سقط الحار من الملك للمبرر من وقت العقد حتى يملك المبيع تروايد  
 المستطاع والمصلحة الا ان اصل الملك لما صار متعلقا بالشرط لم يكن موجودا قبل الشرط اصلا  
 فالقول الموجود في هذه الحالة من المشرى ان يوقف على ان يفسد شيئا من الملك اذا سقط  
 الحار وفي الاول ما يثبت الملك صفة التوقف والتعلق بالشرط وتوقف المسمى لا يقدم اصله  
 فيثبت عام بصفة التوقف لصلحا ان يفسد شيئا من الملك بالاجازة ومن هذا النوع الاجازة  
 فاما علة الملك اسماء ومعنى واحكاما لا يثبتها والحدوم من حصة والمعدوم لا يكون محلا  
 للملك ولذا لم يثبت الملك الاجر لانعدام العلة حكا وملك شرط العمل لوجود العلة اسماء  
 ومعنى الا ان هناك وجود العلة اسماء ومعنى من حيث موضوع السبب جعله المسعة التي هي المصون  
 بالعقد واما العقد في حق الحكم حصة وهو ملك المسعة صار مضافا الى حاله الوجود  
 فمضى الملك الاجر على حاله سقاء المسعة لئلا يفسد الوجود والعقد لان  
 اتمامه العين مقام المسعة في حكم محم الاجازة وور الحكم وعلى هذا الظلال والرجوع فانه علة











كاسترخا المفاصل بالموم فانه دليل خروج شيء من البدن والنفار الخائض كونه موجبا للاعمال  
 لانه دليل خروج الشيء عن غيبه والمباينة الفاحشة كونه جديا عند اي حيزه والى ان يوافق ذلك خروج  
 شيء منه حين انقضاء الاله بالمباينة وعما هذا اذا كان كشيء وتقصي فاسكدا فان  
 اخبارها انه في المجلس يكون دليل وجود ما جعله شرطاً لجعل ما مقام المدلول وفيه له اوجه  
 من الفقه احدهما الصرون والعجز عن الوقوف على ما هو الحقيقه كما في المحبه والتعصوب  
 بعد الخلل في قوله ان حضرة فارتدادها حاله حقيقه مقام خبرها به مقام حقيقه الشرط  
 2 وموجع الطلاق والبار الاحتياط في بار الخمر والعبادات والمال يدفع الحج عن الناس  
 فيما يخص فيه الخلق لم ولما جعل الشرط في بار الاحار ملك العبر المستغنى به مقام ملك  
 المعقود عليه وهو المنفعة في حوز العقد واما سبب جود المنفعة وهو كون العبر سبعا  
 مقام حقيقه وجودها لانه بعد الوجود اسبق ومنه فلا يكر ان يرد العقد عليها وسلمها  
 فلدفع الحج فما للناس حاجه اليه اقام المبرج عن المقصود بالانقضاء مقام المقصود فما ليس عليه  
 عقد المعاوضه وهو وجود المعقود عليه وكونه ملوكا للمعاوضه جودهم معرفتها  
 فقه الرجل والمرج ضبط جودها بعض الحج لما فيها من القيمة فلا يظلمها فقهه بكسيل  
 ولا يفتقر عن ظلمها بفشل الله البار لمزاجه في سبيل **فصل** في قسم  
 الشرط وهي اقسام ستة شرط محض وشرط في حيز العلة وشرط في حيز العلة وشرط  
 2 معنى السبب وشرط اسم الاحكام وشرط هو معنى العلامة الخالصه فاما الشرط المحض فهو ما  
 سوف وجود العلة على وجوده ومع وجود العلة حقيقه بعد وجودها صوب حتى يوجد  
 ذلك الشرط فتصير وجوده عند حقيقه بما يبين في الفروع من الشرط والعلة ان الخلق مضاي  
 الى الشرط وجوده عند اوجوبه وذلك كقولنا بالشرط كقولنا لعقد ان رطل الدار  
 فاسحرا واذا دخلنا مني دخلنا او كلما دخلنا من الخمر الذي هو علم سوف وجوده على وجود  
 الشرط حقيقه بعد ما وجد صورته كلما من المولى وعند وجود الشرط يوجد الخمر جسد  
 فبسته حكم العقب وعما هذا حكم العبادات والمعاملات فاما تعليل اساس حقيقتها  
 السرع سببا للوجوب كما سبب وجود العلم حقيقه سببا الى وجود ما هو شرطه وهو العلم

لا مراد

من انما هو  
 من انما هو

لا سال الامل  
 بالفتل والهل

من انما هو

من انما هو

او ما يقوم مقام العلم حتى ان المص البارك قبل علم الحاط به جعل حقيقه كانه غير نازل  
 ولما قلنا ان سبب في الحرب ولم يعلم بوجود العبادات علمه حتى مضى زمان علم بذلك  
 فاما المومنه فصا سي باعسان النسب المماضي واذا سبب في دار الاسد ام لمومه القضا  
 لا ان العلم ليس شرط ولكن ان شوع الخطا في دار الاسلام وتيسر الوصول اليه بالذي طلب  
 يقوم مقام وجود العلم به فصار العلم موجوده حقيقه بوجود الشرط حكاه على هذا  
 تادي العنان ما اذا اراد كما هو الصلاه فان اراد بها القيام والقراء والركوع والسجود  
 لم لا يوجد الا اذا بها الا بعد وجود الشرط وهو السبه والطهارة ولذلك المعاملات فان  
 ركن الكاح وهو الاحاب والقبول لا يوجد العقد بالانقضاء وجود الشرط وهو  
 السهمودم هذا النوع من الشرط اما يعرف بصيغه او لا الاله فتنى وحده صيغه كمال الشرط  
 لم سئل عن معنى الشرط والذكر قاله بعض المباحين من مساحا رجمهم الله فكا سوف ان علم  
 منهم حتى انه مدكور على سبيل العان وانه لا فائدة فيه سوى ان الحاجة الى الكفاية امس  
 هذه الحالة قال رضي الله عنه وهذا ليس بقوى عندك ان كنه هذا الكلام انه ليس ذكر  
 الشرط فائدة معنى الشرط وكلام الله تعالى منزعه عن هذا بل فيه فائدة الشرط وسببه ان الامر  
 للاحتيات ان ولتدبر اخرى والمراد النذر هناك بل ما بعده وهو قوله واتوهم من مال الله  
 الذي آتاكم فانه للنذر ووزن الاحكام وعقد الكفاية وان كان مباحا قبل ان يعلم منه خيرا  
 فاما يصير مندوبا لم اذا علم انه خير او ظهر فائدة الشرط من هذا الوجه وكذا في قوله  
 وصلى تسطع مكر طول فانه غير مدكور على وفا العان عند ما بل لبيان المدرك فان كان  
 الامد مع طول الخمر وان كان مباحا الا انه غير مندور اليه وانما يبدل الشرط عدم طول الخمر  
 وكذا في قوله وليس علم حاج ان يصير وامر الصلاه ان حقيقه غير مدكور على وفا العان  
 بل هو معنى الشرط حقيقه لان المراد هو القصر احوال الصلاه كالاداء والكمال الايام  
 والاحار في القراءه وكيفية الركوع والحدود وذلك لانه لا يوجد عند وجود هذا الشرط  
 وهو الخوف الا يرى لما قوله تعالى فان حقيقه فرحالا او كفايا فادامه فادركوا الله كما  
 علمكم ما لم يكونوا يعلمون وقال فاذا اطاعتهم فامموا الصلاه فاما قوله ورايكم اللاتي

2 قوله



ما يجوزكم من سائر اللاتي دخلتم من غير مذكور بصيغة الشرطية قوله فان لم يكونوا دخلتم  
من هذا جرح عليهم وحكم الجواز لا يشترط الا عند وجود هذا الشرط وسائر الالام الشرطية قال  
علما وانما فهم الله اذ قال ليسوا المرء التي ابروجها من كل طوارق او قال اربع نسوة المرأة التي يدخل  
الدار من كل طوارق فانه سوف وجود العلة حقيقة على وجود التزوج والدخول لوجود الالة  
الشرطية وهو ما مذکور على سبيل الوصف المتكرر كذا في ما لو قال هذه المرأة التي ابروجها او  
المرء التي يدخل الدار فانه مذکور على سبيل الوصف العيني فلا يكون شرطاً ولا سوف وجود العلم  
على وجوده ولو ان بصيغة الشرطية الوجهين سوف وجود العلة على وجوده بان قال ان يزوج  
امرأه من كل واحدة من النساء ان تزوجها واما الشرط الذي هو في حكم العلة فيحق شق الروف  
حتى يسيل ما فيه من الدهن ويطع جبل القندل حتى يسقط فسكسر فان الشق في الصورة سائر  
الاف جزء من الزرق وحو الدهن هو احاد شرط السيلان ولكن جعل هذا الشرط في حكم العلة  
حتى يجعله باسرار اقية الدهن ان المانع لا يكون محفوظاً الا بوعاء فان الالة مابة تأسكنه  
يكون متاخر بغيره ما كان محفوظاً به وكذلك القندل على ما هو مصنوع له عانة لا يكون محفوظاً  
الا بجل يعلقه به فكان قطع ذلك الجبل ماسر بغيره ما كان محفوظاً به فيكون القاء وكسراً  
وعلى هذا جرح الجواز لا الاصل في الراية يكون ماسر القندل حتى يكفصا صفة اذ اكار عذراً  
ان الجرح لا يمكن ان يهاقها حقيقة بالاختلاف والافراج ولكنه محفوظ في المدرس لانه انبيه  
مقص المنه بالحج والقطع يكون فهو ما كان به محفوظاً في جعل ذلك ماسر على القندل كما  
كان في الطلاق والعناق فانه محفوظ عند المالك ما ساعه من العلم بكم الانواع فيعقد ما حكم  
حكم الانواع كان العلق بالشرط المانع من الوقوع ومن ان يكون لك الحكم على حقه وادامه  
عند وجود الشرط على حقه كان الحكم مضافاً الى العلة ثبوته والشرط وجوده عند  
فلم يكن الشرط هناك في حكم العلة حتى كان وجوب الصانع عند الرجوع عما يمتد العلق دون يهود  
الشرط ولا صانع على يهود الشرط اذ رجعوا دون يهود العلق وعما هذا قال ابو حنيفة  
فمرقبة بعد ثم قال ان كان في قيد عشرة ابطال جديد فانه حر مثلهما هذا ان في القيد  
عشرة ابطال جديد فاعلم القاضي في حل القيد فادافه خمسة ابطال فان اليهود يمتدون في القيد

ان وصا القاضي عند تسميه الزور فينظر طاهر او باطن او كان العلق بانها وصا القاضي بعد  
تسميه بانها اصل الرجل القيد وهما في الصورة ساهداً الشرط ولكنهما يشيران على العلق تسميه بانها  
لانها تسميه ان المولى يعلق عليه شرط موجود والعلق بشرط موجود يكون تميزاً فكلها تسميه بانها  
العلق مضافاً الى بانها شرطاً هو علم في الحكم واما الشرط الذي سمى العلة وهو ان يعارضه  
ما الاصل ان يكون علم الحكم بانقران ومن يعارضه ما يصلح علم بانقران وذلك الشرط الاشبه  
العلق بمعنى وهو ان الاصل في اصافه الحكم اليه العلة وعلل المخرج مما يرجع الى سور الحكم بانها  
كانها شرطاً على معنى انما امارات غير موجبة للحكم بانها لا تجعل المخرج اما كذلك والشرط  
موجبه شبهها على معنى ان الحكم يصير مضافاً الى الشرط وجوده اعد ما لم يجعله حلقاً على العلة  
في الحكم فليسا من عارض الشرط ما الاصل ان يكون علم والحكم صار موجوداً بعد وجود الشرط  
ولا بد من ان يجعل الشرط حلقاً على العلة في اساس الحكم وتسمى المخرج المانع على بانقران  
فلا حاجة الى اشارة هذه الخلافه فلم يجعل الشرط سميته العلة وسماه فيما قلنا ان جعل الشرط  
الظن بواجاد شرطاً بارال المسألة عن ذلك الموضع الا ان ما عارضه من العلة وهو ثقل الماسي  
الاصح بانقران علمه الا لا في طريق العدوان وما هو سبب وهو مشبه بالاصح علمه لذلك  
فانه مباح مطلقاً فكان الشرط علة العلة في اصام الحكم التي هي الصانع على الجائر ولكن الصانع  
ماسر الا لا في حق المبرمة الكفارة والكفر عن المبررات فكان لهذا الشرط سميته العلة بان يكون  
علم حكمه وقلنا يهود العلق يهود الشرط اذ رجعوا الصانع على يهود العلق خاصة  
انهم يعلوا قول المولى اسجروا وهذا بانقران علمه فانه اصام حكم العلق العلة فلم يكن للشرط  
هناك سميته العلة فليد ان الصانع يهود الشرط ساسوا رجوع الصانع الى رجوع يهود الشرط  
خاصة وكذا الما اذ رجع يهود الحبيرو يهود الاصرار فان الصانع على يهود الاختيار  
خاصة لان الحبيرو سبب وما عارضه وهو الاختيار علمه فانه الحكم وكان الحكم مضافاً الى  
دور السبب فلم يمتد يهود السبب سيما ان الصانع يهود الشرط وعما هذا قلنا ان الحلف  
الخاف للبيوع مع ولي الواقع فيها وقال الجائر اوقع فيها نفسه وقال الولي اوقع فيها والقول  
قول الجائر استحساناً لان الجفر شرط جعل حلقاً على العلة لضرورة كون العلة غير صالحة



**الاصول اعتبارا لليلة**

فالحاكم مسلما هو الاصل وهو صلاحه العلم للحكم وسكرت الحكم وذلك في ضرورة  
فكان القول قوله كخلاو الجاني اذا ادعى ان المخرج ما ليس به اجرو وقال الولي ما من تلك  
الجراحه فان القول قول الولي ان الجاني صاحب شرط كاسباء الاصل العلم  
الصلاحه للحكم فكان الولي هو المتمسك بالاصل هنا وعما هذا فلما اذا غصب من اخر حظه  
فزرعها فان الزرع يكون مملوكا للغاصب ان ما هو العلم لحصول الجاني وهو فوق الارض  
والهواء والماء بحر بعد بر الله تعالى لا اختيار له فلا يصح لاصاحه الحكم الله والافعال الذي  
هو شرط جامع من هذا الاشياء جعل كاعلم خلفا عنها الحكم وهذا الطريق يصير الزرع  
كسب الغاصب مضافا الى علمه فيكون مملوكا له واد استقط الجني الارض من غير صريح احد ما ن هبت  
به الزرع فقد بعد جعل هذا الشرط خلفا عن العلم فجعل المحل الذي هو حكم الشرط كاعلم خلفا  
حيث يكون الجاني لصلاح الحظ له لو بها محلا لما حصل وهو الجاني واما الشرط الذي هو في معنى  
السبب فهو ان يعرض علمه فعلم محار و يكون سائعا علمه وذلك بحكمه اذا حل بيد عبده فابو القهر  
عند اصحابنا رحمهم الله جمعا وحل القيد ان له المانع للعبد من المدهات فكان شرطه بعد اعترض  
علمه فعلم محار وهو الذهار من العبد الذي هو علمه تلك الماله فيه ما هو الشرط كاسباء علمه  
وما هو العلم غير مضاف الى السابق من الشرط فتبين ان من لم يملك السبب المحض ان سبب العلم  
وسرطه يكون صاحب اعراضه وصورته وجودا واذا كان معنى السبب كاسباء الماله مضافا الى ما  
اعترض علمه من العلم دون ما سبب من السبب وعلى هذا لو ارسل دابة في الطريق فجاثبته او  
سرع عن سنن الطريق سارت فاصابت سائلا صان على المرسل ان الارسل ان هال سب  
محض وقد اعترض علمه فعلم محار وهو غير منسوب الى السبب الاول حتى لو ذهب على سبب ارسل  
حتى يكون سابقا بذلك الارسل في الاول المقدم شرط معنى السبب في الوجهين يضاف  
البدل الى ما اعترض من الفعل دون ما سبق وفعل الدابة لا يوجد الضمان على مالها وعلى  
هذا قلنا ان الدابة المنقولة اذا انقلب زرع انسان لملا او مازالم انصر صاحبها سائلا  
لم يوجد من علمه ولا سبب لاسرطه بصره الا للاف مضافا اليه وعما هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف  
اذا وقع نار الغصن وطار الطراو وقع نار الاصطبل فنذرت الدابة في نور ذلك فان الناح

خبره

لنار النهر سائلا ان فعله شرط لانفا ان له المانع من الاطلاق وذلك بشرط الاطلاق لم يعرض  
علمه فعلم محار غير منسوب اليه فكان الاول شرطه معنى السبب فلا يصح البدل ان مضافا اليه  
وقد اعترض علمه ما هو العلم كخلاو الجاني اذا ادعى ان المخرج ما ليس به اجرو وقال الولي ما من تلك  
الجراحه فان القول قول الولي ان الجاني صاحب شرط كاسباء الاصل العلم  
الصلاحه للحكم فكان الولي هو المتمسك بالاصل هنا وعما هذا فلما اذا غصب من اخر حظه  
فزرعها فان الزرع يكون مملوكا للغاصب ان ما هو العلم لحصول الجاني وهو فوق الارض  
والهواء والماء بحر بعد بر الله تعالى لا اختيار له فلا يصح لاصاحه الحكم الله والافعال الذي  
هو شرط جامع من هذا الاشياء جعل كاعلم خلفا عنها الحكم وهذا الطريق يصير الزرع  
كسب الغاصب مضافا الى علمه فيكون مملوكا له واد استقط الجني الارض من غير صريح احد ما ن هبت  
به الزرع فقد بعد جعل هذا الشرط خلفا عن العلم فجعل المحل الذي هو حكم الشرط كاعلم خلفا  
حيث يكون الجاني لصلاح الحظ له لو بها محلا لما حصل وهو الجاني واما الشرط الذي هو في معنى  
السبب فهو ان يعرض علمه فعلم محار و يكون سائعا علمه وذلك بحكمه اذا حل بيد عبده فابو القهر  
عند اصحابنا رحمهم الله جمعا وحل القيد ان له المانع للعبد من المدهات فكان شرطه بعد اعترض  
علمه فعلم محار وهو الذهار من العبد الذي هو علمه تلك الماله فيه ما هو الشرط كاسباء علمه  
وما هو العلم غير مضاف الى السابق من الشرط فتبين ان من لم يملك السبب المحض ان سبب العلم  
وسرطه يكون صاحب اعراضه وصورته وجودا واذا كان معنى السبب كاسباء الماله مضافا الى ما  
اعترض علمه من العلم دون ما سبب من السبب وعلى هذا لو ارسل دابة في الطريق فجاثبته او  
سرع عن سنن الطريق سارت فاصابت سائلا صان على المرسل ان الارسل ان هال سب  
محض وقد اعترض علمه فعلم محار وهو غير منسوب الى السبب الاول حتى لو ذهب على سبب ارسل  
حتى يكون سابقا بذلك الارسل في الاول المقدم شرط معنى السبب في الوجهين يضاف  
البدل الى ما اعترض من الفعل دون ما سبق وفعل الدابة لا يوجد الضمان على مالها وعلى  
هذا قلنا ان الدابة المنقولة اذا انقلب زرع انسان لملا او مازالم انصر صاحبها سائلا  
لم يوجد من علمه ولا سبب لاسرطه بصره الا للاف مضافا اليه وعما هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف  
اذا وقع نار الغصن وطار الطراو وقع نار الاصطبل فنذرت الدابة في نور ذلك فان الناح







من يعرف الماظر فاما في حقا فالسبب مضاف الى الولاء لانما بين الحكم على الطاهر والعرف  
 الماظر فاما انما يطالب جعل حقا كالمعدوم الى ان يظهر بالولاء من له الخطا الماظر  
 من لم يعلمه فانه جعل كالمعدوم ما لم يعلم به واذا صار السبب مضافا الى الولاء من هذا الوجه  
 لا يثبت الولاء في حقه الا انما هو حجة ايمان السبب بخلاف ما اذا كان العرائس فاما العرائس  
 المعلوم هناك فثبت للولاء فكما سألوا له علامة معروفة وكذلك اذا كان الخطا طاهرا  
 او اقر الروح للخط فثبت السبب هناك بانما يظهر ما يشبه لتأجيل الولاء وعما هذا قال  
 ابو حنيفة رحمه الله اسم هذا الولد في حكم الارث لا يثبت سبب ان الغائبة وحدها لا رجوع  
 الولد كان غيبا عنها وانما يظهر عند استدلاله فيصير مضافا الى حقا والارث من علمه  
 فلا يثبت سبب ان الغائبة في السبب حوالا الى سبب سبب النساء في جارية اسراها سبب  
 البكر اذا شهد انما يثبت قبل القبض ولا بعد ولكن سبب الباع معقول في قوله ومحمد  
 اسم هذا الولد في حكم الولد لا يكون مضافا الى حقا وبها به ولا وجودا عنده ومن  
 الاستدلال في عرفه النور يثبت سبب ان الغائبة من صلى على المولود فثبت ذلك حاله  
 النور **فصل** في تقسيم العلامة العلامة انواع اربعة علامه هو  
 دالة الوجود بما كان موجودا قبله ومنه علم النور ومنه علم العسكر وهذا احد العلامة  
 المحضة وعلامة هي معنى الشرط وذلك الاحصان في حكم البرج كائنا وعلاقته هي علمه فقد ساء  
 ان العطل المرعيه منزلة العلامات للاحكام فانها غير موجبة بدو انما شيئا بل يجعل المزع  
 اياتها موجبه وعلامة تسمية ومجازا وهي علم الحقائق المعبر بدو انما على ما سببها في موضعها  
 وقد جعل السامع عجز العاد عن اقامه اربعة من السبب اعلامة لبطلان ثبوت العاد  
 لا شرط حتى قال القدر يبطل ثبوتها قبل ظهور عجزه عن اقامة السبب ثم ظهور العجز يعرف  
 لنا هذا الحكم فكان علامة كذا في الجلد فانه فعل عام على العاد فكان العجز في شرط  
 لا اقامه الحد يصير مضافا الى حقا وجودا عنده فاما سقوط ثبوتها في امر حكمي فثبت  
 بنفس القدر لانه كبر لما في شاعه العاحية وهك ستر العفة على المسلم فالاصح  
 الناس هو العفة عن الزنا والتمسك بالاصل واحسن من حرامه وباعث هذا الاصل

بلغ تحقيقه في كتابه

العلل كثيرة

كان العاد

كان القدر كبر فيكون منزله ساير الكبار في ثبوت سببه الفسق وسقوط السبب ان سببها  
 ولما يقول العجز عن اقامه اربعة من السبب شرط اقامه الجلد وبطلان سببها  
 العاد والحكم المعلق بالشرط لا يكون باسا فلو جرد الشرط وهذا الاكل واحد منها جعل  
 حوطا امام ما قامه عن العاد واحد لها معطوف على الآخر كما قال واجلدوهم واقتبلوا  
 لهم ثم هذا العجز الذي هو شرط يثبت ما يشبه العجز عن دفع سائر الحجج في الزمان الحكمي  
 وذلك ان يملك على قدر ما يرى الى اخر المجلس او الى المجلس الثاني والذي قال القدر كبر  
 فله هذه الصفة القدر عراب سببه مستحقا شرعا بدليل انه يتكلم من اثنائه بالسبب وهو  
 سببه جرمي من الصدق والكذب وقد يقنع فيه معنى الحجة اذا كان الزاني مضافا الى العاد  
 فهو سبب دور علمه بالقيام عليه الجرد وكذا يكون سبب القدر كبر وقد تم به الحجة موجبة  
 للرجوع الى السبب على الرافعة في الحقيقة كما سببها في حجة الحار الرجوع فمما انما ادعاء  
 الخصم من المعنى الذي جعله سبب القدر وسقطا للسبب كذا انما كسبه وسقطا طهر عجز  
 عن اقامه السبب انما سقط سببها في كسبه ظهور عجزه وهو من حيث الطاهر حوالا بعد اقامه الحد  
 عليه وبطلان سببها في اقامه اربعة من السبب عرابا المدد وفان السبب يكون معنوله  
 حتى تمام الحد على السبب وعلمه ونصر العاد في قبول السبب ان لم يصادم العمد وان تمام  
 العمد يصير مقبول السبب انما انما كان لا يقام الحد على السبب وعلمه او رد ذلك المشتق  
 رواه عن ابي يوسف ومحمد هذا قول احدهما وفي قول الاخر لا يثبت السبب بعد اقامه الحد  
 لان اقامه الحد على العاد حكم بذكر السبب في سببها ثم على المدد وبالرأى وكل سبب  
 جرى الحكم بتعين حجه الكذب بها لا يكون معنوله اصلا كذا لما سألوا سببها في حادثة  
 فردت سببها في اقامه اربعة من السبب **باب**

اهله الا انهم لو جردوا الحق في الامانة التي جعلها الانسان قال رضي الله عنه  
 هذه الالهة نوعان اهلها الوجوب واهله الاداء فاما اهلها الوجوب وان كان يدخل  
 في موعدها فاسمها واحد وهو الصلاحه حكم الوجوب في ان هذه الصلاحه  
 كان اهله للوجوب علمه من لا فعلوا اهلها الاداء نوعان نوعان كامل وقاصر الكامل

في المصنف ان يكون  
 الوقت سببا للوجوب فاص  
 وخطا للوجوب الاداء بل الوجوب  
 يضاف الى الوقت في اهلها  
 الاداء ما لم تكن



ما لم يكن العبد والتبعية والقاصرة ما لا يحمي به ذلك فسادا لسان اهلته الوجوه فصول  
اصل هذه الالهة لا يكون الا بعد دمه صلحه لكونها محلة للوجوه فان المحل هو الدم ولهذا  
نصوا اليها وانما نصوا لدمها حال ولما احصوا الارواح في روض سائر الخوايا التي ليست  
لها دمه صلحه في الدم في اللغة هو العبد قال تعالى الارضون في يوم الاولاد وفيه قال  
صلى الله عليه وسلم وان ارادوكم ان يعطوكم دمه الله فلا يعطوكم ومنه تعالى اهل الدم  
للعاهد من والمراد بهذا العبد ما اسار الله تعالى في قوله واذا جردكم من الارواح والحيوة  
ما دام يحيا في البطن ليست له دمه صلحه لكونه في حكم جرد من الارواح ولكنه مفرد بالحيوة  
معد لكونه في البطن ليست له دمه فاعشار هذا الوجه يكون هذا الوجوه الخوف من عقوق وارث  
او سائر وصيه واعشار الوجه الاول يكون هذا الوجوه الخوف عليه فاما بعد ما تولد فلم  
دمه صلحه ولهذا الواعظ على ما لسان فاللغة كان صامسا له ولزمه ميراثه بعد  
الولي عليه وهذه حقوق يستمر عام بعد هذا في بعض ما كثر فيهم الله ان باعشار  
صلاحه الدمه يستحق وجوه حقوق الله تعالى في حقه من جسد يولد وانما يستط ما يستط  
بعد ذلك بعد الصبا لرفع الخرج لان الوجوه ما سار في سبب للوجوه سرعان وقد  
عدم ما يما وبذلك الاسان مفرد في حقه والمحل صالح للوجوه في سبب الوجوه باعتبار  
السبب المحل وهذا لان الوجوه جرد ليس للعبد في احسار حتى يعبر فيه عقله وممن يلهو  
ما بعد وجود السبب على سائر عايشينا او ايتنا قال تعالى وكل اسان الرضاه طابع  
في عقه والمراد ما كثر في الدمه واما بعد من سبب او يملكه من الاداء في وجوه الاداء وذلك  
حكم ورا اصل الوجوه لا يرى ان المام والمعنى عليه يستحق وجوه الصدا في حقه الوجوه  
السبب عدم التمس والتمس من الاداء المحال ما حو وجوه الاداء الى الامساء والاقام  
وهذا لان الله تعالى لما خلق الاسان جعل ما به الكرمه بالعقل والدمه لكونها  
اهل الوجوه حقوق الله تعالى عليه في سبب العصب والحرية والمالكه لسبب سبب من الاداء  
ما جعل من الامانة في هذه الحرية والعصب والمالكه باسمه المزمع من جسد يولد المزمع سواء  
فذلك الدمه الصلحه للوجوه الحقوق مما يكون باسمه من جسد يولد سوى في المزمع والمزمع

ثم كما يستلوجون بوجود السبب سرعان في حكمه سبب الحرمة في الحرمة بالنسب والصلح  
والمصاهره وبذلك الحرمة سبب في المزمع وعبر المزمع بوجود السبب بعد صدام المحل وان كان ذلك حكم  
سرعان فذلك الوجوه في وجوه الاداء بعد هذا يكون بالامر الدائم بالخطا وذلك لكون  
الا بعد اعتدال الخلق الغلبه وقد سار المطالبه بالاداء الواجب عن اصل الوجوه وهو  
ما قبل الحدس المزمع في رفع العلم عن ادب فالمراد بالعلم الحسار وذلك سبب على وجوه الاداء  
دون اصل الوجوه كما في الدين الموجل لهما يكون المحاسنه بعد وجوه الاداء بمص الاصل  
واصل الوجوه بان بوجود سببه ودم بعض ما كثر فيهم الله ان الوجوه سبب الا بعد  
اعتدال الحال بالملوح عن عمل لان الوجوه هو الله تعالى لما خاطبه عنان من الامر والهي  
وحكم هذا الخطا استحقاق الخاط مالم يعلمه علميا معسرا في الارواح سرعان وذلك انما  
يكون بعد اعتدال الحال ومن جعل السبب موصفا فدخل في صفة الامر عن جسد لان حكم الامر  
المطلوب الوجوه في الدوم وادان الوجوه بانما بالنسب فعل سبب الخطا في حقه لم سبب الامر  
حكم في هذا القول بانها لا فائدة في او امر الله تعالى ونواهيته وان قول الحق من هذا  
ولانه انهم من الوجوه في وجوه الاداء وذلك لكون الاداء اعتدال الحال وهو حكم  
الامر بالانفاق وقوفنا ان الوجوه كذلك وكانت لاسان منزلة العلامات في حقا لتعرف  
تطوورها الوجوه في حكم الامر وقد سار الحكم عن مضاف الى العلامه وجوه الاداء وجودا  
والدليل على ان الوجوه لغايتها راجعه الى العباد فان الله تعالى عن ان الحكم المانع والمضار  
اي يوصف بالحاجة الى الخارج عن عل عنان نفسه والقائد المعاد ما يكون لهم من الخرا  
وذلك لكون الاداء لان الاداء يكون عن اختيار من العبد فاشارة الوجوه يدور اهلته وجوه  
الاداء وبدون قصور الاداء يكون ايات حكم سرعان هو حال عن العائد والقول في الاخور  
قال رضي الله عنه وكذا التفسير عندي غير منسوخ في الطريق الاول من محاوره الحد والغلو  
وفي الطريق الثاني من محاوره الحد القصير فان القول بانها لا عزم للاسار التي جعلها  
الرجح سبب الوجوه حقوق على سبب الاسان المعاد في العظم بعض الاوقات او الامنة  
وتفصلها على العصب نوع بعض القول بان الوجوه بان سبب السبب من غير اعتبار ما



مجلس  
الوجوب ووجوده  
الاداء

هو حكم الوجوب نوع غلو وكل الطريق الصحيح ان يقول بان بعد وجود الست المحل لا يستلزم الوجوب  
الوجود الصلاحي لما هو حكم الوجوب لان الوجوب غير مراد منه لعنه بل الحكم بان لا يستلزم  
الوجوب اذا وجد الست بدور المحل فكذلك لا يستلزم اذا وجد الست والمحل بدور حكم وهذا  
ان بدور الحكم يكون مستد في الاداء والاداء في الحكم فان قيل الحكم في الاداء محقق في  
الاستداء وفي الاداء المحل وذلك باعتبار الحكم ومعنى هذا الحكم وجوب الاداء ووجوب  
الاداء عند ما سار العبد عن احسان حتى يظهره المطمع من العاصي فحق الاستداء للمدور  
في قوله استلزم الحكم الصلاحي وكذا في المجازاة في الاداء سمي عا هذا كما قال جريا ما كان العمل  
وهذا لان الوجوب جبر الاختار وفي العبد كما قالوا وانما ينال العبد الجزاء على ما فيه اختيار  
فبغير ان الوجوب بدور حكم غير مستلزم الاداء الفول بسوئه سرعا ولهذا قلنا ان قبل الاداء  
الكون موجبا للقصاص والست هو العبد المحض موجود والمحل موجود ولكن لا بعدا فانه  
الوجوب وهو الحكم من الاستدعاء فان الولد لا يكون سلكا من ان يصدق قبل ان يشرع عا كات  
فلما لا يستلزم الوجوب اصلا وهذا عدل الطريق وفيه اعسار الست في سور الوجوب  
اذا كان موجبا حكم وقد جعله السمع كذلك وفيه اعسار الامر اثبات ما هو حكم الوجوب  
وهو لروم الاداء والسقاط الواحدة عن نفسه ومن يامل صفة الاداء يظهر ان  
موجبهما ما قلنا فانه قال اقموا الصلوة واتوا الزكوة والاقامة والاساءة هو  
اسقاط الواحدة بالاداء وكذلك قولهم سجد سجد السهم فيصم وقوله واموا الحج والقرع  
فان ما سار فعل الصوم وانما الحج يكون اسقاط الواحدة الامر الرام بذلك عا هذا  
الطريق من القسم في الحقوق معقول اما حقوق العباد فما يكون غير ما او عوضا  
كالتمتع في البيع والوجوب بان هو الصبي الذي لا يعقل لوجوبه وسور حكم وهو الاداء  
بولى الذي هو نيا بعمه ان المقصود المان هنا دون الفعل فان المراد به رفع الحسرات  
ما يكون جبرانا له او حصول الرخ وذلك بالمال يكون واداوليه كاديه في حصول هذا المقصود  
به وما كان منه صلة له شبه المونة كصفة الروحانيات والافار في وجوبه بان في حقه  
عند وجوده بان في حقه الروحانيات معنى الفرضية وفيه لافار معنى مونة

النساء والمقصود ازاله حاحه المسوق عليه بوصول القاسم اليه وذلك بالمال يكون واداء الولي له  
كاديه بغير ما ان الوجوب فيه عرا عن حكمه وما يكون صلة له شبه الجزاء الست وجوبه في جمع  
اصلا وذلك ليجل العقل فانه صلة والمنا سته الجرا عا بر حقط السعة والاحد على  
بدا الطام ولهذا خص من حال العيشم الذي هو من اهل هذا الخط دون النساء لا يستلزم  
ذلك حتى الصبي اصلا وكذلك ما يكون جرا بطريق العقوبة كالقفل اخل الرد او بطريق  
الغرامة كالقفل الست وجوبه في حقه اصلا لا انعدام ما هو حق الوجوب في حقه فاما ما في حقه  
فقال معقول وجوب الامار بالله تعالى في الصبي الذي لا يعقل لا يمكن القول لا انعدام  
الا اهلية لحكم الوجوب وذلك الاداء وجوبا او وجودا في حقه فان القول بالوجوب هنا  
الا يظهر القول بالوجوب باعتبار الست والمحل في حقه الهام وذلك لوجوب القول به  
وكذلك العبادات المحضة البدني والمالي في ذلك سواء لان حكم الوجوب لا يستلزم حقه حال فلا  
يستلزم الوجوب وسبانه ان الوجوب افعال تحققت ما سار بها معنى الاستدعاء ويعظم قوله تعالى  
والانصوات لذلك من الصبي الذي لا يعقل سعة واخصل ذلك الاداء وله ان سور الواحدة  
عليه يكون جبرا بعد احسان وسبانه لا يصير هو سيرا حقه واحكاما فلو جعلنا اذار الولي  
كاديه فما هو مالي كان يفسر به ان المقصود هو المال والعقل وذلك ما لا يجوز القول به  
ولهذا لا يستلزم حقه وجوب الصلوة والزكوة والصوم والحج بغير ان له لو كان الوجوب  
باسام سقوط الحكم لدفع الحج لعذر الصبي كان معنى ان يقال اذا انقضى الاداء منه  
كان موديا للواحد كصوم السهم في حقه الرخص والمسا في حقه الجمع في حقه المسافر فانه اذا  
ادى كان موديا للواحد وبالا اتفاق يكون هو موديا للواحد وان صورته ما هو ركن  
هذه العبادات بغير ما ان الوجوب غير باس اصلا وكذلك قال محمد بن عبد الله في صدره الفطر  
لرحمات عن ابي القاسم والقرية فيها وقال ابو حنيفة وابو يوسف فيها معنى المونة فليس  
الوجوب حقه حكم وهو الاداء من ماله باعتبار الاهلية القاصر والاختار القاصر  
الذي يكون بواسطة الولي مضافا اليه والكار الوالاه عليه باسمه بالاختيار وكذلك  
العسر والحراج فان حقه ما هو حكم الوجوب وهو الاداء بالولي الذي هو قائم

ما قاله ابن بكير  
الله واما العاقله في رضى  
الله عز وجل في حقه بالمال والديوان











والله المتوكل على الله تعالى وما يكون المحرور على وجه الاستعداد والى الكون  
 صحيحا أصلا والى بوجهه ومجدهما الله فالأولى بوجهه من الاستعداد من الوجه الذي  
 فلما بوجهه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 علم بوجهه الله تعالى وحول ذلك علمه بوجهه كما يحق من العلم سائر الأساليب بحقوقه  
 الجمل بما والوجه جمل الله تعالى يعرف ما به بوجهه من العلم سائر الأساليب بحقوقه  
 حقه المحرور على وجهه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 كرماء المبرور ووجهه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 بطريق العلم بالوجه الذي لا يدركه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 فاما الفصل على الوجه فلا يستحقه لأن العلم بالوجه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 ولهذا لا يستحقه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 على الوجه وقد سائر ما يكون بوجهه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 الصبي بالاهل القاصص فان سائر العلم بالوجه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 وقد سائر العلم بالوجه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 سائر العلم بالوجه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 عقوبه وكذا الصبي من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 وحده الله تعالى حارم على ذلك من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 الحرام بوجهه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 اما الصبي اذا سائر العلم بالوجه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 بطريق العلم بالوجه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 والى الصبي من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 وهو محل العلم بالوجه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 لا بد من العلم بالوجه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 فاما العلم بالوجه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه

قوله في القول قول الله تعالى  
 في قوله تعالى

بالعلم بالاهل القاصص فان سائر العلم بالوجه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 وحده الله تعالى حارم على ذلك من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 الحرام بوجهه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 اما الصبي اذا سائر العلم بالوجه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 بطريق العلم بالوجه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 والى الصبي من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 وهو محل العلم بالوجه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 لا بد من العلم بالوجه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه  
 فاما العلم بالوجه من الوجود وما به إذا كان يعرف علمه بالوجه ووجهه الذي لا يدركه







ورغم نقص ما كان لهم الله ان هذا الخلق مروج في حق الصبي اصلاحا في امره ان يكون محلا  
 للطلاق قال رضي الله عنه وهذا عندى في حق الطلاق بملك الكا حاد لا ضرورة انما  
 اصل الملك اما الضرر في الانعاع حتى اذا كسفت الخلة الى حق انعاع الطلاق ومن جهة  
 لدفع الضرر كان صحيحا وهذا من قول من يقول بان ملك الطلاق في وجهه كان  
 حاد اعني حكم وهو ولاء الايقاع والست الخالي عن حكمه غير عا كسع الخرو طلاق اليهم فان  
 الحكم يات في وجهه عند الخلة حتى اذا سلم امره وعرض عليه الاسلام فاني ممن ينهاه وكان  
 ذلك طلاقا في قول من يوجب وجوب الرد وقيل العرفه منه وبين امره ولم يدرى الخامع  
 ان هذه العرفه تكون طلاقا ام لا وقال بعض ما كان لهم الله ان يكون طلاقا بالاهله  
 العاصره عند كسوف الخلة الى دفع الضرر عنها وقال بعضهم هذه تكون بطلاق الصبي المهر  
 والوضع الذي اعقل هذا الحكم سواء وسعدم في حق الوضع الا اهله العاصره والكامل جمعها  
 واذا كانت الاب او الصبي بصل الصغر عند مسرك بغيره وشرعه واسو في ذلك الكتاب صار الصبي  
 معناه النصبة حتى يصير فيه نصيبه بكون مويرا وهذا انما اعناق فيلنفي  
 بالاهله العاصره في جعله موقفا للحاج الى دفع الضرر عن الميراث بغير ما ان الحكم يات في وجهه عند الخلق  
 فاما بدور الحاج لا يكون بالان الا انما بالاهله العاصره لكونه المفعول على الصبي وهذا المعنى  
 لا يحققها هو صرح محض فاما ما يرد من المسعفة والضرر فحقا معا وصار كاسع والسرا  
 والكاح وهذا يات في حق الصبي عند ما يراه الولي او عند الماسره باذن الولي ان معنى قوله المسعفة  
 فيه موهوم وكذلك معنى الضرر ولا يدفع معنى الضرر الا بالوالي الكامل وذلك كصل عند ما يراه  
 الولي او عند ما يراه الصبي بعد اسطلاح راي الولي فاذا دفع نوبم الضرر الحق بالحق  
 المسعفة تكون للصبي فيه عان صحيحه بالاهله العاصره وهذا الان عند الاهله اعلم  
 عا ربه في صحيح الضرر عا في حق الولي لان بعضه كان راي والمعنى فيه ما يات في صحيح  
 عا ربه نوع المسعفة الحصل له بملك المسعفة عا ربه الولي في فتح طريقه كصل المصود  
 علمه من وجهه احد ما يراه نفسه ولا احو ما يراه الولي فكون ذلك اسع منه اذا كان  
 الطريق واحدا وقد سائر بالاهله العاصره بغيره في نوع المسعفة علمه على اصل في وجهه

انما يكون طلاقا في قول من يوجب وجوب الرد وقيل العرفه منه وبين امره ولم يدرى الخامع

لما صار الراي العاصره حقه محبورا بانضام راي الولي اليه الحق بالبالغ حتى بعد ضرورة بالغير  
 الفاضل مع الاحاب كما سعدم من البالغ او لما اندفع مع نوبم الضرر راي الولي جعل بغيره ما  
 لو اندفع ذلك براه الكامل بعد البلوغ مسعدم ضرورة بالحق الفاضل مع الاحاب وعند  
 ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لما كان نفوذ هذا الضرر مع ما عا راي الولي وحده عا راي  
 العام براه الخاص وهو ما اذا انا من الضرر نفسه في لا سعدم الضرر بالحق الفاضل من  
 الولي بما يراه فذلك لا سعدم ما يراه الصبي بعد ان الولي له وما قال ابو جعفر رحمه الله اوجه  
 فان اقرار الصبي بعد ان الولي له صحيح وان كان الولي لا يملك الاقرار عليه نفسه وفي ضرورة  
 بالحق الفاضل مع الاحاب وان كان عا راي جسد ربه الله في احدهما يصح لما قلنا من الوجهين  
 وفي الماسه لا يصح لان سيمه الماسه فانه في ضرورة لبقا و لانه الولي في الحجر عليه من سوا و لانه  
 وهذا اصل الراي له نفسه ولم يوجد صفة الكمال فكان هو با عا راي الاصل مسعفا لنفسه  
 كالبالغ وباعا راي الصفة هو كالبالغ فعلمنا بانه يملك الضرر بالحق مع الاحاب عا راي  
 الاصل ولا يملك الضرر بالحق مع الاحاب با عا راي الوصف لان السيمه مملوك في حق  
 الاحاب في قول الاحاب ولهذا قلنا ان يدرى ووصته ان يكون صحيحه لانه اراله الملك  
 مصافا الى ما بعد الموت فغيره بالملك في حاله الحيوة بطريق السمع من حساب ضرر  
 محض ولا يقال بانه يرول الملك عنه بموته وان لم يوص فيه سعدم معنى الضرر ووصته  
 لان الرول بالمول يكون الى الوارث وكان ذلك ليقول المسعفة على المورث فان يملك الملك الى اقراره  
 عند اسعائه عنه يكون اولى من النقل الى الاحاب وهو با ايضا بترك هذا الاصل بانه لم  
 يعرف وهذا يكون فيه ضرر لا محالة ولكن بالاهله الكامله يملك مثل هذا الضرر  
 كما يملك الطلاق بعد الكاح وبما لاهله العاصره لا يملك وعلى هذا قلنا اذا وقع  
 العرفه من الروح حتى يتم ما يصير فانه خير فاما من لا يوص ولا يوص عا راي  
 هذا الاحصاء سرعا لانه يرد من المسعفة والضرر ولا سعدم مع الضرر بالصام راي  
 الولي الى رايه في ذلك مع انه سعدم فيه حاسا الضرر با عا راي الظاهر لانه با حاسا من لا  
 سعدم ولا يواخذ بالاداب ولكن بترك طبع العدا لبقه بطريق عواف لا مورو

اقرا الصبي بعد ان رايه

الصبي لا يباين الا بالملك

من لا يباين الا بالملك



البصير قل محمولا تغيب فوان  
بالرق

م الكبار الذي هو كاسف في العمى لما استبين ومنور لما اظلم يستبين بياضه

من استغلق دونه العضلات ويستقي مصاحبه من علمه المسجل من انفسها  
مصاحبه البصر وبها ما عرض عنها زل وهو في احوال العلم للمسيح الامام العالم العالم  
الحكم برسم الامام الرضوي نور الله صركه واليه رضاءه وعدهام في الناس والعزم  
تدريج النور في ما رصفه برسم الفاضل الاصل العلم الامام العالم العالم الفاضل  
الرئيس الفاضل العدل الامام الرضا اود عثمان يعقوب يعقوبه على يد العدل  
الصغير له عليه السلام طاب ثراه يعقوب عبد الله له والديه واحسن اليهما واليه  
حامد لله ومصلح اعلى به محمد علي اصل الفاضل له السلام والبركات

بلغنا قراءة نوح  
الصح سیدی عبد السلام  
کینگری خدمت الہ  
خانہ کلمہ کبیرہ موم  
دی قسطنطنیہ اور خوا  
الہ قراءۃ عبد السلام

منه فاة من احدى الدروب  
سنة اخبر وارحمه في الف  
وقد كنت الاخير من كل الية  
وغير كان فيه في ذكر الامور  
كانت له في مصلحه ووجه  
في الصلح في ذلك الوقت  
في ذلك الوقت في ذلك الوقت  
في ذلك الوقت في ذلك الوقت  
في ذلك الوقت في ذلك الوقت

الحمد لله الذي نور قلبي بما فيه من  
دعاه عيني من المصداق  
كان كالعينان والسر العام  
اج ما فيه من حقايق الدواعي  
فوز وحرمان في ذلك  
التي في رقة سيدنا  
والانوار

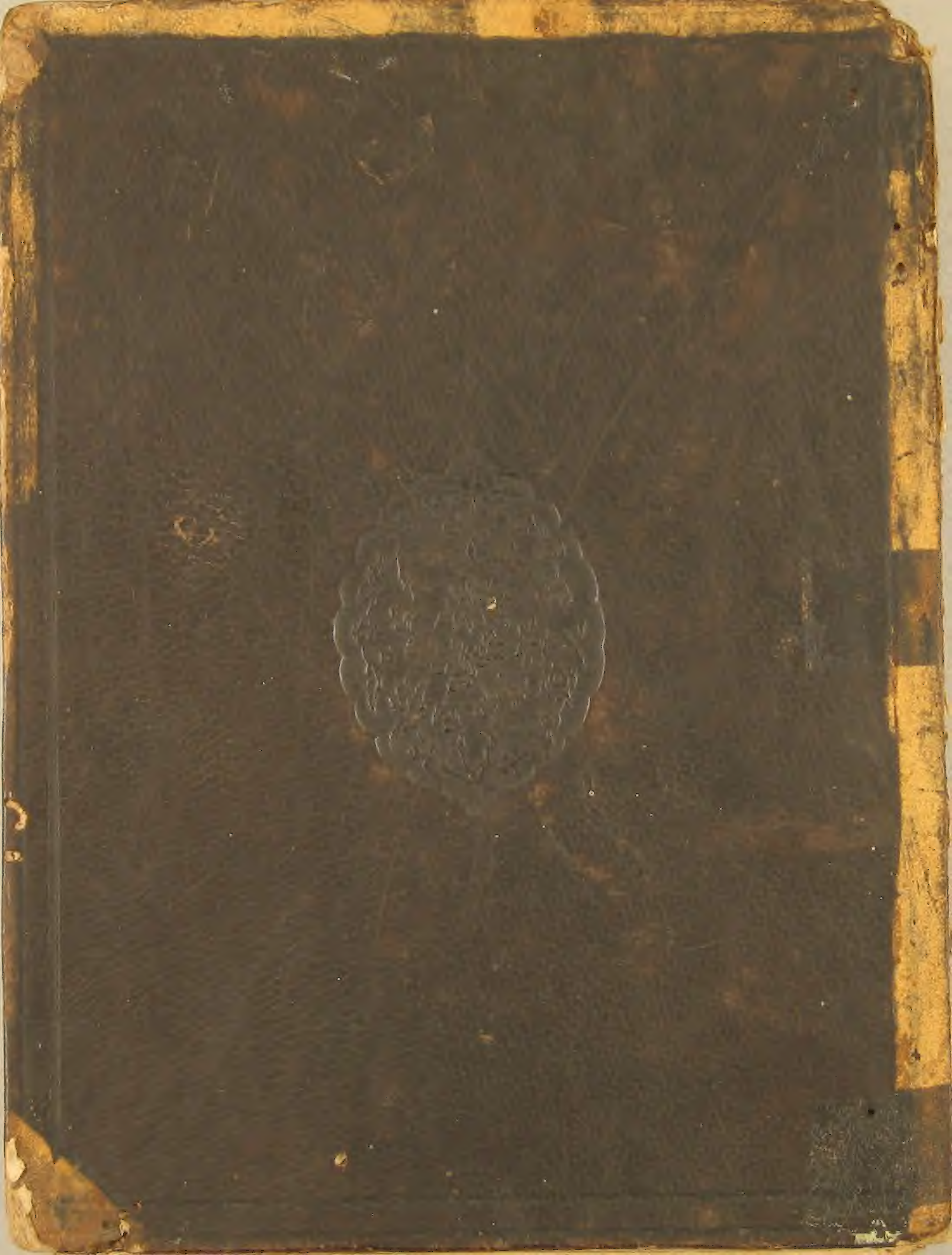
ولا يتبعه نور من نور  
ولا يحرقه نار من نار  
ولا يظلمه ظلمة من ظلمة  
ولا يضيئه ضوء من ضوء  
ولا يغيره غير من غير  
ولا يبدله بدل من بدل  
ولا يخلق خلق من خلق  
ولا يهلك هلك من هلك  
ولا يفسد فسد من فسد  
ولا يبرئ برئ من برئ  
ولا ينجي نجي من نجي  
ولا يهلك هلك من هلك  
ولا يفسد فسد من فسد  
ولا يبرئ برئ من برئ  
ولا ينجي نجي من نجي



الحمد لله الذي هداانا الى طريق مستقيم والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا  
سبل الشيطان اللئيم بسبب ادواب العدايق بالخلايق وعرضنا بحالنا  
واعزنا بعنوان النبوة وجعلنا وكرمنا بدهوله سرمدية وجعلنا شجرة  
النار روضة تسمي بحمارينا لنا علم وللأعداء مال ولنا  
المآل ولا تبدل عند المحال بكل حال ولو الجنا انقل النار  
وتعل السخوة من قتل بحال السهل علينا بما تعار في حقا <sup>جهر</sup>  
بما قال ولا يرضى بذلك العار الا الحمار وذلك لا يندفع  
من يطلب ان يكثر من ورثة النبي المختار لا يملأ رمة الابواب  
في الاسفار وصبر وملك وكور وحرص وقلب كالقوار ومخار ونور  
وذول وعقول واخذ العلوم من صدور الخوار لا سطور الكتب والشعر  
وذلك ليس باب اهل التحصيل عند ارباب العقول لا يبال العلم  
بكميات ش ومشي القماش ومشي الخواش من اوانها شيا  
من علمنا هذا لا يمكن ذكر الا تكرر الاخوان وعمل الدكاك ونحوه <sup>نحوه</sup>  
ومعارفة السور والخروج عن الاوطان واخيار الذر ونحوه  
في عنوان التحصيل والرضا بكل هوأ حتى يصل الى محط الرحا  
ومحيط من شباك الشيطان وتبارك الله ان ونفوق الاقوال













محمّد بن اعدن









